



مركز
دراسات الوحدة العربية

المؤسسة
العربية للديمقراطية

مركز
الاتجاهات السياسية العالمية

الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظّمها

مركز دراسات الوحدة العربية
والمؤسسة العربية للديمقراطية
ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستانبول

أتيان محجوبيان
انفين صويصال
حاتم إيتي
سيّار الجميل
علي بيرم اوغلو
غوخين صاق
محمد جمال باروت
محمد السيد سليم
محمد نور الدين
مليحة ألتون ايشيك
منذر سليمان
منير الحمش
نورشين غوناي اتش اوغلو



مركز
دراسات الوحدة العربية





المؤسسة
العربية للديمقراطية





مركز
الاتجاهات السياسية العالمية

الحوار العربي ـ التركي
بين الماضي والحاضر

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
والمؤسسة العربية للديمقراطية
ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستانبول

أتيان محجوبيان
انفين صويصال
حاتم إيتي
سيار الجميل
علي بيرم اوغلو
غوفين صاق
محمد جمال باروت
محمد السيد سليم
محمد نور الدين
مليحة ألتون ايشيك
منذر سليمان
منير الحمش
نورشين غوناي آتش اوغلو


منتدى إقراء الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستانبول / أتيان محجوبيان... [وآخ.].

٥٦٠ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-363-8

١. الحوار العربي ـ التركي. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الاقتصادية ـ تركيا. ٤. الهوية القومية. ٥. الحركات الإسلامية. أ. محجوبيان، أتيان. ب. ندوة الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر (٢٠٠٩: إستانبول).

327.1749270561

العنوان بالإنكليزية

The Arab - Turkish Dialogue between Past and Present

(Seminar Proceedings)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

المحتويـــــات

قائمـة الجـداول ٩

قائمـة الأشكـال ١١

تقديـــم .... محمد عبد الشفيع عيسى ١٣

كلمات الافتتاح : (١) .... فهمي هويدي ١٩

(٢) .... منصور آق غون ٢١

(٣) .... محسن مرزوق ٢٥

(٤) .... خير الدين حسيب ٢٧

المشاركـــون ٣٣

القسم الأول
العلاقات العربية ـ التركية: منظور استراتيجي عام

الفصل الأول : محاضرة السفير انغين صويصال ٣٧

المناقشات ٤٤

الفصل الثاني : الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليمياً ودولياً، وموقع الوطن العربي منها .... مليحة ألتون ايشيك ٥٣

تعقيب .... غينجير أوزجان ٥٩

الفصل الثالث : الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، ومـوقع تركيا منها .... محمد السيد سليم ٦٣

تعقيب .... عدنان عمران ١١٥

المناقشات ١٢٥

القسم الثاني

التعاون العربي ـ التركي: مجالات التعاون والتنسيق السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي بين تركيا والوطن العربي

الفصل الرابع : وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي ـ التركي .... محمد نور الدين ١٤٣

تعقيب .... مصطفى اللباد ١٦١

الفصل الخامس : وجهة نظر تركية في التعاون والتنسيق العربي ـ التركي .. نورشين غوناي آتش اوغلو ١٦٧

تعقيب .... شادي أرغوفينتش ١٧٥

المناقشات ١٨٢

القسم الثالث

واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

الفصل السادس : وجهة نظر تركية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب .... غوفين صاق ١٩٧

تعقيب .... جمال الدين هاشمي ٢١٠

الفصل السابع : وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا .... منير الحمش ٢١٧

تعقيب: (١) .... محمد عبد الشفيع عيسى ٢٧٤

(٢) .... طارق المجذوب ٢٩١

المناقشات ٣٠٩

القسم الرابع
مسألة الهوية بين تركيا والوطن العربي: التباسات وتحديات

الفصل الثامن : **وجهة نظر عربية في مسألة الهوية** .... سيّار الجميل ٣١٩
تعقيب .... وجيه كوثراني ٣٤٨
الفصل التاسع : **وجهة نظر تركية في مسألة الهوية** ...... أتيان محجوبيان ٣٥٩
تعقيب .... جنكيز تشاندار ٣٦٥
المناقشات ٣٧٠

القسم الخامس
الاتجاهات الدينية ـ السياسية في الوطن العربي وتركيا: تجارب ومعضلات ودروس

الفصل العاشر : **الاتجاهات الدينية والحركات الإسلامية في الوطن العربي** .... محمد جمال باروت ٣٨٧
تعقيب: (١) .... سعد الدين العثماني ٤٢١
(٢) .... غسان بن جدو ٤٣٣
الفصل الحادي عشر : **الاتجاهات الدينية ـ السياسية في تركيا** ...... حاتم إيتي ٤٣٧
المناقشات ٤٤٤

القسم السادس
الجيش والسلطة في تركيا والوطن العربي

الفصل الثاني عشر : **الجيش والسلطة في تركيا** .... علي بيرم اوغلو ٤٦١
الفصل الثالث عشر : **الجيش والسلطة في الوطن العربي** .... منذر سليمان ٤٦٧
تعقيب: (١) .... مصطفى قره علي اوغلو ٤٨٧
(٢) .... أسامة الغزالي ٤٩٠
المناقشات ٤٩٤

● **دائرة الحوار : نحو خطة عمل للمستقبل** ٥١١

الكلمات الختامية : (١) .... خير الدين حسيب ٥٢٥

(٢) .... منصور آق غون ٥٢٩

(٣) .... خير الدين حسيب ٥٣٣

برنامج النــدوة ٥٣٥

فهـرس ٥٣٩

قائمـــة الجـــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	معدلات التوافق في التصويت بين تركيا وبعض الدول العربية وفقاً لمجموعات القضايا التي تمّ التصويت عليها في الدورة الرقم ٦٢ للجمعية العامة (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨)	١٠٣
٧ ـ ١	تطوّر الواردات التركية من الدول العربية والعالم (القيمة بالمليون دولار)	٢٤٤
٧ ـ ٢	تطوّر الصادرات التركية إلى الدول العربية والعالم (مليون دولار)	٢٤٧
٧ ـ ٣	الميزان التجاري لتركيا مع الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧ (مليون دولار)	٢٤٩
٧ ـ ٤	الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتركيا	٢٦٩
٧ ـ ٥	تطور هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية من البلدان العربية (بالمليون دولار)	٢٧١
٧ ـ ٦	الصادرات التركية للدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧	٢٧٢
٧ ـ ٧	نصيب التجارة، المتوسط، مع البلدان المجاورة	٢٨٣
٧ ـ ٨	معدّل النمو المتوسط، للفرد، من الناتج المحلي	٢٨٣
٧ ـ ٩	نصيب القيمة المضافة للقطاعات من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) (٢٠٠٧)	٢٨٤
٧ ـ ١٠	التجارة والمعونة والتمويل	٢٨٤

٧ ـ ١١ ترتيب الدول على مقياس التنافسية (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠)
والمقارنة بـ (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) ٢٨٤

٧ ـ ١٢ الآثار الاقتصادية لتحويلات العاملين المهاجرين
(عام ٢٠٠٥) ٢٨٥

٧ ـ ١٣ الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) ٢٨٥

٧ ـ ١٤ صادرات خدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) ٢٨٥

٧ ـ ١٥ قيمة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية ٢٨٦

٧ ـ ١٦ أداء الصناعة التحويلية (مقارنة بين مصر وتركيا) ٢٨٦

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٦ ـ ١	تحوّل سُرِّعَ مؤخراً: اتجاهات التوظيف القطاعية	١٩٩
٦ ـ ٢	الانتقال من التقليدي إلى الحديث: حالة الشركات الصناعية	١٩٩
٦ ـ ٣	زيادة سريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠٠
٦ ـ ٤	نشوء طبقة متوسطة	٢٠١
٦ ـ ٥	التركيب الجغرافي الذي غيّرته صادرات تركيا	٢٠٢
٦ ـ ٦	اتجاهات التوظيف الإقليمية خلال الأزمة	٢٠٣
٦ ـ ٧	النمو في مدى تركيا المركّز عليها من جانب «مينا»	٢٠٣
٦ ـ ٨	تصدّر تركيا أكثر من ثلث مجموع صادرات المنطقة الصناعية	٢٠٤
٦ ـ ٩	تركيا مهمّة كدولة صناعية تُصدّر بكميات وافرة	٢٠٥
٦ ـ ١٠	حضور تركيا في ميدان الصناعة يزداد بروزاً في المنطقة	٢٠٦
٦ ـ ١١	صادرات متنوعة جغرافياً: حضور في مختلف الأسواق المتعدّدة	٢٠٦
٦ ـ ١٢	التنوع القطاعي سمة في الاقتصاد التركي تزداد أهمية	٢٠٧
٦ ـ ١٣	تركيا هي أيضاً من كبرى الدول المصدّرة للخدمات	٢٠٧
٦ ـ ١٤	ثمة دور مهم للشركات التركية العملاقة في الاقتصاد العالمي	٢٠٨



تقديـــم

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

جرت مياه كثيرة في الأنهار، منذ انعقاد الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية خلال (١٥ ـ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣) عن «العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي» بالتعاون مع «مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان» في تركيا، حتى انعقاد الندوة الفكرية في ٢١ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، التي نظمها المركز بالتعاون مع كل من «المؤسسة العربية للديمقراطية» و«مركز الاتجاهات السياسية العالمية» GPoT في إستانبول، تحت عنوان: «الحوار العربي ـ التركي: بين الماضي والحاضر».

ومن واقع أعمال الندوة الأولى، يتبين أن المشاركين كانوا كمن يسير وسط الأشواك، بل وسط حقل من الألغام، يكتنف عملهم قدر غير يسير من «عدم اليقين»، ويشعرون بأنهم يبحرون ضد التيار. أما المشاركون في الندوة الثانية فقد بدوا كمن يسلك طريقاً معبّداً، أو يمخر عباب بحر صافٍ، أمامه أفق بعيد ولكنه يبدو ـ رغم البُعْد ـ متسربلاً بضوء أكيد.

خلال الفترة منذ أوائل التسعينيات من القرن المنصرم حين عقدت الندوة الأولى، حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين عقدت الندوة الثانية، على امتداد خمسة عشر عاماً أو يزيد، حدثت متغيرات جذرية، جعلت إعادة النظر واجبة، بقدر ما جعلت الواجب سهل الأداء نسبياً، وإن اكتنفته الصِّعاب. ومن هذه المتغيرات:

(*) مدير «ندوة الحوار العربي ـ التركي»، وأستاذ باحث في مركز دراسات الوحدة العربية، سابقاً.

١ ـ التحول العاصف في بنية النظام الدولي، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، القطب الموازن للولايات المتحدة، عبر عملية تدريجية نسبياً، خلال فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، انتهت بإعلان النهاية الرسمية للدولة السوفياتية ومنظومتها العالمية، وبإعلان أمريكي على لسان جورج بوش (الأب) بقيام ما أسماه «النظام الدولي الجديد». وقد حدث نتيجة لهذا التغير العاصف، أمران متقابلان، على الجانبين العربي والتركي.

على الجانب العربي، أدى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى فقدان حليف موثوق لعدد من الحكومات العربية، ونصير للقضايا العربية بوجه عام. كما أدى انفراد الولايات المتحدة بموقع «القوة العظمى الوحيدة» إلى المزيد من تشديد القبضة الأمريكية على منابع النفط ومحيطها العربي الوثيق، وإلى تجديد في عرى العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية، على وقع التحديات العسكرية والأمنية الأمريكية في المنطقة العربية وجوارها الشرق أوسطي، وتدفق الهجرة المليونية لليهود السوفيات إلى إسرائيل.

أما على الجانب التركي، فقد تطورت الأحداث في الاتجاه المعاكس تقريباً؛ فقد انقضت، إلى حد معيّن، موجبات الرابطة التركية القديمة مع التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، وخاصة من خلال «الحلف الأطلسي»، في ظل الصراع المحتدم بين القطبين خلال فترة «الحرب الباردة» والحروب الساخنة المحدودة، المرافقة لها، طوال نصف قرن تقريباً (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠).

وكان أن انفتحت أمام تركيا آفاق أكثر رحابة، للتطلع في جميع الاتجاهات، شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً؛ وكان أن تطلعت تركيا إلى إعادة بناء (المجال الحيوي) لها في آسيا الوسطى، بين البلدان الناطقة بالتركية، ومدّت بصرها إلى الشرق، سعياً إلى علاقات جديدة مع إيران، ومع الهند والصين، كما تعلقت بأفق تاريخي وثيق للعلاقة مع الوطن العربي. وإلى الشمال والغرب، أخذت تركيا، تغذّ السير باتجاه الالتحاق بذلك النجم الساطع الجديد في سماء النظام العالمي: المجموعة الأوروبية، التي صارت فيما بعد «الاتحاد الأوروبي».

٢ ـ التغير السياسي الجذري في تركيا، بوصول حزب العدالة والتنمية، ذي التوجه الإسلامي، على رأس السلطة، منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، في غمار تجربة ديمقراطية ناجحة، بالمعايير السائدة في العالم.

وكان للتحول الجوهري في المسار الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين، بصماته العميقة:

١) **من ناحية أولى**، كان للتحول المذكور انعكاساته الأساسية على العلاقة بين تركيا والوطن العربي وقضاياه.

ولقد حققت العلاقات العربية ـ التركية المتبادلة تقدماً معتبراً، وخاصة في المجال الاقتصادي. وطبقاً للبيانات المقدمة إلى الندوة الأولى، لم تتجاوز الصادرات العربية إلى تركيا عام ١٩٩٢ مثلاً، ما قيمته ٢,٧ مليار دولار تقريباً، مقابل ٢,٠ مليار دولار للواردات العربية من تركيا.

وأما طبقاً للبيانات المقدمة إلى الندوة الثانية، فقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٧ نحو ١٤,٥ مليار دولار، مقابل ٨ مليار دولار تقريباً للواردات التركية من الدول العربية.

وبعبارة أخرى، فإن إجمالي قيمة التجارة العربية ـ التركية المتبادلة في عام ١٩٩٢ (كقيمة كلية للصادرات والواردات) لم تتجاوز ٤,٧ مليار دولار، في حين قفزت إلى ٢٢,٥ ملياراً عام ٢٠٠٧، بما يعني الزيادة بخمسة أمثال خلال فترة المقارنة. وتكشف البيانات تحقق النسبة الأكبر من الزيادة في السنوات الخمسة الفاصلة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

٢) **ومن ناحية ثانية**، فقد ارتفعت سوية العلاقات العربية ـ التركية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، من طرف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على نحو لافت جداً، خلال السنوات الأخيرة، وبلغت ذروتها الفعلية والرمزية، في لحظات فاصلة من تطور القضية الفلسطينية. ونذكر هنا ـ بصفة خاصة ـ المواقف المسجلة لحكومة حزب العدالة والتنمية، ورئيسها **رجب طيب أردوغان**، في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في آخر عام ٢٠٠٨ وبدايات ٢٠٠٩، وبمناسبة أحداث «أسطول الحرية» لكسر الحصار على غزة في شهر (حزيران/ يونيو) ٢٠١٠.

والحق أن هذا التطور اللافت، يمثل جزءاً من التوجه الاستراتيجي التركي الجديد للتفتح على المحيط الإقليمي لتركيا، في جميع الاتجاهات، بالاستفادة من جيوبوليتيكا الموقع، ومن إرث التاريخ، وإذ يحلو للبعض أن يصف رجال «العدالة والتنمية» بالعثمانيين الجدد. يضاف إلى ذلك، التفاتٌ خاص إلى البعد

المتعلق بالهوية التركية في إطار من الرمزية الإسلامية عموماً، والبعد المتعلق برابطة الجوار الاستراتيجي فيما يتصل بكل من سورية والعراق خصوصاً؛ في ضوء التفاعلات القومية للقضية الكردية، وعمق التداخل الاقتصادي ـ المائي. وتنحو السياسة التركية في هذا الفضاء الإقليمي، العربي والشرق أوسطي، إلى إعادة النظر في الحدود الأوسع لهذا الفضاء، بما لذلك من انعكاسات على العلاقة مع إيران، إيجاباً، والعلاقة مع إسرائيل، سلباً، بما فيه: إعادة النظر في مفهوم التهديد الاستراتيجي والنووي لكليهما إزاء الأمن القومي التركي.

ضمن هذا الخضمّ المفتوح اذن، انعقدت ندوة «الحوار العربي ـ التركي» حول «حاضر ومستقبل العلاقات العربية ـ التركية» في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وليس أدلّ على التغير الجذري في المناخ العام المحيط بالعلاقات العربية التركية بين ندوتي ١٩٩٣ و٢٠٠٩، مما ذكره د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في الحالتين؛ ففي كلمته الافتتاحية عام ١٩٩٣ ذكر: «إن المركز يهدف من وراء هذه الندوة إلى خلق اهتمام أكبر بين النخبات العربية والتركية بمستقبل العلاقات العربية ـ التركية وتطويرها، وإن أحد معايير نجاح هذه الندوة سيكون مدى قدرتها على دفع نخبات عربية وتركية جديدة للاهتمام بهذا الموضوع ممن لم تكن مهتمة به سابقاً».

وأما في كلمة الافتتاحية عام ٢٠٠٩ فقد قال: «لقد حقق التعاون العربي ـ التركي خطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة.. غير أن هناك حاجة ملحّة إلى تحويل هذه العلاقات الحالية التركية ـ العربية إلى صيغ مؤسسية تستمر، بغضّ النظر عن التغيرات السياسية في تركيا والدول العربية، وأن تبنى على المصالح المشتركة والعادلة للشعبين التركي والعربي، بما فيها المصالح الاقتصادية».

وفي نفس الاتجاه، جاءت كلمة السيد محسن مرزوق، الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية، ضمن مناقشات «دائرة الحوار» في الجلسة الختامية للندوة، بتقديم مقترحات محددة حول تفعيل دور المجتمع المدني في دفع مسيرة العلاقات العربية ـ التركية مستقبلاً. وجاء تأكيد مماثل أيضاً من د. منصور آق غون، مدير مركز «الاتجاهات السياسية العالمية» في إستانبول.

.. في قلب هذا المناخ الجديد كلياً، انعقدت الندوة التي يضم الكتاب الحالي أعمالها، ممثلة في ١٢ بحثاً، ستة منها للباحثين العرب وستة أُخَر للباحثين الأتراك، بالإضافة إلى مداولات واسعة وعميقة من طرف المعقبين على الأبحاث،

والمشاركين في أعمال الندوة ومناقشاتها، بما ينوف على الأربعين من الشخصيات ذات الثقل الفكري في المجال، من الجانبين العربي والتركي.

وتحددت موضوعات البحث والمناقشة في القضايا التي تمثل جوهر الاهتمام المستقبلي، انطلاقاً من ماضي وحاضر العلاقة، ممثلة في ستة محاور: الخيارات الاستراتيجية لكل من العرب وتركيا، إقليمياً، دولياً؛ ومجالات التعاون والتنسيق السياسي العربي ـ التركي على الصعيد الإقليمي والدولي؛ وواقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية؛ ومسألة الهوية: التباساتها وتحدياتها؛ والاتجاهات الدينية ـ السياسية في الوطن العربي وتركيا: تجارب ومعضلات ودروس؛ وأخيراً: الجيش والسلطة في الوطن العربي.

ولقد شهدت الندوة، خلال برنامجها الممتد على جلسات صباحية ومسائية طوال يومَي الانعقاد، مداولات مكثفة ونقاشات حيّة، وفق مخطط الندوة، الذي قدم صياغة له، في شكله الأول، من الجانب العربي، د. محمد نور الدين، أستاذ الدراسات التركية بالجامعة اللبنانية، فمثلت الندوة بهذا كلّه علامة فارقة في مسيرة العمل الهادف إلى التطوير المستقبلي للعلاقات العربية ـ التركية.

فما أشد حاجة العرب إلى تعميق الحوار، وإخراجه من حيّز الحديث الخطابي و«البروتوكولي»، إلى ميدان العمل الحيّ، في إطار السعي إلى تشييد أسس علاقة عربية فعّالة مع مناطق ودول الجوار الجغرافي، شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً. وليكن ذلك مدخلاً إلى إعادة صياغة العلاقة بين العرب والعالم، كما ينبغي لها أن تكون!



كلمة الافتتاح

(١)

فهمي هويدي(*)

أيّها السادة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بسم الله الرحمن الرحيم؛ باسم الله، نفتتح الجلسة، ومن الضروري أن أقدّم كلماتٍ قليلةً، قبل أن نبدأ الحوارات الأهم.

هذا لقاء تأخر عدة سنوات، وكان ينبغي أن يتم قبل أربع أو خمس سنوات، ولكن شاءت المقادير أن يُعقد اليوم في وقت أرى أنه مناسب للغاية، أعني أنه ينعقد في وقت قطعت فيه الحكومة التركية شوطاً بعيداً في مدّ جسور المودّة والمصالحة مع محيطها على مختلف الجبهات. وهذا يفتح الطريق إلى إنجاز خطوات أبعد، أحسب أنه يمهّد للمثقفين لكي يضيفوا أو يسلكوا هذا الطريق، بحيث إذا كانت الحكومة التركية هنا قد نجحت في أن تحقق مصالحة بين الحكومات في محيطها، فإن المثقفين أقدر من غيرهم على أن يكمّلوا الشوط، بحيث يمدّون جسور المحبة والتعاون والفهم بين الشعوب أيضاً.

وأظن أن هناك ثقة، في أن هذه المنطقة التي نعيش فيها، لا تستطيع أن تنهض إلا بتعاون كافٍ بين أطرافها الثلاثة: العَرب والأتراك والإيرانيين. وبغير تواصل بين هذه الأعمدة الثلاثة، سيظل مستقبل هذه المنطقة محفوفاً بالمخاطر.

(*) صحافي في جريدة الأهرام.

لهذا، فإن لقاءنا هذا، سوف يضيف إلى جهود أخرى تُبذل، لكي تمدّ الجسور، وتصل ما انقطع، وتحقق التفاهم والفهم المنشودَين.

في جلستنا هذه، سيتحدث ثلاث من الشخصيات الكبيرة في الوطن العربي وفي تركيا: منصور آق غون، محسن مرزوق، خير الدين حسيب.

كلمـة الافتتـاح

(٢)

منصور آق غون(*)

شكراً جزيلاً للأستاذ هويدي. أتمنى أن أكون قد لفظت اسمكم بشكل صحيح. وأعتقد أن أهم مشكلة نعانيها فيما بيننا، هي لفظ الأسماء بشكل صحيح. لأنه لم يبق بعد أية مشكلة تقريباً، عدا ذلك.

لقد اطلعت على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي تمّ عقده قبل ١٦ عاماً مع «مركز دراسات الوحدة العربية»، حول العلاقات العربية ـ التركية، وذلك بعد أن فكّرت بإعداد هذا الاجتماع، وبعد لقائنا التحضيري مع د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز، ورأيت كم هو الفارق كبير بين المشاكل الحالية والمشاكل آنذاك، وهو فارق إيجابي، طبعاً، في وقتنا الحاضر.

عندما تنظرون إلى المشاكل هنا، ترون أنه توجد محاسبة في التاريخ أولاً. وعندما ننظر من زاوية تركيا نشعر أن المراحل التي تمّت فيها المحاسبة المذكورة بقيت في الماضي. وعندما تنظرون إلى الكتاب الذي تمّ إعداده قبل ١٦ سنة فإنكم تقرأون فيه أن العلاقات الاقتصادية لم تتقدّم أبداً. أمّا العلاقات الاقتصادية الحالية التي سنناقشها بجلستنا التالية فقد تطوّرت بشكل لا يصدق، مثلاً: وصلت استثمارات تركيا في شمال العراق إلى ٣ مليار دولار. إننا نعيش في عصر يتمّ فيه قياس الحجم التجاري بمليارات الدولارات.

(*) مدير مركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT، إستانبول.

والأهم من ذلك أنكم ناقشتم قبل ١٦ عاماً كيفية ترميم العلاقات بين العرب والأتراك. أعتقد أنه لا يوجد أيّ تركي يجلس إلى هذه الطاولة قد شارك بتلك المحادثات. ما أريد قوله إن المواضيع والمشاكل التي تمّت مناقشتها آنذاك لا تندرج على جدول أعمال هذا الاجتماع.

لم يبق أية مشكلة لتركيا مع سورية والدول العربية الأخرى. وقد تغيرت نظرتها إلى العالم العربي بشكل جذري. إن السلطة الحالية الموجودة في تركيا قد غيّرت العلاقات والنظرة إلى تركيا بشكل جدي من خلال رؤيتها الجديدة.

لم يقتصر التّغير المذكور علينا، بل إن العالم العربي قد تغيّر وتغيّرت نظرته إلى تركيا بشكل يوازي التغيرات التي حدثت في العالم. لقد قدمنا دراسة تمّ إجراؤها من قبل مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا (TESEV) في منبر آخر يوم أمس، لكن مع الأسف لم أستطع توزيعها عليكم لكونها باللغة التركية، حيث أكدت الدراسة وجود تقارب جدّي مع العالم العربي. وأثبتنا أنه بشكل عام ٧٢ بالمئة من العرب ينظرون إيجابياً إلى دور تركيا في المنطقة، وأن نسبة ٧٩ بالمئة من العرب يريدون أن تكون تركيا طرفاً بالقضايا الإقليمية، أو بالأحرى أن تكون طرفاً بحل مشاكل المنطقة، وتصل هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة عندما يتعلق الموضوع بالقضية الفلسطينية.

لم يكن هذا التقارب موجوداً في الماضي. ولم يكن يتم النظر إلى تركيا بهذه الطريقة. طبعاً يرجع ذلك إلى السياسة التي اتبعتها تركيا، التي تهدف إلى حلّ الصراعات وموقف رئيس الوزراء أردوغان في دافوس (كما تعرفون أن أردوغان) قد اتبع موقفاً حازماً ضد اسرائيل في منتدى دافوس عام ٢٠٠٩ بدون أن نذكر «المسلسلات التركية» التي أثّرت في تغيير نظرة العرب إلى تركيا. ومثلاً: أثبتت شركة «ك» التي نعمل معها من خلال الدراسة التي قامت بها في المملكة العربية السعودية أن نسبة ٧١,٥ بالمئة من النساء السعوديات، ما فوق سن ١٥، يتابعن المسلسلات التركية، وتأتي بعد المسلسلات السورية. . قد لا نهتمّ بذلك كونها تدخل في النطاق الثقافي، لكن عندما ننظر إلى صفة العلاقات بين العالم العربي وتركيا نرى حقيقة تؤكد أن المنطق الذي انعقد فيه أول اجتماع قبل ١٦ عاماً يختلف عن المنطق الحالي. وأعتقد أننا سنرى ذلك خلال نقاشاتنا.

في الحقيقة إنّا هنا من أجل القيام بما يجب القيام به بشكل عام في كلمات الافتتاح، لكنني أشعر أن كلمة الافتتاح قد طالت قليلاً. وأن الذين يلقون كلمات

الافتتاح يشكرون شركاءهم، عادة، وأرى أن شركاءنا يستحقون هذا الشكر بجدارة.

أعتقد أننا لم نكن لنكون هنا لولا إصرار ومبادرة د. خير الدين حسيب التي طالت مدة ١٦ عاماً.هنا لا بد من ذكر اسم شخص آخر، هو صديقنا المصري د. سعد الدين إبراهيم. فقد حاضر في جامعة إستانبول الثقافية، التي أعمل فيها أيضاً، مدة سنة، واستطعنا تطوير مشاريع مشتركة خلال عملنا في الجامعة. وأخيراً استطعنا إقناعه وأصبح عضواً في المجلس الاستشاري الأعلى لمركزنا. لكنه لم يستطع الحضور بسبب برنامجه المكثف، نذكره بامتنان. لأنه إذا كنا الآن مجتمعين هنا فيرجع ذلك إلى وساطته ودعمه.

أنتم تعرفون «المؤسسة العربية للديمقراطية»، وإن تعرفنا على السيد محسن مرزوق يرجع إلى ما قبل «المؤسسة العربية للديمقراطية»، لكن توطدت صداقتنا أكثر بعد المشاريع المشتركة التي قمنا بها معاً.وإننا سنستمر بالعمل معه. أريد أن أشكر باسمي محسن مرزوق ووفاء بن الحاج عمر بسبب الدعم الذي قدّماه لنا، لأنه لم يكن ليتسنى لنا أن نكون موجودين هنا في الوقت الحالي لولا الدعم الذي قدماه لنا.

أنا لا أريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك، لكنني أردت التحدث قليلاً عن المرحلة باختصار. كما تعرفون، إن السفير انغين صويصال موجود اسمه في برنامج الاجتماعات، لكنه سيتأخر بالحضور بسبب الظروف الجوية. وإذا استطاع الحضور، فأعتقد أنه سيلقي كلمته قبل الجلسة الثالثة التي سيتم عقدها بعد الظهر. وسيكون ما سيتحدث عنه مهماً، فهو مساعد مستشار مسؤول عن الشرق الأوسط، في وزارة الخارجية؛ في الحقيقة هو مسؤول مباشر عن المنطقة التي تمتد من أفغانستان إلى المغرب، ويعرف المنطقة جيّداً.

أنا أشكركم جميعاً لحضوركم هنا. وأشكر شركاءنا في «مركز دراسات الوحدة العربية»، و«المؤسسة العربية للديمقراطية»، والمسؤول عن إدارة الجلسات، وجميع الحضور.

كلمـة الافتتـاح
(٣)

محسن مرزوق[*]

قبل أن أبدأ، أريد أن أعود إلى الموضوع الشائك، موضوع المسلسلات الذي أثاره صديقنا منصور، فأنا لا أعتقد أن فرضية متابعة هذه المسلسلات قائمة على العلاقات الهوياتية والانتمائية. أنا أعتقد أننا في المنطقة نحب التراجيديات الطويلة، فقبل المسلسلات التركية كنا نحب المسلسلات المكسيكية، ولم تكن هناك علاقات هوياتية أو انتمائية أو حضارية بيننا وبين المكسيك، ولكن يبدو أن التراجيديات المثقلة في المنطقة، جعلت الناس يحبون هذه المسلسلات الطويلة.

سعادة د. خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية؛ الصديق د. منصور آق غون؛ سعادة د. فهمي هويدي؛ الحضور الكريم؛

يسعدنا أن نشارككم افتتاح منتدى الحوار العربي ـ التركي، وهو منتدى مثقل بالدلالات؛ فهو منتدى حواري؛ أي فضاء مفتوح لتبادل المعارف، وهو مذاهنة حرّة بين متحاورين، تجمعهم في اللحظة الراهنة، قناعتهم بأهمية خلق شبكة تواصل فكري. وهو منتدى مدني، بمعنى أنه يتحرر من أثقال السلطات، بمعانيها البيروقراطية، والمصلحية الضيقة، فيفتح نفسه لقادة الرأي، وقادة العمل الأكاديمي، والاجتماعي، والإعلامي، والسياسي. وهو لهذا السبب، لا يمكن أن يكون إلا منتدى للحوار الاستراتيجي. ومشروعيته تكمن في محاولته التعبير عن مصالح الشعوب الدائمة، والطويلة المدى. وهو جغرافياً عربي ـ تركي؛ ولأنه كذلك، فهو لا ينتمي إلى مبادرات صنع وتفصيل الخرائط الجديدة، التي صار يتقنها العديد من

(*) الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية.

طارحي المبادرات الدولية الجديدة، بل هو مبادرة فضاؤها الجغرافي الخرائط الطبيعية التاريخية التي تكمن وتنام تحت جلد سكان هذه المنطقة. وهو ليس حواراً شكلياً، بل حوار بين مواطنين يعرفون قومياتهم، من خلال مصالحها البعيدة المدى، وقيمها الأساسية، وينظرون إلى المشاكل والأخطار المستعصية، التي تتوارد في منطقتهم، من احتلال غاشم، وصراعات مسلحة، وتأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعجز عن بناء الدولة القوية، علىَ قاعدة النظام الديمقراطي. كما أنهم ينظرون، فيرون المحاولات الجدية التي تقوم بها قوميات مثابرة تعمل من أجل الترقي والخروج من الدائرة السلبية، كما هي حال تركيا مثلاً، والاشتراك في التحديات والمصالح، كما هي مسألة الهوية؛ هو النقطة الأساس، في حوارنا، الذي نشرع فيه.

لذلك، فإننا نأمل فعلاً، ألا يكون لقاؤنا هذا أولاً وأخيراً، أو ثانياً وأخيراً، بل خطوة أولى في اتجاه تأسيس حوار دائم يتجدد باستمرار، أفقياً، وعمودياً. وسيتوسع المتداخلون، في تبيان محاور هذا الحوار طوال ندوتنا، على الصعد الاقتصادية والسياسية والتاريخية.

ولكنني أريد التشديد على محور أساسي يتعلق بالتعلم من تجربة تركيا الحديثة في الانتقال الديمقراطي، وهي تجربة شديدة الثراء، نريد أن نفحصها لنأخذ منها ما نريد الاستفادة منه في بلداننا العربية التي تعاني في مجملها شلل أنظمتها السياسية. وفي هذا الإطار، لا بد من تنويع أشكال التبادل والحوار المدني التركي - العربي؛ فبالإضافة إلى المؤتمرات والورشات، قد يكون من المفيد تنظيم زيارات دراسية للشباب خاصة، والتشبيك بين الجامعات، وربط الصلات بين قادة الرأي، والتركيز على الإعلام. وهذه أنشطة لن يصبح ممكناً تنظيمها، إلا متى وُضعت في منطق مؤسساتي يتمتع بالديمومة.

لهذا السبب، أريد أن أدعو من هذا المنبر، إلى تأسيس منتدى مدني عربي - تركي دائم، كشبكة تعمل للمساهمة في خدمة أهداف شعوبنا المشتركة، كالتنمية والتقدم والديمقراطية والسيادة الوطنية والقومية. وإن المؤسسة العربية للديمقراطية، التي دعمت هذا المنتدى، ملتزمة بالعمل، على المساهمة في تأسيس منتدى دائم، كخطوة عملية لمتابعة ومأسسة حوارنا.

أرجو للحوار كل النجاح، وأقدم الشكر مجدداً إلى «مركز دراسات الوحدة العربية»، وإلى مركز «غبوت» GPoT وصديقنا منصور، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمــة الافتتــاح

(٤)

خير الدين حسيب(*)

الأخ الأستاذ فهمي هويدي، رئيس الجلسة

الأخ الدكتور منصور

الأخ الأستاذ محسن مرزوق

الأخوات والإخوة؛

أودّ أن أعبّر عن سعادة بالغة بافتتاح هذا المؤتمر الثاني الذي ينظمه **مركز دراسات الوحدة العربية** حول **«العلاقات العربية ـ التركية»**. فمنذ الندوة التي نظّمها المركز في بيروت قبل حوالى ستة عشر عاماً حول **«العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي»** خلال الفترة ١٤ ـ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وشاركت فيها ثلّة من المفكّرين والخبراء الأتراك والعرب، ورعاها من الجانب التركي الصديق وزير الخارجية التركية السابق الأستاذ وحيد خلف اوغلو، ونَشر المركز وقائعها من بحوث وتعقيبات ومناقشات في كتابين باللغتين العربية والتركية، وتضمّنت في ختامها توصيات لصيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ـ التركية على المستويات المختلفة؛ منذ ذلك التاريخ والمركز يحاول جاهداً تنفيذ تلك التوصيات من جهة، وتنظيم جولة ثانية لهذا الحوار العربي ـ التركي في تركيا لاستكمال الحوار ومتابعة تنفيذ توصيات الحوار الأول في بيروت من جهة ثانية.

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

وكان من بين المحاولات تكليف رئيس هذه الجلسة الافتتاحية الحالية أ. **فهمي هويدي** باستخدام علاقاته المتميزة مع عدد من المفكّرين والسياسيين الأتراك لهذا الغرض، وكانت له محاولات كثيرة، منها استعانته بالدكتور أحمد داود اوغلو، الذي كان مستشاراً لرئيس الوزراء التركي، قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، لهذا الغرض، وكان علينا أن ننتظر حتى أتيحت الفرصة مؤخراً، بالتعاون مع «**مركز الاتجاهات السياسية العالمية**» في جامعة إستانبول الثقافية، و«**المؤسسة العربية للديمقراطية**» في قطر لتنظيم وتمويل المؤتمر الحالي.

وانطلاقاً من تجربة الحوار الأولى، وتطور العلاقات العربية ـ التركية منذ انعقاد الندوة الأولى في بيروت حتى الآن، وبسبب محدودية الوقت المحدّد الذي خُصِّص لكلمات الافتتاح هذه، أودّ أن أبيّن بعض التوضيحات والملاحظات التالية:

١ ـ إن اهتمام المركز بالعلاقات العربية ـ التركية، هو جزء من اهتمامه بـ «تطوير استراتيجية عربية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار»، وتركيا هي إحدى أهم هذه الدول. وفي هذا الإطار، عقد المركز ندوتين للحوار العربي ـ الإيراني، ويأمل أن نتمكن في مستقبل قريب من عقد ندوة حول «**العلاقات العربية ـ التركية ـ الإيرانية**».

٢ ـ إن **مركز دراسات الوحدة العربية** ليس الجهة العربية الوحيدة التي تهتم بهذه العلاقات العربية ـ التركية، فقد جرى حوار عربي ـ تركي في الثمانينيات من خلال جامعة اليرموك في الأردن، كما اهتم «معهد البحوث والدراسات العربية» (القاهرة) التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بهذه العلاقات، ونشر كتاباً في مجلدين حولها. كما أن هناك المبادرة الفردية والشجاعة التي قام بها الصديق أ. عبد الجليل التميمي في تونس، وأسفرت عن قيام «**معهد الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات**» الذي يواصل عقد الندوات حول هذا الموضوع، ويصدر مجلة تعالج الجانب التاريخي لتلك العلاقات. كما أحدثت جامعة الدول العربية «**منتدى التعاون العربي ـ التركي**»، عام ٢٠٠٧، وتم تدشينه في العام التالي، بهدف رسم الخطوط الرئيسية لتطوير جديد لعلاقات الدول العربية مع تركيا، والتأسيس لشراكة عربية ـ تركية، تقوم على جملة من المبادرات العملية، مع الأخذ في الاعتبار ما تشهده الأوضاع الدولية حالياً من متغيّرات معقدة وعميقة. ومن أجل مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة

مبنية على أساس المساواة والمصالح المشتركة، مع التأكيد أن يضم المنتدى ممثلين للحكومات والأكاديميين ورجال الأعمال والإعلام.

٣ ـ إن هذا الاهتمام بالعلاقات العربية ـ التركية ليس محصوراً بالجانب العربي، فقد قام الجانب التركي بمبادرات في هذا المجال، كانت في طليعتها جهود أ. وحيد خلف اوغلو الذي كان وراء إنشاء «**معهد العلاقات التركية ـ العربية**»، الذي اتّسعت دائرة نشاطه واهتماماته في ما بعد ليصبح اسمه «**مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان**»، التي كان مقرّها في إستانبول، وقد نظّمت عدداً من الندوات حول موضوع العلاقات العربية ـ التركية، وكان يديرها أ. إسماعيل صويصال، الذي ساعد المركز في تنظيم الندوة الأولى، ولا أعلم ما حلّ بهذه المؤسسة.

٤ ـ وفي ما يتعلق بالجانب العربي في هذا المؤتمر، فإنه لا علاقة لأية جهة رسمية حكومية عربية بهذا المؤتمر، أو بسبب اهتمام المركز بموضوع هذا الحوار، ولكن المركز حريص على أن يستفيد صنّاع القرار العربي في أقطارهم المختلفة من حصيلة هذا المؤتمر.

٥ ـ إن هذا المؤتمر هو حوار مستقبلي بين «النخبات» الفكرية والسياسية العربية والتركية، وإن جميع المشاركين فيه يشاركون بصفة شخصية أيّاً كان الموقع الذي يحتلونه في بلادهم.

٦ ـ إن المركز حريص على عقد مثل هذه المؤتمرات، التي يهدف من ورائها إلى خلق اهتمام أكبر بين النخبات العربية والتركية بمستقبل العلاقات العربية ـ التركية وتطويرها، وإن أحد معايير نجاح هذه الندوة سيكون مدى قدرتها على دفع نخبات عربية وتركية جديدة إلى الاهتمام بهذا الموضوع ممّن لم تكن مهتمة به سابقاً.

٧ ـ يأمل المركز من خلال توسيع وتعميق اهتمام النخبات التركية والعربية بموضوع هذه العلاقات ومستقبلها، في أن ينتقل هذا الاهتمام من النخبات إلى الأوساط الشعبية العربية والتركية، من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة. وكمساهمة في هذا المجال، فسوف يعمل المركز بالتعاون مع الجهات الأخرى المنظّمة لهذا المؤتمر، على نشر وقائعه في كتب مستقلة باللغات العربية والتركية والإنكليزية.

٨ ـ إن المركز حريص على وضع وتطوير خطة عمل لزيادة الاهتمام والجهد الفكري في موضوع العلاقات التركية ـ العربية، وهو يتطلع إلى تعاون من

المؤسسات الثقافية التركية في هذا المجال، كما يتطلّع إلى أن يتّسع نطاق هذا الجهد الفكري إلى ما هو أبعد من عقد المؤتمرات فقط. كما يأمل المركز في أن ينتظم عقد الندوات والمؤتمرات الفكرية التي تعالج موضوع هذه العلاقات، أو حتى تركّز على جانب أو جوانب منها فقط.

٩ ـ لقد حرص المركز، في إعداد مخطط هذا المؤتمر، على طرح كل القضايا الرئيسية التي تشملها العلاقات التَركية ـ العربية، إيماناً منه بأن الحوار الموضوعي والحضاري والفهم المتبادل هو الذي يمكّننا من تجاوز عقد الماضي ويحدد لنا القضايا الحاضرة والمستقبلية المشتركة التي تؤثر في هذه العلاقات وتطويرها. فليس من مصلحة تطوير هذه العلاقات أن نظلّ نعيش في ماضي هذه العلاقات على مدى أربعة قرون، بحلوها ومرّها، فدراسة الماضي والفهم المشترك والمتبادل حوله مفيدة بقدر ما يمكن أن نستفيد منها دروساً وعِبَراً للحاضر والمستقبل. إننا لن نستطيع تغيير ما حدث في الماضي مهما صرفنا من وقت وجهد في دراسته، ولكن الأهم، في رأيي، هو التركيز على الحاضر والمستقبل، وتحديد المصالح المشتركة، وأين تتفق وتختلف، وكيف يمكن تعظيم مجالات اتفاقنا، وكيف يمكن تطويق وترشيد وعقلنة خلافاتنا أو ما يمكن أن نختلف عليه في المستقبل.

١٠ ـ لقد حقق التعاون العربي ـ التركي خطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وانخرطت تركيا بعمق متزايد في المؤتمر الإسلامي، الذي يضمّ العرب والأتراك وغيرهم من المسلمين، وفي علاقاتها الثنائية مع عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت بنجاح بالغ حتى الآن أن تحافظ على علاقات إيجابية ومتوازنة مع هذه الدول العربية، بغضّ النظر عن بعض علاقات هذه الدول العربية في ما بينها، والابتعاد عن الانضمام إلى أية محاور عربية، مما أكسبها مصداقية وثقة كبيرين. غير أن هناك حاجة ملحّة إلى تحويل هذه العلاقات الحالية التركية ـ العربية إلى صيغ مؤسسية، تستمر بغضّ النظر عن التغييرات السياسية في تركيا وفي الدول العربية، وأن تُبنى على المصالح المشتركة والعادلة للشعبين التركي والعربي، بما فيها المصالح الاقتصادية، حيث يشكّل الوطن العربي سوقاً واسعة مهمة لصادراتها من منتجات وخدمات شركات المقاولات الإنشائية وغيرها. ومن أجل استمرار هذا التعاون والانفتاح الاقتصادي العربي على تركيا، فلا بد من أن تهتم تركيا أيضاً بالمصالح الحيوية لسورية والعراق في المياه المشتركة، وتصل إلى حلول تحقق المصالح المشتركة وتتناسب مع الاتفاقات الدولية. وعموماً، فإننا نتطلع إلى **«تركيا منفتحة على العرب»**، وليس **«تركيا العثمانية»**.

١١ ـ إن التطور الإيجابي الكبير الذي شهدته العلاقات التركية ـ السورية مؤخراً، والاتفاق الاستراتيجي بينهما، وإلغاء التأشيرات بين البلدين، هو موضع ترحيب عربي شعبي واسع، ونأمل أن يعمّ ذلك ليشمل دولاً عربية أخرى.

١٢ ـ لا بد من إبداء التقدير والإشادة بتطورات الموقف التركي خلال السنوات الأخيرة من القضية الفلسطينية، وإعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما يتيح لها الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وإن الموقف التركي المشرّف من الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، الذي كان أفضل من موقف بعض الدول العربية، لهو موضع تقدير شعبي عربي واسع. وليس من المشروع أن يطلب العرب من تركيا موقفاً من إسرائيل أكثر مما يطلبونه من مصر والأردن اللتين تربطهما اتفاقات سلام مع إسرائيل.

١٣ ـ إنني ممّن يرون أنه ليس على تركيا أن تختار بين انفتاحها على الدول العربية، ومحاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فيجب ألا يرى العرب تناقضاً بين هذين التوجهين، وليس من الضروري أن يكون أحدهما على حساب الآخر، بل إنه من الممكن أن يستفيد العرب من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، متى تمّت، في الدفاع عن القضايا المشروعة للعرب مع الجانب الأوروبي.

١٤ ـ إن تجربة «حزب العدالة والتنمية» في تركيا، وما حققته من ممارسة ديمقراطية ونجاحات اقتصادية وإصلاحات سياسية، يمكن أن تكون مفيدة لأقطار عربية عديدة.

ختاماً، أودّ أن أتقدم بالشكر إلى د. منصور آق غون ود. سيلفيا ترياقي اللذين ساهما في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر وتنظيم عقده في تركيا. كما أشكر د. محمد نور الدين على مساهمته الكبيرة في الإعداد لهذا المؤتمر. كما يبقى واجب الشكر إلى «المؤسسة العربية للديمقراطية» في قطر، وإلى أمينها العام أ. محسن مرزوق، على المساهمة في تمويل نفقات مشاركة الجانب التركي في تنظيم هذا المؤتمر.

مع كل التمنيات لمؤتمرنا هذا بالتوفيق.



المشاركـــــون

أتيان محجوبيان (Etyen Mahçupyan)	(تركيا)
أسامة الغزالي	(مصر)
انغين صويصال (Engin Soysal)	(تركيا)
بيريل ده ده اوغلو (Beril Dedeoğlu)	(تركيا)
جمال الدين هاشمي (Cemalettin Haşimi)	(تركيا)
جميل مطر	(مصر)
جنكيز تشاندار (Cengiz Çandar)	(تركيا)
جورج دينهيرت (Joerg Denhert)	(ألمانيا/ تركيا)
حاتم إيتي (Hatem Ete)	(تركيا)
حسن نافعة	(مصر)
خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
سعد الدين العثماني	(المغرب)
سونميز كوكسال (Sönmez Köksal)	(تركيا)
سيار الجميل	(كندا)
سيلفيا ترياقي (Sylvia Tiryaki)	(تركيا)
شادي أرغوفينتش (Şadi Ergüvenç)	(تركيا)
طارق المجذوب	(لبنان)
عدنان عمران	(سورية)
علي بيرم اوغلو (Ali Bayramoğlu)	(تركيا)
علي محافظة	(الأردن)

غوفين صاق (Güven Sak) (تركيا)

غينجير أوزجان (Gencer Özcan) (تركيا)

غونير أوزتيك (Güner Öztek) (تركيا)

غسان بن جدو (تونس/ لبنان)

فهمي هويدي (مصر)

محسن مرزوق (تونس/ قطر)

محمد جمال باروت (سورية)

محمد السيد سليم (الكويت)

محمد عبد الشفيع عيسى (مصر)

محمد عدنان البخيت (الأردن)

محمد نور الدين (لبنان)

محمود الداود (العراق)

مصطفى قره علي اوغلو (Mustafa Karaalioğlu) (تركيا)

مصطفى اللباد (مصر)

مليحة ألتون ايشيك (Meliha Altunişik) (تركيا)

منذر سليمان (لبنان/ الولايات المتحدة الأمريكية)

منصور آق غون (Mensur Akgün) (تركيا)

منير الحمش (سورية)

نورشين غوناي آتش اوغلو (Nurşin Güney Ateşoğlu) (تركيا)

نيفين مسعد (مصر)

وجيه كوثراني لبنان)

ياليم أرالب (Yalim Eralp) (تركيا)

القسم الأول

العلاقات العربية ـــ التركية
منظور استراتيجي عام



الفصل الأول

محاضرة السفير انغين صويصال(*)

أشكركم بسبب دعوتكم لي. أنا أريد الحضور هنا خصيصاً. قبل كل شيء إن منصور آق غون وسيلفيا ترياقي هما صديقان قديمان وأحبهما كثيراً. إضافة إلى ذلك، إن وزير خارجيتنا أحمد داود اوغلو يبدي اهتماماً كبيراً بالحوار التركي ـ العربي في عموم الشرق الأوسط. وطلب مني تبليغ تحياته النابعة من القلب إلى المشاركين بهذه الاجتماعات. حيث كان يريد الحضور هنا، لكنه أراد أن أخبركم أن برنامجه الكثيف لم يسمح له بالحضور.

ـ ١ ـ

مضى على عملي في الوزارة مدة ٢٧ عاماً. ويوجد كبار محترمون بينكم، لذلك إن تحدثي بهذا المنتدى يعتبر امتحاناً مهماً بالنسبة إلي. أنا لا أستطيع القول إنني قد ركزت على قضايا الشرق الأوسط بشكل عام خلال حياتي المهنية، لأن الوزارة أهّلتني لأن أكون خبيراً بالاتحاد الأوروبي. وكانت إيران هي أوّل دولة أجنبية عملت فيها في الخارج، حيث وصلني كتاب عندما كنت أعمل في طهران بين عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. فقد كانت هناك حاجة لتأهيل خبراء شباب في الوزارة بسبب طلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٧. وتمّ ترشيحي إلى أحد برامج التدريب. وتمّ إرسالي إلى المدرسة الأوروبية. وركزت على قضايا الاتحاد الأوروبي بشكل عام. لذلك أريد التحدث عن بُعد الاتحاد الأوروبي خلال كلمتي، وسأتطرق إلى كَيفية إكمال مرحلة التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الاتحاد الأوروبي في إطار سياستنا الإقليمية.

(*) وكيل وزارة الخارجية التركية.

أولاً أريد تكرار الجواب الذي أجاب به وزير خارجيتنا في الأسبوع الماضي خلال اجتماع لجنة الموازنة حول سؤال مفاده: هل إن سياسة تركيا التي تهدف إلى خفض المشاكل مع جيرانها إلى نقطة الصفر هي مثالية أم لا؟ إن وزيرنا عندما أكّد مقولة مصطفى كمال أتاتورك التي تؤكد تحقيق «السلام في الوطن والسلام في العالم» أراد التذكير أنه تمّ طرح ذلك كرؤية، وليس كوضع قد تحقق. وأشار إلى الرؤية التي تم طرحها حول الجيران، وقال: يمكننا القول إنه تمّ تحديد خارطة طريق حول التوجّه نحو حلّ المشاكل بطاقة إيجابية.

\- ٢ -

أريد الإشارة أكثر إلى ما تحدث عنه وزيرنا، وتقديم الخطوط العامة لما تم تأكيده.

يوجد أربعة مبادئ: الأمن للجميع، والحوار مع الجميع، وخلق التبعية الاقتصادية بشكل متبادل، والاحترام المتبادل. إن هذه المبادئ المتفق عليها من قبل الجميع بالأصل هي المبادئ التي تبنتها تركيا كدولة تبذل جهوداً من أجل خلق دينامية التعاون الإقليمي كمسؤولية نابعة من التاريخ والجغرافيا من أجل نقل الطاقة الإيجابية المذكورة، حيث يمكننا تقديم عدّة أمثلة على ذلك في إطار زمني واسع، منها: التعاون الاقتصادي في البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي وموقع تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإكساب اندفاع جديد لمجموعة البوسنة والهرسك، وحتى التعاون الثلاثي بين تركيا وأفغانستان والباكستان. يجب أن تكون سياسات تركيا التي تؤكدها وتضعها في المقدمة كعضو مسؤول في المجتمع الدولي من خلال إدراكها لموقعها الاستراتيجي، سياسات تؤكد من خلالها رغبتها في تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية الاقتصادية والنماء المستمر في محيطها القريب.

لقد لخصوا لي النقاشات التي دارت في جلسات الصباح. هل يمكن لتركيا فعل كل شي بدفعة واحدة؟ لا يوجد بديل ثانٍ أمام تركيا، ويجب عليكم بذل هذه الطاقة. يجب علينا ألّا نرى أن وزارة الخارجية هي الوزارة الوحيدة التي تصنع السياسة الخارجية، لأن لاعب السياسة الخارجية في تركيا، في الوقت الحالي، ليس هو وزارة الخارجية فقط.

لقد تحركت تركيا في هذا التغير بثقة ذاتية من حيث موقعها. وهي عضو في مجموعة G-20، ودخلت مرحلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وشاركت في

أغلب المبادرات الإقليمية. إن تركيا «تحدد النظام» إلى حدٍّ ما نحو الثقة المتبادلة والأهداف الأساسية التي تحدثت عنها قبل قليل. وإن تركيا هي الدولة التي تستطيع النظر إلى التغيرات التي تجري حولها بنفس الثقة الذاتية، وإظهار طاقتها في المكان المناسب، وحتى في أكثر من نقطة بنفس الوقت. أنا مقتنع وبصميمية أن الدور المذكور لم يكن عبارة عن دور بمعنى الكلمة فقط بل هو عبارة عن «مسؤولية طبيعية».

ـ ٣ ـ

لقد عملت سفيراً لمدة ثلاث سنوات تقريباً في الباكستان، وتواجدت في واشنطن في المرحلة التي تلت حرب العراق. ورافقت وزيرنا بعدة زيارات بعد أن عدت إلى المركز.

أريد أن أقدم لكم بعض الأمثلة القصيرة من جدول الأعمال المزدحم. لقد استضافت تركيا خلال شهر آب/ أغسطس الماضي اجتماعات مجموعة أصدقاء الباكستان الديمقراطي. إن الباكستان هي في موقع مهم من ناحية الشرق الأوسط والعالم العربي. حيث يجب علينا التفكير أن المناطق متمفصلة ببعضها البعض. وعندما ننظر من زاوية مرحلة التكامل الأوروبي والناحية الديالكتيكية نرى أن المسألة متموضعة في نقطة أساسية. وعندما تنظرون إلى جغرافية انتشار أي توسّع نرى وجود جغرافيات متمفصلة من ناحية الاتحاد الأوروبي وما بعد الأطلسي. إننا لا نرى ذلك في جغرافيات أوروبا ـ الأطلنتيك فقط، بل في الجغرافيات الأكثر اتساعاً أيضاً.

من جهة أخرى، إذا نظرنا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة واعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر نرى أن كل مشاكل الشرق الأوسط مرتبطة ببعضها البعض، وتؤثر ببعضها البعض أيضاً. ويمكننا قول ذلك بالنسبة إلى المحيط الأوسع للشرق الأوسط. ونرى ذلك ساري المفعول في الجغرافيا التي تتقاطع فيها منطقة آسيا مع الشرق الأوسط. أما الباكستان فهي مثال جيّد على ذلك. إن تركيا تحمّلت الدور التوجيهي في منبر مجموعة صداقة الباكستان الديمقراطي بمسؤولية ضرورة قيام المجتمع الدولي بتضامن قوي مع الباكستان من أجلِ استقرار هذا البلد. إن تحمل هذا الدور لا يمكن أن يكون بالأولوية إلى هذه الدرجة بالنسبة إلى دولة أخرى. لقد رأيت في كل زاوية في الباكستان ثقة استثنائية بتركيا. أعتقد أن تركيا هي الدولة التي تفهم الباكستان أفضل من غيرها، وهي الدولة التي تطرح تضامن المجتمع الدولي أفضل من غيرها أيضاً، بحيث ينعكس هذه التضامن على داخل

الباكستان التي تواجه المشاكل وامتحان المنطقة. وإن هذا الموضع ساري المفعول في خاصية تركيا ـ أفغانستان ـ الباكستان.

لقد تمّ عقد اجتماعات مجموعة أصدقاء الباكستان الديموقراطي بنجاح في شهر آب/ أغسطس في استنبول.

أما الخطوة الأخيرة التي تم تحقيقها خلال فترة قصيرة فهي زيارة وزير الخارجية إلى بغداد بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف مقرّ وزارة الخارجية العراقية، الذي ذهب ضحيته مئة شخص تقريباً، ومن ثم زار دمشق أيضاً. إن تركيا تصرفت بمسؤولية ودبلوماسية الساحة الأمامية.

ـ ٤ ـ

يجب علينا ألّا ننسى حدود الميزات الجغرافية لتركيا. إننا نتقاسم حدوداً طويلة مع سورية والعراق في الجنوب. إن رؤيتنا الموجودة ليست من الناحية الأمنية بل من الناحية التاريخية، ومن ناحية تطوير العلاقات الثنائية لا تستند إلى الوضع الراهن بل تستند إلى مفهوم يطرح هذه الرؤية الدائمة والمتعلقة بالمنطقة بشكل دائم.

ما هو نمط التحرك الذي ننتظره من هكذا دولة موجودة بهكذا موقع؟ هل ستكونون بموقع دولة تظهر ردّ فعل بعد ظهور المشاكل؟ طبعاً لا. تحركت تركيا منذ زمن طويل بمفهوم دبلوماسي مؤثر ويفتح الطريق. لقد تحملنا مسؤولية من ناحية إزالة الخلافات التي ظهرت بين سورية والعراق. ولا يمكن أن يكتسب ذلك معنى إلا من خلال طرحه عبر مسؤولية نابعة من مفهوم (Regional Ownership) والتضامن المتبادل والحوار بشكل شامل. واصلت تركيا مباحثاتها مع سورية والعراق أولاً وفي إطار جامعة الدول العربية ثانياً. وبالنتيجة لقد أصبح ذلك عنواناً برز في مقدمة جدول أعمال سياستنا الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط وذلك في اتصالاتنا في شهر آب/ أغسطس.

إن آلية مجال التعاون الاستراتيجي بين تركيا وسورية، وبين تركيا والعراق هي خطوات منظمة ومؤسساتية على مستوى ثنائي، وقد تؤثر في الوضع الراهن في المنطقة، وقد تطرح أهمية التبعية المتبادلة على الصعيد الاقتصادي والحماية الإقليمية في نظرة المنطقة إلى المستقبل. أنا شاركت بكلتا الزيارتين والإعدادات. أريد أن أقول بصراحة إن الفرق بين العلاقات التركية ـ السورية في عام ١٩٨٨ وبين العلاقات التركية ـ السورية في الوقت الحالي مذهل جداً.

وإن الجميع سعيد من المسافة التي تمّ قطعها في تلك العلاقات.

إن بُعد الإدراك والبعد النفسي يؤثر في الشرق الأوسط قبل النتيجة الملموسة في الحوار المتبادل. لأن الخطوات الرمزية والقوية المثمرة تحمل أهمية كبرى في هذا الجو النفسي من ناحية النظر إلى المستقبل بثقة ذاتية. اجتمعت اللجان التركية السورية في فعالية عنتاب ـ حلب بمشاركة عشرة وزراء تقريباً من مجلس الوزراء لكلا البلدين، وكانت الفعالية مليئة بالرموز، حيث قام رئيس وزرائنا بزيارة دمشق في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر، وشهد العراق نفس المرحلة تقريباً. وتمّ توقيع ٤٨ بروتوكولاً تقريباً.

إن هذه المبادرات لم تكن نابعة من مساهمة وزراة الخارجية فقط بل يمكننا تعريفها كمبادرة تحققت من خلال جهود جميع الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات المدنية والمؤسسات الفكرية. يمكن أن يخطر على ذهننا السؤال التالي: «جميل، لقد فعلتم كل ذلك، لكن كيف ستهتمون بكل مكان؟ ومع أي دول أخرى ستبنون هذا النوع من الآليات الاستراتيجية؟» إن وزير خارجيتنا يجيب عن هذا النوع من الأسئلة أحياناً. حيث ذكر روسيا واليونان في هذا الإطار.

لقد تحدثت إليكم عن التطورات المتعلقة ببعض الخطوات التي قطعناها مؤخراً وبفترة قصيرة من ناحية علاقاتنا مع العراق وسورية.

من جهة أخرى، أريد أن أتطرق إلى زيارات رئيس وزرائنا إلى كل من إيران والباكستان. حيث تحدّث رئيس وزرائنا في الجلسة المشتركة للمجلس القومي والشيوخ الباكستاني. ولم يلقِ أي زعيم أجنبي خطاباً مشابهاً في تلك المنابر منذ ١٢ سنة.

ركز رئيس وزرائنا على البعد الاقتصادي خلال محادثاته في طهران. وشارك مجموعة كبيرة من رجال الأعمال في كلتا الزيارتين. ومن المفيد التذكير بزيارة وزير خارجيتنا إلى كلّ من البصرة وأربيل والموصل لكونها من الزيارات الهامة التي قام بها في المرحلة الأخيرة. يجب علينا فهم الثقل الرمزي الذي تحمله تلك الزيارات.

ـ ٥ ـ

بعد إذنكم، أريد التشديد على بعض النقاط المتعلقة بمرحلة السلام في الشرق الأوسط وفلسطين. إننا كوزارة نبدي اهتماماً بالغاً بإحياء مرحلة السلام في الشرق الأوسط على جميع المسارات.

إن نجاح المرحلة الدبلوماسية مرتبط بالوضع الميداني. وكما أكدت خارطة الطريق يجب إيقاف الفعاليات الاستيطانية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام الحل وإزالة المستوطنات اليهودية غير الشرعية التي تم بناؤها منذ عام ٢٠٠١، ويجب إيقاف الممارسات من طرف واحد التي قد تغيّر وضع وشخصية مدينة القدس والنسيج الثقافي فيها.

إن الوضع في غزة مقلق جداً. وإن الظروف الحياتية للفلسطينيين في غزة لا تساعد مبادرات السلام. ويجب تطبيق القرار ١٨٦٠ للأمم المتحدة بجميع عناصره وبسرعة.

- ٦ -

كما أكدت في بداية حديثي. أنا أريد أن أتقاسم معكم بعض آرائي حول مشروع الاتحاد الأوروبي. حيث يوجد منحنى تطور لمشروع التكامل الأوروبي مثل أي مشروع آخر. يجب علينا تحليل المشروع في المنظور المتوسط والبعيد. ونجد نقطة تقاطع ديالكتيكية لكلّ مرحلة توسع من ناحية الاتحاد الأوروبي، وإن كل موجة توسع لها سلسلة مختلفة.

حلّل الرئيس الفرنسي ميتران في عام ١٩٨٩ في كلمة ألقاها حول الاتحاد الأوروبي، نظرة الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعرّف المرحلة التي تم عيشها كالتقاء لأوروبا مع تاريخها وجغرافيتها. لقد ظهرت سلسلة ١٩٨٩ بهكذا أرضية.

ماذا يعني الانضمام إلى مشروع الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تركيا؟ وما المعنى الذي تحمله مرحلة الاتحاد الأوروبي. وإلى أي مدى ستؤثر هذه العضوية في وجهة نظر دائمة وذات منظور بعيد من أجل المنطقة التابعة إليها تركيا؟ أنا أؤمن أن تركيا ستساهم في مستقبل مشروع الاتحاد الأوروبي، لذلك إنني أؤمن أنها ستنضم إليه. لذلك يجب على تركيا النظر إلى بُعد الاتحاد الأوروبي بثقة ذاتية وضرورة تعاملها مع التطورات التي تجري حولها بنفس الثقة الذاتية وليس كلوحة بالأبيض والأسود. وإن النقاش الذي يدور في الاتحاد الأوروبي حول تركيا ليس نقاشاً أسود وأبيض. إنني أرى ضرورة تناول هذه النقاشات في إطار المؤهلات والديناميكيات الذاتية لكل دولة وعندها ستختلف النقاشات كثيراً.

لقد عشت في فرنسا مدّة عشر سنوات تقريباً. ولم أجد أي منشورات في مكتبات

باريس في عقد التسعينيات. أما الآن فأنا أنظر إلى الكتّاب الذين أقرأ مقالاتهم، ليس بما يخص تركيا فقط بل حول الفلسفة والثقافة والديمقراطية، وأرى أن هناك جزءاً مخصصاً لتركيا إن كان معها أو ضدها.

في الحقيقة إن تركيا تلعب دوراً في تعريف المشكلة الأوروبية. لذلك هناك حاجة لتركيا. إن هذه الحاجة موجودة من ناحية الذين يرون أنفسهم في النقطة المضادة لتركيا والذين لا يقتربون إليها من خلال هذه الرؤية.

تبدأ أوروبا بمرحلة جديدة من خلال اتفاقية إصلاحات لشبونة التي تمّ الموافقة عليها في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. يجب علينا ألّا ننسى التالي أبداً: لم يأتِ الاندفاع الفكري والحماس من نفس المحاور أو المنطقة في المشروع الأوروبي في كل مرحلة. حيث جاء الفلاسفة الذين أضافوا طاقة للاتحاد الأوروبي في نهاية قرن التسعينيات وفي عقد الألفين من رجال الدولة من دول أوروبا الشرقية. هل هناك مانع من أن تأتي أفكار من الشرق الأوسط والأتراك والعرب تنير المشروع الأوروبي؟

عندما نؤمن بالديناميات الأساسية للمشروع الأوروبي فعلينا النظر إلى تلك الديناميات بالمعنى الفلسفي كمستقبل أفضل وأكثر رفاهية وتقارب اقتصادي وثقافي أكبر للبشر الذين يعيشون في جغرافيتهم ليس كجغرافية معيّنة في العالم. لقد زرت متحفاً أنا ووزير خارجيتنا في تبريز يوم أمس. عندما تنظرون إلى جغرافية العهد الصفوي في الخارطة الموجودة هناك فتريدون النظر إلى المستقبل من خلال رؤية أجزاء هويتكم في جغرافية واسعة ونقاط استناد مستقبلكم. إن المرحوم إسماعيل جيم أكّد ذلك بقوة في إطار تجربة الدولة العثمانية والجمهورية التركية. أنا مقتنع بثقة جوهرية أنه يجب النظر إلى تركيا من خلال هذه المقاربة الدائمة الموجودة على صعيد بُعد الاتحاد الأوروبي والبُعد الإقليمي. وأنا مؤمن بضرورة النظر إلى تركيا من النقاط التي قد تسير خطوات إلى الأمام في علاقاتها مع سورية والعراق ولبنان ومصر والأردن ودول أفريقيا الشمالية.

هل ذلك هو مثال خيالي أو مقاربة تغض النظر عن المشاكل؟على كلّ حال إنّ كل شخص يستطيع تقييم ذلك كما يريد. لكن الثقة بالذات تأتي على رأس القائمة. وعلينا النظر إلى جغرافيتنا من خلال ثقة ذاتية.أنا أردت أن لا أبقى في الإطار البيروقراطي. أردت أن أتقاسم معكم المشاعر الصميمية والنابعة من تجربتي.

أشكركم لدعوتكم الأنيقة.

المناقشات

١ ـ جميل مطر

أشكر منظّمي هذا اللقاء من الجانبين العربي والتركي.

وأشكر السيد وكيل الخارجية على مداخلته الشاملة والمفيدة.

ولكنّي أشكر بشكل خاص الدولة التركية التي بادرت بمدّ يدها إلى الوطن العربي عارضةً عهداً جديداً من العلاقات التركية ـ العربية.

أفهم أن وراء هذا العرض مصالح قومية تركية وأسباباً وتبريرات دفعت تركيا إلى اتخاذ هذه الخطوة «الشجاعة» والجريئة، فتركيا لا تدرك بالقدر الكافي أهمية ما ينتظرها وخطورته. أضرب لحضراتكم أمثلة معدودة.

١ ـ تركيا طرف يعرض أن يدخل في حوار مع من تظنّه طرفاً واحداً، وهو في حقيقة أمره ٢٢ طرفاً. ولكلّ طرف من الأطراف الاثنين والعشرين رئيس أو ملك أو أمير يعتبر نفسه ممثلاً للأمة العربية بأسرها، وفي الغالب لا يوافق على ما يقوله ويدعو إليه رئيس أو ملك أو أمير آخر.

٢ ـ كلّ طرف من الأطراف الاثنين وعشرين ليس موحّداً، ولا يمثل كل الشعب، ففي معظم الأحوال ستجد تركيا أمامها في كل دولة عربية مزيجاً ما بين ٣ إلى ٢٦ من المذاهب أو الطوائف، وكلها يزعم أنه مظلوم ومضطهد، وفي حاجة إلى دعم خارجي.

٣ ـ مهما تحدثنا عن أن الدنيا تغيّرت في تركيا، وفي الوطن العربي، تبقى الحقيقة قائمة، وهي أن رواسب الماضي ما زالت قوية وعميقة وراسخة. هناك أيضاً في هذا العالم الذي تذهب إليه تركيا اضطراب شديد وتوتر كبير وقمع رهيب.

ومع ذلك، نتمنى لتركيا أن تنجح، وتنتهز فرصة هذه الحماسة المتوقدة التي

رأيناها على وجوه الإخوة الأتراك في كل مكان قابلناهم فيه، في لبنان وسورية ومصر، وهنا في تركيا، لنطلب منهم مساعدتنا نحن العرب لحلّ عدد من مشكلاتنا، والبعض منها هم أنفسهم عانوها.

أعود فأقدم أمثلة:

١ ـ نريد أن نعرف كيف تقدمت تركيا على طريق فصل العسكريين عن المدنيين أو الوظائف والمهام السياسية؟ وهل أدى الداخل التركي الدور الأكبر في تحقيق هذا الانسحاب الملحوظ من جانب العسكر أو الخارج، وأقصد تحديداً، أمل العضوية في الاتحاد الأوروبي وضغوطه؟

٢ ـ هل قامت تركيا بمحاولة لإصلاح قطاع الأمن، بمعنى وضع تشريعات وقرارات تحمي المواطن العادي من اعتداء سلطات الأمن وتحفظ له حقوقه؟ وهل تأكدت من أن لا عودة من قبل عسكر الداخل، وعسكر الأمن القومي، إلى استخدام هذه الأساليب، كما فعلت أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية؟

٣ ـ كيف نجحت تركيا في تجربة التعددية الثقافية في السياسة والمجتمع؟ بمعنى آخر، كيف تعاملت تركيا مع «الفئات الدينية والطائفية» المكوّنة للأمة التركية، وهل استعانت تركيا، قبل التقدم بمبادرتها للتوجه نحو الشرق، باستخدام هذه التعددية الثقافية في رسم سياستها الخارجية أو تنفيذها؟ مثال على ذلك، هل كان للأقلية العَلَوِيّة في تركيا دور في رسم التوجه الجديد نحو سورية؟ هل استخدمتها أنقرة للضغط على سورية، أم استخدمتها سورية لتشجيع تركيا على التقدم بمبادرتها؟

٤ ـ في المؤتمر الصحفي المشترك في طهران، استخدم رئيس وزراء تركيا عبارة يفيد نصّها بأن الدولتين سوف تتوليان مهمة حفظ الاستقرار في الإقليم. هل لديك، يا معالي وكيل الوزارة، شرح لهذه العبارة؟

٢ ـ عدنان عمران

أعرب عن التقدير لكلمة السفير باسم السيد وزير الخارجية، وأودّ أن أثني على نجاح السياسات والمنهج الذي يتّبعه حزب العدالة والتنمية، وما حققه من نجاح سواء في الداخل التركي، أو التنمية الواسعة التي تكشفها الأرقام والإحصاءات، وأيضاً نجاح السياسة الخارجية التركية الهادفة إلى تحقيق التعاون المتكافئ أو إلى المساهمة في حلّ الأزمات والخلافات في العلاقات الإقليمية والدولية تحت عنوان «تصفير الأزمات»، والمبادئ التي وضعتها القيادة في تركيا،

ويطبقها بكفاءة مميزة السيد وزير الخارجية البروفسور أحمد داود اوغلو.

النقطة الثانية التي أريد التعليق عليها هي التبدل في العلاقات إلى الحالة الإيجابية التي حصلت بين سورية وتركيا، كما أشار السيد السفير. وأودّ أن أؤكد أن هذا التبدل تحقق لأن إرادة حرة توفّرت، بعيداً عن محاولات التأثير الخارجية. وأذكّر بأن التوتر الذي شهدته العلاقات السورية ـ التركية لم يكن منفصلاً أو بعيداً عن تأثيرات وتدخّلات دوَل من خارج المنطقة، ولكي أكون أكثر تحديداً يمكنني أن أشير إلى أن توتراً ما في العلاقات السورية ـ الأمريكية كان ينعكس تلقائياً توتراً وتبدلاً في المواقف التركية ـ السورية، والصورة كانت واضحة، فالعلاقات التركية كانت تتّبع ما وصف منذ عام ١٩٩٦ بالتعاون الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي بمباركة أمريكية، الذي شمل أيضاً الجوانب العسكرية.

وأودّ أن أشدّد هنا على أن أي تعاون استراتيجي ننجح في إقامته بين دول الوطن العربي وتركيا، لا بد من أن يتم تحصينه بمنع أي تدخل خارجي في الشأن العربي أو الشأن التركي، لأن الولايات المتحدة وإسرائيل، أو ربما قوى أخرى لا تريد أن تنجح دول المنطقة في إقامة تعاون يقطع الطريق على التدخل الخارجي، لأن تعاوناً كهذا يمكن أن يساهم بقوة في تحقيق التنمية الشاملة، وأيضاً بناء أطر سليمة لتحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط، المستند إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

كما أعرب عن الأمل بتوفر إرادة المثابرة لتحقيق هذا التعاون الوثيق بين العرب وتركيا بما يحمي المصالح المشتركة؛ هذا التعاون الذي يتمتع بدعم شعبي واسع، كما تظهر استقصاءات الرأي العام التي أجراها عدد من الفضائيات العربية والتركية.

ومرة ثانية، أشدّد على أن الأعمال الكبيرة لصالح الشعوب تحتاج إلى إرادة وسيادة، وكذلك إلى الجهود الكبيرة أيضاً لتحقيق النجاح الذي يخدم مصالح جميع شعوب المنطقة دون استثناء.

٣ ـ محمود الداود

١ ـ كنت سفيراً لبلادي العراق في تركيا خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦)، وكنت مندمجاً مع المجتمع التركي، ولم يكن هناك يومئذٍ هاجس أمني، فقمت بزيارات عديدة إلى مختلف الولايات، وقابلت مختلف طبقات الشعب التركي. وقد

وجدت أن الغالبية الساحقة تحمل مشاعر تعاطف وتأييد للعرب والقضايا العربية، وهذه المشاعر صادقة ومخلصة. ولذلك، فإن ما تقوم به حالياً الحكومة التركية هو انعكاس لهذه المشاعر الطيبة للشعب التركي.

٢ ـ من دراستي للمنظور التاريخي للعلاقات الدولية في المنطقة، فإنني أشعر بأن مؤامرة المسألة الشرقية تعود من جديد بشكل أو بآخر.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨، كانت الدول الأوروبية الكبرى بقيادة بريطانيا وفرنسا وروسيا، تسعى إلى إضعاف الدولة العثمانية وتقسيم مناطق النفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية والامتيازات الجديدة. واليوم تشهد المنطقة فصلاً آخر من المسألة الشرقية يتمركز في السياسات الأمريكية المصمّمة على السيطرة على الموارد الطبيعية للمنطقة، وخصوصاً النفط، بكل الوسائل الممكنة، بما فيها العدوان المسلح، كما حدث عندما تم تدمير العراق.. الدولة المركزية القوية والغنية، ومن ثم خلقت هاجساً باحتمال استخدام الوسائل نفسها ضد الدول الأخرى. إن ثمة تهديداً بتقسيم العراق والسودان... والقائمة طويلة. من هنا، من المهم الحذر من هذه السياسات الأمريكية عن طريق دعم التعاون بين العرب والأتراك بمختلف الأشكال.

٣ ـ إن الحرب الأمريكية على أفغانستان بدعم من قوات حلف الأطلسي لن يكتب لها النجاح، ولم تنتج حتى الآن إلا المزيد من المآسي والتدمير للشعب الأفغاني، بالإضافة إلى أن إقحام باكستان في هذه الحرب قد يؤدي إلى تقسيم باكستان أيضاً. وهذا سيؤدي إلى خلق أوضاع من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بكاملها.

٤ ـ غسان بن جدو

أسئلة موجهة إلى وكيل وزير الخارجية التركي:

١ ـ لقد قلتم إن وزارة الخارجية ليست هي من يحدّد الاستراتيجية الخارجية لتركيا. . . هذه النقطة ربما تشكّل نقطة مشتركة بين تركيا والحكومات العربية، ببساطة لأنه في معظم بلداننا العربية هناك شخص واحد يحدّد السياسة والقرار الخارجي لبلده، هو الرئيس أو الملك، أي الحاكم. . . لذلك سؤالي: من يحدّد السياسة الخارجية في تركيا تحديداً؟

٢ ـ لديّ سؤال حول المشاركة العسكرية لتركيا في الخارج، مثل قيادتها

للقوات الأجنبية في أفغانستان، أو مشاركتها في قوات اليونيفيل في لبنان.. من يحدّد قرار المشاركة، وعلى أية خلفية؟.. هل يحدّد القرار الجيش أم مجلس الأمن القومي لاعتبارات مصلحية تركية، أم أن قرار تركيا يأتي من كونها عضواً في حلف الأطلسي، باعتبارها مضطرة إلى التجاوب؟

٣ ـ قلتم إن تركيا هي «حاجة إلى أوروبا»، وإنك على ثقة من أن تركيا ستنضم في النهاية إلى الاتحاد الأوروبي. هل لنا أن نفهم أية «حاجة» تمثلها تركيا إلى أوروبا تحديداً؟

٥ ـ منصور آق غون

أشكر السفير انغين صويصال. الآن لديّ سؤالان اثنان.

مع الأخذ بعين الاعتبار للنقاشات التي دارت قبل قليل فقد تم طرح سؤال مفاده: هل يمكن لتركيا ترك العالم العربي في حال انضمت إلى الاتحاد الأوروبي؟ إننا نحن كأكاديميين ننظر إلى الأحداث من الخارج، ونقول إننا نسمع ونرى أنه لن يحدث ذلك. لكن هل لديكم أنتم كمسؤولين في الدولة مشروع كهذا؟ أي هل ستستخدمون العرب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومن ثم ستديرون ظهوركم لهم أو ستنفذون ما يطلبه الاتحاد الأوروبي منكم؟

أما السؤال الثاني فيتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية، عندما تم الحديث عن مشكلة العراق. لقد التقينا مع مجموعات مختلفة من العراق عند زيارتنا لهذا البلد، وقد التقى وزراء ورؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء معهم. هل يمكن اعتبار هذه الجهود أنها تدخّل في الشؤون الداخلية؟ هل هدفنا هو فعلاً التدخّل في شؤونهم الداخلية؟

٦ ـ انغين صويصال (يردّ)

أولاً: أشكركم بسبب الأسئلة والآراء التي قدمتموها. أنا أريد التشديد على بعض النقاط من أجل تلخيص الموضوع حتى لو لم تكن الإجابة كافية. أولاً: ماذا سيحدث بعلاقات تركيا مع الدول العربية في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. أعتقد أن الجواب واضح. ولا يمكن أن يكون هناك وضع سلبي أبداً. لقد تحدثت في كلمتي عن أنه تمّ الحديث عن التضامن والاحترام المتبادل وحتى مواصلة هذا التأثر في بُعد التكامل الاقتصادي، من ناحية المسؤوليات التي

تبرزها تركيا ومن ناحية الرؤية والمفهوم ونظرتها إلى المنطقة والتاريخ والجغرافيا.

إن هذه النظرة المشتركة إلى المستقبل تستند إلى مفهوم لا يعتمد على تغيرات الوضع أو حسابات تصب في مصلحة تركيا بل تعتمد على مفهوم رؤية «السلام الداخلي والسلام العالمي» التي نتمنى أن تكون سارية المفعول بالنسبة إلى كلّ المنطقة.

ثانياً: هل ستنفّذ تركيا كل ما يطلبه منها الاتحاد الأوروبي؟

إن فرنسا وبريطانيا وألمانيا هي خير أمثلة على ذلك. عندما ننظر إلى مرحلة الاندماج الأوروبي نرى أنه لا وجود للدولة القومية والهوية القومية. وإنني أقدم المثال التالي دائماً: عند دراستكم للاتفاقيات التأسيسية وحتى الاتفاقيات الأساسية في وقتنا الحاضر فإنكم سترون أنه في كل اتفاقية يوجد موضوع احترام الهوية القومية. لا يوجد في البداية هكذا تعبير.

عندما وضعت مرحلة التكامل الأوروبية آلية الاندماج بطريقة تزعج الدول القومية في عقد الثمانينيات بدأ مصطلح احترام الهوية القومية يبرز في الاتفاقيات، وقوي في اتفاقية ماستريخت في عام ١٩٩٢، ومن ثم اتفاقية أمستردام. أمّا موضوع «احترام الهوية القومية» الموجود في مسودة اتفاقية الدستور فقد بقي حبراً على ورق كونه لم يتمّ تنفيذ الاتفاقية فيما بعد.

لكن عندما تنظرون إلى الآلية الأساسية التي طرحتها اتفاقية لشبونة سترون مرحلة تكامل تحمي فيها الدولة القومية آليتها؛ حيث تشكّل الدول القومية والبرلمانات القومية جزءاً من دينامية الاتحاد الأوروبي، حتى لو كان لهذه المرحلة مضمون ما فوق القومية. وينطبق ذلك على الهوية القومية أيضاً.

أما الوضع بالنسبة إلى السياسة الخارجية فهو أكثر وضوحاً. انظروا إلى تركيا: إن تركيا التي هي ليست عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي لا تشارك بشكل كامل في القرارات المشتركة من ناحية الاتحاد الأوروبي. إن عدم مشاركتها تشير إلى موقف من ناحية علاقاتها الخاصة. إن ذلك يحدث عندما يتعلق الموضوع بأفغانستان أو موضوع آخر. هنا يمكن القيام بمقارنة موقع تركيا بموقع الدول البارزة في الاتحاد الأوروبي ودرجة تمفصل ساحات السياسة الخارجية مع بُعد الاتحاد الأوروبي. إن الشيء المهم هنا هو الإيمان بالمشروع ومساهمتها فيه. السؤال الذي يطرح نفسه: كيف ستقومون بالمساهمة المذكورة؟ عندما تنظرون إلى سياسات الاتحاد الأوروبي في مرحلة الاندماج التي وصلت إليها في الوقت الحالي من أجل زيادة الاستقرار

والرفاهية فإنه يتم ذكر اسم وأهمية تركيا كثيراً في التقارير المتعلقة بسياسات الشراكة مع الشرق والجوار الجديد. وإن التوجه العام لتركيا في الإطار المذكور والمفهوم الأساسي للاتحاد الأوروبي يكملان بعضهما البعض.

يزداد الممثلون في السياسة الخارجية يوماً بعد يوم، حيث تقدم وكالة التعاون والتنمية التركية مساهماتِها ابتداءاً من أفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن البلقان حتى آسيا، وفي عدة مناطق في العالم من خلال مكاتبها الخارجية. لنتناول أفغانستان. عندما كنّا في كابول كان الجميع يفكرون حول ما يمكن القيام به من أجل النظر إيجابياً وبشكل متفائل إلى مستقبل أفغانستان. كانت الصيغة التركية هنا اكتساب القلوب والأذهان. لقد تمّ نشر كتاب في عام ٢٠٠٩ حول مرحلة الامنويل خان تحت عنوان «علاقة الأتاتورك وامنويل خان في مرحلة حرب التحرير وامنويل خان». إن تركيا قدمت مساهمات لأفغانستان وقامت بإصلاحات في هذا البلد. وأصبحت مشاريع التنمية التركية من أنجح المشاريع من خلال بنائها للحوار مع الجميع في عدة مناطق من أفغانستان. واتبعت تركيا مفهوماً عملياً من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة ذات معنى وبتكاليف قليلة.

لقد تجوّلت في جميع انحاء الباكستان. مثلاً قام الهلال الأحمر التركي ببناء منازل مسبقة الصنع بعد الهزة الأرضية. لذلك من المهم تقديم الدعم الكامل لحملات التنمية من خلال معرفة حاجة الشعب. إن ازدياد ممثلي السياسة الخارجية سينتشر ليس في ساحة التنمية فقط بل في عدة ساحات. لقد تحدثت عن دينامية القطاع الخاص. وإن رئيس وزرائنا سيزور ليبيا خلال الاسبوع القادم. وأنا رافقته في زيارته إلى كلّ من الباكستان وإيران. ولا يوجد جغرافيا في العالم لم يذهب إليها رجال الأعمال الأتراك. ونحن نفتتح سفارات جديدة في أفريقيا. وسيصل عدد السفارات في أفريقيا إلى ٢٢ سفارة. إن ذلك يظهر القوة المرنة لتركيا ليس في المجال الاقتصادي فقط بل في المجال الاجتماعي أيضاً. ويتم أخذ مشروع جنوب شرق الأناضول نموذجاً من عدة نواحٍ.

وازداد اللاعبون في السياسة الخارجية ابتداءاً من وزارة التعليم العالي ووزارة الإسكان ومن القطاع الخاص إلى المؤسسات الفكرية ومنظمات المجتمع المدني. وعندما قلت إن وزارة الخارجية التركية ليست اللاعب الوحيد فقد قصدت القوة الكامنة المذكورة لتركيا. وإن تجربة مشروع الاتحاد الأوروبي لتركيا من حيث تحديد المستقبل تحمل معنى كبيراً، ولا سيما في الجغرافيا المجاورة.

وقد عرفت تركيا تسيير سياستها الخارجية في إطار المبادئ الأساسية من خلال ثقتها الذاتية والثقة الذاتية لمؤسساتها. أنا هنا سأستخدم تعبير د. أحمد داود اوغلو الذي يؤكد أن تركيا «المحددة للنظام». وإذا سرتم خطوات مثل تشكيل مجلس تعاون استراتيجي تركي ـ عراقي ذي مستوى عالٍ، ومجلس تعاون استراتيجي تركي ـ سوري ذي مستوى عالٍ، فإن تلك الخطوات تكون مهمة ويظهر تأثيرها فوراً، وتستقر في مكان في رؤية المنطقة.

كان نشاط تركيا يستند إلى مفهوم يعتمد حل الخلافات والحوار مع الجميع من أجل تحقيق السلام من أجل الجميع، من خلال مبادرات اقتصادية ملموسة والتوحد والمحافظة على المنطقة.

أنا أشكر الجميع مرة أخرى. وإنني لا أشك أن سيادة وزيرنا والمسؤولين في وزارتنا سيريدون الانضمام إلى حوار المنتدى التركي ـ العربي. برأيي يجب على هذا المنتدى ألّا يناقش قضايا الشرق الأوسط فقط بل يجب أن يناقش جميع القضايا وأن يفهم كل مشكلة. وربما ستزداد أهمية منتدانا من خلال ذلك بالنسبة إلى الآخرين.

يفكر وزيرنا بعقد اجتماع مع الأكاديميين. وإن تركيا تشهد تنوّعاً في ممثلي السياسة الخارجية في هذا الإطار. وإننا اليوم نتبادل الآراء مع عدة أعضاء هيئة تدريسية وسفراء متقاعدين وكتّاب زاوية في السياسة الخارجية بصدد السياسة الخارجية وبشكل موسع. وإننا نأمل الاستفادة أكثر من المؤسسات الفكرية في بلادنا، ومن المعاهد التي تمثلونها، ولا سيما الموجودة في الشرق الأوسط. إنني أشعر بامتلاكنا الطاقة والرغبة من أجل تنفيذ مشاريع كبيرة تتطلب الرؤية والثقة المتبادلة، ونتطلع إلى المستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار النقد والنقد الذاتي.

كنت سأتطرق إلى العراق قليلاً، لم أستطع ذلك. إنني سأتطرق إلى موضوعين بعد إذنكم. إن العلاقات مع العراق والتعاون الذي يستند إلى الحوار مع الجميع لا يعني التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد. وإن ذلك لا ينطبق على العراق فقط بل ينطبق على الباكستان وأفغانستان والدول الأخرى. إنني أتحدث عن مفهوم في إطار الماضي التاريخي والجغرافي، ولا سيما الناتج من الحوار الذي يستند إلى الشفافية ويخدم الاستقرار ويعتمد على الاحترام المتبادل. في الحقيقة إن المقاييس الأساسية لتركيا هي نفس المقاييس التي ترددها دائماً. أي استقلال العراق والحفاظ على وحدة أراضيه ووحدته السياسية والمساهمة في تحقيق السلام والأمن في العراق وتأسيس البنية الديمقراطية.

أنا لم أتطرق إلى الإرهاب. لا شك أن الإرهاب هو عدو البشرية. أنا أريد أن أشدّد على الإرهاب، لأن الباكستان شهد ٣٥٠٠ اعتداء إرهابي خلال وجودي فيه.

لقد تمّ عقد اجتماع بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٢ بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر وذلك بمبادرة إسماعيل جيم المرحوم. برأينا لا يوجد للإرهاب عرق أو جغرافيا أو أي سبب محق. ومن الطبيعي للدول الأخرى أن تقاسمنا رأينا. إن تركيا قدمت الكثير من الشهداء بسبب الإرهاب، وعانت ألماً كبيراً، وإن مكافحة الإرهاب هي من أولوياتنا.

سأتطرق إلى كركوك قليلاً. إن كركوك نموذج عن العراق. إن هذا المفهوم ليس مفهوماً تدافع عنه تركيا فقط بل يتم تأكيده من قبل الجميع. لذلك نؤكد ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص النموذجي لكركوك.

أخيراً إن الساحات المشتركة هي مفتاح الساحات التي يبرز فيها تعدد الأطراف المؤثر. إن ذلك شرط لا بد منه. وإنني أذكركم بمكانة ساحات العمل المشتركة في تجاوز عدة مشاكل في أولويات السياسة الخارجية، وأشكركم جميعاً.

الفصل الثاني

الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليمياً ودولياً، وموقع الوطن العربي منها

مليحة ألتون ايشيك(*)

ـ ١ ـ

سأحاول رسم إطار عام في كلمتي، لأنه سيتم مناقشة هذا الموضوع من عدة نواحٍ اليوم وغداً. لذلك أنا أريد التركيز على النقطة التي وصلنا إليها اليوم من ناحيةِ السياسة الخارجية التركية. وسأحاول إيجاد أجوبة عن الأسئلة التالية: «كيف تشكل المنظور التاريخي من الناحية التاريخية، وكيف يتطور هذا المنظور في الوقت الحالي؟ فاليوم يوجد مفهوم منظور استراتيجي جديد.، أي يتم تعريف العلاقات الاستراتيجية بشكل مختلف. وسأتطرق في النهاية إلى ماهية الإمكانيات والمحدوديات التي خلقها الوضع الجديد.

إن البدء بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يحمل معنى من الناحية التاريخية، لأن دول المنطقة حققت استقلالها في هذه المرحلة. لقد حددت الحرب الباردة إلى حدّ كبير إطار المنظور الاستراتيجي لتركيا حيال الشرق الأوسط بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. تشكل المنظور الاستراتيجي لتركيا حول الحد من تأثير الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، ورأيت أن

(*) رئيسة قسم العلاقات الدولية، الجامعة التقنية للشرق الأوسط.

التيار القومي العربي كان كوسيلة لتدعيم تأثير الاتحاد السوفياتي في المنطقة.

في الحقيقة إن هذه النظرة تشكلت حسب منظور المعسكر الغربي ـ لتحقيق تدفق نفط المنطقة بطريقة آمنة إلى الأسواق العالمية. في الحقيقة، نرى في هذه المرحلة أن تركيا تبنّت إلى حد كبير نظرة المعسكر الغربي التي هي عضو فيه حيال الشرق الأوسط. ويوجد في هذه المرحلة نقاشات في تركيا تتعلق بالعلاقات مع الشرق الأوسط. لكن دارت هذه النقاشات على المحور التالي: كيف يمكن لتركيا أن تكون أكثر فعالية في المنطقة، وإلى أية درجة يمكن للتطورات في المنطقة أن تهدد مصالح تركيا. ولا يوجد آراء مختلفة تقريباً حول الممارسة في هذه المرحلة. وبدأت تركيا بالحد من سياستها حيال المنطقة منذ منتصف عقد الستينيات، حيث يوجد ميزات معيّنة لتلك السياسة؛ إحداها هي الوضع الراهن. ان مواصلة الوضع الراهن في المنطقة هو مهم من ناحية سياسة تركيا. مثلاً مبدأ عدم تغير الحدود. وفي هذا الإطار تتبنى تركيا وجود توازن قوة إقليمية متعددة الأقطاب في المنطقة، إنها لا تريد أن تقوم أية دولة في المنطقة بدور مهيمن وتتبع سياسة من شأنها الابتعاد قدر الإمكان عن الخلافات الإقليمية.

ـ ٢ ـ

في الحقيقة يوجد هنا بُعد الهوية في الإطار الاستراتيجي. لأن عضوية تركيا في حلف الناتو ليست خياراً استراتيجياً فقط بل هي امتداد لتوجهها إلى الغرب، لذلك لم تطور تركيا علاقاتها كثيراً حتى مع الدول التي تمتلك معها رؤية استراتيجية قريبة في الشرق الأوسط. مثلاً: لم تطور علاقات استراتيجية كثيراً حتى مع الدول التي تتناسب نظرتها إلى الغرب كإيران والمملكة العربية السعودية.

لقد بدأت تظهر تغييرات على هذه السياسة منذ نهاية عقد الثمانينيات. وطبعاً أثّر الوضع الدولي في ذلك تأثيراً مهماً. أي التغيرات في النظام الدولي والإقليمي. وإن ذلك يؤثر في نظرة تركيا إلى الشرق الأوسط ونظرتها الاستراتيجية من الناحية الخاصة. لا شك أن انتهاء العالم ثنائي القطب بعد انتهاء الحرب الباردة هو أحد تلك التغيرات، وأن ذلك يتيح الإمكانية للدول الهامة في منطقتها كتركيا إمكانية الاهتمام بالقضايا الإقليمية. وبطبيعة الحال إن تركيا تتأثر بذلك.

وكان محمد حسنين هيكل قد تحدث عن هزتين في تلك المرحلة؛ الأولى انهيار الاتحاد السوفياتي، والثانية أزمة الخليج. في الحقيقة إن تركيا قد تأثرت عن كثب بهاتين الهزتين. حيث زادت أزمة الخليج، أي حرب العراق من اهتمام تركيا بالشرق الأوسط وجعلت هذا الاهتمام أمراً لا مفر منه. لكن نقاشاً بين اللاعبين في تركيا قد بدأ أيضاً. إن الجميع يدرك أهمية الشرق الأوسط ولا سيما أهمية العراق. وبدأت تظهر في الداخل التركي نقاشات تركزت حول كيفية تطوير تركيا لرؤية جديدة، وإلى أية درجة يجب أن تهتم بالشرق الأوسط.

ـ ٣ ـ

أرى انه قد تشكل رأيان أساسيان بشكل عام. **الأول** هو السياسة التي اتخذت العراق وشمال العراق مركزاً لها. حيث تمّ قولبة السياسة القديمة حسب الظروف الجديدة، و تركز على الحلول العسكرية بما يتعلق بذلك. **والثاني** طرح آراء بديلة مختلفة منذ انتهاء الحرب الباردة. ويمكننا تقييم ذلك على أنها انتقادات للسياسات القديمة. حيث ترى هذه الآراء أن اهتمام تركيا بالشرق الأوسط قد تأخر، ومن الخطأ تحييد نظرتها إلى الشرق الأوسط من خلال العراق وشمال العراق فقط.

لذلك تم طرح آراء مختلفة أكدت الروابط التاريخية والثقافية، وتمّ التشديد على تطوير سياسات إلى ما بعد العراق، وتم التشديد على الفرص في النظرة إلى الشرق الأوسط بدلاً من التحديات والتهديدات. وتمّ تعريف النظرة الاستراتيجية بشكل أوسع من ناحية الوسائل. وتمّ النظر إلى المنطقة ليس بالحلول العسكرية فقط بل بمفهوم أمني أوسع. وتمّ طرح علاقات تركيا مع المنطقة من خلال تعريف أمني جديد، أي تعريف يتضمن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد تحركت الرؤى البديلة في هذا الإطار العام، رغم وجود فروقات فيما بينها. حيث قام طورغوت اوزال في مراحل انتهاء الحرب الباردة بتطوير رؤى جديدة، وأرى ذلك مهماً. أرى أن إسماعيل جيم الذي شغل منصب وزير الخارجية بين عامي ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢ قد طوّر رؤى بديلة من هذا النوع. وأخيراً أرى أن حزب العدالة والتنمية ووزير الخارجية أحمد داود اوغلو قد مثّل بدء تطوير رؤى بديلة حيال المنطقة منذ عام ٢٠٠٢.

لقد تم طرح هذه الرؤية الجديدة بشكل أكثر فعالية منذ عام ٢٠٠٢ عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

إضافة إلى ذلك قادت الأرضية الملائمة للوضع الإقليمي إلى انفتاحات جديدة للسياسة الجديدة المذكورة. وتعتبر المشاكل السياسية والاقتصادية التي يواجهها العالم العربي هي إحدى خصائص ذلك.

إن ظهور مناطق مواجهة جدية في المنطقة والصعوبات التي شهدها حل تلك الصعوبات اكتسب أهمية مع الأزمة العراقية بعيداً عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، إن عَدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ النظام الجديد في الشرق الأوسط بأي شكل من الأشكال قد لعب دوراً في فعالية تركيا، حيث أخفقت جهود الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون، ومن ثم في عهد بوش بهذا الصدد، مما أدى إلى فتح الساحة أمام الدول التي تمتلك رؤية فعّالة ومحددة في المنطقة كتركيا.

يوجد عدة عناصر لهذه السياسة. وفي هذا الإطار فقد بدأت تتطور سياسة تركيا حيال المنطقة. حيث ركزت هذه السياسة على خفض الخلافات مع الجيران إلى نقطة الصفر، وحملت مشروع تحويل العلاقات التي كانت تشهد مشاكل في الماضي وحل الخلافات بالحوار بدلاً من الحلول العسكرية والتعاون مع الجوار. باختصار ركّزت هذه السياسة على حلول تعني ربح كلا الطرفين.

ـ ٤ ـ

من الطبيعي أن تستمر خلافات تركيا مع العالم العربي، لكن الأسلوب مهم جداً هنا. مثلاً: هناك تاريخ من المشاكل في علاقات تركيا مع سورية. أنا ـ كمراقبة ـ أستغرب جداً، حيث وصلت كلتا الدولتين إلى حافة الحرب تقريباً في عام ١٩٩٨. لكن العلاقات بين البلدين تحسّنت بشكل مذهل بعد عام ١٩٩٨. وإذا ما قورنت علاقات تركيا بالدول الأخرى فإن إلغاء تأشيرات الدخول يعتبر حادثة مهمة جداً، وأرى أن ذلك سيساهم في تحول العلاقات إلى أكثر ممّا هو عليه.

من جهة أخرى سياسة « التحدث مع جميع اللاعبين في العراق» التي طوّرتها تركيا وتقييمها للعراق ليس من خلال مشكلة شمال العراق بل بشكل أوسع قد بدأ بتحول العلاقات مع هذا البلد. ونرى في الوقت نفسه أن تركيا طورت علاقتها ـ حيث شهدت المراحل السابقة تحسناً في علاقات البلدين ـ مع إيران أيضاً.

تبذل تركيا جهوداً من أجل مأسسة تلك العلاقات. مثلاً: مبادرة جوار

العراق. حيث تم طرح هذه المبادرة لأول مرة في عهد (وزير الخارجية السابق) اسماعيل جيم، لكن صدام حسين لم يوافق عليها آنذاك. ومن ثم تسارعت هذه المرحلة بعد عام ٢٠٠٣. لذلك أرى أن منتدى الدول المجاورة للعراق الذي تشارك فيه العراق أيضاً هو تمأسس مهم من حيث مناقشته للعلاقات والمشاكل. وبدأ ذلك يصبح كإحدى الأدوات المهمة للسياسة الخارجية التركية في سياساتها في الشرق الأوسط.

لذلك نحن نرى تغيرات مهمة في سياسة تركيا في الشرق الأوسط. لكن المهم هنا كيفية تطور العلاقات بعد الآن.

أنا أريد طرح بعض الأسئلة حول ذلك. **السؤال الأول**، يتعلق بإمكانية استمرارية الوضع الدولي الراهن أم لا؟ هل سيستمر فراغ القوة في المنطقة؟إن ذلك سؤال مهم يؤثر في علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم العربي. **السؤال الثاني**، هل هناك مبالغة في بعض المشاريع، هل تحاول تركيا القيام بأعمال أكبر مما يمكنها القيام به؟ مثلاً: مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى الذي تم تشكيله مع كلٍ من سورية والعراق، هل سيتم تحقيق ذلك؟ماذا تعني هذه الشراكات؟ إن تطور العلاقات مع الجوار إيجابي جداً، لكن كيف سيتم تطوير علاقات الجيران مع بعضهم البعض. مثلاً. إن توتر العلاقات السورية العراقية في المرحلة الأخيرة مهم جداً من هذه الناحية، حيث تحاول تركيا تطوير علاقاتها مع جيرانها وخلق جو إيجابي عام مع جيرانها، لكن كما تعرفون لقد ساءت العلاقات السورية ـ العراقية في الآونة الأخيرة، وقامت تركيا بعدة نشاطات وساطة بهذا الصدد، لكن لا تزال العلاقات بين البلدين تشهد بعض المشاكل.

ـ ٥ ـ

أخيراً أنا أريد الإشارة إلى نقطة معيّنة: لقد غيرت تركيا سياستها إلى حد كبير، لكن هل هذا ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية المسيطرة على المنطقة؟ أنا أعبر عن ذلك بالطريقة التالية: هل هناك تجاوب مع سياسة تركيا في المنطقة؟لأن العلاقات الدولية لا تزال تستند إلى توازن القوى المسيطر على العلاقات الإقليمية في الوقت الحالي.

كما قلت إن تركيا اتبعت تلك السياسات في عقد التسعينيات، لكن وصلت إلى نقطة مختلفة في الوقت الحالي. أنا أشك بتوجه العلاقات الإقليمية على

هذا النحو. لذلك كيف ينظر اللاعبون الإقليميون إلى تركيا ونشاطاتها؟ إن هذه نقطة مهمة جداً. هل ينظرون برؤية استراتيجية من أجل موازنة بعض الدول أو من أجل إبعادها عن إسرائيل؟ أو هل هم مستعدون لتغيير علاقاتهم الدولية؟ أرى أن هذا الموضوع مهم جداً ومن الضروري مناقشته.

على هذا الصعيد يجب عدم بِقاء العلاقات على مستوى الدول فقط من ناحية تغير علاقات تركيا مع المنطقة، لأن الدول تقترب إلى المسألة من ناحية الرؤية الاستراتيجية. لذلك يجب تغيير العلاقات في ما بين المجتمعات. وهناك بعض المؤشرات بهذا الصدد. إن ذلك يخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين مجموعات اجتماعية متبادلة كتطوير العلاقات الاقتصادية. لا شك أن إلغاء تأشيرات الدخول مع سورية سيطوّر العلاقات الاجتماعية. وإن التطورات التي نراها في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة مهمة جداً. وبدأت العلاقات تتطور بين مؤسسات المجتمع المدني. وأرى أن تطور وتحول العلاقات الاجتماعية سيؤدي إلى إمكانية مواصلتها في المنظور البعيد. مثلاً وقّع وزير الخارجية التركي أربعين اتفاقية خلال زيارته إلى سورية. وعلمت أنه تم إعداد اتفاقية ثقافية أيضاً، حيث تتعلق إحدى الاتفاقيات بإعادة النظر في الكتب المدرسية لدى كلا الطرفين. إن ذلك مهم جداً من ناحية إزالة الأحكام المسبقة المتبادلة وتطوير العلاقات بين الطرفين.

أخيراً يمكنني القول: يجب تعميم العلاقات المذكورة على الصعيد الاجتماعي ـ وقد بدأ ذلك إلى حد ما ـ وهذا ضروري من أجل إمكانية مواصلتها على المدى البعيد.

تعقيـــب

غينجير أوزجان(*)

ـ ١ ـ

إنني أشارك مليحة بالنقاط التي ركزتها على خلفية تاريخية وشاملة. فعلاً كانت السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط سياسة ردة فعل (Reactive) منذ عقد الثمانينيات، وكان المفهوم التقليدي الذي يقول «إن الشرق الأوسط عبارة عن مستنقع» هو الذي يسيطر عليها. لقد تبدل هذا المفهوم بالوقت الحالي وحلّ مكانه المفهوم الاستباقي (Proactive) بدلاً من الوقوف بعيداً عن الشرق الأوسط وخلافاته. ويمكننا القول إننا أمام مفهوم سياسة خارجية استباقية، حيث بدأ هذا المفهوم في عهد رئيس الجمهورية السابق طورغوت اوزال، وتحوّل إلى وضعه الحالي مع وزير الخارجية السابق إسماعيل جيم، وتم البدء بتنفيذه في عهد المستشار سابقاً ووزير الخارجية حالياً أحمد داود اوغلو.

ـ ٢ ـ

لقد ركزت مليحة على هذه العناصر. وإننا نشهد تحولاً هاماً من ناحية تعريف الأمن من جديد كمصطلح، والابتعاد عن المفهوم الأمني العسكري، وخفض المشاكل مع الجيران إلى نقطة الصفر، وسياسات إربح ـ إربح. وإن تطورات الوضع الدولي ملائمة لدرجة كبيرة من ناحية إمكانية تطبيق هذه المقاربة الدبلوماسية. أنا لا أريد شرح ميزات تطورات الوضع الدولي مرة أخرى، لكن أريد أن ألفت الانتباه

(*) أستاذ قسم العلاقات الدولية بجامعة إستانبول «بيلغي».

إلى بعض الأسئلة انطلاقاً من الباب الذي فتحته مليحة، لأنه وكأننا نتحدث عن «حديقة من الورود»، لكن أنا أرى من الضروري النظر هنا إلى المشاكل.

مثلاً إن التطورات التي شهدتها علاقاتنا مع سورية فعلاً مذهلة، وأتمنى أن تستمر كذلك. وكلنا نريد أن يتطور هذا المسار ويشكّل نموذجاً لعلاقات ثنائية أخرى في الشرق الأوسط. لكننا نرى أنه تم تجميد بعض المشاكل، أو أنه لا يتم الحديث عنها. الأولى مشكلة هاتاي (إسكندرون)، والثانية مشكلة المياه. أنا لن أدخل بتفاصيل، لكننا نرى أنه مازال هناك بعض المشاكل الكامنة. أرى أنه يجب على تركيا وسورية والعراق تعلّم العيش مع مشكلة المياه، وإيجاد حلول بنّاءة وخلّاقة لها.

والوضع ليس مختلفاً بالنسبة إلى العراق، فهناك مشاكل فيما بيننا، ومنها تقاسم مياه نهر دجلة. إضافة إلى ذلك ماذا سيكون وضع مقاطعة كردستان في الشمال، حيث يؤثر هذا الموضوع في السياسات الإقليمية لتركيا عن كثب؟

أعتقد أننا سنتوقف كثيراً عند الملف النووي في علاقاتنا مع إيران. لا شك أن تحول إيران إلى قوة نووية لن يؤثر في العلاقات التركية ـ الإيرانية فقط بل إنه سيغيّر توازنات الشرق الأوسط من جذورها.

ـ ٣ ـ

أريد هنا الدخول بالمواضيع التي تتعلق بالمفاهيم والمصطلحات. إن بروز تركيا كقوة إقليمية في الوقت الحالي يظهر أنه لا يخلق المشاكل في هذه المرحلة. لكن مفهوم قوة إقليمية قد يتحول إلى «دولة مهيمنة»، وهنا لا نستطيع لوم أحد. وإن الزمن سيظهر لنا نوع المشاكل التي سنواجهها بصدد مفهوم الدولة المهيمنة.

لقد تحدثت مليحة عن حدود التحول إلى دولة إقليمية. إن المشاكل هنا لا تقتصر على التناحرات بين سورية والعراق. إن المشاكل التي تجري خارج إرادة ورغبة تركيا مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ أو المواجهات بين حركة حماس وفتح تحدّ مما نحاول القيام به بهذا الصدد، وقد تؤدي تلك الأحداث إلى فشل ما نحاول القيام به. لذلك إن تلك النقطة أصبحت نقطة مجازفة من ناحية تركيا. هنا أريد تقديم مثال: أنا أُشبّه تركيا بالبهلوان الذي يطلق عدة كرات في الهواء، ويحاول إدارتها، ويزيد من عددها مع الزمن. أتمنى أن لا تسقط تلك الكرات فوق رأسنا.

أريد أن أتطرق إلى قضايا إنسانية قليلاً: إن المسائل كتأشيرة الدخول والسياحة هي مهمة جداً من ناحية اكتساب العلاقات عمقاً بعيداً عن المسائل الأمنية. هنا أريد الإشارة إلى بعض القضايا كالكتب المدرسية التي يجب علينا الاهتمام بها. اذا تناولنا الموضوع على صعيد المجتمعات فإننا نواجه الأفكار التالية لدى إنسان الشارع في تركيا: «إن العرب طعنونا في ظهرنا خلال الحرب العالمية الثانية. إن هذا الرأي لا يزال قوياً لدى الإنسان التركي ـ نتيجة الأيديولوجية الرسمية ـ يجب علينا أولاً التساؤل حول ذلك، وتأكيد أن أغلب العرب حاربوا في صفوف الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وحاولوا الدفاع عن الدولة العثمانية وضحوا بأرواحهم من أجل ذلك.

أنا لا أريد أن أطيل عليكم. لكنني أريد أن استغل وجود مجموعة النخبة التي أتت من الدول العربية وسأنهي كلامي من خلال اقتراح صغير: لقد حارب الكثير من الجنود العرب خلال حرب الدردنيل، وأغلبهم ماتوا واستشهدوا. إننا نعرف أن غالبية الفرقة ٥٩ التي قادها مصطفى كمال كانت تتشكل من العرب. أقول لماذا لا يأتي من الدول العربية ممثلون عن عائلات الجنود الذين استشهدوا إلى احتفالات ذكرى حرب الدردنيل في السنوات القادمة مثلما يأتي الاستراليون والنيوزلنديون من آلاف الكيلومترات من أجل حضور تلك الاحتفالات. إن ذلك سيساهم في إزالة قناعة «إن العرب طعنونا في ظهرنا» التي تحدثت عنها قبل قليل. وشكراً.



الفصل الثالث

الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها

محمد السيد سليم(*)

مقدمة

منذ نهاية نظام القطبية الثنائية العالمية عام ١٩٩١ دار جدل بين المثقفين العرب، وداخل الحكومات العربية حول قضية البدائل الاستراتيجية العربية في ضوء نظام القطبية الأحادية. فرغم أن معظم الأقطار العربية كان متحالفاً مع الولايات المتحدة؛ الطرف الذي كسب معركة نهاية القطبية الثنائية، وسيطر على النظام العالمي، إلا أنّه كان هناك قلق من الآثار البعيدة الأمد للقطبية الأحادية في قدرة الأقطار العربية على التحرّك المستقل بعيداً عن إملاءات القوة العظمى المنتصرة. دافع بعض المثقفين وبعض الحكومات عن ضرورة الاعتراف بواقع التحولات العالمية والاندماج الاستراتيجي في المنظومة الغربية، بصرف النظر عن الشروط التي تضعها، لأن تلك المنظومة هي التي تقود تيار العولمة، سواء كانت تلك المنظومة أوروبية ـ متوسطية، أو أوروبية ـ خليجية، أو أمريكية ـ شرق أوسطية. وكلما كان الاندماج سريعاً وبدون شروط كان ذلك أفضل. في الوقت ذاته دافع بعض المثقفين والحكومات عن أهمية إيجاد بدائل استراتيجية للمنظومة الغربية بدون أن يعني ذلك قطع الروابط معها. دافع هؤلاء عن

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الكويت.

البديل الشرق آسيوي في ضوء صعود القوى الاقتصادية الجديدة في شرقي آسيا، واعتبروه عنصراً موازناً للمنظومة الغربية. وبالفعل، شرعت بعض الحكومات العربية، بما في ذلك بعض الحكومات الموالية للولايات المتحدة، في اتباع سياسة «الاتجاه شرقاً».

وفي هذا الحوار، كانت تركيا غائبة تقريباً. ذلك أن تركيا خرجت منتصرة من حرب الخليج الثانية ونهاية القطبية الثنائية، وبدأت تتبع سياسات تعظّم من دورها الإقليمي في إطار الاندماج مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، والاضطلاع بدور أكبر في المجال الاستراتيجي الجديد في آسيا الوسطى والبلقان، في إطار مفهوم «العثمانية الجديدة»، وتعميق العلاقة مع الولايات المتحدة التي توطدت أثناء حرب الخليج الثانية. وكان التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل هو إحدى أدوات تعميق تلك العلاقة. وفي الوقت ذاته، فإن الأطراف العربية كانت منشغلة بالآثار السلبية التي تركتها حرب الخليج في ما يتعلق بصعود القوى الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط. وبالنظر في المشروعات الإقليمية التي طرحتها المنظومة الغربية، وبالذات المشروع الشرق أوسطي والمشروع الأوروبي المتوسطي. ولا يعني ذلك أنه لم توجد تيارات عربية تدافع عن المشاركة الاستراتيجية مع تركيا. ولكن صوت تلك التيارات لم يصمد أمام التطورات الاستراتيجية التي كان يمرّ بها العرب والأتراك، خاصة بعد أن وقّعت تركيا الاتفاق العسكري مع إسرائيل عام ١٩٩٦. كذلك، فإنه حينما تمّ طرح الموضوع التركي، فإنه كان يطرح في سياق سلبي، نظراً إلى غلبة طابع الصراع على العلاقات العربية ـ التركية في تلك الفترة، وبالذات بعد توقيع اتفاق التعاون التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي أساسها «التوجه جنوباً» لبناء علاقات أوثق مع العرب. وقد بلغ التطور قمته الدرامية في دافوس حينما انسحب رئيس الوزراء التركي أردوغان احتجاجاً على عدم إعطائه الفرصة للرد على افتراءات شيمون بيريز. وقد أدى ذلك إلى نشوء مناظرة في الفكر الاستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط والوطن العربي، وما إذا كانت تركيا تعد «بديلاً استراتيجياً» للأقطار العربية يعتمد عليه في تحقيق أهدافها في المنطقة؟

وعند تتبع هذا الحوار، نجد أنه قد أسفر عن ثلاثة تيارات تحاول تفسير السياسة التركية الجديدة. فقد ذهب **التيار الأول**، وهو فريق من المثقفين العرب،

إلى أن تركيا ليست بديلاً استراتيجياً للوطن العربي. فتركيا بمحاولتها إظهار أنّها تؤدي دوراً إلى جانب العرب إنّما تمارس عملية «خداع واستغلال العرب». وحينما رفضت مشاركة إسرائيل في المناورات العسكرية إنّما كانت تحتج على عدم تسليمها معدات عسكرية اشترتها من إسرائيل، وليس بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما قال أردوغان. ويضيف هؤلاء أن «تركيا لن تكون متحدثاً باسم العرب، وهي تمارس على العرب نوعاً جديداً من الوصاية أو الهيمنة. فلن تكون تركيا الأمين الصادق على العرب بقدر ما تستفيد من تواجدها العربي في تحسين أوراقها التفاوضية مع أوروبا، وفي دعم علاقاتها بالولايات المتحدة، وفي بيع العرب في أيّ وقت لمن يحقق مصالحها»[1].

قال آخرون إن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العرب هو تغيير تكتيكي هدفه «الضغط على إسرائيل وتقديم المزيد لخدمة المصالح التركية، سواء في ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو ملف الأكراد. . . ومحصلة القول إن التنافر التركي - الإسرائيلي، والتقارب مع سورية وإيران، يهدف في الأساس إلى الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد من التنازلات لخدمة المصالح الحيوية لتركيا، وليس ناتجاً، كما تدّعي تركيا، عن السخط التركي على الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية». أضاف أنصار هذا الرأي أنّه «يصعب أن ينشأ تكتل تركي - إيراني - سوري في مواجهة إسرائيل في الشرق الأوسط بسبب تناقض بعض المصالح، سواء بين تركيا وسورية من ناحية، أو بين تركيا وإيران من ناحية أخرى، ناهيك عن أن المصالح الحيوية التركية، وعلى رأسها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا يمكن لتركيا تحقيقها من خلال سورية وإيران»[2]. أضاف رأي آخر إن التحرّكات التركية في الشرق الأوسط تهدف إلى إرسال إشارة إلى الاتحاد الأوروبي بأن لتركيا خيارات لأحلاف إقليمية بديلة، وبالتالي فإن الهدف هو الضغط على الاتحاد

---

(١) السيد البابلي، «تركيا التي تتلاعب بنا،» **المصريون** (جريدة إلكترونية)، <http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=71391>.

عبّر عن وجهة النظر تلك، الصحفي السيد البابلي، وبمجرّد أن نشر مقالته، انهال سيل من القرّاء المعترضين على وجهة نظره على عدّة أسس لخصها البابلي ذاته في مقالة أخرى أهمها الدور التركي في دعم القضية الفلسطينية، وأن تركيا بحجمها تعادل العرب جميعاً، وعلى أن انتقاد الدور التركي إنّما يضعف من دور تركيا السنيّة في مواجهة المدّ الشيعي، انظر: السيد البابلي، «تركيا مرة أخرى،» **المصريون**، <http://www.almesryoon.com/ShowDetailsC.asp?NewID=71559>.

(٢) هدى ميتكيس، «هل تتغير خريطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة؟،» **الأهرام**، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الأوروبي لتحسين مكانتها في المفاوضات المتعثرة تجاه ضمها إلى الاتحاد[٣].

ويضيف رأي آخر إنّ التحول التركي جنوباً في اتجاه العربّ إنّما هو في حقيقته جزء من اتجاه عام في السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. «يكشف الانفتاح التركي الشامل شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، في عهد حزب العدالة والتنمية عن أن تركيا دولة لا تحمل أجندات خاصة أو خفية نحو منطقة بعينها اعتماداً على قوتها السياسية والعسكرية، وإنما تعمل وفق مبدأ «كسب الأصدقاء»... إن توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي لم يكن دافعه الأوّل تحقيق مصالح مباشرة للقضية الفلسطينية، وإنّما كان الدافع الرئيسي تحقيق المصالح التركية في المنطقة في المقام الأوّل»[٤]. وأضاف باحث آخر: «العثمانيون الجدد يهدفون من التحرّك جنوباً والإمساك بعدد من الملفات المهمة جذب انتباه شركائهم في الشمال، وتحديداً في بروكسل، إلى أهمية الدور التركي وإمكانية استفادة الاتحاد الأوروبي من إمكانات أنقرة المتعاظمة لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي عالمياً... الانضمام إلى اتحاد الأوروبي هو الثابت الوحيد في سياسة تركيا الخارجية المنوط باوغلو (وزير الخارجية التركي) ترجمتها إلى واقع»[٥].

أما **التيار الثاني**، فإنه يقول إن تركيا تمر بتحولات استراتيجية عميقة، أساسها التحول الصعودي الواضح في اقتصادها، والتحول السياسي نحو سيادة القانون والدستور والإقلال من دور العسكريين وتهدئة المشكلة الكردية، كما أنّها تتجه نحو الوطن العربي كشريك استراتيجي ليس فقط من بوابة الاستثمار، ولكن أيضاً من بوابة الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٦]. ويضيف أنصار هذا التيار تلك التحولات التي تتطلب «رؤية استراتيجية للتعامل مع تركيا باعتبارها أحد أهم أعمدة ثلاثة في بنيان الشرق الأوسط (الدولتان الأخريان هما مصر وإيران)... وفي أيّ تفكير استراتيجي، فإن التعاون بين الدول الثلاث من شأنه أن يغير من توازنات المنطقة، ويعيد رسم خرائطها، ويضيف إلى المعادلات الدولية معادلة جديدة». ويضيف هؤلاء «التوافق العربي التركي الذي يظل في حدود الممكن، خصوصاً أن الطريق

---

(٣) أسامة عبد العزيز، «بداية تحالفات إقليمية جديدة،» **الأهرام**، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٤) وفي الرأي ذاته، انظر: محمد سعيد، «العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر،» **العربي** (القاهرة)، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٥) عبد الرحمن أبو عوف، «تعظم الدور التركي وعمق اوغلو الاستراتيجي،» **المصريون**، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٦) سعيد حارب، «تركيا الجديدة،» **العرب** (الدوحة)، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٩.

أمامه ممهدة ولا تعترضها العقبات الموضوعة في الطريق إلى طهران»[٧].

بالنسبة إلى **التيار الثالث**، فإنه يسلّم بأن هناك تحرّكاً تركيا مكثفاً في الوطن العربي، وأن هذا التحرّك هو في اتجاه «امتلاك أوراق إضافية للحركة، ليس فقط للتأثير ودعم النفوذ السياسي والاقتصادي، ولكن لمواجهة تأثير ونفوذ القوى المنافسة، خاصة إيران». كما يسلّم بأن هذا التحرّك التركي «يحظى بدعم أمريكي وأوروبي». ولكنه ينتهي إلى أن كلّ الخيارات مفتوحة أمام العرب بالنسبة إلى تركيا بحيث إنّه من الممكن الاستفادة من هذا التحرّك إذا تحرّك العرب بدورهم، وبالتالي يدعو إلى «حوار عربي - تركي لتعظيم مجالات التفاهم واستثمار المصالح المشتركة لدعم الاستقرار في المنطقة، وحتّى لا تكون الحركة التركية في النهاية على حساب المصالح العربية»[٨].

من الواضح أن التيار الأوّل متشكك في السياسة التركية النشيطة الجديدة في الشرق الأوسط والوطن العربي، ويرى أنّها تخدم فقط السياسة الأوروبية لتركيا، بينما يرى أنصار التيار الثاني أن التحول التركي حقيقي، وبالتالي يخلق فرصاً جديدة للعرب. هذا في الوقت الذي يرى فيه أنصار التيار الثالث أن التحرّك التركي مفتوح أمام كلّ الاحتمالات، ولكنه أيضاً يوصي بالتواصل معه.

ويقودنا هذا الجدل إلى طرح الهدف من هذا البحث، وهو تبينّ إلى أيّ حدّ يمكن القول إن تركيا «بديل استراتيجي دولي» للوطن العربي. فالبديل الاستراتيجي قد يكون بديلاً داخلياً، كأن تقرر الدولة التركيز على بناء القدرة الاستراتيجية الذاتية، كما فعل ستالين منذ عام ١٩٢٨ حين رفع شعار «الاشتراكية في بلد واحد» قاصداً بذلك التركيز على بناء نموذج سوفياتي اشتراكي داخلي، والابتعاد عن القضايا الدولية إلى حين بناء هذا النموذج. كذلك قد يكون البديل خارجياً، أيّ بناء علاقات مشاركة استراتيجية مع القوى الدولية التّي تشاركنا بعض المصالح. ويقتصر هذا البحث على البدائل الاستراتيجية الدولية.

ومقولتنا الأساسية هي أن البدائل الاستراتيجية العالمية،والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة، إن لم تكن غائبة، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل استراتيجي مهم بشرط التوصل إلى تفاهم

---

(٧) فهمي هويدي، «دعوة لتبديد الغيوم في العلاقات العربية التركية،» **الشرق الأوسط**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٨) محمد مجاهد الزيات، «تحرّكات تركية جديرة بالاهتمام،» **الشروق** (القاهرة)، ٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

استراتيجي عربي ـ تركي شامل حول المصالح المتبادلة، دون تصادم مع القوى العالمية. وللبرهنة على تلك المقولة، فإننا سنبدأ بتعريف المقصود بالبديل الاستراتيجي، وتحديد البدائل الاستراتيجية العالمية والإقليمية، وموقع تركيا منها، والشروط اللازمة لبناء تفاهم استراتيجي عربي ـ تركي، مع طرح عدد من الأسئلة، مثل: هل التحرّك التركي مقصور على الوطن العربي، أم أنّه تحرّك شامل لِكُلّ الأقاليم التي تتعامل معها تركيا؟ وهل هذا التحرّك يحظى بدعم غربي أم أنّه مستقل عن حركة تركيا في السياسة الغربية؟ وما هي الشروط اللازم توافرها لبناء علاقة مشاركة استراتيجية عربية ـ تركية؟

أولاً: الإطار المفهومي لتحليل البدائل الاستراتيجية، أهميتها وشروطها

المقصود بالبديل الاستراتيجي بالنسبة إلى دولة معيّنة الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، ويمتلك القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف. ومن ثمّ يمكن القول إن هناك أربعة شروط يجب توافرها في البديل الاستراتيجي:

الشرط الأوّل هو أن يمتلك البديل القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الاستفادة منه لتمكين الدولة الساعية إلى التوافق معه من خلال تحقيق أو الاقتراب من تحقيق كلّ أو بعض أهدافها. وبالتالي، فإنه يصعب اعتبار الدول الصغيرة أو الضعيفة بمثابة شريك استراتيجي ما لَم تنتظم في إطار مؤسسي يجمع قدراتها بحيث تتوافر لها جميعاً مثل تلك القدرة. فأيّ من دول جنوب شرقي آسيا لا تُعدّ بمفردها بديلاً استراتيجياً، ولكن تلك الدول في إطار رابطة دولة جنوب شرقي آسيا (الآسيان) تعد بديلاً استراتيجياً.

أما **الشرط الثاني** فهو أن يكون الشريك راغباً في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة مصالح مع الطرف الداخل في مشاركة معه. وتنشأ هذه الرغبة حين يدرك البديل الاستراتيجي أن له مصلحة في تلك المشاركة. وبالتالي، فالدول لا تقبل أن تقوم بدور البديل الاستراتيجي لمجرد المجاملة، وإنّما لأن ذلك يحقق مصالحها.

أما **الشرط الثالث** فهو أن يكون البديل الاستراتيجي مشتركاً مع الدولة الساعية لإقامة تلك العلاقة في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى إلى تحقيقها في

العلاقات الإقليمية والعالمية. ذلك أنّه يصعب بناء علاقات المشاركة التي ينطوي عليها مفهوم البديل الاستراتيجي في ظلّ تفاوت كبير مع البديل في القيم والتوجهات السياسية والثقافية الأساسية. وبالتالي، فإنه من الصعوبة بمكان اعتبار إسرائيل شريكاً استراتيجياً للوطن العربي لتناقض المشروع الصهيوني مع المشروع العربي.

أما **الشرط الرابع** فهو أن يكون ثمة توافق وطني داخل البديل الاستراتيجي حول مشروع المشاركة، مما يؤدي إلى إمكانية إقامة علاقات مشاركة معه في المدى الطويل. ومن ثمّ، فإن وجود البديل مرتبط بتوافق استراتيجي داخل البديل حول تلك المشاركة، بحيث لا تكون المشاركة مرتبطة بحزب معين في السلطة، إذا خرج منها سقطت المشاركة.

ويختلف مفهوم البديل الاستراتيجي عن مفهوم الحليف. ذلك أن الحليف هو دولة تدخل مع غيرها في علاقات تحالف تنهض على وثيقة تعاقدية رسمية تتعلق بموضوع الأمن، بمعناه العسكري، تحدد التزامات الأطراف. فبدون وثيقة التحالف لا يوجد حلف، كما إنَّ الحلف يقتصر على القضية الأمنية العسكرية. أما البديل الاستراتيجي، فإنه لا ينهض على أساس وثائق رسمية. كما إنَّ مجال علاقات التعاون في إطار هذا المفهوم أكثر اتّساعاً، إذ يشمل مجمل القضايا التي تهم جميع الأطراف، ولكنها لا تستثني قضية الأمن العسكري. وبذلك، فإن مفهوم البديل الاستراتيجي أقرب إلى مفهوم «الائتلاف الاستراتيجي» منه إلى مفهوم الحلف. كذلك يختلف مفهوم البديل الاستراتيجي عن مفهوم «المحور». فليس المقصود من البدائل إنشاء محور ضدّ آخر على غرار سيناريو الحرب الباردة، ولكن المقصود منه بناء تفاهم استراتيجي يحقق الندية والتوازن والتعددية في السياسة العالمية والإقليمية التي بدونها يصعب التوصل إلى خيارات مستقلة.

من ناحية أخرى، فإنه لا يشترط أن يكون البديل الاستراتيجي بديلاً في كلّ الميادين السياسية ـ الأمنية والاقتصادية، بل يمكن أن تكون المشاركة الاستراتيجية في مجال واحد كالمجال السياسي ـ الأمني فقط، أو المجال الاقتصادي فقط. صحيح أن مصطلح «استراتيجي» يوحي بأن المشاركة تشمل كلّ الميادين، ولكن كلّ مجال من مجالات المشاركة يمكن أن يكون استراتيجياً في حدّ ذاته، ومن ذلك المشاركة الاستراتيجية بين دول الآسيان ودول الاتحاد الأوروبي. فَكُلّ من الطرفين يعتبر الآخر بديلاً استراتيجياً في المجال الاقتصادي وحده.

ما أهمية وجود البدائل الاستراتيجية أمام الدول؟ للإجابة عن هذا السؤال

يمكن حصر وجهتي نظر: تتحصل **وجهة النظر الأولى** في أنه ليس من مصلحة الدول الدخول في علاقات مع بديل استراتيجي لأن ذلك قد يرتب التزامات على الدولة لا تستطيع الوفاء بها أو تضرّ بمصالحها. ومن ذلك أن دخول بعض الأقطار العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في علاقات مشاركة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ أضرّ باقتصادات تلك الدول، كما أن الاتحاد سعى إلى توظيف تلك المشاركة لِدفع العرب إلى التطبيع مع إسرائيل دون أن تفي الأخيرة بأي التزام سياسي، كما سعى إلى توظيفها لنشر قيمه في الأقطار العربية، مما أدى إلى سقوط المشاركة. والحق أن وجهة النظر تلك ليست موجهة ضدّ مفهوم البديل الاستراتيجي، وإنّما ضدّ الكيفية التي تختار بها الدول هذا البديل. فالأقطار العربية دخلت المشاركة الأوروبية المتوسطية من موقف الضعف ورد الفعل أكثر منها من موقف الفعل المستقل، مما شجع الاتحاد الأوروبي على فرض شروطه، وبالتالي انهيار المشاركة.

أما **وجهة النظر الثانية** فتقول إنّه كلّما زادت البدائل الاستراتيجية، زادت قدرة الدولة على تحقيق أهدافها وتحقيق مصالحها، كما زادت قدرتها على التحرّك المستقل في العلاقات الدولية، وبالذات بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة. فكلما زاد عدد البدائل الاستراتيجية بالنسبة إلى تلك الدول، زادت قدرتها على التحرّك السياسي الدولي المستقل، وبالتالي تحقيق أهدافها، بل وتحقيق أهداف تفوق ما يمكنها تحقيقه بالاعتماد على قدراتها الذاتية فقط. وتعتبر حالة مملكة بيدمونت في القرن التاسع عشر مثالاً لذلك، حيث استطاعت المملكة أن تحقق الوحدة الإيطالية عام ١٨٦٠ رغم أنّها كانت محاطة بقوى دولية أكبر تعادي تلك الوحدة، وذلك من خلال علاقاتها مع عدد من البدائل الاستراتيجية استطاعت أن تحقق من خلالها تلك الوحدة[٩].

بيد أن القدرة على الاستفادة من البديل الاستراتيجي لا تكمن في وجوده فقط، وإنّما أيضاً في القدرة على الاستفادة منه، وهو ما يتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية:

الشرط الأوّل هو وضوح الأهداف التي تسعى الدولة الساعية إلى المشاركة

---

(٩) في تفاصيل استثمار بيدمونت للبدائل الاستراتيجية، انظر: محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط ٣ (القاهرة: دار الفجر الجديد، ٢٠٠٨)، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

في تحقيقها؛ فما لم يكن لدى تلك الدولة أهداف واستراتيجيات محددة، للاستفادة من علاقاتها بالبديل الاستراتيجي، فإن المشاركة لن يكون لها قيمة. ولعل من أسباب فشل المشاركة الأوروبية المتوسطية هو أن الأقطار العربية الداخلة فيها تعاملت معها دون رؤية لما تريد تحقيقه، واقتصر دورها على مجرد الحصول على المعونات الأوروبية كلّما كان ذلك ممكناً.

أما **الشرط الثاني** فهو أن تسهم الدولة الساعية إلى المشاركة الاستراتيجية بفعالية في بناء آليات المشاركة، ولا يقتصر دورها على مجرد التعقيب على ما يطرحه البديل الاستراتيجي. فليس المقصود بالبديل الاستراتيجي أن قوة خارجية تقوم بتنفيذ الأهداف بالنيابة عن الطرف الساعي نحو المشاركة مع البديل. ففي تلك الحالة تكون إزاء علاقة تبعية، وليس علاقة مشاركة استراتيجية. ولذلك يتعين أن تشارك جميع الأطراف بشكل متكافئ في بناء المؤسسات التي تنفذ علاقة البديل الاستراتيجي.

أما **الشرط الثالث** فإنه ينطبق على حالة وجود مجموعة من الدول التي تسعى إلى المشاركة مع بديل استراتيجي، كحالة الأقطار العربية مع الاتحاد الأوروبي أو تركيا. يتحصل هذا الشرط في وحدة التعبير عن أهداف واستراتيجيات تلك الأقطار، بمعنى أنّها تعبر عن توجهات استراتيجية متقاربة. فهذا التقارب يسهل على البديل الاستراتيجي فهم المطلوب منه بالتحديد والتعامل معه بجدية. ولعل ذلك ما أدى إلى نجاح علاقة المشاركة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان. فَكُلّ من الطرفين يدخل العلاقة بإجماع وتوافق داخلي في كلّ مجموعة لحلّ المطلوب من المشاركة.

ثانياً: البدائل الاستراتيجية العربية

لكي نحدد ما إذا كانت تركيا بديلاً استراتيجياً للوطن العربي، يجب حصر البدائل الاستراتيجية الأخرى المتاحة أمام العرب في الوقت الراهن، لأن اختيار تركيا كبديل استراتيجي مرهون إلى حدّ كبير بمدى توافر البدائل غير التركية، أو بمركزها النسبي في مواجهة البدائل الأخرى. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين بدائل استراتيجية عربية على المستوى العالمي، وأخرى على المستوى الإقليمي. على المستوى العالمي، فإن هناك البديل الأمريكي، والبديل الأوروبي، والبديل الروسي، والبديل الصيني. وعلى المستوى الإقليمي، هناك البديل الإيراني،

والبديل الإسرائيلي. ومن المهم أن نناقش مدى توافر شروط البديل الاستراتيجي في كلّ من تلك الحالات، وبالذات على مستوى القدرة على المشاركة في تحقيق المهام العربية الأساسية. ويقصد بتلك المهام ما يسعى العرب إلى تحقيقه من خلال التشارك مع البديل الاستراتيجي، وهي ذاتها المعايير التي سنوظفها لتقييم صدقية كلّ بديل مع التركيز على البديل التركي، بالإضافة إلى الشروط الأربعة التي سبق أن حددناها عن تعريف البديل الاستراتيجي. هذه المهام هي: (١) المهام الأمنية، وتشمل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأمن الخليج العربي، (٢) المهام الاقتصادية، وتشمل التنمية من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية، (٣) المهام الثقافية، وتشمل الحفاظ على الهوية القومية والدينية.

١ ـ البدائل على المستوى العالمي

يمكن حصر البدائل الاستراتيجية العالمية أمام الأقطار العربية في البدائل الأمريكية، والأوروبية، والروسية، والصينية. وسنقيم تلك البدائل على التوالي في ما يتعلق بتوافر الشروط الأربعة التي حددناها في البديل الاستراتيجي، وبالذات قدرتها على المشاركة في تحقيق المهام العربية الأساسية الثلاث التي حددناها.

أ ـ البديل الأمريكي

البديل الأمريكي هو مشروع مطبق بالفعل في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطبقته بالذات الأقطار العربية الخليجية على كافة المستويات، والتي كانت وما زالت بمثابة مشروعات اقتصادية تحت الإشراف السياسي الأمريكي. ولكن كان هناك انقسام بين الأقطار العربية حول هذا المشروع، حيثُ إنّ مصر وسورية والعراق اعتبرت أن البديل الاستراتيجي للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي هو الاتحاد السوفياتي، وذلك في زمن الحرب الباردة. وقد وجهت حرب عام ١٩٦٧ ضربة إلى فكرة البديل الاستراتيجي السوفياتي، وانتهى الأمر بتملص مصر من هذا البديل والتحول مع الأقطار العربية الخليجية نحو البديل الأمريكي. وقد ظهرت فكرة البديل الاستراتيجي الأمريكي لمصر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ في إطار الشعار الذي رفعه الرئيس المصري السادات القائل إن ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة (العربية ـ الإسرائيلية) هي في يد الولايات المتحدة. ويترتب على ذلك الاعتماد على الولايات المتحدة لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولتحقيق التنمية الداخلية.

وعلى هذا الأساس، حولت مصر نمط علاقاتها الخارجية في اتجاه المراهنة الكاملة على البديل الأمريكي. ولما كانت الولايات المتحدة قد عرفت مفهومها للسلام في الشرق الأوسط على أنه «عملية»، أيّ أنّه سيأخذ وقتاً طويلاً لحلها، فقد انتهى الأمر إلى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة في إطار صلح مصري - إسرائيلي منفرد عام ١٩٧٩، واعتماد مصري كامل على الولايات المتحدة، كمصدر رئيسي للمعونة الاقتصادية والسلاح. وبالطبع، فقد مهّد ذلك للأقطار العربية الخليجية أن تواصل الاعتماد على البديل الأمريكي.

ورغم اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي في عهد ريغان، فقد ساندت معظم الأقطار العربية الولايات المتحدة ضدّ الاتحاد السوفياتي في أفغانستان منذ عام ١٩٧٩، وهو ما ساهم في إضعاف القوة السوفياتية، وأدى، ضمن عوامل أخرى، إلى سقوطها عام ١٩٩١، مما أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية، التي مارستها ضدّ العرب أنفسهم. وقد تأكد هذا الاعتماد على البديل الأمريكي في سياق الغزو العراقي للكويت، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً شاركت فيه بعض الأقطار العربية لتحرير الكويت. وتوافق مع ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية، مما دعم من الاعتماد العربي على الولايات المتحدة. بيد أن الأقطار العربية بدأت تبحث عن بدائل أوروبية وشرق آسيوية تخفف من حدة الهيمنة الأمريكية التي بدا أن حدتها وشراستها قد زادت بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي، حيث سعت إدارة كلينتون إلى إقامة مشروع للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط تدخله إسرائيل دون حلّ للمشكلة الفلسطينية.

وجاءت إدارة بوش الابن عام ٢٠٠١ لتعيد الوطن العربي إلى عصر الاحتلال المباشر باحتلال العراق، ولتستعمل ورقة الديمقراطية لدفع النظم العربية إلى القبول بالمشروع الاحتلالى الأمريكي، بل ودعمه، وهو ما فعلته معظم الأقطار العربية، ولم تفعله تركيا في عهد أردوغان. وفي محادثات ضبط التسلح التي أجريت بين العرب وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وخارج تلك المفاوضات أيضاً، سعت الولايات المتحدة إلى إخراج السلاح النووي الإسرائيلي من المحادثات وحماية الترسانة النووية الإسرائيلية. هذا في الوقت الذي سعت فيه إلى نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من أيدي الأقطار العربية، والضغط على هذه الأقطار للتوقيع والمصادقة على اتفاقيتي نزع تلك الأسلحة دون أن تطلب من إسرائيل أن توقع وتصادق على اتفاقية منع الانتشار النووي.

ورغم كلّ الوعود بالتغيير التي جاءت بها إدارة أوباما منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، فإنّها لم تتوان عن دعم المشروع الإسرائيلي في أربعة اتجاهات: **الاتجاه الأوّل** هو مطالبة العرب بإجراء تعديل فعلي على «مبادرة السلام العربية» التي قدمها العرب في مؤتمر القمة المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢، في اتجاه تقديم مزيد من التنازلات الأحادية لإسرائيل. فقد دعا أوباما العرب إلى «إظهار» الالتزام بالمسيرة السلمية، أي دعاهم إلى خطوات «معلنة ومطبقة فعلياً» للتعبير لإسرائيل عن الجدية. وترجم ذلك بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، حين طالب العرب بتقديم «مبادرات» ملموسة تجاه إنهاء ما أسماه «عزلة» إسرائيل، ثمّ مطالبة هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، العرب بالتعبير عن استعدادهم «علناً وعملاً للعيش مع إسرائيل في سلام». وفي هذا كلّه لم تطالب الإدارة الأمريكية بشيء اللهم إلا «وقف الاستيطان،» وحتّى هذا المطلب المتواضع سرعان ما تخلت عنه الإدارة الأمريكية، مما حدا بمحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، على أن يعلن فشل المراهنة على البديل الأمريكي. أما **الاتجاه الثاني** فهو مطالبة العرب بالدخول في تحالف مع إسرائيل لوقف البرنامج النووي الإيراني للسير في طريق التسوية. وسنعود إلى هذا الموضوع عند الحديث عن البديل الإسرائيلي. أما **الاتجاه الثالث** فهو إعلان كلينتون أنّها تعتبر حماس منظمة إرهابية تأسيساً على أنها «لا تعترف بإسرائيل، ولا تلتزم باتفاقات السلام السابقة». الجديد هنا هو الربط بين الإرهاب وعدم الاعتراف بإسرائيل؛ فَكُلّ من لا يعترف بإسرائيل إرهابي لدى الإدارة الأمريكية الجديدة. وأخيراً، فإن **الاتجاه الرابع** هو الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية»، وهو الأمر الذي جاء في خطاب أوباما في جامعة القاهرة، وهو يعني عملياً طرد الفلسطينيين من إسرائيل.

ومن ثمّ، فإن المعضلة العربية تتمثل في أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل للتوصل إلى تسوية سلمية، بحكم أنها القوة العظمى العالمية الوحيدة، على الأقل في الوقت الراهن، وبحكم علاقاتها التحالفية الوثيقة مع إسرائيل، ولكنها ليست راغبة في القيام بهذا الدور، إلا بالشروط الإسرائيلية. وبالتالي فالولايات المتحدة ليست وسيطاً نزيهاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليست بديلاً استراتيجياً للعرب في ما يتعلق بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولكنها في الوقت ذاته تعدّ ضامن أمن الأقطار العربية الخليجية، كما حدث في حالة الغزو العراقي. كما أنّها شريك اقتصادي مهم للعرب في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار أو المعونات الاقتصادية لبعض الأقطار العربية.

فهي المصدر الأوّل للمعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر، والمورد الأوّل للسلاح إلى الأقطار العربية الخليجية، ولكنها ليست شريكاً في مجال الحفاظ على الهوية القومية والدينية.

ب ـ البديل الأوروبي

إلى أيّ حدّ يعتبر الاتحاد الأوروبي بديلاً استراتيجياً للعرب؟ يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي متوافق مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بالسياسات الأمنية والتحولات الاقتصادية الأساسية في المنطقة، وإن كان هناك تنافس بينهما حول السيطرة على أسواق المنطقة. ففي المجال الأمني ـ السياسي، هناك توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين. فهم يضطلعون بأدوار تكمل بعضها في سياق سعيهم إلى إعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط. فمن ناحية أولى، تركّز الاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيز الخلل الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل تأسيساً على أنّها تسعى إلى بناء «الاستقرار» في المنطقة، وإحداث أي تعديلات على هذا الوضع بشكل تدريجي، وفي المدى الطويل. فبعد خمسة وثلاثين عاماً ما زالت عملية السلام التي بدأها الأمريكيون عام ١٩٧٣ تراوح مكانها دون نتيجة حاسمة.

كما أنّ مشروع الميثاق الذي صاغه الاتحاد الأوروبي للتعامل مع القضايا الأمنية في البحر المتوسط المسمّى «ميثاق السلام والاستقرار في البحر المتوسط» خلا من أي إشارة إلى السعي إلى تغيير الوضع الإقليمي الراهن. أكثر من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يتفق مع الولايات المتحدة على أنّه لا يمكن السماح لأي دولة في الشرق الأوسط، عدا إسرائيل، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية وأدوات نقلها التي تحتكرها إسرائيل. ونجد ذلك واضحاً في المشروعات الأوروبية والأمريكية لضبط التسلح في الشرق الأوسط. فالتوجه الرئيسي لتلك المشروعات هو السماح ببقاء أسلحة الدمار (أشكال من أسلحة الدمار) الشامل وتكنولوجيا الصواريخ التي تمتلكها إسرائيل. وفي الوقت ذاته، منع «انتشار» هذه الأسلحة والتكنولوجيا إلى أي دول أخرى في المنطقة، سواء الأقطار العربية أو إيران. تركز هذه المشروعات على حظر تصدير الأسلحة إلى المنطقة دون الإشارة إلى الأسلحة المنتجة محلياً، التي تكاد تحتكرها إسرائيل. وبالتوازي مع هذا المنهج، يتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن إسرائيل يجب أن تتمتع بالتفوق الاستراتيجي على الأقطار العربية مجتمعة. وهذا

التفوق يجب أن يكون ساحقاً بحيث لا يفكر أي قطر عربي في أي بديل آخر غير بديل التفاوض مع إسرائيل انطلاقاً من الشروط الإسرائيلية للسلام. كذلك، فالطرح الأمريكي الذي يربط بين المبادرة العربية للسلام ومجرد وقف الاستيطان سبق أن قاله كوشنير وزير خارجية فرنسا، الذي صرح عام ٢٠٠٨ بأن التطبيع العربي الكامل مع إسرائيل هو ثمن «وقف الاستيطان» فقط. ويشير ذلك بوضوح إلى التناغم في المنظومتين الأوروَبية والأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

في إطار هذه القواسم المشتركة، هناك تقسيم للعمل بين الأوروبيين والأمريكيين في الشرق الأوسط. طبقاً لهذا التقسيم، فإن الاتحاد الأوروبي يختص بـ «قضايا الأمن اللينة»، بينما تتوفر الولايات المتحدة على التعامل مع «قضايا الأمن الصلبة». ففي خطابه الذي ألقاه في الإسكندرية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قال رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية السابق، إن الاتحاد الأوروبي يتبع في البحر المتوسط «سياسة الاقتراب»، وهي سياسة «إعداد» المسرح الإقليمي للاستقرار والأمن الدائمين. وخلق ذلك «الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم». وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية، كما أنّها تهتم بالمجتمع المدني والحكم الصالح. أما الولايات المتحدة، فإنها توفر محاولات إعادة الهيكلة السياسية، وخرائط الطريق، والغزو المسلح. ويكمل الدوران بعضهما حيثُ إنَّ الدور الأوروبي يمهد الطريق للدور الأمريكي.

ويمكن القول إن هناك ثلاثة أبعاد للدور الأوروبي في علاقته بالدور الأمريكي. وهذه الأبعاد هي تسهيل الدور الأمريكي، وامتصاص الصدمات الناشئة عنه، ودعمه صراحة في الأزمات الحرجة.

فمن ناحية **أولى**، يؤكّد الاتحاد الأوروبي أن دوره في البحر المتوسط هو دور «منع الصراع»، وليس «حلّ الصراع»، وأنه يترك القضايا الإقليمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي للولايات المتحدة للتعامل معها. وفي الوقت ذاته، فإنه سيحاول تطوير بيئة أمنية بين العرب والإسرائيليين تتأسس على مفهوم إجراءات بناء الثقة. كذلك يركّز الأوروبيون على القضايا المتعلّقة بالحكم الصالح، ومنع الصراع، وإزالة أسلحة الدمار الشامل من الأقطار العربية.

أما البعد الأوروبي **الثاني** فهو امتصاص الصدمات، ويقصد بذلك أن يستوعب ويمتص الآثار السلبية المترتبة على السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، بحيث لا يبدو الغرب كأنه وحدة واحدة ضدّ العرب.

وأخيراً، فإن البعد الأوروبي **الثالث** هو دور الدعم التكامل للموقف الأمريكي في اللحظات الحاسمة التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى هذا الدور. فحينما بدأ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تحولت فرنسا وألمانيا إلى دعم الغزو بالكامل، وبشكل علني، وحينما انخرطت الولايات المتحدة في الهجوم الإسرائيلي على حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية، حماس، فإنهم بادروا إلى وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية. كذلك، فحينما قدمت الولايات المتحدة مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية المسمّى «مشروع الشرق الأوسط الأكبر» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بادرت ألمانيا إلى تقديم مشروع آخر هو «مشروع الشرق الأوسط الأوسع». ويتقاطع المشروعان عند نقط محورية، هي تأكيد أسبقية الإصلاحات العربية على حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما على المستوى الاقتصادي، فيبذل الأوروبيون والأمريكيون جهوداً مشتركة لدفع دول المنطقة في اتجاه تحرير التجارة، والتحول الرأسمالي. ولكن بمجرد تحرير التجارة، فإن الصراع الأوروبي ـ الأمريكي يبدأ سعياً وراء الهيمنة على الأسواق. ففي عام ١٩٩٣ قدم الأمريكيون مشروعاً لإنشاء نظام للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعوا دول المنطقة إلى حضور المؤتمر الوزاري الذي عقد في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ لصياغة مشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وقد دُعِيَ الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر الدار البيضاء كمراقب، ولهذا اعترض الاتحاد الأوروبي على المقترح الأمريكي لإنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويله جزئياً، ذلك أن الاتحاد الأوروبي قد يتبينّ له أن دوره سيهمش في المشروع الشرق الأوسطي. ومن ثمّ تقدّم الاتحاد الأوروبي بمشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية.. وطبقاً لهذا المشروع، اختار الاتحاد الأوروبي اثنتي عشرة دولة في البحر المتوسط: ثمانية أقطار عربية، وأربع دول غير عربية، منها تركيا، واقترح عليها أن تدخل معه في عملية تعاون في ثلاثة مجالات هي: المجال الاقتصادي، بهدف خلق منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ يتم فيها تبادل «السلع الصناعية» دون قيود جمركية، والمجال السياسي، حيث ينشأ حوار سياسي يسفر عن الاتفاق حول أسس للأمن في البحر المتوسط، والمجال الاجتمَاعي ـ الثقافي، حيث يتم الاتفاق على تطبيق قيم الديمقراطية والحكم الرشيد، والتعاون الثقافي.

بيد أن مشروع المشاركة فشل في تحقيق أهدافه لأن الاتحاد الأوروبي أصرّ على فرض شروطه على العرب، وأهمها قصر منطقة التجارة الحرة على السلع

الصناعية، والفصل بين المسارات الاقتصادية والسياسية بحيث تنشأ المشاركة التي تدخل فيها إسرائيل دون حلّ للصراع العربي - الإسرائيلي، إلى جانب إصراره على أن تكون القيم الأوروبية وحدها هي القيم المعتمدة للمشاركة. وقد أدى ذلك إلى التحول نحو ما سمّي «سياسة الجوار»، ثمّ «الاتحاد من أجل المتوسط»، وهي تنويعات على المشروع الأوروبي الأصلي[١٠].

من ناحية أخرى، ينشط الاتحاد الأوروبي في ميدان أمن الخليج العربي، إما في إطار مبادرة إستانبول للتعاون أو بشكل مشتق (القاعدة البحرية الفرنسية في الإمارات). كما إنَّ الاتحاد الأوروبي مصدر للمعونات الاقتصادية المحدودة لبعض الأقطار العربية في البحر المتوسط. ويتخصص الاتحاد الأوروبي في مجال الضغط لفرض القيم الثقافية الغربية على الأقطار العربية على نحو ما تجلى في «الاستراتيجية الأوروبية في البحر المتوسط» الصادرة عن الاتحاد عام ٢٠٠٠[١١].

ومن ثمّ، فإنه من الناحية الواقعية، ليس الاتحاد الأوروبي بديلاً مستقلاً من البديل الأمريكي لأنهما يكملان بعضهما في ما يتعلق بالصراع العربي -

---

(١٠) في عناصر المشاركة الأوروبية المتوسطية، انظر: Mohammad El-Sayed Selim, «Arab Perceptions of the European Union's Euro-Mediterranean Projects,» in: Stephen J. Blank, ed., *Mediterranean Security into the Coming Millennium* (Washington, DC: Strategic Studies Institute, US Army War College, 1999), and Nagla El-Ahwany and Jean-Yves Moisseron, eds., *The Euro-Mediterranean Partnership: Ten Years after Barcelona* (Cairo: Center for European Studies, Cairo University, 2005).

وفي تحليل التوافق الأوروبي-الأمريكي حول القضايا العربية، انظر: Mohammad El-Sayed Selim, «European and American Approaches Towards the Palestinian and Iraqi Questions: Area of Convergence and Divergence,» in: Naveed Ahmad Tahir, ed., *US-European Relations in the Contemporary International Setting: Implications for Developing World* (Karachi: Area Study Center for Europe, University of Karachi, 2004), pp. 225-255.

(١١) نشير إلى الوثيقة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي بعنوان «الاستراتيجية المشتركة تجاه الإقليم المتوسطي»، التي أصدرتها قمة الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. في البند السابع من الاتفاقية تنصّ الوثيقة على أنَّ الاتحاد الأوروبي يسعى إلى نشر القيم الجوهرية التي يعتنقها الاتحاد الأوروبي ولدوله الأعضاء، بما في ذلك حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمحكومية، والشفافية، وحكم القانون. وتحت البند الرابع عشر، تنصّ وثيقة الاستراتيجية المشتركة على أنَّ من مجالات عمل الاتحاد الأوروبي في المتوسط اتّخاذ الإجراءات لحثّ كلّ الشركاء المتوسطيين على إلغاء عقوبة الإعدام طبقاً للمبادئ الاسترشادية المطبّقة في الاتحاد الأوروبي. وتضيف في البند ٢٢ أن من تلك المجالات دعم التطابق بين الأنظمة القانونية ذات التوجهات المختلفة من أجل حلّ مشكلات القانون المدني المتعلّقة بالأفراد: قوانين المواريث، والأحوال الشخصية بما في ذلك الطلاق. انظر: محمد السيد سليم، **المشاركة الأوروبية المتوسطية: الأبعاد الثقافية**، سلسلة كراسات استراتيجية؛ ١٠٩ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

الإسرائيلي وأمن الخليج. ولكن من ناحية أخرى، فإنه مما يدعم التوجه العربي نحو البديل الأورو ـ أمريكي هو أن هذا البديل هو المهيمن الأساسي على النظام الدولي، حيثُ إنَّ القوى القطبية الأخرى لم تتبلور بعد، وليست راغبة في الاضطلاع بدور نشيط مع العرب. كما إنَّ الأقطار العربية تقبل الحماية الأمريكية إما في مواجهة بعضها (دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة العراق) أو في مواجهة إيران. كذلك، فإن هذا البديل هو قاسم مشترك أعظم بين العرب والأتراك، حيثُ إنَّ تركيا عضو في حلف الأطلسي، وتسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثمّ، فليس ممكناً بناء مشاركة عربية ـ تركية خارج إطار التفاهم مع البديل الأوروبي ـ الأمريكي.

ج ـ البديل الروسي

ظلت روسيا طوال عهد يلتسن غائبة عن المسرح الشرق أوسطي، ولكن عندما جاء بوتين إلى الرئاسة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ سعى إلى استعادة دور روسيا العالمي والشرق أوسطي. ففي حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم «مبدأ بوتين». وفي مقدمة تلك المبادئ كان تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. لكن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار «الإرهاب» بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، دفعت بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنّها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضدّ الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان). وفي هذا الصدد، تحدّث بوتين، مشيراً إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية. في إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، بل وسهلت للولايات المتحدة، ولأول مرة، الحصول على قواعد عسكرية في أوزبكستان وقرغيزستان، ليسهل منها غزو أفغانستان. كذلك اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ التعاون في مجال الدفاع الصاروخي.

لكن الولايات المتحدة رأت في التحول الروسي علامة ضعف، وبالتالي أمعنت في سياستها الانفرادية، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق، وإنهاء الرئيس بوش التعاون الروسي ـ الأمريكي في إطار مشروع الدفاع الصاروخي، بل وانسحابه من جانب واحد من اتفاقية الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الأولى الموقعة عام ١٩٧٢، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقليل اعتماد روسيا على الدعم الاقتصادي الغربي. وفوق ذلك كلّه، تصرفت الولايات المتحدة وأوروبا في ملف إقليم كوسوفو دون تشاور مع روسيا. ونتيجة لهذا كلّه بدأت روسيا بناء عناصر سياسة جديدة تحمي مصالحها. فقد عارضت إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية الشيك. ورداً على المشروع الأمريكي وقّع بوتين في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٧ قانوناً ينصّ على أن ظروفاً استثنائية تحتم تجميد تطبيق الحدّ من القوات التقليدية في أوروبا، بما يعنى حقّ روسيا في تحريك قواتها المسلحة في أيّ مكان في أراضيها. كذلك سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، ونجحت في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى. كذلك سعت روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين ودول آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمدّ خطوط نقل النفط الروسي إلى الصين. كذلك قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول كومنولث الدول المستقلة، فتم إنشاء «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، كما تمّ إنشاء «الجماعة الاقتصادية الأوراسية».

وقد واصل ميدفيديف اتباع تلك السياسة، وتمثل ذلك في الردّ الروسي القوي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨. وأعقب ذلك إعلانه «مبدأ ميدفيديف» في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ الذي يقضي بأنه اعتباراً من عام ٢٠١١ سيتم إطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة «الأخطار المحتملة»، وأهمها مشروعات توسع حلف الأطلسي. ويقصد بذلك خطط حلف الأطلسي بضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف بما يضعه على حدود روسيا مباشرة. أشار ميدفيديف أيضاً إلى أنه إلى جانب التوسع الأطلسي، هناك الأخطار النابعة من «النزاعات العسكرية السياسية في العالم». وهذا التوجّه الرئاسي المعلن هو جزء من توجه عام للسياسة الروسية نحو استعادة التوازن الدولي، والدور الروسي في

السياسة الدولية كان قد دشن رسمياً مع إعلان ميدفيديف في ٣١ آب/ أغسطس الماضي عدة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية عرفت باسم «مبدأ ميدفيديف»، وهي خمسة مبادئ تنصّ على إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والسعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وعدم سعي روسيا إلى المواجهة مع دول أخرى، وأن روسيا ستحمي مواطنيها أينما كانوا، كما أنّها ستطور روابط مع الأقاليم الصديقة.

وفي الشرق الأوسط، عادت روسيا إلى لعب دور جديد من بوابة دعم المشروع النووي الإيراني، كما سوّت مع سورية قضية الديون السوفياتية، إذ أعفت سورية من ثلاثة أرباع تلك الديون، وعقدت معها صفقات للسلاح أثناء زيارة الرئيس السوري لموسكو عام ٢٠٠٥، كما توصلت إلى اتفاق مع السعودية للتنقيب عن الغاز واستخراجه من حقل الربع الخالي لمدّة ٤٠ عاماً، كما دخلت منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب[(١٢)].

ولكن روسيا عملت في الوقت ذاته على إرسال إشارات قوية بأنّها لا تسعى إلى مواجهة مع الغرب أو نشوب حرب باردة جديدة. وفي تقديري أن روسيا جادة في هذا التأكيد لحاجتها إلى فترة هدوء طويلة تتمكن خلالها من إعادة بناء ذاتها، كما إنّه ليس من مصلحتها الدخول في مواجهة مع الدول الأطلسية، فنصيب روسيا من الناتج المحلي العالمي هو ١,٧ بالمئة، كما إنَّ روسيا تواجه عدداً من المشكلات الاقتصادية الناشئة عن التفكك السوفياتي من ناحية، وعن الأزمة المالية العالمية من ناحية أخرى.

إنَّ الصعود الروسي هو في صالح الوطن العربي، لأنه كلّما زادت تعددية العلاقات الدولية، حقق ذلك المصالح العربية في اتجاه لجم الغزوات العسكرية العلنية المتلاحقة للدول العربية والإسلامية، على الأقل، والتي لم تحدث إلا في ظلّ القطبية الأحادية. ومن صالح تلك الدول ألا يتمدد حلف الأطلسي ويحاصر روسيا، ويقوم بأدوار على حساب الأمم المتحدة. ولذلك، فإن من مصلحة الأقطار العربية دعم هذه التوجهات من خلال تكثيف التعاون معها، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن روسيا ليست في مركز يَسمح لها بالتأثير الفعال في

---

(١٢) محمد السيد سليم، «التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٣، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٤٠-٤٥.

القضايا الأمنية العربية، كما أنّها ما زالت في مرحلة إعادة بناء قدراتها الاقتصادية، مما يجعلها بديلاً اقتصادياً محدوداً. بيد أنّها شريك مهم في المجال الثقافي، حيث فيها حوالى ١٦ مليون مسلم، كما أنّها تشارك العرب في مفهومهم لقضية احترام التعددية الثقافية الدولية وضرورة الحوار بين الحضارات.

د ـ البديل الصيني

من المؤكّد أن الصين هي إحدى القوى العالمية الصاعدة اقتصادياً. فالصين تمتلك ناتجاً محلياً يمثل ٤,٧ بالمئة من الناتج القومي العالمي عام ٢٠٠٧، ولكن بالقيمة الشرائية المتساوية يشكل ١٣,٧ بالمئة من هذا الناتج، مما يجعل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية المتساوية. كما أنّها تمتلك قدرات نووية وصاروخية، ولكن قدراتها العسكرية التقليدية محدودة، علماً بأن تلك الأخيرة هي الأكثر توظيفاً في العلاقات الدولية. كما أنّها تمتلك مجتمعاً توجد فيه قومية كبرى متماسكة، وثقافة عريقة تتسم بالشعور بالسمو الحضاري.

لكن الصين تواجه، من ناحية أخرى، معضلات أساسية ناشئة عن الصعود الاقتصادي ذاته. لعل أهم تلك المعضلات هي المشكلات الاجتماعية التي ترتبت على الصعود الاقتصادي، كالهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، والفساد السياسي، فضلاً على التزايد السكاني الذي حاولت الصين وقفه عن طريق سياسة «الطفل الواحد للأسرة»، وهي سياسة أدت إلى خلخلة التركيبة السكانية للدولة. كما أدى الصعود الاقتصادي في دولة مترامية الأطراف إلى صعود مماثل في «النزعات الإقليمية».

من ناحية ثانية، هناك النزعات الانفصالية في التبت، ومنغوليا الداخلية، وسينكيانغ، وهي نزعات حاولت الصين قمعها بأساليب متعددة. . وأخيراً، فإن الصين تواجه معضلة استيعاب القوى الرأسمالية الجديدة في نظام سياسي مركزي يقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية. ولا شكّ في أن القيادة الصينية مشغولة بقضية النمو الرأسمالي في إطار نظام سياسي للحزب الواحد، وهي قضية لا يمكن أن تظل بلا حلّ لفترة طويلة من الزمن.

ومن الواضح أنّه ليس لدى القيادة الصينية «استراتيجية سياسية عالمية»، باستثناء مشروعها الاقتصادي لتأمين مصادر استيراد النفط والأسواق التجارية. وتؤكد الصين عزمها على تحويل النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب. ولكن

ليس هناك ما يدلّ على أن لديها برنامجاً لتحقيق ذلك، بدليل أنّها في مجلس الأمن «تتوافق» مع اتجاهات القوى الغربية في كلّ القضايا، باستثناء ما يتعلق بموضوع تايوان. كما لا يوجد ما يدلّ على أن الصين، على الأقل طوال السنوات العشر الأخيرة، تتحدّى النفوذ الأمريكي، أو أنّها تسعى إلى تحجيم هذا النفوذ. وحتّى في ميدان مصالحها الأساسية، وهو النفط، فإن الصين تتبع استراتيجية توافقية مع الولايات المتحدة بدليل أنّه حينما صدر قرار مجلس الأمن الذي يهدد بفرض عقوبات على السودان في مجال النفط، حيث توجد استثمارات صينية هائلة، فإن الصين امتنعت عن التصويت على قضية تمسّ مصالحها المباشرة، وقبلها قصفت طائرات حلف الأطلسي السفارة الصينية في بلغراد عام ١٩٩٩، ولم تردّ الصين. ومن ثمّ، فإن الصين تقف في مفترق طرق حاسم يمكن أن تتفرع منه في اتجاهات متعددة. الصعود الصيني هو واحد من تلك الاتجاهات.

والحق أن الصين لا تعدّ حتّى الآن قوة مؤثرة في التوازنات العالمية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: **أولها** هو البعد الجغرافي عن قلب الكتلة الأوراسية، مما رسخ اعتقاداً في العقل السياسي الصيني بهامشية دور الصين. أضف إلى ذلك الإدراك الثقافي الصيني لخصوصية الحضارة الصينية، بل وسمو تلك الحضارة وتميّزها من الحضارات الأخرى. هناك عامل **آخر** حدّ من الدور العالمي الصيني، وهو أن اللغة الصينية غير معروفة إلا في المحيط المباشر للصين، أي في جنوب شرقي آسيا، حيث توجد أجيال من الجاليات الصينية. وفي كلّ الأحوال، فإنه مع افتراض حدوث الصعود الاقتصادي، فإنه لا يعني بالضرورة صعوداً استراتيجياً في النظام.

بيد أن هذا كلّه لا يعني أن الصين لا أثر لها في التوازنات العالمية. الواقع أن الأثر الصيني في تلك التوازنات إنما يتسم بصفتين:

الأولى هي أن الصين حينما تقوم بدور عالمي، فإنها تفعل ذلك بـ «التعاون مع قوى عالمية أخرى»، وليس بشكل مستقل. ففي حروبها مع اليابان خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت تتعاون مع الدول الغربية والاتحاد السوفياتي. وعندما حاولت الاضطلاع بهذا الدور في فترة ما بعد الثورة الشيوعية كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي، وفي صراعها مع تلك الدولة منذ عام ١٩٦٠ كانت تتعاون مع الولايات المتحدة. وفي الوقت الراهن، فإن دورها في مجلس الأمن يتم بالتوافق مع القوى الدولية الأخرى.

أما الصفة **الثانية** فهي أن الصين منذ الثورة الشيوعية كانت عاملاً لـ «تأكيد وتغيير التوازنات العالمية، وليست عاملاً لصنع تلك التوازنات». فحينما تحالفت مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٠، أكدت نظام القطبية الثنائية، وحينما بادرت إلى الصراع معه منذ عام ١٩٦٠، والتفاهم مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٢، كانت عاملاً لإضعاف الاتحاد السوفياتي. وهي حالياً تعمل في إطار التوازنات الدولية الراهنة لتأكيدها، وليس لصنعها أو تغييرها.

والخلاصة هي أن الصعود الصيني سيكون بمثابة رحلة طويلة الأمد تتبع الصين خلالها استراتيجية حذرة تقوم على عدم المساس بالتوازنات القائمة والعمل من خلالها(١٣). ولا تعدّ الصين عنصراً مؤثراً في التوازنات القائمة في الشرق الأوسط. فالصين تركّز بالأساس على الصعود الاقتصادي، وعلى عدم تحدّي الولايات المتحدة في القضايا الدولية، بما في ذلك القضايا العربية. ونلمس ذلك في الموقف الصيني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن قضية دارفور حيث يكاد يتماثل الموقفان الصيني والأمريكي. وفي ما يتعلق بأمن الخليج، فإن الصين تتوافق مع الرؤى الغربية لهذا الأمن، ولهذا وافقت على كلّ قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وتركّز الصين في المنطقة على المصالح الاقتصادية، وهي تتمثل في ضمان استمرار الواردات النفطية من دول المنطقة مع السعي إلى الإقلال من هذا الاعتماد باللجوء إلى النفط الروسي والكازاخستاني، واستمرار تدفق البضائع الصينية على دول المنطقة.

ومن ثمّ يمكن القول إنّ الصين بديل استراتيجي أمني واقتصادي محدود في الوقت الراهن، وإن كانت بديلاً استراتيجياً محتملاً في المدى البعيد، مما يفسر مبادرة جامعة الدول العربية إلى إنشاء المنتدى العربي للتعاون مع الصين عام ٢٠٠٤. بيد أن المنتدى لم يحقق الكثير في ما يتعلق بالأهداف العربية التي سبق أن حددناها(١٤).

---

(١٣) محمد السيد سليم، «أثر الصعود الصيني على التوازنات العالمية والآسيوية،» في: السيد أمين شلبي، محرّر، **الصين في القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: المجلس المصري للشؤون الخارجية، ٢٠٠٦)، ص ٥٦ ـ ٦٦؛ غسان العزّي، «التحولات الصينية بعد الحرب الباردة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٨٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٧ ـ ٢٩، وعلي فياض، «الطريق الصيني إلى القطبية: المعوقات، العوائق، الأدوات،» **شؤون الأوسط**، العدد ٨٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٢٧ ـ ٣٥.

(١٤) Mohammad El-Sayed Selim, «An Assessment of the China-Arab Forum for Cooperation: Achievements and Prospects,» paper presented at: The Third World Forum for China Studies sponsored by the Shanghai Academy of Social Sciences, Shanghai, 7-9 September 2008.

٢ ـ البدائل على المستوى الإقليمي

يمكن حصر البدائل الإقليمية المتاحة للوطن العربي في ثلاثة، هي: إيران، وتركيا، وإسرائيل. وسنعرض للبديلين الأوّل والثالث، على أن نركّز على البديل التركي في ما بعد.

أ ـ البديل الإيراني

فتح انتهاء القطبية الثنائية عام ١٩٩١ مجالاً استراتيجياً جديداً لإيران في آسيا الوسطى والقوقاز. ورغم التنافس الإيراني ـ التركي في تلك المنطقة، إلا أن إيران حرصت على تجنب المواجهة مع تركيا، وعلى ألا تحاول نشر مفاهيمها الثورية هناك. كما وثّقت علاقاتها بروسيا، مما مهد لاتفاق بناء مفاعل بوشهر النووي في إيران. وفي هذا السياق أيضاً، زاد نفوذ العناصر الإصلاحية في إيران، وبلغت ذروة هذا الصعود في انتخاب خاتمي رئيساً للدولة. ولكن الإصلاحيين الإيرانيين فشلوا في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وجاء جورج بوش إلى السلطة عام ٢٠٠١ لكي يصنّف إيران ضمن ما أسماه «محور الشر». وفتحت الولايات المتحدة موضوع البرنامج النووي الإيراني، واتهمت إيران بمحاولة امتلاك القنبلة النووية، وسعت إلى تشديد الحصار الدولي حوله. في هذا الإطار، بدأ نفوذ المحافظين في الصعود، وبلغت ذروة ذلك في فوز أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥. وقد شرع أحمدي نجاد في اتباع سياسة أكثر «ثورية» من سلفه خاتمي، فأكد إصرار إيران على المضي في البرنامج النووي، ودعا إلى محو إسرائيل من الخريطة، وتحدّى إسرائيل والغرب في قضية «المحرقة النازية» ضدّ اليهود. كذلك دعمت إيران حزب الله في مواجهته العسكرية مع إسرائيل في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وهددت دول مجلس التعاون الخليجي باستهدافها إذا سمحت للولايات المتحدة باستعمال أراضيها في أيّ حرب أمريكية ضدّ إيران، مما أدى إلى تدهور علاقات إيران بتلك الأقطار.

في ما يتعلق بإيران كبديل استراتيجي عربي، فإن إيران شريك للعرب بحكم الصلات التاريخية والجوار الجغرافي والتداخل السكاني. فإيران تطلّ على الخليج العربي، حيث يبلغ طول سواحلها الخليجية ٣٢٠٠ كم، كما إنَّ باقي الدول المطلة على الخليج هي أقطار عربية. ولما كان الخليج هو المنفذ البحري الوحيد لإيران، كما أنّه المعبر الرئيسي لحوالى ٨٠ بالمئة من صادرات النفط، فإن العلاقات الإيرانية ـ العربية، وبالذات الخليجية، تكتسب أهمية خاصة. من ناحية

ثانية، هناك البعد التاريخيّ العميق لتلك العلاقات منذ انتشار الإسلام في بلاد فارس، والاستعانة بالفرس في شؤون الحكم والإدارة في ظلّ الدولة العباسية، فضلاً على التواصل الديني والثقافي واللغوي، حيث يتعلّم كثير من الإيرانيين اللغة العربية، كما أن اللغة الفارسيّة تكتب بحروف عربية. كذلك، فإن ٤ بالمئة من سكان إيران ذوو أصول عربية.

ورغم أنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية مثلت وعداً بتحسين العلاقات العربية ـ الإيرانية، إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة إعلان إيران عزمها على تصدير الثورة إلى جيرانها، كما جاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ لتمثل منعطفاً سلبياً في العلاقات العربية ـ الإيرانية، حيث دعمت معظم الأقطار العربية العراق، في الوقت الذي تحالفت فيه سورية وليبيا مع إيران ضدّ العراق. ويمكن القول إن عقد الثمانينيّات مثّل أدنى مستوى للعلاقات العربية ـ الإيرانية.

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، ركّزت إيران على «إعادة البناء»، وتراجعت عن أفكار تصدير الثورة، مما مهّد الطريق لتحسين العلاقات العربية ـ الإيرانية. وجاء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ليمثل نقطة تحول في العلاقات بين العرب والإيرانيين، إذ حدث تقارب إيراني ـ خليجي ضدّ العدو المشترك. وقد اتخذت إيران موقفاً محايداً من عملية تحرير الكويت التي قادها الائتلاف الدولي. وزاد التقارب بعد انتهاء الحرب، حيث اشتركت إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في رفض أو تجميد صيغة إعلان دمشق عام ١٩٩١، الذي كان يعطي دوراً لمصر وسورية في أمن الخليج. ولكنها اختلفت مع دول مجلس التعاون الخليجي في الوجود العسكري الغربي في الخليج.

ورغم اتباع الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء المزدوج ضدّ إيران والعراق، إلا أن التقارب الإيراني الخليجي تطور خلال حقبة التسعينيات، وبالذات بعد وصول خاتمي إلى رئاسة الدولة. ومما ساعد على ذلك توقيع الاتفاقية العسكرية التركية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٦. وقد شعرت إيران أنّها مستهدفة في تلك الاتفاقية. بيد أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية ظلت متسمة بالتوتر منذ قيام إيران بقطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٩، ومع اعتراض إيران على دور مصري في أمن الخليج. وقد شهدت تلك العلاقات تحسناً في الجوانب الاقتصادية في التسعينيات، ولكن العلاقات الدبلوماسية ما زالت مقطوعة رغم المبادرات الإيرانية لاستعادتها. هذا بالإضافة إلى أن ثمة خلافاً عربياً ـ إيرانياً حول الجزر

الإماراتية الثلاث المتنازع عليها، وحول السياسات العربية والإيرانية من قضية أمن الخليج العربي. فتقوم سياسة دول مجلس التعاون الخليجي على موازنة القوة العسكرية الإيرانية في الخليج بالتفاهم مع الدول الغربية على توفير الحماية الأمنية. كما إنَّ بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل البحرين والإمارات، تتخوف رسمياً من احتمال أن تطور إيران سلاحاً نووياً، وتدعو إلى إعلان «الخليج العربي» منطقة خالية من السلاح النووي. هذا في الوقت الذي أكدت فيه دول المجلس مشروع إعلان «الشرق الأوسط» (أيّ ما يشمل إسرائيل) منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو مشروع لا تعترض عليه إيران.

أما إيران، فإنّها ترى أن الوجود الأجنبي في الخليج هو مصدر التهديد الأساسي لأمن المنطقة، وأن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمناً إقليمياً خليجياً مشتركاً خالصاً يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تقوم به كلّ الدول المشاطئة للخليج (العربي)، كما إنَّ أيّ ترتيب أمني يسمح بوجود مؤثر لأيّ قوة غير خليجية لن يحقق أمن الخليج، بل سيربطه بمصالح خارجية. إيران، إذن، تنادي بـ «خليجية أمن الخليج،» وهو ما دعاها إلى المطالبة بالمشاركة في الترتيبات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات. وفي الوقت الراهن تطالب إيران بتكوين منتدى أمني بين دول الخليج لمناقشة القضايا الأمنية المشتركة دون مشاركة أجنبية. ومن هذا المنطلق، اعترضت إيران على الاتفاقات الأمنية بين بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الغربية، بل واعترضت على إعلان دمشق الصادر عام ١٩٩١ بخصوص إقامة ترتيبات أمنية خليجية تشارك فيها مصر وسورية(١٥).

بالإضافة إلى ذلك، تمرّ إيران بمشكلة اقتصادية متعددة الجوانب لاعتماد اقتصادها على عوائد الصادرات النفطية، مما يجعل هذا الاقتصاد رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى أنّه نتيجة للمقاطعة الاقتصادية الغربية، فإنّها تعاني مشكلة نقص الاستثمارات. ولعل المشكلة الأكبر هي علاقات إيران المتردّية

---

(١٥) محمد السيد سليم، «مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه،» ورقة قُدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٨١٥ ـ ٨٤٢، و Mohammad El-Sayed Selim, *The Extra-Regional Environment of Egyptian-Iranian Relations: Opportunities and Risks*, Asian Monographs Series; no. 46 (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 2002).

بالغرب منذ الثورة الإيرانية، وأزمة الرهائن الأمريكيين، والحرب العراقية ـ الإيرانية التي امتدت لتشمل مواجهات مسلحة بين إيران والولايات المتحدة. وقد تعاظمت المواجهة بين الدولتين بعد وصول جورج بوش الابن إلى السلطة عام ٢٠٠١، حيث صنّف الرئيس الأمريكي إيران ضمن ما أسماه «محور الشر». بيد أن إيران دعمت التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان عام ٢٠٠١، وفي العراق عام ٢٠٠٣.

بعد الانتهاء من الملفين الأفغاني والعراقي، استدارت الولايات المتحدة نحو إيران باتهامها بأنها تطور برنامجاً نووياً بشكل سرّي، ونجحت في فرض عقوبات على إيران، واستصدار قرار من مجلس الأمن يطالبها بوقف برامجها لتخصيب اليورانيوم، كما أنّها تهدد باستعمال القوة العسكرية ضدّ إيران لإجبارها على التخلي عن البرنامج النووي. كذلك تختلف إيران مع الولايات المتحدة في الموقف من القضية العراقية، ومن التسوية السلمية العربية ـ الإسرائيلية، كما تؤيد المقاومة الفلسطينية (حماس) واللبنانية (حزب الله) للاحتلال الإسرائيلي، مما يضعها على حافة المواجهة مع الحكومات العربية الوثيقة الصلة بالولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن كلّ احتمالات تطور الأزمة النووية الإيرانية تثير قلقاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي. ففي حالة قيام الولايات المتحدة بالعدوان العسكري على إيران، فإن المصالح الأمنية لتلك الدول ستتضرر، كما أنّه في حالة امتناع الولايات المتحدة عن ذلك، فإنه بالنسبة إلى أقطار المجلس سيعني صفقة إيرانية ـ غربية على حساب عرب الخليج.

ومن ثمّ، لا تبدو إيران في الوقت الحالي بمثابة بديل استراتيجي أساسي للعرب في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، إذا كانت الاستراتيجية العربية هي التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكنها بديل مهم إذا كانت تلك الاستراتيجية تدور حول المقاومة. ولذلك تظل إيران بديلاً استراتيجياً في المدى البعيد إلى أن تحلّ الأزمة الراهنة. كما أنّها تختلف مع أقطار الخليج العربية في رؤية أمن الخليج، فضلاً على محدودية قدراتها الاقتصادية. وقد أضيف مؤخراً البعد المذهبي المتمثل في الخلاف السنّي ـ الشيعي المتزايد، وشك السنّة في أن إيران تعمل على نشر المذهب الشيعي في الوطن العربي.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدارسين اقترح بديلاً آخر هو ما سمّي بـ «مثلث القوة»، الذي يقوم على أساس التوافق الاستراتيجي العربي ـ الإيراني ـ

التركي[١٦]. ولكن صدقية هذا البديل في الوقت الراهن تبدو محدودة في ضوء الاعتبارات السابق ذكرها في ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.

ب ـ البديل الإسرائيلي

لعله من قبيل الخيال أن نتناول إسرائيل كبديل للوطن العربي، لأنها هي العدو الأساسي الذي يبحث بعض العرب عن شريك في مواجهته. ولكن الولايات المتحدة طرحت هذا الخيال، وطالبت بتحويله إلى واقع، ليس في إطار صفقة للتسوية، ولكن في إطار حملة عربية ـ إسرائيلية ضدّ إيران. فقد طالبت الولايات المتحدة العرب بالدخول في تحالف مع إسرائيل لوقف البرنامج النووي الإيراني للسير في طريق التسوية. قالت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، أمام لجنة المخصّصات المالية في مجلس الشيوخ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩: «أعتقد أن التحالف الذي يتشكل بين إسرائيل والعديد من الدول العربية المجاورة لها ضدّ حصول إيران على أسلحة نووية سيكون فرصة تمكننا على حدّ سواء من المضي قدماً في انخراطنا مع إيران والتزامنا بمواصلة الجهود الدبلوماسية وبناء تحالف متعدد الأطراف». أضافت كلينتون: «نعتقد أن هذا التحالف ضدّ إيران فرصة كبيرة للمساعدة في تحقيق حلّ الدولتين[*]، ونحن لا نربط بينهما». كما أردفت أن بعض الدول العربية توافق على ذلك. فقد قالت: «الدول العربية تعتقد أن استعداد إسرائيل للدخول مجدداً في محادثات مع السلطة الفلسطينية، تدعمها في أن تصبح قادرة على التعامل مع إيران». كذلك قالت كلينتون: «إن هناك تحالفاً «يتشكل» بالفعل بين إسرائيل والعديد من الدول العربية المجاورة لها»، وإن هذا التحالف «يسبق» العملية السلمية». لم تعقّب ما يسمّى بالدول العربية «المعتدلة» على تصريحات كلينتون، بل ظهرت إشارات من بعض وزراء الخارجية العرب تؤكد أنها تساوي بين الخطرين النوويين الإيراني والإسرائيلي. هذا بالإضافة إلى ظهور إشارات إلى استعداد العرب لتعديل مبادرة السلام لتأخذ في الاعتبار التحولات الإسرائيلية والأمريكية.

والحق أن مشروع التحالف العربي ـ الإسرائيلي لا يخدم الهدف الرئيسي

---

(١٦) محمد السيد سليم، «التفاعل في إطار مثلث القوة: إطار فكري ومؤسسي،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ٣٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، ص ١٠ ـ ٣٠، ومحمد خواجة، «المثلث العربي ـ الإيراني ـ التركي: واقع وآفاق،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٩ (صيف ٢٠٠٥)، ص ١٥٦ ـ ١٧٥.

(*) تقصد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

العربي في استعادة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وبناء دولة فلسطينية. كما أنّه يضرّ بالمصالح العربية في المدى البعيد في حالة وقوع عدوان من التحالف على إيران سترتدّ عليه رداً يلحق الضرر بالجميع. ولا يحتاج المرء إلى كثير من التأمل ليعرف أننا إزاء تكرار للسيناريوهات السابقة التي أتقنها الغرب. فمنذ إعلان أوسلو عام ١٩٩٣ وحتّى نهاية هذا المسار عام ٢٠٠١، لم يتحقق تقدّم يذكر في التسوية، بل واصلت إسرائيل عملية الاستعمار الاستيطاني وتهويد القدس وقتل الفلسطينيين. ونحن الآن بصدد إعادة للسيناريو بشكل جديد تحقيقاً للهدف الإسرائيلي ـ الأمريكي إزاء إيران، ثمّ يتوقف كلّ شيء انتظاراً للعبة القادمة، كما استثمر بوش ما سمّي «خريطة الطريق» و«الرباعية الدولية» لتمرير مشروع احتلال العراق، وبعدها نكص عن كلّ وعوده وترك الساحة لغيره ليلعب لعبة جديدة.

ومن ثمّ، فلا بديل من إدراك حقيقي أن التناقض بين العرب وإيران هو تناقض ثانوي مقارنة بتناقضهم مع المشروع الإسرائيلي، وبالتالي فإن فكرة البديل الاستراتيجي الإسرائيلي الذي تروّج له الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون فكرة ذات اعتبار قياساً على المصالح العربية. ولعل إحدى أكبر المعضلات في العلاقات العربية ـ التركية تكمن في تلك النقطة، حيث لتركيا اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل عام ١٩٩٦. فإلى أيّ حدّ ترغب تركيا في موازنة علاقاتها العربية ـ الإسرائيلية؟

ثالثاً: مدى توافر شروط البديل الاستراتيجي للعرب في تركيا

خلاصة القول إن البدائل الاستراتيجية العربية في حقبة ما بعد الحرب الباردة تبدو جدّ محدودة، وبالذات في المجال الأمني، مما يقودنا إلى مناقشة البديل التركي: إلى أيّ حدّ تعتبر تركيا بديلاً استراتيجياً للعرب؟ سنجيب عن هذا السؤال من خلال الإطار المفهومي الذي طرحناه في مقدمة هذا البحث، وبالتحديد في ما يتعلق بالشروط الأربعة الواجب توافرها في البديل الاستراتيجي، والمهام التي يطلبها العرب من هذا البديل.

من المؤكّد أن تركيا دولة مهمة في الشرق الأوسط وآسيا. ويتضح ذلك من تحليلات الدارسين والسياسيين الغربيين. فقد سبق أن نشر بول كيندي وتشايس وهيل دراسة لهم صدرت عام ١٩٩٦ بعنوان: **الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة**، أشاروا فيها إلى أن تركيا تعدّ من «الدول المحورية» بالنسبة إلى

الولايات المتحدة. قالوا إن موقع تركيا كحلقة اتصال بين الغرب والشرق، والشمال والجنوب، والمسيحية والإسلام، يجعلها قادرة على التأثير في بلدان تبعد آلاف الأميال من البوسفور. وتتمتع تركيا، حجر الزاوية الجنوبي الشرقي في حلف شمالي الأطلسي، بنمو اقتصادي ثابت، وازدهار في صفوف الطبقة الوسطى. ولكنم أضافوا أن تركيا تعاني الكثير من الصعوبات، مثل ضغوط سكانية وبيئية، وتحديات إثنية أقلوية شديدة، ونهوض حركة إسلامية أصولية، وهي جميعاً تلقي بثقلها على المؤسسات الديمقراطية الناشئة حديثاً. وهناك أيضاً عدد من المشاكل الخارجية التي تراوح بين التنافس المرير مع اليونان على قبرص وحدود عدد من الجزر القريبة ومقدونيا، والخلاف القائم مع سورية والعراق حول التحكّم بموارد الفرات المائية، والعلاقات الدقيقة مع بلدان آسيا الوسطى ذات الأغلبية الإسلامية. وختموا بالإشارة إلى أهمية تركيا للولايات المتحدة كدولة محورية في الشرق الأوسط[١٧]. كذلك، فإنه عندما زار الرئيس الأمريكي أوباما تركيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أبدى اهتمامه ببناء مشاركة استراتيجية مع تركيا، وأيّد الدور التركي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي العالم الإسلامي.

فإذا كانت تركيا دولة محورية للولايات المتحدة، فإلى أيّ حدّ تعتبر كذلك بالنسبة إلى العرب؟ سبق أن حدّدنا شروطاً أربعة للبديل الاستراتيجي، وهي توافر القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي، ورغبة البديل في القيام بهذا الدور، والتوافق الداخلي في البديل حول المشاركة، وأخيراً التوافق بين البديل والدول الساعية إلى المشاركة حول بنائها. وسنطبق تلك المعايير على الحالة التركية.

١ ـ المقدّرات التركية

هل تتوافر لتركيا المقدّرات الاقتصادية والعسكرية، التي تجعلها قوة إقليمية شريكة للعرب في تحقيق الأهداف المشتركة؟ أجاب هاينز كرامر عن هذا السؤال في دراسة مهمة له، حدّد فيها ثلاثة عناصر للقوة التركية، هي: الاستقرار السياسي، والقدرات الاقتصادية، والقدرات العسكرية. في ما يتعلق بالاستقرار السياسي، فهو مهم لتمكين الدولة من فرض تصوّراتها الإقليمية في مواجهة

(١٧) بول كيندي، روبرت تشايس وإميلي هيل، «الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٥١ (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٨٩ ـ ١٠٥.

الدول المنافسة. وتعدّ تركيا، كما قال كرامر: «بلداً يملك نظاماً سياسياً مستقراً برلماني الأساس، يتفوق على أنظمة دول المنطقة الأخرى. كما بقي دور ووزن مؤسسات الدولة دون تعديل جدّي»(١٨).

ومنذ أن نشر كرامر هذه الدراسة عام ١٩٩٦ شهدت تركيا تطورات دعمت النتيجة التي توصّل إليها، حيث شهدت تركيا مزيداً من تعميق الديمقراطية والاستقرار، مع الحدّ من تدخلَ العسكر في السياسة. فقد وظّفت تركيا مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الداخل، وتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية التي سبق أن أطاحت بحكومات منتخبة ثلاث مرات. فكان مجلس الأمن القومي يسيطر عليه العسكريون، ويمارس صلاحيات ملزمة بالنسبة إلى الحكومة حتّى قام رئيس الوزراء التركي أردوغان، زعيم حزب العدالة والتنمية، بإدخال مجموعة إصلاحات سياسية في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ تمّ بموجبها تغيير تكوين المجلس، بحيث أصبح أمينه العام معيناً من رئيس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية، وأصبحت اجتماعاته مرة كلّ شهرين بدلاً من الاجتماع كلّ شهر. والأهم من ذلك، تحول دوره ليصبح استشارياً، وليس تنفيذياً ملزماً. كما أجرى استفتاء شعبياً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ أسفر عن تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، بحيث ينتخب من الشعب مباشرة، وتخفض مدّة الرئيس إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كذلك يزيد دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة، وبالتالي تقدّم تركيا نموذجاً ديمقراطياً حقق لها الاستقرار والنفوذ السياسي الإقليمي.

أما من ناحية القدرات الاقتصادية، فإن كرامر يقول: إن تركيا تتفوق على جميع جيرانها في الإنجاز الاقتصادي، حيث تمتلك قاعدة صناعية واسعة ترتكز على أرضية من المواد الأولية، باستثناء الطاقة، كما أنّها مكتفية زراعياً، وتتمتع بقاعدة متطورة من الموارد البشرية. ولكنه يضيف أن تركيا لا تستطيع أن تقدّم المعونات الاقتصادية، كما أنه لا يمكنها «أن تطور نفسها في المدى المنظور إلى قطب اقتصادي ومالي تتمحور حوله الدول المجاورة»(١٩). ويمكن القول إن تركيا تمثل أحد أقوى الاقتصادات الصاعدة؛ فقد زاد حجم الناتج المحلي التركي من

---

(١٨) هاينز كرامر، «تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٨.

٣٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو مقداره ٧,٣ بالمئة سنوياً، كما ارتفع متوسط الدخل الفردي من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار في العام، كما زادت الصادرات من ٣٠ بليون إلى ١٣٠ بليوناً في الفترة ذاتها. وطبقاً لتقرير التنمية البشرية، كان ترتيب تركيا رقم ٨٤ من بين ١٧٧ دولة في مقياس التنمية البشرية عام ٢٠٠٥، هذا في الوقت الذي كان فيه ترتيبها عام ٢٠٠١ رقم ٩٦ من بين ١٧٥ دولة، أيّ إن ترتيب تركيا قفز في عهد أردوغان من رقم ٥٥ إلى رقم ٤٨ في مقياس التنمية البشرية (بافتراض أن العدد الكلي للدول هو ١٠٠). وطبقاً لآخر تحديث لهذا الرقم، أصبح ترتيب تركيا عام ٢٠٠٧ رقم ٤٣ على المقياس ذاته. وفي هذا الإطار، حقق الاقتصاد التركي معدل نمو مقداره ٧,٣ بالمئة في المتوسط، وتضاعف متوسط الدخل الفردي السنوي من ٢٢٣٠ دولاراً عام ٢٠٠١ إلى ٥٠٣٠ دولاراً عام ٢٠٠٥، كما تمّ وقف موجة التضخم وتدهور الليرة التركية.

على المستوى العسكري، فإن تركيا، في تقدير كرامر، هي الأقوى من بين جيرانها عسكرياً؛ فميزان القوى الإقليمي في صالحها. فهي تصنع جزءاً كبيراً من سلاحها، وبالذات الطائرات الحربية المقاتلة والسفن الحربية. ولكن معظم الإنتاج الحربي التركي يتم بترخيص أمريكي، كما أن تركيا ليس لديها قاعدة اقتصادية للاستمرار في التسلح المستقل، إضافة إلى «نقص قدرة القوات المسلحة على ممارسة القوة. فالجيش التركي لا يملك وسائل النقل الضرورية أو الإمداد اللازم أو نظام اتصالات ورقابة قادر على تغطية مساحات كبيرة... وتوفير ذلك يمثل عبئاً لا قدرة للصناعة العسكرية التركية على مواجهته». ومن ذلك خلص إلى أن تركيا «ليست قادرة على التحول إلى قوة إقليمية إلا بحدود ضيقة جداً، لأنه توجد ثغرات في قدراتها الدفاعية»[٢٠]، وإلى أنه «تكفي قدرات تركيا العسكرية للدفاع عن تكامل البلاد القومي، ولكنها ليست كافية بأي حال من أجل تقديم دعم عسكري لدور قوة إقليمية طويل الأجل»، و«لا يقدم تحليل القاعدة الوطنية للسلطة التركية إلا القليل من المبرّرات التي تدعم المفهوم السياسي الاستراتيجي حول تركيا كقوة إقليمية منشئة للنظم»[٢١].

يلاحظ أن التعبير الذي استخدمه كرامر لوصَف تركيا كدولة منشئة للنظم

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٥ و٧٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٨.

في إقليمها، هو ذاته التعبير الذي استخدمه أحمد داود اوغلو لوصف دور تركيا الجديد، كدولة تنشئ وتشكل نمط النظام الإقليمي. ومن ثمّ، فإن تركيا ربما تتطلع إلى دور يتخطى مقدّراتها إذا كان هذا الدور هو بالفعل ما قاله اوغلو. ولكن يلاحظ أنّه من الناحية العملية، فإن تركيا تسعى إلى القيام بأدوار إقليمية لا تتطلب إنفاق مقدّرات اقتصادية وعسكرية، بل ربما الاستفادة من تلك الأدوار لتعزيز تلك المقدّرات.

٢ ـ الرغبة التركية في مشاركة العرب

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، ثمّ تفكك يوغسلافيا إلى تغيّر جوهري في البيئة الخارجية لتركيا. فقد انتهى العدو الرئيسي لتركيا، واختفى التهديد الشيوعي من الشمال، كما استقلت دول جديدة عن الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، وبعض هذه الدول تعيش فيها شعوب ذات أصول تركية. ففي آسيا الوسطى توجد شعوب ذات أصول تركية (وتطلق تركيا على المنطقة اسم تركستان، أيّ أرض الأتراك)، ويتحدث معظم سكانها لغات متفرعة عن اللغة التركية. وفى البلقان ظهرت الشعوب ذات الصلات التركية (البوسنيون في البوسنة والهرسك، والألبانيون في كوسوفو). ويعني ذلك ظهور «فضاء تركي» واسع يحيط بتركيا ويوفر لها فرصاً جديدة لكي تصبح قوة إقليمية. ومن ثمّ ظهر مفهوم «العثمانية الجديدة» الذي صاغة الرئيس التركي اوزال، والذي يعني أن هناك فضاء استراتيجياً جديداً يمتد من تركستان إلى البلقان، وأن تركيا تقع في منتصف هذا الفضاء وفي قلبه، وأنها تقود «هذا العالم التركي». ومما شجع تركيا على السعي إلى القيام بالدور الإقليمي الجديد هو أن حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) أضعفت دور القوى العربية المنافسة، كما أنّها وثقت التقارب الأمريكي ـ التركي لأن تركيا دعمت الولايات المتحدة في تلك الحرب.

هكذا بدأت تركيا تتبع سياسة خارجية نشيطة اتسمت بطابع قومي تركي يركّز على القومية التركية، وعلى البعد الأمني في السياسة الخارجية. ومن ثمّ سعت إلى «قيادة» دول «العالم التركي»، ولعبت دوراً نشطاً فيها لدفعها نحو تبني النموذج التركي في التنمية. كذلك سعت إلى القضاء على التمرد الكردي في جنوب شرقي الأناضول، واستفادت من ضعف قبضة العراق المحاصر في شمالي العراق لضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التي تهرب إلى شمالي العراق. وفي الوقت ذاته، اتبعت سياسة ذات طابع قومي أمني أساسه تأكيد الدور

التركي القوي، وعدم التفريط في الحقوق التركية. وفي هذا الإطار، نفهم توتر العلاقات مع اليونان، حول حدود البحر الإقليمي للدولتين، ومع سورية حول دعمها لحزب العمال الكردستاني، بل مع إيطاليا حول استضافتها عبد الله أوجلان، زعيم الحزب.

وهكذا ساد ما يسمّيه بعض الدارسين بالنهج الأمني في السياسة الخارجية طوال حقبة التسعينيات، ومما ساعد على ذلك تدهور الأداء الاقتصادي في تركيا، وعدم الاستقرار السياسي الحزبي، وتخوف المؤسسة العسكرية من صعود الإسلام السياسي في البلاد. وفي هذا النهج لم تعط تركيا الوطن العربي أولوية في سياستها الخارجية، بل اتسمت تلك العلاقات بالتوتر بسبب اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي عام ١٩٩٦، ومشكلة حزب العمال الكردستاني في سورية، ومشكلة مطالبة اوزال بإعادة الموصل إلى تركيا(٢٢). يمكن القول إن النهج الأمني التركي في السياسة الخارجية التركية بدأ يتوارى مع حلول عام ١٩٩٩، إذ بدأت تركيا بالتخلي عن النهج الأمني نحو منهج توافقي. وقد كان القبض على عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، هو نقطة التحول في السياسة الخارجية التركية. فقد قبض عليه بمساعدة يونانية. كما أدى القبض عليه إلى تراجع في التمرد العسكري الكردي في البلاد، وإلى شعور تركيا بتراجع التهديد لأمنها القومي، خاصة بعد تعاون سورية معها في الملف الكردي. هذا بالإضافة إلى أنّه في عام ١٩٩٩ قررت قمة المجلس الأوروبي المنعقد في هلسنكي قبول تركيا كعضو مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ومن ثمّ بدأت تركيا باتباع سياسة «توافقية» تمثلت في تغيير موقفها من

---

(٢٢) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٥-٣٠٧؛ سمير صالحة، «سياسة تركيا الشرق أوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٧ (شتاء ١٩٩٥)، ص ٣١ - ٤٣؛ إرسين كالايسي اوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية التركية.. إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٣٧ - ٤٩؛ Dan Tschirgi, «Turkey and the Arab World,» in: Mehmet Tahiroglu, eds., *Turkey in the 21st Century: Changing Role in World Politics* (Famagusta: Eastern Mediterranean University, 2000), pp. 65-79; Graham Fuller, «Turkey's New Eastern Orientalism,» in: Graham Fuller and Ian Lesser, eds., *Turkey's New Geopolitics: From the Balkan's to Western China* (Boulder, CO: West View Press, 1993), pp. 37-98; Yasemin Celik, «Turkish Foreign Policy after the Cold War,» (Thesis Submitted to the Graduate Faculty in Political Science, City University of New York, 1998), and Betul Dicle, «Factors Driving Turkish Foreign Policy,» (Thesis Submitted to the Graduate Faculty of Louisiana State University, 2008).

القضية القبرصية، نحو قبول خطّة كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لإعادة توحيد قبرص، بعد أن كانت تركيا ترفض أيّ حديث عن هذا التوحيد، وتتمسك باستقلال «جمهورية قبرص التركية الشمالية»، كما تحسنت العلاقات مع اليونان عام ٢٠٠٠، وتم توقيع اتفاقات للتعاون بين الدولتين، وتحسنت العلاقات مع سورية. ومما دعم هذا التوجه وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وبدء الحزب إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية أدت إلى إنعاش الاقتصاد التركي. وقد أدخلت الحكومة الجديدة سلسلة إصلاحات جعلت الاتحاد الأوروبي يعلن عام ٢٠٠٤ أن تركيا قد حققت إصلاحات كافية بالتنسيق مع معايير كوبنهاغن.

ويقوم النهج التوافقي التركي الجديد على تعديل أجندة السياسة الخارجية، بما يأخذ في الحسبان التهديدات الأمنية الجديدة (كالجريمة المنظّمة، والمخدرات، والبيئة، والإرهاب، والإيدز وغيرها)، وتعظيم دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية، وفتح تلك السياسة للنقاش العام. هذا بالإضافة إلى السعي نحو التوافق مع القوى العالمية والإقليمية، وتمثل ذلك في مشروع «ممر الجنوب» لنقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، وتخفيف حدة لهجة المواجهة في السياسة الخارجية، مع اتباع منهج أكثر ميلاً إلى المبادرة منه إلى ردّ الفعل في السياسة الدولية. وقد أشار إلى ذلك أحمد داود اوغلو، وزير الخارجية التركي، في دراسة نشرها عام ٢٠٠٨، قال فيها إن مبادئ السياسة الخارجية التركية يجب أن تكون على النحو التالي: (١) الموازنة بين الأمن والديمقراطية كطريق لإنشاء منطقة نفوذ في الجوار، (٢) «صفر» من المشكلات مع جيران تركيا، (٣) تطوير علاقات مع الأقاليم المجاورة وما وراءها في البلقان، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى والقوقاز، (٤) تبنّي سياسة خارجية متعددة الأبعاد، بحيث تكون علاقة تركيا بالقوى العالمية متكاملة، (٥) الدبلوماسية المؤسسية، أيّ المشاركة في المؤسسات الدولية المختلفة[٢٣]. كما قال أحمد داود اوغلو، في ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩، أيّ بعد يوم واحد من تعيينه وزيراً للخارجية، إنّه يريد أن تقوم بلاده بدور أكبر في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. ولكنه أضاف أن علاقات تركيا مع الغرب ستظل المحور الرئيسي

---

(٢٣) Ahmet Davutoglu, *Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007* (Ankara: Insight Turkey, 2008).

لسياستها الخارجية، «فالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي هما أهم أعمدة سياسة وضع توازن بين الأمن والحرية»[٢٤].

وفي هذا السياق، بدأت تركيا تتحرك في اتجاه الجنوب، أيّ نحو الوطن العربي وإيران. والحق أن توجه تركيا نحو الوطن العربي كان سابقاً لهذا التحول في السياسة الخارجية التركية، إذ إنّه بدأ منذ منتصف السبعينيات نتيجة لعدة عوامل، منها الثورة النفطية، ورغبة تركيا في تطوير علاقاتها مع الدول المصدّرة للنفط، مما أدى إلى حصول تركيا على عقود للبناء، وقدوم العمالة التركية إلى أقطار الخليج العربية. هذا بالإضافة إلى أن تركيا رأت في توثيق علاقاتها مع العرب بمثابة محاولة لتخفيف انحيازهم إلى اليونان في القضية القبرصية التي تفجّرت عام ١٩٧٤ وانحازت فيها الولايات المتحدة إلى جانب اليونان.

بيد أن تلك العلاقات تدهورت في التسعينيات، ثمّ بدأت في التحسّن مع نهاية العقد في إطار السياسة التركية الجديدة، وقد تمثل ذلك في تحسن علاقات تركيا مع سورية (فتح الحدود وإجراء مناورات عسكرية مشتركة محدودة)، مقابل تدهور علاقاتها مع إسرائيل في شكل استقبال ممثلي حركة حماس المنتخبين ديمقراطياً في فلسطين، وإدانة تركية قوية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإلغاء المناورات العسكرية مع إسرائيل. هذا بالإضافة إلى التقارب التركي مع أكراد العراق، ومع إيران، والسعي إلى الوساطة بين إيران والباكستان على خلفية التفجيرات التي حدثت في إقليم سيستان. وقد عبّر أردوغان، رئيس وزراء تركيا، عن ذلك بقوله: «إن تركيا جزء من الشرق الأوسط الكبير، وعليها مسؤوليات ويجب أن تأخذ مكانها فيه»[٢٥]. كذلك عبّرت تركيا عن رغبتها في إقامة علاقات استراتيجية مع العرب، حين قرّرت إطلاق قناة فضائية ناطقة باللغة التركية. وقال سفر نوران، المنسّق العام، إن «الهدف هو أن تكون منتدى للحوار بين المثقفين العرب والأتراك»[٢٦].

ومن ثمّ، تؤكد كلّ المؤشرات أن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية راغبة

---

(٢٤) **الشرق الأوسط**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٢٥) محمد نور الدين، «تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢٣ (صيف ٢٠٠٦)، ص ٧٠.

(٢٦) «تركيا تخاطب العرب من خلال قناة فضائية ناطقة باللغة العربية،» **المصريون**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

بالفعل في بناء علاقات استراتيجية مع العرب. ولكن هذه الرغبة ليست مقصورة على العرب، ولا هي موجهة إليهم بالتحديد، وإنّما هي موجهة إلى كلّ الأقاليم التي تتعامل معها تركيا.

٣ ـ التوافق التركي الداخلي حول المشاركة مع العرب

لاحظ الباحث التركي كمال كيريشي أن دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية التركية قد ازداد خلال العقد الأخير. فالحكومة التركية تأخذ في اعتبارها توجهات الرأي العام وجماعات المجتمع المدني ورجال الأعمال. ويضرب أمثلة على ذلك، منها الدور الذي لعبه رجال الأعمال الأتراك في إنشاء مشروع المنطقة الصناعية عند معبر إيريز في قطاع غزة[٢٧]. وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم إلى أيّ حدّ تعدّ سياسة حزب العدالة والتنمية إزاء الوطن العربي محل قبول عام لدى القوى السياسية والرأي العام التركي. ويلاحظ أن تلك السياسات تحظى بقبول شعبي عام. فقد حصل الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢ على ٣٤ بالمئة من الأصوات، ووصلت في انتخابات عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦,٧ بالمئة من الأصوات، أي بزيادة قدرها ١٢,٣ بالمئة. هذا في الوقت الذي تقدر فيه الكتلة التقليدية للإسلاميين في تركيا بحوالى ١٢ ـ ١٣ بالمئة من الأصوات، مما يعني أن القاعدة الانتخابية للحزب توجد خارج الكتلة الإسلامية التقليدية، وهو ما يشير إلى توافق شعبي تركي حول سياسات الحزب، أشار إليه محمّد نور الدين بقوله: «للقضية الفلسطينية موقع خاص في قلوب الأتراك يتساوى هنا العلمانيون والإسلاميون. . . الشعب التركي وقف يومياً بتظاهراته واعتصاماته وهتافاته، مندّداً بالعدوان، وداعماً لصمود غزة»[٢٨]. ويعد الاستقبال الجماهيري الذي استقبل به أردوغان لدى عودته من منتدى دافوس بعد انسحابه من المنتدى احتجاجاً على عدم إعطائه الفرصة للردّ على بيريز، بمثابة استفتاء شعبي على سياسة أردوغان العربية، وهو يشير إلى التوافق الشعبي على تلك السياسات، وهذا ما استثمره أردوغان في ما بعد لتعميق توجهه الجنوبي[٢٩]. وفي دراسة

---

(٢٧) Kemal Kirici, *Turkeys Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Papers; no. 92 (Paris: Institute of Security Studies, 2006), pp. 38-48.

(٢٨) محمد نور الدين، «العدوان على غزة: تساؤلات وإجابات،» **شؤون الأوسط** (٢٠٠٩)، ص ٥٨.

(٢٩) محمد نور الدين، «تركيا: الإسلاميون في السلطة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ١٩٧ ـ ٢٠١.

مسحية لآراء النخب التركية حول التوجه الرسمي نحو العرب، قام بها محمّد سعيد، ونشرت في جريدة **العربي** المصرية، أشار إلى أن النخبة التركية تزكي توجه أردوغان استناداً إلى العلاقات التاريخية مع العرب من ناحية، وعمق المشاعر الدينية من ناحية أخرى[٣٠].

وقد سبق أن رأينا أن التحول التركي نحو العرب سابق لحزب العدالة والتنمية، إذ بدأ في سياق التحول العام في السياسة التركية منذ عام ١٩٩٩. ومن ثمّ يمكن أن نخلص إلى وجود توافق حقيقي في تركيا بين الحكومة والجماهير، وبين مختلف الأحزاب السياسية، على قضية المشاركة الاستراتيجية مع العرب، وإن كان ثمة اختلاف بين تلك القوى حول المدى الذي يمكن الذهاب إليه فيها.

٤ ـ التوافق العربي ـ التركي في التوجهات الثقافية والسياسية

قلنا إن الشرط الرابع لوجود البديل الاستراتيجي هو أن يكون ثمة توافق بين الطرفين في التوجهات الثقافية والسياسية. وقد عاش معظم العرب في ظلّ الحكم العثماني حوالى ثلاثة قرون، أي منذ عام ١٥١٦ وحتّى عام ١٩١٨. وقد أدى ذلك إلى علاقات اجتماعية وثيقة بين العرب والأتراك، خاصة مع الميراث الديني المشترك بينهم الذي يقوم على الإسلام السنّي، وأن الدولة العثمانية كانت تحمل لواء الخلافة الإسلامية، مما جعل العرب لا يجدون غضاضة في قبول الحكم العثماني. بيد أن الأتراك لم يمتزجوا بالعرب، وحاولوا في المراحل الأخيرة لحكمهم للعرب في النصف الثاني للقرن التاسع عشر تتريك العرب، وهي السياسة التي زادت حدّتها مع وصول الاتحاد والترقي إلى الحكم عام ١٩٠٨، وتحول الحكم العثماني الإسلامي إلى حكم قومي تركي خالص، مما سهّل مهمة بريطانيا في حثّ القوميين العرب والشريف حسين على الثورة ضدّ العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، مما خلق فجوة بين العرب والأتراك. وقد ضاعف من تلك الفجوة في المراحل التالية أن مصادر التهديد للعرب والأتراك كانت مختلفة. فمثلاً في ما يتعلق بالغرب، بينما لم يهدد الغرب تركيا منذ عام ١٩٢٣، ظلّ العرب تحت التهديد والاحتلال الغربي منذ نهاية الحرب العالمية

(٣٠) محمد سعيد، «العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر،» **العربي**، ١٢/٤/٢٠٠٩.

الأولى. وبينما كانت روسيا، ثمّ الاتحاد السوفياتي، هما مصدر التهديد للدولة العثمانية وتركيا، فإنّهما لم يهددا العرب، بل تحالف بعض العرب مع الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي تحالفت فيه تركيا مع الغرب، وفي الوقت الذي مثّل فيه إنشاء إسرائيل تهديداً للعرب، على المستوى السياسي. وتفصيل ذلك أن الثورة العربية على الدولة العثمانية أدت إلى شرخ عميق في العلاقات بين العرب والأتراك مكّن أتاتورك من قطع علاقات بلاده بالوطن العربي والاتجاه نحو أوروبا. كما عارضت تركيا المشروعات العربية لإعادة إحياء الخلافة الإسلامية التي ألغتها عام ١٩٢٤. وبعد الحرب العالمية الثانية، اتجهت تركيا نحو الاندماج في نظام الأحلاف الغربية ضدّ الاتحاد السوفياتي، واعترفت بإسرائيل عام ١٩٥٠، ودخلت حلف الأطلسي عام ١٩٥٢. هذا في الوقت الذي اعتبر فيه العرب إنشاء إسرائيل بمثابة «النكبة العربية»، وسادت لديهم فكرة مقاومة نظام الأحلاف الغربية.

وقد أدى ذلك كلّه إلى فتور العلاقات العربية ـ التركية. ومع أن تركيا بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٥٠، بدأت في إحداث توازن في سياستها الخارجية نحو العالم العربي والإسلامي، إلا أن التوجه العام لسياستها الخارجية ظلّ في اتجاه دعم «المشروع الشرق أوسطي» في مواجهة المشروع العربي. ولذلك دخلت حلف بغداد عام ١٩٥٥، وأصبحت مقراً له منذ عام ١٩٥٨ وحتّى إلغائه عام ١٩٧٩. وضاعف من المسافة الثقافية والسياسية بين الطرفين نزاع الحدود بين تركيا وسورية، وتعاطف العرب مع اليونانيين في القضية القبرصية.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، ضاقت المسافة بين التوجهات السياسية العربية ـ التركية نتيجة اختفاء الاتحاد السوفياتي، المصدر الأساسي لتهديد الأمن التركي، وبالتالي اتجه مزيد من العرب نحو التوافق مع الولايات المتحدة. فلم يعد العرب والأتراك في معسكرين متعارضين، وإنّما أصبح هناك قبول مشترك لفكرة العلاقات الاستراتيجية للطرفين مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كذلك دخلت جوانب أخرى الميراث الثقافي والسياسي العربي ـ التركي المشترك في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أدت إلى التقريب بين العرب والأتراك ثقافياً، وإن استمرت الجفوة السياسية حتّى نهاية العقد، كما سبق أن أشرنا. . ونقصد بذلك ظهور مفهومي «صراع الحضارات» و«نهاية التاريخ». وقد عارض

العرب والأتراك الفكرتين، واعتبروهما بمثابة إعلان لحروب ثقافية على المسلمين. والكتابات العربية والتركية في هذا الموضوع زاخرة بأوجه التشابه الثقافي والحضاري في رؤية هاتين القضيتين، بل إن وزير الخارجية التركي اوغلو له كتابات رصينة في هذا الصدد تتلاقى مع أفكار المثقفين العرب(٣١).

وقد ترافقت مع هذه التطورات مشكلة الثقافة الاستراتيجية التركية التي تتحصل في ميل النخب التركية إلى تبني منهج حذر من الانخراط في قضايا الشرق الأوسط. المقصود بالثقافة الاستراتيجية أسلوب تفكير النخب السياسية وتعاملها مع قضايا الأمن القومي. فإذا كان مفهوم الثقافة السياسية يشير إلى ثقافة الجماهير والنخب، فإن مفهوم الثقافة الاستراتيجية يشير إلى رؤى النخب السياسية لقضايا الأمن وحدها. وقد أشارت مليحة ألتون ايشيك إلى أن الثقافة الاستراتيجية التركية تتألف من أربعة عناصر، هي: إرساء الوضع الراهن، والواقعية السياسية، وعدم الانخراط في المشكلات الشرق أوسطية، والحذر من دور القوى الخارجية في تفتيت الدولة التركية. فالثقافة الأمنية التركية ترى في الشرق الأوسط منطقة صراعات يجب عدم الانخراط فيها، وأنه إذا تمّ هذا الانخراط فإنه يجب أن يكون للضرورة بسبب نشوء تهديدات لتركيا ذاتها(٣٢).

ومن ثمّ، فبينما تميل الجماهير والنخب العربية إلى المشاركة مع تركيا، فإن الجماهير التركية مستعدة لتلك المشاركة، بينما النخب التركية، وبالذات النخب العلمانية الأتاتوركية، أقل ميلاً إلى قبول تلك المشاركة.

لكي نحدد مدى التوافق السياسي العربي ـ التركي، قمنا بحساب معاملات توافق التصويت التركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٦٢ (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨) مع تصويت اثنتي عشرة دولة عربية، هي: الجزائر، ومصر، والعراق، وقطر، وليبيا، والمغرب، والسعودية، وسورية، والسودان، والإمارات، واليمن، والكويت. وقد قمنا بحساب معاملات التوافق بين تركيا وكل دولة عربية على حدة على جميع القضايا التي تمّ التصويت عليها، ثمّ معاملات التوافق بين تركيا وكل الدول العربية بالنسبة إلى كُلّ قضية على حدة،

---

(٣١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «وزير الخارجية التركي الجديد ونظريّة التحول الحضاري،» الأهرام، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٣٢) Meliha Altunisik, «Turkey's Security Culture and Policy Trends Towards Iraq,» *Perceptions* (Ankara), vol. 12, no. 1 (Spring 2007), pp. 70-71.

كما هو موضح في الجدول الرقم (٣ ـ ١). ويتضح من الجدول أن المعدل العام للتوافق بين تركيا والدول العربية بالنسبة إلى كُلّ القضايا وصل إلى ٧٢,١٤ بالمئة، وهو معدل متواضع بالنسبة إلى حدّ ٨٠ بالمئة الذي حدده دارسو السلوك التصويتي الدولي للقول إن هناك توافقاً في التصويت بين الدول.

ويتضح كذلك أن معدلات التوافق بين تركيا وكل دولة عربية متماثلة تقريباً، إذ تتراوح بين ٦٩ بالمئة (سورية)، و٧٤ بالمئة (العراق والمغرب)، وهي أيضاً معدلات متواضعة، مما يشير أيضاً إلى التوافق بين الدول العربية حول التصويت يفوق توافقها مع تركيا. أما بالنسبة إلى القضايا الدولية، فقد قمنا بتجميع مشروعات القرارات التي تمّ التصويت عليها في ١٥ مجموعة، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣ ـ ١). ويبينّ هذا الجدول أن هناك توافقاً عربياً تركياً كاملاً حول قضية حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وقضية احترام الأديان. كذلك هناك توافق عربي تركي شبه كامل (٩٦ بالمئة) حول قضايا الحصار على كوبا، والديمقراطية ونزاهة الانتخابات، وتوافق عربي ـ تركي مرتفع حول قضايا ضبط التسلح (٩٣ بالمئة)، والأمن الدولي (٨٩ بالمئة)، واحتلال أرمينيا لناغورنو قاراباخ (٨٨ بالمئة)، بينما كان التوافق العربي ـ التركي محدوداً في قضايا حقوق الإنسان (٥٥ بالمئة)، والقضايا النووية (٥٠ بالمئة). أما التوافق العربي ـ التركي حول قضايا المحيطات وقانون البحار، وحقوق الإنسان في دول معيّنة (إيران، وبيلاروسيا)، والتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، فقد كان التوافق العربي ـ التركي محدوداً بمعدلات ٣١ بالمئة، و٢٧ بالمئة، و٢٥ بالمئة على التوالي. وبالنسبة إلى قضية إلغاء عقوبة الإعدام، كان التوافق العربي ـ التركي شبه غائب (١٧ بالمئة)، إذ إنّ تركيا أيدت إلغاء تلك العقوبة، بينما عارض ذلك معظم الدول العربية.

والخلاصة أن تحليل الشروط الواجب توافرها في البديل الاستراتيجي يشير إلى أن البدائل المتاحة للعرب عالمياً محدودة، وأنها محصورة في المجالات الاقتصادية بالأساس، وفي مجال أمن الخليج بالنسبة إلى البديلين الأمريكي والأوروبي، ولكنهما ليسا بديلين في المجال الثقافي الحضاري. وعلى المستوى الإقليمي، فإن تركيا هي أكثر البدائل الاستراتيجية صدقية، نظراً إلى ما تمتلكه من قدرات ورغبة في المشاركة الاستراتيجية مع العرب، ولما تتسم به من توافق داخلي، وتوافق ثقافي على مستوى الثقافة السياسية مع العرب، ولكنه محدود على مستوى الثقافة الاستراتيجية.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
معدلات التوافق في التصويت بين تركيا وبعض الدول العربية
وفقاً لمجموعات القضايا التي تم التصويت عليها في الدورة الرقم ٦٢ للجمعية العامة (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨)

القضية/ الدولة	الجزائر	مصر	العراق	قطر	ليبيا	المغرب	السعودية	السودان	سورية	الإمارات	اليمن	الكويت	متوسط معدل التوافق
الحصار على كوبا	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٥,٨٣
المحيطات وقانون البحار	٢٥	٢٥	٥٠	٢٥	٠٥	٢٥	٢٥	٢٥	٥٠	٢٥	٢٥	٢٥	٣١,٢٥
الأمن الدولي	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٨٨,٨٨
القضايا النووية	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٥,٨٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٩,٦٥
قضايا سباق وضبط التسلح	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	٥٨.٩٢
حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القضية الفلسطينية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تصفية الاستعمار	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
حقوق الإنسان	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦

يتبع

تابـــع

عقوبة الإعدام	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٥٠	٠	٠	٠	٥٠	٠	٠	١٦,٦٦
الديمقراطية ونزاهة الانتخابات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣ ٩٥,٨
احترام الأديان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
حقوق الإنسان في دول معيّنة	١٢,٥	١٢,٥	٢٥	٣٧,٥	١٢,٥	٢٥	٣٧,٥	١٢,٥	١٢,٥	٥٠	٥٠	٥ .٣٧	٢٧,٠٨
احتلال الأراضي الآذربيجانية	٥٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٧,٥
متوسط معدل التوافق في التصويت	٧١,٧١	٦٩,٧٣	٧٤,٣٤	٧٢,٣٦	٧٢,٣٦	٧٤,٣٤	٧١,٧١	٠٥ .٧١	٦٩,٠٧	٧٣,٦٨	٧٣,٠٢	٧٢,٣٦	٧٢,١٤

رابعاً: العوامل الدافعة والمعطلة للدور التركي كبديل استراتيجي

إنَّ توافر شروط البديل الاستراتيجي مع تركيا، وإن كان بشكل محدود، لا يعني أن الطريق إلى المشاركة الاستراتيجية بين الطرفين مفتوح دون عوائق. فالحق أنّه يمكن رصد عدد من العوامل التي تدفع العرب والأتراك في طريق المشاركة، وعدد آخر من العوامل التي تعمل في الاتجاه المعاكس. ويتطلب الأمر رصد المجموعتين من العوامل حتّى يمكن تبينّ الصورة الكلية لعلاقة البديل الاستراتيجي مع تركيا.

١ ـ العوامل الدافعة

أ ـ وجود توافق عربي حول تركيا كبديل استراتيجي

يعتبر الباحث التركي كمال كيريشي من أهم الدارسين الذين رصدوا توجه العرب نحو تركيا في دراسة نشرها عام ٢٠٠٦. قال كيريشي إن العالم العربي ينظر إلى تركيا كشريك وكنموذج، وكوسيط: «الشرق الأوسط أكثر تشوقاً لبناء علاقات أوثق مع تركيا... فكثير من الإصلاحيين في العالم العربي ينظرون إلى تركيا كمثال يمكن استخلاص الدروس منه. كما إنَّ هناك رغبة في بناء علاقات اقتصادية أوثق... والعرب اليوم مهتمون بدور الوساطة التركي مع إسرائيل أكثر مما كانوا أيام اوزال عندما عرض الدور نفسه»[٣٣]. والحق أن التوجه العام السائد في الوطن العربي ينحو إلى الدخول في علاقة توافق أو تشارك استراتيجي مع تركيا، بما في ذلك التيارات التي رصدناها في مقدمة هذا البحث. فهذه التيارات لا تعترض على بناء علاقة استراتيجية مع تركيا، وإنّما تتشكك فقط في ما إذا كانت تركيا راغبة في بناء مثل تلك العلاقة في الأمد البعيد. هذا بعكس الحالة الإيرانية، حيث ثمة خلاف عربي حول إيران كبديل دولي استراتيجي.

ب ـ أوروبا والولايات المتحدة لا تعترضان على التحرّك التركي نحو الوطن العربي

أيدت أوروبا والولايات المتحدة التحرّك التركي الجديد لأسباب مختلفة. فمن

(٣٣) Kirici, *Turkeys Foreign Policy in Turbulent Times*, p. 62.

ناحيتها، أيدت أوروبا هذا التحرّك لتحقيق هدف أوروبي، وهو إبعاد تركيا عن مسعاها إلى دخول الاتحاد. ولذلك، نجد الاتحاد الأوروبي حريصاً على إدخال تركيا في مشروعاته في البحر المتوسط، مثل المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط، رغم اعتراض تركيا، وهو ما ترجمته في شكل عدم قيامها بأي أنشطة في تلك المشروعات. من ناحيتها، فإن الولايات المتحدة باركت التحرّك التركي لتوظيف هذا الدور في تهدئة الغضب العربي إزاء السياسة الأمريكية، وربما الضغط على إيران لوقف برنامجها النووي(٣٤).

ج ـ إيران لا تعترض على الدور التركي في الشرق الأوسط

بالرغم من الاختلاف بين التوجهات الأصولية الإيرانية، والتوجهات العلمانية التركية ذات المسحة الإسلامية، فإن إيران لم تعترض على الدور التركي الجديد، ولم تعتبره منافساً لدورها، بل رأت أنه يعزز من توجهها للقيام بدور سياسي نشيط في الشرق الأوسط. وفي ذلك يقول أحد الدراسين الإيرانيين إن «تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، والقبول الواضح في العالم العربي لهذا الدور، لم يكن منافساً للدور الإيراني، بل يأتي لتعزيز السياق ذاته الذي دفع إيران إلى الاضطلاع بالدور الذي تقوم به منذ أكثر من عقدين. . . الدور التركي في الشرق الأوسط ينسجم مع توجهاتها، بالرغم من المفارقات الكبيرة التي تفصل بين المنهجية التركية في التعامل مع القضايا الإقليمية والتوجهات الإيرانية.

د ـ الصورة السلبية للعرب لدى الأتراك تتغير

تقليدياً كانت صورة العرب لدى الأتراك سلبية نتيجة ميراث تطورات الحرب العالمية الأولى والسياسة الأتاتوركية. لكن هذه الصورة بدأت تتغير مع التسعينيات. ففي استطلاع للرأي العام التركي أجري في منتصف التسعينيات من

---

(٣٤) هناك اتفاقية دفاع مشترك بين تركيا والولايات المتحدة موقعة في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ خارج نطاق حلف الأطلسي، تلتزم الأخيرة بمقتضاها بتقديم المعدات العسكرية إلى تركيا، فضلاً على مساعدتها في تدعيم استقرار اقتصادها مقابل السماح للولايات المتحدة بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية في مواقع عسكرية تركيّة معيّنة. انظر: تامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، **العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ١٢ ـ ١٣.

القرن الماضي جاء فيه أن ٧٢ بالمئة من المبحوثين كان انطباعهم الأول عن العرب سلبياً، ولكن هذا الانطباع تغير؛ إذ قال ٨٠ بالمئة منهم أن رؤيتهم حالياً للعرب إيجابية، كما أن ٧٢ بالمئة يؤيدون تطوير العلاقات العربية ـ التركية[٣٥].

هـ ـ حزب العدالة والتنمية لا يتصرف كحزب إسلامي

من الملاحظ أن حزب العدالة والتنمية حرص على طرح توجهاته الجديدة في إطار من القيم والمصالح التركية الرئيسية. فالحزب لا يتصرف باعتباره حزباً إسلامياً، ولكن باعتباره حزباً قومياً تركيا علمانياً. ومن شأن ذلك الطرح، طمأنة الحكومات العربية المعادية للإسلاميين. وقد قال نجم الدين أربكان إنّه سبق أن عرض على بعض الحكومات العربية علاقات استراتيجية، ولكن تلك الحكومات تحفّظت. ويرجع ذلك إلى الطابع الإسلامي القوي لحكومة أربكان[٣٦].

٢ ـ العوامل المعطلة

من ناحية أخرى، هناك عدد من العوامل التي تعطل السير قدماً في المشاركة الاستراتيجية العربية ـ التركية، وأهم تلك العوامل ما يلي:

أ ـ الثقافة الاستراتيجية التركية

سبق أن أشرنا إلى أن من عناصر الثقافة الاستراتيجية التركية مفهوم الابتعاد عن القضايا الشرق أوسطية، إلا في حالة الاضطرار. فإلى أيّ حدّ تغيّرت تلك الثقافة في اتجاه الانخراط الأمني الإيجابي في الشؤون الشرق أوسطية؟ هذا السؤال طرحته مليحة ألتون ايشيك في دراستها التي سبقت الإشارة إليها، حيث قالت: «إلى أيّ حدّ يمكن أن تتغير تلك الثقافة؟» وأجابت بقولها: «إن أدبيات الثقافة الأمنية تقول إنّ هذه العقائد والقيم «شبه دائمة تقريباً»»[٣٧]. وفي الاتجاه

---

(٣٥) إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٩٦ ـ ٢٠٦.

(٣٦) نور الدين، «تركيا: الإسلاميون في السلطة،» ص ١٩٣ ـ ٢٠١.

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قال رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان: «إن حزبنا ليس أبداً حزباً إسلامياً ولا يمكن أن يكون دينياً»، انظر: **الوطن** (الكويت)، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩.

(٣٧) Alutnisik, «Turkey's Security Culture and Policy Trends Towards Iraq,» p. 71.

ذاته، يرى علي معوض أن الرؤية التي يقدمها حزب العدالة والتنمية تتعارض مع بعض المكوّنات الأساسية لرؤى الفاعلين الأتراك ذوي الرؤية الكمالية والقومية، ولا سيّما في ما يتعلق بتحفظ هؤلاء الفاعلين على توسيع انخراط تركيا في الشرق الأوسط على نحو يتجاوز حدودها[٣٨].

ب ـ الرؤية التركية للترتيبات الشرق أوسطية

بينما ترى تركيا أنّها جزء من الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، فإنّها ترى أنّها ليست جزءاً من أيّ ترتيبات أمنية في الإقليم ذاته، وبالذات في ما يتعلق بضبط التسلح. فهي ترى أنّها بحكم عضويتها في حلف الأطلسي، فإنّها جزء من الترتيبات الأمنية لهذا الحلف. ولذلك، فإنه رغم عضويتها في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المتفرعة عن مؤتمر مدريد للسلام، فإنّها ليست مستعدة للالتزام بأي اتفاقات يتم التوصل إليها في إطار تلك اللجنة[٣٩]. ويجعل ذلك من الصعب على الأقطار العربية المجاورة قبول أيّ قيود على تسلحها طالما أن تركيا ترفض الالتزام بقيود مماثلة، وهي نقطة مهمة تعطل التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي ـ تركي.

ج ـ المعضلة الإسرائيلية

المقصود بالمعضلة الإسرائيلية هو اختلاف المنهج التركي في التعامل مع إسرائيل مع المناهج العربية. فلتركيا علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل دشنتها الاتفاقية الموقعة بين الدولتين عام ١٩٩٦ تشمل المناورات العسكرية وتوريد ونقل السلاح إلى تركيا[٤٠]، فضلاً على «مشروع القرن» الذي يقضي بمدّ خطوط النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء جيهان التركي إلى ميناء عسقلان، ومنها إلى إيلات، ومنها إلى جنوبي آسيا. كذلك، فتركيا لا تعتبر علاقاتها الجديدة مع

---

(٣٨) علي جلال معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢-٢٠٠٧،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

(٣٩) جلال معوض، **قضايا العلاقات المصرية التركية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٩٧ ـ ٩٨، ومحمد وسليم، **العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، ص ٥٢ ـ ٦٦.

(٤٠) محمود حافي محمود محمد، «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في الفترة من سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠٠٦،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٣٨.

العرب بديلاً لعلاقاتها مع إسرائيل، وهي حين تدين السلوك العدواني الإسرائيلي، فإنّها تفعل ذلك من منطلق «إنساني»، وليس من منطلق سياسي، وهي في ذلك لا تعتبر نفسها كطرف ضدّ آخر، وإنّما «تقف إلى جانب المظلوم»، كما أنّها لا تعادي إسرائيل[41]. ومن ثمّ، فإن تركيا ليست على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط على إسرائيل، بل إن إسرائيل هي الطرف الذي يستطيع الضغط على تركيا، مما يقلل من أهمية تركيا في حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا من خلال بذل المساعي الحميدة، وإسرائيل ليست في مركز يسمح لها بقبول تلك المساعي. فضلاً على ذلك، فالعرب أميل من تركيا إلى الربط بين العلاقات مع إسرائيل، وحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن كانوا قد بدأوا يتخلون عن هذا الربط. وكما تلعب تركيا دور الوساطة بين سورية وإسرائيل، فإنّها لعبت الدور ذاته بين إسرائيل والباكستان، حين رتبت لاجتماع بين وزيري خارجية إسرائيل والباكستان للتمهيد لإنشاء علاقات بينهما.

والخلاصة إن المسار العام للعلاقات العربية ـ التركية ليس ممهداً. فكما أنّ هناك من العوامل التي تدفع في اتجاه تقوية تلك العلاقات، ينبغي البناء عليها، فإن هناك عوامل أخرى تدفع في اتجاه تعطيلها، ينبغي الحرص على تفهم الحدود التي تضعها على بلورة تلك العلاقات في إطار مفهوم المشاركة الاستراتيجية.

خامساً: الدور التركي والمهام العربية

في إطار الشروط والعوامل الدافعة والمعطلة، إلى أيّ حدّ يمكن أن تؤدي تركيا دوراً فعالاً في تحقيق الأهداف العربية من علاقة المشاركة الاستراتيجية؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي تحديد ما هي المهام العربية الواردة في تلك المشاركة؟ سبق أن حددنا تلك المهام، وقلنا إنّها تتحصل في (١) المهام الأمنية، وتشمل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأمن الخليج العربي، (٢) المهام الاقتصادية، وتشمل التنمية من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية، (٣) المهام الثقافية، وتشمل الحفاظ على الهوية القومية والدينية. وفي

---

(٤١) انظر: حديث رئيس الوزراء التركي «رجب طيّب أردوغان» إلى قناة الجزيرة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

في حديثه في «المنتدى التركي السوري» المنعقد في دمشق بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، قال أحمد داود اوغلو، وزير خارجية تركيا: «إن العلاقات بين تركيا والدول العربية ليست بديلة عن علاقة أنقرة مع «أي جانب» بل تكاملية وتعاونية»، انظر: **الوطن**، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩.

ضوء ما ذكرناه عن المقدّرات التركية، والدور الذي حددته تركيا لنفسها، يمكن القول إن نخبة حزب العدالة والتنمية حدّدت عدة أدوار لتركيا في الوطن العربي، هي[٤٢]:

١ ـ الأدوار السياسية الدبلوماسية

أيّ أن تضطلع تركيا بدور في حلّ الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كلّ الأطراف للتوصل إلى نتائج لصالح كلّ الأطراف، مثل الدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق، وإنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.

ويشمل ذلك أيضاً دور تركيا في الوساطة بين العرب والإسرائيليين، بل بين العرب وبعضهم البعض. فيسيطر على النخبة التركية فكرة أن «قدر» تركيا أن تكون جسراً بين الشرق الأوسط وأوروبا. وهذه الفكرة ليست جديدة في أدبيات حزب العدالة والتنمية. فقد سبق أن أشارت إليها طانسو تشيللر، رئيسة وزراء تركيا، أثناء زيارتها لمصر عام ١٩٩٤[٤٣]. كما كررها بولنت أجاويد، رئيس وزراء تركيا عام ٢٠٠٢[٤٤]. وأخيراً بلورها داود أحمد اوغلو، وزير خارجية حكومة حزب العدالة والتنمية في مقال نشره باسمه في **الأهرام** المصرية عام ٢٠٠٩[٤٥].

٢ ـ الأدوار الأمنية والدفاعية

وتنصرف إلى الاضطلاع بدور مركزي في بناء «الأمن المشترك» في الشرق

---

(٤٢) معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧،» ص ١٥٠ ـ ١٨٨.

(٤٣) محمد نور الدين، «الوسيط التركي يجنح شرقاً: البحث عن الدور المفقود،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٥٦؛ Ian Lesser, «Bridge or Barrier? Turkey after the Cold War,» in: Fuller and Lesser, eds., *Turkey's New Geopolitics: From the Balkan's to Western China*, pp. 99-131, and Esra Gurkraynak, «Turkey as a Third Party in Israeli-Palestinian Conflict: Assessment and Reflections,» *Perceptions*, vol. 12, no. 1 (Spring 2007), pp. 89-108.

(٤٤) في حلقة نقاشية نظّمها مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، تحدّث السفير التركي لدى لبنان قائلاً: «تركيا على استعداد للقيام بدور توفيقي في الشرق الأوسط، بل إنّه في حال توصل الأطراف إلى اتفاق حول الأسس المرجعيّة والأطر الضرورية، فإن تركيا على استعداد لاستضافة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط». انظر: جلال الدين كارت، «السياسة الخارجية التركية: أبعادها وآفاقها،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٧ (صيف ٢٠٠٢)، ص ١٦٠ ـ ١٧٢.

(٤٥) أحمد داود اوغلو، «إنّه قدرنا،» **الأهرام**، ٢/٩/٢٠٠٩.

الأوسط من خلال المبادرات الجماعية، مثل مبادرة إستانبول للتعاون. ويشمل ذلك أيضاً أن تقوم تركيا بدور «الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط»، أيّ الدولة التي تتولى اقتراح هيكلية الأمن في المنطقة والمساهمة في تطبيقها.

٣ ـ الأدوار الاقتصادية

ويقصد بها تعزيز دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي، ودور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودورها كشريك أساسي في مداخل «السلام الاقتصادي» في المنطقة. وتستند تركيا في ذلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي، كما قال أردوغان في حديثه إلى قناة «الجزيرة» في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن ثمّ نفهم الدور التركي في اقتراح بناء المنطقة الصناعية بين قطاع غزة وإسرائيل.

٤ ـ الأدوار القيمية والمعنوية

ويقصد بها أن تكون تركيا مركزاً للحوار بين الحضارات، بالإضافة إلى أن تكون جسراً بين العالم الإسلامي والغرب. وفي هذا السياق، أدت تركيا دوراً في الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في إستانبول عام ٢٠٠٢، وحوار تحالف الحضارات في المدينة ذاتها عام ٢٠٠٩.

ومن ثمّ، فإن الدور التركي في المهام الأمنية العربية مقصور على الوساطة. ولكن تركيا لا تمتلك أدوات الوساطة التي تمكّنها من حثّ إسرائيل على تعديل سياساتها التوسعية، بل إن إسرائيل هي التي تملك تلك الأدوات لأنها تبيع السلاح لتركيا. ورغم ذلك، فإن سورية تشجع الدور التركي للوساطة مع إسرائيل. وفي مجال أمن الخليج العربي، فإن الدور التركي يتم في إطار مبادرة إستانبول للتعاون، وهي مبادرة أطلسية وليست تركية.

أما في المجال الاقتصادي، فإن تركيا يمكن أن تكون عاملاً مؤثراً من خلال المشروعات العربية ـ التركية المشتركة. وفي المجال القيمي والثقافي، فعلى رغم أنّ تركيا أكثر ميلاً إلى التغريب والعلمنة من العرب، كما أنّها أكثر استعداداً من العرب لتعديل قوانينها بما يتفق مع القيم الأوروبية، إلا أنّها يمكن أن تكون شريكاً مهماً في مجال مواجهة مفهوم صراع الحضارات والهجمة الغربية على الإسلام والمسلمين.

سادساً: نحو إطار مؤسسي للمشاركة الاستراتيجية العربية ـ التركية

خلال السنوات العشر الأخيرة، انتقلت العلاقات العربية ـ التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطْرح احتمال المشاركة الاستراتيجية بين العرب والأتراك. ففي عام ٢٠٠٠ كتب أحد الدارسين العرب بحثاً منشوراً عن العلاقات العربية ـ التركية، تنبأ في ختامه بأن «تتحول العلاقات العربية ـ التركية من وضعها الراهن إلى وضع أسوأ. فتطورات العلاقات تنذر بالصراع أكثر مما تبشّر بالتعاون»[٤٦]. ولكن التطورات التي أتت بعد هذا التنبؤ بعامين برهنت على عدم صحته، بل إنَّ العلاقات تسير في طريق مختلف عن ذلك الذي توقّعه الباحث.

وقد أشرنا إلى وجود عدد من العناصر التي يمكن استناداً إليها بناء علاقات استراتيجية عربية ـ تركية، وإلى عناصر أخرى يمكن أن تعطل تلك العلاقات. ويطرح ذلك قضية الأسس اللازمة لتحويل العناصر الإيجابية إلى مكوّنات لبناء علاقات استراتيجية عربية ـ تركية، وتتفادى الأثر السلبي للعناصر المعطلة. ولعل الأساس الأوّل لبناء علاقات استراتيجية عربية ـ تركية هو أن تنشأ تلك العلاقات على أساس شبكة مصالح متبادلة. فهناك مصالح تركية مهمة في مجال عضوية الاتحاد الأوروبي، وإمدادات الطاقة، والقضية القبرصية، والقضية الكردية، كما إنَّ هناك مصالح عربية في مجال حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأمن الخليج العربي، وتدفق مياه دجلة والفرات إلى سورية والعراق، كما إنَّ هناك مصالح مشتركة في ما يتعلق بالقضية الكردية، وقضية التنمية. ومن المهم التوصل إلى تحديد القضايا التي يتفق على العمل فيها معاً، وحدود هذا العمل، وأولوياتها، والقضايا المختلف عليها، والحفاظ على الاختلاف عند حدّه الأدنى. وأتصور أن قضية الطاقة هي من أهم القضايا التي يمكن البدء بها.

من ناحية ثانية، فإنه من المهم أن تتحول شبكة المصالح إلى بلورة أطر مؤسسية. ولا يقصد بتلك الأطر بناء مؤسسات تنظيمية معقدة، ولكن بناء

---

(٤٦) حسن بكر أحمد، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٧٢.

جهاز إداري فعال يشرف على متابعة تنفيذ ما اتفق عليه. وهناك بالفعل عدد من المؤسسات العربية ـ التركية التي يمكن الاستفادة منها. ففي تموز/ يوليو ٢٠٠٨ وقّعت تركيا مع العراق على اتفاقية التعاون الاستراتيجي، وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ أنشأت تركيا وسورية «مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى»، كما وقّعت تركيا في الشهر ذاته مذكرة تفاهم استراتيجية سياسية ودفاعية واقتصادية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي. وقال وزير خارجية تركيا في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ إن هذا المجلس «نموذج ورسالة موجهة إلى دول المنطقة»[٤٧].

كما وقّعت تركيا في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ على اتفاق مع عدد من الأقطار العربية التي شاركت في اجتماعات دول الجوار يقضي بمأسسة تلك العلاقات، وبناء «منتدى عربي ـ تركي». ومن الممكن أن يدرس الطرفان نموذج منتدى التعاون العربي ـ الصيني الذي وقّعته الصين مع جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٤ للاستفادة من خبراته المؤسسية. وفي كلّ الحالات، فإن جامعة الدول العربية ينبغي أن تكون ممثلاً لِكُلّ الدول العربية في المنتدى المقترح. فذلك من شأنه تقوية الجامعة من ناحية، وتسهيل الاتصال بينها وبين الدول العربية من ناحية ثانية، فضلاً عن استماع تركيا إلى صوت عربي واحد.

خاتمة

من المؤكّد أن تركيا تحتل مرتبة متقدمة بين البدائل الاستراتيجية الدولية المتاحة للعرب مقارنة بمحدودية البدائل الأخرى، وتوافر عدد من عناصر المشاركة الاستراتيجية في تركيا.

ولكن على الأقطار العربية، من ناحية **أولى**، أن تدخل تلك العلاقة، وهي على وعي بأن الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي هو الأولوية القصوى لتركيا، وأن تدرس أثر ما إذا كان التوجه العربي لتركيا هو استراتيجية تركية أم أنّه وسيلة لتقوية موقف تركيا إزاء هذا الاتحاد، وما أثر الانضمام المحتمل للاتحاد الأوروبي في التوجه التركي نحو الوطن العربي.

من ناحية **ثانية**، فإن على الأقطار العربية أن تدخل تلك العلاقة، وهي على

---

(٤٧) القبس (الكويت)، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

وعي بأن التوجه العربي لتركيا إنّما هو جزء من توجه عام في السياسة التركية نحو بناء الجسور مع أقاليم الجوار الجغرافي لتركيا. فالعرب ليسوا مقصودين لذاتهم، كما إنَّ أولويات تركيا هي الترتيبات الأمنية في إطار الأطلسي، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأخيراً بناء تعاون اقتصادي مع الأقاليم المجاورة بما فيها الشرق الأوسط، عربياً وإسرائيلياً.

من ناحية **ثالثة**، فإن علاقات المشاركة العربية ـ التركية ينبغي أن تتبع لذاتها، ولا تكون متوقفة على تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنّما تتخطاه. فعلاقات تركيا بالعرب لن تعني الإقلال من علاقاتها بإسرائيل أو ممارسة الضغوط على تلك الدولة. وعلى العرب تقبّل الحدّ الأدنى الذي يتفق عليه في ذلك الملف، بما في ذلك دور الوساطة المحدود، وهو دور طلبه الرئيس السوري صراحة، بل إنّه دعا تركيا إلى تحسين علاقاتها بإسرائيل حتّى تستطيع القيام بهذا الدور[٤٨].

---

(٤٨) الدار (الكويت)، ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

تعقيـــب

عدنان عمران(*)

دائماً التعقيب يثير تهمة التفتيش عن السلبيات أو التناقضات، وهذا أمر لا أتفق معه.

التعقيب بالنسبة إليّ، هو قراءة إضافية تسلط الضوء على نقاط الالتقاء والافتراق، وكذلك دراسة للاحتمالات المقدمة ومبرراتها.

ودخولاً في الموضوع مباشرةً، أود تسجيل النقاط التالية على ورقة د. محمد السيد سليم، الغنية بالتحليل والمعلومات، مستنداً فقط إلى ملخص من ثلاث صفحات، وصلني قبل قدومي إلى إستانبول بثلاثة أيام.

١ ـ أبدأ بالفكرة الأولى في الملخص، وهي أساسية في الموضوع، إذ ذكر فيها الباحث «أن العرب متوافقون مع مجمل توجهات الولايات المتحدة، القطب الأعظم الوحيد، إلا أنهم يسعون إلى توسيع هامش المناورة واستقلال القرار من خلال البحث عن بدائل استراتيجية تخفف من ثقل القبضة الأمريكية»، ويستنتج الباحث أن هذا ما قاد إلى الاهتمام بتركيا كأحد البدائل. . .

إن الأصح، في قناعتي، هو أن العرب وصلوا إلى مرحلة **التوافق ضد التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط**، التي تبدو للجميع إصراراً على العداء للحقوق العربية، في الصراع العربي ـ الصهيوني. وخيبة الأمل هذه تصاعدت خلال السنوات العشرين الأخيرة مع فشل الجهودَ الأمريكية في تحقيق السلام، بسبب التحالف الاستراتيجي ـ الأمريكي ـ الإسرائيلي، وفي المجالات كافة.

(*) وزير سابق ـ سورية.

ولم يكن ممكناً، رغم عمق السلبية في العلاقات العربية ـ الأمريكية، النظر إلى تركيا كبديل، لأن تركيا بلغت، في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ذروة التعاون مع إسرائيل، وبخاصة في المجال العسكري.

٢ ـ إن التفتيش عن بدائل استراتيجية من قبل أية دولة يحتاج بالضرورة إلى شرطين أساسيين، هما في واقع الأمر وجهان لحقيقة واحدة: الإرادة، والسيادة، فلا إرادة أو قدرة على اتخاذ القَرار الحر إلا بحالة سيادة، ولا سيادة دون أن تصنعها إرادة مصممة على ممارسة الحرية والاستقلال. وفي هذا المجال، لا نخطئ إذا قلنا إن الضغوط الخارجية على دول المنطقة، سواء تركيا أو الأقطار العربية، تجاوزت خلال العقود الأخيرة من السنين حالة اللباقة الدبلوماسية، بل وصلت إلى مرحلة «السلبطة» السياسية خلال رئاسة بوش الابن، صاحب المقولات المشهورة: «من ليس معنا فهو ضدنا»، «ولنا الحق في الضربة الاستباقية»، «والعزم على إقامة شرق أوسط جديد. . .»، وترافق ذلك مع غزو للعراق افتقد لا الشرعية فقط، بل العقلانية أيضاً. ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن بداية التوجه إلى البدائل لعلاقات استراتيجية، لم تكن من صنع طرف واحد، بل كانت بالتوازي صناعة عربية ـ تركية، وبعد أن بدت واضحة معالم الهزيمة الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٥.

٣ ـ أما القول بعدم وجود توافق عربي حول صدقية تركيا كبديل استراتيجي، وأن الدور التركي هو مناورة إزاء أوروبا، فهو تحليل وحيد الطرف، ومن العودة إلى أدبيات السياسة العربية منذ سنوات طويلة، حتى على مستوى القمة العربية، نجد قرارات تم تبنيها بالإجماع، تدعو إلى التعاون الواسع والاستراتيجي بين تركيا والأقطار العربية، ولكن التحولات السياسية في تركيا بقيام النظام الجديد، وبإرادة حرة ديمقراطية، قلبت الموازين، لا تلبيةً للروابط الهامة الثقافية والحضارية والتاريخية العريقة والعميقة المشتركة فقط، بل أيضاً لوجود قناعة بأن مصالح العرب والأتراك المشتركة هي في إقامة بُنى وأُطر جديدة للعلاقات، تقوى وتتوسع مع الزمن.

٤ ـ نعم هنالك تساؤلات لدى البعض حول ما إذا كانت السياسة التركية الراهنة، المؤمنة بالتعاون الاستراتيجي العربي ـ التركي، مرتبطة بوجود نظام حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا، ولكن هذه التساؤلات التي تصل إلى حد التشكيك لدى البعض، تتجاهل أموراً عديدة أبرزها:

ـ أن العلاقات بين الدول، حتى على المستوى الاستراتيجي، لا تشترط لكي تقوم وتُبنى، وجود هذا الحزب أو ذاك، بل تتطلب إدراكاً مخلصاً بتكامل المصالح، من خلال هذا التعاون الاستراتيجي. ولذلك يمكن القول إن وجود سياسة حرة مستقلة في الجانبين العربي والتركي، قادرة على رفض الضغوط، هو الشرط الأساسي لصمود السياسات والاستراتيجيات، ليس بين تركيا والأقطار العربية فقط، بل حتى بين أقرب الأقطار العربية إلى بعضها، مذكّرين بأن الاستعمار القديم والجديد قام ويقوم على الدوام وفق فلسفة لم ولن تتغير، هي فرّق تسُد. ويمكننا القول إن دولنا في الجانبين ستكون على الدوام معرّضة لإثارة خلافات يتم الإيحاء بها وإذكاؤها من الخارج، متذكرين أننا في منطقة تختزن في خليجها العربي وبحر قزوين أكثر من ٧٠ بالمئة من احتياطي النفط والغاز في العالم، وأنها شريان الحياة إلى الصناعة الغربية، ولذلك يجب أن لا نتساءل عن مدى صمود التعاون الاستراتيجي، بل يجب أن نتساءل عن مدى قدرة دولنا على الحفاظ على الإرادة والسيادة، وقراراتها المستقلة، ورفض الوقوع في المصائد والكمائن الموضوعة.

٥ ـ أما القول بأن البدائل الاستراتيجية العالمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة محدودة، فيمكننا، ربما دون مبالغة، القول إن اللاعبين الغربيين على الساحة الشرق أوسطية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكونوا في أي وقت خياراً استراتيجياً متاحاً للعرب أو لتركيا، فالتعاون الاستراتيجي من شروطه الأساسية أن يكون تعاوناً بعيداً عن الهيمنة والسيطرة وممارسة الضغوط. وربما لا أخطئ إن قلت إنه لم يقم، في أي يوم من الأيام، تعاون استراتيجي بين أي قطر عربي والولايات المتحدة، فمثل هذا التعاون كان حكراً وحصراً على الكيان الصهيوني، الذي اعتُبر على الدوام قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في الشرق الأوسط. بل يمكن القول أيضاً إن العلاقات الأمريكية ـ التركية لم تكن يوماً علاقات استراتيجية، بل كانت لتحقيق أغراض مركزية للولايات المتحدة، وثانوية لتركيا.

ولا بد هنا من الإعراب عن التقدير والإعجاب للمواقف السياسية التركية التي رفضت في حرب الخليج الثانية المغريات الكبيرة لتقديم التسهيلات لعدوان الولايات المتحدة على العراق.

هنا يقوم تساؤل، أشارت إليه ورقة الباحث، حول مدى تأثير القيم

المشتركة بين تركيا والعرب في إحداث التغيير السياسي الراهن. قد لا أكون قادراً على تقديم التحليل الدقيق والإجابة عن هذا السؤال الهام، ولكن يمكنني القول إن القيم الأخلاقية لدى حزب العدالة والتنمية، وتأثيراتها في السياسة الخارجية، هي بالغة الأهمية بالنسبة إلى تطور العلاقات، متذكرين أنها بالخصوص مستوحاة من مشاعر الغالبية العظمى لشعوب الجانبين العربي والتركي.

وهنا أذكّر بمؤتمر دافوس والوقفة الشجاعة الأخلاقية بالدرجة الأولى لرئيس الوزراء أردوغان، التي ربما يمكن وصفها بالفريدة، في تجسيد الموقف السياسي الأخلاقي والشجاع، الذي يقوم على احترام حق الإنسان في الحرية والكرامة والحياة. إن هذا الموقف ترك آثاره العميقة على امتداد الوطن العربي، وهو يلخص قصة القيم المشتركة والثقافة والتراث التي تنتمي إليها شعوبنا التركية والعربية.

٦ ـ عددت الورقة ما أسمته صفات التشابه بين الدول الساعية إلى التوافق، وحددتها بالقدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي، ثم الرغبة في بناء علاقات مشاركة، والتشارك أيضاً في القيم، ثم تقول الورقة إن من الصعوبة بمكان اعتبار إسرائيل شريكاً استراتيجياً للوطن العربي، لتناقض المشروع الصهيوني مع المشروع العربي، وفي الوقت الذي لا نختلف فيه حول مجمل التحليل، فإن المصالح المشتركة والقرار السيادي للأطراف المتعاونة هما الأساس، أما القيم المشتركة فهي عامل هام مساعد، ولكنها لم تبرهن أنها كانت شرطاً، فأغلب التحالفات والاستراتيجيات قامت وتقوم دون توفر هذا الشرط، إلا أنني قد لا أتفق مع الباحث في استخدام كلمة «صعوبة» اعتبار إسرائيل شريكاً استراتيجياً مع الوطن العربي، مفضلاً استخدام كلمة «استحالة»، لاعتبارات جذرية وأساسية هي الطبيعة العنصرية المعادية للقيم والمبادئ الإنسانية، التي تقوم على فكرة إلغاء الآخر لصالح كيان عنصري أشد هولاً وخطراً من العنصرية النازية، وعنصرية النظام البائد في جنوب أفريقيا، وما يسمى التطبيع الذي نجحت إسرائيل في إقامته هنا أو هناك، هو تحدٍ لمشاعر جميع شعوب الدول التي قبلت هذه السياسة، وموقف سياسي فرضته سياسة الهيمنة التي مارستها الولايات المتحدة على بعض دول المنطقة.

أما المثال الذي تم تقديمه حول علاقات التعاون العربي أو التركي مع أوروبا، فهي ليست استراتيجية بمقدار ما هي تعاون يقوم على هدف تحقيق مصالح معيّنة أغلبها اقتصادية ومادية، وقيم الثقافة المشتركة التي يزعم الاتحاد

الأوروبي أهميتها، مستخدماً هذا الزعم كنوع من الفيتو ضد عضوية تركيا في الاتحاد، لم تمنع هذه الدول بعينها من خوض حربين كونيتين في القرن الماضي تصنفان بين الحروب الأكثر تدميراً ووحشيةً في تاريخ الإنسانية، وليس هنالك ما يضمن مستقبلاً أن لا تعود هذه الدول ذاتها المتشاركة في القيم الثقافية اليوم إلى عهد الحروب الضارية، بسبب تباين المصالح، والتاريخ الأوروبي والغربي بوجه عام يقدم لنا أمثلة كثيرة على التحول من حالة الصداقة والتعاون الاستراتيجي إلى حالة الحروب والتنافس المدمر.

٧ ـ أما الإشارة إلى وجود توافق أمريكي ـ أوروبي حول القضايا الأمنية العربية في اتجاه تكريس الهيمنة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فهذه سياسات راهنة، ويمكن أن تتبدل، إذا توفرت إرادة سياسية عربية لاستخدام الإمكانات والطاقات للدفاع عن الحقوق والمصالح العربية المشروعة. مثل هذه الإرادة كفيلة أن تخلق التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة، وهذا الأمر ظهرت بعض ملامحه في السبعينيات بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣، وأزمة الطاقة حيث دعا الأوروبيون العرب إلى إقامة علاقات تعاون استراتيجي، واتخذت المجموعة الأوروبية قرارات مختلفة عن الموقف الأمريكي إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، وأنشئت من أجل ذلك هياكل الحوار العربي ـ الأوروبي، إلا أن هذا التحول المحدود لم يتواصل بسبب أخطاء جسيمة ارتكبها الطرفان.

٨ ـ جاءت الورقة بعنوان آخر هو: مسوغات البديل التركي للتعاون، وبأنه بسبب امتلاك تركيا للقدرات الاقتصادية والعسكرية التي تساعد على تحقيق أهداف مشتركة. وفي الوقت الذي لا نقلّل فيه من أهمية هذا المسوغ، إلا أنه بالتأكيد ليس عاملاً في تكوين التعاون الاستراتيجي، بل هو حالة مساعدة، وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نعبر عن التهنئة لما حققه الشعب التركي من إنجازات اقتصادية تدعو إلى الإعجاب.

٩ ـ تساءلت ورقة الباحث القيّمة، هل هنالك توافق تركي عام حول التعاون الاستراتيجي مع العرب؟!، وقدمت الورقة إجابة ذكية، نتفق معها، حيث ربطت ذلك بوضوح الأهداف العربية من المشاركة، واستعداد العرب للدخول في صفقات مصالح هامة، وإقامة هياكل تعاون مؤسساتي. ثم طرحت الورقة تساؤلاً لاحقاً يتعلق باحتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

الحقيقة أن هذه التساؤلات تدفعنا إلى القول إن شتى أشكال التعاون

الاستراتيجي، التي قامت وتقوم بين الدول أو الكتل الدولية، افتقرت إلى عوامل كثيرة، والتعاون العربي ـ التركي ربما يمكن وصفه بأنه التعاون المتميز بكثرة العوامل الجامعة التي تقرّب وتوحّد.

أما مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فهي بالتأكيد ليست بديلاً أو مؤثراً لاغياً للتعاون العربي ـ الاستراتيجي، مذكرين بأن دولاً عديدة في الاتحاد الأوروبي تقيم تعاوناً يصل إلى حدود التعاون الاستراتيجي مع العديد من الدول أو الكتل الدولية الأخرى، دون أن تعرقل العضوية الأوروبية ذلك. وما زالت بريطانيا تتمسك بالكومنولث كإطار استراتيجي للتعاون، وفرنسا تعزز دور منظمة الفرانكوفون، ودول أوروبا الشمال تعزز التعاون الاستراتيجي في إطار مجموعة الدول الإسكندنافية، فالتعاون الاستراتيجي بين العرب وتركيا هو عامل تعزيز قدرات التعاون للطرفين في المجال الدولي، والدول المستقلة سياسياً هي التي تقيم شبكة علاقات استراتيجية أينما أمكن ذلك، خدمة لمصالحها، والعامل الأهم لتحقيق ذلك هو الإرادة الحرة والسياسة المستقلة، مذكّرين هنا بأن الأقطار العربية في إطار جامعتها العربية لم تنجح فعلياً بتحقيق التعاون الاستراتيجي المنشود، وما زالت في حالة التنسيق والتعاون وفق المادة الرقم ٢ من ميثاق الجامعة، رغم المنظمات المتخصصة والقرارات الصادرة على مختلف المستويات، والسبب في ذلك بالتأكيد هو درجة الإرادة والسيادة التي لا بد أن تتمتع بها جميع أطراف أي تعاون.

ولقد نجح الباحث في توصيف الدور الأوروبي في الحالة الراهنة، كرديف للدور الأمريكي، والمستند إلى ما قاله برودي، رئيس المفوضية الأوروبية في تصريح له عام ٢٠٠٣ من أن «الاتحاد الأوروبي يتبع في البحر المتوسط سياسة الاقتراب»، وهي كما أسماها، سياسة إعداد المسرح الإقليمي للاستقرار والأمن الدائمين، وخلق الظروف الملائمة للتفاهم والعلاقات الاقتصادية والثقافية والمجتمع المدني، أما الولايات المتحدة، فإنها توفر محاولات إعادة الهيكلة السياسية وخرائط الطريق والقوة المسلحة، أي أن الدور الأوروبي يمهد الطريق للدور الأمريكي.

من هنا يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات بأن أوروبا لا يمكن أن تكون بديلاً استراتيجياً لأي من الطرفين التركي أو العربي، وسوف تواصل حصر التعاون مع تركيا ضمن حدود تقصر عن ضمها إلى الأسرة الأوروبية، كما

ستواصل مع الجانب العربي حصر التعاون في الأطر التي تعود عليها بالنفع وتخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وبخاصة في مسألة الطاقة، مع استمرار الدعم الظاهر والمستتر للدور الأمريكي، بما في ذلك دعمه لإسرائيل، وسيظل الأمل ضعيفاً، إن لم يكن معدوماً ـ في ظل الشروط والظروف القائمة ـ أن يكون التعاون الأوروبي قائماً على التكافؤ في المصالح واحترام مبادئ القانون الدولي، كما سيستمر الدور الأوروبي في ممارسة هواياته القديمة، بلعبة تقسيم المنطقة ما أمكن، وهي لعبة تلتقي مع السياسية الأمريكية، بإقامة شرق أوسط جديد، يعاد تفكيكه دون أن يعاد تركيبه. وقد تجلت الهواية الأوروبية التقسيمية في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، والمتوسطية مؤخراً، التي من أهدافها الرئيسية، تقسيم بنية العمل العربي المشترك وفق عامل جغرافي، وأيضاً فرض حالة تطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يحتل الأراضي العربية.

١٠ ـ إن المسألة النووية في الشرق الأوسط هي من أخطر التهديدات لأمن المنطقة، سواء وجود الترسانة الإسرائيلية بيد قوة عدوانية، ربما هي اليوم الوحيدة في العالم التي تمارس الاحتلال. والأخطر في هذه المسألة أن القوى الدولية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة، ومنها دول ضامنة لاتفاقية منع الانتشار النووي، ساندت وتساند إسرائيل في حماية هذه الترسانة، واليوم في التفرد بامتلاكها في الشرق الأوسط. واستمرار هذه الحالة يشكل تهديداً للتعاون الاستراتيجي العربي ـ التركي، وللأمن الإقليمي، ويشكل أيضاً دعماً وتكريساً لحالة الهيمنة السياسية والعسكرية الإسرائيلية ـ الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن هذه الحقيقة ترتب التزاماً عربياً ـ تركياً إقليمياً لنقل هذه الأزمة إلى مقدمة المخاطر التي تواجه المنطقة، وعدم الاكتفاء بمساعٍ خجولة في الأمم المتحدة، من خلال بند مكرر «إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. . .»، ومساعٍ دولية جادة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن لاستخدام الاتهامات حول احتمالات امتلاك التكنولوجيا النووية من قبل هذه الدولة أو تلك وسيلة لتحقيق أهداف احتلالية، كما حصل للعراق، وكما يمكن أن يتكرر مع إيران، وربما مع دول أخرى في المنطقة.

إن الموقف الوحيد القادر على إنهاء هذه المهزلة النووية هو تكوين موقف إقليمي يحصل على تأييد دولي أوسع، للربط الكامل بين امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية على وجه الخصوص، وبين حق كل دولة في

المنطقة باتخاذ كل الإجراءات الممكنة في إطار حق الدفاع عن النفس، وفقاً للبند الثابت في ميثاق الأمم المتحدة.

١١ ـ أشارت ورقة الباحث إلى البديل الإيراني، وهو بديل أتوقف عنده فقط بين البدائل الأخرى، لأنه بديل إقليمي، ويستطيع أن يلعب دوراً هاماً في العلاقات العربية التركية، سلباً أو إيجاباً، فهو دون شك تكتنفه تعقيدات مختلفة، وفي مقدمة هذه التعقيدات، استمرار الإصرار الخارجي على استغلال خلافات وإشكالات قابلة للحل بين إيران وبعض جيرانها، للتحريض على حرب جديدة، وكأن الدمار الذي لحق بالمنطقة، وعلى الأخص بشريكي حرب الثمانية أعوام، إيران والعراق، لم يكن درساً كافياً.

إن الحالة الراهنة هي السعي إلى تطوير الخلافات وتعميقها لحرب جديدة، والجهة المستفيدة في حرب قادمة هي نفسها الجهة المستفيدة في الحرب السابقة، الولايات المتحدة وإسرائيل، والأطراف الخاسرة ستكون بالتأكيد جميع دول المنطقة، وعلى الأخص دول الخليج ودول الجوار. مثل هذا الاحتمال نستبعد حصوله لأن دول المنطقة تعمل لتجنب كارثة جديدة، ولكن الخطر الآخر الذي يمكن أن يفرض نفسه على دول المنطقة ليكبدها ثمناً غالياً، هو اللعبة النووية الأمريكية ـ الإسرائيلية، وتهديد إيران بعمل عسكري يمكن إدراك كيف يبدأ، ولكن لا يمكن إدراك كيف ينتهي، تماماً كما حصل في الاحتلال الأمريكي للعراق. هذا الخطر قادم من الخارج، ولا أظن أن دول المنطقة قادرة على منعه، لأنه جزء من لعبة الأمم، ومن مخططات صهيونية بعيدة المدى، ومع ذلك فإن الأقطار العربية وتركيا قادرة كقوى أساسية على أن تسجل بقوة مواقف رافضة لهذه اللعبة، وذلك عن طريق تكوين موقف دولي ينظر إلى المسألة النووية الشرق أوسطية كوحدة لا تتجزأ.

١٢ ـ تحدثت الورقة أيضاً عن البديل التركي، بما يتصف به من إنجازات، وهي في المجال الاقتصادي كبيرة. كما تكشف الأرقام الرسمية المتصلة بمعدل النمو السنوي، قرابة ٧,٣ بالمئة، أو متوسط الدخل الفردي الذي قفز من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠٠٠٠ دولار خلال أعوام، أو زيادة الصادرات من ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وزيادة الواردات من ٣٠ مليار دولار إلى ١٣٠ مليار دولار في الفترة ذاتها، وكلها أرقام تثير الإعجاب، ترافقها إنجازات في المجال السياسي لا تقل أهمية من خلال فلسفة تصفير الأزمات، ومع

دول المنطقة بالخصوص. إن مثل هذه التطورات هي التي تشجعنا على التفاؤل بأن حوارنا هنا في إستانبول هو المكان والزمان المناسبين، والحاجة ماسة إلى إيصال نتائج حوارنا إلى صنّاع القرار لدى الجانبين، ولكن ربما أختلف مع تفاؤل الدكتور الباحث من حيث إن أوروبا والولايات المتحدة لا تعترضان على التحرك التركي نحو الوطن العربي. إن هنالك أسباباً كثيرة ـ في مقدمتها الدور الإسرائيلي ـ تدعو إلى الاعتقاد بأن إسرائيل والولايات المتحدة لن تسمحا بقيام تعاون عربي ـ تركي بهذا المستوى، متذكرين بأن السياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية الشرق أوسطية قامت دوماً على أساس إذكاء حالة عداء بين العرب والأمتين التركية والإيرانية، بل لقد كانت هنالك استراتيجيات قديمة جديدة تهدف دائماً إلى خلق هوة في العلاقات بين الأمة العربية والأمتين التركية والإيرانية. وقد نجحت تلك الاستراتيجيات خلال عقود من السنين مع إيران حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩، ومع تركيا حتى نهاية القرن الماضي، ولدينا الأمل للقول إن هنالك إدراكاً أعمق وأشمل لدى القوى الإقليمية و«الدول الإسلامية» بضرورة فتح صفحة جديدة للتعاون الصادق، بما يخدم مصالح الجميع، بعيداً عن أي تدخلات خارجية، وهذا الأمل يجب أن يتحول إلى أهداف يتم العمل بعناية وحرص لإنجاحها.

وأختم التعقيب ببعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى: إن الانتقال العربي ـ التركي من حالة العلاقات الراهنة، وهي في مجملها متطورة، إلى حالة التعاون الاستراتيجي، يمكن أن يقوم بداية على تعميق وتطوير شبكة التعاون الاقتصادي بين تركيا وسائر الأقطار العربية لينتقل بعد ذلك إلى إرساء قواعد لا بد منها، سياسية وثقافية واجتماعية، لضمان استمرار واستقرار هذا التعاون، بما في ذلك إقامة منظمة إقليمية للتعاون الاستراتيجي.

الملاحظة الثانية: إن الروابط والعلاقات السياسية هي إطار لترسيخ التعاون وحمايته، ولذلك لا بد من عمل مشترك لإزالة الإشكالات القديمة أو الجديدة والشوائب في العلاقات التركية ـ العربية أينما وجدت، والحوار الثنائي أو الجماعي هو السبيل إلى تحقيق ذلك.

الملاحظة الثالثة: إن الشرق الأوسط الذي يضم «حوضي الخليج، وقزوين»، يختزن أكثر من ٦٠ بالمئة من احتياطي (النفط والغاز)، وهذا يعني تزايداً مطرداً في أهمية هذه المنطقة، وتزايداً في الاهتمام الدولي الذي ينطوي على مخاطر كثيرة أقلها التدخل

في الشؤون الداخلية. والسفراء الأمريكيون في أكثر من دولة في المنطقة يمارسون مهامهم خارج القواعد والقوانين الدبلوماسية، بحيث باتوا أقرب إلى المندوبين السامين منهم إلى السفراء المعتمدين.

كما لا يمكن تجاهل خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وأيضاً التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أي احتمال قيام تعاون مباشر بين هذه القواعد وإسرائيل - إذا لزم الأمر - وذلك يعني وجود مخاطر دائمة تهدد أمن المنطقة ودولها، ومن شأن ذلك أن يهدد أيضاً أي إنجازات ناجحة في مجال التعاون الاستراتيجي العربي - التركي. لكل ذلك، لا بد من أن يشمل التخطيط المستقبلي في هذا التعاون إقامة نظام أمن إقليمي بين دول المنطقة، بعيداً عن أي تدخل أو تأثيرات خارجية.

هذه خواطر وملاحظات حول بحث قيّم، قدمه د. محمد السيد سليم، وموضوع استراتيجي كبير يمكن أن يحقق الكثير لشعوب المنطقة.

المناقشات(*)

١ ـ خير الدين حسيب

شكراً سيدتي الرئيسة. أودّ أن أشكر الباحثَين والمعقّبَين على ما قدماه من معلومات وآراء واستنتاجات مفيدة ومهمة. وقد كان لي في الكلمة الافتتاحية ملاحظات تجيب عن بعض الأسئلة، لذلك سأكتفي الآن ببعض الملاحظات، ثم أطرح سؤالاً، أتمنى من أ. مليحة وأ. غينجير الإجابة عنه.

في ما يتعلق بورقة أ. مليحة، فهي تكلمت على الموقف التركي خلال العقدين الأخيرين، وكأنها سياسة واحدة. في الواقع، السياسة التركية اختلفت في مرحلة الرئيس اوزال عنها في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية. فالرئيس اوزال كان داعماً لأمريكا في غزو العراق في العام ١٩٩١، ووضع القواعد التركية في تصرّف أمريكا، وكانت له تصريحات تكلم فيها على الموصل وكركوك وأمور أخرى. إن الموقف يختلف تماماً في مرحلة حزب العدالة والتنمية، فتركيا لم تسمح لأمريكا باستعمال القواعد لغرض احتلال العراق عام ٢٠٠٣، واضطرت أمريكا إلى صرف النظر عن فتح جبهة في شمال العراق، كما كان مقرراً سابقاً، ولذلك هناك اختلاف بين السياستين.

وهنا أكرّر ما ذكرته في كلمتي الافتتاحية من أنه يجب ألا تعتمد العلاقات العربية ـ التركية على افتراض وجود سياسة حزب العدالة والتنمية وكأنها مستمرة في تركيا، بل يجب العمل على مأسسة العلاقات العربية ـ التركية، بحيث تستمر هذه العلاقات وتتطور، بغضّ النظر عمّن يحكم تركيا.

وفي ما يتعلق بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، فقد كان لديّ ملاحظة

(*) تقتصر المناقشات في هذا القسم على البحثين الثاني والثالث، وما اقترن بهما من تعقيب.

في الكلمة الافتتاحية، وسقطت في الطباعة، ود. عمران أشار إلى هذا الأمر.

في رأيي، يجب ألا يطلب العرب من تركيا أن تختار بين علاقتها مع العرب، وعضويتها في الاتحاد الأوروبي. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ممكن أن تفيد العرب في دعم قضاياهم فيه، وبالتالي يجب ألا يتم التخيير.

بالنسبة إلى المعقّب أ. غينجير، فهو قد أثار نقطتين. في موضوع المياه؛ أشار إلى المشاكل التي يجب ألاّ نتغاضى عنها، كما أشار إلى العلاقات العربية ـ التركية خلال الحرب العالمية الأولى والإرث التاريخي.

ففي ما يتعلق بالمياه، أنا أعتقد أن تركيا يجب ألا تنظر إلى الوطن العربي كسوق اقتصادية، وإلى السياحة، وإلى شركات المقاولات من الناحية الاستثمارية فقط، بل لا بد من أن تنظر إلى كلّ هذه الأمور باعتبارها مصالح مشتركة، فموضوع المياه، أو بالأحرى مسألة نهري دجلة والفرات، هو موضوع يهم سورية والعراق بشكل رئيسي. وكما يعرف الإخوان المطلعون على الموضوع، هناك اتفاقية أقرّتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، حول كيفية الاستفادة من المياه المشتركة الدولية لغير أغراض الملاحة، التي لم تصادق تركيا عليها. أنا أتمنى أن يُبحث هذا الموضوع ضمن المصالح المشتركة بين تركيا وسورية والعراق، وألا يكون موضع خلاف في ما بينها.

في ما يتعلق بالملاحظة التي أثارها أ. غينجير حول الإرث التاريخي، والعلاقات العربية ـ التركية، وموقف بعض العرب في المشرق بشكل خاص، خلال الحرب العالمية الأولى؛ أنا أشرت في كلمتي الافتتاحية إلى أن الماضي، بحلوه ومرّه، لا نستطيع تغييره، مهما فعلنا، ولكن نستطيع أن نأخذ منه العِبَر للمستقبل. وأمامنا تجربة الاتحاد الأوروبي، إذ دخلت فرنسا وألمانيا حروباً في ما بينهما، ولكنهما الآن عضوان في الاتحاد الأوروبي. يجب أن نعمل ونخفف من نتائج ما حصل في الماضي، بغضّ النظر عمّن كان على صواب أو على خطأ. ومن جانبنا نحن، من ناحية مركز دراسات الوحدة العربية، قمنا بعد الندوة الأولى بإعداد دراسة عن صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية، وصورة الأتراك في الكتب المدرسية العربية، بهدف إعادة النظر في هذه الكتب، وتحسين الصورة. يجب أن نعمل بأشكال مختلفة، منها بعض الاقتراحات التي تفضّل بها الباحث، لتغيير الصورة والتطلع نحو المستقبل، أكثر من العيش في الماضي.

لديّ ملاحظة أيضاً على ورقة د. محمد السيد سليم الممتازة، فنحن قبل أن نتكلم على الخيارات الاستراتيجية العربية، وموقع تركيا فيها، يجب أن نتفق نحن العرب على ما نريد وما لا نريد. لا يوجد هناك موقف عربي موحّد، وهي حقيقة مرّة، نأمل أن تكون مؤقتة.

أما سؤالي للأستاذة مليحة، وللأستاذ غينجير، فهو التالي: ما هي حقيقة الموقف التركي من احتلال العراق، ومن العراق؟ الرئيس الحالي أوباما، في زيارته إلى تركيا، أشار في إحدى خطبه إلى أنه يتطلع إلى موقف تركي فاعل، أثناء الانسحاب الأمريكي من العراق، وبعد الانسحاب. بعد ذلك، دعت تركيا أطرافاً سياسية عراقية مختلفة إلى تركيا للحوار معها. وأظن أنه في الأيام الأخيرة، كان رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق موجوداً في تركيا من أجل هذا الحوار. من ناحية مبدئية، هذا تدخل في الشؤون الداخلية العراقية، فتركيا تحاور الأحزاب الداخلية العراقية، وهي تؤيد الحكومة العراقية الحالية، وتؤيد العملية السياسية، والوضع الموجود في البلد، بغضّ النظر عن رأي المعارضة.

السؤال: ما هو الدور المتوقع لتركيا أثناء انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وما بعد الانسحاب؟ ثمة كلام على مفاوضات أمريكية مع تركيا وسورية، فأمريكا مسيطرة على الأوضاع السياسية في العراق. وكل الأطراف المشاركة، في رأيي، في الحكومة الحالية، وفي العملية السياسية، للولايات المتحدة نفوذ عليها بشكل أو بآخر. فليست لديها مشكلة في ما يتعلق بداخل العراق. والمعلومات المتوفرة هي أن الولايات المتحدة تؤيد وتأمل أن يستمر المالكي بعد الانتخاب رئيساً للوزراء. ولكن المخاوف الأمريكية الأساسية هي أن حكومة المالكي قد لا تستطيع ضبط الأمن في العراق، أثناء الانسحاب الأمريكي، أو بعده، ممّا يخلق حالة من الفوضى في العراق، تتحمل مسؤوليتها أمريكا. ولذلك يقال إنها، في إطار السيناريو الثاني، تتفاوض مع تركيا وسورية لمساعدات أمنية لأمريكا في العراق، أثناء الانسحاب أو بعده. أنا أحب أن أسمع من الأستاذة مليحة، وأ. غينجير، ما هو موقف تركيا من العراق، وموضوع الانسحاب، والموضوع الأمني؟

في ما يتعلق بموضوع الأكراد، فالمعلومات الأخيرة تبيّن، من خلال وثائق نُشرت، أن بيتر غالبرث (Peter Galbraith) أحدَ الدبلوماسيين الأمريكيين، سابقاً، قدم المشورة للأكراد خلال المفاوضات حول إعداد ما يسمى «الدستور العراقي»، مقابل أجر، وحصل بالتعاون مع شركة النفط النرويجية DNO على امتياز لاستخراج النفط في المناطق الكردية، وساهم في إطار «الدستور» الحالي الذي

تمّ إعداده تحت الاحتلال، وأعطى للأكراد حقوقاً ومزايا غير موجودة في أي اتحاد فدرالي في العالم. أنا لا أتكلم على وضع الأكراد حالياً، فهو وضع قائم تحت الاحتلال، وفي ظل حكومة الاحتلال. فأنا أعتقد أن من مصلحة تركيا ألا تتعاطى مع الموضوع الكردي وكأن هذا الواقع مستمر، فهو قد يستمر، أو قد لا يستمر. أنا أعتقد أنه يجب أن يُعطى الأكراد في العراق حكماً ذاتياً موسعاً، لأن العراق لا يستطيع أن يعطي الأكراد داخل البلاد حكومة مستقلة، أو حق تقرير المصير . . . إلخ، لأن هذا سيؤثر أمنياً في العراق، باعتبار تركيا وإيران تعارضان أية حكومة مستقلة للأكراد، ولأن أية حكومة مستقلة للأكراد ستكون مطوقة من تركيا وإيران وسورية والعراق، ولن تستطيع أن تعيش، وستشكل خطراً أمنياً على العراق. لكن، إذا ما أتيحَ لكردستان كاملة، في تركيا وإيران وسورية والعراق، أن تقرر مصيرها، فإنه يحق للأكراد إذ ذاك أن يقرّروا الاستقلال، أو البقاء في الدول التي ينتمون إليها.

٢ ـ غسان بن جدو

أولاً، بكل صراحة، ومع كامل الاحترام والتقدير لرئيسة الجلسة د. سيلفيا، فإنني أشير إلى أننا هنا في ندوة حوار، ولسنا في مدرسة أو صف جامعي حتى يقتصر دورنا نحن على توجيه الأسئلة. . . أهمية هذه الندوة أنها مجال للنقاش والحوار وتبادل المعلومات والأفكار، وليس الاستماع إلى محاضرات وإلقاء أسئلة. . ولكن، واحتراماً لقرار رئيسة الجلسة، فإنني سأكتفي بتوجيه الأسئلة التالية:

لقد اعتبرت د. مليحة أن من بين أهم أسباب ما كان قائماً من عدم وجود علاقات عربية ـ تركية متينة وعميقة، هو انتماء تركيا إلى حلف الأطلسي. وهذا خيار استراتيجي حيوي لتركيا، وأيضاً مساهمة تركيا في الحرب الباردة ومواجهة الشيوعية. . . إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم تتعزّز العلاقات التركية مع بعض البلدان العربية التي كانت تحارب هي الأخرى الشيوعية، كي لا أقول إنها كانت جزءاً من المحور الأمريكي في المنطقة والعالم. لعلني أشير مثلاً إلى العربية السعودية، فهذه كانت تحارب الشيوعية علناً وتكفّرها، لا بل لم تكن هناك علاقات دبلوماسية أصلاً بين السعودية والاتحاد السوفياتي، فما الذي منع إقامة تعاون استراتيجي بين تركيا والسعودية، أو علاقات عربية ـ تركية مشابهة؟

ثانياً، سؤالي للدكتور غينجير، هل يدرك الإخوة في تركيا أن محورية القضية الفلسطينية والتعاطي مع إسرائيل هي ركن أساسي في رؤية الشارع العربي لتركيا؟ وهنا أورد ملاحظة موجزة: ربما نحن كنخب، نهتم كثيراً بالمسار

الديمقراطي الإيجابي في تركيا، وبعضنا مهتم أكثر بالتطورات الاقتصادية، لكن موقفاً واحداً لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في دافوس، عندما نهض منتفضاً أمام شمعون بيريز، كانت لدى المواطن العربي أقوى وأكثر تأثيراً من أي تنمية أو ديمقراطية أو غيرها.

طبعاً، وفقط من حيث الإشارة المنهجية الضرورية، فإذا كنا نحن كعرب نتعاطى مع تركيا ككيان سياسي واحد.. فإننا بصراحة محرجون لأن تركيا قد تكون مضطرة إلى التعامل مع ٢٢ دولة بأكثر من موقف وسياسة وخطاب.

٣ ـ محمود الداود

أطرح على د. مليحة سؤالين:

س١: كيف يمكن استخدام الإرث التاريخي العثماني (وهو تاريخ مشترك بين العرب والأتراك) في توطيد العلاقات الثقافية بين الشعبين العربي والتركي؟

س٢: كيف يمكن استخدام الأرشيف العثماني الضخم في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس الشريف، علماً بأن القدس كانت سنجقاً عثمانياً مرتبطاً مباشرة بالسلطان، وأن الدولة العثمانية تمسّكت بفلسطين ورفضت التخلي عنها رغم كل الإغراءات المالية الصهيونية في زمن السلطان عبد الحميد الثاني (حامي الحرمين الشريفين: مكة والمدينة، والحرم القدسي الشريف)؟

٤ ـ علي محافظة

لم أطلع، لسوء الحظ، على ورقة أ. د. مليحة، ولكني لاحظتُ أنها تناولت العوامل الدولية والإقليمية في صياغة الاستراتيجية التركية نحو البلاد العربية، دون بيان أهداف هذه الاستراتيجية وتطورها. كما أنها لم تتناول العوامل الداخلية التركية في صياغة هذه الاستراتيجية وتطورها، فمثلاً كان لحكومات عدنان مندريس، والعسكريين مثل جمال غورسيل، وحكومات بولنت أجاويد وطورغوت اوزال وطانسو تشيللر ورجب طيب أردوغان، وقبله السيد أربكان، استراتيجيات متباينة أو آراء مختلفة في علاقات تركيا مع العرب.

أما بشأن العلاقات الثقافية، فقد عُقد مؤتمر للعلاقات العربية ـ التركية في جامعة اليرموك في الأردن في مطلع الثمانينيات، وأوصى بإعادة النظر في محتويات الكتب المدرسية وصورة العرب في الكتب المدرسية التركية، وصورة

الأتراك في الكتب المدرسية العربية. وقد قمنا من جانبنا، نحن في الأردن، بمراجعة كتبنا المدرسية ونقحناها من أي تشويه لصورة الأتراك فيها. ولكننا لم نسمع، حتى اليوم، شيئاً من إخواننا الأتراك.

٥ ـ أسامة الغزالي

لي في الواقع تعليقان على ما ذكرته د. مليحة، ود. أوزجان.

التعليق الأول، حول ما ذكره د. أوزجان من مشاعر سلبية لدى الأتراك إزاء الوطن العربي، مصدرها اعتقاد الأتراك بأن العرب طعنوا الأتراك في ظهورهم إبان الحرب العالمية الأولى.

إنني أعتقد أن هذا المفهوم يدخل ضمن ما يعرف بالصورة النمطية (Stereo- types) التي تتكون لدى الشعوب إزاء بعضها البعض، التي قد يبنى بعضها على مفاهيم خاطئة، أو مبالغات.

وعلى سبيل المثال، فإن هناك أيضاً صوراً نمطية سائدة لدى العرب إزاء تركيا. فمثلاً هناك تصور سائد في الوطن العربي وفي مصر، وهو أن تركيا تخلّت عن العالم الإسلامي كله، واتجهت نحو الغرب، عندما انتهت الخلافة العثمانية. وقد كان ذلك سبباً مباشراً مثلاً لظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر والوطن العربي، حيث رأى منشئو هذه الجماعة أن قيامها ضروري لإعادة أو إحياء الخلافة الإسلامية، أو على الأقل لملء الفراغ الناتج من إلغائها.

التعليق الثاني يتعلق بطبيعة العلاقة العربية ـ التركية حالياً، والدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا إزاء الوطن العربي. إنني أعتقد أن تركيا كانت محظوظة في ما يتعلق بتطور علاقتها بالوطن العربي.

فمن **ناحية أولى**، أدى سقوط الاتحاد السوفياتي، وانهيار المعسكر الشيوعي، إلى التخفيف من وضع تركيا كأحد أركان التحالف الغربي. . وأعاد العلاقة بينهما إلى وضع أكثر طبيعية.

فمن **ناحية ثانية**، فإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما تلاها من مواجهة بين الغرب والعالم الإسلامي، أتاحت لتركيا فرصة ذهبية للقيام بدور ريادي في العالم الإسلامي، ودور قيادي في ما يسمى بـ «صراع الحضارات».

ولكنني أعتقد أن التطور الأكثر أهمية هو ما يتعلق بالتطور الداخلي في تركيا

نفسها لتكون أكثر تحرراً اقتصادياً، وأكثر ليبرالية في نظامها السياسي. وبعبارة أخرى، فإن أفضل ما في تركيا اليوم، هو أنها تقدم نموذجاً مشرفاً للديمقراطية الحقيقية في مجتمع إسلامي. إنها تبرهن أن الديمقراطية ممكنة، ويمكن أن تترسخ في العالم الإسلامي.

ومن هذا المنظور، أعتقد أن على تركيا أن تؤدي دوراً أكثر إيجابية في دعم وتشجيع الديمقراطية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، ولا تترك هذه المهمة فقط للأمريكيين والأوروبيين، لأنها سوف تكون أكثر فاعلية ومصداقية.

٦ ـ محمد جمال باروت

أخذت السياسة التركية تتحول في الآونة الأخيرة من سياسة القوة «الصلبة» إلى سياسة القوة «الناعمة» في علاقاتها مع دول «جوارها». وما يزال السؤال قائماً: هل هذه هي سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية والائتلاف الذي تستند إليه؟ أم هي سياسة الدولة التركية؟ مهما كان الجواب، فإن التأسيس العميق لاتجاهات السياسة التركية الجديدة تجاه البلدان العربية تحتاج إلى مأسسة. وفي إطار التعاون المتنامي الراهن، لا جدوى من الهرب من المشاكل أو تعليقها، بل لا بد من معرفة تاريخها، لأن هذه المعرفة تسهم في حلّها، كما أن حلّها لن يكون أبداً بأسلوب القوة «الصلبة»، بل بأسلوب جديد، يشكّل تعميق المداخل الوظيفية التكاملية أحد أهم مداخلها.

هناك مشكلات ملحّة: المياه، الأملاك، الأراضي، الحدود النهائية بما فيها موضوع لواء الإسكندرون، تحتاج إلى حلّ، لكن بأسلوب مختلف تتحقق فيه مصلحة الطرفين. أن يقول الأتراك للمفاوض السوري في العام ١٩٩٨: نريد بحث مسألة سيطرتكم على العاصي، فيرد السوريون مثلاً: ولكنكم جففتم الجفجغ والقويق، فهذا سيكون حوار الطرشان، أو حوار التأزيم.

ويبدو لي أن الثقافة الاستراتيجية للنخبة التركية في صدد مناقشة العديد من هذه المشاكل ما زالت ثقافة كلاسيكية، بمعنى أنها شديدة الخضوع لمعايير نمط الدولة ـ الأمة الكلاسيكي الذي تقادم الآن. وهذه الثقافة لا تعترف بالمشكلات الداخلية التي نتجت من قيام الجمهورية التركية في اجتماع معقّد إثنياً، ويتميز بتعدديته الثقافية الكبيرة؛ الحدود السياسية لم تكن مطابقة للحدود الثقافية، وهذه هي مشكلة نمط الدولة ـ الأمة الكلاسيكي. الهروب من المشاكل يؤجلها، لكنه

لا يحلها، وفي إطار اتجاهات التعاون الراهن فإنه من الضروري حلها بأسلوب مختلف، بحيث يكون فيه الجميع رابحين.

٧ ـ ياليم أرالب

ـ إنني سأقوم بمداخلة بسيطة. إنني أرى أن إخوتنا العرب قد أصيبوا بعدوى المرض الذي نعانيه في تركيا، حيث يتم الحديث عن علاقات استراتيجية، ألا يمكننا بناء علاقات طبيعية؟ هل من الضروري أن تكون علاقاتنا استراتيجية؟ وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية استراتيجية مع أوزبكستان خلال السنة الماضية، لكن الجميع يعرف أن لا قيمة لتلك الاتفاقية. هل من الضروري أن يتم بناء علاقة استراتيجية؟

ـ لقد قدمتم مثال فرنسا وألمانيا في الاتحاد الأوروبي. ولا تزال هناك بعض المشاكل بين فرنسا وألمانيا. يمكن ذلك، ومن المستحيل ألا يكون مشاكل، لكن المهم كيفية مقاربتكم لها؟ كيف تحاولون حلها؟ هذا هو المهم. حسب ما أرى، إنه تمّ تبني مقاربة مختلفة في تركيا في السنوات الأخيرة، لذلك من الضروري تجذّر هذه المقاربة في العالم العربي أيضاً.

٨ ـ غونير أوزتيك

إنني سأوجه ثلاثة أسئلة قصيرة إلى السيد محمد السيد سليم. لقد عملت مدة خمس سنوات كسفير لبلدي في الكويت، لذلك أعرف ما هي صورة إيران في الخليج، وأعرف في الوقت نفسه المجتمعات الشيعية في الخليج. **أولاً**: كيف تقيّم الكويت ودول الخليج تقارب تركيا مع إيران؟ **ثانياً**: كيف تتعامل دول الخليج مع جهود إيران الهادفة إلى تحولها إلى قوة إقليمية؟ **ثالثاً**: ما هو دور إيران في المواجهات التي دارت على الحدود السعودية ـ اليمنية؟

٩ ـ حاتم إيتي

هناك اعتقاد كبير حول أن «العرب قد طعنوا الأتراك في ظهرهم». صحيح هناك مقولة رسمية بهذا الصدد. ونحن مؤسسة «سيتا» قمنا باستطلاع الرأي العام قبل سنتين بسبب هذه المقولة الرسمية، وقد اعتمدنا في استطلاعنا على الاستمارة وعملية المسح. وتابعنا وسائل الإعلام والكتب المدرسية والبرامج التلفزيونية والكتب التي تمّ نشرها بهذا الصدد لمدة ثلاثة أشهر في إطار عملية المسح

المذكورة. وأجرينا مقابلات معمقة مع بعض الأشخاص. ووصلنا إلى النتيجة التالية: ٧٥ بالمئة من الشعب التركي لا يؤمن بهذا الطرح، رغم أنه تمّ تبنّيه بشكل رسمي في تركيا. واستنتجنا أن نسبة الذين يؤمنون بذلك تزداد بين الذين تلقوا تعليماً عالياً والطبقة الوسطى في المدن. في الحقيقة إن النتيجة ليست غريبة رغم أنها تظهر غريبة في الوهلة الأولى. إن القطاعات التي تؤمن بالطرح الرسمي المذكور هي نفسها التي تؤمن بهذا الطرح. لذلك عامة الشعب لا يؤمن بذلك. أنا أردت التعبير عن ذلك لكون النقاش تمحور حول هذا الموضوع.

١٠ ـ مليحة ألتون ايشيك (تردّ)

إنني لم أعلم بالمؤتمر الذي تم عقده في عام ١٩٨٠ حول إعادة النظر بالكتب المدرسية في الأردن. لكنني علمت خلال زيارتي الجديدة إلى الأردن، من دبلوماسي في السفارة التركية، أنهم يقومون بهذا المشروع وأن تركيا تقوم بدراسة ذلك. أعتقد أنه لم يتم الانتهاء من الدراسة المذكورة في عقد الثمانينيات، حسب ما فهمت من حديثكم، لكنها تستمر في الوقت الحالي.

ـ موضوع السياسة الداخلية صحيح، لكن لم نجد الفرصة للخوض فيه. إنني أقوم بربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية عندما أنظر إلى السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الأوسط، لأنه من الصعب الفصل فيما بينهما. ربما كان هذا النقاش يدور في مرحلة الحرب الباردة ولا يزال مستمراً. كما قلت لكم هناك آراء مختلفة في تركيا ويتم مناقضة ذلك: ماذا يجب أن تكون سياستنا الشرق الأوسطية؟ ماذا يجب أن تكون سياستنا حيال العراق بشكل خاص؟ هناك آراء مختلفة في تركيا بهذا الصدد. أنتم محقّون، يوجد نقاش بهذا الصدد أيضاً وهناك ممارسات مختلفة. إنني أرى ذلك طبيعي لأنه جزء من المسألة.

ـ سأرد على السؤال الذي يتعلق باوزال. طبعاً أنا لم أخض بالتفاصيل. ويوجد لي مقالة بهذا الصدد فيما بعد سأقدم لكم عنوانها، لأنني أبحث بالتفصيل فيها. أنا لم أقل إن الآراء البديلة هي نفس الشيء تماماً، بل هناك فروقات، ويجب مناقشة الفروقات المذكورة. لكنني لا أشارككم الرأي بما يخص الاحتلال الأمريكي. صحيح أنه دعم الولايات المتحدة الأمَريكية، لكن الوضع الدولي كان مختلفاً، وأنتم تعرفون أن عدة دول عربية أرسلت جنوداً إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، بما فيها سورية. لكن تركيا لم ترسل جنوداً. لذلك أرى من الضروري أخذ الوضع الدولي بعين الاعتبار.

ـ أما ما يخص مشكلة المياه، كما قال أ. غينجر، فلم يتم حل المشكلة بعد. لقد تم طرح هذا الموضوع عند زيارتي إلى سورية في الماضي القريب. كما تعرفون أن سورية تشهد جفافاً. لكن تركيا أيضاً تشهد جفافاً، ويوجد بعض المشاكل بهذا الصدد. لكنني أنا أريد العودة إلى المشكلة الأساسية: المهم هو كيفية تناولكم للمسائل؟ يمكنكم تناول موضوع المياه كمشكلة حل بمستوى الصفر تماماً. ويمكنكم القول إن ربحكم يَعني خسارتنا وخسارتكم تعني ربحنا، وبذلك يمكنكم خلق مشكلة، حيث كانت العلاقات السورية ـ التركية هكذا لسنوات طويلة. الآن أصبحنا في جو نركز فيه على حلول متعددة، ونبحث عمّا يمكن القيام به معاً.

ـ أريد الرد على سؤال زميلي المصري: يجب ألا يكون هناك مشكلة من سيقوم بحل هذه المشكلة، أو من سيتزعم ذلك. قيل إن ذلك لمصلحة تركيا. طبعاً يوجد مصلحة للجميع، وإن إنكار ذلك سيكون نظرة وهمية. المهم هو تحقيق الانسجام بين مصالحنا. عندما ننظر إلى الشرق الأوسط نرى أنه يعاني مشاكل كثيرة، وكلنا نتواجد فيها. تشير التقارير الاقتصادية والأمم المتحدة والتطور البشري إلى وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في الوطن العربي، ولا تزال الصراعات مستمرة. لم ينتهِ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تنتهِ بعد مشكلة العراق. ويستمر التوتر الإيراني ـ الأمريكي. هل نريد أن نستمر هكذا أم نريد خلق إطار جديد؟ برأيي يجب على الجميع طرح هذا السؤال: ماذا يمكننا أن نعمل من أجل تغيير ذلك؟ طبعاً مع المحافظة على مصالحنا عند القيام بالتغيير المذكور.

ـ كانت هناك مشكلة تتعلق بالعراق. إن سياسة تركيا حيال العراق واضحة: وإن المحافظة على وحدة الأراضي العراقية هو الموقف السياسي لتركيا منذ حرب الخليج. والآن كذلك ـ الحق معكم ـ هناك خطورة نشوب حرب أهلية بعد انسحاب القوات الأمريكية، بين العرب والأكراد من جهة، وبين السنة والشيعة من جهة أخرى. علينا ألا ننسى أنه نشبت حرب أهلية بين الشيعة والسنة في الماضي القريب، ومات مئات البشر كل يوم، ولم يتم تضميد جروحهم بعد. لذلك لم يتم تحقيق الاستقرار في العراق بعد. لذلك يجب على تركيا والدول المجاورة تحقيق الاستقرار في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وإن ذلك يقع على عاتق دول المنطقة.

كلنا نتحدث عن التدخل الأمريكي في المنطقة، لكن يجب علينا أن نعرف أن الدول الأجنبية ستستمر بالتدخل في منطقتنا إذا لم تشكّل دول المنطقة منبر تعاون فيما بينها، وإذا لم تحلّ مشاكلها بنفسها. لذلك يجب على دول المنطقة تطوير ذلك أولاً.

١١ ـ غينجير أوزجان (يردّ)

لا أشارك الدكتور حسيب في آرائه التي طرحها حول حرب الخليج. لم تدعم تركيا حرب الخليج الأولى وحدها فقط بل دعمته ٤٣ دولة أغلبها دول عربية. **أولاً** يجب التسليم بهذه الحقيقة. **ثانياً** أرى أنه من المفيد رؤية الحقائق كما هي ومواجهتها. لذلك أرى من الضروري بناء علاقة مع تاريخنا نحو رؤية الحقائق.

لم تسمح تركيا بمجيء القوات الأمريكية إلى تركيا في مرحلة احتلال العراق من خلال مذكرة ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، لكنها فتحت مجالها الجوي للصواريخ والطائرات الأمريكية فور ذلك. لذلك إنني لا أشارك الرأي بقول بعض الشخصيات في تركيا «إننا لم نشارك بالحرب»، إن تركيا شاركت في مرحلة الاحتلال. ودعمت القوات الأمريكية. هذا **أولاً**.

ثانياً: أريد تأكيد ما يلي حول سؤال: «لماذا رفض البرلمان مذكرة ١ آذار/ مارس؟». في الحقيقة إن البرلمان لم يرفض المذكرة، بل لم يدعمها بما فيه الكفاية. ولا تزال النقاشات تدور بين القانونيين بهذا الصدد، حيث وافق أغلب أعضاء البرلمان على مجيء الجنود الأمريكيين. لكن لم يحقق القرار الأصوات المطلوبة، تمّ رفضه من قبل البرلمان. لذلك أرى أن تركيا دعمت الاحتلال الأمريكي للعراق. لكن الجميع يتحدث أو يحلل ذلك بطريقة مختلفة. هذا موضوع آخر.

انطلاقاً من هنا أريد الوصول إلى ما يلي: أنتم قلتم في كلماتكم الأولى: دعونا نترك الماضي في الماضي. أنا أرى ذلك ليس صحيحاً. علينا ألّا ننظر إلى الماضي بطريقة مفصلة. بل يجب علينا أن نتذكر مشاكل الماضي، وما عشناه من مشاكل، كما هي. أصلاً نحن نقوم بصنع تاريخ سياسي. لذلك يجب على المؤرخين أن يتذكروا ما نسيه الآخرون. لقد تمّ تصليح العلاقات مع سورية بشكل مفاجئ. لماذا كانت علاقتنا سيئة مع سورية؟ يجب علينا التفكير والتحدث حول ذلك، ويجب علينا فعل شيء ما من أجل عدم تكرار ذلك.

لن أعيد ما قاله زميلي حول مشكلة المياه. يجب علينا أن نفكر حول كيفية

العيش مع مشكلة المياه أو ما هي طرق العيش مع هذه المشكلة بشكل حضاري وبناء. طالما لم نتحارب حتى الآن واستطعنا تجميد المشكلة في بعض الأحيان فإنني أرى أننا نجد طريقة ما من أجل التعايش مع هذه المشكلة. أعتقد أن تركيا هي الدولة التي بذلت جهوداً أكثر من غيرها من أجل المحافظة على وحدة العراق. حتى إني قلت في نهاية عقد التسعينيات وبداية الألفية الجديدة: لماذا لم تعمل الدول العربية مثلنا من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية؟ لقد بذلنا جهوداً كبيرة بسبب تهديد الأكراد لوحدة الأراضي العراقية. وباعتقادي لا يمكننا بذل جهود أكثر من ذلك.

أنا أريد ربط ذلك بما يلي: إنكم تنظرون إلى قيام تركيا ببناء علاقات مع الأحزاب السياسية كتدخل بالشؤون الداخلية العراقية. إن البشر يذهبون إلى دول أخرى بكل أريحية، ويعبّرون عن رأيهم ورأي أحزابهم وآرائهم السياسية علناً بالدول أخرى، ويحاولون إيجاد مؤيدين لهم. وتحدث التدخلات نفسها في تركيا أيضاً. إنني أرى أنه يتم القيام بذلك بهدف المساهمة في وحدة العراق بشكل بناء.

ـ وسأرد على ما قاله السيد الغزالي. أنا قدّمت مثالاً من أسطورة. وأغلب الناس يعارضونني عندما أقول ذلك، لكن أنا أرى من الضروري البحث في ذلك عن كثب ورؤية الجانب الآخر للحقيقة. وأقول عند النظر عن كثب إلى الظواهر التي تخلق العداوات إننا سنواجه حقائق مختلفة. وأشير إلى حرب الدردنيل كمثال مضاد. وأتمنى أن تجيبوا عن ذلك بأمثلة وتحاليل مختلفة من الجانب الآخر.

إنني أشارككم الرأي حول تأثير الحرب الباردة. طبعاً إن تطور الديمقراطية في تركيا هو نموذج هام. أفكر بالديمقراطية العسكرية مع تحول المجتمع إلى مجتمع مدني. أرى أن السياسة الخارجية التركية والحياة السياسية في تركيا تخلصت إلى حد كبير من السيطرة العسكرية خلال السنوات العشر الماضية. إن ذلك مهم جداً، لكن إذا دخلنا إلى الاستراتيجية الخارجية فعلينا الدخول إلى المسائل العسكرية ومناقشتها.

أريد الحديث عن التطور الاقتصادي في تحليلي. كما تعرفون إن الشرق الأوسط منطقة لا تقوم بأعمال تجارية في داخلها. وإن أكبر شريك تجاري لتركيا هو من خارج المنطقة. وإن إسرائيل هي الدولة الثانية التي تقوم تركيا بالتجارة معها من حيث «تنوع البضائع الصناعية». الدولة الأولى هي إيران، وهي تجارة

باتجاه واحد بسبب الغاز الطبيعي. وإن ذلك مثال بسيط يجب علينا الوقوف عنده والتفكير فيه.

ـ أريد الرد على جواب غسان بن جدو حول الآراء المتعلقة بالقضية الفلسطينية. أصلاً نحن متفقون بالرأي. وأرى أنه من الضروري التفكير بعدة مواقف قبل الموقف الذي أظهره أردوغان في منتدى دافوس. المرحوم إسماعيل جيم أخذ معه وزير الخارجية اليوناني يورغو بابندريو في عام ٢٠٠٤، وذهب إلى رام الله. وكان عرفات مسجوناً في بيته، وحتى كانت كهرباء بيته مقطوعة، والتقوا معه على ضوء الشمعة. لقد تمّ نسيان مبادرة إسماعيل جيم المذكورة. وهناك مواقف مثيرة لإسماعيل جيم وبولنت أجاويد. إضافة إلى ذلك إن أردوغان وصف اغتيال أحمد ياسين في عام ٢٠٠٤ بالجريمة، ووصف اغتيال الرنتيسي بإرهاب الدولة. يوجد هنا ديمومة أوصلتنا إلى هذه النقطة. أنا أردت تأكيد ذلك.

ـ وأنا أريد الرد على سؤال د. حسيب حول موقف تركيا في حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أريد التأكيد أن ذلك مرتبط بالعراق كلياً، وأن التفكير في دخول تركيا في أية مغامرة في العراق هو غير منطقي في الظروف الحالية. أنا أريد أن أعرف ماذا يفكر العراقيون حول الاحتلال الأمريكي للعراق وإنهاء هذا الاحتلال؟

١٢ ـ عدنان عمران

لديّ بعض الملاحظات على ما ورد في المداخلات على البحثين:

ـ في الردّ والتعليق على ما قالته الباحثة د. مليحة بأنه يجب النظر إلى موضوع المياه المشتركة على أن الخسارة مشتركة في حال عدم الاتفاق، والربح مشترك في حال التوافق؛ هذا القول في رأينا صحيح، ويجب أن يساهم في توجّه المسؤولين عن هذه الملفات إلى ضرورة التوافق.. وتحقيق ذلك يتم بتطبيق واحترام تام لقواعد القانون الدولي المتعلق بالمياه المشتركة، وهو السبيل الوحيد الذي يخدم على المديين القريب والبعيد المصالح الأساسية للعرب وللأتراك.

ـ أما القول إن التعاون لم يكن ممكناً في التَسعينيات، وأصبح ممكناً الآن، بسبب عدم وجود الرئيس حافظ الأسد، فإن هذا التعبير غير علمي، مع التذكير بأن القيادات الراهنة لم تكن في السلطة في التسعينيات، والتذكير أيضاً بحالة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٩٦ التي وصلت إلى حدّ التعاون

الاستراتيجي، بما في ذلك المجال العسكري. وهذه الصورة واضحة لديّ بالخصوص عندما ترأست وفداً أجرى مباحثات في تركيا في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٨، حيث أمكن في اليوم الأول من المباحثات التوصل إلى تفاهم مبدئي مع المسؤولين في وزارة الخارجية التركية، الذي تم التراجع عنه في اليوم التالي بسبب تدخل وزارة الدفاع التركية التي لم تكن راغبة في ما يبدو في تسوية الخلافات بين سورية وتركيا.

ـ وفي التعليق على موضوع التدخل وحول اتهام جهات عربية بالادعاء بأن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عربية، فهو غير صحيح ومغالط للواقع، ولا بد من أن يكون مدسوساً من قبل أطراف خارجية لا تريد أن يقوم اتفاق بين تركيا من جهة، والبلدين العربيين العراق وسورية من جهة أخرى. والموقف السوري ـ العراقي كان على الدوام يؤكد أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه مشتركة تحكمها قواعد القانون الدولي الخاصة بالمياه التي أقرّتها الأمم المتحدة واتفاقيات هلسنكي. إن الأهم هو وجود إرادة للتعاون المستقل والعادل والموضوعي بين دول الجوار المعنية، ولهذا السبب لا بد من توفّر إرادة التوافق في ضوء ما قالته الباحثة د. مليحة من أن الخسارة مشتركة والربح مشترك، وأن التوافق هو الذي يخدم مصالح الطرفين.

١٣ ـ محمد السيد سليم (يردّ)

الردّ الأول: أثيرت قضيتان هما: أثر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي في علاقاتها مع الوطن العربي، والملف الإيراني.

بالنسبة إلى القضية **الأولى**، أتفق مع عدنان عمران وخير الدين حسيب في أن دخول تركيا الاتحاد الأوروبي يمكن أن يفيد الوطن العربي، وأنه لا يمكن تخيير تركيا بين علاقاتها العربية وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وإنني أعتقد أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو احتمال ضئيل في ضوء المعارضة الألمانية ـ الفرنسية، ولذلك فإن النقاش في هذا الموضوع هو أمر افتراضي، وعلينا أن نناقشه: هل من الصحيح أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لن يؤثر في علاقاتها العربية أو أنه سيؤثر فيها إيجاباً؟ لا بد من النظر في آلية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وكيفية تنفيذه، فلأوروبا «سياسة خارجية ودفاعية موحدة» يلتزم بها الجميع، وستلتزم تركيا بهذه السياسة إذا انضمت. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن دوره في الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو دور «منع

الصراعات» والتمهيد للدور الأمريكي من خلال إجراءات بناء الثقة. ومن ثم، فعند انضمام تركيا لن تستطيع أن تعبّر عن استعدادها لـ «الوساطة» بين العرب وإسرائيل. كذلك، فالاتحاد الأوروبي يضع «حماس» على قائمة المنظمات الإرهابية، وبالتالي، فإنه بعد الانضمام لن تستطيع تركيا استقبال خالد مشعل على أراضيها.

بعبارة أخرى، فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيفرض قيوداً على حريتها في التعبير عن السياسة الخارجية الراهنة.

أما بالنسبة إلى القضية **الثانية**، فإنها تتضمن قضايا فرعية: **القضية الفرعية الأولى هي** عن رؤية بلدان الخليج العربية للتقارب التركي ـ الإيراني، وإجابتي عن ذلك أن تلك البلدان رأت في هذا التقارب فرصة لحثّ إيران على قبول مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية الموضوع النووي الإيراني، ولم تر فيه محوراً جديداً، وأن تركيا تسعى إلى الوساطة بين إيران والباكستان، وبالذات بعد الهجوم على قيادات الحرس الثوري الإيراني في شرقي إيران، الذي اتهمت فيه إيران جارتها باكستان.

أما **القضية الفرعية الثانية**، **فهي** السؤال حول كيف يتم إدراك نشاطات إيران في منطقة الخليج العربي؟ فهناك عدة أنشطة إيرانية، أهمها قضية الجزر، والقضية النووية، والقضية المذهبية، وفي كل تلك القضايا لا يوجد إدراك واحد لبلدان الخليج بالأنشطة الإيرانية، في ما عدا ملف الجزر، حيث يوجد توافق خليجي ـ عربي على ضرورة حلّ المشكلة من خلال المفاوضات أو التحكيم. بيد أن بلدان الخليج العربية لا تثير قضية الجزر إلا عندما تتوتر العلاقات مع إيران. وبخلاف ذلك، فإنها لا تعطي للجزر أولوية.

وبخصوص الملف النووي، فإن بلدان الخليج العربية تطالب رسمياً في مؤتمرات القمة بإعلان «الشرق الأوسط» منطقة خالية من الأسلحة النووية، بما يشمل ذلك إسرائيل وإيران، ولكن ثمة تيارات بين بعض الفئات غير الرسمية تنادي بإعلان «الخليج العربي» وحده منطقة خالية من الأسلحة النووية، بما يعني قصر الموضوع على إيران. وفي كل الحالات، ثمة شعور عام بالخطر إذا طورت إيران سلاحاً نووياً، وإصرار على ضرورة منع ذلك الاحتمال، واتجاه إلى مزيد من الاستقواء بالمظلة العسكرية الغربية، أو بلورة برامج نووية خليجية، ولكن تلك البرامج هي برامج رمزية لا تؤثر في موازين القوى الإقليمية. وأخيراً، فإن هناك إدراكاً عربياً بأن إيران بعد غزو العراق، وتمكّن الشيعة من حكم العراق،

ستسعى إلى نشر المذهب الشيعي في البلاد العربية، وأن ذلك يمثل تهديداً للتوافقات الداخلية في الأقطار العربية.

أما **القضية الفرعية الثالثة**، فتتعلق بالدور الإيراني في ما يتعلق بتمرد الحوثيين في اليمن. والحق أن إيران ذاتها قد كشفت عن دور لها في هذا التمرد، حيث وجهت تحذيراً إلى السعودية بعدم التدخل في النزاع بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وقامت السعودية بفرض حصار على بعض الشواطئ اليمنية لمنع تهريب السلاح إلى الحوثيين، مما يوحي أن التهريب يأتي من إيران.

الردّ الثاني: أثير سؤال عن استعمال مصطلح «العلاقات الاستراتيجية بين العرب وتركيا»، وأنه من الأفضل استعمال مصطلح «العلاقات الطبيعية». والحق أنه إذا كان النقاش هو حول العلاقات الطبيعية، فإن هذه الندوة ما كان لها أن تُعقد، لأن هناك بالفعل علاقات طبيعية عربية - تركية، ويشمل ذلك علاقات دبلوماسية، وتجارية، واستثمارات، وعمالة وغيرها. ولكن النقاش في الندوة يدور حول ما هو أكثر من ذلك، أي العلاقات الاستراتيجية، وهي العلاقات التي تتسم بأنها علاقات متعددة الأبعاد في إطار منظومة متكاملة وتوجّه مستقبلي بعيد الأمد يحقق مصالح جميع الأطراف، تشرف فيه مؤسسات دائمة نسبياً. والحق أن هذا هو الشكل من العلاقات الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة، مثل العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي، أو بين تلك الدول ودول رابطة جنوب شرقي آسيا. ومن ثم، فإننا بصدد «علاقات استراتيجية». وليس مجرد علاقات طبيعية. العلاقات الطبيعية هي ما تريده إسرائيل من العرب، ولكن العلاقات الاستراتيجية هي ما يريده العرب والأتراك من بعضهم البعض.

القسم الثاني

التعاون العربي ــ التركي:
مجالات التعاون والتنسيق السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي بين تركيا والوطن العربي



الفصل الرابع

وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي ــ التركي

محمد نور الدين(*)

كانت تركيا على امتداد العقود الماضية وإلى ما قبل سنوات قليلة جزءاً من المنظومة الغربية في الشرق الأوسط، وبالتالي من توجهاتها وتحالفاتها وعداواتها. وكان الأعم على الوطن العربي التحالف مع الاتحاد السوفياتي. لذا كان الطرفان نقيضين في الاستراتيجيا.

وبما أن العامل السياسي كان يغلب العوامل الأخرى فقد كان السياسي يتقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ويترك أثره فيه كابحاً تطوره وتوسيع التعاون فيه.

ورغم انتهاء الحرب الباردة فقد كانت الحكومات التركية المتعاقبة في التسعينيات لا تزال تحكمها سياسات الحقبة السابقة لجهة عدم الانفتاح على الوطن العربي، سواء ما كان يعرف بالدول التقدمية أو الرجعية، لاعتقادها، الموروث من الذهنية الكمالية أو العلمانية المتشددة، أن أي انفتاح كبير على العرب والمسلمين سيورّط تركيا ويكبح تطورها وفق الأنماط الحديثة، ويهدد بشكل أساسي نظامها العلماني، ويعيد ربطها بالشرق الإسلامي، مصدر كلّ التخلف الذي أفضى إلى انهيار الدولة العثمانية، بدلاً من التطلع إلى الغرب لتكون جزءاً منه.

(*) أستاذ التاريخ، الجامعة اللبنانية.

لذا يمكن القول إنه ما كان ممكناً تطوير العلاقات العربية ـ التركية ورفعها إلى هذا المستوى لو لم يأت إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ حزب العدالة والتنمية الذي حمل رؤية جديدة وجذرية وشاملة في التعامل مع كل محيطه، ومنه العربي، على أساس سياسة «تعدد بُعد» التي تقضي بعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى، وأن تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى، وهذا ممكن من خلال الانفتاح على الجميع من دون القطع مع المواقع التي كانت تركيا جزءا منها. وهكذا أمكن لتركيا أن تبقي علاقات جيدة مع الغرب وإسرائيل، وأن تنسج علاقات جديدة قوية جداً مع خصوم سابقين مثل روسيا (التي أصبحت الشريك التجاري الأول في العالم لتركيا بأربعين مليار دولار، فيما لم يتعد حجمها مع الولايات المتحدة الـ ١٣ مليار دولار) وإيران والوطن العربي. وقد ساهمت في تعزيز العلاقة الممتازة مع الوطن العربي البنية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية التي نظرت إلى العلاقات مع العرب والمسلمين على أنها أيضاً خيار استراتيجي، انطلاقاً من أن في ذلك مصلحة تركية أكيدة في تحقيق الهوية وتعزيز الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي والدور الإقليمي.

انطلاقاً من ذلك أمكن للعلاقات العربية ـ التركية أن تشهد أكبر تطور لها عبر التاريخ. ومع ذلك يمكن لهذه العلاقات أن تكون أكثر تطوراً في ما لو أمكن لحزب العدالة والتنمية أن يتجاوز بعض الكوابح الداخلية التي تواجهه وتتعلق بالصراع السياسي مع القوى العلمانية المناوئة له أو تلك التي تسعى إلى تعطيل مسيرة تعزيز مسيرة الديمقراطية في بلد يعرف هوامش واسعة لها.

ولعل أحد أكبر الأسقف التي تظلل الآن تنمية العلاقات بين العرب والأتراك هي سياسة الحياد أو المسافة الواحدة التي اتبعتها أنقرة تجاه كل الأطراف والبلدان العربية، بحيث يمكن إطلاق عليها صفة «تعدد بعد عربية وإسلامية» بحيث أمكن لتركيا أن تطور علاقاتها مع كل الوطن العربي وليس مع قسم منه، وهذه مهمة ليست سهلة، خصوصاً في ظل انتشار محاولات توسيع الفتن المذهبية المتنقلة والنظر إلى تركيا من جانب بعض العرب بعين مذهبية، والرهان على أن تكون مع طرف ضد طرف، وهو ما لم يحصل؛ إذ عرفت أنقرة كيف توازن لأن مصلحتها، كما مصلحة العرب الحقيقية تقتضي ذلك.

هذا الموقف التركي خلق مناخات من الثقة المتبادلة بين تركيا وكل العرب، بحيث كان كل عربي، وهذه مفارقة غير مسبوقة، يرى في أنقرة أنها

قريبة منه. إذ ليس من بلد عربي واحد ليس على علاقة جيدة مع أنقرة.

مع ذلك يجب ألا يكون ذلك قاعدة في طريقة التعامل بين الدول. فوجود حزب يؤيد إقامة أفضل العلاقات مع العرب يجب أن يكون فرصة لإظهار وترسيخ قواعد جديدة للعبة العلاقات بين الدول كي تترك الثمار الإيجابية لهذه العلاقات أثرها لدى كل الأطراف، بحيث تتخطى طبيعة السلطة القائمة لتكون مصلحة لها بمعزل عن تغيّر الأنظمة والأيديولوجيات والأشخاص تماماً، كما هي العلاقات الاقتصادية مثلا بين الصين والولايات المتحدة.

إن مجالات التعاون بين تركيا والوطن العربي واسعة جداً في جميع المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والعلمية.

وهذه الورقة تطمح لتتجاوز مجرد توصيف وتحليل واقع العلاقات العربية ـ التركية، أو حتى مجرد إطلاق عناوين عامة لتقدم مقترحات ملموسة كنا دائماً ندعو إليها منذ سنوات، وقد رأينا بعضها يتحقق وبعضها الآخر ينتظر، في قناعة تامة أنه ليس من شيء مستحيل، إذ تتوفر من جهة القراءة الصحيحة للتاريخ والواقع والمستقبل، ومن جهة ثانية الإرادة السياسية والشجاعة الأخلاقية.

أولاً: في مجالات التعاون

١ ـ الاقتصاد

بُني الاقتصاد التركي تاريخياً على الارتباط بالاقتصاد الغربي والأوروبي تحديداً. ومع تفاوت الأرقام بين مرحلة وأخرى فإن أكثر من ٥٢ بالمئة من التبادل التجاري لتركيا اليوم هو مع الاتحاد الأوروبي و٦٥ بالمئة منه مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

ومن أصل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار حجم التجارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٨ فإن حصة الوطن العربي تقارب الـ ١٧ ملياراً وهو رقم معقول، لكنه دون الحجم الممكن بلوغه، حيث تحتاج العلاقات الاقتصادية بأبعادها المختلفة إلى مزيد من التطوير والمتابعة.

وفي الواقع هناك حاجة ملحّة برأينا لتشكيل لجنة تقييم مشتركة عربية ـ تركية ترصد واقع وإمكانات كل طرف، بحيث يسهل الاستفادة من ثغرات الطرف الآخر لمزيد من التكامل الاقتصادي.

ومما لاشك فيه أن القدرات الاقتصادية للطرفين كبيرة، والأهم أنها متنوعة، ولا تتضارب في الكثير من المجالات.

وتركيا بلد طموح وناهض صناعياً وزراعياً، ويمكن أن يكون الوطن العربي سوقاً مهمةً للمنتجات التركية وهي كثيرة. كما يعاني الوطن العربي نقصاً في سدّ احتياجاته من المواد الغذائية، ويمكن لتركيا أن تسد هذا النقص، ولا سيّما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول ـ الغاب حيث تتوافر الحرارة الملائمة والمياه الوفيرة لزراعات كثيرة.

وفي المقابل، فإن تركيا تحتاج إلى موارد للطاقة كبيرة وهي تعدم وجودها في تركيا، وهنا يمكن للوطن العربي أن يكون ظهيراً لتركيا في سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية.

ويشكل النفط ٤٤ بالمئة من استهلاك تركيا للطاقة. وتنتج تركيا حوالى ٢,٥ مليون طن من النفط الخام سنوياً، وكان ذلك يعادل ١٤ بالمئة من استهلاكها للنفط عام ١٩٩٣، لكنها اليوم لا تتعدى السبعة بالمئة حيث تستهلك تركيا حوالى ٣٠ مليون طن سنوياً.

ورغم أن الوطن العربي منتج للنفط والغاز الطبيعي فإن ثلث واردات تركيا من النفط يأتي من روسيا ومثلها من إيران. وبلغت فاتورة تركيا السنوية على صعيد النفط مثلاً في العام ٢٠٠٧ حوالى ١٨ مليار دولار، منها ٥ مليارات من السعودية والعراق وسورية، فيما هي ١٣ ملياراً من إيران وروسيا. كذلك تستورد تركيا أكثر من ٨٠ بالمئة من الغاز الطبيعي من روسيا (ستون بالمئة) ومن إيران (عشرون بالمئة). ونظراً إلى تجاورها الجغرافي مع الوطن العربي، كما وجود خطوط أنابيب قائمة بينها وبين العراق، وإمكانية مد خطوط أخرى من الخليج ومصر إليها عبر الأردن وسورية، يمكن أن تكون تركيا في هذا المجال ممراً ومركز توزيع للنفط والغاز إلى أوروبا التي تحتاج بشدة إلى هاتين المادتين التي يمكن أن تقلل من اعتمادها على الغاز الروسي مقابل زيادة العامل العربي.

ومن الميزات الجغرافية للتعاون العربي ـ التركي على صعيد الطاقة مجاورة تركيا لبلد غني بالنفط وموارد الطاقة مثل العراق، كما تختزن سورية إمكانات كبيرة في هذا المجال. وتتطلع تركيا إلى أن يكون النفط العراقي من المصادر الأساسية لرفد خط نابوكو للطاقة المزمع إنشاؤه في السنوات القليلة المقبلة، فضلاً على وجود خط كركوك ـ يومورطاليق.

وهذا الأمر يفتح مجال التطلع إلى إنشاء شبكة ربط لتصدير الطاقة من الدول العربية المشرقية إلى العالم وأوروبا تحديداً عبر تركيا. ومثل هذا الربط موجود في قطاع آخر وهو شبكة الربط الكهربائية بين مصر والأردن وسورية ولبنان وتركيا التي تُعدّ من المشاريع النموذجية على التعاون العربي ـ التركي. وإذا كان القرب الجغرافي يحفز على التعاون في هذا المجال أكثر فإن اتفاقات التعاون التي وقعتها أنقرة مع قطر ودول خليجية أخرى هي نماذج على التعاون حين تتوفر الإرادة.

وهذا الجوار الجغرافي يتيح أيضاً التعاون في المشاريع المائية من جهة عبر قوننة الحصص القانونية للبلدان المتواجدة على ضفاف الأنهر المشتركة، ومن جهة ثانية، وخارج الحصص أعلاه، عبر إقامة مشاريع مائية تجارية ذات جدوى على الصعيدين الزراعي ومياه الشرب.

إن التعاون وفقاً للقوانين الدولية أولاً، ووفقاً لعلاقات حسن الجوار ثانياً، في المسألة المائية سيكون انجازاً تاريخياً نظراً إلى تصاعد النزاعات وحتى الحروب من أجل الاستحواذ على مصادر المياه.

وسيكون عنواناً ضخماً لعلاقات حسن الجوار فيما لو نجحت تركيا وسورية والعراق في التوصل إلى اتفاق نهائي حول مسألة مياه الفرات ودجلة التي كانت من عناوين الإختلاف بل الصدام أحياناً بين العرب والأتراك. وهي قضية حيوية جداً لسورية وأكثر منها للعراق الذي يعاني تراجعاً رهيباً في مستوى منسوب المياه الواصلة إليه في مجريي دجلة والفرات. وإذا كان نهر العاصي من العناوين المختلف عليها فإنه يبقى «تفصيلاً» قياساً إلى دور حوض دجلة والفرات.

والاقتصاد استثمار أيضاً، وقد انفتح الرأسمال العربي على تركيا في السنوات القليلة الماضية، والمطلوب تعزيزه بدلاً من الاستثمار في العالم الغربي، أو على الأقل تنويعه في المرحلة المنظورة.

ولعل الرأسمال العربي يتعظ من ارتباطه واستثماره الوهمي في أسواق البورصات الغربية والأمريكية تحديداً بعد الانهيارات التي أصابت الاقتصادات المعتمدة على البورصات والربح السريع الخادع.

ولو تخيلنا لحظة لو أن مئات المليارات من الدولارات من الثروات العربية التي ضاعت في الانهيار الأخير للبورصات كانت موظفة إما في داخل البلدان العربية أو حتى في دول صديقة مثل تركيا، لكن في مشاريع منتجة خارج حركة

العقارات والبورصات، فكم كانت ستغيّر وترفع من معدلات التنمية وتقلّل من معدلات البطالة وموجات الهجرات؟. والسوق التركية كبيرة وبكر أمام الاستثمارات الكبيرة ولا سيما في المجالين الزراعي والصناعي.

إن توجه رأس المال العربي إلى الاستثمار في تركيا أيضاً في القطاعات العقارية أمر غير محمود في ظل تقلبات البورصات والألاعيب المالية العالمية. وحبذا لو تتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات منتجة تحمي أية عثرات وأزمات قد تواجهها اقتصادات تركيا والوطن العربي.

وفي المقابل يمكن للشركات التركية المتقدمة أن تكون هي، لا الشركات الغربية أو الآسيوية، ملتزمة لأعمال البناء والمقاولة وتشييد بنى تحتية من طرق وأنفاق وجسور، كما الاستفادة من الخبرات الفنية البشرية التركية.

إن إنشاء مناطق مشتركة للتصنيع أو الزراعة أو المناطق الحرة يعزز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وفي هذا المجال يأتي توفير بنية نقل تحتية حديثة وشاملة من طرقات وسكك حديد تربط بين تركيا والوطن العربي كخطوة مهمة لتعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

إن ما يتطلع إليه الجميع هو تطوير التعاون العربي التركي اقتصادياً ليصل إلى ما هو عليه بين الدول الأوروبية، أي خلق سوق اقتصادية مشتركة بين العرب والأتراك.

ولعل خطوات إقامة مجالس تعاون استراتيجية بين تركيا وكلّ من سورية والعراق نموذج على هذا التطلع والطموح المشروع والواقعي.

وبالطبع سوف تظهر أصوات تدعو إلى خلق سوق عربية مشتركة أولاً قبل خلق سوق مشتركة مع تركيا. وفي هذا كلام حق، لكنه لا يلغي أن تسير الفكرتان بالتوازي، وأن تبقى فكرة التعاون الوثيق حاضرة في أذهان النخب السياسية والاقتصادية لدى الطرفين. بل ربما يكون التقدمُ في خطوات التعاون بين تركيا وبعض العرب محفزاً على تعميق التعاون بين العرب أنفسهم، ولتكون السوق المشتركة شاملة لتركيا وكلّ العرب أو على الأقل مع جيرانها العرب المشرقيين.

ولا شك في أن التجاور الجغرافي لتركيا مع الوطن العربي يسهّل أيضاً من التواصل الرخيص على صعيد السياحة المتبادلة، خصوصاً أن في الطرفين أماكن ممتازة للسياحة الطبيعية والدينية. ولا شك أن تسهيل إعطاء الفيزا أو حتى إلغاءها

سيكون خطوة ثورية على هذا الصعيد. وقد جاء اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسورية بدءاً من ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ واحداً من أهم الخطوات المادية والمعنوية على النموذج المفترض في التعاون بين تركيا والوطن العربي. والمطلوب توسيع هذه الخطوة لتشمل إلغاء تأشيرات الدخول بين تركيا والدول العربية الذي ستكون له آثار كبيرة جداً في كل المستويات. ونتساءل مثلاً كيف يمكن للمواطن المنتمي إلى أحد بلدان الاتحاد الأوروبي أن يدخل إلى لبنان من دون تأشيرة (تأشيرة شكلية على المطار) فيما ألغي عدد كبير من الزيارات لمواطنين أتراك إلى لبنان بسبب طلب التأشيرة وشروطها وما إلى ذلك؟ فهل المواطن المنتمي إلى بلد ذي علاقة جيدة مع إسرائيل مثل هولندا هو أولى بالدخول من مواطن تركي يقف إلى جانب القضايا العربية ليل نهار؟ والعكس صحيح أيضاً؟

إن إصدار مطبوعات وإقامة مؤتمرات منتظمة لغرف الصناعة والتجارة بين الطرفين أمر يجب أن يتحول إلى تقليد بديهي في هذا المجال. ولعلّ أكبر خطوة يمكن أن تساهم في بلورة هذا التعاون هو إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاقتصادي العربي ـ التركي يتشكل من غرف التجارة والصناعة والزراعة والوزراء المعنيين في تركيا والبلدان العربية يضع الخطط ويحفز على التعاون المجدي.

٢ ـ السياسة

غالباً ما كانت الأفكار السياسية تسبق الخطوات العملية في عالم التعاون بين الدول والجماعات. واذا كانت العلاقات العربية ـ التركية قد عرفت عقوداً طويلةً جداً من الجفاء والتباين، وصولاً إلى تناحرات مباشرة في بعض الأحيان، فإن المشترك العثماني الإيجابي الذي كان عنواناً لوحدة أراضي المشرق والمغرب العربيين والأناضول يشكل الأرضية الكامنة في أي استعادة للعمل المشترك بين شعوب المنطقة.

لقد كان العرب أكثر الشعوب المنضوية تحت الراية العثمانية إخلاصاً للدولة. وعلى امتداد القرن التاسع عشر كانت أوراق السلطنة تتهاوى واحدة تلو الأخرى في البلقان وصولاً إلى القوقاز. وبقي العرب مخلصين لوحدة الدولة حتى في أحلك لحظات الدولة بعد حربي البلقان عامي ١٩١٢ و١٩١٣. وحتى عندما كانت السلطنة تترنح تحت ضربات الحلفاء كان الأمير عبد الله ابن الشريف حسين يدعو في رسالة إلى جمال باشا عام ١٩١٦ إلى استمرار الرابطة العثمانية، مع التجاوب مع مطالب عربية متواضعة في تحسين وضعهم داخل الإدارة. لكن

رفض جمال باشا للمطالب العربية كان سبباً لتداعيات كانت أكبر من قدرة الطرفين العربي والتركي على التفاهم ومواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية التي تجسّدت عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو.

لم تمح عقود ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية السلبية ما هو مشترك بين العرب والأتراك. وعندما لاحت فرص جدية لفتح صفحة جديدة لم يكن الشعبان بحاجة إلى الكثير من استعادة الثقة لتكون الصفحة الجديدة راسخة في تأكيد المصير المشترك للشعبين.

لقد كانت تركيا تقع تحت قيود المظلة الغربية ـ الإسرائيلية على امتداد عقود النصف الثاني من القرن العشرين، وكان العرب بما هم مشروع تحرري ضد الغرب وإسرائيل مرتبطين بتحالفات مع المعسكر الشيوعي، فانشطرت العروة العربية ـ التركية نصفين متضادين. وعندما تحررت العلاقات العربية ـ التركية من ثقل المعسكرين، مرة بزوال الاتحاد السوفياتي، ومرة بانكسار العلاقة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة في إثر الغزو الأمريكي للعراق وتهديد وحدة أراضي المنطقة، ومنها تركيا، كانت الشروط متوفرة ليقف العرب والأتراك جنباً إلى جنب دفاعاً عن استقلالهم ووحدتهم وسيادتهم.

صحيح أن المخاطر والتهديدات المشتركة المستجدة كانت مسرّعة للتضامن العربي ـ التركي، لكن ما كان لهذا التضامن أن يتطور إلى تعاون استراتيجي واتفاقيات غير مسبوقة بين تركيا من جهة وكلٍّ من سورية والعراق ومجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية لو لم تكن المكوّنات الثقافية والحضارية والذهنية والإحساس بالمصير المشترك واحدة لدى الطرفين.

لقد نجحت تركيا وسورية مثلاً في فتح حدودهما خلال أقل من خمس ـ ست سنوات من استئناف العلاقات الجيدة، فيما لا تزال أبواب أوروبا مغلقة بوجه تركيا رغم أن مسيرة تركيا الأوروبية بدأت ذهنياً عام ١٩٢٣، وقانونياً عام ١٩٥٩، وفي أسوأ التقديرات مع بروتوكول أنقرة عام ١٩٦٣. كان وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو يقول إن الإنسان في حلب هو أقرب إلى نظيره في غازي عينتاب من الإنسان العربي في مراكش، والإنسان التركي في غازي عينتاب هو أقرب إلى الإنسان العربي في حلب منه إلى نظيره التركي في إستانبول. لذا كان فتح الحدود مع سورية، ومثلها الذي قد يكون مع العراق، من أكثر عمليات التفاعل سهولة بين بلدين وشعبين.

إن المكوّنات الأيديولوجية أكثر من ضرورية كقاعدة للتعاون الإيجابي بين المجتمعات العربية والتركية. وبها يمكن مواجهة التحديات والتهديدات بفاعلية أكبر، حتى إذا أضيفت المصالح المشتركة كعامل إضافي للتعاون أمكن للعرب والأتراك أن يتعاونوا ككتلة واحدة في هذه المنطقة من العالم دائمة الاستهداف من القوى الخارجية وامتداداتها المحلية المتمثلة بإسرائيل.

ثانياً: جانبا العمل العربي ـ التركي على الصعيد السياسي

١ ـ المنظمات الإقليمية والدولية

تبرز هنا المنظمات التالية: جامعة الدول العربية، منظمة الدول الناطقة باللغة التركية، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وغيرها من المنظمات، حيث تركيا والدول العربية أعضاء فيها مشتركون أو منفردون.

ولا شك أنّ لدى الطرفين الكثير من المساحات للتعاون المشترك سواء على صعيد العالم الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) أو الدولي (الأمم المتحدة).

أما على صعيد المنظمات التي لا يشتركون في عضويتها، فيمكن أن تفتح لعضوية مراقب، كأن تكون تركيا عضواً مراقباً أو أكثر في جامعة الدول العربية، وأن يكون لجامعة الدول العربية وضع المراقب أو أكثر في منظمة الدول الناطقة بالتركية، بحيث تكون هذه العضويات بمثابة لجنة تنسيق وإيصال الرأي في موضوعات تهم الطرفين، وتضمن استمرار التواصل والتنسيق والتشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هاتين المنظمتين.

ويمكن للعمل العربي ـ التركي المشترك أن يرتقي إلى أشكال أعلى مثل تنظيم عقد مؤتمرات تركية ـ عربية بصورة دورية (مرّة في السنة مثلاً على مستوى القمة، ومرتين مثلاً على مستوى رؤساء الحكومات أو البرلمان أو وزراء الخارجية أو وزراء آخرين) على غرار مؤتمرات الفرنكوفونية والكومنولث.

واستتباعاً للشأن السياسي، لا شكّ أن التعَاون على الصعيدين العسكري والأمني أمر بالغ الأهمية والحساسية. وإذا كان التعاون الثنائي وتبادل الخبرات وحتى التدريبات والمناورت المشتركة أمراً ممكناً فإن البعض يطرح تشكيل منظمة للتعاون الأمني الإقليمي على منظمة التعاون والأمن في أوروبا، على أن تضم

العرب والأتراك والإيرانيين. ولكن يجب الأخذ في عين الاعتبار عند دراسة إمكانية أو عدم إمكانية إقامة هذه المنظمة عاملين مهمين، وهما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وأن تركيا لها علاقات عسكرية قوية مع إسرائيل. وكلا العاملين له بعد مهدّد للأمن القومي العربي.

وفي هذا المجال كان تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا، وبين سورية وتركيا في العام ٢٠٠٩ حدثاً غير مسبوق وخطوة رائدة في مجال تعزيز التعاون العربي ـ التركي المشترك.

لقد كان مشهد «إزالة الحدود» بين سورية وتركيا في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وحمل أكثر من عشرين وزيراً في البلدين الحاجز الخشبي الذي كان يفصل بين البلدين عند نقطة الحدود وإلغائه، عملاً رمزياً مكثفاً إلى حد كبير يعكس كيف يمكن للعلاقات بين الشعوب أن تتطور إذا امتلكت الدول إرادة سياسية شجاعة في هذا الاتجاه. ولو تذكرنا كيف كان الخلاف على مسألة الإسكندرون يوتّر العلاقات الثنائية لأدركنا المسافة الهائلة التي قطعتها تركيا مع سورية عندما أسستا مجلس التعاون الاستراتيجي وألغتا تأشيرة الدخول بينهما، بل أيضاً إقامة مناورات عسكرية مشتركة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ بعدما كاد البلدان يدخلان حرباً في خريف ٢٠٠٨. وإذا كان تأسيس مثل هذه المجالس يستجيب لمصالح البلدان المعنية والتحديات المشتركة فإنه ينسجم أيضاً مع قدر الجغرافيا والتاريخ والعمق الحضاري المشترك. وإذا كانت الدول الغربية الاستعمارية قد ساهمت بصورة عنيفة في إحداث الشقاق بين الإخوة، فهذا ليس قدراً في حال امتلكت بلداننا وشعوبنا إرادة الاستقلال والمواجهة. إن شعار «حكومة واحدة لدولتين» الذي أطلقه وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو في صيف ٢٠٠٩ يصلح للمرحلتين الراهنة والمقبلة، ويمكن توسيع هذا الشعار ليكون «حكومة واحدة لثلاث دول أو عدة دول». إن تطوير علاقات تركيا والعرب بهذه الطريقة يخلق ديناميات تنعكس إيجاباً على قضايا أخرى.

٢ ـ تحديات وقضايا

من المهم جداً رصد المزاج الشعبي لدى الطرفين، فضلاً على المشكلات القائمة التي تواجه كل طرف على حدة أو تواجه الطرفين في الوقت نفسه.

إن فهم مزاج المجتمعات من الداخل يسهّل من مقاربة الأمور بصورة

موضوعية تأخذ بالاعتبار عدم تعرض العلاقات إلى اهتزازات ناتجة من سوء فهم الآخر ومعرفته.

وإذا استعرضنا القضايا المشتركة نواجه **أولاً المشكلة الفلسطينية** حيث لتركيا علاقات جيدة مع إسرائيل. وربما تكون هذه المشكلة أحد أكبر التحديات التي تواجه الطرفين العربي والتركي. فتركيا لا تريد قطع روابطها مع إسرائيل. وإسرائيل حتى الآن لا تزال تحتل الضفة والقطاع والجولان وتهدّد لبنان والمنطقة، وتحول دون إقامة دولة فلسطينية.

إن اتباع سياسة دقيقة وحذرة بين الطرفين تأخذ في الاعتبار هذه العوامل أولوية تمهيداً لتوحيد مواقفهما.

وإذا كانت لتركيا ظروف محددة تفرض وجود علاقات معيّنة مع إسرائيل، فيجب ألا تكون هذه العلاقات عائقاً أمام تطور العلاقات العربية ـ التركية شرط ألا تكون العلاقات التركية ـ الإسرائيلية موجهة ضد طرف ثالث، وتحديداً الوطن العربي.

وما يأمله العرب أو الشارع العربي ألا يكون تطور العلاقات العربية ـ التركية مرتبطاً بطبيعة السلطة السياسية الحاكمة في تركيا، بل أن تقوم على أسس ثابتة تعكس مصالح وحضارة الطرفين بمعزل عن تحولات السلطة السياسية.

ولا شك أن مواقف تركيا المشرّفة في السنوات الأخيرة ضد سياسات إسرائيل العدوانية عامل مهم في تأكيد الروابط الأخلاقية المشتركة بين الطرفين العربي والتركي. لكن المناورات العسكرية المشتركة بين الجيشين التركي والسوري في ربيع ٢٠٠٩ كانت الأولى من نوعها بينهما، وتحمل على التفاؤل الكبير أن العلاقات بين العرب (هنا سورية) وتركيا تتجاوز أيضاً الرابطة الأخلاقية والحضارية المشتركة لتؤكد مصلحة الطرفين الوطنية في العمل المشترك والأخوي على كل الأصعدة.

إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى تجسيداً لوحدة الوجدان العربي والتركي ولوحدة الوعي للتحديات التي تواجهها المنطقة من الخارج.

المسألة الثانية المشتركة التي تشكل تحدياً للطرفين هي **المسألة الكردية**، ولا سيما النزعة الانفصالية للأكراد في شمال العراق وفي المنطقة. وإذا كان العرب والأتراك متفقين على ضرورة الحفاظ على الخاصية الوحدوية للمنطقة، ولا سيما في

العراق، لكن يجب ألا يكون ذلك أيضاً على حساب زيادة التوتر والهوة في العلاقات بين الأكراد من جهة، وكلّ من العرب والأتراك من جهة أخرى.

إن سعي العرب والأتراك إلى التعاون بشأن المسألة الكردية ومحاربة النزعات التفتيتية يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً عدم خلق أعداء جدد في العمق العربي والإسلامي، وإيلاء التطلعات الكردية وغير الكردية تفهماً بما يكفل حقوقاً متكافئة لكل القوميات والأعراق الأصلية على أساس الوحدة التاريخية والجغرافية لكل حوض المنطقة المشرقية. إن النظر إلى المشكلة الكردية على أنها مجرد تهديد تقسيمي لوحدة البلدان العربية أو تركيا يفاقم من المشكلة بدلاً من أن يحلّها. إن التخلي عن سياسة إنكار الهوية مطلوب لمعالجة هادئة وواقعية لهذه المشكلة بما يخدم الروابط الثقافية والحضارية المشتركة، فضلاً على المصير الواحد في جغرافيا واحدة تتداخل فيه العناصر العربية والتركية والكردية والفارسية تداخل الظفر باللحم. وفي هذه الحالة بالذات، ولا سيما في البعد العراقي من المشكلة، من غير الممكن توثيق التعاون التركي ـ العراقي من دون أن تكون الحالة الكردية جزءاً منها، ولا سيما أن الكيان الكردي في شمال العراق يقع على امتداد الحدود العراقية مع تركيا، ويشكل حاجزاً جغرافياً كاملاً يفصل بين تركيا وبقية الأراضي العراقية. إن توقيع اتفاقيات تعاون استراتيجي بين أنقرة وبغداد أمر مهمّ جداً، لكنه لا يمكن له أن يترجم حالة واقعية ومستقرة من دون المساهمة المباشرة، وللأسباب الذي ذكرنا، من جانب إقليم كردستان العراق المعترف به قانونياً في الدستور العراقي. إن الأكراد هم من العناصر الأساسية المكونة للمجتمعات المشرقية وداخل كل من الوطن العربي وتركيا (فضلاً على إيران)، ولا يمكن على المدى البعيد أن يأخذ التعاون العربي ـ التركي شكله المرغوب فيه من دون المشاركة الفاعلة للمكون الكردي في تركيا وبعض البلدان العربية. إن توثيق التعاون العربي ـ التركي سيكون من شأنه إيجاد حالة ضاغطة ومشجعة على حل المشكلات الموجودة خارج الفضاء العربي ـ التركي والمتصلة بأحد الطرفين، مثل الوضع في القوقاز والمسألة الأرمنية والخلاف بين تركيا واليونان أو القضية القبرصية.

ثالثاً، مسألة المياه، رغم أنها تقع في الحيز المشترك للتعاون، كما أسلفنا، ورغم أن التوترات السياسية من جراء هذه المشكلة تراجعت إلى حد كبير، لكنها تبقى أحد التحديات البارزة في العلاقات الثنائية، والتوصل إلى اتفاق نهائي وعلمي وواقعي أكثر من ضرورة ملحّة، منعاً لتجدد المشكلة عند أي منعطف توتر سياسي جديد.

رابعاً، إن **مسألة قبرص** مسألة حيوية جداً لتركيا وأمنها القومي. إن سلوك سياسة عربية دقيقة تجاه هذا الموضوع سيكون له أهمية لإبقاء العلاقات العربية ـ التركية جيدة. فقبرص تقع قبالة السواحل العربية وليس من مصلحة العرب اتباع سياسة معادية لقبرص اليونانية التي دعمت تاريخياً العرب في صراعهم مع إسرائيل. لكن في الوقت نفسه هناك واقع تعترف به حتى قبرص اليونانية وهو أن هناك مجتمعاً مستقلاً هو قبرص التركية يرتبط بتركيا ارتباط الطفل بوالديه. وهذه المشكلة حيوية جداً لتركيا، وتبعاً لها ترسم الكثير من السياسات التركية الخارجية،وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عربياً، فضلاً على ضرورة الأخذ في الاعتبار وجود كيان آخر في الجزيرة قبالة سواحلنا العربية هي قبرص التركية بمعزل عن ارتباطها ببلد آخر هو تركيا.

إن العرب مطالبون هنا بالانفتاح على جمهورية شمال قبرص التركية، خصوصاً أنها لم تعد هي المعرقل لتوحيد الجزيرة، وإيجاد حل فيها بعدما وافق القبارصة الأتراك على مقترحات الأمم المتحدة في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤ في استفتاء شعبي، فيما رفض الخطة القبارصة اليونانيون. وبالتالي من غير المنطقي إبقاء شعب بكامله معزولاً ومعاقباً وهو قريب منّا إضافة إلى امتداداته التركية.

إن أضعف الإيمان تجاه المواقف التركية المشرّفة حيال القضايا العربية، ولا سيما في فلسطين وغزة أن يبادر العرب إلى خطوة تاريخية بشأن الاعتراف والتعامل الفاعل مع قبرص التركية. وكل هذا لا يعني أبداً ولا يفترض أن يعني توتير العلاقات مع قبرص اليونانية واليونان. وبذلك يساهم العرب في فك العزلة عن قبرص التركية، التي تندفع إسرائيل إليها، وفي الوقت نفسه تشكيل حالة ضغط لحل المشكلة نفسها، وهو ما يفيد الاستقرار في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وللعلاقات العربية ـ التركية نفسها.

خامساً، يُمكن للملف النووي الإيراني أن يكون عنواناً للتعاون بين العرب والأتراك، وأيضاً إيران، للضغط من أجل شرق أوسط خالٍ من السلاح النووي حيث تنفرد إسرائيل بامتلاك هذا السلاح.

٣ ـ الثقافة والاجتماع

ينتمي العرب والأتراك إلى بيئة ثقافية شبه واحدة تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد على امتداد قرون والمناخ المشرقي عموماً.

لذا ليس من الغريب أن تكون عناصر الالتقاء أكبر بكثير من عناصر الاختلاف والتباين.

ومع ذلك كانت الحرب العالمية الأولى لحظة خلاف كبيرة بين الطرفين وصلت إلى حد اتهام الأتراك للعرب بخيانتهم وطعنهم في الظهر لأن قسماً منهم تعاونوا مع الإنكليز والفرنسيين بأمل نيل الاستقلال. وتراكمت عناصر جديدة أحدثت هوّة في المزاج النفسي للعرب ضد الأتراك، ومن ذلك اعتراف تركيا بإسرائيل وإقامة تحالف مع الغرب وإسرائيل ضد العرب ومشروعهم القومي كما ضد التيارات الإسلامية عموماً. وتأسست على ذلك تصورات لدى الطرفين اختلطت فيها الحقائق بالأوهام، والموضوعية بالنوايا المغرضة.

من هنا أهمية إيلاء البعد الثقافي والاجتماعي والنفسي والإعلامي اهتماماً كبيراً لنزع الحواجز النفسية التي لا تزال تتحكم بجانب من سلوك الطرفين. وإذا كان للسلطة السياسية ميزة القرار والاحتضان فإن تعزيز البعد الثقافي والاجتماعي والإعلامي، وما إلى ذلك، هو مسؤولية المجتمع المدني بامتياز.

وبرأينا إن الانطلاق من كتب التاريخ المدرسية أولاً والعامة ثانياً، سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا شك أن هناك العديد من اللجان من المؤرخين وغيرهم انكبوا على تنقية الكتب المدرسية لدى الطرفين مما اعتراها من مغالطات ومصطلحات مشبوهة وتحريف في الوقائع وتحريض أيديولوجي. ورغم أن الحقيقة التاريخية غير مجمع عليها،كما ليس من الممكن،ولا من المطلوب، كتابة واحدة وموحدة للتاريخ، لكن أعتقد أن المطلوب هنا تشكيل لجنة رسمية من جامعة الدول العربية وتركيا تضم مؤرخين وعلماء اجتماع وعلوم سياسية لتنقية شاملة للكتب المدرسية لدى الطرفين من دون تحريف للحقائق وبما يخدم التاريخ والمستقبل المشترك.

ولا يخفى على الجميع قلّة التفاعل بين الكتّاب والمثقفين والجامعيين ومراكز الدراسات في الطرفين، فلا ندوات ثقافية أو شعرية مشتركة، ولا حركة ترجمة منتظمة، ولا معارض فنية تشكيلية وسينمائية وتلفزيونية متبادلة أو مشتركة. ولا مراكز كافية لتعليم لغة الآخر، لا في الجامعات أو خارجها، وما إلى ذلك. حتى على الصعيد الرياضي لا تجرى مباريات رياضية بين فرق الطرفين، ولا في أي نوع من أنواع الرياضة. ولمسنا أهمية هذا النوع من النشاطات عندما لعب فريق

فنار باهتشه التركي بكرة القدم في حلب بحضور الرئيس بشار الأسد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان قبل سنتين.

لذلك مطلوب المزيد من التفاعل على كل الأصعدة الثقافية والجامعية واللغوية والأدبية والفنية والتلفزيونية والسينمائية. وسيكون مفيداً جداً إقامة نوع من المنسقية الدائمة المشتركة لوضع الخطط ومتابعة التنفيذ.

إن ردة الفعل التي أحدثها عرض بعض المسلسلات التركية للمرة الأولى مدبلجة إلى اللغة العربية على الشاشات العربية نموذج واضح على توق أحد طرفي المعادلة التاريخية والثقافية لمشاهدة «آخر» يشبهنا. وبمعزل عن التحفظات والانتقادات التي توجه إلى مضمون هذه المسلسلات فإنها مثال على ما يمكن أن تحدثه مجالات المجتمع المدني من تأثيرات إيجابية متبادلة في معرفة الآخر وتعزيز صورته الإيجابية. ويكفي القول إن أعداد السائحين العرب إلى تركيا قد ضرب أرقاماً قياسية من السياحة في العام ٢٠٠٩ فقط بسبب عرض المسلسلات التركية والجذب الذي شجع هؤلاء على القدوم.

لقد ساءت صورة العربي في تركيا، وصورة التركي في الوطن العربي، لكثير من الأسباب، إلا أن هذه الصورة السلبية، برأيي، ليست قديمة بل تعود إلى فترة وضع الاستعمار يده على المنطقة، ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، ومن ثم تأسيس الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٩. لكن الصورة الأصلية والحقيقية تعود إلى الفترة التي كانت شعوب المنطقة سيدة نفسها. ولم يعثر المؤرخون على أية صورة سلبية للعربي في الأدبيات التركية، ولا للتركي في الأدبيات العربية في الفترة العثمانية. وما ظهر سلباً كان خلال فترات لاحقة وبتأثير من المستعمر الغربي.

إن تكثيف العمل على إنشاء فرق عمل مشتركة من مراكز الدراسات في البلدين لإنتاج أفكار لتوثيق التعاون بين العرب والأتراك ومواجهة المخططات الخارجية أمر مهم ويستحق الإسراع فيه.

ومع أن الخطوات السياسية قد سبقت مبادرات المجتمع المدني إلى توثيق العلاقات، بين البلدين، فإن وضع خطط تفاعلٍ بين منظمات المجتمع المدني في الطرفين مهمة جداً، لأنها تشكل البنية التحتية الصلبة لاستمرار وثبات هذه العلاقات انطلاقاً من أن المؤثرات الثقافية تحفر عميقاً في الذات والذاكرة، وليس من السهولة محوها في وقت قصير.

خلاصات

١ ـ إن أمام العرب والأتراك فرصة تاريخية نتيجة انبثاق رغبة مخلصة مشتركة لدى الطرفين في التعاون والتنسيق إلى أعلى درجة، مستفيدين من لحظة التحولات الإقليمية والدولية التي توفر نجاحاً لهذا التعاون.

٢ ـ إن المكوّنات الثقافية والحضارية والجغرافية المشتركة بين تركيا والوطن العربي تشكل أحد الحوافز الأساسية لبناء تعاون واسع وعميق وصلب في كل المجالات. والتجربة الناجحة في العيش المشترك في الفترة العثمانية إلى ما قبل قليل من الحرب العالمية الأولى توفر الكثير من الوقت اللازم قبل الدخول في عملية التعارف المتبادلة بشكل عملي.

٣ ـ إن التحديات التي تواجهها المنطقة لا تقتصر آثارها السلبية على جانب واحد من العرب أو الأتراك دون الآخر. فبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت مشاريع القوى الغربية والاستعمارية إلى فرض الهيمنة أحادية الجانب على الجانب العربي مستفيدين من غياب القطب الثاني الذي كان نصير القضايا العربية، وإن ضمن حدود معيّنة. لكن هذه الهجمة الاستعمارية الجديدة التي تركزت على العراق في التسعينيات، وصولاً إلى غزوه واحتلاله في العام ٢٠٠٢ لم تكن تقتصر باستهدافاتها العراق فقط بل جعله منطلقاً ومنصة لإخضاع كل العالم الإسلامي، وفي المقدمة منه إيران، باعتبارها قوة عسكرية واقتصادية كبيرة مناهضة أيديولوجياً للمشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي والأخرى تركيا كونها الأكثر تضرراً من ظهور الكيان الكردي في شمال العراق وأخطار ذلك الآنيّة والمستقبلية على وحدة الأراضي التركية. ليس ذلك فقط، بل إن مجرد ضرب دولة مركزية للمرة الأولى منذ نشوء الدولة الأمة في المشرق، وهي العراق هو مؤشر خطر جداً على وحدة وصلابة الدول المركزية الأخرى، وفي مقدمها تركيا وإيران والسعودية ومصر. إن التهديدات المشتركة والتحديات الواسعة التي يواجهها الوطن العربي وتركيا تشكّل أيضاً عاملاً محفزاً للغاية لتعاونهما بوجه التهديدات.

٤ ـ ليس هناك من إطار محدّد مسبقاً أو جامد ليصب فيه أو من خلاله التعاون العربي ـ التركي المشترك. فيمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لطبيعة الموضوعات أو الأطراف المعنية، خصوصاً أن الوطن العربي لا يشكل كتلة سياسية أو اقتصادية موحّدة. لذا فإن الاتفاقات الثنائية تبدو الأقرب إلى الواقعية مثلاً في مراحل أولى، مع السعي إلى تطوير العمل الجماعي من خلال إنشاء

مجالس أو هيئات عليا تضع سياسات ومبادئ عامة تترجم من خلال المجالس الثنائية أو المتعددة الطرف. وهذا ما حصل فعلاً عبر اتفاقيات التعاون الاستراتيجية بين تركيا من جهة وكلٍّ من سورية والعراق على حدة، أو باتفاقيات متعددة الطرف كما حصل بين تركيا ومجلس التعاون.

٥ ـ إن العمل العربي ـ التركي المشترك لا شك يكون أكثر فاعلية وسرعة من خلال القنوات الرسمية القادرة على اتخاذ القرارات بسرعة ووضعها موضع التنفيذ. وهو ما حصل مثلاً في اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين تركيا وكلٍّ من سورية والعراق ومجلس التعاون الخليجي.

لكن هذا يشكل الجانب الأكثر ظهوراً من الصورة التي لا بدّ لكي تكون ألوانها أكثر استمرارية من أن ترتكز على البنية التحتية لهذا التعاون. وهذا لا يضمنه سوى تعزيز التعاون والتواصل والتفاعل بين مكوّنات المجتمع المدني ومنظماته وقطاعاته المختلفة. إن تطوير التعاون وإرسائه بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية هو من أهم الضمانات لحماية هذا التعاون. والتعاون بين هيئات المجتمع المدني يوفر شبكة أمان فعلية للتفاعل بين المجتمعات على الصعد الفكرية والفنية والأدبية والعلمية والرياضية. وحتى الآن لا يزال هذا البعد من العلاقات والتعاون ضعيفاً وخجولاً رغم أنه الأكثر قابلية للتطور تبعاً لطبيعة التكوين الثقافي والذهني للمجتمعات العربية والتركية.

٦ ـ يمكن للتعاون العربي ـ التركي أن يكون أيضاً جزءاً من عمل متعدد الطرف أوسع من الدائرتين العربية والتركية. وهنا يمكن أن تكون الأولوية لتوسيع التعاون مع الدول الأكثر قرباً جغرافياً أو حتى ثقافياً. وتبدو هنا إيران الأكثر ملاءمة لمثل هذا التعاون المتعدد الطرف، نظراً إلى القواسم المشتركة معها من جانب العرب والأتراك، فضلاً على التحديات المشتركة التي تواجهها، مثل العرب والأتراك، ولا سيّما الجهة الاستعمارية وأخطار التقسيم والفتن المذهبية، فضلاً على أن إيران تشكّل عمقاً استراتيجياً كما للعرب كذلك لتركيا.

٧ ـ إن توسيع التعاون ليشمل إيران سيكون خطوة استراتيجية لوأد أحد أكبر الأخطار التي تهدد تركيا والوطن العربي، بعد الفتنة التي عمل لها البعض، ولا سيما في إثر غزو العراق والتحولات التي طرأت على أرض الواقع وأثارت هواجس متعددة ومتباينة، نظراً إلى التركيبة المذهبية المتعددة لكل هذه المجتمعات.

٨ ـ إن التعاون العربي ـ التركي يجب أن يأخذ في الاعتبار العمق

الاستراتيجي له جغرافياً وحضارياً، والمتمثل بإيران، وهذا يمنحه المزيد من الصلابة والحماية، ويصونه من العوارض الجانبية المحتملة.

٩ ـ لكن هذا التعاون يمكن له أن يكون أيضاً أكثر صلابة عندما لا يكون منعزلاً عن مسيرة العولمة التي لا تكون مواجهتها إلا باللعب من داخلها. وعلى هذا يمكن للعرب والأتراك أنِ يكونوا جزءاً أو قاعدة لعمل أوسع تشمل قوى سياسية واقتصادية، مثل روسيا والصين أو آسيا الوسطى أو أفريقيا.

١٠ ـ إن التعاون العربي ـ التركي المشترك يجب أن تتوسع مجالاته وساحاته إلى كل المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي. إن العالم الإسلامي هو أحد المجالات الحيوية والأكثر قابلية للتعاون مع العرب والأتراك. وبقدر ما يتقارب العرب والأتراك بقدر ما يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بدورها بصورة أكثر فاعلية وتأثيراً في ساحتها وفي الساحة الدولية.

١١ ـ إن الأمم المتحدة ومنظماتها، مثل مجلس الأمن، هي أحد أهم ساحات التعاون بين العرب والأتراك بما يخدم قضاياهم، خصوصاً أنها مرجعية القرار الدولي. ومع أن القوى الاستعمارية وفي مقدمها الولايات المتحدة وامتدادها إسرائيل تضرب بعرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة لكنها تبقى تشكل ساحة لإحراج وفضح المخططات الغربية في المنطقة. كما أن المنظمات التطبيقية المنبثقة عن المنظمة تلعب دوراً كبيراً وسط المجتمعات والدول مثل اليونسكو والفاو ومجلس حقوق الإنسان ووكالة الطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الفرعية والإقليمية، وما إلى ذلك من آليات تحاول القوى المهيمنة استخدامها مطية لتمرير سياسات لا تصب في مصلحة الشعوب والقوى النامية.

تعقيـــب

مصطفى اللباد[*]

يتميز الحوار العربي ـ التركي باختلافه نوعياً عن حوارات أخرى مثل الحوار العربي ـ الأوروبي، أو الحوار بين الإسلام والغرب، في نقطة أساسية جوهرها أن هذه الحوارات تبدأ من صدام تاريخي وراهن وتروم الوصول إلى تحسين صورة كل طرف لدى الآخر. بينما الوضع هنا في الحوار العربي ـ التركي أن الصور السلبية التي كانت قائمة بين العرب والأتراك اضمحلت الآن، وأصبحت الصورة من الجانب العربي على الأقل أكثر إيجابية، ناهيك عن أن الصور الماضية على سلبيتها لم تصل إلى مستوى العداء بين الطرفين أبداً. افتقر الطرفان العربي والتركي إلى الحوار فيما بينهما، إلا من مرات تعد على أصابع اليد الواحدة، كان لمركز دراسات الوحدة العربية مشكوراً دوراً ريادياً فيها، ولذلك فإن عقد ندوة هذا الحوار العربي ـ التركي في هذا الظرف التاريخي الاستثنائي، وفي مدينة إستانبول العزيزة على قلوب وعقول العرب وذاكرتهم الجمعية ينعش الآمال بأن نخرج من هذا الحوار بأفضل مما دخلناه، إن شاء الله.

ربما للمرة الأولى في التاريخ الحديث تلقى تركيا العائدة إلى المنطقة وتوازناتها هذا الترحيب الكبير لدى قطاعات نخبوية وشعبية عربية واسعة، حتى وصل الأمر إلى الحد الذي أصبحت فيه تركيا «دولةً نموذجاً» ينبغي استلهام جوانب القوة في تجربتها السياسية. لذلك يهيئ المناخ الإيجابي الحالي فرصة أفضل للحوار ويفتح الباب أمام تحقيق تقدم ملموس يتواكب مع ذلك الحاصل في صورة تركيا في الوطن العربي، ومع ذلك ينبغي على هذا المحفل الكريم أن يركز

(*) مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة.

على تحديد وتعيين القضايا التي تقلق الطرفين بشكل مبكر، بحيث تكون وظيفة الحوار العربي ـ التركي الحالي الأساسية العملية متمثلة في القيام بدور جهاز الإنذار المبكر للمشكلات بين الطرفين.

يُعَدُّ تعيين وتحديد طبيعة الحوار الراهن باعتباره حواراً فكرياً وثقافياً يقوم بين النخب العربية والتركية مسألة بالغة الأهمية، لأن للنخب تأثيراً عميقاً على أوسع القطاعات الشعبية. وبسبب الطابع النخبوي للحوار ـ وهو أمر لا يعيبه ـ لتعذر إمكانية حوار شعبي من النواحي العملية، ولأن الحاضرين لا يمثلون بالضرورة وجهات النظر الرسمية لدولهم؛ فمن شأن تركيز حوارنا الحالي حصراً على قضايا كبرى تتعلق بالأمن القومي للدول مثل: الحدود والمياه والأكراد، وهي القضايا التي يتم تناولها بين الأطراف الرسمية، أن يؤدي إلى بقاء الحوار الحالي في العموميات وعدم انتقاله إلى فضاء العملانية التي هي دليل نجاح الحوارات. ربما تكون الإجابة عن سؤال: كيف يمكن استثمار مساحات كبيرة تجمع بين الطرفين تاريخياً وجغرافياً وثقافياً، بما يعود على الطرفين بمنافع سياسية واقتصادية؟، هي المفتاح لتحقيق اختراق جوهري في الحوار، ومن ثم في العلاقات العربية ـ التركية.

شهدت العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية تحسناً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، ولكن بدون أن يرقى هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين العربي والتركي. والمثال على ذلك عدم وجود أطر مؤسسية تجمع تركيا بالدول العربية سوى حيازة تركيا لصفة المراقب في الجامعة العربية وهو إنجاز هام، ولكنه مع ذلك لا يعكس المرتجى من العلاقات العربية ـ التركية. وإذ مثّل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ بهويته الواضحة نقطة تحول كبيرة في سياسة تركيا حيال المنطقة، فإن السياسات الإقليمية للدول تنبني على ركائز معلومة مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، كما أن «مسألة الهوية» وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي؛ تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية.

لا يمكن حساب «مسألة الهوية» بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي أو نسبة الصادرات إلى الواردات وغير

ذلك من المعايير الثابتة، إذ إن «الهوية» في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة. ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه «الهوية» من حزب إلى آخر، ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة، ومنها طبعاً السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية. وهنا بالتحديد ينبغي التنويه بالدور الكبير الذي يلعبه حزب العدالة والتنمية ـ على خلفية وضوح مسألة «الهوية» لديه ـ في فتح الآفاق وإزالة العقبات أمام تعاون عربي ـ تركي يتخطى المستويات المتدنية التي بلغها هذا التعاون خلال النصف الثاني من القرن العشرين كله. وهذا التنويه لا يأتي على أساس الانتماء إلى لون أيديولوجي معيّن يتّفق مع حزب العدالة والتنمية، ولكن إحقاقاً للحق مع التأكيد أن الحوار الراهن ينطلق من بعد قومي من الطرفين باعتباره حواراً عربياً ـ تركياً، وليس حواراً بين منتمين إلى لون سياسي بعينه من الطرفين، وهو ما يشدد على أهمية الحوار للنخب الفكرية العربية والتركية على اختلاف ألوانها الأيديولوجية.

يقتضي الحوار وجود حالة من التعارف المتبادل بين العرب والأتراك وصولاً إلى مزيد من الفعالية والتنسيق بين النخب الثقافية والفكرية من الطرفين، لأن الصور المتبادلة على مستوى بعض القطاعات لا زالت تقف عند حدود المواريث التاريخية المتبادلة. والمثال على ذلك أن العلاقات الأكاديمية والثقافية بين العرب والأتراك لا زالت دون المستوى، في حين إن التقييم العام للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين يظهر أنها تجري بشكل جيد بين الطرفين، ولكن وفقاً لإرادات فردية ولا تدخل في خطة شاملة للنهوض بالعلاقات العربية ـ التركية إلى مستويات أرفع. وهنا أتفق مع د. محمد نور الدين حول ما طرحه في ورقته. ما يتم ترجمته على المستوى الثقافي يتلخص في أعمال لبعض المثقفين والشعراء والروائيين من الطرفين إلى العربية والتركية، ولكن ليس في إطار جهد منظم ومدروس، بحيث تترك أعمال الترجمة إلى اعتبارات السوق والتوزيع فقط. ربما ينبغي التفكير في خطة ثقافية للنشر والترجمة من التركية إلى العربية والعكس، فضلاً على تبادل منتجات مراكز الأبحاث العربية والتركية. وفي هذا السياق لا بد من التنويه بالانتشار الكبير لمراكز الأبحاث في تركيا في السنوات الخمس الأخيرة، بحيث تضاعف عددها مرات ومرات عمّا كانت عليه من قبل، وهو درس استفادت منه تركيا لترشيد معارفها العلمية، ونأمل أن تعيه الدول العربية أيضاً (يلاحظ هنا أن

مراكز الدراسات التي تهتم بالشؤون التركية في كل الدول العربية لا تزيد في أحسن الأحوال على تسعة مراكز).

ربما تكون قضية نقل التكنولوجيا من أهم الجوانب الاقتصادية في التعاون العربي ـ التركي، بحيث يتم تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا باعتبار الجانب التركي هو الأكثر تقدماً بدلاً من البقاء في الوضع الراهن، الذي ينقل العرب فيه التكنولوجيا من الغرب. ويمكنَ تطبيق ذلك على مجال صناعة النسيج في سورية ومصر، ومجال صناعة السيارات في عدد أكبر من الدول العربية. أما في موضوع الأسعار التفضيلية فيجب أن تكون من الطرفين وباتفاقات متوسطة الأجل؛ وليس الاكتفاء بتبادل كلاسيكي قصير الأجل للسلع والخدمات بين الطرفين. وبشكل عام لا يمكن الناظر بشكل موضوعي إلى العلاقات الاقتصادية بين العرب والأتراك أن يصفها بأنها وصلت إلى مستوى الشراكة، حيث ما زال الطريق طويلاً للوصول إلى هذه النقطة، بالرغم من النجاح النسبي الذي يحققه التعاون في المجال الاقتصادي ولكن حتى الآن من دون خطة شاملة.

أشار د. محمد نور الدين في ورقته إلى أن البعض يريد تركيا موازناً لإيران ونفوذها الإقليمي الكبير في المنطقة، ولكن عودة تركيا إلى المنطقة يجب ألّا ترتبط بكونها مجرد ثقل مواز أو ذراع ضغط مكافئ لإيران، وهو ما اتفق عليه. وأفسح د. نور الدين في خلاصة ورقته المكونة عن التعاون العربي ـ التركي ثلاث نقاط كاملة لإيران وضرورة التعاون معها من أصل ١١ نقطة هي مجمل خلاصته، وهي قضية تستحق المناقشة على كل حال. تركيا وإيران جزء أصيل من مكونات المنطقة، وليستا هابطتين عليها بالمظلّة مثل دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتشجع الصورة الإيجابية لتركيا في المنطقة على الحوار العربي ـ التركي وتضمن له قدراً معقولاً من النجاح، في حين إن الحوار العربي ـ الإيراني مطلوب وهام وضروري، وأيضاً الحوار العربي ـ التركي ـ الإيراني مطلوب وضروري، بينما صورة إيران في الوطن العربي ليست بالضرورة إيجابية بالدرجة التي توجد عليها صورة تركيا لأسباب كثيرة تخرج عن إطار حوارنا العربي ـ التركي الراهن.

ما يشجع الحوار العربي ـ التركي ويجعله ينطلق من مناخ إيجابي أن تركيا لا تتبنى أجندات تناوئ النظم القائمة، مثلما لا تخرق تركيا السيادة الوطنية للدول العربية. ومما يعزز فرص تركيا في القيام بدور إقليمي في المنطقة أنه لا ينظر إليها على أساس أنها ترسم سياستها وفقاً لجيوبوليتيك الطوائف في المنطقة، وإنما

تتعامل مع نفسها باعتبارها تنتمي إلى المنطقة تاريخياً وجغرافياً وديمغرافياً، وإلى المتن الحضاري الأوسع الذي تمحورت في بؤرته لمئات من السنين، ولا تحتاج بالتالي إلى مقايسة الاعتبارات الطائفية واستثمارها عند القيام بدورها الإقليمي.

أما بخصوص مسألة قبرص والاعتراف بها التي تناولها د. نور الدين في ورقته فهي قضية هامة وحساسة، لأن موقع قبرص الجغرافي يفترض أن يكون هاماً جداً للدول العربية المتوسطية وخصوصاً مصر وسورية، ولكن تناولها يجب أن يتم وفقاً لاعتبارات متنوعة مثل حسابات الأمن القومي للدول العربية في شرق المتوسط، فضلاً على مصفوفة العائد التي تشمل علاقات العرب باليونان ودعم الأخيرة للقضايا العربية في المحافل الدولية.

لا أعرف كيف يكون «الاعتراف لا يفترض توتيراً للعلاقات مع قبرص اليونانية واليونان» كما قال د. نور الدين في ورقته، فالصراحة مطلوبة في الحوار، ولا أرى إمكانية لتحقيق المطلبين معاً. ربما يكون التدرج في تحسين العلاقات قابلاً للتفكير في هذه المرحلة، لأن قبرص عضو مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولها مكاتب تمثيلية في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والعدد مرشح للزيادة. في هذا السياق يمكن التفكير في ضم قبرص الشمالية إلى عضوية اتحاد الألعاب الرياضية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بحيث يكون فاتحة جيدة لحوار واقعي بين الطرفين العربي والتركي حول مسألة قبرص، بحيث يوفق بين مصالح الطرفين المشروعة.

تقدم تركيا جوانب ساطعة في تجربتها السياسية الراهنة، فهي النموذج الأفضل للتناوب السلمي على السلطة في كامل المنطقة، مثلما تقدم نموذجاً ناجحاً لعملية إدماج التيارات السياسية الإسلامية في العملية الديمقراطية، وهي تقدم هذين الدرسين بالتوازي مع درس ثالث هو الفصل الواضح بين الدولتي والحزبي في إطار عمل نظامها السياسي الراهن. وفي النهاية تقدم تركيا درساً رابعاً كبيراً يتمثل في قدرتها على توسيع هامش المناورة أمام حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تتحالف مع غالبية دول المنطقة دون أن تنعم بهذا الهامش الكبير من الاستقلال والمناورة الذي تنعم به أنقره في علاقاتها مع واشنطن.

التوصيات المطلوبة

يلاحظ غياب العامل المؤسسي عن الحوار العربي ـ التركي، ومنذ الندوة

الهامة بعنوان: «العلاقات العربية ـ التركية ـ حوار مستقبلي» التي انعقدت في بيروت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٣ التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، جرت مياه كثيرة في أنهار تركيا والبلاد العربية، بحيث أصبح حوارنا الحالي بالفعل ضرورة تاريخية. مطلوب أيضاً أن يعقد الحوار العربي ـ التركي بشكل دائم ودوري (كل سنة مثلاً) لمواكبة التطورات في العلاقات الثنائية وفي الإقليم، ولذلك أدعو مركز دراسات الوحدة العربية إلى القيام بجهوده الطليعية في هذا المضمار للقيام بهذه المهمة.

وأخيراً أطرح مسألة تشكيل مجلس حكماء وخبراء من الطرفين العربي والتركي لتقديم الاستشارات والتوصيات (بحيث يجتمع هذا المجلس ربما كل ستة شهور)، لتكون المنتج العملي لهذه الجولة من الحوار التي نتمنى لها من صميم القلب كل التوفيق والنجاح.

الفصل الخامس

وجهة نظر تركية في التعاون والتنسيق العربي ــ التركي

نورشين غوناي آتش اوغلو(*)

ـ ١ ـ

إن نوعية التعاون وماهية الظروف التي ظهر بها وكيفيته هي من أهم الأسئلة التي تمّ البحث بها في انضباط العلاقات الدولية. إن هذا السؤال هو سؤال مهم في العلاقات الدولية، لأنه يرتبط بموضوع الأمن الذي يعتبر موضوعاً أساسياً في الانضباط المذكور، الذي يجلب معه عدة أسئلة علمية:

كيف سيتم التعاون في إطار وجود ازدواجية أمنية؟ والأهم من ذلك لماذا يفضل اللاعبون التعاون؟ أنا أشعر وكأنكم تسألون ذلك. إن هذه البداية تنوّه إلى المدرسة الواقعية. كما نعرف أنه قد ظهرت مدارس فكرية نقدية وبديلة في العلاقات الدولية منذ عقد الثمانينيات، ولا سيما مرحلة ما بعد الحرب الباردة. برأيي إن إطار الشرح الذي تقدمه الواقعية لا يزال يحافظ على أهميته، لأنه إذا أشرنا إلى ما كتبه ويند (Wend) نرى أن الممثلين قد يتحملون مهمة أصعب مما تتطلبه الأهداف العاجلة من أجل تطوير مفهوم مشترك، ويبنون علاقات إلى أبعد من المصالح ـ البقاء ـ الأمن. لكن يتم بناء هذه العلاقات المجردة بدون التخلي عن الهدف العاجل.

أنا لا أريد هنا خنقكم بالنقاشات النظرية. لكنني أريد أن أؤكد ما يلي: إن

(*) عضو هيئة التدريس قسم العلاقات الدولية، جامعة إستانبول يلدز التقنية.

أرضية التعاون أو المفهوم المشترك يظهر في الإطار الأمني الذي يتناوله المفهوم الواقعي التقليدي، حتى لو قالت المدارس النقدية الموجودة في الوقت الحالي إن للتعاون جانباً معيارياً خاصاً به. لذلك سأتطرق بعرضي القصير إلى مفهوم التعاون الذي يتطور حول الموضوع الأمني. وعند قيامي بذلك سأحاول تأكيد كيف تكتسب الأرضية الإقليمية والمفهوم الإقليمي أهمية على المستوى العملي والنظري. برأيي إن هذه النقطة ستلعب دور المفتاح في فهم العلاقات والتعاون التركي ـ العربي.

ـ ٢ ـ

من الواضح أن معادلة الأمن وعدم الأمن قد تغيرت بشكل جذري بعد الحرب الباردة. كانت مرحلة الحرب الباردة مرحلة يتم فيها تحقيق الأمن من خلال عدم الأمن والتهديد. لذلك كانت ساحة الأمن تنفصل بخطوط عريضة عن الساحات التي ينعدم فيها الأمن. وكانت هذه الحدود تعبر عن عدم المساس بالحدود القومية والانفصال المؤكد بين نحن وهم. وقد أدى هذا الانفصال الثنائي إلى ظهور التعاون في الشرق الأوسط في إطار الاتفاقيات وليس على أرضية إقليمية. وكان يتم تعريف شروط الأمن والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال ديناميات خارج المنطقة، بعيداً عن جميع الهويات الإقليمية في الشرق الأوسط، لأن شروط الأمن والتعاون الإقليمي يتم تعريفها ضد التهديد الأيديولوجي ـ العسكري الذي قد يأتي من الآخر ومن القطب الآخر. لم تستطع لا التعاريف الإقليمية البديلة (النظام الإقليمي العربي) ولا جدية المشاكل الإقليمية (عدم حل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني) تغيير تعريف المنطقة من الخارج في المحور الأمني.

إن تعريف الأمن والتعاون الإقليمي من الخارج وارتباط هذا التعريف بالمفهوم الأمني الذي يفرضه النظام ذو القطبين يكتسب أهمية على صعيد السؤال التالي: مَنْ سيكون لاعبو التعاون الإقليمي؟ مَنْ في الداخل، ومَنْ في الخارج؟ لذلك نتحدث بشكل دائم عن مرحلة يتغير فيها موقع تركيا، ولا سيما في عيون الدول العربية. كان يتم إدراك أنقرة كأداة للأمن الغربي في الشرق الأوسط من خلال ارتباطاتها (حلف بغداد ومنظمة الدفاع في الشرق الأوسط). صحيح أنه كان يتم ذكر هويات تركيا التي كانت تمتلكها خارج الحلف الغربي كعضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي وهوياتها المختلفة المزعومة في السياسة الخارجية على صعيد التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، إلا أن الرابط الإيجابي الذي كان يتم إدراكه بين أنقرة والسياسات الأمنية الغربية كان قوياً جداً في الشرق الأوسط

خلال مرحلة الحرب الباردة. إن ظهور ارتباط اللاعبين الإقليميين باللاعبين الدوليين إلى هذه الدرجة وانسياقهم وراءهم لا يعرف العائق الذي كان يعترض التعاون التركي ـ العربي فقط، بل كان يظهر أن الساحة الإقليمية ليست مستقلة عن الممارسات الأمنية. وكان هذا الوضع ساخراً ولا سيما في نهايات الحرب الباردة، لأنه في الوقت الذي كانت فيه المشاكل الإقليمية ـ مثلاً: القضية الفلسطينية والجفاف والمشاكل البيئية والاقتصادية الناجمة عنه والمشاكل التي نتجت من لبرلة الاقتصاد ـ تستمر بعنفوان ومحاولة تعريف منطقة الخليج التعاون الأمني من جديد ـ أي في الوقت الذي كانت تحاول فيه المنطقة تطوير علاقات جديدة مع القوى واللاعبين الكبار في النظام الدولي ـ فإن المشاكل الإقليمية لم تكن المشكلة الأساسية للّاعبين الإقليميين في إطار الأمن الحقيقي، لا بالمعنى الضيق ولا الواسع. وكان يتم تحقيق التعاون الإقليمي بين اللاعبين الإقليميين ـ الدول العربية وتركيا وحتى بعض الدول العربية فيما بينها ـ بشكل محدود بالمصالح القومية التي تم تعريفها مؤقتاً وفي الماضي نتيجة عدم وجود أو ضعف الأمن الإقليمي كساحة تطبيق. لذلك كانت مقولة التعاون الإقليمي ضعيفة أو محصورة بساحة معيارية (مثلاً: ساحة المساعدات الإنسانية).

كما يقول أحد الكتاب، فإن انتهاء الحرب الباردة قد حرّر الأعمال الأمنية من سجن الساحات/ الأرض، لكن كان سيتم العودة من جديد إلى الساحات بشكل مثير ومرتبط بالديناميات المستقلة للأمن الإقليمي. لذلك كان أمن الشرق الأوسط سيكتسب معنى جديداً. طبعاً كان يجب البدء بالقصة من البداية. أولاً ظهرت أشكال تهديد جديدة تجاوزت الحدود ولا يمكن قياسها مع انتهاء الحرب الباردة. إننا نتحدث عن أشكال التهديد التقليدي والعسكري، إضافة إلى المجازفات التي تمتلك صفة اقتصادية واجتماعية التي لفتت عدة دول إلى الانتباه إليها (الكوارث البيئية والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي).

لا شك أن المشاكل المذكورة كانت موجودة خلال الحرب الباردة، لكن لم يتم التمكّن من البحث عن طرق حل إقليمية من أجل حلّ المشاكل الإقليمية وإدراك التهديدات المذكورة كمجازفة، لأنه كان يتم إدراكها مع تهديدات حيال حدود الدولة، وتعريف التهديدات حيال حدود الدولة من قبل اللاعبين الدوليين حسب المصالح الدولية وليس من قبل اللاعبين الإقليميين. لذلك أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور كل المشاكل. وظهرت كل المشاكل (المشاكل القديمة والمجازفات الجديدة) الموجودة فيها. لقد اكتسب إدراك الأقاليم كأنماط نظام

إقليمي بدلاً من أنظمة دولة أهمية كوننا نحن في مرحلة ازداد فيها احتمال تدخل اللاعبين الدوليين في المشاكل والمجازفات المذكورة.

باختصار إن الأمل قد ظهر على الساحة: أي التعاون الإقليمي الذي قد يصل إلى الاندماج الإقليمي. إنني أحلل هذه القصة بشكل إيجابي مثل أغلب الناس الآخرين. لذلك أريد القول: إن آليات التعاون أصبحت أهم بُعد للنظام الإقليمي، وتشكّل إطاراً تم فيه تعريف علاقات الجوار من جديد على هذا الشكل. وأثّر الإطار المذكور في مرحلة صنع سياسة خارجية من قبل اللاعبين الإقليميين، وبدأ اللاعبون الإقليميون بتقييم علاقات الجوار والتعاون كعامل استراتيجي إيجابي من أجل السياسات الإقليمية والدولية في الوقت نفسه. وقد فتح الطريق أمام آليات التعاون والحوار الإقليمي.

إن الممارسات الأمنية الإقليمية الجديدة التي ما تزال في مرحلة البداية (مثلاً: إجراءات تأشيرات الدخول الجديدة والحوار من أجل تشكيل تدابير من شأنها زيادة الثقة وفعاليات الوساطة من أجل حل المشاكل القديمة ودبلوماسية المؤتمرات) ليست منسلخة عن المقولة الأمنية المعيارية. لكن الإمكانيات التي يمتلكها اللاعبون الإقليميون في هذا المجرى سيحدد مستقبل هذه المرحلة بمقدار تصميمهم على حل المشاكل الإقليمية. ويمكننا تقييم المسار الذي دخلته العلاقات التركية ـ العربية في هذا الإطار.

ـ ٣ ـ

يمكننا تقديم العلاقات التي طوّرتها أنقرة مع جيرانها الشرقيين والجنوبيين في المرحلة الأخيرة كمثل أوّل على ذلك. فقد تطورت علاقات أنقرة بدمشق تحت تأثير عناصر سياسية تستحق المتابعة، إذ ترى تركيا أنه من المهم حل المشاكل بين إسرائيل وسورية من أجل تطبيق مرحلة السلام على أرض الواقع. ولم تتردد أنقرة، كما يعرف الجميع، في القيام بدور فعّال. إن المحادثات بين سورية وإسرائيل سرّعت التقارب بين دمشق وأنقرة في هذه المرحلة مهما كان دور أنقرة في المرحلة المذكورة. مثلاً: وصل الميزان التجاري بين البلدين الذي كان ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٢ مليار دولار، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين. وتمّ التأكيد خلال المحادثات الرسمية على أهمية انتشار التجارة الحرة التي بدأت بين البلدين والتكامل الاقتصادي والتعاون في جميع أنحاء المنطقة بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وبذلك بدأت المسارات الثلاثة (السياسية والاقتصادية

والثقافية) للمفهوم الأمني الإقليمي الذي تطور بعد مرحلة الحرب الباردة مرتبطة ببعضها البعض. ويتم تأكيد أهمية هذه المقاربة التي يتم تسميتها بـ «العمق الاستراتيجي» في السياسة الخارجية التركية في تحقيق الأمن الكامل والجماعي من خلال التقارب الجديد الذي ستجلبه العلاقات الجيو ـ اقتصادية، والجيو ـ سياسية، والجيو ـ ثقافية.

لا شك أنه عند ربط المسار السياسي والاقتصادي والثقافي مع المنطقة ستتأثر المشاكل الإقليمية أيضاً. لذلك إن دخول عملية السلام في الشرق الأوسط في مأزق وعدم تأثير الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد يخلق صعوبات لمبادرات صانعي السياسة الخارجية التركية. كلنا يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد شككا بنتائج الانتخابات الديمقراطية الفلسطينية التي نجحت فيها حركة حماس، عندها قال المحللون إن أنقرة أصبحت أمام خيار بما يخص ذلك. إن تلك التحاليل تظهر كامتداد لمقولة العالم الثالث مقابل الموالاة للغرب التي تم ذكرها خلال مرحلة الحرب الباردة. لكن تلك التحاليل تقدم صورة سطحية للحقيقة، لأن الغرب ابتعد عن أن يكون وحدة متجانسة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وأثبتت تركيا أنها ستتبع سياسة خارجية عقلانية وعادلة ـ أي الوقوف بنفس المسافة بين الأطراف التي تبني علاقات معها ـ على المستويين النظري والعملي. وإن رفض البرلمان التركي مذكرة ١ آذار/ مارس التي تنصّ على عبور القوات الأمريكية إلى العراق عبر أراضي تركيا يعتبر مثالاً ملموساً بهذا الصدد، وكانت قد تأزمت العلاقات التركية ـ الأمريكية ودخلت في مرحلة فتور من جراء ذلك.

إن هذا الرفض أدى إلى التساؤل حول مكانة تركيا في الأمن الغربي، لكن أنقرة واصلت علاقاتها مع المؤسسات الأمنية الغربية، ولا سيما دعم قيادة قوات حلف الناتو في إطار مكافحة الإرهاب. هنا أريد أن أشير إلى أن المرحلة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥) يمكن تسميتها بـ «المرحلة الذهبية» لعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي. لذلك لا يوجد شيء يسمى بالخيار بالنسبة إلى أنقرة بما يخص علاقاتها بجيرانها وبحلفائها الغربيين. يوجد وراء خيار تركيا في اتباع سياسة التوازن الفعالة ومتعددة الأطراف التي بدأت تتضح ملامحها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عقلانية تظهر أنها تفهم مشاكل المنطقة أفضل من دول المنطقة.

ويمكننا القول إن تركيا حاولت زيادة إيجابياتها الاستراتيجية التي تم وصفها بـ «القوة المرنة» من قبل الأكاديميين الغربيين، لا سيما في إطار الحوار التركي ـ العربي.

فعلاً لا يمكن إنكار حيوية العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تدخل في إطار القوة المرنة. يمكننا تقديم أمثلة كثيرة بهذا الصدد، لكننا سنكتفي ببعض الأمثلة:

- تمّ انتخاب إكمال الدين إحسان اوغلو أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي يوجد مقرها في جدّة في عام ٢٠٠٥، وقويت العلاقات بين تركيا ودول الخليج على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.

- تمّ توقيع اتفاقية تشكيل المجلس التركي - السعودي للعمل في الرياض في عام ٢٠٠٣ وبدأ المجلس بفعالياته في عام ٢٠٠٤.

- تمّ اتخاذ قرار في عام ٢٠٠٥ من أجل بناء صندوق يتمّ تشغيله من قبل مؤسسة دويلي من أجل تشجيع دول الخليج على الاستثمار في تركيا، وذلك بتنسيق من غرفة تجارة إستانبول وغرفتي التجارة والصناعة السعودية، ووقّعت تركيا في عام ٢٠٠٥ «اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي» مع دول مجلس التعاون الخليجي. وشارك وزير الخارجية آنذاك علي باباجان واللجنة التي ترافقه في عام ٢٠٠٨ في أول اجتماع وزاري لآلية الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى الذي تشكل بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي. وأكد باباجان الذي أشار إلى أن مجلس التعاون الخليجي يشكل لأول مرة مرحلة استشارية منظمة مع دولة واحدة، أن إعطاء طابع هوية مؤسساتية للعلاقات مع مجلس التعاون الخليجي سيخدم المصالح المشتركة، وسيفتح آفاقاً جديدةً في التعاون بين الجانبين.

لذلك، إن المسار الاقتصادي والثقافي حتى لو قوي بشكل أسرع من مسار التعاون السياسي والاستراتيجي لا يمكنه أن يبقى خارج التقييمات الاستراتيجية. يكفينا أن نشير هنا إلى البيان المشترك الذي تمّ إعلانه خلال زيارة وزير الخارجية آنذاك علي باباجان إلى السعودية في عام ٢٠٠٧. هنا أريد أن أذكركم بالهدف التالي الذي ورد في البيان المذكور: «ينصّ هذا البيان على تكثيف الاستشارات والتعاون وتنظيم الزيارات ذات المستوى العالي وازدياد التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة».

- ٤ -

يمكننا التحدث هنا عن نقطتي تحول هامتين من ناحية التعاون الاستراتيجي - السياسي الإقليمي أثّرتا في الحوار العربي - التركي:

الأولى، هي إدراك التهديد الغربي ذاته، بعد ربط العمليات الإرهابية التي

حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن بالمسلمين. صحيح أن الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة دعّمت فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيّر سياساتها بهذا الصدد، لكن رغم حدوث بعض التغيرات على مستوى الحديث في المرحلة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨) ـ رغم أنه لم يتم التحدث عنها علناً ـ فإن إدارة بوش ربطت بين الإرهاب والمناهضة للغرب والإسلام، ممّا أدّى إلى تحول الإسلام إلى مشكلة أمن. إن إدراك التهديد الجديد الذي تم التعبير عنه في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أدى إلى انزعاج في الدول العربية وتركيا، لا سيما في المرحلة التي كانت فيها ساحة الممارسات الأمنية الغربية هي الشرق الأوسط وشرق وشمال أفريقيا.

لذلك يمكن للحوار التركي ـ العربي أن يشكل أرضية من أجل تطوير مفهوم وتعريف مشترك في المنطقة، أو يمكن السير خطوة هامة من أجل اتخاذ التدابير التي تزيد الثقة على مستوى المنطقة. ويمكننا تقديم مبادرة الدول المجاورة للعراق المتعلقة بمستقبل العراق التي تم طرحها بريادة تركيا بعد التدخل الأمريكي في العراق كمثال على ذلك. وتمّ توقيع اتفاقية بين الدول العربية وأنقرة في عام ٢٠٠٧ من خلال الطريق الذي فتحته هذه المبادرة، وفيما بعد تمّ تشكيل المنتدى التركي ـ العربي باسم تطبيق الحوار الاستراتيجي المؤسساتي بين الجوار. ولا يمكننا التفكير في هذه المرحلة الإقليمية بشكل مستقلّ عن السياسات الأمنية التي تتّبعها تركيا على المستوى الدولي.

هنا يمكننا القول إن أنقرة وضعت في المقدمة التعاون والحوار كجانب معياري لسياستها الخارجية العقلانية والمتساوية والمتعددة الأطراف، ليس عن طريق تعاونها الإقليمي فقط بل بواسطة عضويتها في المنظمات الدولية. لذلك إن المنتدى التركي ـ العربي يكمل مشروع حوار الحضارات الذي تقوم تركيا فيه بمهمة الرئيس النظير لهذا المشروع. ومن هنا إن المبادرة التي تحدثنا عنها لها أساس عقلاني، ويمكن أن تدعم سياسة خفض المشاكل مع الجيران إلى مستوى الصفر، وأن تكون منبراً من أجل تفريغ تركيا لمصالحها القومية وإدراكها للتهديد الموجّه إلى دول المنطقة، وفي الوقت نفسه يمكن لهذه المبادرة أن تكون مؤثرة في إخراج الإسلام من أن يكون موضوعاً أمنياً في معادلة الإرهاب ـ الإسلام ـ الأمن السارية المفعول في الغرب مع الأسف.

إن نقطة التحول **الثانية** هي تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية من جانب

واحد في العراق في عام ٢٠٠٣، فقد أدى هذا التدخل والقلق المتعلق بمستقبل العراق الذي ظهر نتيجة التدخل المذكور إلى تسريع الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة، كما تحدّثت سابقاً. لكن ربما الأهم من ذلك أن التعاون بين أنقرة ودول المنطقة الذي ظهر بعد التدخل الأمريكي المذكور، أثبت مرة أخرى مدى أهمية تدخّل دول المنطقة بقواها الاقتصادية والبشرية التي تمتلكها لحلّ المشاكل الإقليمية، وذلك من أجل تعَريف الأمن والنظام الإقليمي من الداخل إلى الخارج. لذلك إن مستقبل العراق له القدرة على التأثير في العلاقات التركية ـ العربية والأمريكية ـ التركية ـ العربية والتعاون الإقليمي. إضافة إلى ذلك إن الحوار بين شمال العراق ـ أنقرة وبغداد ـ أنقرة ودمشق ـ أنقرة يعطي مؤشرات إيجابية في هذا الاتجاه.

هنا أريد أن أختم عرضي. لا شك أن هناك عدة مواضيع ومبادرات يمكن التطرق إليها، لكن مع الأسف الشديد بسبب ضيق الوقت قمت بتحليل قصير في الإطار النظري، وأشرت إلى الأمن الإقليمي وكيفيّة تحول الظروف الإقليمية إلى عقلانية في مرحلة السياسة الخارجية.

تعقيــب

شادي أرغوفينتش[*]

ـ ١ ـ

لقد استمعنا إلى عرضين أكاديميين أؤيدهما إلى حدّ كبير. ولم أسمع أيّ شيء تقريباً قد يستدعي اعتراضي فوراً عمّا سمعته. لقد عبّر السيد نور الدين عن وجود قوّة كامنة كافية في الشرق الأوسط من أجل التعاون، وقال إن كثرة الملاحظات والمصالح المشتركة، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة يشكل أرضية للتعاون، ومن ثم عدّد ساحات التعاون المذكور. وأشارت السيدة نورشين إلى المفاهيم الأمنية الجديدة التي ظهرت مع العولمة وجعلت من الإقليمية ضرورة، وقد قمنا باستغلال فرصة التعاون التركي ـ العربي مع استغلال حزب العدالة والتنمية لهذه الفرصة نتيجة السياسة الخارجية الواقعية ـ كما أكد كِلا المتحدّثين ـ وأنا أشاركهم في هذا الرأي.

ـ ٢ ـ

لذلك أنا سأختار طريقة أخرى، وأريد أن أكون محامي الشيطان قليلاً من خلال مقاربة بسيطة من أجل نقاش ساخن. بالنتيجة إن موضوعنا هو التعاون السياسي، لذلك يجب أن يكون له ميزة.

يجب عليّ أن أوضح أولاً أنه قد مضت مدة عشر سنوات على الأقل منذ زيارتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط والدول العربية. بمعنى آخر إنني لا أمتلك

(*) لواء متقاعد بالقوات الجوية التركية.

مراقبة ذاتية حول دول المنطقة. استطعت مشاهدة الأردن ومصر وقطر وإسرائيل في عقد التسعينيات من القرن المنصرم بفضل الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف التي جاءت تحت اسم «الطريق الثاني» (Second Track). كان كل الشرق الأوسط آنذاك ينام ويستيقظ على القضية الفلسطينية. وكان يجب استخدام كلمة الديمقراطية بحذر في بعض الأماكن. وكانت تركيا بعيدة عن شؤون الشرق الأوسط. وكان الشرق الأوسط ينظر إلى تركيا من نافذة الماضي وبعواطف مشوشة. وكانت الفعاليات التي شاركت فيها تنظم من قبل مؤسسات دولة ثالثة أو تنظم بدعم منها. وهذا سيكون أول اجتماع لي يحضره الأتراك والعرب دون مشاركة الأمريكيين والألمان والإسرائيليين. وقد شاركت في جميع اجتماعات هذا المنتدى تقريباً التي تمّ عقدها منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن.

إن ما تغير ليس صفة الاجتماع فقط. وحسب متابعتي إن كلمة الديمقراطية خرجت عن كونها محرّمة وبدأت تتبرعم المقاربات الديمقراطية في المنطقة، وأصبحت تركيا منسجمة مع الشرق الأوسط لدرجة تشتبك فيها مع إسرائيل، ويقوم رجال الأعمال بفعاليات في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا الإطار يتمّ التساؤل حول ما إذا كانت تركيا ستغيّر محورها أم لا. من جهة أخرى بنت تركيا علاقات صداقة مع جارتيها سورية والعراق، ومأسست علاقاتها مع تلك الدولتين عن طريق مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى، وتمّ إلغاء تأشيرات الدخول بيننا وبين سورية. حتى إنه يتم الحديث عمّا هو أبعد من التعاون، أي الاندماج. وتمّ إعداد الأجواء من أجل التعاون عن طريق بناء المنتدى التركي - العربي. إننا نتحدث عن ساحات «تعاون» مشتركة بشكل جميل.

أريد أن أؤكد أن الإدراك الإقليمي قد تطور لدينا، وإننا وصلنا إلى هذه النقطة من خلال تطور الإدراك الإقليمي. وأتمنى أن يكون كذلك. وبدأنا نظهر لأول مرة نية وجهود حل المشاكل مع بعضنا وبناء المستقبل بدون الحاجة إلى التوجيه من قبل الآخرين.

وعلى ما يبدو فإنه لا يوجد أي حدود في ساحات وكثافة التعاون. وبدأ التعاون الاقتصادي يعطي ثماره. إن ارتفاع حجم التعاون التجاري من ٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ حسب الأرقام الموجودة لدي هو خير مثال على ذلك.

إنني أرى أنه من المفيد أن لا نبالغ بتطلعاتنا، وأن لا نرفع السقف إلى حد

كبير من خلال الوقوف عند التعاون السياسي رغم التصميم والتمأسس المذكور. لذلك أرى أنه من المهمّ تحديد التعاون وساحات التعاون المشتركة بدقة. وأعتقد أن هذا هو المطلوب من المنتدى. لكن لا يمكن حلّ كل هذه المشاكل في فترة قصيرة.

ـ ٣ ـ

يجب على التعاون التركي ـ العربي أن يكون ناجحاً أكثر من مرحلة برشلونة، وعلينا أن لا نغضّ النظر عن العوائق التي تمّ الاصطدام بها في مشروع الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط.

هناك تنوع في الفروقات في العالم العربي، وبين تركيا والدول العربية إلى درجة لا يمكن غضّ النظر عنها، حيثما نظرنا. يجب علينا ألا ننسى تنوع الشرق الأوسط وأن الجامعة العربية هي ليست الاتحاد الأوروبي وأن تركيا هي شرق أوسطية وحتى هي أكثر أوروبية في الوقت نفسه.

عند ذكر التعاون لا اعرف لماذا أتذكر ما روته لي صديقتي التي درست في مدرسة الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يدخل الأستاذ إلى الصف الموجود فيه طلاب أمريكيون ومن عدة دول أخرى، ويوزع عليهم خمس كلمات، ويطلب منهم تركيب جملة ذات معنى منها. رفعت صديقتي التي كانت قد ركزت على الكلمات، والتي تعاني مشكلة اللغة الانكليزية، رأسها ونظرت حولها، حيث رأت أن الطلاب يتبادلون الكلمات ويزيدون من خياراتهم من أجل تسهيل أمورهم، وقد أحست بالقهر كثيراً. أنا لا أنسى هذه الحادثة التي تظهر الفرق بيننا كمجتمع منطوٍ على ذاته وبين الغربيين كمجتمع منفتح. برأيكم لماذا نحن هكذا ولماذا نحن منطوون على ذاتنا إلى هذا الحد؟ عندما أقول نحن أقصد أن أغلب الدول والبشر في الشرق الأوسط منطوون على ذاتهم وأنهم غير مستعدين للتعاون والتنسيق.

لذلك عندما نبحث عن تعاون وتنسيق تركي ـ عربي فعلينا أولاً فتح قوس وإيجاد أسباب الخلل في تصرفاتنا في طريق التعاون والتنسيق، ومن المفيد اتخاذ التدابير لإزالتها عن طريق التنسيق المشترك.

لا شكّ أنه يوجد وراء انطوائنا على ذاتنا عدم الثقة بالآخر وبذاتنا. وإن عدم الثقة هذا قد يكون له أسباب ثقافية واجتماعية حتى لو كان ناتجاً من المحاكمات الأولية والخيانة وشعور الاضطهاد والغيرة ووجودنا في فلك أقطاب

متضادة أساساً. وإن تطوير الاتصال الإقليمي في كل بُعد وساحة والتنسيق والتعاون بهذا الصدد يكتسب أهمية حيوية حتى لو أظهرنا أننا قد تجاوزنا العوائق المذكورة. يجب علينا جعل بلداننا وبشرنا وبضاعتنا وأفكارنا وآرائنا قابلة للوصول إليها. لكن لا يمكن تحقّيق ذلك من طرف واحد. ولا يمكن لـ «الاستشارات» التي تشكل جوهر التعاون السياسي أن تكون مفيدة إلا من خلال وجود اتصال صحّي ومن خلال الانفتاح. وإن المنتدى التركي ـ العربي هو خطوة هامة تمّ السير بها في هذا الاتجاه.

إذا تساءلنا لماذا تأخرنا إلى هذه الدرجة فيكون الجواب: إنني أرى صعوبة في تأييد الرأي الذي يفيد أن تركيا تهرّبت من تطوير علاقاتها مع الدول العربية بعد الحرب الباردة، لأن ذلك قد يشكّل تهديداً للنظام العلماني. إن جارتينا سورية والعراق هما علمانيتان بما فيه الكفاية. وبالعكس ربما رأى العرب أن تركيا الديمقراطية والحديثة لأتاتورك قد تخلق بعض الإزعاجات لأنظمتهم. لذلك ليس من الخطأ القول إن الابتعاد عن بعضهما البعض كان من الجهتين. وإضافة إلى ذلك لم تكن الفرص الاقتصادية آنذاك غنيّة، كما هو الحال.

إن عدم تطور العلاقات بين الدول العربية وتركيا، ولا سيما دول الجوار بعد انتهاء الحرب الباردة، يرجع إلى استمرار جو الحرب الباردة على مستويين هما مشكلة حزب العمال الكردستاني، والخلافات المائية، حيث بدأت تركيا بالانفتاح على الشرق الأوسط في عهد اوزال من خلال انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عقد الثمانينيات، وكان أحمد نجدت سيزر أول رئيس جمهورية تركي يزور سورية. وبدأت العلاقات تتطور مع إسرائيل بعد مرحلة سلام أوسلو. أصبح ابتعاد تركيا عن الشرق الأوسط أمراً غير وارد، ولا سيما بعد ما جرى في العراق وانقطاع طريق السلام حول القضية الفلسطينية، حيث ازداد اندفاع التقارب بشكل لا يصدق بعد أن أظهرت سورية والعراق موقفاً إيجابياً حيال تركيا. واستطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية استغلال هذه الفرصة بمهارة وشجاعة.

ـ ٤ ـ

من الواضح أن التطور السريع والمصمم الذي تمّ تحقيقه في طريق التعاون والتنسيق ناتج من الجو الاستراتيجي الذي ناقشناه هذا الصباح. ويجب أن نضيف إلى ذلك تبنّي الحكومة التركية سياسة «تطوير علاقاتها مع دول المنطقة في شتى

المجالات، والمساهمة في انتشار الاستقرار والأمن والرفاهية الإقليمية من خلال التبعية الاقتصادية المتبادلة»، حيث يهدف المنتدى التركي ـ العربي إلى «ديمومة سلام واستقرار المنطقة». ويراد اتباع سياسة نحو الأمام ـ متعددة وبناءة وفاتحة للطريق ـ باتجاه الهدف المشترك المذكور. برأيي إن الدول العربية أكدت أنها تتقاسم الهدف نفسه من خلال نظرتها الإيجابية إلى بناء هذا المنتدى. وينصّ الهدف المشترك المذكور على اتباع سياسة بنّاءة ومتعددة الأبعاد نحو المستقبل. بمعنى آخر إن التعاون التركي ـ العربي هو خيار استراتيجي جديد ومشترك للأطراف، حيث شعرت دول المنطقة بضرورة تقرير مصيرها بنفسها بعد احتلال العراق وجمود مرحلة السلام بشكل مزمن جعل العولمة الإقليمية جذابة. أعتقد أن ظهور الإدراك بالإقليمية يلعب الدور الأكبر في ذلك.

تناول البيان الختامي للاجتماع الأول لوزراء الخارجية للمنتدى العربي ـ التركي الذي تمّ عقده في إستانبول في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٨ جميع المسائل التي تتطلب التعاون والتنسيق في المجال السياسي والآراء المشتركة المتعلقة بتلك المسائل المذكورة. وأعتقد أنه لا داعي لاكتشاف القارة الأمريكية مجدداً.

ولا يمكننا القول إنه قد حدثت تطورات خلال السنة الماضية تتطلب تغيير الأفكار المشتركة المذكورة. لذلك أرى أن البحث عن حالات جديدة من أجل التعاون هو جهود لا داعي لها. لذلك أريد معرفة سبب عدم عقد اجتماع ثانٍ في إطار القرارات التي تمّ اتخاذها في الاجتماع الأول ـ علمت قبل قليل أنه سيتم عقده في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، هذا خبر مفرح بالنسبة إليّ ـ وما هي المرحلة التي وصلت إليها نشاطات الخطة الاستراتيجية والعملياتية التي من شأنها تنفيذ الرؤى السياسية على أرض الواقع، وأرى من المفيد البحث عن أسباب وصول تلك النشاطات إلى طريق مسدود طبعاً في حال حدوث ذلك.

إن الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط يؤكد مدى أهمية التعاون بمسائل السياسة الخارجية والأمن. يتمّ تحديد آراء مشتركة ونشر بيانات مشتركة بعدة قضايا، لكن نادراً ما يتحول ذلك إلى خطط عملية مشتركة. ولا يمكننا إنكار فائدة البيانات المشتركة حتى لو لم يتمّ تكوين سياسات ومواقف مشتركة بشكل دائم. لذلك إن مواصلة الاستشارات بدون انقطاع، على الأقل، أمر ضروري من ناحية ديمومة تبادل الآراء. وإن ذلك يعتبر تعاوناً وتنسيقاً حتى لو لم يتمّ الوصول إلى نتيجة.

من السهل تحقيق الإجماع دون توقف حول انتشار الاستقرار والأمن والرفاهية في المنطقة أو حول السلام والاستقرار الدائم في المنطقة. لكن المعنى الذي يحمله هذا الهدف قد يظهر اختلافات كبيرة بالنسبة إلى الجميع. لذلك إن الرؤية الإقليمية والدولية المشتركة هي شرط أساسي من أجل إكساب مضمون للهدف المشترك. وعلينا أن نبحث عن أجوبة وأبعاد مؤكدة حول ماهية العالم والشرق الأوسط الذي نريده، وبذل الجهود من أجل التقاء تلك الأجوبة على أرضية مشتركة. هل يمكن أن يكون هناك جواب مشترك عن سؤال مفاده: «ما هو العالم الذي نريد العيش فيه؟»، هل يمكننا التحدث عن رؤية إقليمية مشتركة؟ هل هناك أهداف إقليمية مشتركة لدينا تمّ تحديدها إلى أبعد من المبادئ كالأمن المتساوي من أجل الجميع وعدم استخدام القوة في حل الخلافات والتبعية المتبادلة؟

ـ ٥ ـ

يمكن للقيم المشتركة أن تشكل البنية التحتية لهكذا نشاط. هل يمكن للنظام الذي يقوم على القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية التي يراد نشرها في العالم أن يتمّ هضمه وقبوله من قبل منطقتنا كقيم مشتركة؟ هل يجب أن يتمّ ذلك؟ إذا كان الجواب لا، ما هي الأشياء الأخرى التي يمكن أن نفكر فيها كقيم مشتركة؟ ماذا يجب أن تتضمن المسائل كالعلمانية وحقوق الأقليات والحريات وغدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الشروع بقوة مدعومة بتدابير أمنية تزيد الثقة؟ بمعنى آخر كيف يجب أن يكون شرط باريس للشرق الأوسط؟. يجب علينا إيجاد أجوبة لتلك الأسئلة. يجب أن تكون مهمة القوة التي يراد إنشاؤها تحديد ما تحدثت عنه.

إن التعاون والتنسيق الذي يفتقر إلى رؤية إقليمية ودولية مشتركة وقيم مشتركة يبقى أسيراً للتهديد المشترك والمصالح. ولا مانع من أن يقتصر التعاون والتنسيق على المصالح المشتركة والتهديد. عندها يرتبط التعاون والتنسيق الصحي بتأثير بناء التمأسس وتقاسم النعم والكلفة بشكل عادل. يجب ألا يتناقض التعاون الثنائي مع التعاون المتعدّد ولا ينافسان بعضهما البعض. وسيتطور التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والأمني من تلقاء نفسه كلما ازداد الإدراك الإقليمي. وفي هذا الإطار يظهر أن التعاون التركي ـ العربي وصل إلى وضع قد خلق قوة مضاعفة، وأن الفائدة التي سيتمّ تحقيقها في هذه المجالات سيؤدي إلى اندفاع التعاون في الساحات السياسية.

يخطر على ذهننا في الوهلة الأولى **التهديدات والمصالح المشتركة** الآتية في الساحة الدولية:

عدم التسلح النووي/ إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني/ المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في الدول الأعضاء في المنتدى وفي مقدمتها العراق ولبنان/ التبادل الاستخباراتي/ منع اتساخ المعلومات/ تشكيل آلية مشتركة لإدارة الأزمات/ تحديد التحديات الدولية والإقليمية والثنائية وتشكيل قائمة سوق، وذلك إذا كنا نريد إطاراً أوسع.

التحديات الدولية: التغيرات المناخية وتلوث البيئة ونفاذ الموارد الطبيعية/ إدارة الإدراك الإقليمي: الحرب ضد التطرف والجهل والجوع/ تبلور شكل النظام الدولي وانضباط العولمة/ موازنة القوى الدولية/ الحرب على الإرهاب واللاقانون الدولي/ منع صراع الحضارات.

التحديات الإقليمية: عدم الاستقرار والمواجهات الإقليمية: وحدة العراق والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان واليمن/ التخلف العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي/ الفروقات الإقليمية: النمو والتطور والتقاطبات الدينية والسياسية/ التبعية للنفط والقوى الخارجية/ الجفاف/ التسلح/ الأمن الإقليمي والأمن الخليجي/ التعاون والتضامن في الجو والمشاكل مع الأطراف الثالثة/ الأمم المتحدة والاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي/ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين/ مشكلة أفغانستان/ المشكلة الإيرانية/ المشكلة القبرصية/ استخدام الفضاء.

أخيراً، إن التعاون بين الطرفين يحمل قوة كأمنة قابلة لأن تكبر مثل كرة الثلج طالما أن الحركة تستمر في مسار التعاون الذي انفتح بين تركيا والعالم العربي. ما يجب أن نفعله هو تمتين أرضية هذا المسار والاستمرار في الاستشارات.

المناقشات

١ ـ منذر سليمان

تقتضي الصراحة أن أعبر عن استغرابي على عدم توفر أوراق مكتوبة في هذه الندوة لمساهمات الإخوة المشاركين الأتراك على غرار الأوراق المعدة من قبل المشاركين العرب، كما إنني أستغرب عقد هذه الندوة في مكان منعزل عن إستانبول رغم الطبيعة الخلابة لهذه المنطقة، إذ إنني أعتقد أننا لسنا في خلوة، وكان الأجدر والأجدى أن تعقد ندوة الحوار العربي ـ التركي في بيئة تمكّن المشاركين من التفاعل والحوار المتبادل أيضاً مع الحراك السياسي، الفكري، الأكاديمي، الطلابي، الجماهيري التركي. وأن تشكل الندوة فرصة لهذا التفاعل خلال زيارة المشاركين العرب لتركيا، وخاصة أنني أرى أن المزاج الجماهيري العربي والتركي قد تجاوز في نظرته الإيجابية إلى العلاقات العربية ـ التركية حدود الأطر الرسمية المتأخرة، أو حتى مستوى التفاعل المشترك في الإطار الأكاديمي.

بتقديري، حيوية وضرورة تعزيز وتعميق الحوار العربي ـ التركي تتطلب إدراك أن نجاح مثل هذا الحوار متوقفة على درجة توفر الإرادات المستقلة لدى الطرفين معاً.

ويبدو أن الانطباع العام السائد لدى الأوساط الشعبية العربية، وحتى النخبة، أن تركيا تتمتع بدرجة كبيرة من الإرادة السياسية المستقلة، عكستها مواقف القيادة التركية خلال السنوات الماضية رغم انخراط تركيا في العديد من المؤسسات والتحالفات والمعاهدات الدولية، التي يفترض أن تكبل حركتها تجاه الانفتاح على مواقف تلقى ترحيباً وتأييداً واستحساناً من الشعوب العربية، وفي مقدمتها مواقف ذات صلة بالغزو الأمريكي واحتلال العراق، أو بالقضية الفلسطينية والحرب العدوانية الصهيونية على لبنان في عام ٢٠٠٦، وعلى غزة في شتاء ٢٠٠٨ ـ

٢٠٠٩، مضافاً إلى الموقف الشعبي التركي منها ومن قضية تهويد القدس.

هناك شعور لدى المواطنين العرب بأن مواقف القيادة التركية تجاوزت في إيجابيتها وحرصها على الحقوق العربية مواقف الكثير من القيادات الرسمية العربية.

وفي المقابل هناك انطباع وواقع أن الإرادة المستقلة العربية على المستوى الرسمي غائبة، ويشكل الحضور التركي في الساحة العربية نوعاً من التعويض على هذا النقص الفاضح والعجز العربي الرسمي.

لا يتسع الوقت لتسجيل كل الملاحظات التي أود ذكرها حول بعض المداخلات والأوراق والمناقشات التي سمعت حتى الآن. . ولكن أود التشديد على أن هذا الشرق لن تستقيم أموره ما لم يتم إيجاد أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتفاهم بين أطرافه الثلاثة العرب والترك والفرس.

وعلى العرب تحديداً الاستفادة من الدرس التركي في المنهج الذي اتبعته القيادة التركية الحالية في التعامل الدولي والإقليمي في سياستها الخارجية، التي يختصر البعض وصفها بأنها سياسة (صفر مشكلات) مع دول الجوار، لا بل إنها تتعداه إلى الانخراط في دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب حتى في شؤون النزاعات والخلافات بين الأطراف العربية ـ العربية، ناهيك عن العربية وغير العربية.

ويبدو أن توجه تركيا حالياً نحو الفضاء العربي ـ الإسلامي في حركتها السياسية لا يتم على حساب تخليها عن التركيز على أولويتها المعروفة بتوفير الشروط للدخول في الاتحاد الأوروبي، ولا تزال تعاني العثرات والعقبات خاصة من الجانب الأوروبي، بل يعبّر عن إدراك أن تعزيز حضورها الإقليمي سيوفر لها مناخات أفضل لتحقيق آمالها ورغباتها لتذليل هذه العقبات.

بينما نجد أن النظام الرسمي العربي العاجز الذي انخرط في ما يسمى عملية التسوية للصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال يراوح في خياراته، لا بل يتوسل الطرف الصهيوني لقبول مبادراته وتنازلاته، بدون أن يكون لديه حتى الآن الرؤية والقناعة بضرورة تعزيز الخيارات والبدائل الأخرى التي ثبت نجاحها، وخاصة نهج المقاومة الذي فرض على المشروع الأمريكي للهيمنة، ووكيله المشروع الصهيوني في المنطقة، التعثر والتراجع وعدم القدرة على فرض شروطه وتصوراته وبرامجه بما فيها الشرق الأوسط الكبير والموسع. . .الخ.

كما أنني أخشى وأتوجس من بعض الانطباعات أو التوجهات التي ترى في أن الحضور التركي في الساحة العربية هو ضروري لإحداث عملية توازن مع الحضور الإيراني في الداخل العربي، بدلاً من أن يكون عملياً الحافز والدافع للعرب لسد فجوة الفراغ من الإرادة العربية المستقلة وفي بلورة المشروع العربي النهضوي.

كيف نستغرب أن يكون لتركيا رؤية خاصة بها لأمنها القومي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيران وانعكاسات ذلك على المسرح العربي. . . وبدلاً من أن نتخذ كعرب موقف المتذمر والناقد، لا بل أحياناً من بعض الأوساط موقف العداء والاستعداء، والولوج في أوهام إيجاد تحالف معلن أو متخفٍ مع المشروع الأمريكي ـ الصهيوني، لمجابهة النفوذ الفعلي أو المزعوم لإيران في الداخل العربي. علينا أن نهتم بكيفية تعزيز وبلورة رؤية الأمن القومي العربي ومستلزماته، بما يكفل توظيف الحضور التركي والإيراني ودورهما في الداخل العربي لمصلحة الأمة العربية وقضاياها.

تركيا ليس لديها أوهام حول سيطرة عثمانية جديدة أو طبعة جديدة لإمبراطوريتها السابقة، كما أن إيران أقلعت عن أوهام سابقة تتعلق بمشروع تصدير ثورتها أو استنساخها في الساحة العربية.

وما تحرك الطرفين وحضورهما المتنامي في الساحة العربية إلا نتيجة طبيعية لمحاولة ملء فراغ تعيشه الساحة العربية المسلوبة الإرادة والمشروع.

وعندما تتحدد تخوم الأمن القومي العربي عبر قيادة وازنة ومستقلة، ستتحدد تخوم الأمنين القوميين الإيراني والتركي وتقاطعاتهما مع الأمن القومي العربي، وسيكون الباب مفتوحاً أمام تشكل منظومة أمن إقليمية لمثلث أضلاع متساو (عربي تركي إيراني)، يحرص على مواجهة التدخلات والمشاريع الخارجية، ويؤمن تحقيق المصالح المشتركة، ويوفر آلية التعامل مع القضايا التي تثير الخلافات والحساسيات بين هذه الأطراف.

عودة إلى موضوع الحوار العربي التركي. أعتقد أن هناك ضرورة لمواجهة سلبيات الماضي بصراحة وشجاعة، وأن يكون هناك إعادة فحص ونقد ذاتي من الطرفين العربي والتركي، للمرحلة التي تكونت فيها ذاكرة العلاقات والانطباعات السلبية بهدف التعلم من التجربة، وتصحيح الروايات المتبادلة عن كل طرف تجاه الآخر، وتصحيح رواية كل طرف عن نفسه، ويمكن أن يتم ذلك ليس بهدف المناكفة أو تسجيل النقاط، بل بهدف البناء الأصلب على المناخ الإيجابي الذي

يسود حالياً، وخاصة لدى الشعوب العربية تجاه المواقف التركية المتعاطفة والمتفهمة للحق العربي.

٢ ـ حسن نافعة

في تقديري أنه لا توجد رؤية تركية لعلاقات استراتيجية مع الوطن العربي، وإنما توجد رؤية تركية واضحة جداً لدور إقليمي تركي جديد. وهذه الرؤية التركية لدورها الإقليمي الجديد هي نتاج لتفاعل عاملين:

الأول، يتعلق بالتغييرات التي طرأت على النظامين العالمي والإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ثم الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها رغبة تركيا في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي.

الثاني، يتعلق بتغييرات عميقة طرأت على المشهد الداخلي في تركيا، وأدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية، وتمكّنها من السيطرة على الحياة السياسية في تركيا، مما ساعدها على أن تحقق القدر اللازم من الاستقرار الذي يسمح بطرح رؤية لسياسة خارجية تركية جديدة وذات مصداقية.

في المقابل، لا توجد رؤية عربية لعلاقات استراتيجية مع تركيا، ولا يوجد إطار مؤسس مثل جامعة الدول العربية قادر على طرح هذه الرؤية وضمان انخراط الدول العربية فيها. لذلك، توجد علاقات ثنائية بين الدول العربية وتركيا، لكن لا توجد علاقات استراتيجية عربية ـ تركية، وليس هناك أفق لمثل هذه العلاقات.

لذلك أظن أن الصيغة المثلى لتعاون عربي ـ تركي يجب أن تتم في إطار إقليمي، وأن يكون هدفها الاستفادة من الدور التركي المساعد على وضع حلول وتصوّرات للمشكلات التي تواجه المنطقة ككل، وفي مقدمتها حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ووضع أطر مؤسسية لمعالجة قضايا الأمن في المنطقة، وخاصة قضايا الأمن الإقليمي. لذلك ربما يكون من الأسهل والأفضل أن نبحث عن صيغة لتعاون رباعي تشارك فيه مجموعة محدَودة من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإيران. وفي تقديري أنه لو أمكن إيجاد آلية لعلاقة تعاون منتظمة بين سورية والسعودية وإيران وتركيا، تنضم إليها مصر في المستقبل عندما تكون جاهزة، ربما يكون ذلك أفضل كإطار وأكثر فعالية لمعالجة مشكلات المنطقة.

٣ ـ علي محافظة

أودّ أن أبيّن في البداية أننا كجهة أو وفد عربي قد جئنا إلى هذه الندوة لنقدم تصورات للتعاون العربي ـ التركي في المستقبل، في ضوء الرغبة الشعبية العربية والرغبة الشعبية التركية، بالإضافة إلى رغبة الحكومة التركية. ونحن لا نمثل دولة أو دولاً عربية معيّنة، وإنما نمثل مجموعة من المفكّرين والمثقفين والخبراء العرب.

أما بشأن التعاون العربي ـ التركي، فالذي نتطلع إليه هو تعاون سياسي واقتصادي وثقافي، أما التعاون العسكري الذي أشار إليه الزميل التركي، فذلك أمر نتركه للمستقبل.

أعود إلى موضوع التعاون الثقافي الذي أثاره المحاضر العربي د. محمد نور الدين والمحاضرة التركية د. نورشين آتش اوغلو. لدينا في المشرق العربي مئات الخريجين من الجامعات التركية، من الأطباء والمهندسين والمختصين في مختلف مجالات المعرفة. ويؤلف هؤلاء خميرة فعالة للتعاون الثقافي بين العرب والأتراك.

وهناك فرص للتعاون بين الجامعات العربية والجامعات التركية من خلال عقد الاتفاقات بين هذه الجامعات على المستوى الثنائي. كما أن التعاون بين مراكز البحوث العربية والمراكز التركية المماثلة ضروري. وعقد هذه الندوة مثال على التعاون بين مراكز البحوث العربية والتركية في مختلف ميادين المعرفة.

وهناك قاعدة مهمة لتعزيز التعاون وترسيخه في المستقبل، وذلك من خلال التبادل بين الشباب العرب والشباب الأتراك. وأودّ أن أذكر، أيها الإخوة، أن بداية التعاون الألماني ـ الفرنسي في الخمسينيات، بعد استقلال ألمانيا الاتحادية، كان بالتبادل بين شباب البلدين. وكان صاحبا الفكرة هما د. كونراد أديناور والجنرال شارل ديغول. وقد أنشآ مؤسسة شبابية مشتركة لهذا التعاون. وليس صعباً على العرب والأتراك إنشاء مثل هذه المؤسسات الشبابية المشتركة.

٤ ـ غسان بن جدو

أودّ أن أشير بإيجابية إلى مداخلة د. حسن نافعة، ولديّ تحفظ بسيط على ما تفضّل به د. علي محافظة من أننا فريق أو وفد عربي في هذه الندوة.. في الحقيقة نحن لسنا وفداً ولا فريقاً عربياً... فنحن من مشارب سياسية وفكرية متنوّعة، ومن بلدان عربية متعددة، وقد يكون لكلّ مِنّا همومه وأولوياته.. وأشير إلى هذه

النقطة كي أشدّد على مسألة أراها مهمة، هي أننا هنا في حوار عربي ـ تركي، هذا صحيح، لكننا لسنا في حوار بين جبهة عربية وجبهة تركية، فقد أجد نفسي أنا العربي متفقاً مع تركي ومختلفاً مع عربي، أو متفقاً مع عربي ومختلفاً مع عربي آخر.. تماماً كما هو شأن الإخوة الأتراك، وهذا من شأنه أن يساعد على الحوار العميق والهادئ، وبلا اصطفافات حادة.

وأنا، بالمناسبة، أرى أن حواراً كهذا يجب أن يعتمد لازمتين اثنتين ضروريتين: **الأولى** المكاشفة والمصارحة مع الطرف الآخر، **والثانية** النقد الذاتي... ومن هنا أقول في ما يتعلق بنا نحن كعرب، علينا أن نتعاطى مع تركيا كما هي، لا كما نريدها أو نتمنى أن تكون.. بمعنى ترسيخ قناعة لدينا تقوم على حتمية العلاقة المتميزة والاستراتيجية مع تركيا ككيان سياسي كما هو، رغم أننا نتمنى طبعاً أن يكون هذا الكيان السياسي معنا نحن العرب، وليس علينا... علماً بأن د. محمد نور الدين أشار إلى نقطة أراها مهمة، وهي ربطه بين تطور العلاقات والتعاون من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، وهو في هذا محق، إذ كلما كان صاحب القرار مقتنعاً وعاملاً على تطوير مجالات التعاون، تحقق هذا الأمر، والعكس صحيح أيضاً.. من هنا، أطرح على الإخوة الأتراك هواجس بعضنا بتساؤل مشروع: ما الذي يضمن لنا نحن العرب استمرار الرؤية الإيجابية للعلاقة مع الأتراك بعد عشر سنوات مثلاً أو أكثر إذا غاب حزب العدالة والتنمية عن الحكم؟ صحيح أن قاطرة التطور بدأت نسبياً مع آخر حكومة لبولنت أجاويد ووزير الخارجية إسماعيل جيم، لكن ينبغي الإقرار بأن توجّهات حزب العدالة والتنمية تبدو أكثر ترسخاً وجدية. لكن هنا أشير إلى ورقة د. نورشين التي أصابت في الإشارة إلى تغيّر الأوضاع والظروف الإقليمية والدولية التي ساعدت على هذا التطور في العلاقات التركية ـ العربية، لكنني أقول بصراحة إن تركيا ما بعد الحرب الباردة وانهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي، لم يكن لديها قرار سياسي عميق بتنمية العلاقة مع العرب، والدليل على ذلك أن البروفسور نجم الدين أربكان مُنع من ذلك حين كان رئيساً للوزراء عام ١٩٩٦.

من هنا أرى أن جزءاً أساسياً من التيار العلماني الحاكم في تركيا أخطأ في تعاطيه مع العرب، ولم يفرّق بين أن يكون علمانياً داخل بلده من حيث التشريع والحياة المدنية وتحديد توجهاته الخارجية، إذ غلب على النخبة التركية السياسية والحاكمة توجّه عنوانه: أن تكون علمانياً يعني أن تتجه أكثر نحو أوروبا والغرب

والابتعاد عن المحيط العربي، بحجة أن هذا المحيط هو محيط غير علماني!! أو محيط ذو جذور دينية وغير حديثة.. ولا أريد أن أقول أكثر بالجزم: إن جزءاً من هذه النخبة التركية كان، وما يزال بعضه، ينظر باستعلاء وسلبية بالغة إلى العرب، والدليل على ذلك، رفض هذه النخبة لسياسات حكومة أردوغان تجاه إسرائيل مثلاً، لا بل شنّ بعضهم حملة إعلامية سياسية على الحكومة التركية.

أضيف نقطة تتعلق بما تفضل مصطفى اللباد حول الفرق بين إيران وتركيا. إنني لا أؤمن بأن تركيا الحالية محايدة حتى وإن أعلنت ذلك. إن للقيادة التركية الحالية رؤى استراتيجية جادة، لكن الفرق أنها لا تُعلن كل شيء، بينما إيران تعلن بصراحة خياراتها واستراتيجياتها... لقد أشار د. محمد السيد سليم هذا الصباح، منتقداً، إلى ما صرّح به أردوغان أخيراً من أن أنقرة تتعاطى وتتعاطف مع الحالة الفلسطينية والعربية من زاوية إنسانية، وأنا أقول هنا، إن أردوغان يتصرف بذكاء، فلا شك في أنه له رؤية إنسانية، لكنه بالقطع لديه توجّه سياسي واستراتيجي، لأنه يدرك أنه لو قال أو تلفّظ بالمصطلح السياسي ذاك، لانتفض بعض العرب قائلاً: «وما دخلك يا تركيا؟، فهذه قضايانا العربية، ولا نريد من يتدخل في شؤوننا الداخلية»، كما حصل في حرب غزة مثلاً حين أشار وزير خارجية دولة عربية كبرى في أنقرة بالذات قائلاً: «إن ما يحصل قضية عربية، ولا نريد دوراً غير عربي!!».

٥ ـ سعد الدين العثماني

أبدي أسفي كثيراً نظراً إلى أن بعض المتحدثين عندما يتحدثون عن الوطن العربي لا ينظرون إلا إلى المشرق العربي. وأريد هنا أن أقول إن الدول المغاربية لها أيضاً دور مهم في العلاقات العربية ـ التركية. لقد كان هناك انفتاح سياسي قوي بين المغرب وتركيا مع تبادل زيارات بين البلدين على أعلى المستويات.

كما أشير إلى أن المغرب وتركيا كانا قد وقّعا منذ حوالى أربع سنوات اتفاقية تبادل حر. وقد أسهمت هذه الاتفاقية في تطوير المبادلات التجارية بينهما نسبياً، لكنها كانت في الأساس وسيلة لتطوير العلاقات التركية مع دول أفريقية كثيرة. كما أن هناك شركات تركية تعمل في أوراش متنوعة في المغرب.

ولا شك في أن هذا النوع من التطوير لا يمكن إلا أن يكون لصالح الطرفين في عالم يسوده التنافس التجاري والاقتصادي الشرس. وأشير أيضاً إلى

أنه ليست هناك منذ فترة طويلة تأشيرة بين المغرب وتركيا على عكس ما يشكو منه بعض الإخوة المتدخلين من عدد من دول المشرق.

لكن من الواضح أن هذا كله ليس كافياً، فما تزال مبادلات المغرب التجارية مع أوروبا تتجاوز ٦٦ بالمئة من مجموع مبادلاته التجارية. وإن كان هناك اليوم اهتمام متزايد من قبل المغاربة بتركيا، فالسياح المغاربة الذين يزورون تركيا سنوياً في ازدياد بشكل كبير، وبالتالي فهناك حراك شعبي متصاعد يسبق الحراك الرسمي.

هناك نقطة أخرى أؤكد عليها هي أن البحث عن المبرّرات الظرفية لتطوير التعاون العربي ـ التركي ليس ضرورياً، لأن التاريخ والجغرافيا كافيان في هذا المجال. ففي ما يتعلق بالتاريخ، هناك بين الطرفين ماضٍ مشترك، وروابط ووشائج قوية. وكذلك، تفرض الجغرافيا الحوار والتعاون وتقوية العلاقات بين الجهتين.

أما العوامل الظرفية التي تطرّق إليها بعض الأساتذة، فعلى الرغم من أهميتها، فإنها قد لا تبقى متوفرة في المستقبل، وعدم بقائها لا يعني ضرورة توقف الحوار والتعاون.

٦ ـ محمد عدنان البخيت

لقد جاءت فكرة الحوار العربي ـ التركي بمبادرة جريئة في زمانها في عهد حكومة بولنت أجاويد في صيف سنة ١٩٧٩، وكان اللقاء في جامعة حاجي تية بإدارة العالم القدير إحسان دوغرامجي وشقيقته عميدة كلية الآداب آنذاك د. أمل دوغرامجي، وكان الحضور من الجانبين كبيراً على عكس هذا اللقاء، ومعظم الأفكار التي طرحت اليوم طرحت آنذاك، ومنذ ذلك اللقاء عقدت لقاءات عديدة في عمّان بالأردن وغيرها من المدن العربية. لذا، هناك حاجة إلى تقييم التجربة منذ الفترة (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٩)، ونلحظ من خلال هذه التجربة أن انفتاح تركيا من جديد على الوطن العربي جاء بعد انفتاح تركيا الكبير على الدول التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انحلال الاتحاد المذكور. ولدى تركيا تجربة سياسية متمرسة ومتراكمة، وهي تتصرف كدولة، لذا رأت من المصلحة الانفتاح على الوطن العربي الذي يمثل لها سوقاً استهلاكياً كبيراً، بالإضافة إلى حاجة المشاريع العربية إلى رجال الإنشاءات التركية، ولهم القبول الأفضل، نظراً إلى تماثل التجربة التاريخية، وبخاصة العقيدة الإسلامية التي تجمعهم مع العرب.

والمعروف أن المجتمع التركي غير متجانس، وهو متنوّع، وإذا ما استطاعت القيادة السياسية الحالية بقوة خيالها السياسي حلّ تناقضات هذا التنوّع، فإنها بذلك تستطيع مساعدة الدول العربية، التي تتصف مجتمعاتها بالتنوّع الطائفي واللغوي، وهي صاحبة الميول الانفصالية. ومن المؤسف أن التعاون ما بين المؤسسات العلمية العربية مع نظيراتها التركية في تراجع مستمر، وأن عدد الطلاب العرب المتخصصين فيَ الجامعات التركية في تراجع مستمر، باستثناء الطلاب العراقيين الذين هاجر أهلهم إلى تركيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

وبالرغم من أن تركيا تقدم نفسها على أنها تحمل مشروعاً حضارياً كبيراً، إلا أنها غير معنية بتعليم اللغة التركية في الجامعات العربية، ودعم هذا المطلب، وتنمية هذا التوجّه.

يصادف هذا العام عام القدس، ويوجد هناك في أرشيفية رئاسة الوزراء في إستانبول، وفي مديرية الأراضي في أنقرة، نحو ٣٠ ـ ٤٠ دفتراً، وأهالي فلسطين وأهل العلم وتلاميذه ينظرون باحترام إلى مبادرة من المؤرخين الأتراك لنشر هذه الدفاتر بشكل علمي بعد ترجمتها إلى العربية أو الإنكليزية.

هذه بعض الملاحظات من أستاذ يسعى منذ أربعين عاماً إلى تعزيز التقارب العلمي ما بين الهيئات العلمية في الوطن العربي ونظيراتها في تركيا، ناهيك عن الحاجة الماسة إلى المساهمة معاً في كتابة تاريخ الأمة بمكوّناتها العربية والتركية والفارسية، وبقية المجموعات والشعوب المكوّنة لتاريخ الأمة الإسلامية.

٧ ـ محمد السيد سليم

لديّ سؤال موجّه إلى د. مصطفى اللباد، فقد اقترح رفع مستوى العلاقات بين تركيا وجامعة الدول العربية إلى مستوى أعلى. فما المقصود بذلك؟ هل يقصد أن تدخل تركيا جامعة الدول العربية كعضو؟

ولديّ تعقيب، فقد سمعت في الجلسة حديثاً عن التعاون الألماني الغربي ـ الفرنسي كنموذج للتعاون العربي ـ التركي، وأعتقد أن تلك المشابهة ليست صحيحة. فالتعاون الألماني ـ الفرنسي تم في ظروف كانت ألمانيا فيها قد هزمت عسكرياً في الحرب العالمية الثانية، واحتلت أراضي ألمانيا الغربية، وكانت فرنسا تحتل جزءاً من تلك الأراضي، بل وتستعمل العمال الألمان للعمل في المصانع الألمانية بالسخرة. لقد قامت القوات الفرنسية التي تحتل جزءاً من غرب ألمانيا

بـ «إذلال ألمانيا»، وعندما وضع أديناور دستور ألمانيا الفرنسية، فقد وضعه بوصاية من جنرالات الاحتلال. ولهذا، يستخدم الإسرائيليون نموذج التعاون الفرنسي ـ الألماني كنموذج للتعاون الذي ينشدونه مع العرب، ويقولون للأوروبيين: لماذا لا يتعاون العرب مع إسرائيل رغم احتلالها للأراضي العربية، ألم تفعل ألمانيا الغربية ذلك؟ إن الفارق الجوهري بين الجانبين هو أن العرب ليسوا في المركز الذي كانت فيه ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أي أنهم لم يستسلموا للهزيمة. كما أن التعاون العربي ـ التركي يتم على أساس الندّية والتكافؤ، ونحن في حاجة إلى ابتكار أدوات لتطويره، وليس اقتباس حالات من التعاون الفرنسي ـ الألماني بعد الحرب العالمية الثانية.

٨ ـ سونميز كوكسال

أنا أريد النظر إلى نقاشاتكم من زاوية مختلفة، لكنني سأقوم بمداخلة في الاتجاه نفسه للمتحدث الذي قام بمداخلته قبلي.

إننا نتحدث عن الوضع الراهن. لكن يجب أن نتساءل حول وضع منطقتنا التي سنعيش فيها. يجب الاهتمام بذلك من أجل تقييم إمكانيات التعاون. أعتقد أن الخلافات والتوترات في منطقتنا مع الأسف تظهر أنها دائمة ولن تحل خلال السنوات العشر القادمة. وقد يستمر الوضع الراهن في الباكستان وأفغانستان وازدواجية السياسات في كشمير والعراق وإيران والنظرة إلى الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي والوضع في السودان واستمرارية الحركات الإثنية الانفصالية. وهناك الصراعات الدينية والمذهبية أيضاً. لم يكن سهلاً حلّ أية مشكلة من المشاكل المذكورة. ويجب علينا إضافة إرهاب القاعدة إلى ذلك. إننا نحاول تناول إمكانيات التعاون بين تركيا وهذه الجغرافيا.

أريد فتح قوس هنا: إن عضوية تركيا في حلف الناتو أثارت نقاشات طويلة ولا سيما في مرحلة الحرب الباردة، حيث قيّم المتحدثون في الجلسة الصباحية هذا الموضوع من الناحية السلبية والإيجابية. لكن إذا كانت تركيا تقود القوات الدولية في أفغانستان، فيعني ذلك أنها تمتلك المهارات لقيادة قوات مسلحة دولية. وشاركت القوات المسلحة التركية في عدة عمليات عسكرية مثل عملية صربيا والصومال. إن ذلك يثبت أن قدرة القوات المسلحة في العمليات العسكرية قد وصلت إلى مقياس دولي، حيث إن تركيا نجحت بذلك من خلال عضويتها في حلف الناتو.

أريد توجيه سؤال إلى ممثلي الدول العربية حول موضوع لا أعرفه: إذا كانت التهديدات ستستمر خلال السنوات العشر القادمة، وإذا كنّا سنقوم بعمليات مشتركة حيال تلك التهديدات فإن الخطوة الأولى هي القيام بتعاون بين القوات المسلحة لدول المنطقة وخضوع القوات المسلحة الخاصة في تلك الدول إلى التدريب نفسه.

أنا أريد توجيه هذا السؤال إلى الحضور من الناحية التقنية خارج حلف الناتو والإمبريالية والولايات المتحدة الأمريكية: هل المتحدثون الذين يحضرون هذا المنتدى هم جاهزون من الناحية الذهنية للتعاون المذكور؟ وهل يعتقدون أن ذلك سيكون مفيداً؟ أم هم يريدون السير في مجال التعاون السياسي فقط؟ لا يمكن تحقيق الثقة بين الدول والثقة الذاتية إلا عن طريق التعاون المذكور.

٩ ـ محمد نور الدين (يردّ)

أريد أن أتوقف عند الملاحظات التالية:

١ ـ إن وضع العلاقات التركية ـ العربية في سياق أكثر موضوعية يتطلب فهم طبيعة المنطلقات للسياسة الخارجية التركية.

هذه السياسة تعتمد على مبدأ تعدد البعد، والبقاء على مسافة من كل المحاور، وإقامة سياسة حسن جوار مع الجميع. وهكذا انفتحت على الجميع من أوروبا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، ومن الشرق الأوسط إلى روسيا.

وإذا كان لحزب العدالة والتنمية جذور إسلامية، فإنه لم يعتمد سياسة دينية ولا مذهبية. فالشريك التجاري الأول لتركيا هو العدو اللدود السابق لها روسيا الأرثوذكسية، وأفضل علاقاتها مع دول مسلمة شيعية، وليست سنّية. لذا، فإن حزب العدالة والتنمية يوظف العامل الإسلامي حيث تقتضي مصلحة تركيا العليا ذلك، ويختفي أيضاً حيث تقتضي هذه المصلحة.

٢ ـ إن البعض من العرب ينظر إلى تركيا على أنها عامل موازن للدور الإيراني في المنطقة. وهذا يعكس عدم فهم للدور التركي الذي لن تقوم قائمة له إذا سلك نهجاً منحازاً إلى طرف دون آخر. وتركيا ليست أجيراً لدى أحد، وتقدّم دورها يكون حيث يضعف دور الآخرين، والضحية هم بعض العرب المستقيلين من أدوارهم.

كما إن لتركيا أولوية مصالح أمنية واقتصادية مع إيران، كذلك من مصلحة

تركيا عدم تعرض إيران لضربة عسكرية بسبب برنامجها النووي، لأنها (تركيا) ستكون متضررة جداً من ذلك. لذلك، فإن الرهان على دور تركي موازن للدور الإيراني ليس واقعياً.

٣ ـ بقدر ما يظهر حزب العدالة والتنمية سياسة تخدم المصالح العليا لتركيا، يحظى بدعم المؤسسة العسكرية. وأعتقد أن هناك تناغماً على صعيد السياسة الخارجية بينهما، وهو ما يجعل مثل هذه السياسة سياسة دولة قابلة للاستمرار حتى لو خرج حزب العدالة والتنمية من الحكم.

١٠ ـ مصطفى اللباد (يردّ)

ما تفضّل به الأخ منذر سليمان، وكذلك الأخ غسان بن جدّو، حول أني أفاضل بين الدورين الإيراني والتركي غير دقيق، أنا فقط حاولت منع وضع البلدين تركيا وإيران في سلة واحدة. كلاهما جزء أصيل من المنطقة، وكلاهما جار، ولكن ملامح وأدوات المشروعين تختلف.

نحن في محفل علمي، ولا بد ـ من منظور العلوم السياسية ـ عدم خلط الأوراق. خذوا مثلاً الصين واليابان؛ كلاهما جار للآخر، كلاهما يقع في منطقة جغرافية واحدة، ولكن النظام السياسي في كل منهما يختلف تماماً عن الآخر، وأنماط تحالفاتهما الدولية تتباين بوضوح. إذا كنا هنا نتحدث عن الحوار العربي ـ التركي، فلا بد من أن نركّز على ذلك، أما إذا كنا في حوار عربي ـ إيراني مطلوب، فلنركّز عليه، وهذا وضع يختلف عن وضع الحوار العربي ـ التركي ـ الإيراني المطلوب أيضاً، ولكنه ليس مجال المناقشة هنا.

لا أعرف لماذا إقحام الأيديولوجيا في التعقيبات. التمييز مطلوب، والربط بين إيران وتركيا وكأنهما كتلة واحدة لم أفعله أنا، بل أنا علّقت على كلام د. محمد نور الدين الذي حاول عمل ذلك. ما ينطبق على تركيا لا ينطبق على إيران بالضرورة، وهو أمر بديهي وواضح.

أما ما تفضّل به د. محمد السيد سليم حول سقف العلاقات العربية ـ التركية، ودور المراقب الذي تحظى به تركيا، فأقول: لا بَد من التفكير وإعمال العقل في أطر مؤسسية جديدة تجمع تركيا بالدول العربية، ولا تكون بديلاً من أطر أخرى. هناك أمثلة على تعاون تركيا مع الدول الناطقة بالتركية، أو منتديات التعاون في البحر الأسود. . . إلخ.

أما ما ذكره د. نور الدين من أن مصر والسعودية استقالتا من أدوارهما، فهذا صحيح، ولكن الحاضرين هنا لا يمثلون الحكومات، كما أن الربط بين هذه الاستقالة المصرية ـ السعودية من الأدوار، ووضع إيران وتركيا في سلّة واحدة، وعدم التفريق بين سمات كل منهما، هو ربط غير منطقي.

١١ ـ نورشين غوناي آتش اوغلو (تردّ)

لقد ناقشنا جميعاً كيف يجب أن يكون التعاون الإقليمي. أنا أشارك السيد شادي باشا الرأي بهذا الصدد. يجب علينا تناول ساحات التعاون بشكل ملموس.

هناك رأيان في نظريات التعاون الدولي حول كيفية التعاون: يجب تشكيل منظومة «هوية مشتركة وقيم مشتركة» بين الدول حسب الرأي الأول. أما المقاربة الثانية فتستند إلى مفهوم المجتمع الأمني (Security Community) حسب دويتش (Deutsch)، أي لا داعي للهوية وللقيم المشتركة في بداية التعاون حسب هذه المقاربة، فالمقصود هنا هو فهم الأطراف لبعضها البعض خلال مرحلة الحوار.

لذلك، إنني أرى اجتماعنا هنا مهماً من هذه الناحية. كما ترون هناك اختلاف بالرأي حتى بين العرب، أي أننا نمر بمرحلة معرفة بعضنا البعض. وأرى أننا سنفهم بعضنا البعض من خلال هذه الاجتماعات، وسنستطيع تشكيل القيم المشتركة مع مرور الزمان.

وتمّ تقديم الاتحاد الأوروبي والتعاون الألماني ـ الفرنسي كنموذج. أنا أريد الذهاب إلى أبعد من ذلك، يمكننا التحدث هنا حول النقطة التي تمّ الوصول إليها حول اتحاد دول جنوب شرق آسيا رغم أنها لا تمتلك هوية مشتركة. حيث تمّ إحراز تقدم مهم في الوقت الحالي نتيجة الدبلوماسية غير الرسمية التي بدأت في عقد السبعينيات. وتمّ الوصول إلى نقطة تعاون على الصعيد الأمني نتيجة دبلوماسية المؤتمرات حتى بين الدول التي لا يوجد فيما بينها هوية مشتركة مثل الصين واليابان وتايوان. إنني أرى ضرورة دعم هذا النوع من المبادرات.

القسم الثالث

واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية



الفصل السادس

وجهة نظر تركية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب

غوفين صاق(*)

ـ ١ ـ

إن مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا بدأ بفعالياته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من خلال الدعم المباشر الذي قدمه اتحاد غرف التجارة والبورصات والقطاع التركي الخاص.

أريد أن أشير إلى المواضيع التي لن أتطرق إليها: موضوع الطاقة (سنتحدث فيه فيما بعد) ومشكلة المياه. وسأركز في حديثي على العلاقات التجارية ـ الصناعية. برأيي إن السبب الوحيد لاهتمام تركيا بمحيطها إلى هذه الدرجة يرجع إلى مرحلة التحول الاقتصادي الذي شهدته تركيا في عقد الثمانينيات.

أنا كاقتصادي أنظر إلى المسألة بطريقة التخريب المسلكي. وإننا نرى أن مرحلة التحول الاقتصادي أدّت إلى نتائج اجتماعية وسياسية. وبرأيي فإنها تغيّر السياسة الخارجية بسرعة أيضاً. لذلك يرجع السبب الأساسي لاهتمام تركيا بآسيا الوسطى والبلقان وليس الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية فقط إلى التحوّل الاقتصادي لتركيا.

(*) مدير مؤسسة بحوث السياسة الاقتصادية.

أولاً سأتوقف عند ذلك. **ثانياً** سأقدم لكم مقارنة حول كيفية نظرتنا إلى المنطقة وكيفية نظرتنا إلى أنفسنا عندما ننظر من الإطار المذكور. ومن خلال تلك المقارنة سأقدم معلومات تتعلق بموقع تركيا بين اقتصاديات المنطقة. وأخيراً سأركز على الساحات الهامة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية، من منظورنا.

ـ ٢ ـ

إن مرحلة الإصلاحات التي بدأ بها رئيس الجمهورية طورغوت اوزال في عقد الثمانينيات هو الموضوع الأول الذي يجب أن نتوقف عنده. عندما ننظر إلى تركيا قبل عقد الثمانينيات نرى أن الصناعة متجمعة في مناطق معيّنة من الأناضول. وكانت تتركز في إستانبول وإزمير وأضنة وبورصة. لكن التصدير أصبح عنصراً مهماً بالنسبة إلى تركيا بعد دخولها مرحلة سوق التجارة الحرة بسرعة، وذلك بعد تطوير سياستنا الاقتصادية بشكل شامل في عقد الثمانينات، لأن انتقالنا من مرحلة ما قبل عقد الثمانينيات إلى ما بعده حدث نتيجة أزمة إجراءات جارية، لذلك رأت الجهات المختصة أن التجارة المتحرّرة ضرورة وذات فعالية هامة لإكساب تركيا عملة صعبة. لذلك تمّ التركيز على التحرر في هذا المجال.

لكن هذا التحرر لم يقتصر على زيادة التصدير في تركيا فقط، بل أدّى إلى انتشار الصناعة في عدة مدن تركية صغيرة: وبدأت الصناعة تتطور بعدة مدن تركية كـ دنيزلي وغازي عنتاب وقيسري وقونية وأنقرة.

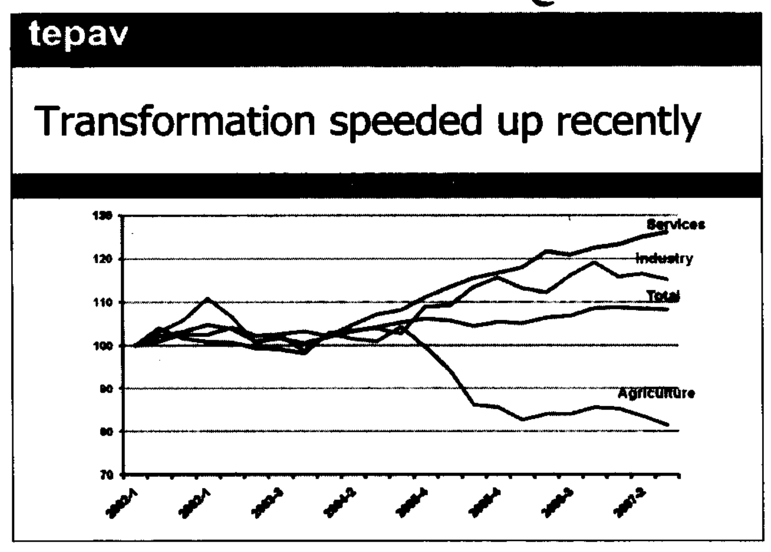
ويمكننا تقييم النتائج الاجتماعية والسياسية لذلك على الشكل التالي: يمكننا القول إن التحول السياسي الذي حدث نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في الوقت الحالي هو نتيجة طبيعية للتحول الاقتصادي. لماذا تنظر تركيا إلى هذه المنطقة؟ لأن رجال الأعمال الأتراك نشيطون إلى أبعد الحدود في هذه المنطقة ويعملون بكثافة، ونرى أنه يمكنهم العمل بكثافة أكثر في حال تمّ فتح الطريق أمامهم. إننا نركز نشاطاتنا في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا على هذا المنوال ونحاول رؤية الفرص.

إن جميع الأرقام التي سنقدمها هي أرقام ما قبل الأزمة. لا شك أننا تأثرنا سلباً في بعض الأماكن بسبب الأزمة. لكن عدد البشر الذين يعملون في الزراعة في تركيا بدأ ينخفض بسرعة بعد عام ٢٠٠٠. وبدأت قدرة القطاع الزراعي على خلق فرص عمل تنخفض بسرعة. وبدأ الناس يرحلون إلى المدن غالباً. وأصبح

القطاع الصناعي والوكالات والقطاعات الجديدة هي التي تخلق فرص العمل، وازداد ذلك خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

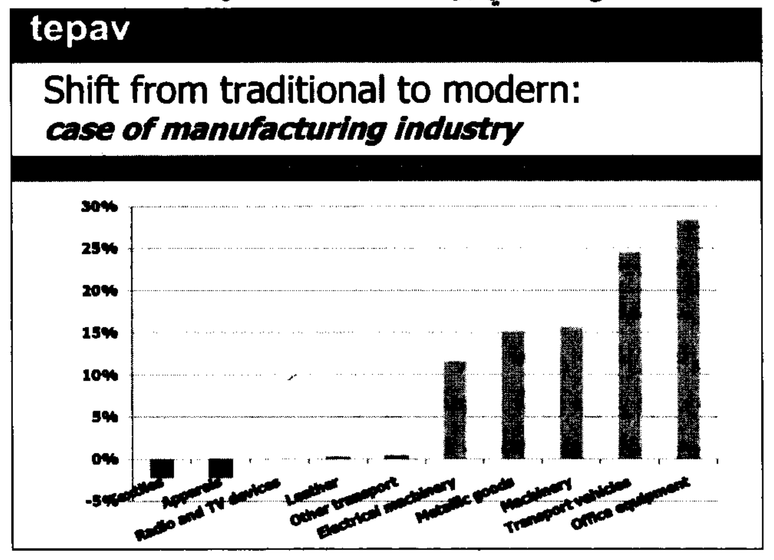
الشكل الرقم (٦ ـ ١)

تحوّل سُرِّعَ مؤخراً: اتجاهات التوظيف القطاعية



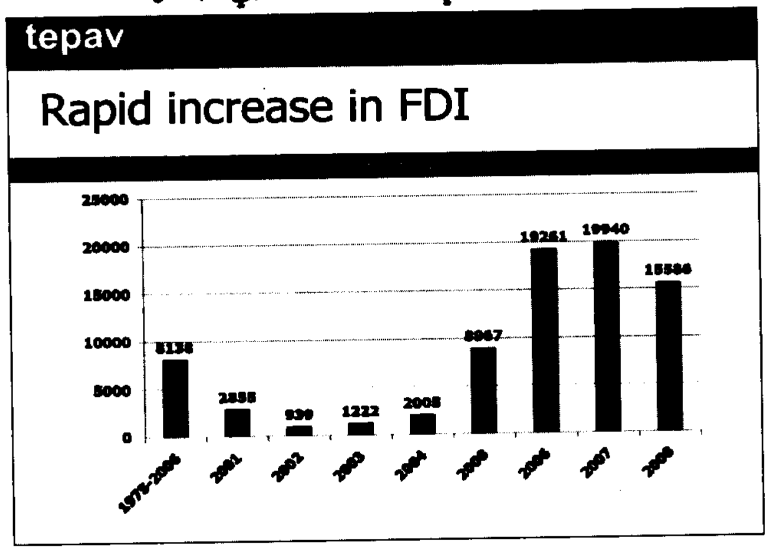
الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

الانتقال من التقليدي إلى الحديث: حالة الشركات الصناعية



إننا ندخل في مرحلة تحول سريعة جداً في المرحلة الأخيرة. وإن النقاشات التي تدور في تركيا حول إمكانية حدوث انقلاب عسكري أو عدم حدوثه ناتج من حصول مرحلة التحول المذكورة بسرعة هائلة. وإن التحول من الزراعة إلى الصناعة بهذه السرعة حدث في اليونان والبرتغال وإسبانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه تحقق خلال ١٠ ـ ١٥ سنة من خلال مساعدات الاتحاد الأوروبي. أما نحن فنحقق هذه المرحلة بـ ٥ ـ ٦ سنواَت ضمن إمكانياتنا بدون دعم الاتحاد الأوروبي.

الشكل الرقم (٦ ـ ٣)
زيادة سريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر



لقد حدث تحول مهم في البنية الصناعية أيضاً. وبدأت الصناعة التركية تغيّر بنيتها من خلال التحول من القطاعات التقليدية، كالنسيج واللباس الجاهز، إلى قطاعات جديدة كالمكننة وصناعة السيارات. إذا نظرنا إلى نسبة زيادة الإنتاج الصناعي نرى أنها تحققت في المرحلة الأخيرة، وهي تعتبر استمرارية للتأثير الذي جاء في البداية. لماذا تحقّق كل ذلك في المرحلة الأخيرة؟ لقد وقّعت تركيا الاتفاقية الجمركية في عام ١٩٩٦، لكن الاتفاقية الجمركية لم تعمل بشكل إيجابي بالنسبة إلى تركيا، لأنه كان هناك عدم توازن عميق في الاقتصاد العام في تركيا. ومن ثم بدأت الاتفاقية الجمركية تعمل لأول مرة بعد إزالة عدم التوازن المذكور، وانخفاض التضخم، وتثبيت سعر العملة الصعبة وبعد استقرار الاقتصاد التركي. ونتيجة لذلك بدأ الاقتصاد التركي يغيّر بنيته بشكل إيقاعي. ولهذا السبب بدأ يزداد دخول رأس

المال الأجنبي إلى تركيا، وأثرت مرحلة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ذلك كثيراً.

وإذا نظرنا إلى التغيرات الاجتماعية، نرى أنه كان هناك ٣٠ مليون شخص يستخدمون الخطوط الجوية في عام ١٩٩٩، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥ مليون شخص. إن ارتفاع هذه النسبة إلى الضعف منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٨ حدث بفضل ازدياد المنافسة والتحرر الناجح في الخطوط الجوية. وشهد قطاع الهاتف الخليوي التطور نفسه. وارتفعت نسبة بيع السيارات في مرحلة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ رغم عدم ازديادها في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة. لذلك يمكننا القول إن دخل المواطنين ارتفع في هذه المرحلة. وهنا تكمن الإجابة عن السؤال الذي يطرح سبب فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٧، وكان التحول الاجتماعي وازدياد قوة الطبقة الوسطى عاملاً مهماً في ذلك. إن إزالة عدم الاستقرار يرتبط بالعمل السليم للديناميكيات الاقتصادية.

الشكل الرقم (٦ ـ ٤)

نشوء طبقة متوسطة

tepav

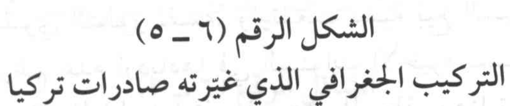
Emergence of a middle class

	1999	2003	2006	2008
Automobile Sales (in thousands)	-	359	622	494
White Good Sales (in millions)	4	3	5.5	5.2
Airline Passengers (in millions)	30	34	59	75
Mobile Phone Network Subscribers (in millions)	-	26.6	51.4	64
# of People Getting House Loans (thousands)	14	43	268	237
Consumer Credit + Credit Cards (billion TL)	-	12.8	67.7	114

ـ ٣ ـ

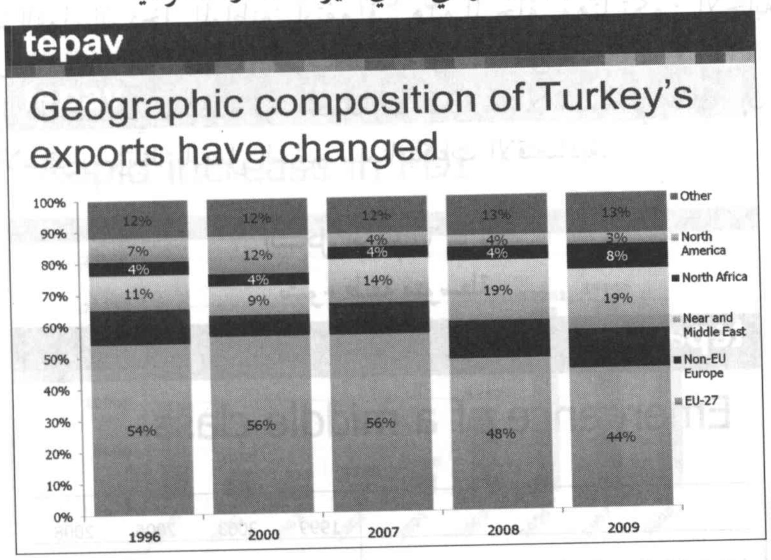
الآن كيف ننظر إلى المنطقة؟ أولاً بدأت تتغير تشكيلة التصدير لتركيا بشكل سريع منذ عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٩. وكانت حصّة سوق الاتحاد الأوروبي من مجمل صادرات تركيا ٥٤ بالمئة عام ١٩٩٦، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٦ بالمئة عام

٢٠٠٠، وانخفضت فيما بعد إلى ٤٤ بالمئة. أما نسبة تصدير تركيا إلى الشرق الأوسط فقد ارتفعت من ٩ بالمئة إلى ١٩ بالمئة. وإذا نظرتم إلى الميزان التجاري مع الدول العربية، ترون أنه تحول إيجابياً لصالح تركيا، رغم وجود فاتورة النفط، في هذه المرحلة، عدا بعض الدول، أي إيران وقطر، لأن رجال أعمالنا لا يستطيعون تطوير علاقات تجارية سليمة مع إيران بسبب البنية المركزية للدولة في هذا البلد.



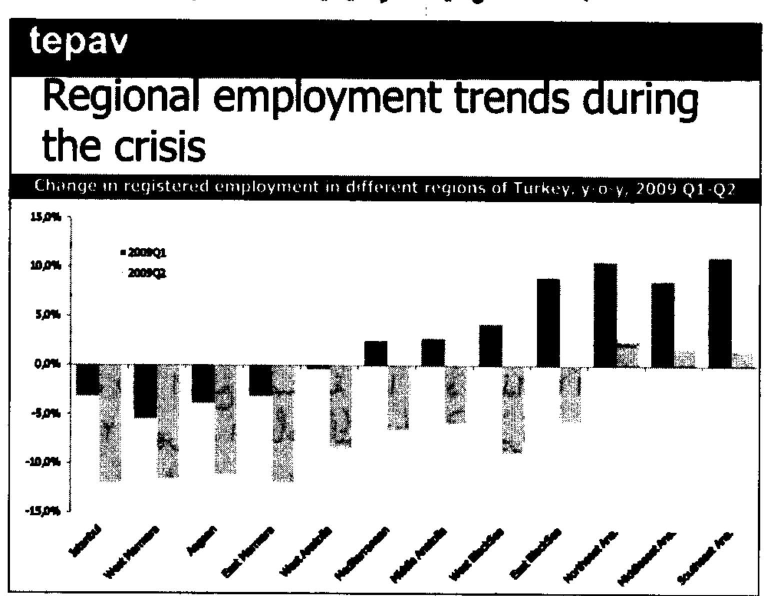
الشكل الرقم (٦ ـ ٥)

التركيب الجغرافي الذي غيّرته صادرات تركيا

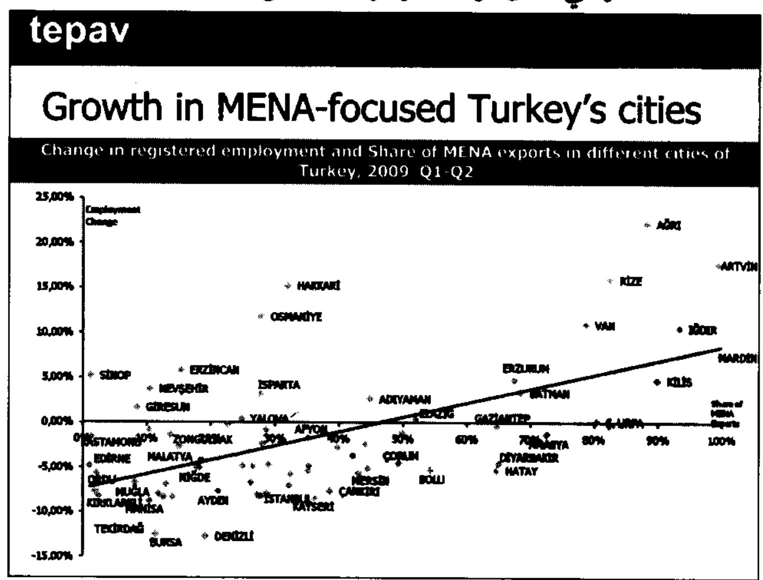


لماذا كانت التجارة مهمة بالنسبة إلى تركيا مع الدول المحيطة، ولا سيما إبان الأزمة؟ إننا نحن موجودون في وسط الأزمة الدولية. وتضيق الأسواق العالمية بسرعة كبيرة. وإننا نرى مدى تغير الوظائف المسجلة في أنحاء مناطق تركيا. فإذا نزل المؤشر إلى تحت الصفر فإن فرص العمل المسجلة تصغر، وإذا ارتفع فوقه فإنها تكبر. ويظهر وكأن فرص العمل في شرق وجنوب شرق الأناضول قد ازدادت، مثلاً نرى أنه قد ازدادت نسبة ١٥ بالمئة في هقاري. وإذا كان التصدير إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (MENA) مرتفعاً فإن فرص العمل المسجلة في تلك المدن لا تنخفض رغم الأزمة. لذلك إن عدم تأثر دول الشرق الأوسط أفريقا الشمالية (MENA) ولا سيما الشرق الأوسط من الأزمة بشكل مباشر وعدم اندماجها مع الاقتصاد العالمي، إلى حد كبير، أدّى إلى المحافظة على سجلات فرص العمل إلى حدٍّ ما في مناطق معيّنة لاقتصاد تركيا.

الشكل الرقم (٦ ـ ٦)
التجاهات التوظيف الإقليمية خلال الأزمة



الشكل الرقم (٦ ـ ٧)
النمو في مدى تركيا المركّز عليها من جانب «مينا»

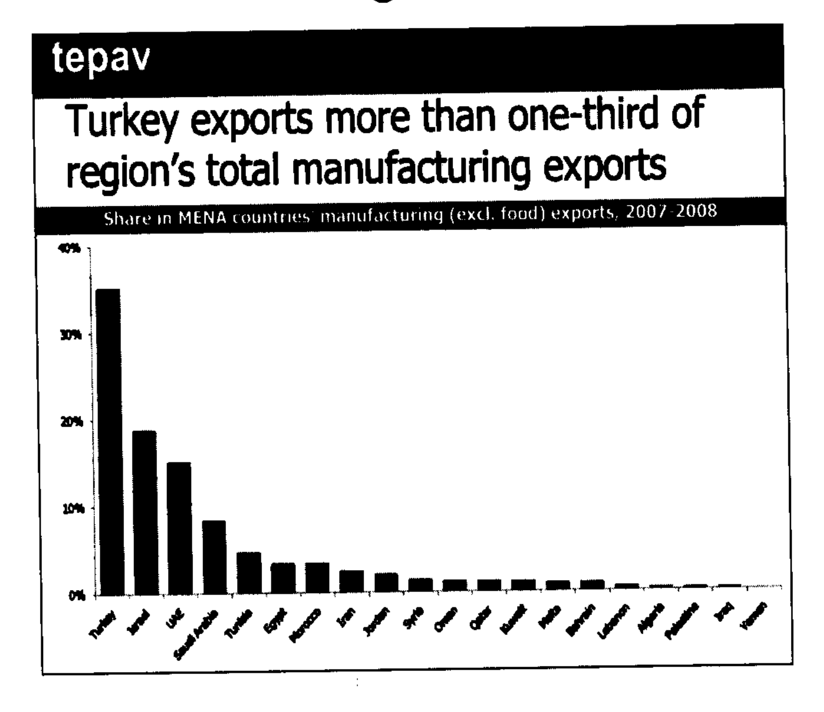


لكن جميع أنظمتنا المتعلقة بدعم التصدير وطريقة عمل (Eximbank) تؤدي بشكل مباشر إلى التوجه إلى الأسواق المتطورة التي تطور فيها النظام المصرفي بشكل جدّي. لذلك عندما ننظر هكذا نستطيع بيع بضاعتنا للاتحاد الأوروبي بسهولة. لكن نظام دعم التصدير الذي نتبعه لا يدعمنا في العراق وسورية بنفس الطريقة.

وهكذا فإننا نركز نشاطاتنا على موضوع كيفية مراجعة نظام الدعم الاقتصادي، لأنه قد نذهب نحو الاندماج الاقتصادي مع المحيط القريب لنا أكثر من غيره في المستقبل القريب. وعندما ننظر إلى جميع دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (MENA)، نرى تركيا تقوم بمفردها بتصدير ٣٥ بالمئة من مجمل صادرات (في السلع الصناعية عدا المواد الغذائية) المنطقة. لذلك إن أرقام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ تظهر أن الصناعة التركية كبرت كثيراً.

الشكل الرقم (٦ ـ ٨)

تصدّر تركيا أكثر من ثلث مجموع صادرات المنطقة الصناعية

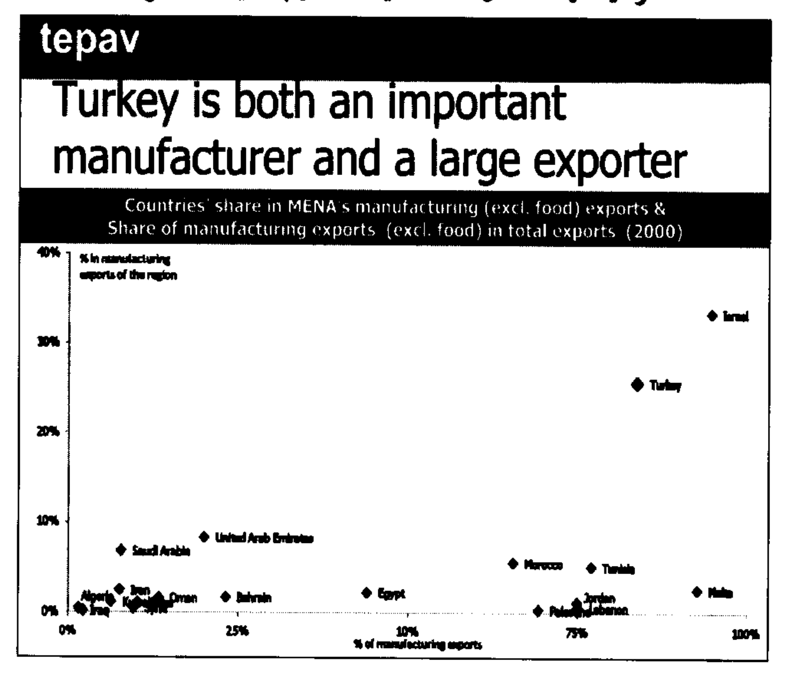


وإذا نظرنا إلى التوزع في الشكل الرقم (٦ ـ ٩)، فإننا نرى أن نسبة صادرات تركيا تصل إلى ٣٥ بالمئة من مجمل صادرات المنطقة. أما في المحور الأفقي، فإننا نرى حصة صادرات السلع الصناعية في مجمل صادرات البلد.

لذلك نرى أن تركيا قد وصلت إلى موقع ـ نتيجة التقدم السريع الذي حققته في المرحلة الأخيرة ـ لا يشبه الدول الأخرى. وعندما ننظر إلى التغير السريع في السياسة الخارجية التركية وإلى دراسة اهتمامها بهذه المنطقة فمن المفيد دمج البعد الاقتصادي المذكور. لقد انخفضت نسبة حصتنا في مجمل صادرات المنطقة إلى ما دون ٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٠.

الشكل الرقم (٦ ـ ٩)

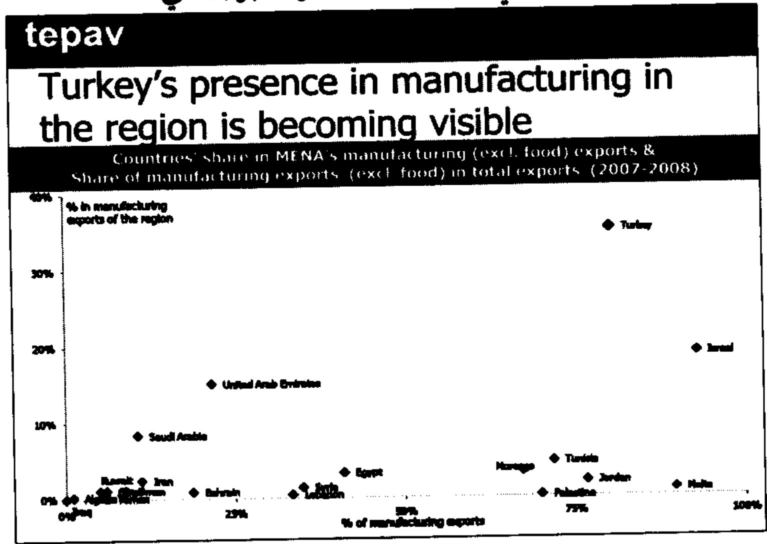
تركيا مهمّة كدولة صناعية تُصدّر بكميات وافرة



أما عندما ننظر إلى الشكل الرقم (٦ ـ ١٠) فإن ٧٥ بالمئة من نسبة صادرات تركيا تشمل السلع الصناعية في المرحلة الأخيرة، أي في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ورفعت تركيا حصتها من مجمل صادرات المنطقة إلى ٣٥ بالمئة.

الشكل الرقم (٦ ـ ١٠)

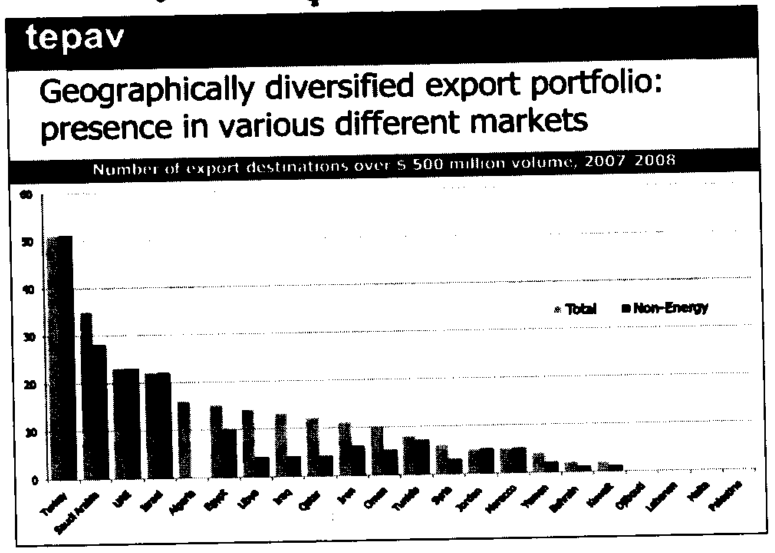
حضور تركيا في ميدان الصناعة يزداد بروزاً في المنطقة



أما الشكل الرقم (٦ ـ ١١) فيظهر هدف جميع دول المنطقة من الجهات المقصودة للتصدير ما فوق الـ ٥٠٠ مليون دولار.

الشكل الرقم (٦ ـ ١١)

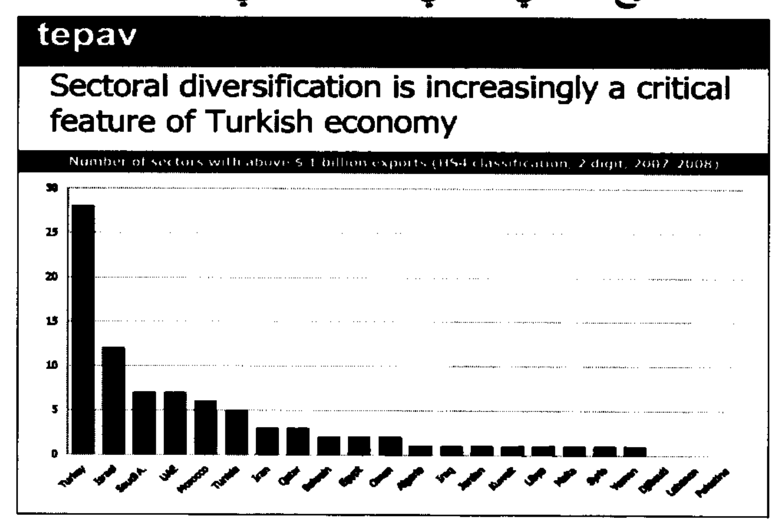
صادرات متنوعة جغرافياً: حضور في مختلف الأسواق المتعدّدة



من جهة أخرى، إذا نظرنا إلى توزع القطاعات، أي عدد القطاعات التي تصدّر ما فوق المليون دولار، نرى أن اقتصاد تركيا قد تقدم إلى الأمام وتنوّع من ناحية الجهة المقصودة وعدد القطاعات التي تصدر ما فوق المليون دولار.

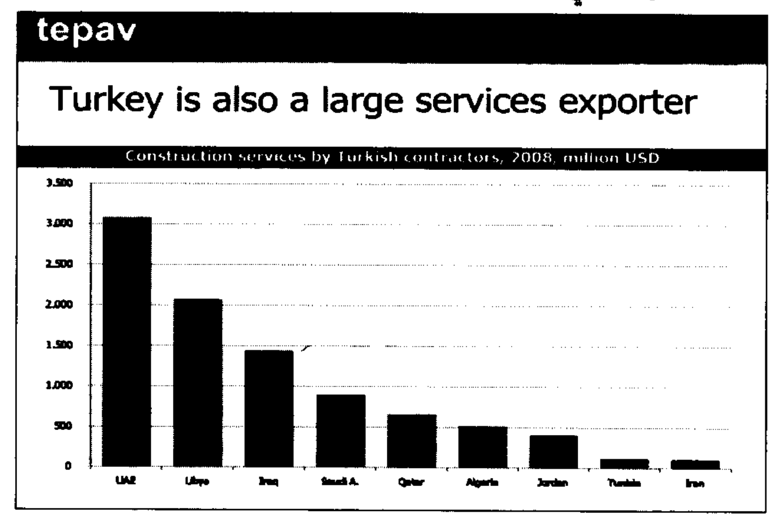
الشكل الرقم (٦ ـ ١٢)

التنوع القطاعي سمة في الاقتصاد التركي تزداد أهمية



الشكل الرقم (٦ ـ ١٣)

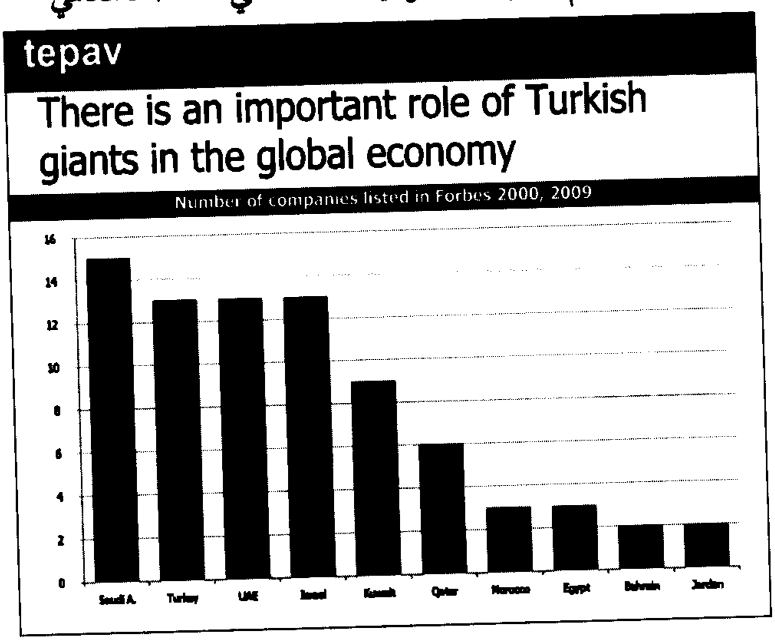
تركيا هي أيضاً من كبرى الدول المصدّرة للخدمات



إن تركيا لا تبيع السلع إلى هذه المنطقة فقط بل تحقق مبيعات في قطاع الخدمات أيضاً، حيث يظهر الجدول التالي مجمل مبلغ العقود التي تمّ إبرامها من قبل المتعهدين الأتراك في دول المنطقة.

الشكل الرقم (٦ ـ ١٤)

ثمة دور مهم للشركات التركية العملاقة في الاقتصاد العالمي



بالنتيجة، إذا كان تطوير القطاع الخاص مهماً في دول المنطقة ـ ونحن نعتقد ذلك لأن القطاع الخاص مهم جداً في تطوير العلاقات المتبادلة ـ فإن القطاع الخاص مهم جداً من أجل التحول الاجتماعي في المنطقة. وعندما ننظر من هذه الزاوية نرى أن تركيا شريك مهم لدرجة كبيرة من ناحية برامج تطوير القطاع الخاص وتحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصاد، ومن الضروري دراستها بدقة كنموذج.

ـ ٤ ـ

ماذا يمكننا فعله بعد الآن؟ عندما ننظر إلى الأمور من جانبنا، فإن غايتنا زيادة صادراتنا إلى دول المنطقة. ويوجد هكذا إمكانية. ونحن نرى أن ذلك فرصة من أجل الحد من انخفاض الصادرات نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. ونرى من

الضروري تطوير مبادرات إنتاج مشترك مع دول المنطقة، وضرورة خروج تركيا من بعض القطاعات، ونرى أنه يوجد لها شركاء في المنطقة يمكن العمل معهم من أجل كسب الوقت عند خروجها من القطاعات المذكورة.

من جهة أخرى إن المرحلة المقبلة ستشهد مشاكل جدية من ناحية جريان المال، وحتى أنه ستكون مرحلة سيتم فيها وضع بعض العوائق بما يخص ذلك. وإننا نرى أن دول الخليج مهمة جداً من أجل جريان رأس المال الأجنبي إلى تركيا.

تعقيـــب

جمال الدين هاشمي(*)

أشكر جميع الذين بذلوا جهوداً من أجل عقد هذا الاجتماع. إن ازدياد هذه الاجتماعات هو مؤشر مهم بحد ذاته، وإن وصول الاهتمام بالوطن العربي في تركيا إلى بُعد أكثر بنيوية ومؤسساتياً هو إيجابي جداً بالنسبة إلى تركيا والعالم الإسلامي. والأهم من ذلك هو أن الاجتماع تطوّر مهم من ناحية مسار الأزمة التي تحدّد السياسة الدولية. لذلك إنني أرى أن انعقاد الاجتماعات مهم بالذات، بعيداً عمّا تمّ التحدث فيه.

أولاً: من الاقتصاد إلى السياسة

نشرت نورمان أنجل عام ١٩١٩ كتابها الذي جاء تحت عنوان **المغالاة الكبيرة**.حيث تمّت ترجمة الكتاب إلى ١١ لغة في فترة قصيرة، وأصبح من المخطوطات المهمة في أدب العلاقات الدولية آنذاك. كانت براهين الحجج الأساسية للكتاب قصيرة وواضحة جداً: أصبحت الحروب في أوروبا لا معنى لها بسبب كثافة العلاقات الاقتصادية وازدياد التبعية المتبادلة. وكانت تدعي أنه يمكننا حلّ المشاكل السياسية عبر الاقتصاد. لكن الحرب العالمية الثانية التي نشبت بعد فترة قصيرة دمّرت جميع براهين حجج الكتاب. لماذا نشبت الحرب؟ أنا لن أدخل في نقاش حول إذا ما كانت أنجل قد أخطأت أم لا. لكن يوجد أمامنا سؤال أساسي: **كيف يجب أن نقرأ التعاون الاقتصادي؟**

(*) باحث في مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA).

إن المشكلة الأساسية تكمن في عدم قراءة العلاقة بين السياسة والاقتصاد على أرضية صحيحة. إن هذه المشكلة تتعلق بعدم كفاءة الليبرالية أو نظرية السياسة المثمرة بهذا المستوى. برأيي إن تناول الشيء الذي يسمى التعاون الاقتصادي على الصعيد السياسي سيكون موقفاً أصح. وسأتناول المواضيع التي سأتطرق إليها ضمن هذا الإطار. في الحقيقة إن علاقات تركيا مع الوطن العربي هي مثال ينطبق على ذلك. لذلك فإن المرحلة التي نواجهها ليست عبارة عن تعاون اقتصادي بسيط بل هي مرحلة حرجة وأكثر عمقاً.

ثانياً: مستقبل التعاون والأسئلة

أنا أشكر السيد غوفين صاق، لأنه قدّم عرضاً شاملاً. برأيي إن تطرّقه إلى الرابط بين السياسة والاقتصاد كان مهماً. وأنا أشاركه الرأي في القضايا التي تطرّق إليها. وأرى أن النقاط التي تطرّق إليها مهمة من ناحية تشكيلها جزرَ استقرارٍ أو محوراً. ربما كان يجب أن يركز على ماذا سيحدث بعد الآن ونوعية الاحتمالات التي تنتظرنا.

لذلك سأبدأ بطرح بعض الأسئلة على أمل أن تشكل تلك الأسئلة محوراً لنقاشنا.

١ ـ هل يمكن للتعاون الاقتصادي الموجود في الوقت الحالي أن يخرج عن كونه مجرّد تعاون كثيف وبسيط ويتحول إلى اندماج؟ حيث إن الأسماء التي تكتب حول الشرق الأوسط في الصحافة، مثل بولند أراس، تكتب تحليلاً بهذا الاتجاه، وإن داود اوغلو يقول ذلك باستمرار.

٢ ـ لا شك أن هناك تصورات مختلفة حول الاندماج. لكننا نعرف أنها لا تشمل التصورات الإقليمية من ناحية الديناميات الموجودة على الأقل. ويتمّ تأكيد هذه النقطة، لا سيما من ناحية تركيا إذا صح التعبير أنه يتمّ وضع فروقات واضحة بين الاحتوائية والسيطرة، ويتمّ التشديد على العلاقات المتبادلة. ما هي النماذج التي يمكن التحدّث عنها في هذا الإطار، إن كان ذلك على صعيد آلية اتخاذ القرارات أو على صعيد حلّ المشاكل.

٣ ـ إن العلاقات الاقتصادية البنيوية الكثيفة ستغيّر شكل تناول المشاكل التي تتعلق بالمنطقة وعلى المستوى الإقليمي، في الوقت نفسه. لقد انتقلنا من جغرافيا مجزّأة قطعة قطعة وتشهد توتراً علنياً أو خفياً مع بعضها البعض، إلى منطقة يتمّ

نسج علاقتها بخيط يلي الآخر. كيف سيكون موقع ومكانة تركيا والوطن العربي من ناحية الاقتصاد السياسي الدولي والإيماءات السياسية؟

٤ ـ سأسأل سؤالاً مرتبطاً بهذا السؤال. تطورت مبادرة حلّ المشاكل بدون اللجوء إلى سياسة المواجهة والتوترات حتى لو لم يحدث أي شيء في الوقت الحالي. وقد تطورت لغة سياسية جديدة في سياسة المنطقة لم نشهد لها مثيلاً تقريباً خلال القرن المنصرم. في هذا الإطار هل يمكن للغة السياسة والمبادرة المذكورة التحول إلى إرادة نحو المستقبل؟ إن ساحات التعاون الحالية هي محاولات من أجل سدّ نقص الماضي أو الحاضر غالباً، حتى لو كانت إيماءات نحو المستقبل.

يمكننا تناول مستقبل التعاون الاقتصادي في إطار الأسئلة الأربع المذكورة.

ثالثاً: الاقتصاد والسياسة

إن التعاون الاقتصادي هو مشكلة سياسة أكثر من كونه مجرد مشكلة اقتصادية، لأن الاقتصاد هو مشكلة سياسية بالذات. وتتشكل هذه المرحلة عبر عدة أسئلة: بأيّ شكل تتناولون الاقتصاد، وكيف تطبّقونه، ومتى ومع من وعلى أيّ مستوى بنيتم علاقاتكم؟ إضافة إلى ذلك تظهر نتائج سياسية ملموسة في تلك العلاقات وقد تجهّز أرضية لتطورات سياسية جديدة.

بدأنا نسمع الكثير من براهين الحجج التي تؤكد وضع الاقتصاد في المقدمة عند تجسيد التعاون الاقتصادي أرضية لحل المشاكل السياسية، وحتى عند عدم القدرة على تجاوز الأزمات السياسية، وذلك في النقاشات التي تدور، لا سيما حول الاتحاد الأوروبي. ويتمّ طرح الاتحاد الأوروبي كنموذج لإثبات تلك الحجج. لكن المشكلة هي أنه إذا نظرنا إلى تاريخ الاتحاد الأوروبي عن كثب فإننا نرى أن هذا الإدراك ليس صحيحاً. إن الإرادة التي جعلت الاتحاد الأوروبي ممكناً تشكّلت بإدراك سياسي وتفعّلت في هذا الإطار، حيث كان هناك نيّة وإرادة سياسية قبل المراحل الاقتصادية. طبعاً إن هذه المرحلة لم ترفض المراحل الاقتصادية تماماً لكن هناك مرحلة في وجود الاتحاد الأوروبي لعبت فيها السياسة دور محور التأسيس.

يتمّ تعريف تركيا كأكبر اقتصاد بين عشرين دولة في العالم، وتهدف إلى الانضمام إلى الدول العشر الأولى، هذا من جهة. من جهة أخرى يوجد الوطن العربي الذي يصل عدد سكانه إلى ٣٠٠ مليون نسمة، وتصل ضخامة اقتصاده إلى تريليوني دولار تقريباً. وهناك روابط تاريخية وثقافية في الجغرافيا القريبة. في

الحقيقة إن التعاون الاقتصادي القريب بين الجهتين في الظروف الطبيعية ينسجم مع طبيعة التاريخ والجغرافيا. وهو خيار عقلاني من ناحية الخيار والكلفة. ومن الممكن لعلماء السياسة والاقتصاد هنا طرح بعض المسائل، منها الاستقرار والسياسة والمشروعية السياسية والخصوبة والنماذج الاقتصادية المختلفة والبنية التحتية ومناقشتهم لعقلانية العلاقات في هذا الإطار. بالنتيجة يوجد تجارب مختلفة ويوجد أنظمة سياسية ونماذج اقتصادية مختلفة أيضاً، ويوجد الميراث السيئ للاستعمار الغربي. لكن لا يوجد شيء غريب في تكاثف العلاقات في ما بينها.

إننا نعرف أن الشرق الأوسط هو النقطة الأساسية لصراعات السيطرة في النظام الدولي. وهو الأرضية الإقليمية لظهور جميع التوترات الأساسية. قد تنعكس توازنات السياسة الدولية على هذه العلاقات، وإن التوازنات هنا تحدد السياسة الدولية بشكل مباشر في المرحلة الجديدة. إن المقارنة بين انعكاس التوازنات الدولية لمرحلة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية والسياسية التركية ـ العربية بأغلظ أحوالها وبين المشهد ما بعد عام ٢٠٠٠ تقدّم لنا معطيات تكفي لفهم ذلك. مثلاً إن عدم تطور العلاقات مع سورية بشكل ملائم حتى نهاية الحرب الباردة له علاقة مباشرة بتوازنات تلك المرحلة، أو له علاقات مع إدراكات المصالح التي تم بناؤها حول تلك التوازنات. وهي علاقات أخذت شكلها في إطار إدراك نقط حدودية لمعسكرين خلال الحرب الباردة بدلاً من جارتين.

رابعاً: العلاقات ومشكلة النظام الدولي

إننا نعيش في عالم غريب في هذه المرحلة. ويمكننا القول بكل أريحية إن العلاقات ستقوى أكثر نتيجة بعض العوامل في حال عدم الانقطاع الحاد في المرحلة المقبلة. لا يمكننا شرح المرحلة المحتملة من خلال النظر إلى الفاعلين، لأن هكذا تحليل يكون منقطعاً عن الأرضية المادية والظروف الموضوعية. لكن يجب توضيح نقطة: كنا نود ألّا نتحدث في كثير من الأشياء التي نتحدث فيها في الوقت الحالي لولا السياسة الخارجية ذات الرؤية لحزب العدالة والتنمية ووزير الخارجية أحمد داود اوغلو. والأهم من ذلك تمّ عيش أحداث هامة غيّرت إدراكات كثيرة في علاقة تركيا مع الشرق الأوسط. إن منتدى دافوس يعتبر أهم مثال لذلك. وفي هذا الإطار، إن الفاعلين الموجودين لهم تأثير على المستوى البنيوي.

يوجد في التاريخ مراحل أو عوامل تصنع التاريخ. وإن هذه المراحل تحدد

المسارات الأساسية للمراحل المقبلة، وتؤثر في إدراكات المراحل الماضية في الوقت نفسه. ويجب تناول فعالية الممثلين في هذه المراحل في إطار بنيوي وليس على المستوى الفردي. لذلك إن تناول وجود حزب العدالة والتنمية وعامل داود اوغلو سيكون قراءة صحيحة.

أما العنصر الذي يدعّم هذا التأثير والذي يجعل المرحلة ممكنة ـ وهذا ما يؤكده داود اوغلو دائماً خلال حديثه ـ هو عدم بناء نظام دولي ما بعد الحرب الباردة، أي إن هناك انقطاعاً بعد الحرب الباردة، لكن لم يتمّ بناء بداية مستقرة بشكل أو بآخر على المستوى الدولي. ويوجد هنا عطل جزئي في السياسة الدولية. وزاد ١١ أيلول/سبتمبر من عنف الفوضى وأدّى إلى ظهور المشاكل بشكل ملموس.

خامساً: صعيد العلاقات

يجب وضع علاقات تركيا مع الوطن العربي على هذا الصعيد تماماً. وفي عالم تشتّت محوره وتخرّب فيه كل شيء، تلعب تركيا أو تحاول لعب دور يحقّق الاستقرار ويبني النظام في الحوض الذي تخاطبه وفي الشرق الأوسط وجغرافيته. إن هذا الحوض ليس بعداً واحداً، حيث يشمل ساحات أخرى كالبلقان والقوقاز. المهم هنا عدم لعب هذا الدور من قبل طرف واحد. لذلك إن تعبير الإمبراطورية لا يشرح المرحلة الجديدة، ولا سيما إذا فكّرنا بمعناه الجانبي. وهي مرحلة يكون فيها الفوضى والأمن أساسيين بشكل مباشر، أي الانخراط في المرحلة بالذات بدلاً من التعرّض للأخذ والردّ. أما التعاون الاقتصادي، فهو وسيلة تحقّق تقدّم تلك المراحل بالسرعة المعقولة والممكنة.

أنا هنا أريد اتّباع السؤال التالي: ما هي الأسباب التي تجعل علاقات تركيا تتطور مع الوطن العربي؟ إن المصطلح المفتاح للإجابة عن هذا السؤال هو التطبيع. ويتعلق هذا الوضع بالنقاشات التي تدور حول انزلاق المحور، التي ظهرت فجأة في الآونة الأخيرة. لكنني أرى أن هذا النوع من النقاشات يتعلق بمراحل المناورات السياسية بدلاً من أن يكون جدول أعمال حقيقياً.

يوجد ثلاثة خطوط أساسية ممكنة أمام تطبيع علاقات تركيا مع الوطن العربي. إن ذلك ليس تميزاً ميكانيكياً بل إن التطبيع المذكور يجعل العلاقات ممكنة وحتى أنه يوجّه العلاقات. لذلك هي أشياء يجب تناولها كنتيجة ومرحلة وسبب،

حيث تُظهر القراءة حول ذلك أن المسألة ليست مسألة يمكن فهمها من خلال الاقتصاد بل إن تلك العلاقة هي علاقة ضرورية بالمعنى الملموس والإيجابي.

سادساً: استعادة تركيا لطبيعتها ومحاولة تحقيق التوازن في الميزانية

إننا نعرف تاريخ التطور الحضاري لتركيا. لقد شهدت مرحلة انحدر فيها هذا التطور إلى التغرب بشكله الغليظ. لقد شهدت تركيا صراعاً شديداً ومحتدماً قليلاً أو كثيراً من خلال عناصرها التي تشكّل تاريخها ووحدتها الاجتماعية. وإن التعريف المختصر لذلك هو نقطتا الأزمتين الأساسيتين اللتين حددتا التاريخ السياسي لتركيا: المشكلة الكردية وعلاقة الدين بالسياسة.

رفْض الشرق بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص هو أحد مسارات مرحلة التغرّب. كان الاستشراق هو المفهوم المسيطر، وتمّ بناء الأطروحة التاريخية في محور الرفض المذكور. وإضافة إلى الرفض في بعض المراحل تمّ إتباع سياسة الرفض.

إن تقوية علاقات تركيا مع الوطن العربي تؤدي إلى إضعاف مرحلة التغرّب المذكورة التي تشهد مشاكل إلى أبعد حدود. وإن تلك العلاقات تؤدي إلى تحقيق تركيا للمصالحة مع تحضرها واتباع تجربة تحضر معقولة. وإن ذلك من أهم النتائج الهامة التي نتجت من اتباع سياسة خارجية فعالة. لم تتصالح تركيا مع الخارج فقط بل هي تتصالح مع الداخل ومع نفسها وتخرج بتجربة جديدة من هذه المرحلة.

سابعاً: العراق والتطبيع

إن العراق هو من أهم أولويات السياسة الخارجية التركية. وإن تركيا التي تستطيع لعب دور بنّاء في العراق يمكنها القيام بدور فعّال في جميع أنحاء الوطن العربي، أو بالعكس تماماً: إن تركيا التي تريد بناء علاقات إيجابية مع الوطن العربي من الضروري أن تقوم بدور بنّاء في العراق وبناء علاقات مع لاعبين مختلفين.

في هذا الإطار إن علاقات تركيا مع الوطن العربي تساهم إيجابياً في سياسة تركيا حيال العراق.

ثامناً: الاتحاد الأوروبي والسياسة العالمية

إن علاقة تركيا مع الوطن العربي تعطي تركيا قوة بناء على صعيدي السياسة والاقتصاد. وتظهر مشهداً لصالح تركيا، وتصبح تركيا دولة تدرس ما يعنيه الاتحاد الأوروبي بالذات، بدلاً من أن تكون دولة تنتظر على أبواب الاتحاد الأوروبي.

والأهم من ذلك هو تناول العلاقات مع الشرق الأوسط كقضية تاريخية عالمية. وإن العلاقات التي تتطوّر مع الوطن العربي قد تكون بداية لتحوّل تأسيسي في هذه النقطة. إن تاريخ العالم ما بعد الدولة العثمانية هو تاريخ يعتبر جغرافية الشرق الأوسط غير موجودة كفاعل من ناحية إدراكها وعلى المستوى العملي، حيث حظيت منطقة الشرق الأوسط، التي تمّ اعتبارها غير موجودة في السياسة الدولية، بالبروز كلاعب غير متجانس في مرحلة تكاثف العلاقات.

النتيجة

عندما ننظر من ناحية تركيا فإن علاقات تركيا مع الوطن العربي تقدم لتركيا إمكانيات وفرصاً لا يمكن التغاضي عنها. وقد أتاحت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لقراءتنا المراحل الاقتصادية معطيات ليبرالية خارجية، ولهذا السبب أرى أن علاقة تركيا مع الوطن العربي ستتطوّر أكثر مما هي عليه.

الفصل السابع

وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا

منير الحمش(*)

أولاً: المحددات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

تنطوي العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية على مجموعة من المحددات المؤثرة التي تتحكم بمسيرة هذه العلاقات. وتتمثل هذه المحددات بمجموعة من العوامل والعناصر التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً على العوامل الاستراتيجية التي تتعلق بالمكانة الجيوسياسية لكل من البلاد العربية وتركيا.

وإذا كانت محاور هذه الندوة تتناول بعضاً من هذه المحددات، فإنني أجد من الضروري الإشارة هنا إلى أهمها، كمدخل للبحث في العلاقات الاقتصادية، نظراً إلى ارتباطها الوثيق بواقع ومستقبل هذه العلاقات، في محاولة لإلقاء الضوء على الظروف المحيطة بها من جهة، وتسهيلاً لعملية استشراف مستقبلها وبنائها على أسس ثابتة من جهة ثانية.

ولعل أهم هذه المحددات هي:

(*) رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ سورية.

١ ـ الإرث التاريخي في العلاقات العربية ـ التركية

لم تبدأ العلاقات العربية ـ التركية بفتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر عام ١٥١٦ ـ ١٥١٧، إنما بدأت هذه العلاقات قبل ذلك بكثير. فمنذ اعتناق القبائل التركية الإسلام، أصبح للأتراك وجود فعلي في الدولة العربية الإسلامية. وقد اشترك السلاجقة الأتراك في مواجهة الغزو الفرنجي، والتاريخ يشهد بدور نور الدين زنكي في «توحيد بلاد الشام ومصر وإقامة دولة رائدة في مجالات الحياة كافة...»[١] فضلاً على دورهم في وقف الزحف المغولي عام ١٢٦٠. لكن السنوات الطويلة من الحكم العثماني خلّفت ندوباً وجروحاً في العلاقات العربية ـ التركية، بدأت بالمطالبة بالإصلاح والحكم اللامركزي ومعارضة سياسة التتريك، وانتهت بالثورة التي أطلقها الشريف حسين، حيث سارع الإنكليز إلى مساعدتها خلال الحرب العالمية الأولى التي وقفت فيها الإمبراطورية العثمانية إلى جانب ألمانيا، في حين وقف العرب إلى جانب الحلفاء على أمل مساعدتهم في إقامة المملكة العربية. وفي حين نكث الغرب الأوروبي بوعوده للعرب، فإنه عمل على الوفاء بالوعد الذي أعطاه لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وعمل على تقسيم البلاد العربية المشرقية ووضعها تحت النفوذ البريطاني (فلسطين ـ الأردن ـ العراق) والفرنسي (سورية ولبنان).

انفصلت البلدان العربية عن الدولة العثمانية، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، واستطاع الأتراك بقيادة **مصطفى كمال أتاتورك** تأسيس دولتهم المستقلة بعد حرب التحرير التي قادها أتاتورك لتحرير جميع الأجزاء التي وقعت تحت الاحتلال الإنكليزي والفرنسي والإيطالي واليوناني في أواخر الحرب، كما أسقط الاتفاقية التي عقدت بين الحلفاء، القاضية بتقسيم تركيا إلى ثلاث دويلات، كردية وأرمنية وتركية. وتم توقيع اتفاقية لوزان مع الدول المتحالفة التي تعترف باستقلال تركيا ووحدة أراضيها عام ١٩٢٣.

لقد تبنّى أتاتورك تحرير الأرض التركية من الغزاة، وكانت له، أيضاً، رؤية حول الدولة، فقد كان يقود حركة سياسية حديثة تتبنى «فكر الغرب، الذي كان يحاربه على أرض المعركة... ولكنه يعتنق معظم المبادئ التي قامت عليها

(١) وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية ـ التركية: العلاقات السورية ـ التركية نموذجاً** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٩.

الحضارة الغربية. . . فهو لم يكن يحرر الأرض ليُعيد قيام الدولة العثمانية، ولكن لكي ينشئ دولة حديثة متناقضة ومتعارضة مع الأسس الفكرية والمذهبية التي كانت تقوم عليها الدولة العثمانية. .»[٢] أما أسس قيام الدولة الحديثة كما يراها أتاتورك، فهي تقوم على ركيزتين أساسيتين: **الطورانية** وهي أحد المصادر القومية التركية، **والعلمانية**. كما أنه تبنى مظاهر الحضارة الغربية ومبادئها، ولا سيما في مجالات الاقتصاد والسياسة.

نظر العديد من العرب إلى أتاتورك نظرة احترام وتقدير، وحاول بعض القوميين العرب إجراء اتصالات معه، بصفته قائداً لحركة التحرير الشعبية لإنقاذ بلاد الأناضول من الاحتلال الأجنبي، وذلك تحقيقاً للأهداف المشتركة، ضد مطامع الغرب، إلا «أن المخابرات الفرنسية استطاعت الحصول على نص رسالة بعث بها مصطفى كمال باشا إلى الزعماء العرب، فسارع الجنرال غورو الفرنسي إلى عقد الصلح مع مصطفى كمال لسحب قواته من بلاد الأناضول ترضية له، وقام بتجميع هذه القوات في سورية»[٣] وبذلك قطع الطريق على محاولات التفاهم بين العرب والأتراك، وكانت هذه المحاولات قد بدأت منذ الإعلان عن وعد بلفور، فكانت جريدة **حاكميت مليت** الناطقة باسم الحركة الكمالية تدعو السوريين إلى «الاتحاد مع الحركة الكمالية ضد العدو الأوروبي المشترك»[٤].

ولكن من جانب آخر، أتاتورك عزل تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية بالقول والفعل في النظرة والممارسة[٥]، «ورغم السمعة العالمية التي تحلى بها في العديد من المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمع العربي وفئاته المثقفة والمستنيرة، إذ سحرتهم أقواله وأخباره، **إلا أنه كان يغالي جداً في فصل العلاقات التاريخية المشتركة بشكل يثير الاستياء، فقد كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن حركة التغريب**

---

(٢) من مداخلة محمد وفاء حجازي (السفير المصري في أنقرة: ١٩٨١ ـ ١٩٨٥) في الحلقة النقاشية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة ـ ٢١/٦/١٩٩٧، وقد نشرت تحت عنوان: «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨).

(٣) إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٥) انظر: سيار الجميل، **العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٨، ومحمود علي الداود، «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٦٤.

التي يقوم بها، من متطلباتها فصم عرى الروابط بين تركيا والعرب خصوصاً».

ومن الواضح أن أتاتورك مضى بعيداً في فصم العلاقة بين العرب والأتراك، وكان من أهم مظاهر ذلك تبديل الحروف العربية بالحروف اللاتينية، لكن من الأمور التي آلمت العرب، اتهام الأتراك لهم بأنهم سببوا انهيار الإمبراطورية العثمانية بتحالفهم مع الغرب، لكن المفارقة هنا هي في سعي الأتراك الحثيث للالتحاق بالغرب، في الوقت الذي يتصاعد فيه عداء العرب للغرب.

٢ ـ علاقة تركيا مع الغرب الأوروبي والولايات المتحدة

تعتبر علاقة تركيا مع الغرب الأوروبي والولايات المتحدة من أهم محددات العلاقة العربية ـ التركية؛ فمنذ قيام دولة تركيا الحديثة، بدأت تركيا باتخاذ العديد من المواقف السياسية والاقتصادية الموالية للغرب، وقد تصورت أن انفصال تركيا عن محيطها العربي والإسلامي، هو بمثابة جواز مرور لتركيا نحو الغرب التي أعلنت تمسكها بنهجه السياسي والاقتصادي والثقافي.

وبدأت مرحلة جديدة من العلاقة بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٥٩، حين تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة التي أُعلن عنها عام ١٩٥٧ بموجب معاهدة روما. وفي عام ١٩٦٣ حصلت تركيا على صفة العضوية المشاركة بهدف إعدادها لنيل العضوية الكاملة. وفي عام ١٩٩٥ أُبرم اتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي لإقامة اتحاد جمركي بينهما، ونص الاتفاق على فتح حوار سياسي، وتقديم قروض ومساعدات مالية، شرط قيام تركيا بإصلاحات دستورية خاصة في مجال حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

وفي قمة هلسنكي (١٩٩٩) منح الاتحاد الأوروبي تركيا وضع المرشح للانضمام إليه، ولكن حرصت أوروبا على عدم تحديد موعد لبدء المفاوضات، ثم طرحت معايير جديدة كشروط ينبغي أن تلتزم بها تركيا، وقد بدا واضحاً أن الفوارق الثقافية (الدين بوجه خاص) هي السبب الرئيسي في عدم منح تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، رغم ما قامت به تركيا من تحولات دستورية وسياسية واقتصادية. **فقد تبنت العلمنة والليبرالية والتعددية، إضافة إلى تطبيقها الغربي لخطط وبرامج في السياسة والاقتصاد والاجتماع، كما دخلت عضواً في الأحلاف والمنظمات الأوروبية مثل حلف الناتو والمجلس الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وانضمت أيضاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية،** وطورت علاقاتها

الاقتصادية مع الدول الأوروبية، وخصوصاً في مجال التجارة الخارجية[٦]، واستطاعت أن تبني صناعتها، حيث شهد القطاع الصناعي فيها تطوراً ملحوظاً.

وقد كان هناك معوقات، إذ لم تكن علاقات تركيا مع أوروبا إيجابية دائماً، فقد حصلت عوامل عديدة أثرت في هذه العلاقات، مثل الخلافات التركية ـ اليونانية، والإنزال العسكري التركي في شمال قبرص، وضعف الاقتصاد التركي، كما أن الركود الاقتصادي في عقد السبعينيات لعب دوراً، فقد عمدت أوروبا إلى تقليص عدد العمال الأتراك، وفرض حصص نسبية وتعريفات جمركية على المنسوجات التركية، وتوقفت أوروبا عن دفع المساعدات إلى تركيا، مما جعلها تقوم بتجميد علاقتها مع دول الاتحاد.

ومع جميع الصعوبات والمعوقات، **كانت تركيا مصرّة على الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي**، الذي تحول دونه العديد من التحفظات من ألمانيا واليونان خاصة، وحتى فرنسا التي قدمت إلى تركيا البديل عن عضوية الاتحاد الأوروبي بعضوية أخرى في مشروع «**الاتحاد من أجل المتوسط**» مؤخراً.

انضمت تركيا إلى **حلف الأطلسي عام ١٩٥٢**، واضعة بهذا الانضمام حجر الأساس في تحولها الكامل نحو الغرب في سياستها الخارجية، فهي لا تنظر إلى عضويتها في الحلف من منظار أمني فقط، إنما تعتبر ذلك أسلوباً تعبر فيه عن كسب وتأكيد هويتها الأوروبية الغربية.

و«يوجد وراء واقع تركيا ورغبتها في الانضمام إلى الحلف الذي نشأ عام ١٩٤٩، قلقها الأمني إضافة إلى نضالها من أجل الهوية، إن المحاولة الشاقة لتركيا في طريق اكتسابها عضوية المجموعة الأوروبية **قد ساهمت في تدعيم رغبتها في الانضمام إلى الغرب بجميع الوسائل الممكنة**»[٧].

لكن الظروف السياسية الدولية، وظاهرة الاستقطاب الأيديولوجي والاستراتيجي، وظروف الحرب الباردة السائدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية،

---

(٦) ازدادت نسبة الصادرات التركية إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى صادراتها الكلية، من ٣,٦ بالمئة عام ١٩٦٤ إلى ٤٧,٨ بالمئة عام ١٩٨٧، ثم ارتفعت إلى ٥٠,١ بالمئة عام ١٩٩٨. كما جاء في: رواء زكي الطويل، «دور الاتحاد الأوروبي في صنع القرار التركي،» **شؤون الأوسط** (ربيع ٢٠٠٧)، ص ١٧١.

(٧) موسى جيلان، «تركيا والأطلسي الجديد،» نقل النص عن التركية غزال يشيل اوغلو، **شؤون الأوسط** (صيف ٢٠٠١)، ص ١٩١.

جميع هذه العوامل لعبت دوراً هاماً في دفع تركيا للانضمام إلى الحلف الأطلسي، خاصة **وأنها أصبحت أحد محاور صراع القوى العظمى، بعد أن أخذت مكانها إلى جانب الغرب في إطار الاستقطاب الدولي، ورغبتها في أن تكون جزءاً من النظام العالمي الجديد.**

وطوّرت تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنحتها مع الحلف حق إنشاء قواعد ومنشآت عسكرية فوق أراضيها بدون أن ننسى تعهدها لبريطانيا في تشكيل حلف بغداد الذي يعتبر امتداداً لحلف الأطلسي. وكان حلف بغداد، بزعامة بريطانيا وعضوية العراق وإيران وتركيا والباكستان بمثابة الجسر الذي أرادته بريطانيا أداة لإعادة بناء السيطرة السياسية والاقتصادية التي فقدتها، بينما رأت الولايات المتحدة في حلف بغداد حلقة في سلسلة تطويق الاتحاد السوفياتي. **في حين رأى العرب في هذا الحلف عامل انقسام في الموقف العربي، إلى جانب عامل تأزم في العلاقات العربية التركية**، بعد أن وصلت هذه العلاقات إلى حافة الحرب في إثر الحشود التركية العسكرية في شمال سورية، **والتهديدات التي أطلقتها بشن الحرب عليها.**

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال حلف وارسو، بقي حلف الأطلسي، ومنح أهدافاً جديدة، وتقرر توسّعه باتجاه الشرق، هذا التوسع الذي لم تنظر إليه تركيا في البداية، نظرة إيجابية، لكنها وافقت في النهاية على توسيع الحلف، بعد أن حاولت عبثاً ربط ذلك بقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

٣ ـ العلاقة التركية ـ الإسرائيلية

رغم أن تركيا عارضت قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، إلا أنها وبحكم تطلعها إلى دفع علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، **اعترفت بدولة إسرائيل في ٢٨/ ٣/ ١٩٤٩**، وافتتحت سفارة لها في تل أبيب في ٩/ ٣/ ١٩٩٠. وكان الزعماء الصهاينة يولون أهمية كبيرة للعلاقة مع تركيا، حيث عبّر عن ذلك في حينه وزير خارجية إسرائيل (آبا إيبان) في كتابه **صوت إسرائيل** عام ١٩٥٠، عندما قال: **«إن قيام علاقات إسرائيلية ـ تركية متينة سيمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية، ويفتح ثغرة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل»**[٨].

---

(٨) نقلاً عن: خورشيد لي، «التحالف التركي ـ الصهيوني،» **إلى الأمام**، العدد ٣٣٠ (٣١ أيار/ مايو ١٩٩٦).

وقد سعى التيار العلماني، ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية في تركيا، إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل، باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا في المنطقة (**كوسيلة لتأكيد «الطابع العلماني الغربي» للدولة التركية، وفرض ذلك «كأمر واقع» يصعب تغييره أو تحديه سواء كان التيار الإسلامي في السلطة أو في المعارضة)**[٩]. هذا فضلاً على المشكلات التركية الداخلية الأخرى، المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتوترات في العلاقات التركية ـ السورية، وعلاقة إيران بالمنظمات الكردية والإسلامية المتطرفة. جميع هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، خاصة المتعلقة برغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستخدام توثيق تعاونها مع إسرائيل كوسيلة لكسب مساندة الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني لموقفها، كانت خلف رغبة تركيا في دفع علاقاتها مع إسرائيل إلى الأمام. وقد تجلت هذه العلاقات في مجالين أساسيين:

ـ **الأول**: التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، وتمثل رسمياً في الاتفاق العسكري الذي تم توقيعه بين تركيا وإسرائيل في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦، وما تلاه من اتفاقيات مكملة له. ويتضمن هذا الاتفاق دلالات استراتيجية، تتمثل في البند المتعلق بـ «المشاورات ذات الطابع الدفاعي» الذي أشير إليه بـ «**إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين**» طبقاً لبيان وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٨/ ٣/ ١٩٩٦[١٠].

ـ **أما المجال الثاني** فيتمثل في العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية، وأبرز مؤشراتها:

أ ـ اتفاق التجارة الحرة بين البلدين الموقع في عام ١٩٩٦، وينص على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما.

ب ـ اتفاق النقل البري بين البلدين الموقع عام ١٩٩٧، الذي يؤمل تطبيقه «في حالة تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط، نظراً لوقوع سورية بين البلدين»[١١].

---

(٩) فهمي هويدي، «الحكومة الخفية في تركيا،» **الأهرام**، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٧، ص ١١.

(١٠) جلال عبد الله معوض، «التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٦٠.

(١١) **الأهرام**، ١٠/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٤.

ج ـ إيصال المياه التركية إلى إسرائيل، وهو أمر ما يزال البحث فيه جارياً.

هذا فضلاً على التقدم الحاصل في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في مجالين آخرين هامين وهما:

١ ـ **التعاون التركي ـ الإسرائيلي الأمني**، وخاصة في مجال مكافحة «الإرهاب» وفي مجال الاستخبارات.

٢ ـ **التعاون التركي ـ الإسرائيلي في الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة**، بما فيها التنسيق العسكري والمناورات العسكرية المشتركة، التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

ومما لا شك فيه أن مجالات التعاون المختلفة بين تركيا وإسرائيل، لها تداعيات سلبية على الأمن القومي العربي من جهة، وعلى العلاقات العربية ـ التركية من جهة ثانية، ولو أن تركيا أخذت في السنوات الأخيرة تحاول أن تستخدم العلاقة مع إسرائيل، **كمدخل لدور تلعبه في عملية السلام بين العرب وإسرائيل**، وقد بدأت فعلاً، تلعب هذا الدور في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، إلا أن العدوان الإسرائيلي على غزة حال دون المضي فيها **بسبب إيقافها من قبل سورية من جهة، والموقف التركي الذي أدان العدوان بشدة، من جهة ثانية.**

٤ ـ التطورات الحاصلة في طبيعة النظام الاقتصادي التركي وتوجهاته

يعتبر مؤتمر إزمير (١٩٢٣) الذي خصص للشؤون الاقتصادية، هو البداية التاريخية للدور الحيوي الفعّال للدولة الكمالية المدنية الحديثة، في «**تثبيت الأسس الجديدة للبنية الاقتصادية التركية، وتكوين السياسة الاقتصادية التي قادت التطورات الفعالة بعد الاستقلال التركي بحسب المنظور الرأسمالي**»[١٢] وقد اشترك في هذا المؤتمر نخبة من كبار الملّاك والوكلاء التجاريين، فضلاً على تجار إستانبول من خلال «اتحاد التجارة الوطنية».

وقدمت الدولة العديد من التسهيلات والمزايا بهدف دمج تجار البرجوازية الصغيرة مع المجموعات الصناعية المحلية وصولاً إلى تطوير برجوازية صناعية وطنية متكاملة. **وكان تدخل الدولة لصالح الرأسمالية المحلية طوال عقد العشرينيات** يهدف إلى تشجيع تراكم رأس المال، «**وكان ذلك بمثابة تأسيس**

(١٢) الجميل، **العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ص ٢١٢.

تاريخي للاقتصاد السياسي ـ التركي القائم على الروح الرأسمالية ضمن أنساق متعددة شملت مجالات متعددة»[١٣].

وفي الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٥٠، تطور الدور المركزي للدولة في الاقتصاد والتشجيع على تراكم رأس المال بهدف تسريع النمو الاقتصادي ومواجهة تداعيات الكساد العالمي. وتناولت الإجراءات الحكومية في الثلاثينيات تأميم الشركات الأجنبية، وتولي الدولة مهام المؤسسات والأجهزة ذات النفع العام والخدمات العامة والسكك الحديدية والنقل والموانئ.

وكان **لسياسة التأميم هذه دور فعّال في تقوية الاقتصاد التركي** وتحسين ميزان المدفوعات، الأمر الذي مهّد لصياغة مشروع تنموي واسع يتألف من خطتين خمسيتين أحرزتا تقدماً في التصنيع الوطني بالاعتماد على القروض الأجنبية إلى جانب مواردها الذاتية. وحتى أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، كان لتركيا فائض في التجارة (باستثناء عام ١٩٣٨)، مما ساعد على زيادة مدخولات التبادل التجاري «فتحسن ميزان المدفوعات كثيراً»[١٤].

هكذا يمكن القول إن المرحلة الكمالية وما تلاها حتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، **أحرزت نجاحات هامة على صعيد التنمية الاقتصادية**، لكن هذه المرحلة، انتهت بتولي السلطة من قبل الديمقراطيين، وحدوث تحول أساسي في السياسة الاقتصادية لتركيا **بانحياز كامل إلى الغرب في ظل النظام الدولي، معززة هذه السياسة بالتحالفات السياسية**. وقد تم في هذه **المرحلة توافق في الأهداف مع مصالح الملاكين وتوصيات البنك الدولي**، وبدأ العمل حثيثاً لنقل مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص، وفتحت الأبواب أمام رأس المال الأجنبي والمبادرات الخاصة، فكان وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة إيذاناً بدخول الاقتصاد التركي مرحلة جديدة أساسها الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في التصنيع، إلى جانب التوسع في رأس المال المحلي في الصناعة والزراعة والتجارة من خلال الاقتصاد الرأسمالي التابع.

وقد تميزت مرحلة الخمسينيات بتصاعد حجم المستوردات أمام ضعف الصادرات، وبالتالي تفاقم عجز الميزان التجاري، إلى جانب تصاعد حجم الدين

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

العام الخارجي، وكان لهذه النتائج، إلى جانب الإنفاق العسكري المتزايد، أثره **في تفاقم عجز الموازنة العامة.**

وفي مرحلة الستينيات من القرن الماضي، تعرضت تركيا لتطورات سياسية عديدة أضرت بعملية التنمية، وفاقمت من الأزمة الاقتصادية. وعندما استلم العسكريون الحكم عام ١٩٦٠، «**كان الاقتصاد التركي في حالة ضيق ينذر بكارثة نتيجة للركود مع معدلات عالية من البطالة والتضخم وعجز كبير في التجارة وديون خارجية مستمرة...**»(١٥) لكن الحال لم تكن أفضل في عقد السبعينيات، فوصلت حالة الاقتصاد التركي إلى حالة خطيرة في نهاية العقد نتيجة لتزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وتعاظم أهمية الهجرة من الريف إلى المدينة، ووصل معدل البطالة إلى ١١,٠ بالمئة من قوة العمل، مما أدى إلى التدخل العسكري عام ١٩٧١ **وسيطرة العسكريين التامة على أجهزة الدولة للحفاظ على السلطة سياسياً بإبقاء العلاقة سارية مع الغرب، وإبقاء السلطة الاقتصادية في يد جماعة متنفذة من رجال الأعمال**، ووفقاً لتوصيات وتوجهات البنك الدولي. وعاشت تركيا في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩) حالة من عدم الاستقرار، **مما شجع التيار المطالب بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، كمخرج من الأزمة الاقتصادية.**

ومع عودة ديميريل إلى الحكم في أواخر عام ١٩٧٩، أعلن برنامجه الاقتصادي الذي أعده (طورغوت اوزال) بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، والذي تمركز حول:

- تخفيض جديد لقيمة العملة التركية.
- تقييد نمو السيولة النقدية.
- إلغاء تثبيت الأسعار.
- خضوع مشاريع الدولة الاقتصادية لمراقبة صندوق النقد الدولي.
- منح تركيا مبالغ تعادل ٦٢٥ بالمئة من حقوق السحب الخاصة.

وكان **المشروع الاقتصادي التركي في واجهة برامج الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠**، الذي برز من خلاله (طورغوت اوزال) كرائد مؤسس للسياسة الاقتصادية

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

التي جاءت بعنوان «**التحديث والتنمية الاقتصادية**». وفي مقدمة الإجراءات كان هناك الإعلان عن ضريبة الدخل بهدف إعانة أصحاب الدخول المنخفضة، وزيادة إيرادات الضريبة من المزارع الخاصة والمهن الحرة والمقاولات. وكان أيضاً دعم أسعار المنتجات والسلع الزراعية بهدف خفض أسعار التجزئة. **وفي أعوام قليلة حصل تقدم ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الأساسية.** «وزادت صادرات تركيا إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٥٥ بالمئة عام ١٩٨٢، وهبطت الواردات من السلع بنسبة ٥ بالمئة، وصاحب ذلك انخفاض العجز التجاري بما يقترب من ٣ مليارات دولار»[١٦] وتبع ذلك انخفاض التضخم، وأصبح الاقتصاد التركي يسير على طريق الاستقرار.

وفي عام ١٩٨٣ أُضيفت إلى البرنامج الاقتصادي بنود جديدة تمثلت في:

- تبسيط إجراءات العملة.
- إنهاء الحظر على سفر المواطنين إلى الخارج.
- حوافز جديدة للاستثمار الأجنبي.
- فتح البلاد أمام العمليات النقدية للبلدان الإسلامية والخدمات المالية الغربية.

وأسهم ذلك في تخفيض جديد لمعدل التضخم، وارتفاع الصادرات من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ و٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ ثم إلى ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤[١٧].

وتُعد «التغيرات» التاريخية الراديكالية في الاقتصاد التركي، من العوامل التي شجعت تركيا على طلب الانضمام كعضو كامل في الجماعة الأوروبية (١٩٨٧) بعد أن مضى قرابة ٢٥ عاماً على إبرام معاهدة أنقرة عام ١٩٦٣ لوضع أساس العلاقات بين تركيا وأوروبا.

ولعل أهم سمات الاقتصاد التركي في الثمانينيات هي:

- تعزيز سياسة الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق.

---

(١٦) نبيل حيدري، **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥** (بيروت: صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٩٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

- تحرير التجارة الخارجية.

- ومع السماح بالاستيراد تم تأسيس «صندوق الإسكان» الذي مكن البلاد من تطبيق برنامج اجتماعي ناجح للإسكان.

- الشروع في بناء أكثر من ٧٠ سداً، وغيرها من مشروعات البنية التحتية بفضل «صندوق المشاركة العامة».

- تأسيس «صندوق الصناعة الدفاعية» من الموارد الذاتية.

- إقامة مشروعات هامة بمشاركة الشركات الأجنبية.

وتمّ ذلك بفضل تدعيم نموذج تحت عنوان **«أنشئ ـ أدر ـ تنازل». ومع تراجع دور الدولة الاقتصادي، تم التركيز على قيام الدولة بالاستثمارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً على تقديمها الخدمات بتمويل قدم إلى البلديات والإدارات المحلية.**

وقد أمكن تحقيق تقدم اقتصادي عميق **باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي المنضبطة.** وبفضل هذه السياسة تحقق معدل نمو إجمالي فوصل إلى ٦ بالمئة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦) فيما تقلص التضخم، وواصل الإنفاق الاستهلاكي تزايده الشديد في القطاع العام، وزاد معدل الادخار الخاص. كما زادت الصادرات والواردات والعائدات السياحية. ولعل أهم الإنجازات التحديثية التوسع الحاصل في الشبكة الكهربائية وشبكة الاتصالات الحديثة، وتدريب القوى العاملة وإعدادها، ونشر تقنيات جديدة في جميع المراحل التعليمية، بما فيها التعليم الابتدائي.

إن تجربة تركيا التنموية تطرح نموذجاً للتنمية ضمن إطار (التحديث) في دول العالم الثالث، تقوم هذه التجربة وفقاً لنصائح المؤسسات الدولية **على اقتصاد السوق والانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، مع إبقاء دور الدولة على صعيد إقامة وتحديث البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، والالتحاق بالعالم الغربي وتنفيذ متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ومع تطلعات الساسة الأتراك للاندماج في العالم الغربي والالتحاق بالاقتصاد العالمي والتمسك بالعلمانية، وعدم إعطاء أهمية للعلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ازداد التحام تركيا واقتصادها بالغرب.**

لكن، **مع انتصار حزب العدالة والتنمية في** الانتخابات المبكرة التي جرت في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، وفوز مرشحه عبد الله غُل برئاسة الجمهورية جرى تحول أساسي في سياسة تركيا الداخلية والخارجية. لكن هذا التحول لا يجري على

نحو صدامي؛ «**فالعلمانية التركية مستمرة لا محالة، لكنها سترتدي ثوباً جديداً**»[١٨] وهذا الثوب، هو «**أقرب إلى العلمانية الليبرالية المتصالحة مع الدين، المستوعبة له، وهو وهي كلها تطورات جدلية ما كانت لتحدث إلا في مجتمعات ديناميكية حية لا تقف عند نقطة الثبات، مدعية فضيلة الاستقرار**»[١٩].

أما على صعيد العلاقات الخارجية، فإن د. محمد نور الدين، وهو أحد المختصين العرب بالشأن التركي، يلفت النظر إلى النقاط التالية[٢٠]:

ـ إن الخيار الاستراتيجي لأنقرة هو الاتحاد الأوروبي، وهي في مفاوضات عضوية معه، وبالتالي فإن **أي تحسن في العلاقات التركية ـ العربية، ليس بديلاً عن الخيار الأوروبي، بل هو عامل مكمل ومقو لخيار أنقرة الأوروبي**.

ـ إن تركيا عضو في حلف الأطلسي، وهي مرتبطة بالسقوف التي يحددها الحلف.

ـ كما إن لتركيا علاقات حيوية مع إسرائيل تتصل بحاجة تركيا إلى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيات الأرمنية واليونانية، كما تتصل بحاجة تركيا إلى تكنولوجيا متطورة.

ـ **إن الدور التركي، تبعاً لسياسة تعدد البعد، يمتلك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف في (الشرق الأوسط)، وتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع دون استثناء**، وهو ما يعطيها ميزة مهمة، لكن الضوابط الداخلية والخارجية تحول دون توغل تركي، في أن يكون دورها مفتوحاً في القضايا الشرق أوسطية، أو جزءاً من محاور عربية وغير عربية.

نأتي الآن إلى التساؤل **عن البرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية، فهل** سيُحدث تحولاً عن السياسة الليبرالية الاقتصادية الموالية للغرب وللرأسمالية؟ أم أنه سيعمل من خلالها على إجراء تغيرات لصالح الفئات الأوسع من الشعب التركي الذي أوصله إلى الحكم؟

---

(١٨) معتز بالله عبد الفتاح، «تركيا والبحث عن (علمانية) متزنة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٧٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٢٠) محمد نور الدين، «تركيا والعالم العربي: علاقات محسوبة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٨٥.

يجيب عن ذلك فائق بولوط، وهو «محلل سياسي، يحمل خطاباً مناوئاً لحزب العدالة والتنمية»[21] فيقول: «**إن جوهر البرنامج السياسي والإنماء الاقتصادي للحزب، هو العولمة**، حيث يتم التركيز على الاقتصاد الليبرالي والسوق الحرة والخصخصة، حسب البرامج التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان تسيطر عليهما الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتعهد وتصمم الحكومة الجديدة على الاستمرار بهذه البرامج حتى النهاية»، ثم يتساءل: ماذا حققت هذه السياسات للشعب التركي؟ ويجيب في عدد من النقاط، نختصرها فيما يلي:

١ ـ لم يتم تحقيق العدالة في توزيع الدخل. أصبح الغني أكثر غنىً والفقير أكثر فقراً.

٢ ـ تضاعف عدد المواطنين المدينين إلى ٤,٤ أضعاف. ووصل عدد العاطلين من العمل إلى ثلاثة ملايين تقريباً. إن سعر المازوت في تركيا هو الأغلى في العالم.

٣ ـ وصل رأس المال الأجنبي الذي يدخل تركيا إلى ثمانين مليار دولار، وتدفع تركيا أعلى فوائد في العالم لاستثمارات رأس المال الأجنبي: ٢٢ بالمئة، ويسيطر الأجانب على ٧٢ بالمئة من البورصة و٥١ بالمئة من المصارف.

٤ ـ يتم إعطاء المؤسسات العامة كهبة إلى الاحتكارات المحلية والأجنبية في عملية الخصخصة، ويوجد بين الشركاء السريين أو العلنيين يهود في مؤسسات الدولة.

ويعدد بعد ذلك سلبيات أخرى تتعلق بالخدمات التي تقدمها الدولة، ثم يقول «**أصبح الاقتصاد التابع للخارج والمعولم ضعيفاً، لدرجة أن أي تموج بسيط في مراكز التمويل الكبيرة في العالم** (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان... إلخ) **يؤدي إلى زعزعة كبيرة في البلد**، حيث يوجد الجمود والغموض في أفق الدول الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة حسب تحاليل مراكز التمويل الغربية، يمكن أن ينعكس هذا الخطر على تركيا بأضعاف».

إن غالبية البلاد العربية سارت على هدى سياسة العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي وفقاً لنموذج اقتصاد السوق والانفتاح، **وإن كان يغلب على تجاربها التنموية «التنوع والتباين في طبيعة النموذج العربي المثقل بغلبة التمايز القطري**

---

(٢١) ورد تعريفه في هامش لأعمال الندوة التي عقدتها مجلة **شؤون الأوسط** ونشرت في عددها الصادر في (خريف ٢٠٠٧)، وكانت الندوة بعنوان «الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير»، وبولوط أحد المشاركين في الندوة، وجاء قوله المقتبس في الصفحة (١١) وما بعد من عدد المجلة المشار إليه.

وتنافره، إزاء طبيعة النموذج التركي المتميز بوحدته وبنيته وتكامله»[٢٢].

وإذا كان التباين في تجارب الدول العربية واضحاً ابتداء من الستينيات من القرن الماضي، فقد أضحى هذا التباين محدوداً ابتداء من التسعينيات، أي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والترويج للعولمة والانخراط في الاقتصاد العالمي والتحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح، وإن بدرجات متفاوتة، مما يقرب من التجربتين التركية والعربية على الصعيد الاقتصادي، ويجعل بالإمكان ولوج المدخل الاقتصادي لعلاقات أكثر حميمية ووثيقة بين البلاد العربية وتركيا، بما ينسجم مع التحول الحاصل في المواقف الرسمية التركية تجاه قضية فلسطين، وبعد التقارب الحاصل على أكثر من صعيد ومع أكثر من دولة عربية، وفي ضوء السياسة المعلنة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، تلك السياسة التي يجسدها وزير الخارجية أحمد داود اوغلو الذي يعتبر المنظِّر الاستراتيجي للدور الإقليمي التركي، **حيث أكد أربعة مبادئ تشكل الرؤية التركية لسياستها إزاء الشرق الأوسط، ومن بين تلك المبادئ: تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة**[٢٣].

٥ ـ مسألة المياه

نورد هذه المسألة هنا، كعنوان، سوف نتناوله بشيء من التفصيل لاحقاً، وإيراده هنا ناتج من كونه أحد المحددات المؤثرة الأساسية في العلاقات العربية ـ التركية بوجه عام، وفي العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بوجه خاص.

٦ ـ قضية إسكندرون

لا نريد هنا، إثارة المواجع، أو وضع العراقيل أمام إقامة وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين العرب وتركيا، ولكن في مرحلة ما، لا بد من وضع جميع القضايا المعلقة على الطاولة، ومواجهتها انطلاقاً من الرغبة الأكيدة لدى

---

(٢٢) الجميل، **العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ص ٢٤١.

(٢٣) أورد ذلك: بشير عبد الفتاح، «السياسة الخارجية التركية.. منطلقات وآفاق جديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، ص ٢٧٦. أما المبادئ الثلاثة الأخرى للسياسة الخارجية التركية الجديدة، فهي:

١ ـ ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع.

٢ ـ تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

٣ ـ الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

الجانبين على تجنب كل ما يمكن أن يسيء إلى هذه العلاقات، أو يعرقل تطورها.

إن قضية لواء إسكندرون تحتل جانباً هاماً في ضمير ووجدان العرب، وخاصة العرب السوريين الذي يعتقدون أن فرنسا، التي كانت الدولة المنتدبة على سورية، تواطأت مع تركيا على سلخ لواء إسكندرون عن سورية، وضمه إلى تركيا حيث اعترفت فرنسا بذلك، واعتبرته جزءاً من الجمهورية التركية بتاريخ ٢٣/٦/١٩٣٩. وفي ٣٠/٦/١٩٣٩ ألحقت تركيا اللواء نهائياً بها، مستفيدة أيضاً من تأييد ودعم الاتحاد السوفياتي لهذه الخطوة (مقابل أطماعه في المضائق التركية «الدردنيل والبوسفور» وكذلك تنازل تركيا له عن الولايات الأرمنية السوفياتية)[٢٤].

وتعتبر سورية لواء إسكندرون، منذ استقلالها، جزءاً لا يتجزأ من سورية، في حين يركز الجانب التركي عبر مراسلاته الرسمية مع الحكومة السورية، على اعتبار لواء إسكندرون أرضاً تركية، وهو يثير بين حين وآخر في ملف المفاوضات الثنائية المائية قضية مياه نهر العاصي الذي يصب في لواء إسكندرون (أنطاكية) ويؤكد أنه يحتفظ بحقوقه كافة المتعلقة بهذا النهر[٢٥].

وجاء في تقرير لرئيس الأركان التركية الجنرال كنعان إيفرين عام ١٩٨٠، ما يلي:

«... وسورية التي لم تعترف بضم تركيا لهاتاي (لواء إسكندرون) ولا بالاتفاقية التي وقّعها الجانبان التركي والفرنسي في حزيران/ يونيو ١٩٣٩، تواصل إظهار هاتاي ضمن حدودها الوطنية. ومن أجل تحقيق آمالها بخصوص هاتاي، تعمل سورية بوضوح، وبصورة سرية، على الإكثار من النسل وسط السكان العرب، وعلى انتقال أكثرية ملكيات الأراضي إلى المجموعة العربية، وعلى نشر الثقافة العربية، وتسعى سورية كذلك إلى ضمانة إجراء استفتاء في إقليم هاتاي في اللحظة التي يكون فيها المناخ الدولي ملائماً لذلك»[٢٦].

وفي التسعينيات من القرن الماضي، وجّه المشاركون السوريون في مؤتمر معهد

---

(٢٤) نظام ماrديني، «خريطة سورية في معرض تركي تهز أنقرة: لواء إسكندرون الغائب الحاضر في المعادلة الإقليمية،» **البناء** (بيروت)، العدد ٨٥٣ (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٣٣.

(٢٥) نشير هنا إلى رسالة السفارة التركية بدمشق إلى وزارة الخارجية السورية بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٥، الرقم ٥٩٥، وردت في: رضوان، **العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية ـ التركية: العلاقات السورية-التركية نموذجاً**، ص ٩٠، وسنأتي لاحقاً إلى ذكرها.

(٢٦) انظر: ماردیني، المصدر نفسه، ص ٣٠.

السلام الأمريكي الذي عقد في واشنطن في حزيران/ يونيو ١٩٩٤، رسائل تشير إلى مسألة ضم تركيا للواء إسكندرون بصورة غير شرعية منذ عام ١٩٣٩. وقالوا في مذكرتهم للمؤتمر: «إن سورية ليست في صدد التراجع عن مطلب استعادة اللواء، على الرغم من مرور خمسين عاماً على اغتصابه، فإن حقوق سورية في اللواء باقية، وهي مصممة على تحصيل هذه الحقوق عبر الأمم المتحدة»[٢٧].

وكما يبدو، فإن ملف قضية إسكندرون لم يفتح رسمياً، لذا تبقى هذه القضية من المحددات الرئيسية لإقامة علاقة صحية بين سورية وتركيا، وبالتالي بين العرب وتركيا.

٧ ـ نظرة تركيا إلى العرب ونظرة العرب إلى تركيا

يلخص باحث تركي حال العلاقات التركية ـ العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر التركية «بأن العرب كانوا ينتقدون التوجه الراديكالي لتركيا الكمالية، وخلال بحثهم عن أسباب تخلفهم السياسي والاقتصادي، كانوا يلقون اللوم على الإمبراطورية العثمانية، متهمينها بأنها حالت دون حرية تطورهم، وفي المقابل، فإن كثيراً من الأتراك مقتوا الثورة العربية ـ ١٩١٦ ـ واعتبروها طعنة في ظهر الإمبراطورية العثمانية. وبانغماس الأتراك في عملية التحديث الغربي، أصبحت الطبقة المسيطرة فيهم غير مبالية بالعالم العربي، واتجهت نحو الإبقاء على الوضع القائم. **وهكذا فإن شعوراً متبادلاً من البغضاء واللامبالاة سيطر على العرب والأتراك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة السوريين والأتراك»**[٢٨]. **لكن هذه الصورة بدأت بالتغيير منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة**(٢٠٠٢)، فالمشهد التركي يتغير داخلياً وخارجياً، كما يقول د. محمد نور الدين[٢٩]، حيث نقل أيضاً عن اوغلو وصفه ملامح السياسة التركية الجديدة، بأنها تقوم على «تصفير» المشكلات مع الدول المحيطة بتركيا، وإنزال درجة الخلاف إلى الصفر إن أمكن، وبأن تخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً، أي جزءاً من استقطابات ومحاور، إلى أن تكون بلداً مركزاً، أي على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتحولها إلى نقطة جذب لا تتغير. ويركز

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) عثمان أوكيار، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (خلاصة الورقة الثانية)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ١٣٣.

(٢٩) نور الدين، «تركيا والعالم العربي: علاقات محسوبة،» ص ١٨٣.

اوغلو، وهنا الأهمية، على العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، والمقصود هنا ـ تحديداً ـ العلاقات مع الوطن العربي وإيران. ويقول اوغلو «إن الفرد التركي في غازي عينتاب مثلاً، يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في إستانبول مثلاً. وقس على ذلك الكثير من الأمثلة».

ولا شك في أن متغيرات استراتيجية في العالم وفي المنطقة، أصبحت تضغط باتجاه إحداث تغيرات أخرى على صعيد سياسات الدول الإقليمية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

ولعل الموقف التركي من العدوان الأخير على غزة، أبلغ مثال على التغير الحاصل في السياسة التركية، حيث كان للشجب والإدانة المعلنة لهذا العدوان أبلغ الأثر والارتياح لدى العرب.

إلا أن التقدم الحقيقي للعلاقات العربية ـ التركية سوف يتحقق، عندما تتم مكاشفة شاملة لمجموعة التحديات المعيقة لهذه العلاقات، انطلاقاً من المصالح المشتركة وتحقيقاً للأهداف المشتركة.

ثانياً: الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين العرب وتركيا في ظل التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية والآفاق المستقبلية

تعرضت هذه الورقة في الصفحات السابقة، للمحددات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية. **وقد وجدنا أن المحددات غير الاقتصادية عديدة وهامة**، ولكن لم يتم التوسع فيها، لأنها ستُبحث ضمن محاور أخرى في هذه الندوة. وقد ألقت جميع المحددات المذكورة، بظلها على تاريخ وواقع العلاقات الاقتصادية، لذا فإن البحث في هذه العلاقات يقتضي وضعها في إطار تلك المحددات، إلى جانب اعتبارات أخرى ذات طابع سياسي واستراتيجي، فضلاً على العوامل الاقتصادية البحت، كطبيعة الأنظمة والاقتصادات في المنطقة، وارتباطات تلك الاقتصادات فيما بينها وبالعالم الخارجي.

وقد كان للولايات العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، علاقات اقتصادية وثيقة فيما بينها، وفيما بينها وبين المركز الإمبراطوري، وفق ما تسمح به ظروف وطبيعة الاقتصادات المكونة للإمبراطورية في ذلك الوقت. ولكن مع

نهاية القرن الثامن عشر، بدأت هذه العلاقات تضعف نتيجة تغلغل رأس المال الأوروبي والنفوذ الأوروبي في المنطقة، مع تنامي ضعف الإمبراطورية وبداية تفككها، فأصبحت الولايات العثمانية تخضع، على نحو أو آخر، لمقتضيات تطور واحتياجات الغرب الأوروبي بحيث أدى ذلك إلى تخصص اقتصادات الإمبراطورية في ولاياتها المختلفة، بإنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية، بما يلبّي حاجة أوروبا واحتياجات مصانعها للمواد الأولية، وبحيث تظل سوقاً للمنتجات الأوروبية الصناعية، في إطار مصالحها وبما يخدم هذه المصالح.
وأدى ذلك إلى نتيجتين هامتين:

ـ **الأولى**: إضعاف التكامل الاقتصادي فيما بين الولايات العثمانية المختلفة، بما في ذلك علاقاتها مع المركز العثماني.

ـ **والثانية**: ارتباط اقتصادات الولايات العثمانية، بما فيها دولة المركز، بالدول الأوروبية فرادى.

وبعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، سعت الجمهورية التركية إلى اتباع سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي، في حين زاد ارتباط البلدان العربية، بحكم وقوعها تحت الاحتلال الأوروبي، بالاقتصادات الأوروبية فرادى.

وبعد الحرب العالمية الثانية، نالت البلدان العربية استقلالها السياسي، تباعاً، ولكنها بقيت على ارتباطاتها الاقتصادية مع الغرب الأوروبي ثم مع الولايات المتحدة وأوروبا. **ولم تتمكن البلدان العربية من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً على إخفاقها في تحقيق التنمية**، مما زاد من تبعيتها الاقتصادية للأسواق الخارجية التي تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة. **وبقيت العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية في أدنى المستويات حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي**، حيث طرأ بعض المتغيرات التي لعبت دوراً في دفع تلك العلاقات. وقد تمثلت هذه المتغيرات في الارتفاع الحاصل في أسعار النفط، بعد حرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، وكان من نتائج ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية التركية، فظهرت الحاجة التركية إلى زيادة صادراتها إلى البلدان العربية عموماً، وإلى البلدان العربية المنتجة للنفط على وجه الخصوص، بهدف السيطرة على العجز التجاري التركي مع هذه البلدان، خاصة أن المنتجات التركية كانت تعاني صعوبات في الأسواق الأوروبية.

ومع تطبيق تركيا سياسات اقتصادية جديدة عام ١٩٨٠ من خلال البرنامج

الاقتصادي الذي سبق أن أشرنا إليه، بدأت تتجه نحو خلق مناخ استثماري مناسب لتشجيع رأس المال الأجنبي، ومنه رأس المالي العربي، للاستثمار في تركيا، كما نجم عن البرامج الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة للنفط، الحاجة إلى المزيد من المستوردات السلعية الاستهلاكية، وإلى المزيد من اليد العاملة، **فكانت هذه فرصة مناسبة للصادرات التركية والعمالة التركية في آن واحد.**

لكن.. **مع الإصرار التركَي على أولوية العلاقة مع الاتحاد الأوروبي،** وفي ظل التقسيم العالمي للعمل، ومع استمرار الأوضاع المتخلفة في البلدان العربية وعدم تحقيقها للتنمية، ومع استمرار العلاقة بين الاقتصادات العربية والأوروبية وباقي دول العالم من حيث طبيعتها، **فإن نتائج محسوسة لتطور العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، لم تتحقق إلا في السنوات الأخيرة، وفي ظل مجموعة جديدة من المتغيرات الاقتصادية العالمية،** أهمها إحداث منظمة التجارة العالمية، والدعوة إلى العولمة وتحرير التجارة الدولية، وتصاعد العوامل المتصلة بالتنافسية، والتطورات الحاصلة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، **لكن أهم المتغيرات الجديدة، تلك المتعلقة بالأوضاع الداخلية في تركيا، وتصاعد الدعوة إلى التوجه نحو العالم الإسلامي، والبلدان العربية على وجه الخصوص، وتزايد التفاعل التركي مع مشكلات المنطقة العربية، خاصة بعد الإخفاقات المتوالية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.**

١ ـ نظرة سريعة إلى أهم المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية وتركيا

سبق أن ألمحنا إلى أن الاقتصاد التركي يشكل وحدة متجانسة، في حين إن العرب في المقابل، لا يملكون اقتصاداً موحداً، بل يملكون مجموعة من الاقتصادات المتباعدة وأحياناً المتنافرة. ونبين فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية وتركيا، كخلفية لبيان واقع علاقاتهما الاقتصادية والتجارية.

البلدان العربية: (عام ٢٠٠٧)(٣٠)

المساحة:

ـ المساحة الكلية ١٤,٢ مليون كم٢ (١,٤ مليون هكتار)

ـ نسبتها إلى العالم ١٠,٢ بالمئة.

---

(٣٠) هذه البيانات مأخوذة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ص ج.

السكان والعمالة:

- عدد السكان ٣٢٦,١ مليون نسمة
- نسبتهم إلى العالم ٤,٩ بالمئة
- العمالة العربية ١٢٢,٣ مليون عامل (عام ٢٠٠٦)
- معدل البطالة ١٤ بالمئة (عام ٢٠٠٦)

الناتج المحلي الإجمالي:

- القيمة بالأسعار الجارية ١٤٧١,٧ مليار دولار
- معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية) ١٤,٠ بالمئة
- معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة) ٥,٦ بالمئة
- متوسط نصيب الفرد (بسعر السوق) ٤٦٦٠ دولار
- نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ٣٩,٨ بالمئة
- نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ٩,٤ بالمئة
- نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات ٣٧,٤ بالمئة

النفط:

- نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي ٥٠,٣ بالمئة
- نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي ٢٩,١ بالمئة
- إنتاج النفط الخام ٢٢,١ مليون برميل يومياً
- نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي ٢٥,٨ بالمئة
- نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي ١٣,١ بالمئة (عام ٢٠٠٦)
- عائدات الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية) ٤٥٦,٢ مليار دولار.

التجارة:

- الصادرات السلعية (فوب) ٧٨٤,٧ مليار دولار
- نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية ٥,٧ بالمئة
- الواردات السلعية (سيف) ٥٠٨,٠ مليار دولار

- نسبة الواردات إلى الواردات العالمية ٣,٥ بالمئة

- إجمالي الصادرات البينية العربية ٦٤,٨ مليار دولار

- نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية ١٠,٢ بالمئة

الاحتياطيات الخارجية الرسمية (باستثناء الذهب النقدي):

- القيمة ٤٦٢,٥ مليار دولار

- متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب) ١١,٩ شهراً

الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة:

- القيمة ١٥٠,٢ مليار دولار

- قيمة خدمة الدين العام ١٥,٥ مليار دولار

- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٦,١ بالمئة

- نسبة خدمة الدين إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات ٦,٤ بالمئة

تركيا[٣١]:

- السكان: ٧٣ مليون نسمة

- معدل النمو السنوي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) ١,٥ بالمئة

- كثافة السكان ٩٤ نسمة في كل كم^2 (عام ٢٠٠٥)

- الدخل القومي الإجمالي: ٣٤٢,٢ مليار دولار (٢٠٠٥)

- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٤٧١٠ دولار

- النسبة المئوية لمعدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) ٨٧ بالمئة

السكان تحت خط الفقر (٢٠٠٢)

- خط الفقر الريفي ٣٤,٥ بالمئة

- خط الفقر الحضري ٢١,٩ بالمئة

---

(٣١) هذه البيانات مأخوذة من: **تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل التالي** (نيويورك: البنك الدولي، ٢٠٠٧)، الجداول الأرقام (١)، (٢)، (٤) و(٥).

- خط الفقر الوطني ٢٧ بالمئة
- حصة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك والدخل القومي ٥,٣ بالمئة
- الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥) ٣٦٣,٣٠٠ مليار دولار
- معدل النمو السنوي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) ٥,٢ بالمئة
- القيمة المضافة (تحسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) عام ٢٠٠٥
- الزراعة ١٢ بالمئة
- الصناعة ٢٤ بالمئة
- الخدمات ٦٥ بالمئة
- التجارة: (٢٠٠٥)
- الصادرات ٧٣,٢٧٥ مليار دولار
- الواردات ١١٦,٣٥٢ مليار دولار
- الصادرات المصنعة ٨٥ بالمئة من إجمالي الصادرات (٢٠٠٤)
- ميزان الحساب الجاري (ـ ١٥,٥٤٢ مليار دولار)
- الاستثمار الأجنبي ٢,٧٣٣ مليار دولار
- المساعدة الإنمائية ٤ ملايين دولار
- الدين الخارجي ١٦١,٥٩٥ مليار دولار (٢٠٠٤)
- الائتمان المحلي من النظام المصرفي ٥٤,٦ مليار دولار.

٢ ـ الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا

تنتظم العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية من خلال ثلاثة أُطر مؤسسية رئيسية، هي:

أ ـ جامعة الدول العربية

أُسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ من قبل مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن والعربية السعودية واليمن، ثم انضمت إليها باقي الدول العربية تباعاً. وهي الإطار الذي تباشر فيه الدول العربية العلاقات فيما بينها بصورة

اختيارية. ويحدد ميثاق جامعة الدول العربية الغرض من تأسيسها بأنه العمل على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها، وصيانة الاستقلال، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، وكذلك من أغراضها التعاون، حسب نظم كل منها وأحوالها، في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وشؤون الجنسية والجوازات والشؤون الاجتماعية والصحية.

وقد جرت محاولات عديدة في إطار الجامعة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، فأحدث مجلس اقتصادي عربي في إطار ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (عام ١٩٥٠) وكانت جهود هذا المجلس منذ إحداثه تتسم بالتدرج والشمول، فبدأ في مرحلة التعاون والتنسيق صعوداً إلى مرحلة التكامل والوحدة، وعمل من خلال أربعة مداخل لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وهي[٣٢]:

- **المدخل التجاري**: بإحداث السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

- **المدخل الإنتاجي**: بهدف إقامة قاعدة إنتاجية قوية تمثلت في إقامة عدد من المشروعات الاقتصادية المشتركة والاتحادات النوعية الصناعية.

- **مدخل تنسيق خطط التنمية.**

- **مدخل تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي**، ويكون بعقد الاتفاقات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى.

ورغم القرارات العديدة والاتفاقات المختلفة في إطار جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي، **فإن خطوات جادة، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لم تحدث، بسبب غياب الإرادة السياسية وتنامي النزعة القطرية، والارتباط بالأسواق العالمية**، مما دعا إلى إعادة نظر بآليات العمل العربي الاقتصادي المشترك، وذلك في أواخر التسعينات من القرن الماضي، حيث بدأ العمل بأول **الخطوات العملية نحو التكامل، بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**. وتجري مفاوضات جادة أيضاً للارتقاء بالعمل العربي الاقتصادي المشترك، بإحداث **اتحاد جمركي** بين الدول العربية، وذلك في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية.

---

(٣٢) للتوسع أكثر، انظر: منير الحمش، **النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية** (دمشق: دار المستقبل، ١٩٩٥)، ص ٥٠ وما بعدها.

وفي مواجهة التباطؤ الذي تعانيه العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية[٣٣]، «قامت جامعة الدول العربية بالعديد من المباحثات التي أثمرت عن **إنشاء المنتدى الاقتصادي العربي التركي عام ٢٠٠٧، وتم تدشينه عام ٢٠٠٨،** وذلك في محاولة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا، من خلال المحاور التالية:

ـ زيادة فرص الاستثمار المتبادل في كل من الدول العربية وتركيا.

ـ تطوير العلاقات المالية والمصرفية.

ـ تطوير حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

ـ تدعيم أوجه العلاقات الاقتصادية والسياحية والمالية العربية ـ التركية والإسكان وتكنولوجيا المعلومات».

ويقول تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية إنه[٣٤] «على الرغم مما تستهدفه العلاقات العربية التركية تحت مظلة جامعة الدول العربية من تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة، إلا أنها إلى الآن (مايو/أيار ٢٠٠٩) **يمكن وصفها بالعلاقات المحدودة،** وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يربط الدول العربية بجمهورية تركيا من علاقات تاريخية وجغرافية، كان لا بد وأن يكون لها العديد من الآثار الإيجابية».

ب ـ منظمة المؤتمر الإسلامي[٣٥]:

تأسست المنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في عام ١٩٦٩، وتضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة ومنظمة دولية، **وتضم كل الدول العربية وتركيا.** وتحشد المنظمة مواردها وتوحد جهودها وتتحدث بصوت واحد للدفاع عن مصالحها وتأمين رقي ورفاهية شعوبها وكل المسلمين في العالم. وفي ١٩٧٢ أقرت الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

---

(٣٣) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي،» تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، ص ٤.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) اعتمدنا على المعلومات المنشورة في موقع منظمة المؤتمر الإسلامي على شبكة الانترنت، <http://www. oic-oci.org>.

الذي جعل في طليعة أهداف المنظمة **تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية**، وتعزيز كفاح جميع الشعوب الإسلامية من أجل الكرامة والاستقلال والحقوق الوطنية. وقد تمكنت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري «كومسيك» التي يرأسها رئيس الجمهورية التركية، ومقرها أنقرة، باعتبارها إحدى لجان منظمة المؤتمر الإسلامي، من التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات مثل:

- **الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي**: وتهدف الاتفاقية إلى توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تمشياً مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء، وذلك بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتوفير مجالات جديدة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والمتاحة في العالم الإسلامي. وقد وقّعت تركيا على هذه الاتفاقية وجميع الدول العربية، فيما عدا الصومال.

- **الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**: في إطار اهتمام الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بتعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي، تم التوقيع على **الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** في إطار الدورة ٢١ لـ «كومسيك» التي عقدت في إستانبول خلال عام ٢٠٠٥، ويهدف الاتفاق إلى توفير إطار متجانس ومتناسق وقابل للتطور لتبادل الامتيازات، ولتنشيط التجارة.

- **اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار**: تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الحد الأدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات الواردة من الدول الأعضاء، وذلك في محاولة من منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لديها، وبما يساعد في رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء سعياً وراء رفع المستوى التنموي بالدول الأعضاء. وقد وقعت على هذه الاتفاقية تركيا و١٤ دولة عربية هي مصر، الإمارات، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، تونس، الصومال.

ج ـ الاتفاقيات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وجمهورية تركيا

لم يكتف العديد من الدول العربية بما يربطها بتركيا من اتفاقيات اقتصادية وتجارية تحت مظلتي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، **حيث رأت هذه الدول ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية منفردة مع تركيا.** ويبينّ الجدول الرقم (٧ ـ ٤) مجموعة الاتفاقيات التي قامت كل دولة عربية بصفة منفردة بتوقيعها مع تركيا بغية تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين[٣٦].

ومن خلال استعراض الاتفاقيات التجارية التي تربط الدول العربية بتركيا يتضح ما يلي:

١ ـ يرتبط العديد من الدول العربية باتفاقيات متعددة بتركيا، إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً بين أنواع هذه الاتفاقيات.

٢ ـ تحتل جمهورية مصر العربية الصدارة بين مجموعة الدول العربية من حيث عدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقّعة مع جمهورية تركيا. وجاء الأردن في المرتبة الثانية مباشرة بعد مصر.

٣ ـ هناك مجموعة من الدول العربية لم يتوفر الدليل المادي على وجود أية اتفاقيات تجارية أو اقتصادية بصفة منفردة بينها وبين جمهورية تركيا مثل العربية السعودية، وجمهورية الجزائر، وجمهورية السودان، وجمهورية موريتانيا، والجماهيرية الليبية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية اليمن، وجمهورية العراق، وجمهورية الصومال، وجزر القمر.

٣ ـ الواقع الراهن للعلاقات التجارية العربية ـ التركية

أ ـ الواردات التركية من الدول العربية

يبينّ الجدول التالي الواردات التركية من الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الواردات التركية من العالم.

---

(٣٦) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي».

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

تطور الواردات التركية من الدول العربية والعالم (القيمة بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من الدول العربية	٢٩٨٩	٤٠٤٣	٣٥٥٨	٣٦١٦	٤٢٦٨	٥٧١٧	٧٣٣٩	٨٣٦٣	٧٩٥٦	٦,٤
معدل التغير بالمئة	- ٣,٤	٣٥,٣	- ١٢,٠	١,٦	١٨,٠	٣٤,٠	٢٨,٤	١٤	- ٥	-
إجمالي الواردات التركية من العالم	٣٥٧٠٧	٥٤١٥٠	٤١٣٩٩	٥١٢٧٠	٦٩٣٤٠	٩٧٥٤٠	١١٦٧٧٤	١٣٩٨٤٠	١٦٨٥٢٧	١٢,٦
نسبة الواردات التركية من الدول العربية لإجمالي الواردات التركية من العالم بالمئة	٨,٤	٧,٥	٨,٦	٧,١	٦,٢	٥,٩	٦,٣	٦	٤,٧	-

المصدر: قاعدة البيانات التجارية للأمم المتحدة، COMTRADE.

ومن هذا الجدول نتبيّن:

أن الواردات التركية من الدول العربية، شهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧) لتصل إلى حوالى ٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت حوالى ٣ مليار دولار عام ١٩٩٥، رغم انخفاضها في العام الأخير عن عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥ بالمئة. ولكن رغم تلك الزيادة، فإن حصة الواردات التركية من الدول العربية لإجمالي الواردات التركية من العالم، انخفضت إلى ٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٨,٤ بالمئة عام ١٩٩٥، مما يعني أن الدول العربية لم تستطع الاستفادة من التطور الحاصل في الواردات التركية من دول العالم، الذي وصل متوسط معدل نموه السنوي إلى حوالى ١٣ بالمئة، في حين إن متوسط معدل النمو السنوي للواردات التركية من الدول العربية خلال الفترة نفسها كان في حدود ٦,٤ بالمئة. ويذكر د. محمود عبد الفضيل[٣٧] استناداً إلى بيانات الأنكتاد، أن مجموع الاستيرادات التركية في المنطقة

(٣٧) محمود عبد الفضيل، «آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانة،» ورقة قُدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٣٧٦.

العربية تتراوح ما بين ٢,٥ ـ ٣ مليار دولار (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، وهي تعادل ١٣ ـ ١٦ بالمئة من مجموع الاستيرادات التركية.

وبتحليل هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ من خلال الجدول الرقم (٧ ـ ٥)، نلاحظ ما يلي[٣٨]:

ـ تستحوذ كل من الإمارات، والسعودية، والجزائر، والعراق، ومصر على نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي الواردات التركية من الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧.

ـ احتلت السعودية المركز الأول في التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية، وتلتها الجزائر، في حين تراجعت كثيراً حصة العراق، وخرجت سورية من المراكز الخمسة الأولى، ودخلت مصر واحتلت المركز الرابع خلال عام ٢٠٠٧.

ـ هناك تركز جغرافي شديد في توزيع الواردات التركية من الدول العربية، حيث تستحوذ دول المراكز الخمسة الأولى على نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي قيمة الواردات التركية من الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧.

ـ على الرغم من أن كلاًّ من مصر والأردن يعتبران من أكثر الدول العربية، توقيعاً لاتفاقيات اقتصادية وتجارية مع تركيا، إلا أن مصر احتلت المركز الثالث في هيكل التوزيع الجغرافي لواردات تركيا من الدول العربية عام ٢٠٠٧.

ـ على الرغم من أن عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا آخذ في الاتجاه نحو الزيادة، إلا أن نسبة ما تستحوذ عليه الدول العربية في الواردات التركية آخذة في التراجع. ففي عام ١٩٩٥ كان إجمالي عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا ١٥ دولة، بحصة سوقية بلغت نحو ٨,٤ بالمئة، أما في عام ٢٠٠٧، فقد بلغ عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا ٢٠ دولة ـ أي معظم الدول العربية ـ بحصة سوقية بلغت نحو ٤,٧ بالمئة.

ـ زادت أهمية السوق العراقي للمصدرين الأتراك، حيث أصبح يستحوذ على نحو ١٩,٤ بالمئة من صادرات تركيا إلى الدول العربية.

ويتركز إجمالي واردات تركيا من الدول الخَمس الأوائل في هيكل التوزيع

---

(٣٨) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي،» ص ١١.

الجغرافي للصادرات العربية إلى تركيا في المنتجات النفطية، حيث يستحوذ على نحو ٨٩ بالمئة من إجمالي واردات تركيا من الدول العربية خلال عام ٢٠٠٥. في حين كان نصيب البلاستيك والمواد البلاستيكية نحو ٤ بالمئة، أما الحديد الزهر والفولاذ فكان نصيبهما نحو ٢ بالمئة، وهي نفس النسبة التي استحوذت عليها المنتجات الكيماوية. ومما يؤكد التركز السلعي الشديد للواردات التركية من الدول العربية أن البنود الأخرى لا تستحوذ إلا على نحو ٢ بالمئة من إجمالي الواردات التركية من الدول العربية عام ٢٠٠٥.

ومشكلة التركز السلعي للصادرات العربية هي مشكلة عامة تواجه الصادرات العربية بصفة عامة، وليس الصادرات إلى تركيا بصفة خاصة، حيث تتركز صادرات الدول العربية في منتجات الطاقة والمناجم، وذلك على الرغم من المساعي المبذولة في السياسات الساعية إلى توزيع الإنتاج والصادرات فإن قاعدة المنتجات وتشكيلتها ما تزالان محدودتين، حيث بلغت صادرات الوقود المعدني حوالى ٦٦ بالمئة من الصادرات العربية في عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك تتسم الصادرات بكثافة الموارد الطبيعية ذات القيمة المضافة الضئيلة. والظاهرة المتصلة بذلك تكمن في شبه غياب التجارة بالمنتجات الوسيطة، الأمر الذي يعكس الاندماج المحدود في سلسلة التوريد الدولية. والأخطر من ذلك بالنسبة إلى المستقبل هو أن البلدان العربية لم تطور الصادرات الخدمية، وهي المكون الأسرع نمواً في التجارة العالمية.

ب ـ الصادرات التركية للدول العربية

يبيّن الجدول الرقم (٧ ـ ٢) تطور الصادرات التركية للدول العربية والعالم؛ ونتبيّن من هذا الجدول أن تركيا استطاعت تحقيق العديد من الأهداف من الأسواق العربية، حيث ارتفعت حصتها في الأسواق العربية. وبينما كانت نسبة الصادرات التركية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات التركية إلى العالم ٨,٨ بالمئة عام ٢٠٠٠، أصبحت ١٣,٦ بالمئة عام ٢٠٠٧، كما أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة لإجمالي الصادرات التركية إلى العالم بلغ ٢١,٤١ بالمئة بينما ارتفع هذا المتوسط للصادرات التركية إلى الدول العربية إلى ٢٩,١ بالمئة. ويشير د. عبد الفضيل[٣٩] إلى أن مجموع الصادرات التركية إلى المنطقة العربية في ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ لم يتجاوز مليار دولار (٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من مجموع الصادرات التركية).

(٣٩) عبد الفضيل، المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
تطور الصادرات التركية إلى الدول العربية والعالم (مليون دولار)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط معدل النمو السنوي
الصادرات التركية إلى الدول العربية	٢,٤١٥	٢,٩٤٢	٣,٢١٤	٥,٠٢٥	٧,٤٩٢	٩,٧١٥	١٠,٩٥٠,٤	١٤,٥٢٢	٢٩,١
معدل التغير بالمئة	٤,٦ ـ	٢١,٨	٩,٢	٥٦,٣	٤٩,١	٢٩,٧	١٢,٧	٣٢,٦	-
إجمالي الصادرات التركية إلى العالم	٢٧,٤٨٥	٣١,٣٣٤	٣٥,٧٦٢	٤٧,٢٥٣	٦٣,١٢١	٧٣,٤٧٦	٨٥,٤٩٢	١٠٦,٨٥١	٢١,٤١
معدل التغير	٢٧,٣	١٤	١٤,١	٣٢,١	٣٣,٦	١٦,٤	١٦,٣	٢٥	-
نسبة الصادرات التركية إلى الدول العربية لإجمالي الصادرات التركية إلى العالم بالمئة	٨,٨	٩,٤	٩	١٠,٦	١١,٩	١٣,٢	١٢,٨	١٣,٦	-

المصدر: المصدر نفسه.

ولنتبيّن ملامح العلاقات التجارية العربية ـ التركية، نلقي الضوء على الهيكل الجغرافي للصادرات التركية إلى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧) كما بيّنها الجدول الرقم (٧ ـ ٦). ومنه نستخلص بعض النتائج الهامة[٤٠]:

ـ فالمصدّر التركي يعتبر الأسواق العربية واعدة، حيث احتلت هذه الأسواق المرتفعة في درجة خطورتها المركز الأول في هيكل توزيع الصادرات التركية إلى الدول العربية عام ٢٠٠٧، بنسبة بلغت نحو ٢٢,٣ بالمئة من إجمالي صادرات تركيا إلى أسواق الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧.

ـ زيادة عدد الدول العربية المستوردة من تركيا خلال الفترة محل الدراسة، وهذا أدى إلى زيادة نسبة ما تستحوذ عليه الدول العربية في إجمالي الصادرات التركية، حيث ارتفع ليبلغ نحو ١٣ بالمئة من إجمالي الصادرات التركية إلى العالم.

ـ تتركز الصادرات التركية إلى الدول العربية في عدد محدود من الدول العربية، حيث إن الأسواق التي تحتل المراكز الخمسة الأولى خلال عام ٢٠٠٥

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

تستحوذ على نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي قيمة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية.

- تراجعت حصة السوق السعودي في إجمالي صادرات تركيا إلى الدول العربية، فعلى الرغم مما حققته الصادرات التركية لهذا السوق من نمو خلال الفترة محل الدراسة، إلا أنها تراجعت كثيراً لتصل إلى نحو ١٠,٢ بالمئة خلال عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ١٧ بالمئة خلال عام ٢٠٠٢.

- استطاع الجانب التركي الاستفادة مما وقعه من اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع مصر، حيث أصبح لمصر مركز ضمن أهم أكبر الأسواق العربية استيراداً من تركيا منذ عام ٢٠٠٠.

- خروج السوق الليبي والسوري من المراكز الخمسة الأولى لهيكل التوزيع الجغرافي للصادرات التركية إلى أسواق الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧.

وتتميز الصادرات التركية إلى الدول العربية بالطابع الصناعي، حيث يستحوذ الحديد الزهر والفولاذ على نحو ٢٢ بالمئة من إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية عام ٢٠٠٥، وذلك على عكس الواردات التركية من الدول العربية التي يمكن وصفها بالمواد الخام. وقد استحوذت بنود أخرى على نحو ٥٠ بالمئة من إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية، وهو دليل واضح على مدى تنوع وتعدد الأصناف التي يتم تصديرها من تركيا إلى الدول العربية.

ويشير رصد واقع التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية وتركيا إلى مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية التركية في تحويل الفائض المحقق لصالح الدول العربية في ميزان التجارة بينهما إلى فائض لصالحها، حيث ركزت على مجموعة محددة من الأسواق العربية تمثلت في كل من العراق، والإمارات، والسعودية، والجزائر، ومصر التي حققت الصادرات التركية إلى تلك الدول متوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٨٣ بالمئة، ٥٤ بالمئة، ١٤ بالمئة، ١٨ بالمئة، ٤١ بالمئة على التوالي خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥).

٤ ـ الميزان التجاري بين الدول العربية وتركيا

يبيّن الجدول التالي الميزان التجاري بين الدول العربية وتركيا، وقد قمنا بتجميعه من خلال جدولي الواردات والصادرات بين تركيا والبلاد العربية، واستخرجنا خلاصة الميزان، مبينين متوسط معدل النمو السنوي للواردات والصادرات خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧).

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)
الميزان التجاري لتركيا مع الدول العربية
خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧ (مليون دولار)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من الدول العربية	٤,٠٤٣	٣,٥٥٨	٣,٦١٦	٤,٢٦٨	٥,٧١٧	٧,٣٣٩	٨,٣٦٢,٩	٧,٩٥٦	٦,٤
الصادرات التركية إلى الدول العربية	٢,٤١٥	٢,٩٤٢	٣,٢١٤	٥,٠٢٥	٧,٤٩٢	٩,٧١٥	١٠,٩٥٠	١٤,٥٢٢	١٣,١
الميزان التجاري (من وجهة النظر العربية)	١,٦٢٨	٦١٦	٤٠٢	-٧٥٧	-١,٧٧٥	-٢,٣٧٦	-٢,٥٨٨	-٦,٥٦٦	-

ونلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

ـ نجحت تركيا في تحويل الفائض المحقق لصالح الدول العربية في ميزان التجارة بينهما إلى فائض لصالحها بداية من عام ٢٠٠٣، وذلك على الرغم مما يعانيه الميزان التجاري التركي من عجز بصفة عامة.

ـ حققت الواردات التركية من الدول العربية متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٦,٤ بالمئة خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧، في حين حققت الصادرات التركية إلى الدول العربية ١٣,١ بالمئة.

اعتمدت السياسة التركية في تحويل الفائض في ميزان التجارة المحقق لصالح الدول العربية إلى فائض محقق لصالحها على أربع دول رئيسية هي العراق والسعودية والإمارات والجزائر.

ـ بينما كان رصيد الميزان التجاري حتى عام ٢٠٠٢ لصالح الدول العربية، انقلب بعد ذلك لصالح تركيا، إذ بلغ هذا الرصيد (من وجهة النظر العربية) ٦٥٦٦ مليون دولاراً سالباً بعد أن كان قد بلغ ١٦٢٨ مليون دولار لصالح الدول العربية في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ الاستثمارات المتبادلة بين تركيا وبعض الدول العربية

يلاحظ بوجه عام ندرة المعلومات والبيانات حول الاستثمارات المتبادلة بين تركيا والدول العربية، وقد استطعنا الحصول على قائمة بالتوزع الجغرافي للاستثمارات

المتدفقة من تركيا إلى العالم وبالعكس، وذلك من الموقع الرسمي للبنك المركزي التركي على شبكة الإنترنت[٤١]، فوجدنا أن إجمالي الاستثمارات المتدفقة من تركيا إلى العالم وصل في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥٨١ مليون دولار توجه معظمه إلى هولندا (١٤٧١ مليون دولار) بينما نالت دول شمال أفريقيا ٥ مليون دولار فقط. أما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغ إجمالي الاستثمارات المتدفقة من تركيا إلى العالم ٨٨٦٦ مليون دولار، نالت منه هولندا أيضاً القسم الأعظم، إلى الدول حيث بلغت الاستثمارات التركية المتجهة إليها ٣٠٣٧ مليون دولار، في حين لم تحظ دول شمال أفريقيا إلا بـ ٨٩ مليون دولار. ولا ذكر لباقي الدول العربية، إلى الدول إذ يبدو أنها تندرج تحت عنوان «أخرى» بسبب ضآلة مبالغها.

أما الاستثمارات المتدفقة إلى تركيا من دول العالم، فقد وصلت في عام ٢٠٠١ إلى ١٨٠٤٧ مليون دولار، وكانت أهم الدول المصدرة للاستثمارات إلى تركيا أيضاً هولندا، حيث بلغت استثماراتها في ذلك العام ٤٦٠٧ مليون دولار. هذا في حين إن دول الخليج العربي صدرت في ذلك العام إلى تركيا ٢٩٤ مليون دولار فقط. لكن الصورة تحسنت عام ٢٠٠٦، إذ وصلت الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام ٢٠٠٦ إلى ٨٦٣٧٦ مليون دولار، كانت هولندا أيضاً أهم الدول المصدرة للاستثمارات إلى تركيا (١٨٧٩٣ مليون دولار) في حين إن دول الخليج العربي صدرت استثمارات مقدارها ٦٨٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

ويذكر تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية الذي أشرنا إليه سابقاً، أن صعوبة واجهته للوصول إلى حجم الاستثمارات المتبادلة بين جميع الدول العربية وتركيا، لذا فقد تم الاعتماد على ما تتيحه بعض الدول العربية من بيانات عن حجم الاستثمار المتبادل بينها وبين تركيا. وقد عرض التقرير هذه البيانات على الوجه التالي[٤٢]:

أ ـ الاستثمارات التركية في مصر

تبلغ قيمة الاستثمارات التركية في مصر نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري، كما

---

(٤١) انظر: . Türkiye Cumhuriyet, Merkez Bankasi, <http://www.tcmb.gov.tr/odemedenge/iip.xis>.

(٤٢) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي،» ص ٢٢ وما بعدها. ويذكر موقع الجزيرة نت أن رؤوس أموال عربية تتوجّه إلى تركيا للاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة، ويقدّر وصول حجم هذه الأموال المتوقّعة في العام القادم إلى ٢٠ مليار دولار. وقد بلغ حجم التعامل للشركات الخليجية والمصرية في البورصة التركية أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ويعتبر قطاع الاتصالات التركي الأكثر استقطاباً للمستثمرين.

بلغ عدد الشركات التركية في المناطق الصناعية ١٢ شركة، وشركة واحدة في المناطق الحرة. تتمثل أهم قطاعات الاستثمار التركية في مصر في الصناعات النسيجية والخدمات والصناعات الكيماوية والصناعات الدوائية والتعدين والسياحة. أهم الشركات التركية التي تستثمر في مصر هي شركة ستفا (Stfa)، ونايل كوردسا (Nile Kordsa)، وتوفاس، ويسار القابضة، وتاف، وايغياب مصر.

ب ـ الاستثمارات المصرية في تركيا

لا تتجاوز الاستثمارات المصرية في تركيا قيمة ٥٠ مليون دولار، ولكن في إطار اتفاقية التجارة الحرة من المتوقع أن تزيد هذه الاستثمارات، خاصة في المجالات الخدمية.

ج ـ الاستثمارات التركية في السودان

حجم الاستثمارات التركية في السودان بلغ نحو ٢٣٠ مليون دولار.

د ـ الاستثمارات التركية في سورية

بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار خلال السبع سنوات الماضية، وتعود إلى ٣٣ مشروعاً مرخصاً وفق قانون تشجيع الاستثمار السوري[٤٣].

هـ ـ الاستثمارات التركية في السعودية

بلغ إجمالي المشاريع السعودية ـ التركية في المملكة ٦١ مشروعاً، باستثمارات تصل إلى ٢٥٨ مليون ريال سعودي، منها ٢٤ مشروعاً صناعياً و٣٧ مشروعاً خدمياً، ويوجد ١٨ مشروعاً مشتركاً يمتلكها مستثمرون سعوديون وأتراك، و٤٣ مشروعاً يمتلكها المستثمرون الأتراك بنسبة ١٠٠ بالمئة، منها ١٥ مشروعاً صناعياً و٢٨ مشروعاً خدمياً.

٦ ـ المشروعات المشتركة بين الدول العربية تركيا

تلعب الموارد الطبيعية في كل من تركيا والبلاد العربية دوراً هاماً، إلى جانب

---

(٤٣) ازدهرت العلاقات الاقتصادية السورية ـ التركية خلال زمن قياسي في السنوات الأخيرة، فعدا عن تصاعد حجم التبادل التجاري، فقد اتفق الجانبان على إنشاء منطقة صناعية للمستثمرين الأتراك في مدينة حسياء الصناعية السورية، وإنشاء مركز لوجستي في سورية لتلبية الاحتياجات الإقليمية لسورية وتركيا وللدول الأخرى، فضلاً على التعاون المصرفي والمالي.

الموقع الجغرافي لكليهما، في تحديد مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك المشروعات المشتركة التي يمكن إقامتها بما يخدم اقتصادات مختلف الأطراف.

إن وفرة المياه المتجددة في تركيا، وتضاريسها الطبيعية وطبيعة أرضها، يجعل بالإمكان إقامة العديد من السدود، ليس فقط للأغراض الزراعية، وإنما أيضاً من أجل توليد الكهرباء، من المصادر المائية المتراكمة في السدود التركية، وتصدير الفائض منها إلى دول الجوار العَربية. كما إن الموقع الجغرافي لتركيا وتوفر الثروة النفطية والغازية التي تحتاجها تركيا وأوروبا، يجعل بالإمكان استخدام هذا الموقع كبلد عبور لأنابيب النفط والغاز.

وهكذا فقد تولدت مشروعات البنية التحتية المشتركة فيما بين تركيا والبلاد العربية، حيث تمثلت في مشروعين أساسيين:

الأول: مشروع الربط الكهربائي السباعي: وذلك في إطار التخطيط والتنفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء بمجلس الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء، فقد تمت صياغة هذا المشروع المتضمن ربط شبكات الكهرباء، في مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية وتركيا، وكان المشروع قد بدأ خماسياً بين مصر والعراق والأردن وسورية وتركيا، ثم انضمت إليه لبنان عن طريق ربطها بسورية بخط نقل، ليصبح سداسياً، ثم انضمت إليه ليبيا بعد ذلك ليصبح سباعياً. وتتمثل أهم الفوائد المرجوة من هذا المشروع في تخفيض قدرات التوليد المطلوبة في الدول المشتركة فيه نتيجة الربط، حيث يمكن لمصر توفير قدرات توليد تبلغ حوالى ٥٠٠ ميغاواط (م.و.)، هذا فضلاً على أن العراق وسورية وتركيا والأردن ولبنان، سوف تتمكن من توفير قدرات توليد إضافية مجموعها ١٦٠٠ م.و.

أما المشروع الثاني، فهو مشروع شبكات الغاز: فهناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية، ومنها إلى الدول الأوروبية عبر تركيا. وأهم هذه الشبكات خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر ويستخدم لتزويد الأردن وسورية ولبنان وتركيا. وقد اكتملت مراحله تقريباً حتى الحدود التركية شمال سورية.

إلى جانب خط الغاز العربي، هناك مشاريع عديدة تدرس لمد خطوط نقل النفط والغاز العربيين عبر تركيا إلى أوروبا، وكذلك نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى سورية.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية بتاريخ ٢٠/٨/

٢٠٠٩[٤٤] تنص على الإسراع في إنجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين، حتى يتحقق الربط مع الشبكة العربية، ويتم من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربية عبر سورية، وإلى أوروبا عبر تركيا.

وتضمنت المذكرة، التي حددت مدتها بخمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١١، قابلة للتمديد، الإسراع في إنجاز الجزء المتبقي من عملية الربط بين الشبكتين، تبلغ مسافة الجزء المعني في الأراضي السورية من حلب إلى تركيا نحو ٦٤ كم، وفي الأراضي التركية نحو ٩٠ كم، واتفق الجانبان على بيع الغاز الطبيعي إلى سورية بكميات تبلغ نحو مليون متر مكعب سنوياً، ولمدة خمس سنوات.

كما طرح مؤخراً توريد الغاز من آذربيجان وإيران وروسيا إلى سورية عبر شبكة تمتد ١١٠٠ كم.

إن استكمال شبكة نقل الغاز من شأنه الإسهام في تطوير العلاقات بين الشركات السورية والتركية، كما إن استكمال الشبكة العربية سيفتح المجال لتعاون شامل على مستوى المنطقة.

ثالثاً: قضايا المياه في واقعها الراهن والحلول التكاملية لمشكلاتها

تعتبر قضايا المياه في الوطن العربي، من أهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي، **وهي من القضايا التي تشكل نقطة ضعف في الكيان العربي**، بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، فالطبيعة تلعب دوراً هاماً في الميزان المائي؛ إذ تشكل الصحراء ٧٥ بالمئة من المساحة العامة للأرض العربية، وتتلقى الهوامش العربية أمطاراً متوسطية شتوية معدلها العام ٥٠٠ ملم في مناطقها الشمالية، أو المدارية التي يبلغ معدلها ٧٠٠ ملم في مناطقها الجنوبية. أما المخزون الجوفي، فيستنزف مع تزايد الحاجة للمياه، وقلة التغذية المطرية، مما يُظهر عدم التوازن بين التغذية وحاجات الاستهلاك، خاصة إذا ما أدخلنا عامل الجفاف، الذي تتزايد مخاطره، في الحسبان.

والثروة المائية، ذات الأهمية البالغة، في الأرض العربية، **هي تلك التي تحملها أنهار كبرى في المقياس العالمي، مثل النيل ودجلة والفرات، وهي في مجملها أنهار تنبع خارج الوطن العربي، وتتحكم في مجاريها العليا دولٌ غير عربية.**

---

(٤٤) الحياة، ٢١/٨/٢٠٠٩.

تقدّر الموارد المائية العربية التقليدية[٤٥] المتمثلة في المياه السطحية والجوفية، وغير التقليدية، المتمثلة في مياه التحلية، بحوالى ٣٤٨,٦ مليار متر مكعب سنوياً، وتمثل الموارد المائية السطحية حوالى ٨٥ بالمئة من إجمالي تلك الموارد، تليها المياه الجوفية بنسبة ١٢ بالمئة، ومياه التحلية والمعالجة بنسبة ٣ بالمئة. ويستحوذ الإقليم الأوسط، الذي يضم حوض النيل والقرن الأفريقي، على نحو ٤٠,١ بالمئة من إجمالي الموارد المائية، يليه إقليم المشرق العربي بنسبة ٣١ بالمئة، ثم إقليم المغرب العربي بنسبة ٢٣ بالمئة، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة ٥,٩ بالمئة.

ويُقدّر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بحوالى ٢٩٦ مليار متر مكعب سنوياً، بينما يُقدر المتاح منها بحوالى ١٩١ مليار م^{3} في السنة، حيث يتوفر حوالى ثلث هذه الموارد من داخل الدول العربية.

يتوجه نحو ١٦٩ مليار متر مكعب نحو الأغراض الزراعية (٨٨ بالمئة من جملة الاستخدامات)، تليها الاستخدامات المنزلية بنسبة ٧ بالمئة، والاستخدامات الصناعية بنسبة ٥ بالمئة.

ويقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالى ٧,٧ ألف مليار متر مكعب، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو ٤٢ مليار متر مكعب، يُستغل منها حوالى ٢٦ مليار متر مكعب سنوياً.

وفي ضوء الموارد المائية المتاحة، وحاجة الاستهلاك، **فإن العجز المائي الحالي في الدول العربية لإنتاج الغذاء، يُقدر بنحو ٥٨ مليار م^{3}**. ونظراً إلى عدم القدرة على زيادة الموارد المائية المستغلة حالياً في النشاط الزراعي، التي تقدر بنحو ٢٩٦ مليار م^{3}، **فإنه من المتوقع أن يصل العجز المائي في الزراعة العربية إلى حوالى ٣٧٨ مليار م^{3} عام ٢٠٣٠.**

إن العجز المائي في البلاد العربية يُثير عدد من المسائل على الصُعد الاقتصادية والبيئية والسياسية.

فعلى الصعيد الاقتصادي سوف تتصاعد الفجوة الغذائية باعتبار أن العجز المائي سوف يُصيب النشاط الزراعي بالدرجة الأولى، وسوف تتحول مساحات

(٤٥) المعلومات الرقمية حول الموارد المائية، مستقاة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ٢٠٠٨، وبالتحديد من فقرة (الموارد المائية)، ص ٤٨.

واسعة من الأراضي الزراعية إلى التصحر، مما يُلحق الأذى بالإنتاج الزراعي ويخفض من عرض المنتجات الزراعية، والغذائية منها بوجه خاص.

وعلى الصعيد البيئي، فإن التغيرات المناخية باتجاه الجفاف سوف تزيد في وتيرة نقص الموارد المائية المتاحة، وتهدد بتوسع النواة الصحراوية، كما إن تدهور الغطاء النباتي سيزيد من فعالية جرف التربة وزحف الرمال.

أما على الصعيد السياسي، فإن التأثير **سيكون عميقاً في ما تخلفه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من انعكاسات على الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد العربية.** وتتمثل هذه الانعكاسات **في حالة عدم الاستقرار، والمزيد من التبعية الاقتصادية والغذائية، والارتهان السياسي والتنازلات على حساب المصلحة الوطنية والقومية،** ذلك أن مسألة المياه تطرح بحدة إشكالية الأمن القومي العربي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

من هنا تكتسب العلاقات العربية ـ التركية، أهمية خاصة، من خلال مشاركة سورية والعراق وتركيا في أهم مصادر المياه في المنطقة، أي نهري دجلة والفرات[(٤٦)]. ومنذ تشكيل الدول الحديثة في شرق المتوسط، بعد الحرب العالمية

---

(٤٦) يبلغ طول نهر الفرات من أواسط الهضبة الأرمينية شرق الأناضول، وحتى التقائه بنهر دجلة قرب البصرة نحو ٢٣٣٠ كم، يقطع منها نحو ٤٤٢ كم في الأراضي التركية، و٦٧٥ كم في سورية، و١٢١٣ كم في العراق. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفروع العليا للنهر، فإن طول النهر يصل عندئذٍ إلى أكثر من ٢٨٨٠ كم، أما مساحة حوض الفرات فتبلغ نحو ٤٤٢ ألف كم². انظر: نبيل السمان، «مشكلة المياه في سورية،» في: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص ١٦٨.

وحسب المصادر التركية، فإن متوسط تدفق النهر خلال السنوات الأخيرة، مقيساً في محطة بلقيس كولي على الحدود مع سورية هو ٣١,٥٨ مليار م٣، وإن إجمالي تدفق النهر هو ٣٥,٥٨ مليار م³، انظر: وزارة الخارجية التركية، «إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود: قضايا المياه بين تركيا وسورية والعراق، ١٩٩٧،» نقلاً عن: منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٤٦.

ويبلغ طول نهر دجلة نحو ١٧٠٠ كم، يقطع منها نحو ٤٤ كم في سورية على الحدود الفاصلة مع تركيا في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، أما القسم الأعظم من مجرى النهر وحوضه فيقع في العراق، ودجلة أغزر ماءً من نهر الفرات، إذ يبلغ إيراده السنوي نحو ٤٣ مليار م³، بحسب المصادر التركية، انظر: «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي».

ويحصل دجلة على الجزء الأكبر من إيراداته المائية من داخل العراق ومن إيران. بصورة إجمالية يقدر إيراد النهر من تركيا عند الحدود السورية ـ التركية بنحو ١٨ مليار م³ (وحسب المصادر التركية ٢٥ مليار م³)، بينما يحصل على ١٣,٨ مليار م³ من الزاب الكبير (الأعلى) وعلى ٦,٩ مليار م³ من الزاب الصغير (الأسفل) ونحو ٥ مليار م³ من نهري ديالي والعظيم، انظر: السمان، «مشكلة المياه في سورية».

الأولى (الجمهورية التركية) وبعد الحرب العالمية الثانية عندما حصلت البلدان العربية على استقلالها السياسي تباعاً، بدأت تتكون ملامح مشكلة مائية تتعلق باقتسام المياه المشتركة بين كل من تركيا وسورية والعراق. وقد تبلورت هذه المشكلة بفعل عاملين رئيسيين:

- **الأول**: سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة والفرات.

- **والثاني**: اعتبار قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بين الدول الثلاث.

ودفع مشروع الغاب (GAP) التركي بهذه المشكلة إلى مقدمة بنود العلاقات العربية ـ التركية، خاصة بعد أن أُضيف إلى هذا المشروع التوجه التركي لاستثمار نهر دجلة انطلاقاً من إقامة سد إليسو الذي جرى تدشينه مؤخراً بالقرب من مثلث الحدود السورية ـ العراقية ـ التركية.

إن المشاريع التركية، التي أُقيمت وتقام حالياً، من شأنها تخفيض التدفق المائي للنهرين إلى الأراضي السورية والعراقية، وقد أدى ذلك، وسيؤدي إلى التأثير السلبي في الإنتاج الزراعي والمناخ بوجه عام، كما سيسهم في تفاقم مشكلة الجفاف والتصحر اللذين تعانيهما كل من سورية والعراق.

● أصول المشكلة

تكمن أصول مشكلة مياه دجلة والفرات من خلال ثلاثة مواقف هي الموقف التركي والموقف العربي، وموقف القانون الدولي. ونستعرضها هنا باختصار كما يلي:

الموقف التركي الرافض للطابع الدولي للنهرين، ويعتبرهما نهرين تركيين عابرين للحدود. ولطالما ردد بعض المسؤولين الأتراك بأن تركيا «**سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط**»[٤٧]، ولتحقيق ذلك فإن تركيا تُقيم وتطور مشروعات جنوب الأناضول، وتشيد سلسلة من السدود ومنظومات الري. «وفي هذا السياق تطرح تركيا مشروع أنابيب السلام لتزويد البلدان العربية وإسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيحان التركيين»[٤٨].

---

(٤٧) خدام، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤٨) جاء ذلك في المرجع السابق نقلاً عن: سيم دونا، «خط أنابيب السلام التركي،» في: جويس أستار ودانيال ستيوارت، محرّران، **سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد خضر (الكويت: منشورات مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٥)، ص ١٢١.

وفي هذا الإطار ترفض تركيا إخضاع نهري دجلة والفرات، لاتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من سورية والعراق، دون انتقاص، بطبيعة الحال، من حقوق تركيا بصفتها دولة منبع. وقد طالبت تركيا مؤخراً باقتسام مياه نهر الفرات استناداً إلى خصوبة الأراضي الزراعية في دول المجرى، كبديل عن الاتفاق القانوني.

الموقف العربي الذي يطالب بإخضاع النهرين للمنطق القانوني الدولي، ويدعو إلى الأخذ بمبدأ الحقوق المكتسبة تاريخياً. ويرى أن المواقف التركية برزت بوضوح منذ أواسط الستينيات، تجاه النهرين، مترافقة مع الطموحات التركية «بلعب دور إقليمي في الشرق الأوسط والخروج من أزماتها الداخلية»[٤٩]. ويرى بعض الباحثين العرب أن المياه في يد تركيا «سلاح سياسي للضغط على سورية والعراق لاتخاذ مواقف مناوئة للأكراد في تركيا (. . .) وللعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط التي تريد أن تحولها إلى سوق لصادراتها الزراعية وتستغل تركيا قوتها العسكرية، ودعم الدول الأطلسية لها، وكذلك الضعف العربي العام، والخلافات السورية ـ العراقية المؤسفة، بالإضافة إلى ضعف العراق (من جراء حرب الخليج الثانية وتالياً بعد احتلال العراق) لتتهرب من إبرام أي اتفاق لاقتسام مياه الفرات ودجلة، بين الدول الثلاث المتشاطئة لهما، سورية والعراق وتركيا، بل ترفض الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين، فبحسب زعم وزير الدولة التركية (كمرات اتبان)، فإن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وبالتالي فلا داعي لإبرام اتفاقية لاقتسام مياههما مع الآخرين، ويكفي إبرام «اتفاقية صداقة»[٥٠].

ومن وجهة النظر العربية، فإن امتناع تركيا عن إخضاع النهرين للمنطق الدولي يُراد به «التحكم بإمدادات المياه» إلى الدول العربية على المدى البعيد[٥١] تحقيقاً لأغراض سياسية واقتصادية واستراتيجية، يدخل في إطارها التطلع نحو الغرب والعلاقة مع إسرائيل، والقضية الكردية وقضية إسكندرون. وفي هذا السياق جاء تصريح سليمان ديميريل رئيس تركيا الأسبق في ٦/ ٥/ ١٩٩٠ الذي قال فيه «**لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي أن تخلق السدود التي نبنيها**

---

(٤٩) خدام، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٥٠) عبد الله مرسي العقالي، **المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية: دراسة وتوثيق** (القاهرة: مركز الحضارة للإعلام والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٠٨-١٠٩.

(٥١) خدام، المصدر نفسه، نقلاً عن: حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط** (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠)، ص ٤٢.

على الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي.. ولكل دولة الحق في استغلال مواردها كما تشاء..»[٥٢].

ويرى الجانب العربي أن المواقف التركية تخالف القواعد القانونية الدولية، ولا تخدم متطلبات حسن الجوار والتعاون الإقليمي المشترك.

كما يرى العرب أن إقامة السدود على نهري دجلة والفرات دون إطلاع الجانب السوري والعراقي، ودون التنسيق معهما، يلحق الضرر بكل من سورية والعراق، ليس فقط من زاوية الإضرار بالزراعة، وإنما أيضاً إلى مد الضرر بالبيئة والتأثير في قدرة هذين البلدين على تأمين مياه الشرب لشعبيهما.

موقف القانون الدولي: يمكن القول، من زاوية تاريخية، «إن القانون الدولي لأحواض الأنهار كان قاصراً، بحيث بذل فقهاء القانون الدولي جهوداً ترمي إلى تسوية أوجه التعقيد فيه، وإقناع الدول بإخضاع متطلباتها المتعارضة لنظام معياري من المبادئ القانونية، ولكن هذه الجهود، ذهبت أدراج الرياح»[٥٣].

وفي اجتماع مدريد عام ١٩١١، ناقش القانون الدولي المسألة في أعماله. وقد جاء في المادة الثانية من إعلان مدريد ما يلي[٥٤]:

- لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدولة الأخرى، وتمنع جميع التعديلات الضارة بالمياه.

- لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه.

- عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.

- لا يجوز إقامة مشاريع في دول المصب من شأنها إحداث فيضانات في دول المنبع.

---

(٥٢) نُشر التصريح في وسائل الإعلام، انظر: **القبس**، ٧/ ٥/ ١٩٩٠.

(٥٣) نوار جليل هاشم، «سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ص ٣٩.

(٥٤) إبراهيم سليمان عيسى، **أزمة المياه في العالم العربي: المشكلة والحلول الممكنة** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٠)، ص ٢٥.

ـ يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة، لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر.

ولم تستطع الأمم المتحدة التوصل إلى إجماع بشأن وضع مبادئ قانونية دولية لتنظيم الأنهار الدولية، حتى أن بعض الباحثين والمهتمين وصلوا إلى قناعة بأنه يتعذر الوصول إلى وضع مثل هذه المبادئ[٥٥].

ولعل النقطة الجوهرية في الاختلاف في وجهتي النظر العربية والتركية، **هي في توصيف الوضع القانوني للنهرين، فالعرب يعطون النهرين الصفة الدولية في حين لا تعترف تركيا بذلك وتصر على اعتبار مياه النهرين مياهاً تركية.** فإذا ما اعترفت تركيا بدولية هذين النهرين، فإن هذا يعني أن كل دولة تمارس على ما يمر في إقليمها سيادتها، مع مراعاة مصالح الدول الأخرى التي يجري فيها النهر (المصالح الزراعة والصناعية والسكانية). وهذا ما أكدته اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢، حين قالت «**إن الدول المتشاطئة، وإن كانت تملك حقوق السيادة على الجزء المار أو المتاخم لأراضيها من النهر الدولي، فإن هذا الحق مقيد بحقوق تلك الدول الأخرى على هذا النهر**»[٥٦].

وفي عام ١٩٦٦، أقرت جمعية القانون الدولي في اجتماعها في هلسنكي ما عُرف بقانون هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية، التي تنظر إليها باعتبارها تعزيزاً لقواعد القانون الدولي القائمة في هذا الشأن «والتي تنفي الانتفاع بمياه الأنهار، ما لم يكن هناك اتفاق بين دول حوض النهر الدولي في هذا الشأن»[٥٧].

وتعطي جميع القرارات والمبادئ القانونية الدولية، أفضلية واضحة لمبدأ الاستخدام «العادل والمنصف»، كما تركز على مبدأ «الضرر الملموس».

وفي عام ١٩٩٧، أنجزت لجنة القانون الدولي أعمالها، وأعلنت اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وقد صادقت عليها

---

(٥٥) ومنهم: توماس ناف، «الصراع على المياه واستخداماتها في الشرق الأوسط،» في: بيتر روجرز وبيتر ليدون، محرّران، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٠.

(٥٦) **الحياة**، ٢٠/١٠/٢٠٠٦.

(٥٧) حسن نافعة، محرّر، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧، «حيث أيدتها ١٠٤ دول، وعارضتها ثلاث دول فقط هي: تركيا والصين وبوروندي، وضمنت هذه الاتفاقية مختلف الأحكام والقواعد والمبادئ والأعراف الخاصة بمياه الأنهار الدولية»[٥٨].

إلى جانب هذا، فإن هناك عدداً من الاتفاقات والبروتوكولات التي عقدت على مستوى ثنائي وإقليمي بينٍ كل من تركيا وسورية والعراق، وكانت المعاهدة الفرنسية ـ التركية (١٩٣٠) قد نصّت على أن **لسورية وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه دجلة كونه نهراً مشتركاً، وهذا ينطبق على نهر الفرات**[٥٩]. كما نصّت المادة الأولى من معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا (١٩٤٦) على تنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات بين الدولتين، والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي تقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومات، وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود، والالتزام بالاتفاق لخدمة مصلحة الطرفين.

وعقدت اجتماعات عديدة بين الأطراف الثلاثة، في إطار اجتماعات ثنائية أو في إطار اللجان الفنية الثلاثية، وهي تؤكد ضرورة الدخول في مشاورات حول اقتسام المياه المشتركة في حوض نهري دجلة والفرات، خصوصاً منها اجتماعات أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣.

وفي هذا السياق، نشير إلى الدراسات القانونية غير الحكومية وكتابات المنظمات الحكومية، وإلى العرف الدولي.

ونلخص ذلك كله، بوجود قواعد قانونية تحكم تنظيم واستخدام الأنهار الدولية، تتفق جميعها على ضرورة الأخذ بالمصالح المشتركة للدول المتشاطئة. ويمكن تلخيص هذه القواعد بما يلي[٦٠]:

أ ـ **قاعدة حق الدول المتشاطئة باستخدام النهر الدولي**: يعني حق الدول المتشاطئة باستخدام مياه النهر الدولي، وأنه لا يجوز لدولة واحدة أن تحتكر استخدام النهر لنفسها.

---

(٥٨) محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٨٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٦٠) تلخيصاً لما ورد في: عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٢٩ ـ ١٤٠.

ب ـ **قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول للمياه الدولية**، وهي تشمل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول بالمجرى المائي من قبل دوله، وواجب التعاون بين هذه الدول من أجل حمايته وتأمينه.

ج ـ **قاعدة عدم إلحاق الضرر بالدول النهرية الأخرى**: هناك إجماع في مختلف مصادر القانون الدولي على واجب عدم إلحاق الضرر بالغير عند استخدام الدولة لنصيبها في المياه الدولية.

د ـ **واجب الإخطار**: هذه القاعدة إجرائية تفرضها بالضرورة القواعد السابقة الذكر أعلاه، إذ تبقى هذه القواعد دون مفعول إذا لم يرافقها تطبيق مختلف القواعد الإجرائية الخاصة بالتعاون.

هـ ـ **واجب التفاوض**: هذه القاعدة تلزم دول المجرى المائي بالتفاوض في حالات عديدة أهمها: استخدام المياه وتوزيعها، المسائل التي يثيرها اعتراض أية دولة على تدابير مزمع اتخاذها لدى دولة أخرى، التفاوض من أجل إنشاء إدارة مشتركة للموارد المائية.

و ـ **واجب اللجوء إلى طرف ثالث**: مما يعني منع الدول من مخالفة المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومن التصرف المنفرد على نحو لا تقره الأطراف الأخرى.

والملاحظ أن **جميع هذه القواعد، تؤكد فكرة مركزية مفادها، «إن الدول ملزمة بالتعاون معاً في المسائل التي تشتمل على الموارد المائية»**.

إلا أن ما يجري على صعيد الواقع، **هو قيام تركيا ببناء السدود، وتخفيض تدفق المياه إلى سورية والعراق**، انطلاقاً من الفكرة الجوهرية التي تحكم قراراتها، وهي أنها لا تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، بل هما نهران عابران للحدود، وبالتالي فهما ثروة طبيعية تركية صرف، مثلما أن النفط المتدفق في الأراضي العربية ثروة خاصة. وبالتالي فإن لتركيا الحق في أن تفعل ما تريد. ولهذا نجدها تسارع إلى إقامة السدود والمشاريع الإنمائية، انطلاقاً من فرض الأمر الواقع على الدول المتشاطئة، وتنفيذ مشاريع تنموية، واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع الغاب، **مما يحيل المناطقَ التركية إلى أراضٍ منتجة، في مقابل تراجع الإنتاج الزراعي في كل من سورية والعراق** بسبب النَقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث الذي يصيبها مما تخلفه المشاريع التركية على النهرين، الأمر الذي يوحي بأنه إلى جانب الأسباب الاقتصادية، فإن هناك أهدافاً

سياسية ترمي تركيا إلى تحقيقها باستخدام سلاح المياه في عملية الضغط على سورية والعراق لتحقيق مكاسب سياسية تراها هامة بالنسبة إلى الاستراتيجية التركية، مما يتعارض مع ما يعلن من تصريحات عن التعاون وحسن الجوار.

ولم توفر سورية أي جهد في سبيل عرض وجهة نظرها، والمطالبة بحقوقها، كما أن تركيا، كانت دائماً، تستغل ذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية أخرى. وعلى سبيل المثال، وقعت تركيا عام ١٩٩٥ اتفاقاً مع مجموعة من الشركات الأوروبية لتحويل سد بيرجيك على نهر الفرات، وإعلان مناقصة لإنشاء سد قره قاميش. وبهذه المناسبة، أرسلت وزارة الخارجية السورية مذكرة إلى السفارة التركية بدمشق بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٩٥ رداً على مذكرة سابقة (ردت فيها على ادعاء تركيا بأن نهر الفرات هو نهر عابر للحدود) أكدت الخارجية السورية في هذه المذكرة، الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، كما أكدت البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧، بين تركيا وسورية، والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٩٣، **وفيه أعطيت سورية ما يزيد على ٥٠٠ م^3 في الثانية من نهر الفرات، وألزمت فيه تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات، الأمر الذي يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر.**

وفي ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٥، ردت وزارة الخارجية التركية **بالتركيز على مفهوم تركيا لـ** «الاستخدام المنصف والمعقول والأمثل لمجاري المياه في المنطقة، لما فيه مصلحة الدول المتشاطئة، بدل قسمة المياه الذي تطالب به دمشق وبغداد». وقبل أن تنهي الخارجية التركية مذكرتها، ذكّرت الحكومة السورية «بخصوص نهر العاصي الذي يصب في لواء إسكندرون، ويمر عبر الأراضي التركية، ذلك أن سورية لم تجرِ أية مفاوضات مع تركيا بشأن إقامة سد على نهر العاصي، وكانت النتيجة، كما تقول المذكرة التركية، تقلص المياه من هذا النهر إلى ١٠ بالمئة من نسبة جريانه. وأكدت المذكرة أن تركيا تحتفظ بحقوقها كافة المتعلقة بنهر العاصي»، **مما يعني مطالبة ضمنية باعتراف سورية بسلخ اللواء وضمه إلى تركيا.**

وخلال هذه الفترة وقّعت تركيا مع إسرائيل اتفاقاً للتعاون العسكري في شباط/ فبراير ١٩٩٦، وإزاء هذا الموقف **قررت سورية مطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضد الإجراءات التركية.** وبالفعل أكدت جامعة الدول العربية في ١٤/ ٣/ ١٩٩٦ **«دعم حقوق البلدين العربيين السوري والعراقي في مياه نهري دجلة والفرات»، كما دعت الجامعة الحكومة التركية إلى «الدخول في مفاوضات**

ثلاثية في أقرب وقت ممكن للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة»، وطالبت الجامعة المؤسسات الدولية عدم تمويل المشاريع التركية قبل التوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة الأخرى، وفق أحكام القانون الدولي، **مما يعني أن «مسألة مياه دجلة والفرات لم تعد مسألة تهم سورية والعراق فقط، بل أصبحت قضية عربية»**.

والحقيقة أنه مع التزايد المنتظر في عدد السكان في البلدان الثلاثة (سورية والعراق وتركيا)، ومع تصاعد مخاطر الجفاف، وفي ضوء دور الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق الأمن القومي لكل من هذه البلدان، تتزايد الحاجة إلى مواجهة القضايا المشتركة الناجمة عن مشاركتها في الموارد المائية (نهري دجلة والفرات)، فإما أن يكون ذلك مدخلاً إلى مرحلة جديدة من الخلافات والنزاعات، وإما أن يكون مقدمة ومدخلاً إلى إيجاد صيغة تفاهم بينها، ليس في موضوع المياه فقط، وإنما أيضاً، في أمور أخرى تتعلق بالمصالح المشتركة أو التي يمكن أن تكون مشتركة بينها، **وبالتالي بناء أسس لعلاقة متينة تقوم على الفهم المشترك والتعاون والمصالح المشتركة**. ولعل أول الخطوات في هذا المجال إجراء محادثات جادة بين الأطراف الثلاثة، للوصول إلى صيغة تعاقدية تضمن التوصل إلى التقاسم العادل لمياه النهرين، **بعد الاعتراف التركي بصيغة النهرين الدولية**، وقبولها بالحل العادل والمنصف الذي يضمن الحقوق التاريخية للجميع، والعمل على وضع خطة إنمائية مشتركة أساسها الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات في مشروعات الإنتاج الزراعي (بشقيه الحيواني والنباتي) من خلال نظرة تكاملية تشمل تنمية متوازنة للسكان الأتراك والسوريين والعراقيين على ضفتي النهرين، مع التركيز على إقامة البنية التحتية في المنطقة وبناء القدرات البشرية والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية اعتماداً على دراسات الجدوى الاقتصادية الموضوعية لتلك المشروعات، مع السعي إلى إيجاد التمويل اللازم، غير المشروط، الذي تحتاجه الخطة. **ويأتي هنا دور المال العربي في تغذية الخطة بالمال اللازم، حيث ستكون البلدان العربية المنتجة للنفط من المستفيدين الأوائل من إنتاج المشروعات الذي تحتاجه أسواقها وبما يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي والتركي**.

رابعاً: آفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

أعدّت إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية، في جامعة الدول العربية في أيار/مايو ٢٠٠٩، تقريراً بعنوان «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا ـ آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي». وقد توصل القسم الثاني

منه إلى صياغة آفاق التعاون العربي ـ التركي، من خلال ثلاثة محاور هي:

ـ **المحور الأول**: التجارة والصناعة.

ـ **المحور الثاني**: الاتحاد الجمركي العربي ـ التركي.

ـ **المحور الثالث**: الاستثمارات المتبادلة.

في المحور الأول يرى التقرير، بعد أن يستعرض الواقع الراهن للمبادلات التجارية بين الدول العربية وتركيا، أن «الوضع يستوجب تحركاً عربياً موحداً لدعم الموقف التجاري العربي في مواجهة التحرك التركي، وذلك من خلال التوصل لاتفاق تجارة حرة عربي ـ تركي، يعمل على دعم نفاذ السلع العربية للسوق التركي، مع ضرورة أن تكون اتفاقية التجارة الحرة ذات مزايا خاصة تنسجم مع الوضع الاقتصادي العربي، ووضع القطاع الصناعي بشكل خاص».

ـ **في المحور الثاني**: بعد أن يعدد التقرير مزايا وأهمية التكامل الاقتصادي، في ضوء المتغيرات الحاصلة على الصعيد الإقليمي والعالمي (انفتاح اقتصادي تترجمه تكتلات اقتصادية تفرز اتفاقيات تجارية تهدف إلى إزالة الحواجز والمعوقات أمام انسياب المنتجات والاستثمارات والأفراد)، **يقدم توصية بإقامة اتحاد جمركي عربي ـ تركي**، حيث يعتبر هذا الاتحاد بمثابة **خطوة هامة في سبيل التكامل الاقتصادي العربي ـ التركي**، ويحدد الإجراءات والخطوات لتطبيق هذا الاتحاد على النحو التالي:

- نقطة الدخول الواحدة.
- توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- نظام القانون الموحد للجمارك للدول الأعضاء.
- استيفاء الإيرادات الجمركية في الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء.
- السماح للمخلّصين الجمركيين بممارسة مهنة التخليص في الدول الأعضاء.
- تطبيق المواصفات والمقاييس، والعمل بنقطة الدخول الواحدة.
- إجراءات تسجيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء للأغراض الإحصائية.

ـ **المحور الثالث**: زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية وتركيا. وقد أوضح التقرير، بناء على المعطيات التي توصل إليها حول استقطاب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة إلى البلاد العربية وتركيا، **أن المناخ الاستثماري العربي يحتاج إلى المزيد من الجهود لزيادة حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى المنطقة العربية بصفة عامة**. وفي هذا الإطار يطرح التقرير أداتين من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليهما في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والتركية بصفة خاصة، إلى الدول العربية، وهي:

١ ـ **إنشاء المناطق الحرة، ومنح امتيازات للمشروعات المقامة فيها.**

٢ ـ **إقامة المناطق الصناعية الحرة** باعتبارها إحدى الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في جذب المزيد من الاستثمارات التركية للدول العربية.

ويعرض التقرير لتجربة مصر مع تركيا في هذا الشأن من خلال وضع اتفاق منطقة التجارة الحرة المصرية ـ التركية حيّز التنفيذ، حيث تم توقيع بروتوكول إنشاء منطقة صناعية تركية بمدينة السادس من أكتوبر المصرية لتمثل أكبر تجمع استثماري تركي في مصر.

ويخلص تقرير جامعة الدول العربية، إلى تقديم فكرة موجزة عن «**منتدى التعاون العربي ـ التركي**» الذي أقامته الجامعة بهدف رسم الخطوط الرئيسية لتطوير جديد لعلاقات الدول العربية مع تركيا، والتأسيس لشراكة عربية ـ تركية على جملة من المبادرات العملية، خاصة مع الأخذ في الاعتبار ما تشهده الأوضاع الدولية حالياً من متغيرات معقدة وعميقة، حيث أصبح السلام والتنمية والتعاون أكثر تشابكاً والتحاماً من ذي قبل. وبناء على ذلك، يعدّ اتفاق بين الطرفين على مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة مبنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية ـ التركية، وتوطيد وتوسيع التعاون على مختلف المستويات وفي جميع المجالات، وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل، مع تأكيد ضرورة أن يضم المنتدى ممثلين للحكومات والأكاديميين ورجال الأعمال والإعلام، وأن يقوم على أساس مجموعة من المصالح المتبادلة والمحددة على نحو واضح، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات العالمية.

كما تتحدد أهداف المنتدى بـ:

ـ دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين.

ـ تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

- التعاون في المجال الثقافي.

- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.

- التعاون من أجل تعزيز مبادرة حوار الحضارات.

- دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين.

- تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعالة مع قضايا العولمة والتكتلات الاقتصادية وغيرها.

- التعاون في مجال التنمية الاجتماعية.

أخيراً، يشير التقرير إلى أهمية دور جامعة الدول العربية، بحيث تلعب دوراً أكبر في تحرك أكثر إيجابية نحو توفير المناخ العربي القادر على استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من خلال برامج ترويجية لما تشهده البلدان العربية من برامج إصلاح اقتصادي، ولا بد لها من أخذ المبادرة من الحكومات، بتوفير مجموعة من الاتفاقيات التجارية، والاقتصادية التي تضمن للدول العربية تحقيق أقصى معدلات الاستفادة.

لكن السؤال الذي يطرح الآن هو: هل بالإمكان بناء العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، والعلاقات الشاملة بوجه عام بين العرب وتركيا، بمعزل عن المحددات التي عرضناها في المبحث الأول؟ هل بالإمكان تجاوز أسباب خلافات امتدت على مدى سنوات عديدة بين العرب وتركيا، دون التوقف عند هذه الخلافات، وإزالتها، أو على الأقل التخفيف من آثارها، ومن ثم بناء علاقات جديدة على أسس سليمة؟

إن لدى الأتراك بعض القناعات والأفكار عن العرب، لا بد من تفسيرها والقضاء على أسبابها، فهم يعتقدون أن العرب وقفوا إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وحاربوا معها ضد الجيش العثماني، كما أنهم يأخذون على العرب عدم الاعتراف بجمهورية شمال قبرص التركية، ويأخذون على سورية بوجه خاص تعاونها مع اليونان، ودعمها حزب العمال الكردستاني ضد تركيا. وهناك رد، بلا شك، من الجانب العربي على هذه الأفكار والقناعات التركية.

أما العرب، فلهم العديد من الأفكار والقناعات حول الاستراتيجية التركية، وحول الممارسات السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية، فهل بالإمكان تجاوز ذلك كله، دون إجراء وقفة مراجعة وإزالة أسباب تلك المواقف السلبية التي اتخذتها تركيا من القضايا العربية؟

يقول أحد الباحثين الأتراك، وهو مصطفى طراقجي[٦١] إن القناعات التركية السابقة حول العرب يجب ألا تُرى كعقبة أمام تطوير العلاقات العربية ـ التركية، كما أنه يرى في المقابل «أن تطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وتوقيع اتفاق التعاون العسكري بين الطرفين، الذي ترى فيه دول عربية كثيرة موقفاً عدائياً من جانب تركيا، يجب ألا ينظر إليه على أنه عداء للعرب بل إنه قرار تطلبته المصالح الاستراتيجية، وليس موقفاً ضد العالم العربي»، لهذا فهو يرى أن ما يجب التوقف عنده هو «فضلاً على الروابط الدينية والتاريخية بين تركيا والعالم العربي، المصالح المتبادلة، في تطوير العلاقات بين الطرفين».

ويمضي في تحليله قائلاً: «تملك أغلبية الدول العربية النفط والثروة، فيما تملك تركيا قوة بشرية مدربة، وتقدماً تكنولوجياً، كما أنها قطعت مسافة مهمة في التصنيع، وتجربة في الديمقراطية، وإذا ما دمجنا بين كل هذه العناصر ووحدناها، فيمكن أن نضع أسساً لتعاون اقتصادي قوي، يؤدي إلى تسريع التنمية في الدول الشرق أوسطية، ورفع مستوى المعيشة، واكتساب السلام والإخوة أبعاداً أكثر تقدماً».

لا شك في أن هناك محاولة من تركيا، مدعومة ببعض المواقف العملية في سياساتها الداخلية والخارجية، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وخاصة بعد الموقف الذي اتخذته من الحرب العدوانية الإسرائيلية على غزة، لكن يجب التدقيق في هذه المواقف وعدم أخذها من الظاهر فقط. صحيح أن مشهد السياسة التركية قد تغير، ولكن الصحيح أيضاً أن تركيا لم تقطع روابطها ومصالحها مع المنظومة الغربية ـ الإسرائيلية، إنما ما فعلته هو أنها أضافت إلى سياستها الخارجية بعداً جديداً، وهذا البعد هو الانتماء إلى العمق الحضاري والتاريخي المتمثل في العالم الإسلامي والعربي، فهي تريد أن تصبح عملياً على

---

(٦١) مصطفى طراقجي باحث تركي في التاريخ، انظر: مصطفى طراقجي، «مقترحات لتطوير العلاقات العربية-التركية،» **شؤون الأوسط**، نقلها إلى العربية محمد نور الدين، **شؤون الأوسط** (شتاء ٢٠٠١)، ص ٨٣ وما بعدها.

مسافة واحدة من جميع الأطراف المتصارعة، ذلك أنها البلد الوحيد في المنطقة التي لها علاقات جيدة مع الجميع، مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والبلدان العربية، ولهذا فقد تمكنت من القيام بدور الوسيط في المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل.

هذا وإن تطور العلاقات السورية ـ التركية في الآونة الأخيرة، خاصة بعد التوصل إلى إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وإلغاء التأشيرة بين البلدين، يشكل خطوة عملية ونوعية في هذه العلاقات، إضافة إلى التطورات السابقة، مما يتطلب دراسة ذلك كله، ووضعه في إطار إقامة نموذج تعاون سوري ـ تركي، يمكن الاقتداء به، في إطار عملية التنسيق التي يمكن أن تقوم بها جامعة الدول العربية، بمعنى إعطاء البعد القومي لأية اتفاقية ثنائية بين أي بلد عربي وتركيا.

ويساعد (كما يقول بطرس لبكي)[٦٢] الموقع الاستراتيجي لتركيا على أن تكون بمثابة الجسر البري بين البلدان العربية وآسيا وأوروبا. وتشمل تجارة النقل والترانزيت، نقل النفط الخام من العراق إلى الموانئ التركية على البحر الأبيض المتوسط، كما تقوم تركيا أيضاً بنشاط مهم من خلال أسطول من الشاحنات وشبكة طرق خارجية واسعة. أمّا د. عبد الفضيل[٦٣]، فقد رأى أن «النمط الحاضر للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية (في التجارة والمالية) هو نمط مهزوز يحتاج إلى إعادة النظر فيه، وإعادة تركيبه لكي يقف بوجه التحديات الجديدة الجيو ـ اقتصادية التي تواجه الاقتصادات التركية العربية».

وأرى أن هذا الاستنتاج لا يزال قائماً، وأن على تركيا الآن أن تقوم بتحرك مزدوج، بالتوسط بين دول آسيا الوسطى والمنطقة العربية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك حركة السياحة والترانزيت، وكذلك الثروة المائية والثروة النفطية، فإننا سنجد، بلا شك، مجالات واسعة للتعاون وإقامة العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا على أسس سليمة تضمن مصالح الطرفين، وتفتح آفاقاً تنموية هامة لهما في المستقبل.

---

(٦٢) بطرس لبكي نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان، أورد ذلك في: بطرس لبكي، «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٦٣) عبد الفضيل، «آفاق التعاون العربي-التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانة».

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

الاتفاقيات التجارية بين البلدان العربية وتركيا

الدولة	عدد الاتفاقيات	الاتفاقيات
مصر	١٤ اتفاقية	١ ـ اتفاقية منطقة تجارة حرة
		٢ ـ اتفاق التعاون الاقتصادي والفني
		٣ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
		٤ ـ اتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات
		٥ ـ مذكرة تفاهم خاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية من الغزول والمنسوجات القطنية الخام
		٦ ـ اتفاق مجلس الأعمال المصري ـ التركي المشترك
		٧ ـ بروتوكول تعاون بين اتحادي الغرف التجارية ١٩٧٩
		٨ ـ مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة BOTAS التركية ١٩٩٦
		٩ ـ إعلان نوايا بين كل من مصر وسورية وتركيا ولبنان والأردن ثم إلى سورية، ومنها إلى تركيا
		١٠ ـ اتفاق التعاون في المجال الجمركي ١٩٩٩
		١١ ـ مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وهيئة المواصفات التركية ١٩٩٦
		١٢ ـ اتفاق نقل بري ١٩٩٤
		١٣ ـ اتفاق نقل بحري ١٩٨٨
		١٤ ـ اتفاق نقل سياحي ١٩٦٨
الأردن	٨ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ١٩٩٩
		٢ ـ اتفاق تعاون بين اتحادي الغرف التجارية ١٩٩٦
		٣ ـ اتفاق مجلس الأعمال الأردني ـ التركي المشترك ١٩٩٤
		٤ ـ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المتبادل ١٩٩٣
		٥ ـ اتفاق الخدمات البرية ١٩٨٨
		٦ ـ اتفاق تعاون اقتصادي وصناعي وفني ١٩٨٣

يتبع

تابـــع

		٧ ـ اتفاق تجاري ١٩٨٠ ٨ ـ اتفاقية الخدمات الجوية ١٩٧٣
سلطنة عمان	٦ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية إطارية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني ٢ ـ اتفاقية النقل الجوي ٣ ـ بروتوكول التعاون بين غرفة تجارة وصناعة عمان واتحاد الغرف التجارية والصناعية التركي ٤ ـ مذكرة التفاهم المعدلة بين وزارة الزراعة والثروة السمكية بالسلطنة ووزارة الزراعة والشؤون الريفية بجمهورية تركيا ٥ ـ بروتوكول التعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس ٦ ـ مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة عمان وغرفة تجارة إستانبول
البحرين	٣ اتفاقيات	١ ـ اتفاق تعاون اقتصادي وتجاري وفني ١٩٩٠ ٢ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ٣ ـ اتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات
سورية	٣ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية منطقة التجارة الحرة ٢ ـ اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار ٣ ـ اتفاق تجاري
تونس	اتفاقيتان	١ ـ اتفاقية منطقة التجارة الحرة ٢ ـ توقيع اتفاقية تعاون في المجال الصناعي
قطر	اتفاقيتان	١ ـ توقيع اتفاقية تعاون في المجال الصناعية ٢ ـ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات
المغرب	اتفاقية واحدة	اتفاق منطقة تجارة حرة
لبنان	اتفاقية واحدة	اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والتقني والعلمي
فلسطين	اتفاقية واحدة	اتفاق منطقة تجارة حرة مؤقتة
الكويت	اتفاقية واحدة	اتفاق تجاري
الإمارات	اتفاقية واحدة	اتفاقية التعاون الجمركي

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)

تطور هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية من البلدان العربية (بالمليون دولار)

الدولة	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	واردات	بالمئة	واردات	بالمئة	واردات	بالمئة	واردات	بالمئة	واردات	بالمئة	واردات	بالمئة
الجزائر	١١٢٥,٨	٣٠,٧	١٠٨١,٦	٢٥,٣	١٢٥٥,٧	٢٢,٠	١٦٩٣,٣	٢٣,١	١٨٦٤,٥	٢٢,٣	٢١٠٨,٠	٢٦,٥
جيبوتي	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
موريتانيا	٠,٨	٠,٠	١,٩	٠,٠	٤,١	٠,١	١,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٨,٠	٠,١
المغرب	٦٨,٣	١,٩	٧٧,٠	١,٨	١٠٥,٨	١,٩	١٤٣,٢	٢,٠	١٧٣,٩	٢,١	١٩٨,٠	٢,٥
الصومال	٠,١	٠,٠	١,٨	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٠,٠	٢,٥	٠,٠	٢,٠	٠,٠
السودان	١٢,٤	٠,٣	٧,١	٠,٢	١٢,١	٠,٢	٨,٠	٠,١	٧,٦	٠,١	٨,٠	٠,١
تونس	٧١,٨	٢,٠	٩٨,١	٢,٣	١٠٠,١	١,٨	١١٧,٤	١,٦	١٥٠,١	١,٨	٢٢٩,٠	٢,٩
البحرين	١٩,٠	٠,٥	١٥,٢	٠,٤	١٨,١	٠,٣	١٨,٩	٠,٣	٤٤,٨	٠,٥	١١٩,٠	١,٥
مصر	١١٨,٢	٣,٢	١٨٩,٤	٤,٤	٢٥٥,٢	٤,٥	٢٦٦,٨	٣,٦	٣٩٢,٥	٤,٧	٦٧٩,٠	٨,٥
العراق	٠,٠	٠,٠	١١٢,٦	٢,٦	٤٦٧,٦	٨,٢	٤٥٨,٧	٦,٣	٣٧٥,٩	٤,٥	٦٤٥,٠	٨,١
الأردن	١٨,٤	٠,٥	١٦,٩	٠,٤	١٤,٢	٠,٢	٢٨,٣	٠,٤	٩,٣	٠,١	١٢,٠	٠,٢
الكويت	٢٦,٥	٠,٧	١٥,٩	٠,٤	٢٥,٧	٠,٤	٤١,٤	٠,٦	٥٦,٠	٠,٧	٩٠,٠	١,١
لبنان	٤١,٩	١,١	٧١,٧	١,٧	١٤٦,١	٢,٦	١٤٤,٤	٢,٠	١٢٦,٧	١,٥	١١٦,٠	١
ليبيا	٧٥٤,٠	٢٠,٦	١٠٧٢,٦	٢٥,١	١٥١٤,١	٢٦,٥	١٩٨٤,٤	٢٧,١	٢٢٩٧,٤	٢٧,٥	٤٠٠,٠	٥,٠
عمان	٠,١	٠,٠	١,٣	٠,٠	١,٤	٠,٠	٣,٩	٠,١	٢,١	٠,٠	٢٤,٠	٠,٣,٥

يتبـــع

تابع

قطر	١٠,٧	٠,٣	٨,٣	٠,٢	١٧,٧	٠,٣	٥٠,٧	٠,٧	٦٦,٤	٠,٨	٣٠,٠	٠,٤
السعودية	٧٩٣,٨	٢١,٦	٩٦٩,١	٢٢,٧	١٢٣١,٥	٢١,٦	١٨٨٨,٦	٢٥,٨	٢٢٥٢,١	٢٦,٩	٢٤٤٠,٠	٣٠,٧
سورية	٥٠٦,٢	١٣,٨	٤١٣,٣	٩,٧	٣٥٧,٧	٦,٣	٢٧٢,٢	٣,٧	١٨٧,٣	٢,٢	٣٧٧,٠	٤,٧
الإمارات	١٠٠,٨	٢,٧	١١٣,٦	٢,٧	١٨٢,١	٣,٢	٢٠٥,٠	٢,٨	٣٥٢,٣	٤,٢	٤٧٠,٠	٥,٩
فلسطين	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٠
اليمن	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٠	١,٢	٠,٠	٣,١	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	٣٦٦٩,١	١٠٠,٠	٤٢٦٨,٢	١٠٠,٠	٥٧١٢,١	١٠٠,٠	٧٣٣٠,٥	١٠٠,٠	٨٣٦٢,٩	١٠٠,٠	٧٩٥٦,٠	١٠٠,٠

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٧ ـ ٦)

الصادرات التركية للدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧

الدولة	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	صادرات	بالمئة	صادرات	بالمئة	صادرات	بالمئة	صادرات	بالمئة	صادرات	بالمئة	صادرات	بالمئة
الجزائر	٥١٤,٣	١٥,٨	٥٧٣,٠	١١,٤	٨٠٦,١	١٠,٨	٨٠٧,١	٨,٣	١٠٢٠,٧	٩,٣	١٢٣٢,٠	٨,٥
جيبوتي	٣,٨	٠,١	٥,٤	٠,١	٨,٦	٠,١	٧,١	٠,١	١٠,٦	٠,١	٤٥,٠	٠,٣
موريتانيا	١١,٦	٠,٤	٤,٣	٠,١	٥,٥	٠,١	١٠,١	٠,١	٨,٩	٠,١	١١,٠	٠,١
المغرب	١٣٨,٣	٤,٣	١٨٠,٨	٣,٦	٣٣٠,١	٤,٤	٣٦٩,٩	٣,٨	٥٥١,٤	٥,٠	٧٢٢,٠	٥,٠

يتبع

تابع

الصومال	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٨	٠,٠	٢,٢	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠
السودان	٥٩,٣	١,٨	٦٣,٨	١,٣	٨٣,٩	١,١	١٤٥,٢	١,٥	٢١٧,٠	٢,٠	١٨٠,٠	١,٢
تونس	١٢١,١	٣,٧	٢٢٠,٠	٤,٤	٢٥٥,٦	٣,٤	٢٩٤,٨	٣,٠	٣٢٤,٩	٣,٠	٥٣٠,٠	٣,٦
البحرين	١٦,٩	٠,٥	٢٨,٩	٠,٦	٥٤,٤	٠,٧	٤١,٧	٠,٤	٣٥,٣	٠,٣	٧٧,٠	٠,٥
مصر	٣٢٦,٤	١٠,٠	٣٥,٨	٦,٩	٤٧٢,٩	٦,٣	٦٨٧,٣	٧,١	٧٠٩,٤	٦,٥	٩٠٣,٠	٦,٢
العراق	٠,٠	٠,٠	٨٢٩,١	١٦,٥	١٨١٥,٢	٢٤,٣	٢٧٤٨,٥	٢٨,٣	٢٥٨٩,٢	٢٣,٦	٢٨١٢,٠	١٩,٤
الأردن	١١٦,٧	٣,٦	١٤٩,٦	٣,٠	٢٢٩,٥	٣,١	٢٨٨,٥	٣,٠	٣٢١,٧	٢,٩	٣٨٩,٠	٢,٧
الكويت	١٣٩,٠	٤,٣	١٦٥,٩	٣,٣	٢٦٥,٨	٣,٦	٢١٠,٤	٢,٢	٢١٩,٠	٢,٠	٢٢١,٠	١,٥
لبنان	١٨٧,٣	٥,٨	١٤٨,١	٢,٩	٢٣٤,٤	٣,١	١٩٥,٩	٢,٠	٢٤٠,٦	٢,٢	٣٩٣,٠	٢,٧
ليبيا	١٦٥,١	٥,١	٢٥٤,٧	٥,١	٣٣٧,٢	٤,٥	٣٨,٢	٤,٠	٤٨٩,٣	٤,٥	٦٤٤,٠	٤,٤
عمان	٣١,٤	١,٠	٢٢,٥	٠,٤	٢٩,١	٠,٤	٤٠,٠	٠,٤	٧١,٠	٠,٦	٩٢,٠	٠,٦
قطر	١٥,٦	٠,٥	١٥,٧	٠,٣	٣٥,٠	٠,٥	٨٢,١	٠,٨	٣٤٢,٢	٣,١	٤٥٠,٠	٣,١
السعودية	٥٥٤,٦	١٧,١	٧٤١,٥	١٤,٨	٧٦٨,٤	١٠,٣	٩٦١,٥	٩,٩	٩٨٣,٢	٩,٠	١٤٨٦,٠	١٠,٢
سورية	٢٦٦,٨	٨,٢	١٤٠,٨	٨,٢	٣٩٣,١	٥,٣	٥٥١,٦	٥,٧	٦٠٩,٤	٥,٦	٧٩٧,٠	٥,٥
الإمارات	٤٥٧,٣	١٤,١	٧٠٢,٩	١٤,٠	١١٣٩,٥	١٥,٢	١٦٧٥,٢	١٧,٣	١٩٨٥,٧	١٨,١	٣٢٤١,٠	٢٢,٣
فلسطين	٤,٧	٠,١	٦,٥	٠,١	٩,٠	٠,١	٩,٤	٠,١	٢١,٢	٠,٢	٢١,٠	٠,١
اليمن	١١٩,٤	٣,٧	١٥٦,١	٣,١	٢٠٤,٠	٢,٧	١٩٧,٢	٢,٠	١٩٧,٩	١,٨	٢٧٤,٠	١,٩
الإجمالي	٣٢٥٠,١	١٠٠,٠	٥٠٢٥,٥	١٠٠,٠	٧٤٧٨,٠	١٠٠,٠	٩٧٠٩,٨	١٠٠,٠	١٠٩٥٠,٤	١٠٠,٠	١٤٥٢٢,٠	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه.

تعقيـــب (١)

محمد عبد الشفيع عيسى

تمهيد

تتعدد وتتشعب الموضوعات التي يمكن التطرق إليها في معرض الحديث عن حاضر ومستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، من وجهة نظر عربية، في ضوء الدراسة القيّمة المقدمة من د. منير الحمش.

ولما كان التعقيب على الدراسات والأبحاث، في مفهومه الأصيل، يقوم على محاولة تسليط أضواء إضافية على القضايا الرئيسية التي تطرق إليها الباحث، أو التي لم يتطرق إليها، في إطار الموضوع، فلذلك تخيرنا أن نركز هنا على قضيتين، في قسمين متتابعين:

الأولى تتعلق بالدور التركي في نقل النفط والغاز، على المستوى الدولي والإقليمي، اتصالاً بصفة خاصة بموقع الجانب العربي في هذا المجال، وفي إطار استراتيجيات القوى الدولية ذات الصلة.

الثانية، تنصرف إلى إشارة عابرة أكثر منها عبارة مستكفية، بخصوص بعض الدلالات التي يمكن استنباطها من واقع المقارنة بين العرب، من جهة أولى، ومثّلنا لها: مصر والسعودية، وتركيا، من جهة أخرى، انطلاقاً من عدد من التقارير الصادرة عن جهات دولية، حكومية وغير حكومية.

وقد حددت طبيعة القضية أسلوب المعالجة، فقد اتخذ الأسلوب في حال القضية الأولى، الشكل السردي ـ التحليلي، بينما اتخذ في القضية الثانية شكل العرض الجدولي لبيانات مختارة، مقروناً بعد ذلك بلمحة تحليلية، ضمن ما يسمح المقام به.

وفي ما يلي نقدم القضيتين:

أولاً: ملاحظات حول «تركيا وخطوط نقل النفط والغاز»: بين مشروع «نابوكو» المدعوم أمريكياً، و«التيار الجنوبي» الروسي، و«الخط العربي للغاز»، والمشروع الإسرائيلي: «التيار المتوسط»

تشهد الجيو ـ استراتيجيا العالمية في هذه الحقبة تيارات متلاطمة من شبكات الطاقة، النفط والغاز، لدرجة يمكن تصويرها بالغابة المعقدة من الأنابيب، تشبه الشبكة العصبية للكائن الحي، أو شبكة هياكل «البنية الأساسية» في المدينة العصرية، ولكن على المستوى العابر للقارات ضمن هيكلية النظام العالمي الراهن.

تعكس الشبكة العصبية للطاقة المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية المسيطرة والصاعدة، خلال نصف القرن القادم على الأقل، وخاصة على محور أوراسيا، وآسيا ـ أوروبا بشكل عام، وأفريقيا ـ آسيا/ أوروبا بشكل أعم.

إنها الشبكة الرابطة بين مصدّري ومستوردي النفط والغاز.

ومن هم المصدّرون والمستوردون؟ المصدّرون هم منتجو النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في المناطق والبلدان الآتية:

١ ـ الوطن العربي في منطقتي الخليج، والشمال العربي لأفريقيا في قطاع: مصر ـ ليبيا ـ الجزائر.

٢ ـ الحزام الأفريقي المحاذي للصحراء أو في قلبها (وسط وجنوب السودان ـ نيجيريا ـ النيجر ـ أنغولا).

ومن (١) و(٢) أي: الوطن العربي وحزام الصحراء الكبرى، يتشكل القوام الرئيسي لـ «الإقليم العربي ـ الأفريقي» العتيد.

٣ ـ منطقة بحر قزوين وما حولها (إيران، آذربيجان، شطر من آسيا الوسطى).

٤ ـ جنوب شرق آسيا في شطر منه، نقصد إندونيسيا.

ومن (١) و(٢) و(٣) و(٤) يتشكل «القوم الغليظ» للعالم الإسلامي بمعناه الأوسع، ومعه دولة اتخذت موقع العضو المراقب أخيراً في منظمة المؤتمر الإسلامي ـ روسيا الاتحادية. . !

٥ ـ روسيا الاتحادية، الوريثة الصاعدة من بعد هبوط ـ للاتحاد السوفياتي، القطب الثاني للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠.

والمستوردون الرئيسيون للطاقة في العالم ثلاثة أطراف:

ـ الصين، وإلى حد ما: الهند، «الدولتان ـ القارتان» في شرق وجنوب شرق آسيا.

ـ أوروبا، ولا سيما الغربية والشمالية، والجنوبية أيضاً.

ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تشعر الولايات المتحدة بكبير قلق، فهي تقبض بيدٍ من حديد على منابع النفط والغاز وطرق الإمداد الرئيسية الفعلية والمحتملة، آنية كانت أو مستقبلية.

وعلى أهم المنابع في العالم (منطقة الخليج) تحكم قبضتها من خلال الغزو المباشر للعراق، واحتلاله تمهيداً لإقامة عسكرية دائمة أو شبه دائمة، وبصور شتى عبر الأفق المرئي، وكذا من خلال التواجد العسكري في سائر الخليج وشبه الجزيرة. ويشكل ظهيراً قوياً لذلك، أسطولها البحري في المحيط الهندي، وسلسلة النقاط الحصينة ـ بمساعدة فرنسا ـ في منطقة القرن الأفريقي وبالقرب من مضيق هرمز وباب المندب.

ورغم اطمئنانها لوجود «احتياطي استراتيجي قوي» غرب الخليج، ممثلاً في إسرائيل، كمخفر أمامي متقدم يحرس لأمريكا ـ أو هكذا تتوهم ـ منطقة الشرق العربي إجمالاً، إلا أنها تتوجس خيفة من أي مكمن متوقع لخطر ماثل أو غير ماثل من قبل إيران، كمنتج مسيطر للنفط والغاز، وخاصة للغاز، باعتبارها صاحبة ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا. . وذلك، برغم «الاشتراك الجانبي وربما المؤقت في المصلحة» بين الطرفين جراء عملية استبعاد العراق من معادلة الصراع الإقليمي، ولو إلى حين.

وتحيط الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بالمعنى الواسع (شاملة إيران) إحاطة السوار بالمعصم، من خلال السيطرة على محور «أفغانستان ـ باكستان»، وعلى محور «القوقاز ـ قزوين» من جورجيا إلى آذربيجان، عبر القواعد العسكرية المتاحة داخل «المجال الحيوي الآسيوي» للاتحاد السوفياتي السابق ـ أي آسيا الوسطى الإسلامية.

ومن بعيد، يمتد قوسان عظيمان لخدمة مفهوم السيطرة، وإن شئت فقل: الهيمنة الأمريكية على كامل العالم القديم ـ موطن المصدر «التقليدي» للطاقة وغير القابل للتجدد، أي الوقود الأحفوري من الفحم إلى النفط والغاز.

القوس الأول يحيط بقلب العالم من الغرب، ممثلاً في المشروع «المدجّن» لتوسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، شرق أوروبا، بطبيعة الحال.. في مواجهة منتج ومصدر الغاز الأكبر في العالم وفي أوراسيا، أي: روسيا الاتحادية.

وأما **القوس الثاني**، فيحيط بالقلب الطاقوي من الشرق، حيث مركز الاستهلاك الصناعي للطاقة في الشرق الأقصى (الصين)، وذلك عبر محور: اليابان ـ كوريا الجنوبية؛ ويتعزز هذا القوس اقتصادياً من خلال منظمة «آبك» (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)، شاملاً أمريكا مع الصين واليابان، كما يتعزز عسكرياً من خلال القواعد الأمريكية في اليابان وكوريا الجنوبية ـ ثم يتعزز دبلوماسياً من خلال تعبئة الحشد الآسيوي الإجماعي ـ بما فيه الصين ـ لمواجهة بؤرة خطر هينة، خطر ماثل أو غير ماثل، في كوريا الشمالية، الحليف الأصغر للصين نفسها على كل حال.

ومن عجب أن الولايات المتحدة، كأكبر مستخدم منفرد للطاقة في العالم، إنتاجياً واستهلاكياً، ليست طرفاً مشاركاً، بصيغة مباشرة، في شبكات الطاقة، ربما لبعدها المفرط عن مواقع الإنتاج والتصدير. ولكنها تبدو غير قلقة بشأن إمدادات الطاقة المستقبلية، وعلة طمأنينتها أمران:

الأول، سياسات الطاقة التي قادت أمر بنائها منذ إنشاء «الوكالة الدولية للطاقة» عام ١٩٧٤. وقد اعتمد بناء السياسات الطاقوية غربياً ـ أمريكياً، على «أخطبوط» متعدد الأذرع: السيطرة العسكرية والسياسية على مصادر الإمداد، وسياسة المخزون، وترشيد الاستخدام، وتطوير بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة (بما فيها الوقود الحيوي).

يضاف إلى كل ذلك أمر هام: هو التطلع الأمريكي بـ «أمل» نسبي إلى أمريكا الجنوبية، سعيا إلى إمكان تأمين شطر من الوقود الحيوي اللازم مستقبلاً، وخاصة من البرازيل والأرجنتين، كمصدر مستقبلي مهم للطاقة، جديد ومتجدد معاً، ولو على حساب أمن الغذاء العالمي.

الثاني، قيادة التحالف الغربي، عسكرياً وسياسياً، مما يسمح بـ «تجيير» عائد السياسة الأوروبية إلى أمريكا على خط «الاستراتيجيا الأطلسية».

أما أوروبا فهي قلقة أشد القلق، وعلة قلقها أمران:

الأول، وقوع منابع الطاقة بعيداً عن نطاق سيطرتها الآمنة، وخاصة وقوع قسط هام من إمدادات الغاز الأوروبية بين أيدي روسيا وإيران.

الثاني، خشية ـ وإن تكن مستبطنة فحسب ـ من عواقب التبعية الأوروبية إزاء الولايات المتحدة على الصعيدين العسكري والسياسي.

وما بين المصدّرين والمستوردين «سور صيني عظيم» يتعينّ اجتيازه في جميع الظروف. فشبكات الإمداد هي إلى حد بعيد، شبكات النقل متعدد الوسائط بين البلاد والمناطق، على جانبي الإنتاج والتصدير، من جهة أولى، والاستهلاك والاستيراد، من جهة ثانية.

وعلى وجه التحديد، هناك ثلاثة أبعاد:

ـ نقل الطاقة من آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين إلى أوروبا الغربية.

ـ نقل النفط والغاز من الخليج العربي إلى أمريكا.

ـ نقل الغاز أساساً من الشاطئ الجنوبي للمتوسط (الشمال العربي لأفريقيا، والبلدان الأفريقية المحاذية للصحراء) إلى الشاطئ المقابل جهة الشمال (وخاصة جنوب أوروبا الغربي في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا).

وتتحدد مسالك نقل الطاقة من خلال عبور البر والبحر:

ـ على البر الأرضي، بين آسيا وأوروبا.

ـ وعلى الماء، بين الخليج وأمريكا، وبين أفريقيا وجنوب أوروبا.

ولكن جانب البر تعترضه بحار صغرى شبه مغلقة (قزوين، الأسود، الأدرياتيكي، بل «وبحر الشمال»)، بمثل ما أن البحر تعترضه عوائق: مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق. وبعيداً عن اعتراض البحار الصغرى وعوائق المضايق والممرات المائية، يمتد البساط المائي فسيحاً لناقلات النفط وأنابيب الغاز عبر البحار الكبرى (الأحمر، الأبيض المتوسط)، ولناقلات النفط في غمار المحيطات العظيمة (الهندي، الأطلسي، الهادئ).

هذه المسالك لنقل الطاقة هي «العقد العصبية» في جسد الجيوبوليتيكا العالمية الراهنة والمقبلة، وهي لا تقل في الأهمية، بل ربما تزيد أحياناً، على وجود مكامن الطاقة نفسها ـ فما الفائدة من طاقة لا يستفاد منها عبر تعظيم قيمتها الاقتصادية، بنقلها من مواقع المنتجين إلى المستخدمين؟ لذلك تتحدد أحد أهم معارك السياسة الدولية القائمة في مواقع العقد العصبية لنقل الإمدادات الطاقوية. وهذه المعارك انعكاس للجهد الغربي الهادف إلى نزع سلاح الخصوم، وتجريدهم ـ ما أمكن ـ من مصادر قوتهم الكائنة والمحتملة، ومن ثم إزالة الخطر الناجم عن تدابير، ومماحكات المنافسين. ومن هنا نفهم سر المعركة الأوروبية ـ الأمريكية الرامية إلى منع روسيا الاتحادية من جني ثمرات التمتع بموردها الطبيعي الغازي على وجه التحديد، عبر حرمانها من وسائط النقل ذات العائد الاقتصادي، إلى أسواق المستهلكين الكبرى في أوروبا الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية..

وكذا، المعركة الغربية، الأمريكية خاصة، لحرمان إيران، بدورها، من الميزة النسبية المتولدة من اكتساب الموارد الطبيعة الطاقوية، نفطية كانت أو غازية، عبر استبعادها ما أمكن، من مسارات الشبكات العصبية لنقل الطاقة. ودع عنك العمل من أجل حرمان إيران من الدخول إلى البوابة الواسعة لعصر ما بعد النفط والغاز، عبر تملك أسرار توليد الطاقة من التفكيك أو الاندماج في نويات المادة الجامدة.

ومن جهة أخرى، هناك أطراف، السبيل ممهد أمامها على طريق الإمداد، وخاصة تركيا، وجورجيا.

وامتدادات الغرب لها نصيب كبير؛ ونخص بالذكر إسرائيل، حيث تقوم محاولات أمريكية دائبة للمساعدة في الإمداد بالماء والغاز، والنفط والكهرباء، من كل الاتجاهات.

ولا يظل خصوم الغرب ساكنين، وإنما يقومون بكل جهد ممكن لتأمين شبكات الإمداد خاصة روسيا وإيران، ومعهما مستوردون مهمون، وفي مقدمتهم الصين.

على هذه الرقعة المعقدة تدور المعركة الكبرى للطاقة، إذن، معركة السياسة والاستراتيجيا العالمية: بين روسيا وأمريكا، عبر استخدام طريق جورجيا وتركيا إلى أوروبا، بديلاً من امتدادات الرقعة الروسية، وبين إيران والغرب، عن طريق

مد الذراع بين إيران والصين، وإيران والهند، ما دام لَيّ الذراع قائماً على طريق إيران ـ أوروبا. كما تحاول إسرائيل التلاعب بورقة التطبيع العربي، عبر إمدادات محتملة للغاز والكهرباء، واستكشاف السبل نحو إنشاء خطوط اتصال ـ ولو واهنة ـ مع أطراف بعيدة (كالهند)، ولو عن طريق تركيا.

أما الخليج العربي، فطريقه معبدة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، غير منازع، على الأقل حتى الآن. وفي النطاق العربي ـ الأفريقي، على الشمال وحزام الصحراء، تدور معركة الصين، مع الولايات المتحدة بالذات، وخاصة في السودان، وفي وادي نهر النيجر أيضاً، وأنغولا.

وتتحدد قسمات المعركة على الصعيد العملي أو المادي، في تدافع وتنازع شبكات نقل النفط والغاز، وخاصة عبر معركة (ثنائية «نابوكو/ التيار الجنوبي»). وتحتدم المعركة بالعمل على مشروع خط «نابوكو» بتزكية من الولايات المتحدة، لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا، عبر جورجيا وتركيا بعيداً عن الأراضي الروسية. وقد تم توقيع اتفاق خط أنابيب الغاز «نابوكو» بالفعل، بعد تأجيل لعدة مرات بسبب عقبات التمويل والإمداد، وذلك في العاصمة التركية أنقرة، بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، بين تركيا وكل من بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا، للنقل عبر سلسلة من النقاط تنتهي بالشاطئ الشرقي لتركيا، ومن ثم إلى جنوب شرق أوروبا. أما المورّد الرئيسي فستكون آذربيجان، إذ يتوقع أن تقدم نصف الإمدادات (١٥ بليون متر مكعب في السنة من إجمالي الطاقة الاستيعابية المحتملة للخط وقدرها ٣١ بليون متر مكعب سنوياً).

وكان من بين شهود التوقيع ممثلون رسميون لكل من العراق ـ بظروفه المعروفة ـ وجورجيا وآذربيجان، بالإضافة إلى أمريكا والاتحاد الأوروبي.

ومن المورّدين المحتملين لخط (نابوكو): تركمنستان وكازاخستان (من آسيا الوسطى) والعراق، ومصر أيضاً.

وعلى ذكر العراق ومصر، فإن ما يسمى «الشبكة العربية للغاز» ستكون مربوطة بالشبكة الأوروبية للغاز (في إطار المشروع الغربي والأوروبي للطاقة على كل حال)، وخاصة من خلال «نابوكو». ومن المتوقع أن يصل المشروع المتكامل للغاز ـ في حال اكتماله ـ بين نقطة البداية ـ مصر، ونقطة النهاية ـ أوروبا، مارة من العريش، بمصر، إلى العقبة، بالأردن، ومنها إلى الحدود الأردنية ـ السورية، ثم إلى الداخل اللبناني والسوري، فالحدود السورية ـ التركية، مع ربط

بالخط العراقي، انتقالاً إلى الاتصال بشبكة الغاز التركية، ومنها إلى أوروبا وشبكتها «العتيدة».

وهكذا، في مجال «حرب الطاقة»، تتم المواجهة سجالاً بين مشروع نابكو والمشروع الروسي الذي ترعاه «غاز بروم»، عملاق الغاز الروسي، بمشاركة مع «إيني» الإيطالية، في ما يسمى بالتيار الجنوبي (في مقابل المشروع الروسي الآخر المسمى بالتيار الشمالي، الذي يقترح أن يربط بين روسيا وألمانيا عبر قاع بحر البلطيق، ومنه إلى عدد من دول شمال أوروبا واسكندنافيا).

وبتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ تمّ في أنقرة، أيضاً، توقيع اتفاق بين روسيا وتركيا (بحضور رئيسي وزراء البلدين) على تنفيذ الشطر المحدد من (التيار الجنوبي) الروسي في الإقليم التركي بالمنطقة الواقعة تحت المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود.

ومن المقرر أن تنقل شبكة خطوط (التيار الجنوبي) نحو ٣١ بليون متر مكعب في السنة من الغاز الروسي وغاز آسيا الوسطى (خاصة كازاخستان). وتمر خطوط الشبكة في قاع البحر الأسود، واصلة بين روسيا وبلغاريا، ثم تنقسم إلى جزء شمالي غربي يتجه إلى النمسا، وآخر جنوبي يتجه نحو إيطاليا واليونان.

وأذاعت بعض مصادر الأنباء الدولية في (٧/ ٨/ ٢٠٠٩) سرداً خبرياً حول الموضوع، فأشارت، نقلاً عن قناة (إن. تي. في.) التركية، ما يلي: «إن موضوع الطاقة يحتل مركز الصدارة في المحادثات المشتركة، بين تركيا وروسيا، بما فيها المسائل المتعلقة بمد أنبوب «التيار الأزرق» أو «الفيروزي» الذي قد يصل إلى إسرائيل».

وكان «المنتدى الثقافي العراقي» بدمشق قد عقد ندوة خلال كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ لدراسة ما أطلق عليه «المشروع التركي الإسرائيلي الهندي» لإقامة مشروع لنقل النفط والغاز والماء من منطقة القوقاز وبحر قزوين إلى ميناء إيلات في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ومنه إلى الهند.. وهو ما أُطلق عليه مشروع «التيار المتوسط»، وأن الخط المذكور سيكون بين مدينة سامسون على البحر الأسود وميناء جيهان في جنوب تركيا، ويمتد إلى إيلات ومنه إلى الهند والصين وماليزيا.

وقد أفادت بعض مصادر الأنباء في ٢٠٠٩/٨/٦ بتوقيع تركيا وروسيا على بروتوكول في مجال النفط يهدف إلى درس مشروع أنابيب بين مرفأ سامسون، أو «شمشون»، على البحر الأسود، ومرفأ جيهان على البحر الأبيض المتوسط.. وحيث ستشارك «إيني» الإيطالية ومجموعة «جالك» التركية القابضة في بناء الخط المقترح.

وهكذا، فإن «التيار المتوسط» المشار إليه، ربما تبدأ خطواته التنفيذية قريباً، في الشطر الروسي ـ التركي من المشروع. ولكن ماذا عن الشطر الآخر الذي عنيت به ندوة «المنتدى الثقافي العراقي»، أي الخط الرابط بين جيهان وإيلات، وهو شطر يواجه عقبات جمة قد تحول دون خروجه إلى النور، لكونه غير قابل للتطبيق إلى حدٍ بعيد بفضل طول المسافات، وعوائق الطريق، وارتفاع النفقات. ولكن هذا لا يخرجه من حيز الفكر والعمل تماماً. وربما يتعلق الأمر هنا بالحافز الهندي تجاه المشروع «التركي ـ الإسرائيلي»، إذ لدى الهند مشروع بديل، ذو جدوى اقتصادية وتقنية مؤكدة، وهو استمداد الغاز من إيران، عبر المشروع الإيراني ـ الهندي ـ الباكستاني الذي طرح أصلا عام ١٩٩٤، وتوفرت مؤشرات تدل على إمكان خروجه إلى النور أخيراً. ولكن الهند كانت انسحبت العام الماضي (٢٠٠٨) من المحادثات الثلاثية بسبب خلافات حول الأسعار وتكلفة النقل.

فهل تؤتي الضغوط الأمريكية على الهند أُكُلها للانسحاب من مشروع الخط الناقل للغاز الإيراني، وتستدير فعلا إلى الجانب الآخر، سعياً إلى الاتفاق مع إسرائيل وتركيا ـ وروسيا؟ هل يرى مشروع «التيار المتوسط» النور حقاً؟

سوف يجيب مقبل الأيام عن هذا السؤال، ولكن يبقى السؤال الأهم: إلى أي حد تُوازن العلاقات العربية ـ التركية المتنامية، ضغوط الشاطئ الآخر المحتملة من الجانب الإسرائيلي؟ وهو سؤال ـ على المستوى الإقليمي ـ يناظر السؤال الآخر على المستوى الدولي: إلى أي حد سوف توازن تركيا بين التزاماتها إزاء خط «نابوكو» ـ المدعوم أمريكيا، وخط «التيار الجنوبي» الروسي؟

إنهما سؤالان يصبان في محاولة استكناه الخريطة المعقدة الجديدة على لوحة «الشطرنج» المثيرة للسياسة الخارجية التركية، والاستراتيجيا التركية في ميدان

العلاقات الدولية.. خريطة ترسمها عبقرية التصميم، وتجسدها مهارة الربان، من أجل خوض العباب في بحار الظلمات.

ثانياً: بيانات إحصائية مقارنة من المصادر الدولية، حول تركيا وكل من مصر والسعودية [عرض تحليلي]

١ ـ عرض إحصائي موجز

ـ ١ ـ

الجدول الرقم (٧ ـ ٧)

نصيب التجارة، المتوسط، مع البلدان المجاورة

	نسبة التجارة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (بالمئة)	نصيب التجارة مع البلدان المجاورة في إجمالي التجارة، متوسط ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥ (بالمئة)
مصر	٦١,٥	٥,٤
السعودية	٩٢,٩	٣,٢
تركيا	٦٤,١	٩,٣

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية (نيويورك: البنك الدولي، ٢٠٠٩)، الجدول (A4)، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢.

الجدول الرقم (٧ ـ ٨)

معدّل النمو المتوسط، للفرد، من الناتج المحلي

	الدخل القومي الإجمالي بالمليار دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) عام ٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد منه (بالدولار)	معدل النمو المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ٢٠٠٦/٢٠٠٧
مصر (٧٥) مليون نسمة	٤٠٧,٦	٥,٤٠٠	٥,٢
السعودية (٢٤) مليون نسمة	٥٥٤,٣	٢٢,٩١٠	١,٢
تركيا (٧٤) مليون نسمة	٨٩٣,١	١٢,٠٩٠	٣,٢

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (١)، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

الجدول الرقم (٧ ـ ٩)
نصيب القيمة المضافة للقطاعات من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) (٢٠٠٧)

	الزراعة	الصناعة (استخراجية وتحويلية)	الخدمات	التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٧
مصر	١٣	٣٦	٥١	٢٢
السعودية	٣	٦٥	٣٢	٢٢
تركيا	٩	٢٨	٦٣	٢٢

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (٣)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٠)
التجارة والمعونة والتمويل

	الصادرات المصنعة (Manufactured) كنسبة من إجمالي التجارة السلعية (٢٠٠٦) (بالمئة)	صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة من الصادرات المصنعة (بالمئة) (٢٠٠٦)	التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الداخل (بالمليون، دولار) (٢٠٠٦)
مصر	٢١	١	عشرة مليارات دولار تقريباً
السعودية	٨	١	٦٦٠ مليون دولار
تركيا	٤٢	(غير متاح)	عشرون مليار تقريباً

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (٤)، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

ـ ٢ ـ

الجدول الرقم (٧ ـ ١١)
ترتيب الدول على مقياس التنافسية (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠)
والمقارنة بـ (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

	الرتبة (من إجمالي ١٣٤ دولة مشمولة في التقرير على مستوى العالم)	الدرجة (من إجمالي ٧ درجات)	مقياس ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩/ الرتبة
مصر	٧٠	٤,٠٤	٨١
السعودية	٢٨	٤,٧٥	٢٧
تركيا	٦١	٤,١٦	٦٣

المصـــدر: *The Global Competitiveness Report, 2009-2010*, edited by Klaus Schwab (Geneva: World Economic Forum, 2000), table (4), p. 13.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٢)
الآثار الاقتصادية لتحويلات العاملين المهاجرين (عام ٢٠٠٥)

	التحويلات (بالمليون دولار)	التحويلات بالنسبة إلى صادرات السلع والخدمات (بالمئة)	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية (بالمئة)	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمئة)
مصر	٥,٠١٧	٢٠	٣٤٢	٩٣
تركيا	٨٥١	١	١٨٣	٩

المصدر: الأمم المتحدة، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٨** (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٨)، الجدول (٢١).

الجدول الرقم (٧ ـ ١٣)
الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)

	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			
	بالمليون دولار		بالمليون دولار		نسبة مئوية	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصر	٨٩,٦٨٦	١٠٧,٤٨٤	١,٣٢٤	١٤٦٠	١,٥	١,٤
السعودية	٣١٥,٥٨٠	٣٤٩,١٣٨	٦,٩٩٢	٧,٢٩٠	٢,٢	٢,١
تركيا	٣٦٣,٣٧٠	٤٠٢,٧١٠	٢٨,٥١٧	٣٢,٩٦٧	٧,٨	٨,٢

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (٢٦).

الجدول الرقم (٧ ـ ١٤)
صادرات خدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)

	صادرات الخدمات التجارية		صادرات خدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونسبتها من صادرات الخدمات التجارية			
	بالمليون دولار		بالمليون دولار		نسبة مئوية	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصر	١٤,٤٤٩	١٥,٨٣٤	٢,٦٥٧	٢,٥٦٩	١٨,٤	١٦,٢
تركيا	٢٦,٣٢٨	٢٤,٢٣٣	٢,٧١١	٢,٦٤٤	١٠,٣	١٠,٩

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (٢٧).

الجدول الرقم (٧ ـ ١٥)
قيمة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية

	(بالمليون دولار)		(نسبة مئوية)	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصر	٩	١٥	٠,٤	٠,٥
السعودية	٩٢	١٤٨	٠,٦	٠,٩
تركيا	٩٠٦	٢٥٨	(غير متاح)	(غير متاح)

المصدر: المصدر نفسه، الجدول (٢٨).

ـ ٤ ـ

الجدول الرقم (٧ ـ ١٦)
أداء الصناعة التحولية (مقارنة بين مصر وتركيا)

	متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA) لفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ (بالمئة)	متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي للقطاعات غير الصناعة التحويلية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ (بالمئة)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (بالمئة)
مصر	٢,٩٤	٣,٧٨	(عام ٢٠٠٠) ١٨ (عام ٢٠٠٥) ١٧,٧ (عام ٢٠٠٧) ١٦,٥
تركيا	٦,٤	٤,٨٩	(عام ٢٠٠٠) ١٩,١٧ (عام ٢٠٠٥) ١٩,٩٦ (عام ٢٠٠٧) ١٩,٤٤

المصـــدر: «Statistical Country Briefs,» United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), <http://www.unido.org/index.php?id = 1000313>.

٢ ـ تحليل موجز للبيانات [في مجال المقارنة الأولية بين العرب وتركيا]

١ ـ من واقع بيانات البنك الدولي (تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩)، يلاحظ أن الدول الثلاث موضوع المقارنة ـ مصر والسعودية من جانب، وتركيا،

من جانب آخر، جميعها دول ترتفع لديها نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي تتسم بدرجة عالية من «الانفتاح» على الاقتصاد العالمي، ومن ثم «قابلية الانكشاف» (Vulnerability)، وفي مثل هذه الحالة، يكون احتمال التعرض لمخاطر التقلبات الاقتصادية ذات المصدر الخارجي، مرتفعاً. والمخرج من مثل هذا الاحتمال ـ الذي تكرر حدوثه عملياً خلال ربع القرن الماضي ـ هو تحقيق نوع أو آخر من التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولذا يصبح من المهم إقامة صيغ مستقرة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين العرب وتركيا في المرحلة أو المراحل القادمة.

بالنسبة إلى الجانب العربي، تبدو جامعة الدول العربية هي الإطار المؤسسي المؤهل لإقامة وترسيخ هذه الصيغة؛ وقد يكون من المناسب في هذا المقام، فتح المجال لوضعية «العضو المراقب» لتركيا في الجامعة.

٢ ـ من واقع بيانات البنك الدولي أيضاً (تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٩)، لا يبدو ثمة فارق كبير بين معدلات النمو الاقتصادي المحققة في دول المقارنة (مقيساً بمعدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يفصح عن تزايد إمكانية تحقيق صيغة متكافئة للتعاون الاقتصادي بين الأطراف العربية الرئيسية اقتصادياً، وبين تركيا، دون كبير خشية من حدوث مكاسب كبيرة لطرف معين على حساب خسائر كبيرة للآخر. ويلاحظ من واقع البيان الجدولي المعروض آنفاً، أن معدل النمو الخاص بالسعودية منخفض نسبياً، ويرجع ذلك إلى ما هو واضح من التناسب بين انخفاض معدل النمو وارتفاع مستوى أو حجم الناتج المحلي. أما معدل النمو في كل من مصر وتركيا فهو متقارب، في ضوء الملاحظة السابقة مباشرة. ولكن فجوة الدخل كبيرة بين السعودية ومصر، وبين السعودية وتركيا من جانب، ومصر من جانب آخر، مما يستدعي توفير آليات لإقامة علاقة متكافئة لتحقيق مكاسب أو منافع متبادلة بين الأطراف في عملية التعاون الاقتصادي، وتعويض المتضررين.

٣ ـ إن الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الناتج المحلي، يعتبر مؤشراً بالغ الأهمية، في ظروف البلاد النامية، لمدى السير على طريق التطور الاقتصادي والتنمية.

ولكن اتخاذ القطاع الصناعي بالمعنى الواسع مؤشراً، يعتبر مضللاً، نظراً إلى اشتماله على كل من الصناعات الاستخراجية (للمواد الخام من معدنية وطاقوية) والصناعات التحويلية ـ التي تقوم على عملية التصنيع بمعناه المحدد. ولذلك،

تبدو السعودية متقدمة على الجميع، إذا اتخذنا مؤشر الصناعة ككل (من استخراجية وتحويلية) نظراً إلى ضخامة القطاع النفطي بها، إذ تستحوذ الصناعة على ٦٥ بالمئة من الناتج، مقارنة بنسبة ٣٦ بالمئة في مصر (ذات السيطرة الجزئية للقطاع النفطي على الاقتصاد)، و٢٨ بالمئة في تركيا، كدولة غير منتجة للطاقة، حسب بيانات البنك الدولي.

بيد أن اتخاذ المعيار الدقيق، أي اعتبار مؤشر «الصناعة التحويلية» فقط، يصل بنا إلى نتيجة معاكسة. فحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) تبلغ حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ١٦,٥ بالمئة في مصر، مقابل ١٩,٤ في حالة تركيا. وبرغم عدم اشتمال البيان المذكور على السعودية، فإن من غير المستبعد أن يتم إدخالها لتغيير الدلالة التحليلية وهي: تفوق تركيا على الجانب العربي من حيث تركيبة الهيكل الاقتصادي والإنتاجي، بالوزن النسبي المرتفع نسبياً للقطاع الصناعي التحويلي.

ويتم دعم هذه الدلالة بمعدل النمو المرتفع عبر الزمن للقيمة المضافة التحويلية عبر الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) في حالة تركيا (٦,٤ بالمئة) مقابل معدل لا يتجاوز ٢,٩ في حالة مصر.

٤ ـ تتأكد حقيقة التفوق التركي من منظور التحول الهيكلي للاقتصاد، آخذاً في الاعتبار وزن الصناعة التحويلية النسبي، إذا اتخذنا منظور التحول الهيكلي للصناعة التحويلية نفسها. ومن واقع البيانات المذكورة آنفاً، والتي نقر بمحدوديتها، وعدم تغطيتها للفئات الأكثر أهمية من البيانات، وخاصة عدم إيراد بيان حول الأوزان النسبية للفروع الصناعية في كل دولة، انطلاقاً من «التصنيف الصناعي الدولي» المعتمد، فإنه يمكن تأكيد ما يلي:

أ ـ إن التقديرات ـ بالقيمة المطلقة ـ لصادرات التكنولوجيا العالية (High-Technology) حسب بيانات الإسكوا ـ تشير إلى غلبة واضحة للجانب التركي في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت في حالة تركيا ٩٠٦ ملايين دولار، مقابل ٩٢ مليوناً للسعودية، وما لا يزيد على ٩ ملايين فقط لمصر، وكذا في عام ٢٠٠٦ (٢٥٨ مليوناً لتركيا مقابل ١٤٨ مليوناً للسعودية و١٥ مليوناً لمصر). ولا تتوفر النسبة المئوية لصادرات التكنولوجيا إلى إجمالي الصادرات لتركيا، وإن كانت تتوفر عن مصر والسعودية حيث النسبة بالغة الضآلة، مع تملك السعودية نسبة تزيد بضعف واحد على مصر. ولكن يمكن الافتراض أن النسبة التركية أعلى من النسبة

السعودية، بالنظر إلى ارتفاع القيمة المطلقة لتلك الصادرات، علماً بتقارب مستوى الناتج القومي الإجمالي لتركيا والسعودية، بالأسعار الجارية (حسب الإسكوا)، وليس بطريقة «تعادل القوة الشرائية» (في بيانات البنك الدولي).

ب ـ ربما يمكن تأكيد التفوّق التركي النسبي، صناعياً وتكنولوجياً، من بيان آخر للإسكوا حول الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد بلغ حجم الإنفاق في تركيا (عام ٢٠٠٦) نحو ٣٢ مليار دولار، مقابل ٧,٢ مليارات للسعودية، وما لا يتجاوز ١,٤ مليار في حالة مصر. وبينما تصل نسبة الإنفاق المذكور إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية إلى ٨,٢ بالمئة في تركيا، فإنها تبلغ ٢,١ بالمئة في السعودية، و١,٤ بالمئة فقط في حالة مصر.

إن معنى البيانات في (أ) و(ب)، أن تركيا، في الوضع الراهن، يمكنها أن تزود البلدان العربية بالعديد من تشكيلة المنتجات الصناعية، بما فيها البلدان الأكثر تطوراً، اقتصادياً وصناعياً، ودع عنك البلدان الأخرى.

ولا شك في أن من المهم للجانب العربي أن يمارس التعميق الصناعي والتكنولوجي بدرجة أعلى، كيْما يحقق تقارباً في تشكيلة المنتجات محل المبادلة، وتعادلاً مناظراً، من ثم، في عوائد التبادل، أو ما يسمى بمعدل التبادل الدولي (Terms of trade).

ج ـ من المهم أيضاً أن نشير إلى أن هناك مجموعات بعينها من المنتجات التكنولوجية الحديثة، تتمتع فيها بعض الدول العربية، بتفوق نسبي، يسمح بالتصدير إلى تركيا، بمستوى مقبول دولياً من حيث الجودة. ومثال ذلك (من بيانات الإسكوا) صادرات خدمات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يضارع مستوى الصادرات المصرية في هذا المجال، المستوى التركي (٢٦٤٤ مليون دولار لتركيا، و٢٥٦٩ مليون دولار لمصر). أما كنسبة لتلك الصادرات من إجمالي صادرات «الخدمات التجارية»، فإن مصر تتمتع بحصة تبلغ ١٦,٢ بالمئة مقابل ١٠,٩ بالمئة لتركيا. وربما يرجع ذلك إلى تفوق بعض شركات خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة بجمهورية مصر العربية، وتمتعها بميزة نسبية ظاهرة على الصعيد الدولي.

٥ ـ إن بيانات «تقرير التنافسية العالمية» الصادر عن «منتدى دافوس» ـ المنتدى الاقتصادي العالمي ـ تترك مكاناً طيباً للعلاقة المتكافئة بين العرب وتركيا، فليست هناك فجوة في مستوى التنافسية العام (ولا نقول التفصيلي، في هذه

المرحلة من التحليل) بين تركيا والدول العربية ذات الدخل المرتفع، بل تتفوق السعودية على تركيا، حيث تحتل الأولى المرتبة رقم ٢٧ على مستوى العينة العالمية المشمولة في مسح التنافسية، مقابل المرتبة ٦٣ لتركيا، والمرتبة ٧٠ لمصر (حسب نتائج قياسات مؤشر التنافسية للعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠).

ولكن تركيا قد تكون أكثر اعتماداً، في مضمار توليد الدخل، على «القطاعات «المنتجة»، بينما الدوَل العربية أكثر اعتماداً على القطاعات التي يصفها بعض الاقتصاديين العرب بالريعية، وفي مقدمتها القطاع النفطي في حالة السعودية والدول النفطية الأخرى، ومن بينها «تحويلات العاملين بالخارج» في حالة الاقتصاد المصري. وحسب بيانات «الإسكوا»، بلغت قيمة التحويلات في مصر (عام ٢٠٠٥) نحو ٥٠٠٠ مليون دولار تقريباً، مقابل ٨٥٠ مليون دولار تقريباً في حالة تركيا. وبينما تصل نسبة التحويلات إلى إجمالي الصادرات في مصر إلى ٢٠ بالمئة، فإنها لا تزيد في تركيا على ١ بالمئة.

ويدلنا ذلك على أهمية انتقال الاقتصاد العربي من الوضعية الراهنة، المعتمدة على عوائد العلاقة بالخارج، حيث القابلية المرتفعة للانكشاف والهشاشة، إلى وضعية مستقبلية أكثر اعتماداً على الذات وعلى الإنتاج.

تلك أهم الدلالات المستنبطة حول المقارنة بين العرب وتركيا، من البيانات الإحصائية السابق عرضها، على قلتها.

ويمكن دعم هذه الدلالات، أو تعديلها وإضافة أخرى، من واقع بيانات أكثر شمولاً واكتمالاً.

تعقيـــب (٢)

طارق المجذوب(*)

تمهيد: التعاون العربي ـ التركي في مشاريع المياه والطاقة

إنّ موقع تركيا الجغرافي يُوفّر لها، على عكس غيرها من الدول العربيّة، أمطاراً غزيرة، ومناطقها الجبليّة تسمح بتجميع هذه الأمطار، وإقامة السدود لتوليد طاقة كهرمائيّة ضخمة (هي الطاقة الكهربائيّة المُتولّدة من ضغط المياه ـ المحجوزة خلف سدّ ـ الهابطة بفِعل الجاذبيّة من علٍ). وتمتلك تركيا كمية إجماليّة من المياه السطحيّة والجوفيّة تُقدّر بـ ١٩٣ مليار م^{3} سنوياً، بينما يُقدّر القابل للاستثمار منها بـ ١١٢ مليار م^{3} سنوياً[١]. وتُسهم مياه دجلة والفرات بـ ٥٩,٨٣ مليار م^{3} في هذه الكمية الإجماليّة، أي بـ ٣١ بالمئة[٢].

وبما أنّ تركيا عانت اضطراباً في مواردها الماليّة وإمداداتها الكهربائيّة وعدم استقرار في مناطقها الشرقيّة، فقد وجدت في مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب (Güneydodu Anadolu Projesi (GAP)) ضالّتها.

وهذا المشروع هو عبارة عن مشروع إنمائي مُتعدّد الأهداف ومُتكامل، ينطوي على ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهرمائيّة وإمكانات واسعة على نهريْ دجلة والفرات.

(*) أستاذ في القانون، وحاصل على بكالوريوس في الهندسةَ الكهربائيّة وخبير في شؤون المياه الدولية.

(١) استقينا المعلومات المائيّة عن تركيا من التقرير الرسمي التالي: Republic of Turkey, *Turkey Water Report 2009* (Ankara: General Directorate of State Hydraulic Works, 2009).

ومن موقع «الجاب» على الإنترنت، <http://www.gap.gov.tr>.

(٢) إنّ نحو ٨٩ بالمئة من تدفُّق الفرات يأتي من تركيا، و٥٢ بالمئة من تدفُّق دجلة.

ويرمي مشروع «الغاب»، عند اكتماله، إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول التي تبلغ مساحتها ٧٣٨٦٣ كلم٢ (أي ٩,٥ بالمئة من مساحة البلاد الإجماليّة) إلى خزّان مياه الشرق الأوسط وسلّته الغذائيّة.

ويُعتبر الجوار العربي أكبر سوق إقليمي للمياه والغذاء، ولا سيّما أنّ الحاجة إلى هذه المشاريع قد أصبحت مُلحّة بعد مُؤشّرات الشحّ والنقص الظاهرة، وستكون تركيا المُموّن الرئيسي (القسم الأوّل). غير أنّ هناك شكوكاً لدى تركيا وجيرانها العرب حول المُضاعفات الاقتصاديّة والسياسيّة لهذه المشاريع في المدى القصير (القسم الثاني). وإذا لم يتمّ تبديد هذه الشكوك وتسوية بعض المسائل العالقة، فإنّ بعض المُحلّلين يظنّ أنّه ليس بمقدور هذه المشاريع أن تكون حافزاً للتعاون العربي ـ التركي في المدى المُتوسّط والطويل، بل ربّما أدّت إلى عرقلة كل فكرة حول الاعتماد المُتبادل (القسم الثالث).

أولاً: المظهر الثنائي لمشروع جنوب شرق الأناضول: مياه وزراعة

إنّ مشروع «الغاب» هو مشروع تنموي ضخم يشتمل على سبعة مشاريع رئيسيّة للري وتوليد الطاقة الكهربائيّة على الفرات، وستة على دجلة. وسيُنتج المشروع، عند اكتماله ٧٤٩٠ ميغاواط (نحو ٢٧,٤ جيغاواط/ساعة من الطاقة الكهربائيّة، وهذا يُمثّل تقريباً ٢٠ بالمئة من كلّ طاقة الإنتاج الكهربائيّة المُمكنة في تركيا). وسيروي المشروع حوالى ١,٨ مليون هكتار من الأراضي التي هي حالياً إمّا غير مزروعة، وإمّا قليلة الإرواء (أي ٢١ بالمئة من مساحة الأراضي المرويّة، إلا أنّه لم يُروَ منها حتى الآن سوى ٢٧٠ ألف هكتار، أي ١٥ بالمئة من المشروع).

وحجم الإنفاق والمُتطلبات الماليّة للمشروع هائلة بكل المعايير، فقد وصل مجموع ما أُنفق عليه منذ العام ١٩٨١ إلى ٢١ مليار ليرة تركيّة (أي ٥٧ بالمئة من الكلفة المُقدَّرة). وبسبب التأخير في إنجاز الأعمال الإنشائيّة، فإنّ الكلفة الإجماليّة المُقدَّرة للمشروع (أي ٣٧ مليار ليرة تركيّة) هي في ازدياد مُستمر[٣].

---

(٣) عرض رئيس الحكومة التركيّة تأمين ٢٦,٧ مليار ليرة تركيّة حتى العام ٢٠١٢ بغية إكمال المشروع، في: *Hürriyet Daily News and Economic Review*, 29/5/2008. =

ويعتقد بعض النقّاد أنّ بلداً كتركيا لن يكون في وسعه تحمّله[٤].

وكانت المشاريع الإقليميّة لتصدير المياه وتصدير المُنتجات الزراعيّة من بين الأفكار التي طُرحت لتخطّي عقبة التكاليف ومُشكلة التمويل.

١ ـ مشروع مياه شرق أوسطي

إنّ التشخيص الحالي لأوضاع المياه في الدول العربيّة يُشير إلى أنه في حال استمرار الأنماط الحاليّة لاستهلاك المياه، فإنّ العجز المائي سيبلغ الخط الأحمر، وقد يتعدّاه، قبل الربع الأوّل من هذا القرن، ويُؤدّي إلى مُنافسة شديدة على مصادر المياه. وبما أنّه تتوافر لتركيا ثروة مائيّة تفيض عن حاجتها، فقد فكّرت في استثمارها والاستفادة منها إلى أقصى حدّ مُمكن، عن طريق البيع أو المُقايضة[٥]، من أجل تحسين اقتصادها القومي.

أ ـ عجز مائي مُرتقب في المنطقة العربيّة

توقّع مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصاديّة في واشنطن عام ١٩٨٨ «أنّ المياه، وليس النفط، ستكون القضيّة المُهيمنة في الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٠»[٦].

ويزداد القلق من أنّ المنطقة العربيّة أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من أزمة مائيّة حادّة[٧]. ولقد مكّن الرخاء الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي

= وكانت الصحيفة قد اعتبرت في ١١/ ٢/ ٢٠٠٦ أنّ نحو ٥٠ بالمئة فقط من «الغاب» اكتمل، رغم أنّه كان مُقدّراً للمشروع أن ينتهي عام ٢٠٠٥، ثمّ مُدّد التاريخ خمس سنوات أخرى. وتُشير تقديرات الصحيفة إلى أنّ المشروع سيحتاج إلى أكثر من ١٦ مليار دولار لإكماله.

(٤) تُسهم الدولة بنحو ٦,٩ بالمئة من استثماراتها السنويّة في «الغاب»، انظر: *Hürriyet Daily News and Economic Review*, 29/6/2005.

(٥) توقّع تقرير لمؤسسة «ميركي باومان» العالمية للاستشارات الاستثمارية أن يبلغ حجم سوق تجارة مياه الشرب في العالم نحو ٣٧٠ مليار دولار سنوياً، تُهيمن عليه مؤسسات بريطانية وفرنسية وسويسرية. وقد باعت شركة مثل نستله السويسريّة، خلال عام واحد، عشرة مليارات ليتر من المياه النظيفة (وليس المعدنية) في دول نامية، وحققت أرباحاً سنويّة بين ٧ و٨ مليارات دولار من تجارة المياه تحت ٧٥ علامة تجاريّة مُختلفة، انظر: **الحياة**، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٦) انظر: Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, «Water for the Year 2000,» in: Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, eds., *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East* (New York: Centre for Strategic and International Studies, 1988), p. 143.

(٧) حذّر تقرير للصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة (إيفاد) من أنّ مُعظم الدول العربيّة يتّجه نحو =

من اللجوء إلى حلول باهظة التكاليف لتعويض نقص المياه فيها، فقد استثمرت هذه الدول مبالغ هائلة في معامل تحلية المياه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، فإنّ لدى بعض دول الخليج خطة لإنشاء معامل تحلية إضافيّة تُقدَّر كلفتها بحوالى ١٥٠ مليار دولار.

وعلى الرغم من هذه الاستثمارات، فإنّ دول الخليج لن تتمكَّن من تأمين الطلب المُتعاظم على المياه. ومردّ هذا الطلب لا يعود إلى النموّ الاقتصادي والتمدُّن والتصنيع وتوسيع رقعة الأراضي الزراعيّة وزيادة المُستهلكين فحسب، بل أيضاً إلى توجُّه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق مقولتيْ الاكتفاء الغذائي والأمن المائي.

وحدت المُشكلات التقنيّة والأكلاف الاقتصاديّة التي تُرافق تحلية المياه ببعض الحكومات إلى التطلُّع إلى حلول بديلة لتعزيز إمداداتها المائيّة. وتدرس بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بين الحين والآخر، مشروعاً بضخّ «المياه العذبة التركيّة» عبر أنابيب إليها، وإلى دول أخرى في الشرق الأوسط.

ب ـ مشروع «أنابيب السلام» المُتجدِّد

يرتكز هذا المشروع على جرّ المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب. وقد جرى التفكير في المشروع، لأوّل مرّة، في أواخر السبعينيات عندما باشرت تركيا ببناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ جرى التفكير في مشروع لجرّ مياه من تركيا إلى المملكة العربيّة السعوديّة من قبل لجنة خاصّة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدّة. وارتأى المشروع مدّ أنابيب طولها ٣٧٥٠ كلم من الإسكندرون (في تركيا) إلى الموصل وبغداد (في العراق)، وإلى الكويت، ومنها إلى الظهران والرياض ومكّة وجدّة والمدينة المُنوَّرة (في السعوديّة). وقُدِّرت كلفة المشروع آنذاك بـ ٥٦٠ مليون دولار.

= نقص شديد في المياه بحيث تتراجع الكميات المُتاحة للفرد الواحد إلى نحو ٥٠٠ م^3 في السنة بحلول العام ٢٠١٥، وهذا يُمثِّل ١٥ بالمئة مِمّا كان عليه الوضع عام ١٩٦٩. تُغطي الصحراء نحو ٨٧ بالمئة من مساحة الوطن العربي، البالغة نحو ١٤ مليون كلم^2؛ فيما تبلغ كمية الأمطار نحو ٢١٤٨ كلم^3 سنوياً، ٥٠ بالمئة منها من نصيب السودان. وأوضح التقرير أنّ من بين ٢٠ بلداً في العالم تُعاني نقصاً شديداً في المياه، هناك ١٥ دولة عربيّة، انظر: **الحياة**، ٢٨/٨/ ٢٠٠٩.

وفي هذه الفترة برز مشروع الرئيس التركي الراحل طورغوت اوزال حول «أنابيب السلام» الذي يتضمّن مدّ خطّيْ أنابيب إلى دول الشرق الأوسط والخليج وبيعها المياه. وقُدِّرت كلفة المشروع بـ ٢١ مليار دولار. غير أنّ فكرة أنابيب السلام ما زالت في نطاق الأماني لأسباب سياسيّة معلومة وصعوبات اقتصاديّة مفهومة.

واقترح الأتراك اسم «أنابيب السلام» لأنّ هذا المشروع قد يُوطِّد علاقات تركيا بجيرانها العرب، كما قد يُستفاد منه لحلّ الخلافات المُعقّدة حول حقوق المياه التي أدّت إلى تعكير صفو العلاقات الدوليّة في المنطقة. ويُعدّ هذا المشروع من أكبر المشاريع الهندسيّة قاطبةً. فهو يشتمل على مدّ خطّين أو مسارين(٨):

- الخط الغربي الذي يمتدّ جنوباً عبر سورية والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربيّة للسعوديّة.

- والخط الشرقي الذي يقطع سورية وينقل المياه إلى شرق السعوديّة ودول الخليج (العراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربيّة المُتّحدة).

٢ ـ مشروع إقليمي لتصدير المُنتجات الزراعيّة والغذائيّة

إنّ الشقّ الثاني من مشروع «الغاب» يتعلّق بتصدير المُنتجات الزراعيّة والغذائيّة إلى دول الجوار الجغرافي(٩)، وخاصّة أنّه لا بدّ للبلدان العربيّة من إنفاق نحو ٣٧ مليار دولار سنوياً لتأمين فاتورتها الغذائيّة(١٠).

ففي ضوء الموارد المائيّة المُتاحة في الدول العربيّة (نحو ١٩١ مليار م^{3} في السنة(١١))، والحاجات المُتعاظمة، فإنّ العجز المائي الحالي فيها لإنتاج الغذاء يُقدَّر

---

(٨) انظر: Cem Duna, «Turkey's Peace Pipeline,» in: Starr and Stoll, eds., Ibid., pp. 119-120.

(٩) *Hürriyet Daily News and Economic Review*, 29/7/2004.

(١٠) بلغت فاتورة الواردات العربيّة من الأغذية عام ٢٠٠٦ نحو ٢٨ مليار دولار، بحسب تقرير للصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة (إيفاد)، انظر: **الحياة**، ٢٤/٨/٢٠٠٩. في حين لفت **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ٢٠٠٨، إلى أنّ واردات السلع الزراعيّة ارتفعت إلى ٣٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ مُقارنة بـ ٣٥,٧ مليار في العام ٢٠٠٥؛ وسجّل العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي ٢٥ مليار دولار، وارتفع العجز الغذائي العربي إلى ١٨,١ مليار دولار، انظر: **الحياة**، ٨/١/٢٠٠٩.

(١١) يتوجّه نحو ٨٨ بالمئة إلى الأغراض الزراعية (١٦٩ مليار م^{3})، يليها الاستخدامات المنزليّة بنسبة ٧ بالمئة، والاستخدامات الصناعيّة بنسبة ٥ بالمئة.

بنحو ٥٨ مليار م^{3}. ومن المُتوقّع أن يصل العجز المائي في الزراعة العربيّة إلى حوالى ٣٧٨ مليار م^{3} عام ٢٠٣٠.

ثانياً: إمكانات التعاون القصير الأجل بين الدول العربيّة وتركيا

إنّ مشروع «أنابيب السلام» هو مسألة اعتماد لا تتوافر فيها المُبادلة بالمثل، إذ إنّ المُشاركين العرب في المشروع سوف يجدون أنفسهم مُعتمدين على تركيا أكثر من اعتماد تركيا عليهم. وفي درجة أقلّ، فإنّ معوقات مُماثلة قد تؤثر في المُشاركة العربيّة في المشاريع الزراعيّة التركيّة أو في المُشاركة التركيّة في مشاريع الطاقة العربيّة، كما هو مُخطّط الآن بين تركيا وعدد من الدول العربيّة، مع العلم أنّ كل مُشارك سيستمرّ في مشاريعه الزراعيّة وفي توليد طاقته، إذ لن يقوم تبادل السلع الزراعيّة والطاقة إلا بسدّ العجز المؤقت بين الإنتاج والاستهلاك في الدول المُشاركة.

١ ـ النزاع حول دجلة والفرات وتداعياته الضارة

تكوّنت لجنة فنيّة في العام ١٩٨٢ بين تركيا والعراق، ثمّ انضمّت إليها سورية في العام ١٩٨٣، غير أنّها لم تتوصّل إلى اتفاق نهائي حول «اقتسام عادل» لمياه دجلة والفرات حتى الآن. وسبب الإخفاق يعود إلى الخلاف حول حلّ القضيّة المُزمنة المُتعلّقة بكيفيّة توزيع المياه واستعمالها. فقد اعتبر كل من العراق وسورية أنّ المشروع التركي يُعرِّض مُستقبل الري ومشاريع الطاقة الكهربائيّة فيهما للخطر. وقالت الدولتان إنّ التدفق الحالي لمياه الفرات، وهو بمعدّل ٥٠٠م^{3} في الثانية، مُنخفض جداً. ولهذا فهما تُطالبان بحصّة أخرى مُناسبة[١٢]. وقد رفضت تركيا باستمرار هذه المُطالبة.

صحيح أنّ السوريين والعراقيين يتمسّكون بحقّهم الثابت في مياه الفرات، وفقاً للبروتوكول المؤقت للعام ١٩٨٧[١٣]، حتى التوصّل إلى حلّ نهائي لا

---

(١٢) انظر الصحف التالية: **الحياة**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩؛ ٧ و٢٠/ ٥/ ٢٠٠٩؛ ١٢/ ٨/ ٢٠٠٩؛ ٤/ ٩/ ٢٠٠٩؛ **النهار**، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٩؛ **اللواء**، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٩، **والسفير**، ٤/ ٩/ ٢٠٠٩.

(١٣) سُجّل هذا البروتوكول لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٩٣.

يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنّهم يعتبرون أنّ الحصّة السوريّة ـ العراقيّة المُناسبة هي بحدود ٧٠٠ م^{٣} في الثانية. ومن هذا المنظور يرى الجانب العربي أنّه لا بدّ من حلّ مسألة المياه بحسن نيّة والتوصّل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث، اعتماداً على القوانين والأعراف الدوليّة، ومبدأ حسن الجوار، والانسجام مع الاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها تركيا مع الدول المُجاورة في شأن مجاري المياه الدوليّة.

وبما أنّ الموضوع المائي على غاية من الأهميّة بالنسبة إلى تركيا، فهي غير راغبة حالياً في أي «حلّ نهائي» لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل عقد مشاريع جنوب شرق الأناضول.

وبالفعل، يبدو أنّ تركيا تُعارض بشدّة أي اتفاق مائي مُتعدّد الأطراف حول اقتسام مياه دجلة والفرات، لأنّها لا ترى في هذا أي مكسب سياسي واقتصادي لها يُذكر.

ويُعتبر الخلاف المائي بين سورية والعراق وتركيا عائقاً يُسهم في بطء التعاون العربي ـ التركي حول المياه في المنطقة العربيّة. فالخلاف حول مياه دجلة والفرات قد أُخذ بعين الاعتبار، وإلى حدّ كبير، في مُجمل العلاقات المائيّة في الشرق الأوسط(١٤). والحديث الجديد المُتجدّد عن مشروع «أنابيب السلام» من تركيا إلى دول الخليج ما يزال طيّ المشاريع التي لم تَر النور بعد.

وعلى الرغم من السلبيات التي يُظهرها حديثنا عن التعاون المائي العربي ـ التركي (كنقل المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب العربي من خلال مشروع «أنابيب السلام»، فإنّ الاستثمار في المشاريع الزراعيّة التركية ومشاريع الطاقة العربيّة يُمكن أن يُعطي منحىً جديداً لهذا التعاون. وقد يكون التعاون في هذا المجال أكثر جاذبيّة في المُستقبل القريب المنظور من التعاون المائي. وقد يُحقّق فوائد جمّة لجميع الدول المعنيّة.

٢ ـ فوائد الاشتراك في المشاريع الزراعيّة التركيّة ومشاريع الطاقة العربيّة

يبدو أنّ أفضل خيار للتعاون العربي ـ التركي هو الربط بين الاشتراك في

---

(١٤) انظر: Ramzi Musallem, *Water: The Middle East Problem of the 1990's* (London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1989), p. 13.

المشاريع الزراعيّة التركيّة[١٥] ومشاريع الطاقة العربيّة[١٦]. فكلفة المُنتجات الزراعيّة التركيّة المُستوردة قد تكون أقلّ من كلفة زراعتها محلياً. وتتوافر الفرص لبيع الطاقة العربيّة إلى تركيا مع العجز المُرتقب للمحطات الكهرومائيّة، المُقامة على سدود دجلة والفرات، من تأمين حاجة المُستهلكين الأتراك إلى الطاقة. كما أنّ وفرة الثروة النفطيّة والغازيّة والطاقة الكهربائيّة التي تحتاج إليها أوروبا وتركيا في جوارها الجغرافي، يجعل بالإمكان استخدام موقع تركيا كبلد عبور أو ترانزيت لأنابيب النفط والغاز وخطوط التوتُّر العالي. وهكذا، فقد تُرجمت مشروعات الطاقة هذه إلى مشروعين أساسيّين: الربط الكهربائي الثُماني (ليبيا ومصر والأردن وسورية ولبنان والعراق والسلطة الفلسطينيّة وتركيا)[١٧] وربط شبكات الغاز.

---

(١٥) وقَّع بروتوكول تعاون بين مشروع «GOLD» السوري و«غاب» التركي، انظر: *Hürriyet Daily News and Economic Review*, 26/8/2001.

أبرم تحالف «فيجن - ٣» الذي يُمثِّل مصارف التمويل الخليجي و«إثمار» و«أبو ظبي للاستثمار»، مُذكرة تفاهم مع «تيجم» (TIGEM)، هيئة زراعية حكوميّة تركيّة، حدَّدت أراضي زراعيّة في تركيا تتناسب مع نشاطات «أغريكاب» المُتخصِّصة في الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي. فالتحالف الخليجي هذا سيستثمر أراضي زراعيّة في تركيا، **الحياة**، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٩. ولفتت المؤسسة العالمية «ماركت أكسس بروموشن»، التي تتولّى تقديم المشورة بشأن صفقات زراعية تنفذها شركات خليجية خارج بلدانها لضمان أمنها الغذائي، إلى أن هذه الشركات تتكتّم عن أنباء هذه المشاريع في مواجهة انتقادات غربيّة على رغم أنّ هذه المشاريع مُفيدة للمُستثمرين والبلدان المعنيّة، انظر: **الحياة**، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٩. ويعتزم مُستثمرون سعوديون خلال السنة المُقبلة إطلاق الشركة الدوليّة للاستثمار الزراعي والغذائي (أغرو إنفست) برأس مال قدره ٥٣٣,٣ مليون دولار تُستثمر بصورة رئيسيّة في مشاريع زراعيّة في الخارج، انظر: **الحياة**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨؛ ٤/ ٨/ ٢٠٠٩، و٩/ ٩/ ٢٠٠٩. وقد بدأت دول الخليج، التي تعتمد اعتماداً مُكثفاً على الواردات الغذائيّة، باستئجار أو بشراء مزارع أو أراضٍ زراعيّة في البلدان النامية عقب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسيّة في العام ٢٠٠٨ (مثل الرز والقمح والذرة والسكر. . . إلخ). وتقدَّمت المُستثمرين، صناديق سياديّة وحكومات تسعى إلى تأمين الغذاء مُستقبلاً لمُواطنيها، ولا يمرّ شهر من دون أن تبيع دولة أو تُؤجِّر أراضيَ زراعيّة إلى دولة ثانية أو إلى مؤسّسة أجنبيّة، انظر: ميشال مرقص، ««فقاعة» الاستثمار الزراعي،» **الحياة**، ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩.

(١٦) أكَّد **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ٢٠٠٨، أنّ الدول العربيّة حقّقت ٥١ اكتشافاً نفطياً وغازياً لتستحوذ على ٥٠ بالمئة من الاحتياط العالمي من النفط الخام و٢٩ بالمئة من احتياطيات الغاز الطبيعي، فيما بلغ إنتاجها من النفط الخام ٢٢,١ مليون برميل يومياً ونحو ٣٨٧,٨ مليار م٣ من الغاز في العام ٢٠٠٦، انظر: **الحياة**، ٨/ ١/ ٢٠٠٩. وتتميز تركيا بقربها من نحو ٧٠ بالمئة من الاحتياطيات المعروفة في العالم من النفط والغاز، وتقع أيضاً في جوار واحدة من أكبر المناطق المُستهلكة (أوروبا).

(١٧) هناك مشروع ربط للمغرب العربي الذي يضمّ تونس والجزائر والمغرب، ومعه إسبانيا. وستُربط ليبيا مع تونس لتُصبح الدول العربيّة المُطلّة على المتوسط مُرتبطة في ما بينها، وكذلك مع أوروبا. وأُعلن عن مشروع ربط دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٠ بربط البحرين والسعودية وقطر والكويت مع الإمارات وعُمان. انظر: **الحياة**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٩. ومع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية عام ٢٠١٢ تكون نسبة ٩٨ بالمئة من الدول العربيّة قد ارتبطت بشبكة واحدة. ويُتوقَّع أن تبلغ القدرات التبادليّة على خط الربط الكهربائي بين البلدين على الجهد ٥٠٠ كيلوفولت نحو ثلاثة آلاف ميغاوات، انظر: **الحياة**، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٩. وتسعى مبادرة «ديزيرتَك» الصناعيّة إلى إنشاء أكبر مشروع للطاقة الشمسيّة يقوم على مرايا لتجميع أشعة =

ويُبحث مشروع لربط خط الغاز العربي[١٨] بالشبكة الأوروبيّة. ويُعدّ هذا الخط نموذجاً مُتميّزاً لمشاريع التعاون العربي الاستراتيجيّة، وهو شريان اقتصادي استراتيجي يربط بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا في مرحلة لاحقة.

ويهدف المشروع إلى تصدير الغاز الطبيعي المصري[١٩] إلى تركيا وأوروبا مع إمداد كلّ من الأردن وسورية ولبنان باحتياجاتها من الغاز الطبيعي.

وكانت مصر والأردن قد وقّعتا مشروع بناء أنبوب الغاز في حزيران/ يونيو ٢٠٠١. نُفِّذت المرحلة الأولى منه في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ويمتدّ من العريش شرقاً إلى طابا، ثمّ يمرّ عبر خليج العقبة إلى مدينة العقبة بطول ٢٦٥ كلم، وباستثمارات مصريّة بلغت ٢٠٠ مليون دولار. وتتضمّن المرحلة الثانية من المشروع مدّ خط أنابيب للغاز الطبيعي من العقبة إلى محطة الزرقاء شمال عمّان، ثمّ إلى منطقة الرحاب على الحدود الأردنيّة ـ السوريّة بطول ٤٣٠ كلم واستثمار ٣٣٥ مليون دولار. وسينقل الأنبوب ١,١ مليار م^3 في السنة من الغاز الطبيعي المُسال، ويُغطي ٨٠ بالمئة من استهلاكه من الطاقة. وتمتدّ المرحلة الثالثة من الحدود الأردنيّة ـ السوريّة حتى مدينة حمص وسط سورية، ثمّ من حمص إلى الحدود السوريّة ـ التركيّة بطول ٣٢٠ كلم. وبعد ذلك يُمكن ربط خط الغاز العربي مع شبكة الغاز التركيّة[٢٠]. وتتألّف المرحلة الرابعة من إنشاء خط يمتدّ من

= الشمس تمتدّ على مساحة آلاف الكيلومترات المربعة في الصحاري العربيّة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لتُغطي بحلول العام ٢٠٥٠، حوالى ١٥ بالمئة من الحاجات الأوروبيّة للطاقة (٢٠ جيغاواط)، بكلفة تُقدَّر بـ ٤٠٠ مليار يورو، انظر: **السفير**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩، و**الحياة**: ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٩، و٢٦/ ٨/ ٢٠٠٩.

(١٨) يمتدّ خط الغاز العربي البالغ طوله ١١٠٠ كلم من العريش في مصر إلى الأردن وسورية ولبنان، وفي مرحلة لاحقة إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.

(١٩) ويُمكن الاستفادة من مصادر أخرى للغاز مثل العراق، بعد انضمامه إلى خط الغاز العربي، انظر: **الحياة**، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٩. ويُمكن تشغيل خط الغاز العربي في الاتجاه المُعاكس لتوريد الغاز الطبيعي إلى مصر واستغلاله، سواء في الأسواق المحليّة أو العالميّة، بقصد تصديره غازاً مُسالاً وتحقيق عوائد اقتصاديّة ضمن الرؤية لجعل مصر مركزاً إقليمياً للطاقة.

(٢٠) وقّع وزير النفط السوري ووزير الطاقة التركي في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٩ مُذكّرة تفاهم تنصّ على الإسراع في إنجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين حتى يتحقّق الربط مع الشبكة العربيّة، ويتمّ من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربيّة عبر سورية وإلى أوروبا عبر تركيا. وتضمّنت المُذكّرة التي حُدِّدت مُدّتها بخمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١١ قابلة للتمديد، الإسراع في إنجاز الجزء المُتبقي من عملية الربط بين الشبكتين. وتبلغ مسافة الجزء المعني في الأراضي السوريّة من حلب إلى تركيا نحو ٦٤ كلم، وفي الأراضي التركيّة نحو ٩٠ كلم. ونصّت المذكّرة على ألا تتجاوز مدّة الإنجاز ١٥ إلى ١٨ شهراً. واتفق الجانبان على بيع الغاز الطبيعي إلى سورية بكميات تبلغ نحو مليار م^3 سنوياً ولمدة خمس سنوات، انظر: **الحياة**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩.

جنوب دمشق إلى ميناء بانياس السوري، ثمّ إلى مصفاة الزهراني في لبنان. ويبلغ طول الخط الرباعي ٦٠٠ كلم، وتفوق تكلفته ٨٠٠ مليون دولار[٢١].

ويُمكن ربط خط الغاز العربي بالأسواق الأوروبيّة بعد انتهاء المشاريع الإقليميّة الجاري العمل فيها لربط شبكة الغاز التركيّة بأوروبا (خط الغاز عبر بحر مرمرة واليونان، ثمّ خط الأنابيب عبر اليونان وإيطاليا، ثمّ خط نابوكو بين تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا). ويحظى مشروع الخط العربي بدعم وتأييد الإتحاد الأوروبي في ضوء سياسته الجديدة لتنويع مصادر الإمدادات من الطاقة[٢٢].

وعلى الرغم من المحاسن والمنافع التي تنطوي عليها المشاريع الزراعيّة ومشاريع الطاقة، فالحكمة تفرض عدم التسرّع في التفاؤل، لأنّ كلّ طرف قد عمل في الماضي البعيد والقريب على الدخول في علاقات مع شركاء خارج المنطقة[٢٣]، مع احتمال أن يُفضّل الطرفان الاستمرار في تطوير هذه العلاقات لأسباب سياسيّة مفهومة[٢٤]. ولكن هذا لا يعني أنّه ليس بالإمكان إيجاد امكانات مُتواضعة للترابط والتبادل تدفع بالتالي الدول العربيّة وتركيا إلى تعاون لا مفرّ منه. غير أنّه ليس من الضروري في البداية أن تكون لمثل هذه المشاريع فوائد أو منافع هائلة، فالدافع قد يكون السعي أوّلاً إلى جعل العرب والأتراك يتعاونون من أجل التعاون فحسب.

وهكذا، فمن المُستبعد أن يتمكّن الطرفان في المُستقبل القريب من التغلُّب على المعوقات التي تمنع التكامل بدرجة كبيرة وإيجاد المؤسّسات التي تُؤمّن ذلك. وبما أنّ التكامل الاقتصادي يبدو بعيد المنال حالياً، فإنّ مشاريع مُتواضعة للتعاون، في مجالَي الزراعة والطاقة، قد تُؤدّي إلى تطوير علاقات شراكة جديدة

(٢١) **الحياة**، ١/٦/٢٠٠٩.

(٢٢) يُذكر أنّ ٨٠ بالمئة من الإمدادات الروسيّة التي تُغطّي ربع الاستهلاك الغازي الأوروبي، تمرّ حالياً في أوكرانيا. وقد اشتدّت أزمة الغاز الروسي المُصدَّر إلى دول الاتحاد الأوروبي وظهرت إلى العلن، لأوّل مرّة، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ عندما قامت شركة النفط الروسيّة «غاز بروم» بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا بسبب ارتفاع الأسعار وبدلات النقل.

(٢٣) تستورد تركيا الغاز من الدول المُجاورة لها، مثل آذربيجان وإيران وروسيا. فـ ٦٦ بالمئة من الغاز المُستهلك في تركيا يأتي من روسيا، **الأخبار**، ٣/١/٢٠٠٩.

(٢٤) سيُشكّل تصاعد الفجوة الغذائيّة في الدول العربيّة مزيداً من التبعيّة الاقتصاديّة والغذائيّة، والارتهان السياسي والتنازلات على حساب المصلحة الوطنيّة والقوميّة.

مبنيّة على المنفعة المُتبادلة، وكذلك إلى إيجاد شبكة مُتراصة من المصالح والعلاقات المُتبادلة.

ثالثاً: استشراف آفاق التعاون، المُتوسِّط والطويل الأجل، بين الدول العربيّة وتركيا

إنّ للتعاون بين الدول العربيّة وتركيا أهميّة حيويّة لمنطقة الشرق الأوسط، فالعلاقات الاقتصاديّة تُعزِّز فرصاً كبيرة للتعاون بدلاً من الخلاف والنزاع المُستمرّين. والعلاقات الاقتصاديّة المبنيّة على أساس المُساواة والمنفعة تربط الدول، وتُوجد ظروفاً تُمكِّن الأخصام السابقين من الاهتمام المُشترك بإقامة مستوى من التعاون والحفاظ عليه. وفي هذا المعنى، فإنّ الروابط الاقتصاديّة والمُتبادلة تُؤمن أساساً للتعاون يرتقي من خلال العمليّة السياسيّة، ومن ثمّ يُنظِّم التعاون عن طريق تزويد الدول بالأسباب المُوجبة لتلافي النزاع. فأفضل سبيل إلى التعاون هو طريق المنافع الاقتصاديّة المُشتركة في منطقة تقلّ فيها العلاقات المُتماسكة والمُتشابكة. فهذه العلاقات هي في طليعة الحلول لتخطّي حواجز الجفاء السابق تدريجياً.

وتتوافر ضمن حدود منطقة الشرق الأوسط ثروات هائلة لتطوير وتنمية الازدهار الاقتصادي. وتُسهم في هذه الإمكانات مصادر الطاقة الوفيرة، والموارد المائيّة غير المُستخدمة، ورؤوس الأموال المُتراكمة عبر سنوات عديدة لدى الدول العربيّة المُنتجة للنفط، وأمور أخرى. وبإمكان الطرفين العربي والتركي جني فوائد إضافيّة من تطوير شبكات نقل الطاقة، وكذلك من تطوير أنابيب نقل المياه. وبإمكان هذا التعاون أن يزيد أيضاً من رفاهيّة الطرفين، ويُوجد اهتماماً بالاعتماد المُتبادل الأمثل (Optimal Interdependence)، بحيث يُمكن تثبيته عندما يحصل. وتكمن عناصر الخلاف في أي نوع من المشاريع الاقتصاديّة في عدم التوزيع العادل للمنافع المُتبادلة، أو من جرّاء ميل كفّة الميزان نحو أحد الطرفين. وبما أنه ليس هناك من آلية مُعتمدة في هذا الصدد، فالخلافات عرضة للبروز بسبب سوء توزيع المنافع. وهكذا فمن المُهمّ أن تُؤمّن المُبادلات الاقتصاديّة الأوليّة التي سيشترك فيها الأطراف (والتي ستقوم بالدورَ الحاسم في بناء الثقة المُتبادلة (Mutual Confidence Building Measures)) حلاً معقولاً لمسألة توزيع المنافع المُتبادلة وتسوية الخلافات الرئيسيّة. إضافة إلى ذلك، فإن المبادلات الاقتصادية تُوجد استقلاليّة أكبر أو أقلّ لأحد الأطراف بالنسبة إلى الآخر. وهذه الاستقلاليّة

يُمكن أن تُصبح غير مُتكافئة، وقد تُؤدّي إلى استغلال فعلي أو رئيسي من قبل الطرف الأقوى، فلدى الخصوم السابقين الذين يتطلعون إلى تثبيت التعاون في ما بينهم حساسيّة تجاه هذه المسألة، وهم يسعون بالتالي إلى إيجاد التكافُؤ في الاعتماد المُتبادل الناجم عن العلاقات الاقتصاديّة المُشتركة.

وباختصار نقول إنّ تركيا والدول العربية تستعدّ لمُواجهة أزمة خانقة وشيكة تشمل الطاقة والماء[٢٥]. ومن مصلحة الجميع التعاون بإخلاص قبل انفجار الأزمة والانغماس في نتائجها المُدمِّرة. ولذلك اقترح البعض على تركيا، لمُواجهة الطلب المُتزايد على الطاقة الكهربائية (ولا سيّما أنّ حاجات البلد الحاليّة تتجاوز، في مجال الكهرباء، طاقة السدود الكهرومائيّة على دجلة والفرات)، الاعتماد بشكل كلي على إنتاج الدول العربية من النفط والغاز، أي التقليل من حجم المياه المخزونة في السدود التركيّة[٢٦] ومُبادلة المياه بالطاقة النفطيّة أو الغازيّة من دول الجوار العربي، ومن دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة لاحقاً من مشروع الربط الكهربائي العربي ـ الأفريقي[٢٧].

ويقوم هذا الاقتراح على مدّ شبكات للطاقة وأسلاك توتر عالٍ من الدول العربية مُقابل «أنابيب السلام» من تركيا، بدلاً من مصانع تحلية المياه، الغالية الثمن[٢٨]، وتحقيق أوّل خطوة على طريق بناء الثقة المُتبادلة والاعتماد المُتبادل. فتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا يمكن أن يُؤدّي في نهاية المطاف إلى انتفاء إمكانات النزاع والصراع بينهما. ولتوضيح الفكرة نقول: إنّ

---

(٢٥) سوف تزيد التغيرات المناخيّة وتيرة نقص الموارد المائيّة المُتاحة في الدول العربيّة، وتُهدِّد بتراجع أو بتدهور القطاع الزراعي فيها، باعتبار أنّ العجز المائي سوف يُصيب بالدرجة الأولى الإنتاج الزراعي.

(٢٦) عانت تركيا نقصاً في الطاقة الكهربائيّة عام ٢٠٠٠، انظر: *Hürriyet Daily News and Economic Review*: 8/8/2000 and 24/9/2000.

(٢٧) أشار تقرير مصري حول التعاون بين قطاع الكهرباء المصري والدول الأفريقيّة إلى الجدوى الاقتصاديّة والفنيّة للربط الكهربائي بين دول النيل الشرقي (مصر والسودان وإثيوبيا)، انظر: **الحياة**، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٩. وأعلن الوزير المصري للكهرباء والطاقة أنّ هيئة كهرباء مصر ستُؤسّس مركزاً دولياً للتحكّم في الشبكات الناقلة للطاقة الكهرمائيّة بين دول أوروبا وأفريقيا عبر الشبكة العربيّة المُوحّدة، وذلك للاستفادة من الطاقة الكهربائيّة المُنتجة من سدّ أنغا في زائير (٦٠ ألف ميغاواط) وتبادلها بين هذه الدول. **الحياة**، ١٠/ ٤/ ١٩٩٥.

(٢٨) توقّع خُبراء أن يبلغ حجم الأموال المُستثمرة في قطاع تحلية المياه ومُعالجتها في منطقة الخليج خلال السنوات العشر المُقبلة، نحو ١٠٠ مليار دولار، نصفها في السعوديّة، انظر: **الحياة**، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٩.

المياه من تركيا والطاقة (نفط وغاز وكهرباء) من الدول العربيّة مشروع لا يتحقّق إلا بتوافر رغبة تركيّة صادقة في حلّ مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات. فالثقة العربيّة المُستقبليّة بتركيا مرهونة بحلّ هذه الأزمة المُتكرِّرة.

١ ـ الاهتمام الثابت بالتعاون والاعتماد المُتبادل الأمثل

إذا كانت اقتصادات التعاون هي توجيه السياسة الاقتصاديّة لدعم التعاون، فهذه السياسة يجب أن تُوجّه بموجب مفهومين أساسيّين: **الأوّل** هو تطوير الاهتمام الثابت بالتعاون، **والثاني** هو إيجاد اعتماد مُتبادل مُتكافئ لا يقلب مستويات القوّة الكُليّة باتجاه أحد الطرفين. ولكي نُوضح كيف أنّ الاعتماد المُتبادل في العلاقات الاقتصاديّة الثنائيّة يُمكن أن يُصبح الأمثل، نلجأ إلى مفهوم ثمن التنصُّل أو الانفصال (Cost of Dissociation). والثمن هذا هو كلفة توقُّف أو انقطاع العلاقات الاقتصادية التي سبق أن تعهَّد الأطراف بتنفيذها. فعندما يتَّفِق الطرفان على التعامل مع بعضهما البعض، فإنهما ينشدان الحصول على منافع مُتبادلة. فإذا توقَّفت العلاقات أو انقطعت، فالمنافع المُتبادلة المُنتظرة لا تتحقَّق. وهكذا، فإنّ ثمن الانفصال تُمثّله المنافع التي لا تتحقَّق بسبب توقُّف أو انقطاع التعامل المُقرّر.

فإذا كان ثمن الانفصال بالنسبة إلى أحد أطرف العلاقة أقل نسبياً منه إلى الطرف الثاني، فإنّ هذا الواقع يُمكّن الطرف الأوّل من أن يُنزل أضراراً بالغة بالطرف الثاني، كما يُمكّنه من استخدام قدرته التفاوضيَّة الأكبر للحصول على مكاسب سياسيّة واقتصاديّة منه. فالاعتماد المُتبادل الأمثل يُمثّل، إذن، الحالة التي يكون فيها ثمن الانفصال كبيراً لطرفيْ العلاقة، ومُتساوياً تقريباً لكليهما. ولإيضاح هذا التوجُّه، سنُقدِّم مثالين للعلاقات الاقتصادية الرئيسيّة بين الدول العربيّة وتركيا: ربط شبكات توزيع الطاقة الكهربائيّة، ومشروع «أنابيب السلام».

بالنسبة إلى المثل **الأول** وهو ربط شبكات توزيع الطاقة العربيّة والتركيّة، فإنّ طرفيْ العلاقة يستفيدان من المشروع. فالدول العربيّة التي لديها فائض من الطاقة الكهربائيّة يُمكن تصديره، تحصل على سوق دائمة وإيراد ثابت بالعملة الصعبة. وتركيا المُجاورة التي لا تملك طاقة تفي بالمُتطلبَات، تحصل على مصدر مُستمرّ للطاقة الكهربائيّة. وثمن التنصّل (أي عدم الالتزام بالوعد المقطوع)، إذا حصل، سيكون هامشياً بالنسبة إلى العرب والأتراك، فالاتفاق الكهربائي لكلا الطرفين ليس على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية، إذ إنه يُمكّن كلاً منهما من أن

يلجأ إلى خيارات بكلفة معقولة. فباستطاعة الدول العربيّة أن تبيع الطاقة الكهربائية الفائضة لديها إلى جهة أخرى، وبأسعار ليست أقل من تلك التي تدفعها تركيا. وكذلك لدى تركيا خيارات ومصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة ليست أقلّ مِمّا تدفع. وهكذا، فإنّ ثمن الانفصال سيكون هامشياً إذا كان سعر الكيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية المُتبادلة هو السعر العالمي المُعتمد، وطالما أنه يُمكن الطرفين من التوجُّه إلى الأسواق البديلة (من مُنتج ومُستهلك).

والمثل **الثاني** هو مشروع «أنابيب السلام» الذي تتعهّد تركيا بمُوجبه بتزويد الدول العربيّة بكميّة من المياه بأسعار يُتّفق عليها. وبما أن الماء عصب الحياة، ولا مجال لتعريضه للمناخات السياسية المُتقلّبة أو المعوقات الفجائيّة، فإنّ المشروع المذكور يُبينّ، بما لا يقبل الشك، أنّ ثمن الانفصال سيكون باهظاً، لأنّ المُستهلك (أي العرب) قد يُصبح يوماً ما عرضة للابتزاز من المُموّن (أي الأتراك). وقد لا يتجلّ هذا الابتزاز، إلا أنه قد يبقى تهديداً مُبطَّناً. فالاعتماد المُتبادل في هذا المشروع يفترض مُسبقاً توافر ما يتطلّب من «أنابيب السلام» إنجازه: الثقة المُتبادلة.

وفي الواقع، فإنّه يصعب في المراحل الأولى من التعاون العربي ـ التركي الحصول على نتائج حاسمة للمشاريع التعاونيّة المُشتركة. فمِن المُنتظر أن يكون للعرب والأتراك مصالح مُتباعدة بالنسبة إلى مسألة المياه، وأن تكون لهم مواقف مُتباينة حتى من مفهوم التعاون ومدلولاته.

وإذا كان بالإمكان التغلُّب على الموروث التاريخي من الشكّ وعدم الثقة، والوصول إلى مستوى مُتطوِّر من التعاون، فإنّ المشاريع المائيّة ومشاريع الطاقة سيكون لها أبعد الأثر في دعم التعاون وتأصيله، ذلك أن هذه المشاريع تُوجد درجة مُعيّنة من التشابك في الاعتماد المُتبادل يُمكن أن تُؤدّي في النهاية إلى انتفاء احتمالات الخلاف والنزاع بين العرب والأتراك. فالعواقب السياسيّة والاقتصاديّة للانفصال ستكون وخيمة، كما أنه كلّما تعدَّدت الأطراف في هذه المشاريع التعاونيّة المُشتركة أصبح ثمن الانفصال أكثر تكافؤاً بين الشركاء.

٢ ـ تطوير التعاون العربي ـ التركي حول المياه «التركيّة» والطاقة «العربيّة»

خلافاً لكثير من الثروات الطبيعيّة، فإنّ المياه هي الثروة التي غالباً ما تتقاسمها دول عدّة. وتقسيم المياه قد يُسبِّب التوتّر، ويُثير النزاعات الخفيّة، حتى

بين البلدان التي تتناغم سياسياً مع بعضها البعض، كما أن النزاعات المُعلنة تزكيها الخلافات حول المياه. واتفاقات تقاسم الموارد المائية في المنطقة ستكون مدماكاً جديداً في بناء التفاهم المُشترك وترسيخ الثقة المُتبادلة. فمشاريع استخدام الموارد المائية المُشتركة وتقاسمها هي من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون. ويجب إيلاء التعاون في هذا المجال أفضليّة كبيرة، لأنّ هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل وترسيخ التفاهم المُشترك في المنطقة. وفي المُقابل، فإنّ الإخفاق في تحقيقها يُبقي التوتر الحالي على حدّته، بل قد يُؤدّي إلى تفاقم النزاع حول المياه مُستقبلاً. وهذا قد يُضعف أو يُعرّض للخطر أي تعاون سبق تحقيقه.

والقضيّة الأولى لمشاريع التعاون العربي ـ التركي حول المياه هي حلّ مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات. وهذا الأمر يتطلّب التعاون في توزيع الثروة المائيّة، لأنّ انعدام الثقة المُتبادلة قد يُولّد توتّراً ونزاعاً وإهمال مشروع «أنابيب السلام». فجدوى المشروع المُشار إليه تتوقّف على القيم السياسيّة والمنافع التي يجنيها أحد الأطراف من تحقيق المشروع أو الابتعاد عنه. والدلالات السياسيّة للمشروع بارزة للعيان: إنّ تركيا وسورية (و/أو العراق) التي عليها أن تتعاون في أي مشروع لجرّ المياه عبر أراضيها إلى طرف ثالث، تملك المفتاح لِما قد يكون مشروعاً تعاونياً رئيسياً لتطوير المنطقة. فسورية والعراق شريكان لا غنى عنهما في أي مشروع من مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة. إضافة إلى ذلك، فإنّ الكلفة الاقتصاديّة لمشروع جرّ المياه إلى الجنوب ليست كبيرة إلى درجة تحول دون التنفيذ، بينما ثمن الانفصال من الناحية الاقتصاديّة، وبدرجة أكبر من الناحية السياسيّة، كبير جداً.

إنّ حاجة تركيا المُلحّة إلى الطاقة (غاز ونفط وكهرباء)، مع ما يُرافقها من وفرة المياه لديها، قد أخّر التفكير الرويّ في تزويد الدول العربيّة بالمياه من تركيا ومُبادلتها بالطاقة الرخيصة التي ستملكها هذه الدول عند إنجاز مشاريع الربط لشبكات الغاز العربيّة ـ الأوروبيّة.

ولا بدّ الآن من الإسراع بمشروع خط الغاز العربي، لأنّ تركيا أصبحت محوراً أو جسراً مُهمّاً لنقل الطاقة في المنطقة[٢٩]، ومنها إلى العالم، والكل يُحاول

---

(٢٩) كان العراق أوّل من فطن إلى الدور التركي عندما أنجز في خمسينيات القرن الماضي مدّ أنبوب من حقول النفط في كركوك حتى ميناء جيهان على البحر المتوسط.

خطب ودّها. فهناك تزاحم على تركيا لجعلها قاعدة ضخمة للطاقة بحكم موقعها الجغرافي بين روسيا وأوروبا وآسيا. كما تمّ مدّ أنبوبين موازيين لنقل النفط (حزيران/يونيو ٢٠٠٧) والغاز (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) من بحر قزوين إلى تركيا (خط أنابيب «باكو ـ جيهان»). وهناك مشروع «نابوكو»، المدعوم من الاتحاد الأوروبي (٣٣٠٠ كلم) لنقل الغاز (٣١ مليار م٣) من آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان) إلى أوروبا (النمسا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا) عبر تركيا بكلفة تزيد على ٧ مليارات يورو بحلول عام ٢٠١٤[٣٠].

وهناك مشروع خط أنابيب «ساوث ستريم»، بكلفة تبلغ ١٩ إلى ٢٤ مليار يورو لتجنُّب المرور بأوكرانيا ولنقل الغاز من روسيا (٣١ ـ ٦٣ مليار م٣) إلى إيطاليا عبر البحر الأسود وبلغاريا[٣١]. فـ «حلّ العقبة الرئيسيّة سيكون بتنمية الثقة المُتبادلة بين المُنتج والمُستهلك مع ضمان المرور الآمن وتعويض البلدان التي تمرّ وسائل التبادل عبر أراضيها»[٣٢]، أي تسهيل مرور خطوط الغاز والنفط مُقابل دفع بدلات النقل: جباية رسوم العبور أو تحصيل إيرادات أو عائدات الترانزيت.

إنّ تركيا، وإلى درجة أقلّ الدول العربيّة، يُمكن أن تكون نظرياً في وضع يُمكّنها من التنصّل من المشروع وعدم الاكتراث به، ولا يُكبّدها خسارة اقتصاديّة مُرتفعة. إلا أن حاجة الدول العربيّة إلى المياه ستقف حائلاً أمام حرمان سكّان تركيا من الطاقة الحيويّة. وفي المُقابل، فالتنصُّل التركي من المشروع ستكون له عواقب اقتصاديّة (كوقف إمداد تركيا بالطاقة) وسياسيّة وخيمة، لأنّ جميع الأطراف أو الدول المعنيّة بالتعاون العربي ـ التركي ستتأثّر من جرّاء التنصّل التركي[٣٣].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ثمن الانفصال، إضافة إلى العواقب السياسيّة للتنصُّل، وجدنا أنّه من المعقول أن نفترض أنّه قد تنبثق من ذلك مصالح عربيّة ـ

(٣٠) يأمل الأتراك أن يُمهِّد المشروع الطريق لـ «نابوكو ـ ٢» و«نابوكو ـ ٣».

(٣١) **الحياة**، ٧/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٣٢) انظر: John Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search of Energy,» *Middle East Journal* (Winter 1986), p. 67.

(٣٣) بحث الرئيس التركي مع أمير قطر مدّ أنابيب لنقل الغاز القطري إلى تركيا. وقال الرئيس التركي إنّ «الطاقة تُعدّ من المجالات الحيويّة للتعاون بين البلدين، واللجنة المُشتركة ستقوم ببحث فرص التعاون وتطويره»، انظر: **السفير**، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٩.

تركيّة مُتكافئة: فالإمكانات المُستقبليّة العربيّة لتزويد تركيا بالطاقة تُقابلها إمكانات اعتماد الدول العربيّة على المياه الآتية من تركيا. وبعيداً عن المنطق الاقتصادي في هذه الاقتراحات، يبقى أن أحد أسباب التردُّد العربي أمام فكرة الاعتماد على المياه الآتية من تركيا، هو الارتباط المُشتقّ من ذلك أو التبعيّة المائيّة. وبالتالي، فإنّ إيجاد ارتباط مائي بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافي (كجرّ المياه من الكونغو أو إيران)، مُوازٍ أو مُنافسٍ للمياه الآتية من تركيا، يُشكّل عامل توازن إزاء هذه المخاوف.

خاتمة

تلك هي بعض الخطوط العريضة لآفاق العلاقات الاقتصاديّة بين الدول العربيّة، من جهة، وتركيا، من جهة أخرى، التي يُمكن أن تُطوِّر وتُعزِّز علاقات الشراكة في ما بينهما مُستقبلاً. ولكن هذه العلاقات لا يُمكن أن تزدهر وتُثمر، كما بيّنا سابقاً، إلا إذا مرّت بمرحلتين أساسيّتين:

الأولى (تعاون قصير الأجل)، تتمثَّل في مُشاركة محدودة نسبيّاً بالمشاريع الزراعيّة التركيّة ومشاريع الطاقة «العربيّة» (كهرباء ونفط وغاز).

والثانية (تعاون مُتوسّط وطويل الأجل)، تدور حول مُبادلة واسعة للطاقة النفطيّة أو الغازيّة «العربيّة» بالمياه «التركيّة» بعد التقليل من حجم المياه المخزونة في السدود التركيّة المُقامة على دجلة والفرات[٣٤]، وإيجاد طرق جديدة لتنويع واردات المياه لتخفيف الارتباط بالمياه «التركيّة» وللالتفاف على المشاريع التركيّة[٣٥]. فهذه المشاريع ستزيد من ارتباط الدول بعضها بالبعض الآخر، وستُوسّع رُقعة الاستقرار والازدهار، وستُعزّز الصداقة والتعاون والسلام والرخاء في المنطقة.

والخلاصة هي أنّ مصالح الدول العربيّة وتركيا تقتضي تنمية التكامل في

(٣٤) لن يتحقَّق ذلك إلّا بتوافر رغبة تركيّة صادقة في حلّ مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات وإبرام اتفاقيّة بهذا الشأن.

(٣٥) هناك فكرة سوريّة عن توسيع بيئة التعاون الإقليمي من خلال خلق «عقدة ربط» بين المنطقة والعالم «الأربعة بحار»، أي التجسير بين القارات عبر استغلال الموقع الجغرافي لسورية وتركيا والعراق وإيران المُطلّ على أربعة بحار (المتوسط وقزوين والخليج العربي والأسود)، **الحياة**، ١٧/٥/٢٠٠٩؛ **السفير**، ٢٥/٦/٢٠٠٩.

اقتصاداتها، والتغلُّب على عوامل الضعف والتخاذل والتردُّد، والاستفادة الجماعيّة من الطاقات والثروات المُتوافرة لديهما[٣٦]. فلدى تركيا المياه الوفيرة نسبياً، إلا أنّها تفتقر إلى الطاقة. ولدى الدول العربيّة الطاقة الوفيرة، إلا أنّها تفتقر إلى المياه. ولدى العرب والأتراك قضايا مُشتركة عدّة يُمكن أن يتعاونوا على حلّها بعد التسلُّح بالإرادة الصادقة والنيّة الحسنة.

(٣٦) ظهر مع الأزمة النفطيّة الأولى عاميْ ١٩٧٣ و١٩٧٤ (أي ارتفاع أسعار النفط) مُصطلح «البترودولار» للدلالة على الثروة الماليّة العربيّة في الأسواق الماليّة الكبرى. والآن، وبعد ثلاثة عقود ونيّف، يُستخدم مصطلح «صناديق الثروة السياديّة العربيّة» للإشارة إلى الظاهرة الأساسيّة نفسها، انظر: **الرأي الآخر**، العددان ٣٥ ـ ٣٦ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٤٤ ـ ٤٨. وقُدِّرت أصول صناديق الثروة السياديّة في دول مجلس التعاون الخليجي الأربعة الرئيسيّة (الإمارات العربيّة المُتحدة والمملكة العربيّة السعوديّة والكويت وقطر)، قبل بداية الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة في (آب/ أغسطس ٢٠٠٨)، بنحو ١,٥ تريليون دولار أمريكي (ص ٤٦).

المناقشــات

١ ـ عدنان عمران (رئيس الجلسة)

نحن في ختام جولة اليوم، والموضوع أمامكم مهم: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، أي الحاضر والمستقبل.

لا أريد أن آخذ وقتاً في التقديم. فقط أشير إلى أن كل ما بين تركيا والعرب يجمع وإشكالات الماضي هي إلى الحل، ومعها فتح صفحة جديدة لبناء واقع جديد.

الاقتصاد هو حياة المواطن، طعامه وشرابه، وهو الذي يشكّل الدعائم الرئيسية لأية أطر سياسية، بل هو الذي يعزّز جهود نجاحها.

نأمل في أن نتمكن في هذه الجلسة من تسليط الأضواء على كافة الجوانب التي تعزّز العلاقات الاستراتيجية اقتصادياً، ولا سيما أن قرارات صدرت عن المستويات العليا في الجانبين بتعزيز هذا التعاون.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية اتخذ قراراً بالغ الأهمية في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨ دعا فيه جميع المنظمات العربية المختصة، ومؤسسات التمويل العربية، والاتحادات العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، واتحاد المستثمرين العرب ورجال الأعمال، واتحاد المصارف العربية، ومؤسسات المجتمع المدني العربية، إلى المساهمة في فعاليات منتدى التعاون العربي ـ التركي، والعناوين لآفاق هذا التعاون كبيرة وشاملة: تطوير التجارة والاستثمار، ومشروعات الطاقة والربط الكهربائي، وشبكات النقل البري والجوي والبحري؛ وفي مجال البيئة والتنمية المستدامة، والموارد المائية، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والمجالات المالية والمصرفية، والعمالة.

وتم دعم هذا القرار الاقتصادي بقرار مجلس الجامعة العربية، على المستوى الوزاري بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٨ ليصبح موقفاً سياسياً وجماعياً.

٢ ـ محمد جمال باروت

كي يكون التكامل فعّالاً، لا بد من أن يعتمد في ضوء الاستفادة من الدروس التكاملية السابقة المدخل الوظيفي الذي يجنّب العملية التكاملية نزوات التغلّب والصراع السياسية وتغيّر الحكومات. وهذا هو الدرس الأوّلي في تجربة التكامل الفرنسية ـ الألمانية التي تطورت كقاطرة للاتحاد الأوروبي. ولقد سمعت مسؤول الخارجية التركية أمس يشير إلى التكامل ما بين غازي عنتاب في تركيا وحلب في سورية. وهذا مثل جيد، لكن يجب مرة أخرى ألا يخفي المشاكل، وأن يشمل التكامل حلّ المشكلات الأخرى التي يتوقف عليها مستقبل التنمية، وفي مقدمتها حلّ مشكلة توزيع الفرات بشكل عادل. فالتعريف التركي للفرات ما يزال تعريفاً قومياً يتعارض مع التعريفات الدولية وحقوق الدول الأخرى التي يمرّ فيها النهر. وفي التاريخ استخدمت تركيا سيطرتها على المجرى الأعلى من النهر سياسياً أو لخدمة أغراض سياسية.

وكانت قبل ذلك قد حوّلت مجاري الجفجغ والقويق في الخمسينيات. إن الشحّة المائية هي من أخطر التحديات التي تواجه المنطقة، وستواجهها بشكل حادّ أكبر في غضون العشرية القادمة، وقبل عام ٢٠٢٥. فالتقارير الدولية تشير إلى أن سيناريو التشاؤم يزداد سنةً بعد سنة ويسبق التوقّعات. وبالنسبة إلى سورية، فإن تطبيق المعايير الدولية أمر حيوي لتجنبها الشحّة، بل والعطش والجوع. إن مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) لم ينجز منه أكثر من ١٥ بالمئة بسبب نقص الاستثمار، لكن على فرض إنجازه، فإنه سيكون على حساب حقوق سورية والعراق في المياه. ومنذ الآن يجب وضع هذه المسألة في سلّة الأولويات، وليس انتظار حدوث الأزمة بشكل منكشف لمحاولة معالجتها. لسورية مشاكل مع تركيا، لكنها ليست أساسية وجوهرية. ليس لسورية مشكلة قومية مع تركيا، بل مشكلة حدودية ومشكلة أراضٍ، لكن مشكلتها الأساسية هي مع إسرائيل. وهذه هي الفرضية الجيو ـ سياسية الأساسية للدولة السورية في تعريفها لمفهوم «العدو». ويشكّل ذلك كله بيئة مؤاتية لحلّ المشكلات بشكل يكون فيه الجميع رابحين.

٣ ـ سعد الدين العثماني

أظن أن الدول العربية يجب أن تنظر إلى العلاقة مع تركيا، ليس فقط بوصفها تحدياً، ولكن بوصفها أيضاً فرصة. وهذا يحتاج إلى تأهيل الاقتصادات العربية لتكون في مستوى المنافسة، فالعالم اليوم عالم منافسة. فهل تستطيع الخروج من مرحلة الجمود والانغلاق والاحتكار التي تشلّ القدرات والإبداع؟

إن أهم تحوّل قامت به تركيا هو الانفتاح الاقتصادي ورفع مستوى الحكامة الاقتصادية ومحاربة الفساد واتخاذ إجراءات اقتصادية توسع الطبقة المتوسطة. أما البلدان العربية، فأغلبها ـ كما تبيّن الدراسات العربية والدولية ـ يعرف احتكار بعض اللوبيات، وأحياناً بعض الأسر، للموارد الاقتصادية، وسوء الحكامة، وانتشار الفساد، وبالتالي ضعف الإنتاج واتساع الفوارق الاجتماعية.

وهذا الواقع سيجعل أي انفتاح بين دولنا وتركيا هشّاً نسبياً، وإن كان أفضل من بقاء التعاون الاقتصادي مع أوروبا وأمريكا مسيطراً. وأيضاً، فإن من الطبيعي ألا تقبل تركيا على تطوير العلاقات مع الوطن العربي بهدف الاستفادة من رصيدها المالي فقط، ولكن أيضاً لتبادل الخبرات والمنافع الاقتصادية الحقيقية.

إني متفائل بالنسبة إلى مستقبل العلاقات العربية ـ التركية، فقد انطلقت إلى الأمام إلى غير رجعة إن شاء الله. لكن هل ستكون مفيدة بالشكل المطلوب للجميع، وهل ستكون فرصة لإصلاح البنيات الاقتصادية المتهالكة في الوطن العربي؟

٤ ـ سيار الجميل

كنت أتمنى أن يكون هذا «التعقيب» الممتاز للدكتور طارق المجذوب، ورقة علمية تقدم إلى جانب الأوراق الأخرى في الندوة بدل أن يكون تعقيباً، وخصوصاً أنه يأتي من مختص بهذا «الموضوع» الحيوي الذي يعتبر ـ كما أعتقد ـ من أهم الموضوعات التي ينبغي أن تعالج بدل موضوعات أخرى نتيه فيها في فضاءات أيديولوجية وسياسية أقل بكثير في أهميتها من موضوعات المياه.. وأذكر أننا قبل ١٦ عاماً عندما عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة «العرب والأتراك: حوار مستقبلي» في بيروت، وكنت أحد المشاركين فيها، أنه تمت مناقشة مستفيضة عن موضوع المياه المشتركة بيننا وبين الأتراك ومشروع الغاب.. في هذه الندوة، غابت مناقشات مستفيضة حول هذا «الموضوع» مع الأسف.

المياه أهم موضوعاتنا الحيوية المشتركة، وهي تمثل حياة أو موت.

النقطة الأخرى التي أود معالجتها تتمحور حول أهم خصوصية عربية بالنسبة إلى الأتراك. لقد سمعت اليوم صباحاً تعليقات لا أساس لها من الصحة، فتركيا لا يمكن أن تتعامل مع ٢٢ دولة عربية كما لو كانت هذه الدول لها الأهمية نفسها بالنسبة إلى الأتراك. إن العراق وسورية يمتلكان حدوداً طبيعية مع تركيا، وإن قضية المياه مشتركة بين الدول الثلاث، ومن ثم تأتي في الأهمية كل دول بلاد الشام، فالكرات إن أرادت تركيا أن تسقطها، فسوف تنزل على كل من العراق وسورية أولاً، ومن ثم تنزل على كل من الأردن ولبنان ثانياً. وعليه، فإن خصوصية العراق وبلاد الشام تأتي في الأساس من الأهمية، فكيف نتحدث عن ٢٢ دولة عربية بالمستوى نفسه من العلاقات مع تركيا؟

الأمر الآخر الذي أودّ أن أسأل د. المجذوب عنه: ما الذي تقصده من قولك في تعقيبك (النقطة ٢، فوائد الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية) عندما تقول: «يبدو أن أفضل خيار للتعاون العربي ـ التركي هو الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية»، هل تقصد مثلاً أن يتم تطوير مشروع الغاب التركي ليشمل، من خلال علاقات استراتيجية متطورة بين تركيا وسورية، كل إقليم الجزيرة الفراتية، كي يستفيد منه كل من تركيا والعراق وسورية والأردن ولبنان؟ صحيح أن الأردن ولبنان ليست لهما أية حدود سياسية مع تركيا، ولكنهما يعتبران جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام. إذا عرفنا أن إسرائيل ليست لها حدود مع تركيا، وثمة مشروعات مستقبلية يفكّرون فيها لنقل المياه، فما علاقة مشاريع الطاقة العربية التي أعرف أنها ممثلة بالنفط والغاز في الدول النفطية العربية بموضوع المياه؟ إن النفط والغاز يمكن أن يصدّرا من أي مكان، ولكن المياه مسألة أخرى، إذ تعتبر مياه مشتركة لأطراف ثلاثة، هي تركيا والعراق وسورية.. أتمنى أن أكون قد أوضحت ما عندي، وشكراً جزيلاً.

٥ ـ سونميز كوكسال

أود التطرق إلى عدة نقاط حول موضوع المياه؛ فلقد بات بإمكان تركيا بفضل هذه السدود تغذية سورية والعراق بمياه نهري الفرات ودجلة، وبإمكانها إيقاف السيول، علماً أنه في الماضي كان الوضع كذلك. فعندما كان يحدث الجفاف كان يقع عندنا وفي المناطق السفلية الأخرى. إن معارضة إقامة السدود

إلى هذا الحد أمر غير منطقي، لأنها قدمت الكثير من الخدمات منذ إنشائها وحتى الآن فبفضلها يمكن لتركيا إعطاء جارتيها ٥٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية.

البعد المصطلحي: ناقشنا إمكانيات التعاون المتبادل، ولكن عندما يُطرح موضوع المياه يظهر أمامنا «العالم العربي» بشكل مفاجئ. لا أحد يذكر هذه المصطلح أثناء الحديث عن التعاون الأمني أو التعاون العسكري أو التعاون الاقتصادي والتجاري، في حين إنه عندما يكون الحديث عن نهري دجلة والفرات يخلق فجأة عالم عربي في مواجهة تركيا. وسبب ذلك أنه قبل احتلال الكويت صدر قرار بضغط من صدام حسين في الدقائق الأخيرة من اجتماع القمة العربية الذي عقد في القاهرة، وتم اعتبار مياه دجلة والفرات مياهاً عربية. فما علاقة تونس والجزائر وليبيا على سبيل المثال بهذه المسألة؟!. ربما يكون لمصر علاقة ما لأن لديها اتفاقية مع السودان حول موضوع نهر النيل. يتم الآن الحديث عن القانون الدولي، ولكن ما هو رأي إخوتنا المصريين بموضوع نهر النيل؟. يجب طرح هذا السؤال عليهم. فهل كانت مصر طرفاً في الاتفاقيات والتعهدات الدولية في موضوع علاقتها مع السودان؟.

أهنئ السيد طارق مجذوب لأنه اقترب من هذا الموضوع بإيجابية. واعتقد أنه في حال تمّت مناقشة موضوع الطاقة فإنه سيتم التوصل إلى اتفاق هام بالنسبة إلى تركيا من جهة، وبالنسبة إلى سورية والعراق من جهة أخرى.

يتم الحديث عن أن تركيا طيّرت أكثر من بالون في آن واحد. يوجد في الجو الآن العديد من البالونات كنتيجة طبيعية للعولمة (في مرحلة الحرب الباردة كان يوجد في الجو بالون واحد وكنا نمسك به بكل سهولة) ولكن يجب ألاّ ننسى أن الدبلوماسية هي فن إدارة النزاعات. تركيا تستطيع، من خلال الإمكانيات التي وفرتها العولمة، إنتاج أكثر من نزاع في آن واحد. ولهذا السبب ممكن للعالم العربي أن يأخذ من تركيا دروساً كبيرة. وبهذا المعنى يمكن أن تكون تركيا نموذجاً جيداً.

وأما بالنسبة إلى موضوع هتاي(*) فإنه يبدو وكأنه نائم (Dormant Issue)، ولكن هذا الموضوع سيتخلّص من وضعه الراهن لحظة موافقتنا على حدودنا مع سورية حسب القانون الدولي.

(*) إسكندرون (المترجم).

أضف إلى ذلك أنه يوجد في موضوع المياه لوبي حرب يتبرعم من كندا على المستوى الدولي، ولكن يجب على تركيا وسورية والعراق، خاصة بعد تطور العلاقات فيما بينها إلى المستوى الذي وصلت إليه في الوقت الراهن، أن تتصرّف بعقلانية وألاّ تنصاع لعملية التحريض التي يمارسها هذا اللوبي.

٦ ـ غينجير أوزجان

ثمة أمر أراه غريباً جداً، ألا وهو أننا نتحدث عن أهم مواضيع الحوار العربي ـ التركي في الوقت الأخير المتبقي من جلسة جاءت متأخرة.

انطلاقاً من مساهمات طارق مجذوب أود التطرق إلى ما قاله جمال الدين هاشمي. سأبدأ بجمال الدين هاشمي فقد تحدث عن تغير اللغة. وبالنسبة إليّ يجب على أبعد تقدير فعل ذلك في موضوع «المياه» فقط. ولكن إذا نظرنا إلى الأحداث من وجهة نظر تركيا، أريد أن أسألكم لماذا لم تتناولوا في محاضرتكم الخطة التي طرحتها تركيا باهتمام منذ عام ١٩٩٣، وأرادت وضعها للنقاش، ولكن تم رفضها قطعياً من قبل سورية والعراق. كان اسم الخطة بالكامل «**خطة المراحل الثلاث من أجل استخدام مياه حوض دجلة والفرات التي تتجاوز الحدود بشكل عادل وعقلاني ومناسب**». لا أريد الدخول في تفاصيل الخطة المذكورة. ولكن هنالك عدة نقاط مثيرة: الاستخدام الواقعي للمياه، أي نقل المياه عبر قنوات للحيلولة دون تبخره، عدم فقدان المياه دون طائل، معرفة قيمة المياه. يجب أن نفكر ملياً حول هذه النقاط. تقوم تركيا باستثمارات كثيرة في هذا الموضوع وتطلب من جيرانها إبداء اهتمام مشابه. ولكن جيرانها لا يجدون ما يدعو إلى الكلام في هذا الموضوع. برأيي يجب فعلاً إجراء «تغيير في اللغة» في هذه المواضيع.

في سورية لا يمكنهم زراعة البطيخ، فإذا ما طلبتم مياهاً من أجل ذلك تكونون قد وصلتم إلى نقطة غير واقعية. ومن جهة أخرى إنه لمن المزعج النظر إلى هذا الموضوع من زاوية الحد الأقصى. يجب التخلي عن ذلك. وابتداءً من لحظة حديثكم عن «القانون الدولي» ـ كما قال السيد سونميز ـ تكونون قد دخلتم إلى مجال لا ترغب فيه تركيا. فهنا نواجه بضرورة عقد اتفاقية ثنائية. وبالتالي يجب التخلي عن سياسة الحد الأقصى. تعلمون أن إسرائيل تخلّت عن مشروع مياه ماناوغات. في تلك المرحلة قدمت اقتراحاً نُشر في دوريات نشر مختلفة. أوصلت تركيا مساومات المياه مع إسرائيل إلى موضوع مالي، وأغلقت الموضوع، وإسرائيل

تراجعت لأنها وجدت أن الموضوع مالي. وأما اقتراحي فكان على الشكل التالي: تقديم المياه مجاناً لفترة من الزمن (خمس سنوات) ويوضع لذلك شرط واحد: عندما تصل المياه إلى حيفا سيتم فوراً إيصالها إلى الأردن عبر خط أنابيب. أساساً هذه المياه الآن تصب في البحر الأبيض المتوسط. ولكن اقتراحي هذا لم يلق آذاناً صاغية.

وبالتالي أريد تأكيد ضرورة قيامنا بعملية التفكير بشكل حسابي. يجب أن نفكر حسابياً، يجب أن نجري تجريداً، كما يجب أن نفكر بطريقة متعددة الأبعاد. فعن طريق التفكير في المصالح ضمن قواسم مشتركة نكون قد أدركنا موضوع المياه ليس كمشكلة بل كموضوع يحمل طاقة عظيمة لخلق التعاون.

٧ ـ منير الحمش (يرد)

أتوجه بداية بجزيل الشكر إلى السيد رئيس الجلسة ـ وإلى المعقّبين ولجميع المتداخلين . .

وأنوه بالتعقيب **الأول** الذي تقدم به د. محمد عبد الشفيع عيسى، فقد تقدم بإضافة هامة بتركيزه على قضيتين هامتين: تتعلق **الأولى** بالدور التركي في نقل النفط والغاز على المستوى الدولي والإقليمي، في إطار استراتيجيات القوى الدولية ذات الصلة، مشيراً إلى (المشروع التركي ـ الإسرائيلي ـ الهندي) لإقامة مشروع لنقل النفط والغاز والماء من منطقة القوقاز وبحر قزوين إلى ميناء إيلات في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ومنه إلى الهند. وهو ما أطلق عليه «التيار المتوسط» مبيناً خطورة هذا المشروع، متسائلاً فيما إذا كان هذا المشروع سيرى النور لاحقاً؟

أما الإضافة **الثانية** فهي إشارة عابرة، كما قال، أكثر منها عبارة مستكفية، بخصوص بعض الدلالات التي يمكن استنباطها من واقع المقارنة بين العرب، من جهة أولى (ومثلهم بدولتين هما مصر والسعودية)، وتركيا من جهة ثانية، انطلاقاً من عدد من التقارير الصادرة عن بعض الجهات الدولية.

أما التعقيب **الثاني** على ورقتي، فقد جاء من د. طارق المجذوب، وكانت إضافته إلى الموضوع بالغة الأهمية، فقد كنت قدَ وضعت مسألة المياه من بين عدد من القضايا المحددة للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية. لكن التعقيب جاء موسعاً حول هذه القضية، حيث ألقى الضوء على مشاريع المياه التركية، وخاصة مشروع (الغاب) وهو مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل من حيث شموله

للسدود ولمحطات توليد الكهرباء. كما ألقى د. المجذوب ضوءاً على مشروع «أنابيب السلام» وعلى «النزاع» حول دجلة والفرات وتداعياته الضارة، مشيراً أيضاً، ببعض التفصيل، إلى توافر الفرص لبيع الطاقة العربية إلى تركيا في ضوء حاجتها من جراء العجز المرتقب إلى المحطات الكهربائية المقامة على السدود. كما تعرض إلى مشروع لأنبوب الغاز العربي وربط الغاز العربي بالأسواق الأوروبية. وقد ألمح د. المجذوب إلى إمكانَ الطرفين العربي والتركي جني فوائد إضافية من تطوير شبكات نقل الطاقة وتطوير أنابيب نقل المياه.

ومع التنويه بالجهد المبذول من قبل د. المجذوب، في إعداد تعقيبه، إلا أنه يبدو أن إعداد هذا التعقيب قد تم دون الاطلاع على ورقتي التي يفترض أنه أعد ما كتبه تعقيباً على ما جاء فيها. وربما كان د. سيار الجميل، على حق في مداخلته، عندما تمنى أن يعامل تعقيب د. المجذوب كورقة منفصلة نظراً إلى أهمية الموضوع الذي عرضه. وأشاطر د. سعد الدين العثماني فيما دعا إليه في مداخلته، حول أهمية تأهيل الاقتصادات العربية لتكون في مستوى المنافسة، وللخروج من حالة الجمود والانغلاق والاحتكار التي تشل القدرات والإبداع.

أخيراً، أشير إلى مداخلة أ. محمد جمال باروت، وخاصة دعوته إلى الاستفادة من التجارب التكاملية (وإشارته إلى تجربة التكامل الفرنسية ـ الألمانية التي تطورت كقاطرة للاتحاد الأوروبي)، داعياً إلى حل المشكلات التي يتوقف عليها مستقبل التنمية، وفي مقدمتها مشكلة توزيع مياه الفرات على نحو عادل، من خلال تطبيق المعايير الدولية، وهو الأمر الذي أشرت إليه في ورقتي.

القسم الرابـع

مسألة الهوية بين تركيا والوطن العربي: التباسات وتحديات



الفصل الثامن

وجهة نظر عربية في مسألة الهوية

سيّار الجميل(*)

أولاً: المدخلات

كم نحن بحاجة إلى فهم راسخ بـ «الهوية» Identity[1]، ومعرفة جذورها التاريخية وخصوصاً إبان المرحلة الحرجة التي انفصل خلالها العرب عن الأتراك بتأثير انهيار الدولة العثمانية التي كانت تجمعهم وعدة أقوام أخرى على مساحة جغرافية كبرى في مركز العالم. كانت «الهوية» عثمانية على امتداد عدة قرون، وكانت القوميات موجودة بحكم اللغة والثقافة والتعليم والمشاعر، ولكن لم يكن الوعي يتجاوز، عصر ذاك، قوة الهوية العثمانية التي كانت بمثابة الرابطة الحقيقية لمن كان تحت المظلة العثمانية على امتداد تاريخ طويل. مستمدة قوتها من قوة الدولة ومركزية الحكم والثقافة المشتركة[2]. إن هذا «الموضوع» له علاقة وثيقة، بل إنه مكمل للورقة الموسومة «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب

(*) عضو هيئة التدريس بجامعة كيل ـ ألمانيا، وجامعة تورونتو ـ كندا، وأستاذ دراسات الشرق الأوسط، مسيسوغا ـ تورنتو والمدير التنفيذي لمشروع اكنك للثقافات المتبادلة، كندا.

(١) حول معنى «الهوية» وفلسفتها الاجتماعية، انظر: Etienne Wenger, *Communities of Practice: Learning, Meaning and Identity* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), pp. 12-20.

(٢) انظر: سيار الجميل، «التعايش العثماني بين العرب والأتراك: مبادئ الملة ومفردات الشراكة بين الدولة والمجتمع،» ورقة قدّمت إلى: أعمال المؤتمر الأول للعلاقات العربية التركية الأول الذي انعقد بجامعة مرمرة في إستانبول بالجمهورية التركية، يوم ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

والأتراك» التي تقدمت بها إلى ندوة العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ونشر أعمالها عام ١٩٩٥[٣].

إن العرب والأتراك اليوم مدعوون بالضرورة إلى إعادة التفكير بمسألة «الهوية»، وخصوصاً عند ثلاثة مجتمعات كبرى في الشرق الأوسط: العرب والأتراك والإيرانيين الذين أثّروا عميقاً في التاريخ الحديث. إن هذه «المسألة» كانت ولم تزل مبهمة ومنتهكة ومغتربة عن عوامل تشكلها ونشوئها الحقيقية قبل مئة عام، ليس من قبل الأتراك فقط، بل من قبل العرب أنفسهم. وعليه، فإن هذه «الورقة» ستثير في مضامينها عدة إشكاليات، وتعالج عدة مشكلات لم تزل حتى اليوم مثار جدل واتهامات متبادلة. إنني لا أريد أن أنكأ الجراح بين العرب والأتراك، إذ علينا أن نؤمن بأن الضرورة تقضي بطي صفحات الماضي الصعب، ولكن ثمة حاجة أساسية لفهم بعضنا بعضاً، وأن تجاوز الماضي لا يتم إلا من خلال حوار مشترك بغية أن نختط طريقنا المشترك نحو المستقبل.

١ ـ حول استخدام الوثائق العثمانية

لقد اعتمدت على مصادر ومراجع ووثائق ومذكرات محلية وصحف مهمة ونادرة يكشف عنها لأول مرة. وينبغي القول بصدد الوثائق إن أي بحث مقارن بين العرب والأتراك، لا بد أن تستخدم فيه وثائق الجانبين معاً، فكل مصدر رسمي يعبّر عن مصالح جانبه. وعليه، أتمنى على المؤرخين الأتراك أنه بالقدر الذي يعتمدون فيه على وثائق رسمية تركية، لا بد أن يعتمدوا أيضاً على مصادرنا ووثائقنا وذاكرتنا العربية مهما كانت درجة محلياتها. لقد نجحت ـ مثلاً ـ كل من المؤرّخات الأمريكيات هالة فتاح ودينا خوري وسارة شيلدز في أطروحاتهن باستخدام الوثائق المتنوعة لكلٍّ من الطرفين[٤]. لقد كنت قد طالبت باتباع هذا «المنهج» عند كل المؤرخين العرب والأتراك معاً منذ أكثر من عشرين سنة، بشهادة المؤرخة دينا خوري في مقدمة أطروحتها المذكورة، وقالت إن اثنين من

(٣) انظر: **العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٤) Hala Fattah, *Defining A Region: Trans-Regional Networks of Trade in Iraq and the Gulf and the Challenge of the World Market* (Albany, NY: State University of New York Press, 1997); Dina Rizk Khouri, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540- 1834* (Cambridge, MA: Cambridge Press, 1997); Sarah D. Shields, *Mosul Before Iraq: Like Bees Making Five-sided Cells*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, NY: State University of New York Press, 1999).

المؤرخين العرب يتبعان هذا المنهج، هما: وجيه كوثراني من لبنان، وسيار الجميل من العراق[٥]. هنا، لا يفوتني ذكر البعض من المؤرخين الأكاديميين العرب المحدثين الذين أسدوا خدمات منهجية وتوثيقية رائعة للبحث التاريخي العثماني، ومنهم الأساتذة: عبد الجليل التميمي من تونس، ومحمد عدنان البخيت من الأردن، وأبو القاسم سعد الله من الجزائر، وعبد الرحيم أبو حسين من لبنان، وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم من مصر، وغيرهم.

٢ ـ أهداف البحث

دعوني عرض وجهة نظر عربية حيادية في مسألة الهوية من أجل تثبيت بعض الرؤى على أساس المضامين المغيّبة أولاً، ثم معرفة العوامل الحقيقية التي ساهمت في نشوء الأحداث والمواقف خلال فترة حرجة جداً من التكوين العربي المعاصر عند بدايات القرن العشرين بعد إرهاصات عربية للبحث عن هوية جديدة، ثم تحليل المتغيرات التي قادت إلى افتراق الجانبين العربي والتركي عن بعضهما البعض بعد قرون طوال من الشراكة التاريخية، وماذا قاد ذلك الافتراق من ولادات فكرية وأيديولوجية في القرن العشرين، لم نزل نعاني تداعياتها حتى يومنا هذا، علماً بأن كّلاً من المجتمعين المذكورين قد صادفتهما تحديات كبرى، سواء ما يختص بالأرض أو الإنسان أو الأقليات أو الانتماءات أو قضايا الدين والملّة والطوائف، وانتهاء بالاستنتاجات التي أزعم أنها إثراء للأهداف المشتركة، وخصوصاً بعد تخطي الشكوك والالتباسات واحترام خيارات الآخر، وفي إطار توثيق المصالح المشتركة.

٣ ـ الهوية: المعنى والمفهوم

تمثل الهوية (Identity) بالنسبة إلى حاملها رمز النوع الاجتماعي الذي يتصف به ضمن آليات التعدد. إن المعتقدات التي تشترك فيها المجتمعات قد تجعل الناس تنأى عن هويتها الثقافية المحلية، لكي تغدو التجارب كلها ضمن سياق واحد نحو نقطة الترابط، وربما تتفوق الطبقية على الأعراق في مجتمعات كهذه، ولكن إن كانت المعتقدات متباينة، فمن المحتمل حِدوث آثار مدمرة وغامضة.

الهوية هي الميزة الثقافية، لا التشدق الديني، ولا النزعة العرقية أو

---

(٥) انظر المقدمة، في: Khouri, Ibid.

العنصرية أو الفاشية ولا التعصب القومي، ولا التعصب الطائفي[٦]. وكلها تتوزعها مجتمعاتنا اليوم ونحن في بدايات القرن الواحد والعشرين.

إنني أعتقد أن تركيا بدأت تتخلص شيئاً فشيئاً من هذه الأمراض التي لم تزل تفتك بنا، فهي تتمايز بالتعددية الثقافية كسمة حضارية، ولا توزع أي مشروع أيديولوجي أو طائفيٍ أو شوفيني. لم تكن هكذا قبل عقود طوال من السنين، ولكن العلمنة التركية كانت بديلاً حقيقياً في تركيا عن العثمنة[٧]. وعندما أقرّ أتاتورك المبادئ الستة، وأقرّ السلم في الداخل والسلم في الخارج، نقل مجتمعه من هوية قديمة إلى هوية جديدة. وعليه، فإن تركيا لا تعيش أزمة هوية بقدر ما نعانيه منها في مجتمعاتنا العربية، ونحن في القرن الواحد والعشرين. إذن الهوية هي السمة الثقافية في التصنيف الحضاري هذا اليوم، وهو ما نجده في صورته المتطورة في مجتمعات متقدمة سمتها التعددية في بلاد مثل كندا التي يجتمع على أراضيها عدد كبير من الثقافات ويتعايش سكانها على أفضل ما يمكن من التعايش.

ثانياً: حفريات معرفية

١ ـ الفرضيات الأساسية

دعوني أيضاً، استند في رسم «رؤية» بطرح أربع فرضيات:

الفرضية الأولى: تؤكد أن الذاكرتين العربية والتركية لا تحملان أية وصاية فكرية تجاه الأخرى، كونهما ورثتا صورة مشتركة للمعاناة الصعبة عند نهايات حياة الدولة العثمانية، وأن كلاً منهما لا تصلان بمواقفهما المضادة إلى أكثر من مئة سنة، إذ يبقى استكشاف الماضي المشترك من حصة المؤرخين والباحثين. وإذا كان أي احتدام قد حدث سياسياً وإعلامياً، وحتى معرفياً نتيجة مواقف تاريخية مضادة، فلقد اختفى اليوم شبحها، ولكن بشكل غير نهائي. وخصوصاً بعد وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا، فبدأ حراك ثنائي من فهم أحدهما للآخر. وأعتقد بأن الذاكرتين أفضل مما كانتا عليه سابقاً.

---

(٦) انظر: Robert D. Putnam, *The Comparative Study in the Theory of Political Elites*, Contemporary Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976), pp. 72-78.

(٧) عن هذه المفاهيم، انظر: سيار الجميل، **العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

أما **الفرضية الثانية**، **فهي** تؤكد للعالم كله وجود صورتين سلبية وإيجابية لدى النخب السياسية والفكرية العربية إزاء العثمانيين أولاً، والأتراك ثانياً. لقد كان معظم الكتّاب والمثقفين العرب بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية متشددين يعتبرون الحكم العثماني زمناً مظلماً أفقدنا اللحاق بالحضارة الحديثة، ويعتبرون الحكم العثماني استعماراً تركياً للبلاد العربية. ولكن الصورة تكاد تكون مختلفة تماماً في المغرب العربي، إذ يعدون الحكم العثماني للولايات العربية حماية لها من غزوات المستعمرين الأوروبيين منذ زمن طويل، وبذلك فان العرب يرسمون صورتين نمطيتين عن العثمانيين. هنا أستطيع القول إن المجتمعات العربية قاطبة لا تحمل أية أفكار سلبية عن الأتراك بالذات، بل تحمل الذاكرة التاريخية شحنات من معاناة الماضي الصعب.

الفرضية الثالثة تقوم على اختلاف وتباين الرؤية العربية إزاء الأتراك، وحتى إن افترضنا أن هناك صورة سلبية فهي ليست مقولبة لدى الجميع، فالقيادات السياسية لها رؤيتها ومصالحها، والنخب المثقفة لها مواقفها ومواريثها. وللجماهير رأيهم الذي يبدو أنه لا يأخذ ولا يعطي شيئاً إزاء صنّاع القرار، ناهيكم عن الرؤية المؤدلجة التي يحملها كل نظام سياسي أو اجتماعي عربي من تركيا التي وصمت بالعلمانية طوال القرن العشرين، وكأن العلمانية سبّة، ولكن ظاهرة العلمنة لم يشعر بأهميتها إلا من كانت له تجربة سيئة الصيت مع الأحزاب الدينية مؤخراً.

أما **الفرضية الرابعة**، **فهي** تقوم على حالات التخلخل التي شهدتها المواقف السياسية العربية. ففي مرحلة النصف الأول من القرن العشرين عربياً، كان هناك إعجاب منقطع النظير بتركيا الكمالية وبتجربة أتاتورك وزعامته[٨]، وقد وصل هذا الإعجاب إلى ذروته في قيام حلف بغداد بين نخبتين سياسيتين في كلّ من العراق وتركيا، وجدنا أن تقاربهما يشكل مصالح ثنائية وإقليمية ودولية. ولكن الصورة العربية تبدو مغايرة تماماً إزاء الأتراك وحصول افتراق واسع وكبير في السياسات بين العرب والأتراك إثر اعتراف تركيا بإسرائيل. ويبدو أن ثمة مقاربات عربية ـ تركية اليوم، وخصوصاً بفعل الإعجاب منقطع النظير بتجربة الأحزاب الدينية التركية التي لها اهتماماتها بالماضي العثماني المشترك، والتفاتها إلى قضايا العرب المصيرية بعد اهتماماتها الأوروبية، مع تدخلها وسيطاً في كثير من الأزمات المحتدمة في الشرق الأوسط.

---

(٨) حول تفاصيل هذا «الموضوع»، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٢٢.

٢ ـ استكشاف العرب للهوية: معنى الهوية العربية

يختزل لوري كندال في دراسته **المعنى والهوية** استكشافاته عن الهوية التي تمثل بالنسبة إلى حاملها رمز النوع الاجتماعي الذي يتصف به ضمن آليات التعدد[٩]. وترى ليندا ألكولف أن المعتقدات التي تشرك فيها المجتمعات قد تجعل الناس تنأى عن هويتها الثقافيةِ المحلية، لكي تغدو التجارب كلها ضمن سياق واحد نحو نقطة الترابط، وربما تتفوق الطبقية على الأعراق في مجتمعات كهذه، ولكن إن كانت المعتقدات متباينة، فمن المحتمل حدوث آثار مدمرة وغامضة. إن الهوية قد لا ترتبط بالأعراق، بل ترتبط بالثقافة والأنساق الأيديولوجية[١٠].

إن الهوية، إذا اعتمدت الأعراق، فينبغي فهمها بعد تعريفها على أسس تطورية، والهوية هي تعبير عن التقلبات في الظروف الزمنية وخصوصاً في المجتمعات المختلطة التي تنمو عندهم هذه الظاهرة من خلال ضعف القوى السياسية أو بالأحرى ضعف الدولة[١١]. إن «الهوية» هي بالضرورة آلية مفيدة لتفسير عمليات تاريخية عموماً تتمتع بها أية طائفة في المجتمع لكي تكرسها حفاظاً على مصالحها، ليست الآنية فقط، بل التاريخية والمستقبلية معاً. هنا، أريد القول من المعروف إن الأتراك هم ورثة الإمبراطورية العثمانية، ولكن الحقيقة، إن كل المجتمعات التي مرّت في ظلال العثمنة، يمكن أن تكون وريثة للعثمانيين. ولكن متى بدأ المفهوم القومي يسيطر على التفكير والمشاعر؟ لقد جاء ذلك بتأثير نضوج القوميات في أوروبا. إن كان هذا ينطبق على العثمانيين وتجاربهم التاريخية في كل من آسيا وأوروبا وشمالي أفريقيا، فإنه لا ينطبق على التجارب البريطانية في الهند أو مستعمرات أخرى مثلاً، بسبب استخدام العثمانيين الهوية (= الملة العثمانية) أساساً في فرض إرادتهم على كل المجتمعات التي حكموها.

هنا، يمكننا الرد على السؤال الذي أشاعه التفكير العربي أو البلغاري أو الأرمني أو الكردي... إلخ، والقائل: هل كان العثمانيون مستعمرين أم لا؟

---

(٩) Lori Kendall: *Meaning and Identity* (Davis: California University, 1998), pp. 36-61.

(١٠) Linda Martin Alcoff, «Philosophy and Racial Identity,» *Polosophy Today*, vol. 41, nos. 1-4 (1997), pp. 67-76, and *Visible Identities: Race, Gender, and the Self* (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 46-48.

(١١) كما يقول دووريس جاكوبش في أطروحته عن التحول والمعنى والهوية التي طبقها على السيخ. انظر: Doris R. Jakobsh, «Relocating Gender in Sikh History: Transformation, Meaning and Identity,» (Ph. D. Thesis, Asian Studies, 2000), pp. 97-102.

وهل عومل العرب من قبل العثمانيين بشكل مشابه لمعاملتهم الهنغاريين والبوسنيين والصرب والمولدافيين والولاجيين والإغريق؟ هل استخدم العثمانيون العرب في فصائل الانكشارية ضمن نظام الدفشرمة مثلاً؟ كيف كان العثمانيون ينظرون إلى العرب بشكل خاص؟ ما دامت الدولة معتمدة الإسلام مادتها بالشكل الذي صاغته أيديولوجيا عثمانية كانت تتطور حتى نهاية القرن السادس عشر، معتبرة المذهب الحنفي أساساً أو قاعدة لمنطلقاتها، فقد كان للعرب وتراثهم مكانة خاصة في المنظور العثماني، وإذا كان العثمانيون لم يعتمدوا الأصول العربية في ثكناتهم العسكرية بل اعتمدوا نظاماً خاصاً بهم، لكنهم طوّروا ـ مثلا ـ النظرية العربية الإسلامية في الوقف ووصلت الدولة إلى أعلى درجات رقيها في الوقفيات إبان القرن الخامس عشر، وقبل أن تمتد بهيمنتها على المناطق العربية[١٢]. ولكن السؤال: لماذا لم يتزوج أي سلطان من السلاطين بأية زوجة عربية؟ ولماذا لم يقم أي سلطان من السلاطين بفريضة الحج إلى بيت الله الحرام باستثناء محاولة واحدة باءت بالفشل[١٣]؟

ثمة نتيجة مفادها إن العاصمة إستانبول لم تعرف أية عربيات محظيات أو جوار، فالعرب في الذهنية التركية (أو أية ذهنيات جيوتاريخية إسلامية أخرى) لهم مكانة خاصة عبر التاريخ من الناحية الاعتبارية. أما مسألة حج السلاطين، فيبدو أن المسألة أمنية أولاً، وسياسية ثانياً. إذ إن أغلب السلاطين أولوا البيت الحرام قدسية، وكانوا يرسلون بصّراتهم (= جمع صّرة) إلى سدنة مكة من الأشراف[١٤]. إن مصطلح «الإسلام» كان يطلق على العثمانيين المسلمين، في حين يطلق مصطلح «النصارى» على المسيحيين من أبناء الملّة العثمانية، ويطلق مصطلح «الكفّار» على الأوروبيين.

لقد كانت التقاليد العثمانية مشتركة إلى حد كبير، إلا ما يخص ثقافة كل مجتمع من مجتمعاتها العديدة، ولكن مواريثها اليوم تكاد تكون مبددة بعد أن

(١٢) لقد توغّلت في تفاصيل تاريخية في دراستي الوثائقية عن وقفيات الجاندرليين العثمانيين، في محاضرة بعنوان «الجاندرليون العثمانيون وتحقيق وقفيات،» سمنار قسم التاريخ، جامعة آل البيت (الأردن) (١٩٩٨).

(١٣) انظر: سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٢.

(١٤) انظر: سيار الجميل، **بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث** (عمان؛ بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

تفككت الدولة وماتت نهائياً، ولم يبق إلا جوانب من الترسبات والبقايا[١٥]، ومنها ما يخص التواريخ والسياسة والزعامة والشعائر ومواريث الباشوات والبكوات والرموز والطقوس والحكايا والزوايا والتكايا والذكريات، وغدت خميرة لتعزيز الهوية بعد أن شحنت بالمآسي والآلام والمحن وكل القسوة.

٣ ـ تساؤلات تاريخية منهجية

دعوني قبل أن أتوغل في تاريخية الموضوع مسجلاً بعض تساؤلاتي المنهجية التي ينبغي أن نبحث عن إجابات عنها، وخصوصاً إنني أتوجه بها إلى الجانب التركي الذي أعتقد أن رؤيته قد تغيرت بصدد تشكيل الهوية العربية في خضم القطيعة التاريخية التي حدثت بين الطرفين بعد النضال من أجلها طويلاً، تتوارد الأسئلة التالية:

لماذا وجدنا ردود فعل عربية غاية في الشدة وقسوة التعبير ضد العثمانيين؟ لماذا أطلق على الحكم العثماني مصطلح «الاستعمار التركي»؟ وهل استخدمت مثل هذه التوصيفات من دون أية أوليات أو أسباب؟ لماذا تبلور سخط الشباب العرب من الأحرار ضد السياسات العثمانية سواء أيام العهد الحميدي أم على عهد الاتحاديين[١٦]؟ هل استطاع المؤرخون الأتراك أن يبحثوا في العوامل التاريخية الداخلية التي قادت إلى ثورة الشريف حسين بن علي ١٩١٦؟ هل بإمكانهم إعادة النظر إلى «الموضوع» برمته من خلال قراءة المصادر العربية، وخصوصاً المحلية منها، ليكونوا على اطلاع عميق على الأوضاع المأساوية التي عاشها العرب على امتداد عشرين سنة وحتى ١٩١٩؟ وإن كان ثمة قراءة محايدة لما عبّر عنه النهضويون العرب الأوائل؟ ثم ألَمْ تبدأ الفكرة الطورانية قبل فكرة العروبة[١٧]؟ وعلينا أن نحدد موقفنا المحايد من حكم السلطان عبد الحميد الثاني بعيداً عن العواطف الدينية والسياسية، مع احترامنا لتجربته التاريخية، هل كان مستبداً أم عادلاً؟ ولماذا

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) إنها نخبة كبيرة من المثقّفين العرب الأحرار لا يمكن أن نذكر أسماءهم كلّهم، ولكنني سأختار بعضاً من الشخصيات، وهم: عبد الكريم الخليل وعبد الغني العريسي (من لبنان)؛ عبد الحميد الزهراوي ومحمد زكي الخطيب (من سورية)؛ أحمد عزت الأعظمي وعلي الجميل (من العراق)؛ ولي الدين يكن وعزيز علي المصري (من مصر)؛ عوني عبد الهادي (من فلسطين) وغيرهم.

(١٧) من المفيد جداً هنا استحضار أفكار كل من: نامق كمال وعبد الله جودت وجلال نوري وحقّي نوري وحقّي كليج وضيا كوك ألب وغيرهم..

أمر بتأسيس مدرسة العشائر في إستانبول لأبناء شيوخ العرب[١٨]؟ إن مجرد تبنّيه فكرة «الخلافة»، فقد فجّر أزمة فكرية واجتماعية[١٩]، فماذا كانت ردود فعل الأتراك قبل العرب؟ إذا كانت هناك فكرتان قد ولدتا إبان عهده الذي اتسّم بنهضوية مستنيرة: فكرة قومية وفكرة إسلامية، فلقد بدأ صراع خفي بين التيارين لم نزل نشهد تداعياته على كل الشرق الأوسط حتى اليوم.

وأسأل: ألَمْ يجد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ من قبل الاتحاديين صدى كبيراً في الأوساط العربية[٢٠]؟ ألَمْ تطلق أسماء جمال وأنور وطلعت من قبل العرب على أبنائهم ـ كما يقول الرئيس الراحل أنور السادات ـ تَيَمّناً بالقادة الاتحاديين؟ لماذا لم يستجب الاتحاديون للمطالب التي قدمّها المؤتمر العربي الأول بباريس عام ١٩١٣، بعد موافقة وزير الخارجية عليها هناك[٢١]؟ وهل اختتمت المراسلات التي جرت بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون بمعاهدة بين الطرفين أم كانت مجرد وعود صدّق بها العرب؟ ولماذا عقد الإنكليز معاهدة العقير مع سلطان نجد عبد العزيز آل السعود في أيلول/سبتمبر ١٩١٥، ولم يعقدوا أية معاهدة مع الشريف حسين بن علي في الحجاز؟ إذا اعتبرت ثورته العربية ١٩١٦ جناية تاريخية أو خيانة عربية كونها فصلت العرب عن العثمانيين، فهل ولدت من فراغ؟ هل قُرئت كتابات المثقفين العرب الأوائل الذين ذهب قسم منهم معدوماً على أعواد مشانق جمال باشا في ساحات دمشق وبيروت، وتشّرد الآخرون في العراق؟ هل كان أولئك خونة للدولة العثمانية، وهم يعبّرون عن آلامهم، ويطالبون بحقوقهم القومية والسياسية؟ هل كانوا كلهم خونة وعملاء للفرنسيين؟ ألَمْ يكونوا من المثقفين المتمدنين الذين لم يكن لهم إلا أقلامهم وضمائرهم؟

أبقى متسائلاً: هل استطعتم أن تتوغلوا في معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي غدت عليها المجتمعات العربية مع بدايات الحرب الأولى؟ كم

---

(١٨) اعتنى ببحث هذا الموضوع الزميل د. فاضل بيات في محاضرة قدّمها في قسم التاريخ بجامعة آل البيت بالأردن عام ١٩٩٩.

(١٩) من المفيد هنا مراجعة أفكار المؤرخ عبد العزيز الدوري في: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٢٠) ما قرأته من تأثيرات في عدة صحف عربية قديمة، منها: **نينوى**، العدد ٧ (١٠ شعبان ١٣٢٧هـ [١٩١٠م]).

(٢١) اعتماداً على نسخة قديمة بعنوان **المؤتمر العربي الأول**، طبعت بمطبعة البوسفور عام ١٩١٣.

ضربت المجاعات من مدن ومات الآلاف المؤلفة من الناس؟ كم نُهبت أموال وأنعام وممتلكات وأسواق من قبل الجندرمة الحكومية[٢٢]؟ لماذا ماتت موانئ كبيروت والبصرة؟ كم غرست حوادث سَفَربَرْلِك في الذاكرة العربية من مآس وقساوة، نظراً إلى ملاحقات الشباب العرب بإلزامهم جنوداً أيام النفير العام لـ «الخدمة المقصورة» ـ هكذا يِسمونها ومعناها: الخدمة الإلزامية ـ كي يكونوا وقودا للحرب، وقد عوملوا أسوأ معاملة، وهم من المتعلمين، باستخدام أسوأ الألفاظ التي تفقد الإنسان كرامته مثل «اشكلربات» و«اشكر قوش»[٢٣]؟ نسأل أيضاً: لماذا تّم تجنيد جميع طلبة المدارس العالية وخريجي المدارس السلطانية والإعدادية العرب؟ وأسأل: ألَم يبق معظم الضباط من العراقيين يحاربون بأوامر الدولة حتى اللحظة التاريخية التي اقتيد فيها الشباب العرب إلى أعواد المشانق؟

وبالرغم من كل ما عاناه أهل العراق من مآسٍ وقهر أيام الحرب، فهم لم يقفوا مع البريطانيين ضد العثمانيين عندما بدأ احتلال الإنكليز للعراق على امتداد سني الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨[٢٤]. وكان أبناء العراق يقاتلون في مختلف الجبهات عندما كان بلدهم يحتله البريطانيون، كما يحدثنا أغلب الذين كتبوا مذكراتهم[٢٥]. وأسأل: هل منَ المعقول أن يتوغل الجيش البريطاني في كلٍّ من العراق وفلسطين، وثمة جبهة إيرانية يدافع عنها العثمانيون ضد الروس في الوقت نفسه؟ لقد سحق شباب بغداد والبصرة في جبهة إيران، وسحق شباب الموصل وحلب في الجبهة الأوروبية، وسحق شباب بيروت ودمشق في ثغور البحار. كانوا يقاتلون مع العثمانيين، وأوطانهم يحتلها الحلفاء شبراً شبراً.

---

(٢٢) جاء في رسالة شخصية بخط اليد أرسلت من العراق إلى الأحساء عام ١٩١٥ النص التالي: «أما نحن وعائلتنا فقد ذقنا أنواع البلايا وضروب الرزايا فأول ما أصابنا صادرت الحكومة التركية أغنامنا من سورية والموصل ثم أخذتنا ونحن ثلاثة إخوة تحت السلاح للخدمة الجندية وقد كان البدل ممنوعاً» (عن رسالة قديمة بخط اليد عُثر عليها في مقتنيات آل السيد عبد الهادي بمنطقة الأحساء عام ٢٠٠٤).

(٢٣) اعتماداً على مذكرات رؤوف البحراني، في: رؤوف البحراني، **أوضاع العراق في أواخر العهد العثماني ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠**، تحقيق جواد الحسيني، ط ٢ (بغداد: شركة أدد للطباعة، ٢٠٠٤)، ص ٨٤.

(٢٤) ثمّة إجماع عربي على مشروعية هذه «القضايا» التي كانت سبباً أساسياً لتبلور مواقف عربية مضادة من العثمانيين. ولمّا كانت هناك مواقف تركية مضادة، فلقد حدثت شروخ كبيرة في العلاقات العربية ـ التركية على امتداد مئة سنة (١٩٠٩ ـ ٢٠٠٩).

(٢٥) انظر التفاصيل في مذكرات جعفر العسكري وعلي جودت الأيوبي وطه الهاشمي وتوفيق السويدي وعبد العزيز القصاب ورؤوف البحراني وغيرهم..

٤ ـ العرب والعثمانيون: من الهوية العثمانية إلى التمزقات المحلية

نجحت الدولة العثمانية في إرساء قواعد الهوية والانتماء إلى الملة العثمانية، وقد أخفقت تماماً على مدى قرون في معالجة الترسبات القديمة المتفاقمة كمشكلات الأقليات الدينية والأوجاقات العسكرية وأوليغاريات الدولة وحركات التمرد والعصيان. فمن أخطائها أنها لم تعترف أبداً بالمذهب الخامس للشيعة الإثني عشرية، وأنها قامت بسحق الأقليات المنعزلة كالعلويين واليزيديين والدروز والزيديين. وغيرهم، وشجعت الإقطاعيات ومراكز القوى المحلية المهيمنة. وغيرها[٢٦]. وأعتقد أن ذلك التقصير كان من بين العوامل التي دفعت المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي إلى أن يصف الحضارة العثمانية كونها «حضارة متوقفة عن النمو»[٢٧] منذ رحيل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦). ولم تلاحق النهضة الأوروبية باستكشافاتها الجغرافية للعالم في القرن ١٦، أو بظاهرة المركنتالية العالمية في القرن ١٧، أو بحركة الأنوار في القرن ١٨، أو بالثورة الصناعية في القرن ١٩، وصولاً إلى تطور تكنولوجيات القرن ٢٠، فكان أن اصطدمت بواقع جديد بعد الثورة الفرنسية التي اعتبرها واحدة من عوامل تعزيز المجتمعات لهويتها. فكان إصدار التنظيمات العثمانية الذي لم يستجب أبداً لقوة التحديات الخارجية والداخلية معاً، وعجزت عن معالجة ما كان في المجتمعات العثمانية من ترسبات صعبة في ما يخص الهوية والانتماء أولاً، إذ تبددت كل النظم والتقاليد القديمة التي أرساها سليمان القانوني، وخصوصاً نظام اللامركزية الإدارية في الدولة الذي وصل إلى ذروة قوته في القرن ١٨، وخصوصاً في الولايات العربية[٢٨]. ومع انكماشه وعودة نظام المركزية الإدارية قبل منتصف القرن ١٩، فقد بدأت الحياة السياسية والإدارية تصعب في الأرجاء العربية، وخصوصاً مع تفاقم الاستعمار وهجماته المباشرة في الجزائر أو عدن أو الخليج، وصولاً إلى مصر، وانتهاءً بالعراق وبلاد الشام[٢٩].

---

(٢٦) Hamilton A.R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization and Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York; Oxford: Oxford University Press, 1962), p. 191.

(٢٧) Arnold Toynbee, *A Study of History*, Written by D.C. Somerville, 4 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1946), p. 112.

(٢٨) Albert Hiurani, «The Changing Face of the Fertile in the Eighteenth Century,» *Studia Islamica*, no. 8 (1957), pp. 82-122.

(٢٩) انظر: سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦-١٩١٦** (عمّان: دار الشروق للطباعة والنشر، ١٩٩٧).

لقد جمعت الهوية العثمانية الجميع تحت مظلتها، ولم نجد أي صراع عربي على الهوية طوال العهود العثمانية، كما تنبئنا أغلب المصادر العربية التي كتبها مؤرخون عرب[٣٠]، بفعل التقاليد الدينية والصوفية والمذهبية التي انتشرت في المجتمعات العربية، وبالرغم من أن كلّ القيادات السياسية والإدارية في الولايات العثمانية كانت غير عربية، ولكن الدولة اعتمدت على القضاة العرب وعلى النقباء الأشراف والسادة المفتين والعلماء والدفاترة من أبناء أسر علمية عربية. وإن كانت هناك صراعات متنوعة داخل الدولة، فهي محلية في المدن أو ضد الأقليات التي لم تكن تمنح ولاءاتها بسرعة، فضلاً على الصراعات بين القبائل في البوادي والأرياف والجبال، أو بين أورطات (= الاوجاقات العسكرية) عساكر الانكشارية في دواخل المدن بين الفئات والقوى الاجتماعية المتباينة على المصالح والقوة، كما حدث في مصر وولايات العراق والشام خصوصا[٣١].

إن من الصواب القول إن الهوية العثمانية كانت قد جمعت العرب مع غيرهم تحت مظلتها، ولكن بمجرد ضعفها، نما الشعور القومي لدى معظم الشعوب، ولكن من دون أن يحقق العرب آمالهم القومية. إن التنظيمات العثمانية التي كانت مجرد إصلاحات قوية غير بنيوية، لم تأخذ بيد مجتمعات الشرق الأوسط عموماً لتحديد كل مجتمع لهويته. ولقد ضاع القرن ١٩ بطوله من دون أن تحرز أية نتائج عملية، فضلاً على أن التراب العربي أصبح نهباً للاستعمار الأوروبي منذ ذلك الوقت، بل إن ضعف الدولة العثمانية قد جعل من لواحقها العربية مجالات للنهب المنظّم للأسواق والآثار والبضائع والمحاصيل والتوابل واللؤلؤ والسجاد والجلود[٣٢]!

٥ ـ جذور تشكيل الهوية العربية

إن مفهوم الهوية العربية قد تبلور من خلال تاريخ سيكولوجي اجتماعي

---

(٣٠) من أبرز المؤرخين العرب إبان العهد العثماني الذين يمكن مراجعة أعمالهم بهذا الصدد، هم: ابن إياس والمحبي والعمري والمرادي والجبرتي وغيرهم..

(٣١) انظر: سيار الجميل، «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٥ ـ ٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦).

(٣٢) Charles Philip Isawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966), pp. 67-75.

وسياسي، له تعقيداته وصعوباته، فالهوية العربية في جذور بلورتها عند بدايات القرن العشرين كانت شكلاً معيّناً من أشكال التمثيل الاجتماعية التي أخذت تتوسط العلاقة بين الفرد وحياته الاجتماعية قبل تشكيل الإرادة السياسية في عالمه الذي تأثر لأول مرة بالأتراك الذين بشّروا بهويتهم القومية قبل العرب، على يد ضياء كوك ألب (١٨٧٦ ـ ١٩٢٤م) وغيره من المثقفين المحدثين. إن الهوية العربية لم تولد فجأة من العدم، ولم تكن وليدة ثورة الشريف حسين في الحجاز ـ كما يصوّرها البعض ـ[٣٣]، بل ولم تكن نتيجة ما أراده الإنكليز من العرب ضد الأتراك كما يدّعي آخرون[٣٤]. إن الهوية العربية قد تبلورت من خلال وجود خلل في العلاقة بين النظام السياسي والمنظومات الاجتماعية، وكان من ورائها ركام من الأسباب السيكولوجية التي بدأت تخرج عن المألوف العثماني، كما كان الأتراك أنفسهم قد خرجوا عليه قبل العرب الذين أرادوا أي نوع من تحديد الهوية/ الذات عندما لم تتحقق الشروط التي وضعوها أمام الدولة وسياساتها إثر عام ١٩٠٨ وليس قبله.

إن الهوية العربية بدأت عندما بدأ الناس يشعرون بأنهم قد افتقدوا المبادئ التي نظمت العلاقات الرمزية قبل المادية بينهم وبين الآخر. لقد نشأ الإحساس بضرورة الهوية العربية عندما افتقدوا الرابط التاريخي الذي كان يجمعهم مع الأتراك وأقوام أخرى في دولة واحدة. وهي حالة لم يكن العرب بسبّاقين إليها، بل جاءت لديهم بعد أن تجذرت أمثالها في مجتمعات أخرى كانت ضمن المجال العثماني، سواء في أوروبا أو آسيا.

بدأ اللبنانيون يعبّرون عن هويتهم العربية بشكل واضح على لسان الشاعر إبراهيم اليازجي بقوله:

تنبّهوا واستفيقوا أيها العرب   فقد طغى الخطب حتى غاصت الركب

وصحيح أن مصر كانت السبّاقة في تشكيل هويتها الخديوية بالرغم من بقائها محتفظة بشعرة معاوية في إطار السلطنة، إلا أن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا حاول تأسيس كيان عربي، ولكن من دون هوية، ففشل مشروعه. ولكن يمكن مقارنة

---

(٣٣) Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire 1908-1918* (Berkeley, CA; Los Angeles, CA: University of California Press, 1997), pp. 23-47.

(٣٤) Rashid Khalidi [et al.], eds., *The Origins of Arab Nationalism* (New York: Chichester, West Sussex: Colombia University Press, 1991), pp. 36-39, 69-73 and 112-118.

التجربة العربية ببقية التجارب الأخرى في أوروبا الشرقية[٣٥]. إن الهوية العربية في جذورها هي تعبير عن انقطاع التواصل مع الهوية العثمانية، ليس مع بدء حكم الاتحاديين إثر انقلابهم الدستوري عام ١٩٠٨ الذي باركه العرب في بداية الأمر، ولكن مع شهور ١٩٠٩ الصعبة، وإصدار حكومة الاتحاديين قرارات مجحفة لما عرف بسياسة «التتريك» والإبقاء على حكم المركزية وزيادة الضرائب. . . إلخ[٣٦]. هنا، علينا أن نقف على طبيعة السياسة التي اتبعها الاتحاديون، وخصوصاً بعد فشل الائتلافيين عام ١٩٠٩ ومغادرة السلطان عبد الحميد الثاني للسلطة. إن الوقوف بدقة على ما جرى سيعلمنا أن المواقف بدأت تتشكل متباعدة، إثر انحسار واسع الأبعاد للهوية العثمانية على حساب الهوية القومية.

إن الرأي العام التركي قد ظلم العرب كثيراً على امتداد مئة سنة كونهم قاموا بالثورة على الدولة العثمانية وانفصلوا بمساعدة الإنكليز من دون معرفة الأسباب التي دعت العرب إلى الإعلان والتعبير عن معاناتهم السياسة الاتحادية قبل نشوب الثورة العربية لأكثر من ست سنوات. دعونا نقرأ بعض ما كتبه علي الجميل، وهو أحد مؤسسي النهضة القومية العربية في بيانه الموسوم: «على رسلكم يا زعماء الاتحاد»، يقول: «يا أحرار القوم، ويا ولاة الأمر عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم، أصلحوا أنفسكم من قبل أن تبحثوا عن سبل تصلحون بها غيركم إن أصلحتم، فالكل يصطلحون. . ولئن فسدت أخلاق الأمة، فأخلاقكم أشد فساداً. وما فساد الأمة إلا منكم، فأنتم الأولون، وأنتم الآخرون والناس على دين ملوكهم، كلام مأثور. . لعبت بأدمغتكم خمرة الغرور، فشهرتم سيوفكم. توهمون الأمة أنكم تجاهدون في سبيل حريتها، وتمتعها بحقوقها، وما ذاك إلا جهاد في سبيل المناصب الرفيعة، والرتب العالية، والتنعم بالرواتب التي تتسرب إلى جيوبكم من دماء الأمة والسيطرة على الضعفاء. وَيْحَكُم إن الذين ولدتم تحت لوائهم، ورضعتم ثدي نعيمهم، وترعرعتم في أكنافهم، يعرفونكم خيراً من أبائكم الذين أنتم من أصلابهم، ولو تحققوا صدقكم، وإخلاصكم، لوضعوا ثقتهم فيكم قبل أن نضعها نحن بكم، أولئك قوم درسوا

---

(٣٥) Sevket Pamuk, «The Ottoman Economy in World War I,» in: Stephen Broadberry and Mark Harrison, eds., *The Economics of World War I* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), chap. 4, pp. 112-136.

(٣٦) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب القومية: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد (بيروت: دار الآداب، ١٩٦٦)، ص ١٢ ـ ٤٩.

كنه أخلاقكم فعرفوا منكم ما لم نكن لنعرفه، وأنزلوكم منزلتكم التي أصبحتم عليهم من أجلها ناقمين. لا لوم عليهم، يغفر الله لهم ولعبد الحميد، فقد كانوا العالمين وكنا الجاهلين وما عاقبة الجهل إلا ما نحن فيه ثم إليه منقلبون. لئن أحبتكم جهلاء الأمة اليوم، فلا أظنها تحبكم غداً، فسُحُب الجهل لا بد وأن تنكشف، والحقيقة لا بد أن تنجلي، ولو بعد حين.. ولا تدرون إلى أين أنتم سائرون، ولا إلى أين نحن صائرون. رُوَيْدَكُم نحن إسلام قبل أن تخلقوا، ووطنيون قبل أن تعرفوا الوطنية.. وممرضو أمة قد أشرفت على الهلاك، فلا نريد أن تمتص دماءها لنقضي عليها وهي في عالم اليرقان. يا زعماء الأمة رفقاً بالأمة.. سيلعنكم التاريخ غداً إن لم يلعنكم اليوم، وسُحقاً للقوم الظالمين»[٣٧].

إن صاحب هذا «البيان» كان واحداً من مؤسسي **جمعية المنتدى الأدبي في** الآستانة، ونشر عدة مقالات وقصائد في مجلتها، وهو أول من قال بمصطلح «الأمة العربية» عام ١٩٠٩ في الآستانة[٣٨]، وأعاد إذاعته في واجهة كتابه عن السنوسيين، وقد جمع المشرق والمغرب العربيين في أمة واحدة عام ١٩١١. وقد لوحق وشّرد سنوات طويلة. سؤالان مهمان: لماذا قامت الجمعيات العربية السرّية والعلنية؟ ولماذا انعقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣؟

ثالثاً: البنية التاريخية لسلاسل الأجيال العربية إزاء العثمانيين أولاً، والأتراك ثانياً

١ ـ رؤية العلاقات من منظار عربي

إن علاقات العرب بالأتراك قديمة جداً، وكان للترك أدوار سياسية وحضارية في أصقاع مهمة من العالم الإسلامي، وفرضوا وجودهم منذ العهد العباسي الأول، وغدوا جزءاً من حياة الخلافة لأسباب ذكرها المستعرب الروسي فاسلي (ويلهام) بارتولد[٣٩]، فكانت لهم دولهم وسلالاتهم الحاكمة ومجتمعاتهم

(٣٧) نقلاً عن مخطوط البيان بخطّ صاحبه علي الجميل ضمن أوراق قومية، وقد نشرت مقتطفات من البيان في: سيار الجميل، **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانويين والنهضويون العرب** (عمّان؛ بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

(٣٨) **المنتدى الأدبي**، (الأستانة)، السنة ٢ (جمادى الأولى ١٣٣٢هـ [آذار/ مارس ١٩١٤م])، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣٩) Vasily Wilham Bartold: *Turkestan Down to the Mongol Invasion* (London: Luzac and Co., 1928), and «A Short History of Turkestan,» in: *Four Studies on the History of Central Asia* (Leiden: E.J. Brill, 1956).

وإنجازاتهم العسكرية واندماجاتهم بمجتمعات جديدة آسيوية وأوروبية مع امتداداتهم الإمبراطورية وإسقاطهم للقسطنطينية ١٤٥٣. وعندما نقرأ كتاب **فضائل الترك** للجاحظ، لا نعجب أبداً كونهم من المدافعين الأشداء عن ثغور الإمبراطورية أولاً، وأنهم قاموا بحماية الإسلام والأرض إثر تقاسمهم الصراع مع العرب ضد الصليبيين الأوروبيين والأعداء البيزنطيين على امتداد أجيال عديدة.

إن هذا كلّه ينقلنا إلى مقاربة تاريخية لبنية العلاقة المعاصرة بين العرب والعثمانيين (حتى عام ١٩١٩) تاريخياً أولاً، وبين العرب والأتراك حاضراً (حتى عام ٢٠٠٩) ثانياً، وبين الاثنين (حتى العام ٢٠٩٩) مستقبلاً. وهي محاولة جديدة في التكوين التاريخي المقارن لفهم الإدراك المتبادل بين العرب والأتراك، لتأسيس مرتكزات أجيال ثلاثة قادمة حتى نهاية هذا القرن. إن مصطلح «الجيل» (Generation) هو الوحدة التاريخية الصغرى (= ٣٠ سنة)، وإن حصيلة جمع تداول عشرة أجيال في التاريخ يكمل عصراً تاريخياً كاملاً (= ٣٠٠ سنة)[٤٠].

وعليه، فان فضاءنا المعاصر المشترك عاش ثلاث وحدات تاريخية، أي ثلاثة أجيال في القرن ٢٠ منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ٢٠٠٩، وإن فضاءً مستقبلياً مشتركاً لثلاثة أجيال قادمة سيعيشها القرن ٢١ بين ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠٩٩. وان كتلة الأجيال وسلاسلها الحديثة وهي الوحدات الصغرى قد كوّنت الوحدة التاريخية الكبرى (العصر التاريخي = ١٠ أجيال) لحقبة عمرها ٣٠٠ سنة، وذلك بدءاً بسنة ١٧٩٩ ولغاية ٢٠٩٩[٤١].

٢ ـ تراكيب الأجيال العربية: تطور النخب المثقفة بحثاً عن الهوية

يبدو تحقيب العصر التاريخي الخامس (١٧٩٩ ـ ٢٠٩٩) في سلاسل أجياله لتاريخنا الحديث والمعاصر في تكويناته وتراكيبه واضحاً تمام الوضوح بمحاولات فك الارتباط عن الهوية العثمانية وخلق بدائل جديدة ممثلة بهوية عربية. ويبدو تطور النخب العربية المثقفة قد تبلور مع سياق ذلك «التاريخ»، كما يتضح جلياً

---

(٤٠) انظر تفصيلات النظرية وتطبيقاتها في: سيار الجميل، **المجايلة التاريخية: فلسفة التكوين التاريخي: نظرية رؤيوية في المعرفة العربية الإسلامية** (عمّان؛ بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٠٥ ـ ٢٠٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ن.

في التقسيمات التالية (هذه التقسيمات قد اعتمدت مفاصلها على سنوات معيّنة تعتبر مجرد مفاتيح لمدخلات كل جيل وقفلات له)[٤٢]:

أ ـ الجيل المؤسس (١٧٩٩ ـ ١٨٢٩)

بدأ حقيقة مع هيمنة بونابرت على مصر، فكان أن ولدت ظواهر جديدة من رحم الأحداث التاريخية الصعبة للقضاء على بنى قديمة كانت مهيمنة على الواقع في كل جزء من أجزاء الدولة العثمانية، كما تبلورت أفكار جديدة مع بدء تحولات خطيرة على يد السلطان سليم الثالث تبدو علاماته التاريخية الفارقة واضحة في عهود وأنشطة ومنتجات وأعمال كل من: سليم الثالث ومحمود الثاني في إستانبول، ومحمد علي باشا في مصر، والباي حمودة باشا في تونس، والأمير بشير الشهابي في لبنان، والوزير داود باشا في بغداد، وإبراهيم باشا في سورية، والوزير يحيى باشا الجليلي في الموصل الذي أراد التحرك عربياً مع إبراهيم باشا في سورية من خلال شيخ مشايخ شمر صفوك الفيصل وغيرهم[٤٣].

إن جيل التأسيس النهضوي قد اعتمد على قادة مبكرين برزوا فرادى متصلين بمظاهر حداثة أوروبا. جيل عربي سبق احتلال فرنسا للجزائر ١٨٣٠، وعاش تداعيات الثورة الفرنسية. ونلتقط عنده، أولى الإشارات لدى أفراد من النخبة، لتوليد فكرة «هوية» جديدة بعد التلاقي بثقافات وأحداث ومنتجات أوروبية. وشكّلت حملة بونابرت صدمة تاريخية هائلة، بدا جيل كامل يتساءل عن ذاته مع تلوّن إرهاصاته المتنوعة في ظل ثقافة عثمانية بدأت تجدد نفسها، وتستقطب بعض النخب، وشاركها بعض المثقفين العرب.

ب ـ جيل التنظيمات (١٨٢٩ ـ ١٨٥٩)

تبدو علاماته التاريخية الفارقة واضحة تماماً في عهود وأنشطة وفعاليات وأعمال كلٍ من: عبد المجيد الأول في إستانبول، والخديوي إسماعيل في مصر، وخير الدين باشا في تونس، والأمير عبد القادر في الجزائر، وغيرهم. وهو جيل نتاج تاريخي حقيقي لما كان حققه الجيل النهضوي المؤسّس، ولكن اسمه ارتبط

---

(٤٢) انظر: المصدر نفسه.

(٤٣) هنا يستوجب مراجعة **وثائق قصر عابدين بالقاهرة**، والاطلاع على أسرار تاريخية تحكي علاقات إبراهيم باشا واتصالاته بعدة أطراف عربية في كل من لبنان والعراق.

بالقوانين والتنظيمات التي كان جلّها قد صدر في غضون ثلاثين سنة. لقد صادف جيل «التنظيمات» انتكاسات قوية بإلغاء الحكومات المحلية في الولايات العربية وعودة الأحكام المركزية إلى إدارات الدولة، فحدثت إحباطات واسعة إزاء الإصلاحات التي لم تشهد أية ولادة لأي هوية تأسيسية جديدة! تلك الإصلاحات التي باشرها محمود الثاني وعبد المجيد الأول، إذ غدت الهوية إصلاحية باسم «التنظيمات» وخصوصاً في القضاء على بنية الانكشارية القديمة التي كانت وبالاً، ليس على الدولة فحسب، بل على كل المجتمعات العثمانية، مع ازدياد نفوذ بريطانيا وفرنسا وروسيا وكثرة انتشار القنصليات والوصايا والتدخلات[٤٤].

ويهمنا أن نقف هنا عند أبرز شخصيتين تاريخيتين عربيتين مغاربيتين أغنتا مشروع الهوية الجديدة من دون تحديد مسارها: الوزير **خير الدين باشا** التونسي وهو مثقف تقلّد عدة مناصب عليا ومهمة مع ثقافة فرنسية، وتولّى الوزارة وقام بإصلاحات جديدة مساهماً في إدخال المناهج والنظم الأوروبية إلى تونس، كما كان عضواً في اللجنة التي وضعت وأصدرت «عهد الأمان» ١٨٥٧ في عهد الباي محمد الصادق. ولقد استفاد خير الدين باشا من ثقافته المستنيرة في سياسته وتحديثاته التي نتج من خلالها جيل لاحق جديد[٤٥].

أما الأمير **عبد القادر الجزائري** في غربي الجزائر، فقد نجح في تكوين ثقافته على أيدي المؤسسين الأوائل، وإن ما يلفت النظر أنه زار مصر محمد علي باشا، وبغداد داود باشا، واستفاد كثيراً من انطباعاته الأولى التي رسمها عن مجتمعين عربيين عريقين. لقد نجح هذا الأمير وهو المثقف المقاتل أن يؤسّس من خلال قيادته لحرب جزائرية وطنية ضد الغزاة الفرنسيين بترسيخ هوية وطنية، وتأسيس دولة عربية جزائرية عسكرية، صحيح أنها لم تستطع مقاومة الفرنسيين، ولكنه أصاب مجموعة التغيرات التي غيّرت ذهنية الناس في ذلك الوقت، في حين تحوّلت الحركة الإصلاحية الدينية الاجتماعية إلى حركة مقاومة سياسية، وخصوصاً بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠[٤٦]. ويبدو واضحاً جداً أن النخبة المثقفة التونسية قد سبقت زمنها بإصدار «الدستور» (= عهد الأمان)

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Stanford J. Shaw and Ezil Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1978), vol. 2: *Reform, Revolution ad Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 36-81 and 123-129.

(٤٥) الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**، ص ٣٨٩ ـ ٣٩١.

(٤٦) المصدر نفسه.

قبل ولادة جيل الدستورية في الحياة العثمانية والعربية بجيل كامل، وكان على رأس تلك النخبة المثقفة المبدعة: خير الدين باشا ومحمود قبادو، وإن ذلك يدل دلالة واضحة على قوة الأساس النهضوي الذي كان قد شرع ببنائه الباي حمودة باشا عند فاتحة القرن التاسع عشر.

ج ـ جيل الدستورية (١٨٥٩ ـ ١٨٨٩)

تبدو علاماته التاريخية الفارقة (= الهوية المشروطية) واضحة تماماً في عهود وأنشطة ومنتجات وأعمال كل من السلطانين عبد العزيز الأول، وعبد الحميد الثاني في إستانبول، والوزير مدحت باشا في بغداد، والسيد جمال الدين الأفغاني في مصر، وغيرهم. لقد شهدت مصر تطوراً واسعاً في تكوين النخب المثقفة التي بدأت تعتز بهويتها الجديدة في العهود الخديوية، وأصبحت مصر لها خصوصيتها الخديوية، ونشطت الحركة الثقافية بتأسيس عدد من الجمعيات والمدارس والصحافة في ولادتها وتطورها في كلّ من مصر ولبنان والعراق. وكلها تبحث عن «هوية» بديلة. كما بدأ التفكير السياسي الحديث الذي اكتسب جملة هائلة من الأفكار حول الأحزاب والفعاليات البرلمانية والنظم الدستورية. وانتشرت أفكار رفاعة رافع الطهطاوي وغيره، وزاد الوعي من خلال الإعجاب بأوروبا وعاداتها وتقاليدها، وبدأت حركة الترجمة للآداب والفنون والمنتجات الأدبية، وخصوصاً الفرنسية، وزاد عدد القادمين المتأثرين بثقافة الأوروبيين ليشكلوا طبقة من نخب معيّنة بدأت تسيطر شيئاً فشيئاً على الحياة العربية، وخصوصاً في لبنان ومصر[٤٧].

د ـ جيل الاستنارة (١٨٨٩ ـ ١٩١٩)

شهد جيل الاستنارة مختلف البدائل في تخضرمه بين قرنين وتعايشه بين عهدين عندما تشكلت فيه «الهوية العربية» من خلال التأثر العربي بالقوميات الأخرى، فتشكلت الجمعيات السرية والمنتديات العلنية ليس لدى العرب وحدهم، بل كان ذلك عند الأحرار الأتراك والألبان والبلغار والإغريق والأرمن وغيرهم استجابة للتحدي الذي فرضه عبد الحَميد الثاني باسم الخلافة إزاء وعي

---

(٤٧) سيار الجميل، «مؤتمر «الولايات العربية والإمبراطورية العثمانية: الحياة الإدارية. الملل والأقليات. التنظيمات وبروز القوميات»،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/ أغسطس ١٩٩٠).

المجتمعات العثمانية بالقوميات[٤٨]، وكان ذلك مدعاة لانهيار الدولة العثمانية بتأثيرات الحرب الأولى، وخصوصاً مع مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ وما لحق به من مؤتمرات. فلقد تحوّل التاريخ في الشرق الأوسط بالكامل بولادة كيانات سياسية جديدة على أنقاض العثمانيين. جيل من مثقفين مدنيين وعسكريين كانت له حيويته وأنشطته السياسية القوية وهو يستقبل القرن العشرين، وسيشهد مخاض اكتشاف الهوية العربية بوضوح في خضم تحولات تاريخية صعبة إثر اكتشاف الأتراك هويتهم القومية. وعليه، فإن تفكير النخب المثقفة سيتغير كثيراً عن مألوفاته السابقة، وستتنوع منتجاتهم وإبداعاتهم الثقافية، وصولاً إلى المتغيرات التي ستحدث في الأزياء وأساليب العيش والموسيقى والمأكولات وبعض العادات والتقاليد بشكل مثير ومهم.

مع انفتاح واسع على الثقافات الأوروبية والمدارس الفكرية المتنوعة، وُلد مصطلح «الأمة العربية» فرنسياً عند نجيب عازوري عام ١٩٠٥ مرادفاً عنده للمشرق العربي، ولكنه عربي عند علي الجميل عام ١٩٠٩ مرادفاً للمشرق والمغرب العربيين معاً، وستبدأ النخب المثقفة المدنية والعسكرية بأبرز التشكيلات القومية من خلال الجمعيات والمنتديات السرية والعلنية حتى انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣ في الدعوة إلى اللامركزية العثمانية، وإبقاء اللغة العربية ومطالب مشروعة أخرى. ومع ازدياد الضغط بإعدام نخبة من الشباب العربي المثقف وملاحقة الآخرين كان العرب بانتظار الانفجار والثورة عام ١٩١٦، وصولاً إلى النتائج التي حسمها مؤتمر فرساي ١٩١٩ وملحقاته من المؤتمرات. ناهيكم عن استقبال المدن المغاربية الأساسية عدداً من الزائرين الذين كانت لهم سمعتهم الفكرية والثقافية في المشرق، أمثال: الشيخ محمد عبده لكلٍّ من تونس والجزائر، وزيارة الشاعر أحمد شوقي للجزائر، وزيارة أمير البيان شكيب أرسلان للمغرب الأقصى. ويكفي اهتمام بعض المثقفين التونسيين مثلاً بمشروع «الجامعة الإسلامية» الذي تبنّاه السيد جمال الدين الأفغاني أثناء إقامته مع الشيخ محمد عبده في باريس، وإصدارهما مجلة **العروة الوثقى**، وما حدث من ملابسات في تونس حول تمويل المجلة المذكورة[٤٩].

---

(٤٨) Roderic H. Davison, *Turkey: The Modern Nations in Historical Perspective* (New Jersey; Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1968), pp. 99-100.

(٤٩) Hisham Sharabi, *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years 1875-1914* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970).

هـ ـ جيل الليبرالية الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٤٩)

غدت «الهوية العربية» رمزاً سياسياً وحضارياً من أجل تحقيق الآمال القومية العربية، وتبلورت علامة فارقة في كلٍ من العراق وسورية ولبنان، مع تكبيل العرب بمعاهدات مع الفرنسيين والإنكليز. وكان الصراع من أجل تأسيس كيان قومي لليهود في فلسطين تحدياً تاريخياً مريراً واجهه العرب الذين كانوا يصارعون على أكثر من جبهة في أوطانهم التي أفرزها مؤتمر الصلح ١٩١٩، أكانت جديدة بعد انسلاخ الولايات العربية عن العثمانيين، أو كانت قديمة توارثتها السلالات الحاكمة. ومن رموز المرحلة: الحبيب بورقيبة، وفيصل الأول، ومحمد الخامس، وسعد زغلول، ونوري السعيد، وفرحات عباس، وعبد العزيز الثعالبي، وساطع الحصري، وأنطون سعادة، ورياض الصلح، وعز الدين القسام، وعمر المختار، وعبد الحميد بن باديس، والإبراهيمي، ومصالي الحاج، وعلال الفاسي، وغيرهم.

لقد عدّت العشرينيات مرحلة تاريخية وطنية قوية لجيل أنتجه الدستوريون، وكانت مسحته شبه ليبرالية مع بدايات راديكالية فيما بين الحربين العظميين. لقد انقلبت الصورة رأساً على عقب عند نهايات الحرب، وبالذات بعد مؤتمر فرساي ١٩١٩. لقد كان الجميع يسعى إلى تشكيل ذاته وهويته وانتمائه سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وخصوصاً بعد أن ألغى الغازي مصطفى كمال أتاتورك السلطنة، ومن ثم الخلافة خلال عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، متخذاً المبادئ الستة المشهورة التي بنيت عليها تركيا الحديثة(٥٠). وبدأ تاريخ جديد لكلّ المنطقة، وخصوصاً بعد انفصال العرب عن الأتراك، وتأسيس الكيانات الحديثة، وقد واجهت كلّ من سورية والعراق مشكلتين مع تركيا أتاتورك؛ أولاهما لواء الإسكندرونة الذي آل بمعاونة الفرنسيين إلى تركيا، وثانيتهما ولاية الموصل التي آلت بمعاونة البريطانيين إلى العراق. هنا نسأل: من ساهم في المنظور العربي بقطع جذور الثقافة التركية بالتراث العربي الإسلامي ـ الشرقي؟؟ ومن ساهم حقيقة بتغيير الاتجاه كلياً من طبيعة الثقافة الشرقية والفكر الإسلامي نحو الثقافة والفكر الغربي من جهة أخرى؟؟ كان ذلك في مرحلة جيل ما بين الحربين العالميتين، أي بالتحديد بين ١٩١٩ و١٩٤٩، علماً بأن العرب كانوا معجبينَ بتجربة أتاتورك وقتذاك(٥١).

(٥٠) انظر: الجميل، العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٣٣.

هكذا، بدت الصورة في تركيا والبلاد العربية واضحة تماماً بين من نجح في لَمِّ شعث تركيا قومياً ووحّدها في كيان الجمهورية التركية، ومن لم ينجح في توحيد العرب في كيان واحد أو كيانين أو حتى ثلاثة كيانات، علماً بأن الهوية العربية قد أصيبت في الصميم من قبل أنظمة سياسية متنوعة، منها ما جعلت الدين رداء لهويتها، ومنها ما كان المحتل قد صبغها بألوانه مع تفاقم التحديات إزاء الهوية والواقع معاً، وهذا ما عبّرت عنه الانتفاضات السياسية التي جرت في عدة عواصم ومدن وأرياف عربية، ناهيكم عن ثورات قامت في عدد من القسمات العربية.

و ـ جيل القومية العربية (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩)

تبدو علاماته التاريخية الفارقة واضحة في أنشطة وخطابات وأحزاب كل من: زكي الأرسوزي، وجمال عبد الناصر، وميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، وأكرم الحوراني، وصبري العسلي، وقسطنطين زريق، وعبد الرحمن البزاز، وعبد العزيز الدوري، وعبد الكريم غلاب، ومنيف الرزاز، وجورج حبش، وخير الدين حسيب، وأحمد بن بيلا، وعبد السلام عارف، وغيرهم. في خضم هذا «الجيل» تمر النخب العربية المثقفة بمخاض تاريخي جديد، وخصوصاً بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبانسحاب جيل ما بين الحربين العظميين القديم إلى الوراء، وصعود جيل جديد يمثل التفكير القومي الجديد الذي يحتوي على ألوان وأطياف متنوعة: ليبرالية سياسية، وقومية عربية، واشتراكية ماركسية، ويوتوبيا إسلاموية... إلخ، وسيحصد هذا «الجيل» أثمار ما كان قد زرعه أبناء الجيل الذي سبقه، وخصوصاً في الحصول على الاستقلالات الوطنية في الخمسينيات.

عندما نأتي إلى جيل ما بعد الحرب الثانية، فإن «الهوية» تتخذ أبعاداً أخرى في التطرف أكثر نحو ثوابت قومية عند الطرفين العرب والأتراك، وخصوصاً بعد تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨. لقد تطورت العلاقات بين العراق الملكي والجمهورية التركية بعقد ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ إقليمياً الذي انضمت إليه كل من إيران والباكستان ثم بريطانيا والولايات المتحدة. إنه ليس اندفاعاً نحو التغريب، بقدر ما هو بناء جدار بمساعدة الغرب ضد امتداد الشيوعية مع تبلور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. لقد تطور الميثاق إلى نوع من الأحلاف العسكرية الدولية، فأثار قلقاً شديداً في المنطقة. ولكن إن كان العراق قد حاول أن يجد له

أمناً إقليمياً ودولياً باعتباره محاطاً بالتحديات، فإن الموقف العربي عموماً وقف ضد هذه المشاريع باعتبارها واحدة من الخطط الإمبريالية التي ساهمت في تدجين الشرق الأوسط من أجل التغريب أولاً، ومن أجل جعل الشرق الأوسط ساحة للصراع الدولي. ولعل أبرز الذين وقفوا ضد تلك المشروعات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي اعتبرها مؤامرة دولية استعمارية ضد الأمن القومي العربي، وقد كان الواقع العربي يميل إلى هذا الاتجاه الذي كّرس التباعد العربي ـ التركي.

ولقد ازدادت عزلة تركيا عن المحيط العربي كونها أول دولة إسلامية تحمل ميراثاً تاريخياً مشتركاً مع العرب وهي تعلن اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٨، ومضيها بالانتماء إلى منظومة الدفاع الغربي إبان الحرب الباردة، والمشاركة عام ١٩٥١ في الحرب الكورية، ورفضها لقرار تأميم قناة السويس ١٩٥٦، وتصويتها ضد استقلال الجزائر ١٩٦٢، ومعارضتها للوحدة بين مصر وسورية ١٩٥٨[٥٢]. كان كل ذلك كافياً كي تفتقد رصيدها المضموم في المشاعر العربية، وشعر العرب لأول مرة أن تركيا تريد أن تصيب هويتهم في الصميم.

ولكن، تكاد تكون هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بمثابة منعطف جديد في التاريخ بين الطرفين، بعد أن اتخذت تركيا موقفاً رافضاً لضم أي جزء من الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، ودعوتها إلى الانسحاب الفوري منها، وقيامها بإغلاق مكتب إسرائيل السياسي في تركيا عام ١٩٦٨، وإلغاء اتفاقيتها التجارية مع إسرائيل عام ١٩٦٩، ومطالبتها بتطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وقد راقب العرب ذلك التعاطف السياسي الذي أبداه الشعب التركي مع العرب وقضيتهم المركزية، فكان أن تحسّن الشعور العربي والرأي العام إزاء تركيا كثيراً، مما دعا العراق وليبيا والسعودية إلى تزويد تركيا بالنفط عام ١٩٧٤ إبان تدخل قوات تركيا في جزيرة قبرص وإعلان أمريكا حظر الأسلحة على تركيا خلالها.

صحيح إن هذا الجيل قد اصطبغ بألوان القومية العربية والكمالية التركية، ولكن برزت فيه عدة نخب عربية وتركية مثقفة ثقافات متنوعة، ولكنها لم تتعاون في ما بينها، مع انتشار اليسار العربي والتركي وبروز العديد من المثقفين الراديكاليين من الجانبين، وأغلبهم من الماركسيين الذين تمرّسوا على ثقافات الكتلة

---

(٥٢) Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East, States and Societies of the Third World* (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Company, 1975), pp. 46-91.

الاشتراكية، فلم تكن هناك أية مشكلة بينهم وبين الماركسيين العرب. ولقد هاجمتهم تحديات لا حصر لها سواء من سلطات الدول أو سلطات المجتمع. إنهم أصحاب الاتجاهات الماركسية الذين طالبوا بسياسة حرق المراحل.

ز ـ جيل الماضوية والبحث عن الذات (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٩)

تبدو علاماته التاريخية الفارقة واضحة في أوضاع وتناقضات وخطابات وحروب ومؤثرات الثلاثين سنة التي نختتمها الآن. لقد تبلورت النخب المثقفة بين الجانبين أكثر بكثير مما كانت عليه في الجيلين السابقين في القرن ٢٠، ولكن أصبحت مسألة «الهوية» القومية أو الوطنية مهددة تماماً مع دخول الشرق الأوسط عام ١٩٧٩ مرحلة جديدة من ولادة جماعات وفئات تنحو في تفكيرها وممارساتها إلى تقاليد الإسلام السياسي بشتى صوره، سواء السلفية، أو الإخوانية، أو الوهابية أو الأصولية أو ولاية الفقيه الدينية بالدعوة إلى مفهوم «تصدير الثورة» عند الإيرانيين، وقابله عربياً مصطلح آخر أسموه بـ «الصحوة الدينية». ولقد تأثرت تركيا كثيراً بما كان من متغيرات ساخنة. إنني أعتبر السنة ١٩٧٩ من أخطر السنوات في تاريخ ليس العرب وحدهم حسب، بل في تاريخ العالم الإسلامي كله، وأستطيع أن أقرنها بالسنة ١٩١٩ لخطورة هذه الأخيرة أيضاً، لتبدأ مرحلة جيل كامل سيعيش ثلاثين سنة، ونحن الآن في نهايات طوره، وسينتهي عند ٢٠٠٩ كي يبدأ جيل جديد[٥٣].

٣ ـ الإنتلجنسيا، الهوية ومستقبل العلاقات العربية التركية

أ ـ في أيّ جيل نحن؟ وفي أيّ عصر تاريخي نعيش؟

نعم، نحن الآن في الجيل السابع والأربعين (١٩٧٩ـ ٢٠٠٩)، وستتلونا ثلاثة أجيال حتى عام ٢٠٩٩ حتى يكتمل العصر الخامس الذي بدأ عام ١٧٩٩، وهو جيل التأسيس النهضوي. ثم تبعته حتى جيلنا الحالي الذي بدأ عام ١٩٧٩، أي على مدى ٢٢٠ سنة عاشت ستة أجيال، هي: جيل التنظيمات الإصلاحية، وجيل الحركة الدستورية، وجيل الاستنارة الفكرية، وجيل التكوينات الوطنية،

(٥٣) انظر: سيار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الأولى)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، منشورة أيضاً في: **العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

وجيل الثورة القومية. وها هو جيلنا اليوم (جيل التيارات الدينية)، وهو يبحث عن ذاته وهويته واستقلاله التاريخي في أخطر مخاض بدأ عام ١٩٧٩ وسينتهي عام ٢٠٠٩، كي تبدأ حياة ثلاثة أجيال أخرى في القرن ٢١ على امتداد تسعين سنة قادمة ستقفل نفسها وستقفل تاريخ عصر كامل عام ٢٠٩٩.

وإذا كان الأتراك قد حققوا هويتهم السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن ٢٠، فإن العرب لم تتحقق هويتهم بكل أبعادها بعد، بسبب الآفات التاريخية التي صادفوها، وبسبب هول التحديات التي كانت ولم تزل تجابههم. وإن حصونهم مهددة من دواخلها، نظراً إلى تفككهم سياسياً ودور الطوابير الخامسة والسادسة في مجتمعاتهم. إن المجتمعات العربية مفخخة من دواخلها، وربما ستعيش تركيا، دولةً ومجتمعاً، المشكلة نفسها مستقبلاً، إن ضعفت بنيتها كدولة وتفكك مجتمعها، وهذه إشارة حمراء، لا بدّ من قولها هنا[٥٤].

ب ـ متغيرات نحو المستقبل

والسؤال الآن: إلى أيّ حدّ يمكننا الاطمئنان إلى أن الجيل الجديد من كلا الطرفين سيغدو مؤهّلاً وقادراً على الحوار وتجاوز ترسبات التاريخ في الثلاثين سنة القادمة بعد أن يخفت التباعد العربي ـ التركي ويتقارب الطرفان؟ إن تقارب الطرفين مستقبلاً ضرورة ماسة لهما في خضم التحديات الداخلية التي ذكرتها قبل قليل، على أن تؤخذ مكانة إيران بنظر الاعتبار وهويتها متكاملة منذ عهود غابرة، إذ لم يتنازل عنها الإيرانيون أبدا منذ القدم حتى يومنا هذا.

وعليه، لا بد أن تكون الأجيال الثلاثة القادمة أفضل من الأجيال الثلاثة التي أطّرت حياة القرن ٢٠، إذ أعتقد، وربما كنت مخطئاً، بأن الجيل الأخير عند نهاية القرن ٢١ سيكون أفضل من الذي سبقه، إذ ستفرض عليه الحياة والعالم والظروف أجمع أن يعتمد على نفسه في الإنتاج والعمل والعيش وتقاسم المياه والترانزيت والثقافة والتجارة والتصنيع المشترك، مع حدوث تغييرات كبيرة في الذهنية والتفكير عند الطرفين. وعلى الطرفين أن يستعدا لمجابهة تحديات داخلية صعبة تخص هويتهما بالذات، والتعامل مع الأقليات والأعرَاق والطوائف والجهويات ضمن سياسات جديدة من أجل اكتشاف طريق جديد تراعى فيه حقوق الجميع. وهذا

---

(٥٤) المصدر نفسه.

شيء مهم، وليدرك مَنْ لم يستوعب حركة التاريخ أن ما أقوله ليس مجرد تصور أو نبوءة أو توقعات، بل أزعم، بكل تواضع، إنه خلاصة استنتاج معرفي يزدحم بأفكار مستقبلية، ستقف عندها الأجيال القادمة طويلاً[٥٥].

ج ـ إشكاليات الوعي بالهوية وتحليل التناقضات

إن مهمتنا الأساسية لا بد أن تغدو نقدية وكاشفة في جوٍ مترعٍ بالحيوية والمرونة والحريات وتعرية ما عليه واقعنا المستحدث والمعاصر إزاء حياة العصر على امتداد القرنين الأخيرين من الزمن، وبناء احترام متبادل ومصالح مشتركة من خلال فرص حوار متكافئة ومعالجة مشتركة للمشاكل بين الطرفين، وأن يزال من كل المدارس والمناهج التعليمية لدى كل من الطرفين أي تجريح أو اتهام أو مثالب تؤجج الكراهية عند الأجيال الجديدة. وليعلم كلٌ من الطرفين أن الماضي ذهب ولن يعود أبداً، وأن أجيالنا معاً بحاجة أولاً إلى تعزيز هويتها، أيّاً كانت تلك «الهوية» التي لا يمكنها البقاء والانتصار إلا من خلال الحريات والتنمية والإبداعات والوقفيات والعمران والحقوق الاجتماعية والمؤسسات الأهلية والعيش والعمل المنتج والاستثمارات ورعاية الكفاءات وتكافؤ الفرص والمرأة والأطفال والشباب . . . إلخ

د ـ بماذا أحلم أن يصار مستقبلاً؟

لما كنت مواطناً عربياً مشاركاً في حوار مستقبلي مع إخواني الأتراك، دعونا نحلم معا بنسيان الماضي الصعب وأن نفتح صفحة تاريخية جديدة لحياة قادمة. دعونا نقترب من بعضنا بعضاً، ولا ننكأ جراح الماضي، وأن نطوى صفحاته المتعبة. دعونا لا يطعن بعضنا البعض الآخر، محترمين خيارات أحدنا الآخر، وأن يقدّر كلّ منا هوية الآخر. دعونا نقيم جسوراً مشتركة كي تعبر عليها أجيالنا القادمة. دعونا نتصالح ونتفاعل بعد أن نفهم بعضنا بعضاً. دعونا نشارك بعضنا الآخر ثقافياً واجتماعياً، ونتعاون اقتصادياً بأسواق مشتركة، وننفتح على بعضنا سياحياً، فما يجمعنا هو أكثر بكثير مّما يفرقنا. دعونا نستعيد شراكة الآباء والأجداد والدراسة والمعرفة والخبرات والتجارب والفنون والتأليف والأوقاف. دعونا نستفيد من تجارب الاتحاد الأوروبي في أن نرى مصالحنا مشتركة ومتطورة،

---

(٥٥) المصدر نفسه.

ومدننا متفاعلة، ونبني شبكة متطورة من سكك الحديد والاتصالات الحديثة، فما يجمعنا ببعضنا البعض نحن أبناء قوميات وشعوب المنطقة أكبر مّما يجمع الشعوب الأوروبية بعضها بالآخر. دعونا نتشاطأ، ونبحر معاً، ونتفاهم، ونحيي معاً الذكريات الخالدة في مجتمعاتنا. دعونا نبدأ خطواتنا بأساليب حضارية بعيداً عن الصراعات. دعونا نحلم بمشروعات ثقافية مشتركة على مستوى ترجمة الإبداعات أو بناء متاحف يزينها تراثنا المشترك. دعونا نقف معاً على أضرحة الأجداد، ونضع زهوراً على قبور عربية وتركية بدءاً بأبي أيوب الأنصاري ومروراً باستذكار فضولي البغدادي وفضلي وعهدي وغيرهم، من علماء وقضاة وفقهاء وشعراء ومؤرخين ومهندسين، شادوا حضارتنا المشتركة. وأخيراً وليس آخراً، دعونا نصلّي معا في رحاب تلك الجوامع الرائعة. إن أشياءنا المشتركة تترجمها كل المعاني والرموز لنا، لكلينا ولكلّ الشعوب في عالمنا الإسلامي الفسيح.

رابعاً: استنتاجات: رؤية مستقبلية

لقد توصلنا إلى جملة «أفكار» تحفزنا معاً نحن العرب والأتراك إلى أن نفهم بعضنا بعضاً على مدى مئة سنة قادمة أخرى ستشغلها ثلاثة أجيال وحتى نهايات القرن، منها:

إن «الهوية» من أهم المسائل التي تشغل المجتمعات اليوم، وإن كلاً من العرب والأتراك قد تأثرا بعضهما بالآخر في تجسيدها قومياً بعد ضعف الدولة العثمانية التي شغلت هويتها عدة مجتمعات بقيت تحت مظلتها لعدة قرون. وإن مسألة «الهوية» لم تكن وليدة حدث معينّ أو خيانة مبدأ، بل كانت بالنسبة إلى كل العالم ضرورة وسط متغيرات تاريخية أصابت أوروبا بالصميم، وكان العثمانيون من أقرب دول العالم الإسلامي إلى أوروبا.

كانت الهوية العربية تتجذر يوماً بعد آخر بفعل تنامي الوعي والإدراك المتبادل مع نخب المثقفين الأتراك أنفسهم. وعليه، فان هذا «البحث» يتمنى على الإخوة المؤرخين والمفكرين الأتراك أن يعيدوا التفكير التاريخي في الأوضاع التي عاشها العرب، ولماذا طالبوا بهويتهم. إنها ليست مثالب وخيانات وقطيعة تاريخية، بقدر ما هي متطلب طبيعي للخصوصيات القومية والذات الاجتماعية.

لم تكن «الهوية العربية» وليدة تأثير استعمار بريطاني أو فرنسي، بل غدت ضرورة أساسية تترجمها أمامنا الوثائق المحلية العربية، وعلى المؤرخين من كلا

الطرفين أن يكونوا أمناء على موضوعاتهم، وحياديين في كيفية إطلاق الأحكام التاريخية.

إن كل أولئك الذين اشتركوا في مشروع البحث عن الهوية والذات كانوا كتلة فكرية واحدة، سواء جاؤوا من بيروت أو دمشق أو الموصل أو بغداد أو حمص أو القدس أو القاهرة، وإن شراكتهم ثقافية واجتماعية قبل أن تكون سياسية. وهم امتداد لأولئك الأحرار الذين ناضلوا ضد الاستبداد، وشرّدوا ونفوا من بلادهم. وقد انطلقوا من العاصمة إستانبول، ثم توزعت أنشطتهم في كل مكان، بحثاً عن هوية مفقودة عبّروا عنها بالنصوص والمقالات والأشعار التي نشروها في الصحف والمجلات والمدارس، وكان لها تأثير كبير في تكوين جيل جديد سيظهر أثره وإنتاجه على امتداد القرن العشرين.

إن تكوين النخب المثقفة العربية قد نهلت من مرجعية جغرافية تكاد تكون موحدة، ولكن ثمة عوامل تاريخية وتحديات صعبة عاشتها جعلتها عرضة للانقسام في الهوية الفكرية والسياسية، ولكن ليس في الانتماء الثقافي والاجتماعي حتى يومنا هذا. وإذا كان هناك خلاف في ذاكرة تاريخية مضى عليها مئة سنة، فالعرب كانوا وما زالوا يحترمون الأتراك ويعتزون بهم كثيراً.

لا يمكن أبداً أن تجري اتفاقات سياسية بين الحكومات بمعزل عن الشراكة الحضارية بين الشعوب العربية والتركية وبقية الشعوب في المنطقة من أجل تعزيز منظومة العمل المشترك لصالح الأجيال القادمة. إن العزف على حالة التشرذم والتقوقع من منطلقات دينية أصولية، أو عرقية شوفينية. سيضرّ، لا محالة، بتقدم هذه الكتلة الجغرافية في العالم.

لا يمكن للنخب العربية السياسية والمثقفة أن تنسلخ أبداً عن مقوماتها وقيمها المتنوعة (الإيجابية وليس السلبية) التي نجحت على امتداد تاريخ طويل في بناء علاقات وروابط ومواثيق وأعمال ومنتجات واتجاهات وتيارات بين العرب والأتراك، تتعزز مستقبلاً من أجل التكتل في عالم اليوم وعلى أيدي الأجيال القادمة خدمة لكل من الطرفين إزاء تكتلات العالم المعاصر.

لا بدّ أن تستفيد النخب المثقفة كثيراً من أعمق التجارب وأخصبها كتلك التي صنعها الآباء والأجداد من خلال ليبراليتهم وشفافيتهم وتعايشاتهم وعلاقاتهم وروابطهم الجغرافية والتاريخية مع أوروبا والعالم، ذلك لأن كتلة العالم العربي هي من أقرب الكتل الجغرافية في العالم الإسلامي من الغرب. وعليه، فإن فهماً

جديداً ورؤية مستقبلية لا بد أن تترسخ لدى الأجيال القادمة في بلورة طبيعة منفتحة، ومن نوع جديد، في تعاملها مع العالم، خصوصاً من أجل بناء مصالح مشتركة عليا لها في الثقافة والاقتصاد والسياسات الجديدة.

إنني أتأمل ولادة نخب عربية وتركية جديدة مع الجيل القادم الأول (٢٠٠٩ ـ ٢٠٣٩) والجيلين اللذين سيعقباه على امتداد القرن ٢١، وهما الجيل القادم الأوسط (٢٠٣٩ ـ ٢٠٦٩) والجيل القادم الأخير (٢٠٦٩ ـ ٢٠٩٩). وأعتقد أن تكوينات هذه الأجيال ومنطلقاتها وركائزها وكل منتجاتها ستختلف اختلافاً جذرياً عن الأجيال التي تعرّفنا عليها في القرن العشرين، إذ ستكون لها أوضاعها ويتبلور لها تفكيرها وستراعى فيها مصالحها على نحو مختلف جداً.

إن الضرورة الملحّة تقتضي من الطرفين بدء مشروع حوار حضاري منذ الآن، وتوسيع أطر العلاقات بينهما لإغناء المصالح المشتركة، ومعالجة المشكلات القائمة، والاستفادة من صفحات الماضي بعد إعادة التفكير بكل الرواسب العقيمة، والمناداة بالأسس والمرتكزات المستقبلية الجديدة.

وأخيراً، فإن تجربة هذا «البحث» تعلمنا كم استغرقت قصة تلك «الهوية» والمواقف والنضالات من أجلها، وإن مشروعها لم يكن مضاداً لغيرهم أبداً، ولكن قد علمنا الدرس إياه أن باستطاعتنا جعل ماضينا المشترك مدرسة لمستقبلنا ومصيرنا الآتي.

تعقيب

وجيه كوثراني(*)

أولاً: تمثلات الهوية لدى الأتراك والعرب

تشاء ظروف إعداد هذه الندوة أن أكون معقباً على بحث مؤرخ تجمعني معه نظرة متقاربة إلى التاريخ العثماني وعلاقة هذا التاريخ بتاريخ العرب، ولا سيما حديثه ومعاصره. لا يسعني بدايةً إلا المرور بملاحظة الباحثة دينا الخوري التي يستحضرها الباحث للإشارة إلى أهمية وضرورة دراسة التاريخ العثماني من خلال النظرة إلى الداخل، وعلى قصر هذا العمل على مؤرخينْ عربيينْ فقط هما الجميل وكوثراني، لكني إنصافاً، ومن قبيل الأمانة العلمية، فإن إعادة النظر في التاريخ العثماني من قبل المؤرخين العرب، ودراسته بموضوعية وحيادية، ومن الداخل أيضاً، لم يعد يقتصر على اثنين، ولا سيما إذا راجعنا ما أُنجز من دراسات في التاريخ العثماني: من تونس حيث نظمت بدءاً من الثمانينيات سلسلة مؤتمرات حول التاريخ العثماني، وبمبادرة من د. عبد الجليل التميمي، إلى الجامعة الأردنية في عمّان حيث جرى الاهتمام والبحث في هذا التاريخ من خلال النشاط البحثي في تاريخ بلاد الشام بإشراف د. محمد عدنان البخيت، مروراً بكتب وأطروحات أساتذة وطلاب الجامعة اللبنانية في لبنان، وصولاً إلى مراكز وجامعات عربية وأعمال يفوتني ذكرها في هذه العجالة.

هذا على أن إعادة قراءة التاريخ العثماني، ومن ثم قراءة التجربة الكمالية في تركيا، ثم متابعة المرحلة اللاحقة وتحولاتها، كلّ هذا لا يقتصر، كي ننتج

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، ومدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

معرفة منصفة وعادلة (علمية وموضوعية) في شأنه، على الرجوع إلى الوثيقة العثمانية أو التركية من الداخل فقط.

هذا توجه أوّلي في البحث، لا خلاف حوله أبداً، لكنني أضيف إلى هذا الأمر، أربع قواعد مفاهيمية في النظر من شأنها أن توسّع حقل الإحاطة في الموضوع، خارج دلالات الوثيقة وحدها.

الأولى: اندراج التاريخ العثماني في منطق ومسار التاريخ الإسلامي العام، ولا سيما في النطاق الذي درسه ابن خلدون في باب نشأة الدول في مسار الجدلية القائمة بين العصبية والدعوة.

الثانية: اندراج هذا التاريخ أيضاً في محيطه الجيو ـ تاريخي الحضاري المتوسطي والآسيوي، ولا سيما الواقع بين دائرتين مؤثرتين (الدائرة الفارسية والدائرة العربية).

الثالثة: خضوع هذا التاريخ لقانون التغير في الأزمنة التاريخية، وفقاً للتوصيف الذي يقدّمه المؤرخ فرناند بروديل، أي التفاوت في سرعة التغيّر بين الزمن الجغرافي ـ التاريخي شبه الثابت، وبين الزمن الاجتماعي ـ الثقافي البطيء التغير، وبين الزمن السياسي السريع التغير.

الرابعة: التمييز بين الذاكرة الجماعية والكتابة التاريخية؛ فالأولى تنحو نحو أسطرة التاريخ ومزج الأزمنة التاريخية (Anachronisme)، والثانية تنحو ـ مبدئياً ـ نحو عقلنة التاريخ وتفكيك أزمنته وتفسيرها. مثال ذلك: الذاكرة الجماعية (سواء لدى العرب أو لدى الأتراك) التي تقرأ التاريخ المشترك، إما من خلال ذاكرة عربية تستعيد إعدامات جمال باشا من جهة، أو من خلال ذاكرة تركية تستعيد تداعيات الثورة العربية الهاشمية من جهة أخرى. هكذا مثلاً يختصر ويجمّد تاريخ ستة قرون من التاريخ الإسلامي، ويبسّط أربعة قرون من التاريخ العربي المرتبط جلّه بالسيادة العثمانية!! فتتوالد استعارات **النبذ والتنابذ** بفعل تكرار مصطلحات ذاكرة شفوية أو مكتوبة تكوّنت في لحظة من لحظات الزمن التاريخي.

كانت هذه مقدمة لا بدّ منها لتأكيد حيّزٍ من الاتفاق مع د. سيار الجميل، ولكن لتقديم إضافات من وجهة نظر أخرى، ولا سيما في الحيّز الذي نتحدّث فيه عن محطات تشكّل الهويات بين العرب والأتراك ومسار هذا التشكّل.

* * *

أتوقف عند بعض المفردات أو المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع لأشرح وجهة نظري حيال كل واحدة: الهوية العثمانية، الهوية الإسلامية، الهوية القومية بوجهيها العربي والتركي، هوية الجمهورية التركية وتكريس الهويات الوطنية (القطرية) بعد لوزان عام ١٩٢٣. وفي هذا السياق التاريخي من تسلسل ولادة الهويات وتشكلها، تستوقف الأطر الأيديولوجية والحقوقية التي أشار إليها بحث د. الجميل تحت عناوين الأجيالَ ومحاولة ربط كل جيل بوصف من الأوصاف (التنظيمات، الدستور، التنوير، الإصلاحية والليبرالية والإسلامية... إلخ). وفي هذا الصدد لي رأي آخر في فلسفة التحقيب، وفي التوصيف، أبدأ به كمنطلق.

في المنطلق: أحبّذ في محاولة التحقيب التاريخي، ولا سيما عند تناولنا حقل التاريخ الاجتماعي والحضاري وتاريخ الأفكار، التأريخ على أساس الحقب الطويلة، أي التأريخ على المدى الطويل، مستعيراً تعبير المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل: «المدة الطويلة» (Longue durée)، أو «القرن الطويل»، كما في دراسته للقرن السادس عشر المتوسطي. فبروديل لم يخضع القرن للحساب الفيزيائي، بل أخضعه لمنطق التاريخ التحوّلي (المتغير والمتبدل وفقاً لقطائع تاريخية قد تستلزم أكثر من قرن)، فتاريخ الأفكار والتحوّلات الاجتماعية تاريخ بطيء عكس الأحداث السياسية المتغيرة بسرعة.

على أن هذا لا يمنع استخدام مفهوم «المدد القصيرة»، وقد استخدمها بروديل لشرح الأزمات الاقتصادية المتوالية في النظام الرأسمالي العالمي، كما لا يمنع استخدام مصطلح الجيل (حوالى ٣٠ سنة)، كما يفعل سيار الجميل في ورقته لتحقيب التغيّر من جيل إلى جيل. على أن استخدام السنوات القاطعة (من.. إلى..) هو نوع من التصوّر الافتراضي الذهني، وقد لا ينطبق هذا الافتراض بالضرورة على حركة التاريخ التي لا يمكن رصدها أو استشرافها بتحديد زمني تماثلاً مع سنة الولادة وسنة الوفاة. فأنا أحبّذ استخدام مصطلح المسارات في المدد الطويلة.

ثانياً: عودة إلى مسألة الهوية والهويات

١ ـ **في الهوية العثمانية**: الهوية هي انتماء إلى وحدات اجتماعية تتدرّج من بنية علاقات القرابة إلى بنى علاقات إثنية: عرقية ودينية وثقافية لغوية، إلى بنية وحدات أخرى حديثة التكوين تتشكل في نطاق وحدات وكيانات سياسية كصيغة الدولة/ الأمة. وفي إطار هذه الوحدات تتعين أشكال من الولاءات تعين بدورها

أنواعاً من الهويات: عصبانية بتعبير ابن خلدون، دينية ومذهبية.. الخ، **فما محل الهوية العثمانية في هذا التدرّج؟**

هنا أيضاً لا يمكن توصيف العثمانية توصيفاً واحداً طيلة القرون المديدة من عمر الدولة العثمانية، فهي في مرحلتها الأولى عصبية أسرة متغلبة، وفي مرحلة سيادة نصابها، **عصبية عامة** لدولة سلطانية (مستعيراً تعابير ابن خلدون والماوردي) شُرعن سلطانها ـ على طريقة شرعنة الماوردي للدولة السلجوقية تماماً. وإنه تشريع استمر على المنطق نفسه، والقانون نفسه، قانون التغلّب: التغلب الذي يصبح شرعياً بالاستقواء بالدعوة الدينية، والقيام بجزء كبير أو صغير من مهمات «الخلافة» دون ادعائها بالضرورة.

هذا في مرحلة ما يمكن أن نسميه مرحلة الدولة السلطانية، أو الدولة التقليدية (Patrimonial) بتعبير ماكس فيبر. أما في مرحلة التنظيمات، ثم في مرحلة الدستور وأزمته المطلبية الممتدة من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٠٨، فإن العثمانية اكتسبت في هذا الدور وعبر أقلام نخب تركية (نامق كمال مثلاً)، وبعضها عربي أيضاً (كساطع الحصري في مرحلة شبابه)، اكتسبت معنى «الوطن» (Patrie)، ومعنى الأمة (Nation)، وذلك بتأثير الفلسفة الوضعانية الوافدة من كل من ألمانيا وفرنسا.

إنه تصوّر أيديولوجي تماثلي لإمكانية تحوّل دولة ذات عصبية عامة عثمانية إلى دولة/ أمة عثمانية متعددة القوميات. وهنا المأزق التاريخي. إنها مرحلة تحوّل في الهوية، ومفهومها وتمثلها، بل إنها مرحلة انتقالية مأزقية تهيئ لقطيعة تاريخية قادمة بين زمنين تاريخيين.

٢ ـ **في الإسلامية التقليدية والإسلامية الإصلاحية**: تشهد أيضاً المرحلة التي انتظم فيها جيلا التنظيمات والدستور (وهي تسمية سبقنا إليها ألبرت حوراني في كتابه عن الفكر العربي في الزمن الليبرالي)، تشهد أيضاً صراعاً بين نمطين من الإسلامية، وإلى حدٍ كبير صراعاً بين هويتين إسلاميتين: **الأولى** إسلامية تقليدية محافظة، تتألف من المؤسسة الدينية الرسمية (مشيخة الإسلام) وطرق الصوفية، وجمهور شعبوي تابع، **والثانية** من إسلامية نخبوية إصلاحية تحاول أن تقدّم اجتهاداً إسلامياً في فهم الدستور والبرلمانية والمشاركة وتحديد سلطة الحاكم وحيّز الانتماء المواطني إلى المملكة على أساس تصوّر يماثل بين الشورى والديمقراطية، والاقتراع والبيعة.. الخ. إنه الحلم والطموح في تأسيس مملكة عثمانية دستورية، المركزية واللامركزية فيها مجال اجتهادات وخلافات بين نخب القوميات، بل حتى داخل

القومية الواحدة (الخلاف بين حزب الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف).

يُلاحظ هنا أن العثمانية الجديدة المتماهية مع «الوطن العثماني» أو مع الأمة العثمانية تقاطعت وتشاركت مع التيار الإسلامي الإصلاحي النخبوي. وتجلّى هذا التقاطع في ثقافة وخطاب نخب عربية وتركية، انتظم بعضها في تيار «تركيا الفتاة»، وفي غيره من التنظيمات والتوجهات الليبرالية والإصلاحية في المدن وعواصم الولايات. هذا مع ملاحظة ضيق الخلاف آنذاك بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية عموماً، لا على صعيد العلاقة بين نخب تركية ونخب عربية فحسب، بل أيضاً داخل نخب القومية الواحدة: أضرب مثلاً على ذلك التقاطع الحاصل بين محمد عبده وفرح أنطون، إذ يكبر الخلاف بينهما على الصعيد الفلسفي، بينما يضيق ويصبح حواراً وتنسيقاً على صعيد برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي[١].

٣ ـ انقسام الهوية العثمانية الجديدة: هوية قومية تركية وهوية قومية عربية، ثم هويات قطرية وطنية (في الجانب العربي)، تكرّسها معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ في القانون الدولي: للانقسام التركي ـ العربي في سنوات العقدين الأوّلين من القرن العشرين، أسباب كثيرة ومتنوّعة، دُرست من مواقع عديدة ووجهات نظر عديدة في الكتابات التاريخية العربية التي تناولت بالدرس المسارات التي اتخذها تطور العلاقات العربية ـ التركية.

ولعل الأهم في المسار التاريخي المكثّف والدرامي والعنيف في طفراته ومفاجآته الحدثية الكبرى المتفجرة سنةً بعد سنة هو رصد مسار التغير ومسار نتائجه على مستوى بناء الهويات. نكتفي هنا بذكر عناوين هذا المسار: انقلاب ١٩٠٨ ومجيء حكم حزب الاتحاد والترقي، وتأرجحه بين حكم تمثيلي وحكم أقلية عسكرية، ثم صراع اللامركزية والمركزية في الإدارة العثمانية، وبين الأحزاب التركية (الاتحاد والترقي/ الحرية والائتلاف)، ونشوب الحرب الكبرى ودخول تركيا العثمانية طرفاً، وإعلان مشاريع التقسيم المختلفة، من سايكس ـ بيكو إلى بلفور، إلى سيفر، إلى الاحتلالات الأجنبية المباشرة.. كل هذا كان من شأنه أن يهزّ بنية الهويات وخطابها لدى النخب هزاً عنيفاً، بل ويدفع هذه النخب إلى البحث عن مرجعيات للهوية جديدة وقديمة، أو قديمة متجددة. المثل العربي البارز في البحث الدائم عن هوية قيد الاستجابة هو رشيد رضا. فهو

(١) انظر: مقالة فرح أنطون ومحمد عبده في: **منبر الحوار**، العدد ٣٨ (٢٠٠٠).

عثماني إسلامي إصلاحي في العهد الدستوري (قبل الحرب)، وهو عروبي استقلالي مع الشريف حسين في العام ١٩١٦، وهو عروبي ـ سوري مع الملك فيصل في المؤتمر السوري المؤسس للمملكة العربية السورية، في العام ١٩٢٠، وهو أيضاً العائد إلى فكرة الخلافة في العام ١٩٢٢ عندما برز مصطفى كمال محرراً وغازياً، فبدا لرشيد رضا شخصية صالحة للخلافة (رسالته إلى شكيب أرسلان)، وهو في العام ١٩٢٤، مؤيد لمشروع الملك عبد العزيز بن سعود في توحيد الجزيرة في دولة إسلامية ذات مرتكز دعوي سلفي وهابي.

هذا المسلسل الدرامي المتسارع خلال عقد يستوقف في حالاته خلال عشرينيات القرن العشرين، ويوجب التنبه إلى عدد من النتائج والظواهر التي كانت لها تداعياتها طيلة القرن العشرين، بل حتى الآن على كل الهويات، دولاً وأحزاباً ونخباً.

ثالثاً: في عشرينيات القرن العشرين

نلاحظ ما يلي:

ـ نجحت حركة التحرر التركي بقيادة مصطفى كمال في إسقاط معاهدة سيفر التي تستهدف تقسيم تركيا المحددة في إطار الميثاق القومي التركي المؤسس للجمهورية التركية.

ـ في حين فشلت الحركة العربية بقيادة الأسرة الهاشمية ونخب المدن المشرقية أن توقف مفاعيل سايكس ـ بيكو، وبالتالي قرارات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ التي وزعت الانتدابات الأجنبية على أقطار الولايات العربية، فضلاً على عجزها ـ رغم الانتفاضات الشعبية المتفرقة في كل من العراق وسورية وفلسطين ولبنان في مطالع العشرينيات ـ أن تحرر الأرض من الاحتلالات الأجنبية (الإنكليزية ـ والفرنسية).

ـ فشل مشروع المصالحة التركية ـ العربية التي سعى إليها بعض العقلاء من الأتراك العرب (شكيب أرسلان) (أخبار عديدة عن لقاء لم يحصل بين مصطفى كمال والملك فيصل في حلب عطّله الإنكليز).

النتيجة: إن انتصار حركة التحرر التركية (عبر إسقاط سيفر، وطرد القوات اليونانية وفرض انسحاب القوات الفرنسية من كيليكية)، ترتب عليه انعقاد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣:

١ ـ اعتراف قطعي بالجمهورية التركية الجديدة وفقاً للميثاق القومي التركي.

٢ ـ اعتراف بدول عربية جديدة: العراق، سورية، لبنان، إمارة الأردن.

لكن الظاهرة الأهم التي ينبغي التنبّه إليها، هي تكريس وتثبيت القانون الدولي عبر نصوص معاهدة لوزان، لمبدأ الجنسية (الناسيوناليته) (Principe de nationalité) في تركيا والمشرق العربي. فهل هي نوع من «وستفاليا» تركية ـ عربية!؟

وما يدعو إلى الانتباه أيضاً أن:

ـ الجنسية التركية (الناسيوناليته) تطابقت مع صيغة الدولة/ الأمة تركياً، كجغرافيا ـ تاريخية وشعب.

ـ في حين إن الجنسيات العربية التي نصّت عليها لوزان، تطابقت نسبياً مع جغرافية أقطار، ولم يجر إجماع عربي آنذاك حول حدودها واكتمال كياناتها، والبعض يقول من اكتمال شرعيتها القومية أيضاً. وظلّت النخب العربية المقتنعة بوحدة هذه الأقطار تعاني هذا الإشكال ـ المفارقة زمناً طويلاً وممتداً حتى اليوم.

شهد هذا الزمن انعطافات وتغيرات كبرى بدّلت وغيّرت في اتساع نطاق الرقعة الجغرافية (مشرقاً ومغرباً) لساحة الهوية العربية في الأيديولوجيا السياسية للقومية العربية، وذلك عبر صياغة جديدة لمفهوم القومية العربية عند النخب البعثية والناصرية وحركة القوميين العرب، كما غيّرت في المقابل في موقف نخب من أجيال جديدة بدأت تستوعب الكيانات الوطنية الجديدة، وتقدّم لها الشرعنة التاريخية اللازمة بغية تأسيس هوية وطنية، حيث يتحوّل فيها حمل الجنسية (الناسيوناليتيه) واكتساب حق المواطنة إلى هوية قومية (Identité nationale) في دولة/ أمة (Etat - nation).

مسار هذا التحوّل في المشرق العربي طويل ومعقّد، ويتطلّب معالجات تفصيلية خاصة بكل دولة أو قطر، نظراً إلى الخصوصيات التي اكتسبتها هذه الدولة أو تلك خلال تشكلها التاريخي اللاحق.

على أن مسألة إشكالية ظلّت تواكب هذا المسار في شقيه، في شقّه التركي حيث حسمت مسألة الوحدة القومية التركية، وفي شقّه العربي ـ المشرقي حيث لم تحسم مسألة الوحدة القومية العربية، ولم تتشكّل الدولة العربية الموعودة. المسألة المواكبة لهذين الشقينّ كانت وما زالت هي مسألة علمنة الدولة أو أسلمتها، فكيف كان التعاطي في الحالين؟

رابعاً: المسألة الإشكالية المواكبة: علمنة الدولة أم أسلمتها؟

هذه المسألة حسمت أيضاً في تركيا، بعد لوزان مباشرةً بإلغاء الخلافة، ثم تلتها القرارات العلمانية الأخرى. صحيح أن هذا الإلغاء كان قراراً، ولكنه جاء في سياق تاريخي لم يتنبّه لأهميته ولدوره، لا العلمانيون المتحمسون للقرار ولا الإسلاميون المعادون له. جاء قرار مصطفى كمال في العلمنة تتويجاً لانتصار سجّله أولاً على السلطان ـ الخليفة، وعلى علمائه وقواعده وبرنامجه وسياسته، كما جاء تتويجاً لمهمة تحرير قومي أنجزت بجدارة، وتتويجاً أيضاً لمهمة توحيد أحبطت محاولات تجزئة تركيا، كما عين حدودها الميثاق القومي التركي، كما سبقت الإشارة. هذا سياق تاريخي مهم يعطي الشرعية لمصطفى كمال أن يتصرّف باسم الأمة. ولكن لم يكن هذا يكفي، كان مصطفى كمال قد مهّد أيضاً لإلغاء الخلافة وإعلان العلمنة بتبرير فقهي إسلامي عندما فرّق بين السلطنة والخلافة في وثيقة إسلامية اجتهادية أعدّها علماء دين وقانون ومؤرخون هي الوثيقة المعروفة: **الخلافة وسلطة الأمة**، وهي عبارة عن دراسة فقهية تأصيلية، استند إليها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة والسلطنة، نشرت في القاهرة عام ١٩٢٤.

إذاً، ثمة انتصار تاريخي يحصّن مصطفى كمال ـ كمشروعية تاريخية (Legitemité) ـ وثمة تأصيل فقهي شرعي يبرر الفصل بين الخلافة والسلطنة، أي بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، اجتمعا للتمهيد للحظة قرار إلغاء الخلافة واتخاذ القرارات اللاحقة في علمنة الدولة والمجتمع. يمكن أن نقول إن «المشروعية» (Legitemité) والشرعية (Légalité) اجتمعتا في هذا الإنجاز.

وفي رأيي إن هذه المرحلة الحاسمة، سيكون لها تأثيرها الكبير في مدى قرن كامل. لن أتطرّق، إلى مراحل تطور نظام الجمهورية التركية في الحقب اللاحقة، وعملية التحوّل الديمقراطي فيها، ولكن لا بد من التوقّف عند الحدث الأخير ودلالاته تركياً وعربياً: انتصار حزب العدالة والتنمية الإسلامي في عام ٢٠٠٧.

كتب الكثير في هذا الموضوع في العديد من اللغات، وجرت مقارنات بين العمل السياسي الإسلامي التركي والعمل السياسي العربي الإسلامي، ومعظمها صبّ على فكرة التلاؤم بين الإسلام السياسي والديمقراطية، والدعوة إلى أن يتعلّم العمل السياسي العربي من نظيره التركي.

هذا التركيز على صحته ووجاهته، يغفل معطيينْ أساسيينْ من معطيات التاريخ

التأسيسي والبنيوي لفكرة الدولة وتجربتها التاريخية لدى العرب ولدى الأتراك.

في مقالة لي بعنوان: هل يمكن قياس العمل السياسي الإسلامي العربي على نظيره التركي[٢]؟ قدّمت بعض الأفكار، ألخّصها كما يلي:

- العلمانية باعتبارها فصلاً بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (في جانب من مفهومها)، تجد لها جذوراً في التجربة السلطانية العثمانية، وذلك من خلال التمييز الذي حصل فعلاً بين الأحكام السلطانية والأحكام الدينية، فالأولى (الأحكام السلطانية)، كانت في معظمها عرفية ووضعية تندرج تحت عنوان «قانون نامه»: مثال قوانين محمد الفاتح، وسليمان القانوني.

- التنظيمات العثمانية (القرن التاسع عشر)، شكل متقدّم من أشكال الاقتباس والتوليف بين صيغة الدولة الحديثة (الغربية) وصيغة الدولة السلطانية ذات المرجعية الإسلامية على مستوى التشريع.

- تدابير مصطفى كمال العلمانية، تقع في جانب من جوانبها في مسار حركة التنظيمات التي نجحت في تركيا، بينما تعثّرت في المشرق العربي.

الخلاصة، إن العمل السياسي الإسلامي التركي (المعاصر)، انبنى على خلفية تاريخية وثقافية وسياسية ممهدة ومساعدة على إحداث هذا التلاؤم بين الثقافة الديمقراطية والثقافة الإسلامية، بين المجتمع الديني والمجتمع المدني، بين العلمانية والدين، بين علم أصول الفقه ومناهج العلوم الإنسانية الوضعية، علماً أن لا إسلامية واحدة في تاريخ العالم الإسلامي وحاضره، ولا علمانية واحدة في تاريخ الغرب الحديث وعالمه المعاصر.

خامساً: ماذا عن التجربة العربية حيال ما حصل في الشق التركي

ألخّص الأفكار بما يلي:

- في المرحلة السلطانية العثمانية: انقسم العرب - باستثناء حالة مصر نسبياً، وحالة المغرب التي نأت عن السيادة العثمانية - انقسموا، ولا سيما في ولايات المشرق العربي، إلى عصبيات عائلية وقبلية وملل، حكمت محلياً بصيغة وسطاء سلطة، لا بصيغة دولة عامة (تعبير لابن خلدون)، وتقاتلت بصورة دائمة

(٢) الحياة، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧.

ودورية على أمرين متلازمين: سلطة الجباية الضرائبية في نظام التزام للأرض، وسلطة ولاء واستتباع حيال العصبيات (قبائل، عائلات، ملل)، الأمر الذي أدّى إلى نشوب نزاع دائم على السلطة بين زعماء العائلات والقبائل.

- في مرحلة التنظيمات: فشلت التنظيمات في ولايات المشرق العربي لأسباب كثيرة: البعد عن المركز (أطراف)، العجز المالي، النزاعات الداخلية الاجتماعية، التدخل الأجنبي (يراجع تقرير مدحت باشا حول الأسباب).

- في العهد الدستوري وقيام الجمعيات العربية: فشلت مشاريع الإصلاح في المدن العربية، وكذلك فشل مشروع اللامركزية الإداري، لأسباب داخلية وخارجية، ولكن هذه المرة كان السبب الرئيسي اندلاع الحرب وسياسات الاحتلال، وقبلها تصلّب الهيئة العسكرية التركية الحاكمة في التعامل مع الحركة المطلبية العربية.

عندما طُرحت مسألة التفريق بين السلطنة والخلافة، ونشرت الوثيقة تحت عنوان «**الخلافة وسلطة الأمة**» في عام ١٩٢٢، لم ينتبه أحد من الكتاب العرب إلى هذه الوثيقة، إلا بعد عام ١٩٢٤، وكانت **الأهرام** المصرية قد نشرت بعض نصوصها بالعربية، كما أن دار الهلال نشرت ترجمتها كاملةً في العام نفسه. الوحيد الذي تنبّه لها، كان علي عبد الرازق، فقد أشار إليها عرضاً في كتابه: **الإسلام وأصول الحكم**(٣). ولكن يمكن أن أستنتج من قراءة النصّين أن المفاهيم واحدة فيهما، وأن المبررات التاريخية والاجتهادية متشابهة لإثبات عدم ضرورة الخلافة، لأن هذه الأخيرة هي سلطنة في التحليل الأخير - يمكن أن تتغير بحكم الظروف: فالضرورة هي ضرورة مدنية قبل كل شيء.

يعرف الجميع ماذا جرى لعلي عبد الرازق عربياً؛ انتزعت منه صفة الأعلمية (وكان أزهرياً)، هوجم من العلماء، والملك، بل وحتى من سعد زغلول: رئيس حزب الوفد الذي يفترض أنه حزب مدني - علماني.

لكن الأهم في التعامل العربي مع فكرة علي عبد الرازق، وهي فكرة سبق أن انتصرت في تركيا عبر قوى الحركة الكمالية، هو أن العديد من ملوك العرب - كانوا طامعين في وراثة الخلافة المتدهورة، فدافعوا عن الخلافة لا حباً

(٣) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥).

لها، أو اقتناعاً فقهياً بمبدئها، ولكن استخداماً وظيفياً وسلطوياً لها، واستقواءً بها على سنّة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

بالنسبة إلى العلماء، وشيوخ الأزهر: خرجوا من مؤتمرهم عام ١٩٢٦ بقرار تأجيل موضوع البت في مسألة الخلافة، على مستوى البحث عن الشخص المناسب، لا على مستوى الموقف المبدئي والمعرفي من نظريتها. كذلك كان موقف رشيد رضا الذي عبر عنه في مقالات **الخلافة أو الإمامة العظمى**، وفي مقالاته التي علّق فيها على مؤتمر الخلافة في عام ١٩٢٦: (التأجيل)، لكن رشيد ينفرد في الدعوة إلى تأسيس مدرسة مجتهدين قد تخرج خليفةً مناسباً، وتأسيس حزب إسلامي، ولعل الفكرة الأخيرة هي التي تلقفها تلميذه حسن البنا، وهكذا كان[٤].

أقول «هكذا كان» لأشدد على اختلاف التجربة التاريخية التركية عن نظيرتها العربية، فالإسلامية التركية نشأت على خلفية تاريخية تتمثّل في تجربة دولة متمكنة منذ التجربة السلطانية، إلى التنظيمات، إلى التجربة الكمالية العلمانية. هذا في حين نشأت الإسلامية العربية، أو بالأحرى الإسلاميات العربية لاحقاً على خلفية تجربة تاريخية ضعيفة مشتتة ومبعثرة، ومعادية للعلمانية بكل أشكالها ومدارسها، أو على الأقل كما قُدّمت لها، ناهيك عن مستجدات وروافد أخرى ما لبثت أن هبّت لتزيد في المأزق: فشل حركة التحرر العربية في التوحيد، مأساة فلسطين، غطرسة السياسات الغربية وانحيازها، الجرح الفلسطيني النازف دائماً، الظلم الذي لا يطاق والذي ترزح تحته الشعوب العربية، فشل مشاريع الإنماء والتنمية.. إنها لائحة لا تنتهي من الأسباب.

لكن كل ذلك لا ينفي البحث عن بدائل.. لا شك في أن الفكر السياسي الإسلامي العربي أخذ بالتجدد في العديد من قطاعاته، ولا شك في أن الفكر القومي العربي أيضاً آخذ بتجديد أفكاره ومقولاته، وكذلك المدارس المدنية والعلمية المستقلة التي تنتج أفكاراً نقدية وبناءة ومجددة. كل هذا لا بد من أن يتراكم ليعطي نوعاً جديداً من الوعي العربي، فالهوية البنّاءة لا تنتقل بالوراثة، إنها تبنى بناءً.

---

(٤) هذه الأفكار موسّعة وموثقة، مع ملحق: نص وثيقة التفريق بين السلطنة والخلافة: الخلافة وسلطة الأمة، في: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).

الفصل التاسع

وجهة نظر تركية في مسألة الهوية

أتيان محجوبيان(*)

- ١ -

أريد أن أركز في حديثي على الهوية التركية بدلاً من أركز على العلاقات التركية - العربية، لأن التحول والتغير الذي تشهده تركيا في الوقت الحالي يتحقق بشكل أسرع من أي تغير في علاقات تركيا في أية ساحة أخرى. لذلك إذا كنا نريد طرح رؤية تتعلق بالمستقبل فيجب علينا أن نعرف ونفهم ماذا سيحدث وإلى أين تذهب تركيا خلال الـ ١٠ - ١٥ سنة المقبلة.

يوجد أمام تركيا طريقين بشكل عام: **الأول** توجد فيه تركيا كممثل مهم في العالم والهوية التركية التي تضعف يوماً بعد يوم. أما **الثاني** فتوجد الهوية التركية التي تحافظ على نفسها وقوتها. مقابل ذلك توجد تركيا كلاعب دولي عادي ووسط. قد يستغرب الكثيرون هذا التناقض، لأنه في الحالة الطبيعية تقوى هوية الدول كلما قويت الدولة، هكذا يتم التوقع. لكن الوضع ليس كذلك في عالم اليوم، وفي تركيا. إن تركيا ستصبح دولة مهمة في العالم حسب إضعافها للهوية التركية، وإن هذا الوضع سيكون أوضح ديناميكياً خلال السنوات المقبلة.

إن الهوية التركية في تركيا تلمح إلى سلسلة تغرب قسرية إجبارية، أي

(*) كاتب صحفي ومدير برنامج الديمقراطية، بمؤسسة (TESEV).

تلمح إلى خطوات تسيرونها لكونكم مجبرين عليها، لكنها تتضمن مغالطة طوعية في الوقت نفسه، أي أن هناك وضعاً مرضياً للمجتمع من خلال إقناع نفسه وانجذابه إليه. لكن هناك حدود لذلك، إذ يتعرض لضغوط مع تغير العالم. والآن وصلنا إلى نقطة لا يمكننا الاستمرار بها.

ـ ٢ ـ

يمكننا تقديم شرحٍ مبسطٍ لذلك على الشكل التالي: لقد ظهرت هويات عدة دول بهكذا تغرّب قسريٍ، وتحولت هذه الهويات في عدة دول بمغالطات طوعية. لكن تلك الهويات لم تكتسب صفة اجتماعية فيما بعد، بل أصبحت حالة اجتماعية يعيشها المجتمع بشكل عادي.

لكن، هكذا وضع لم يحدث في تركيا، لأن هناك صاحباً معيّناً لهذه الهوية. وكان يوجد لها صاحب محدّد في كل وقت، وأن هذا الصاحب هو «الدولة» أكثر من المجتمع، أي البيروقراطية العسكرية السياسية في الدولة. وهذا الوضع خلق نقصاً في مواجهة النفس وتملك هذه الهوية، ولا سيما في العالم الذي تسود فيه الديمقراطية الليبرالية، أي البنية الهوياتية التي لا تحوي البرجوازية فيها، حيث أدّى ذلك إلى تبنّي الدولة لهذه الهوية أكثر من غيرها.

لقد وصلنا إلى نقطة في الوقت الحالي أصبحت فيها جميع الطروحات التي يتم تقديمها حول الهوية التركية مع السياسات التي يتم اقتراحها في الوقت الحالي من أجل استمرار الدولة عائقاً حول التحول الديمقراطي في تركيا، وربما أهم قضية لتركيا مخبّأة في التغير الذي تشهده في الوقت الحالي. يجب علينا فهم الظروف التي تكوّنت فيها تلك الهوية والعودة إلى ما قبل الجمهورية من أجل فهم كيفية الوصول إلى هذه النقطة.

ـ ٣ ـ

يمكننا شرح الحالة الروحية لعهد ما قبل الجمهورية من خلال أربع حالات:

الأولى، هو الشعور بالهزيمة. لقد صغرت الإمبراطورية وتعرضت لخسارة الأراضي، وإن كلّ المجتمع يتعرّض لهزيمة. ولم يتمّ تحقيق النصر في أية حرب منذ ٢٠٠ سنة. وقد خلق هذا الوضع شعوراً بالدونية لدى الناس.

أمّا الحالة النفسية **الثانية** فهي عدم الثقة. كان هناك من لا يريد أن يكون

معنا كعلاقتنا مع العرب والألبان رغم أنهم مسلمون، لقد طرحوا هويتهم الإثنية في المقدمة، وغرقوا من خلال الرحيل، وهذا مجتمع يتجه نحو تعدّد الهويات. لذلك هو في وضع مشوّش لا يعرف إلى أين سيذهب.

أما الحالة **الثالثة فهي** الشعور بالذنب. يرتبط هذا الوضع الروحي بذهاب غير المسلمين من هذه الأراضي، لأنه كان هناك ٤,٥ مليون غير مسلم تقريباً يعيشون في الأناضول التي لا يتجاوز عدد سكانها العشرة ملايين، ووصل عدد السكان غير المسلمين إلى لا شيء تقريباً خلال فترة قصيرة. وكان غير المسلمين المذكورين يعيشون ظروفاً اقتصادية أفضل من السكان الأتراك والأكراد، وعندما رحلوا تركوا كل ثرواتهم لمن بقي. يعني ذلك أن ثروة الشخص المسلم زادت ثلاثة أضعاف مقارنة بالدخل القومي آنذاك. طبعاً كان التوزع غير طبيعي، لذلك كان هناك بعض العائلات التي زادت ثروتها ٢٠ ـ ٣٠ ضعفاً، وإن القسم الكبير من العائلات المسيطرة على السياسة والأوساط الأكاديمية والثقافية هي العائلات التي حققت قفزة نوعية على صعيد الثروة. طبعاً استمر هذا الوضع كـ «ضريبة ممتلكات» فيما بعد. لذلك إن كل ما تمّ عيشه يلمح إلى عدم التحدث والسكوت والنسيان، وإلى حاجة بهذا الاتجاه.

أما الحالة **الرابعة فهي** الخوف: خوف البقاء، وعدم معرفة ما هو المستقبل والطريق الذي يتمّ السير فيه. لذلك ظهر وضع الحاجة إلى الدولة والتبعية لها. لقد ورثت الجمهورية هذه السيكولوجيا وسارت خطوة كبيرة أعطت للمجتمع الثقة بالذات. إن تحرير الأراضي وتحقيق الاستقلال هو جانب واحد للمسألة. من جهة أخرى تم العيش في انقطاع عن العالم القديم من أجل إعطاء الثقة بالذات وتم تقديم هوية جديدة للمجتمع.

عندما ننظر إلى مرحلة ما قبل الجمهورية، نرى المشهد التالي بخصوص الأدوات التي نمتلكها حيال حل هذا الوضع من الناحية الأيديولوجية: أولاً ظهر التيار القومي التركي. ثم الانتقال من نظرية العثمانية إلى الإسلامية، ومن ثم الوصول إلى التيار القومي التركي. وكانت ساحة الهوية تضيق مع مرور الزمن. وكان من الواضح أن التيار الجديد لن يكون مع المسلمين ولا غير المسلمين، حيث كان هناك ظاهرة اسمها «التحضّر». إن المثقفين العثمانيين والتيار القومي التركي بشكل خاص فهموا التحضّر على الشكل التالي: الحدّ من الدين، وشرعنة الذهنية السلطوية. لذلك وصلوا إلى مفهوم وضع في المقدمة الدولاتية والعلمانية التابعة للدولة.

إضافة إلى ذلك تمّت وراثة مفهوم «الاتحادية» من التاريخ، وتمّت إضافة

الثورية فوق كل ذلك في «الاتحادية»، وتمت شرعنة الحركات المستولية على السلطة التي تهدف إلي تغيير المجتمع. كان هذا يهدف إلى القيام بذلك عبر القوات المسلحة وجعل الجيش ذي شخصية خاصة لا تشبه المؤسسات الأخرى، وتحويله إلى مؤسسة خاصة به، وجعله جزءاً طبيعياً من السلطة.

ـ ٤ ـ

لقد ورثت الجمهورية كل الميراث المذكور واستمرت بالتحرك معه. هنا توجد ديمومة سياسية من ناحية الثقافة السياسية. لكن الجمهورية سارت خطوة حرجة، حيث انسلخت عن العالم القديم وحاولت خلق «تاريخ نظيف». يوجد جانب تضخيمي لهذا التاريخ: جاء الجميع من آسيا الوسطى. لقد فسدت دماء جميع الأعراق لكن «الدم التركي» لم يفسد. وتمّ خلق جميع الحضارات من قبل الأتراك وهم الذين اخترعوا الاختراعات الكبيرة. ويمكننا إيجاد ذلك في جميع الكتب المدرسية والكتب المشهورة في عقد العشرينيات والثلاثينيات. إضافةً إلى ذلك هناك آراء مشهورة حول التاريخ النظيف في الحياة اليومية:

الطرح **الأول**، يعتبر «الحرب التحريرية المستمرة» هو أحد تلك الآراء، وما تزال إحدى الأطروحات التي تتبناها الحركة القومية، أي يمكننا القول إن الحركة التي تحاول المحافظة على الهوية التركية كما هي، ما تزال تدافع عن ذلك. وتعني مقولة الحرب التحريرية المستمرة الغرب الذي يحاول تقسيمنا والقضاء علينا، أي «الأعداء هم العدو الأبدي والأزلي». ويتمّ تسمية هؤلاء الأعداء بالدول المجاورة بشكل عام، ويتمثلون بغير المسلمين في الداخل. واقترب الأكراد بعد عقد الثمانينيات لأن يكونوا «العدو الأزلي والأبدي» بسرعة كبيرة.

إننا لم نصل إلى هذه النقطة في الوقت الحاضر، لكن ذلك هو النقطة التي أوصلنا إليها المفهوم القومي التركي.

أما الطرح **الثاني** فيتمثل بـ «نموذج القومية التي لا تخسر الحرب». ويستند هذا الطرح إلى «أننا لم نخسر أية حرب في الميدان، بل خسرنا جميع الحروب على الطاولة».

أما الطرح **الثالث** فهو أن الأتراك هم قومية عبارة عن جنود منذ الولادة، أي مفهوم يعتمد على أن المهمة التاريخية للأتراك هي الظهور على ساحة التاريخ والقيام بالخدمة العسكرية وهزيمة وإدارة الآخرين.

عند تجميعنا لتلك المعلومات نرى أنه أصبح من الممكن «إنتاج هوية مشرّفة»، وتمّ خلق الهوية التركية كهوية مشرّفة، لأن ما تمّ عيشه في الماضي والترسبات التي أتت من مرحلة ما قبل الجمهورية خلقت عدم الثقة والشعور بالذنب لدى البشر. لذلك كان يجب تنظيف ذلك، وتمّ طرح هذه الهوية المشرفة كـ «هوية مكتشفة» للمجتمع، حيث كانت هذه الهوية موجودة وقامت الدولة باكتشافها باسم الأمة.

لم يتمّ طرح هذه الهوية بالشكل الذي تم عيشه، بل تمّ طرحها كـ «هوية مستحقة»، وأخيراً شعر المجتمع أنه حصل على الهوية التي يستحقها التي منع منها في الماضي. وكان ذلك تغرباً قسرياً؛ أي تمّت دعوة جميع المسلمين إلى تبنّي الهوية التركية، وقام البشر بذلك طوعياً نوعاً ما؛ أي وافقوا على هذه المغالطة بشكل طوعي أيضاً، لأن تلك كانت حاجتهم تماماً. لكن تمّ الانتقال فيما بعد من مفهوم الهوية المشرفة إلى «المواطَنة الصحيحة». وإن المواطَنة الصحيحة في تركيا ليست ميزة فردية، بل ميزة جماعية وهي قالب سلوك جماعي.

وكانت هناك حاجة إلى ذلك، لأنه كان هناك نظام جديد ولا يمكن تحقيق مشروعية طبقة إدارية جديدة من خلال تحقيق الاستقلال (فقط). وكانت هناك حاجة إلى شيء مختلف يتمّ من خلاله بناء علاقة بالمستقبل. وتمّت فبركة الشيء الذي يتم تسميته بالعلمانية بهذه الطريقة في تلك المرحلة؛ أي أن العلمانية هي نظرة استندت إلى الدولة كنمط حياة وكسلوك سياسي في الوقت نفسه. وإن العلمانية هي مزيج من الشيئين المذكورين. إن العلمانية في تركيا لم تقتصر على المناقشات التي تدور حول العلمانية بشكل كلاسيكي، بل إنها تلمح إلى السياسة التي تستند إلى الدولة. وأدى تبنّي الرعاية العلمانية إلى إضفاء المشروعية على المتربّعين على إدارة الحكم، وبذلك تمّ وضع أسس النظام الجديد في المنظور البعيد. لكن مرحلة الانتقال المذكورة كانت عبارة عن وضع تغرب قسري، لأنه تم الانتقال من المفهوم الإسلامي إلى المفهوم القومي التركي، وأصبحت الدولة تدعو إلى العلمانية.

وتحول مفهوم «المواطَنة الصحيحة» في تركيا بعد هذه النقطة إلى مسؤولية تمنحها الدولة ويجب حملها. لذلك تمّ عيش المواطَنة الصحيحة وكأنها إثبات للمفهوم القومي التركي. وتمّ الاتجاه إلى نقطة وكأن الدولة هي المفتش، والمجتمع هو طالب يقدم الامتحان. وأصبحت «الدولة» هي المالك الحقيقي للهوية التركية.

إن الوضع المذكور أدذى إلى مرحلة انتقالية أصبح فيها العلمانيون دولاتيين، وإن ذلك هو وضع ثالث يعبّر عن التغرّب. وإن الدولاتية في تركيا فقدت من ميزتها أن تكون ميزة، لأن الفجوة بين الدولاتية والمواطَنة التركية أصبحت كبيرة. هنا يجب علينا أخذ التغيرات الدولية بعين بالاعتبار. وإن ذلك ظهر ما بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، لذلك إن ما شرحته يظهر التغيّر النواة في ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ والتغيّر المستعصي في المرحلَة التي أتت فيما بعد.

ـ ٦ ـ

إن التبعية إلى الهوية التي وضعتها الدولة وتحمل مسؤولياتها خلال العلاقات مع الدولة أدّى إلى ظهور موقف جديد، وأدى إلى تخلي المجتمع عن المعرفة والتفكير، أي عدم الاهتمام بالماضي وترك ذلك إلى الدولة، واعتبار الدولة هي التي تعرف ما هو الصح وما هو الغلط. إن تحول المفهوم القومي التركي إلى الدفاع عمّا هو مفيد للتركي، وطالما أن الدولة هي التي تعرف ما هو مفيد، أدى إلى تبنّي موقف يستند إلى الدولة، حيث أدى ذلك مع مرور الزمان إلى قبول الهوية الدولاتية ـ العلمانية التركية، إلى أفراد يضحون بأنفسهم.

وكان يجب على الأفراد الذين يضحّون بأنفسهم أن يجتمعوا بطريقة ما. وكان هناك حاجة إلى شيء يربط الأتراك ببعضهم البعض. وكانت الدولة باردة وجافة وتبقى بعيدة، حيث تظهر في هذه النقطة «أسطورة الأتاتورك». إن أسطورة أتاتورك مغالطة طوعية، وتعبّر عن كسب واكتشاف الهوية التركية لشخصيتها من جديد. لكن قد تكون تغرّباً في الوقت نفسه، لأن الأتاتورك هو إنسان ملموس ولا يمكن إخفاء الحقائق التي تتعلق به. تتواجد تركيا في هذه النقطة في الوقت الحالي ولا ترجع إلى الماضي وتلفّ الشريط بالعكس. وقد وصلت تركيا في الوقت الحالي إلى نقطة تناقش فيها الأتاتوركية والعلمانية. وظهرت إقليمية منسلخة عن الدولة وانفصلت الهوية الإسلامية والهوية التركية عن بعضهما البعض لأول مرّة، وسيزداد وسيتواصل ذلك. وربما ستضطر تركيا إلى خلق هوية تركية جديدة أو ربما هوية عبر تركيا (Türkiyelilik) نسبة إلى «تركيا» تتجاوز فيها معضلة الانتماء إلى الهوية التركية، بمعناها العرقي.

تعقيـــب

جنكيز تشاندار(*)

ـ ١ ـ

إن المهمة التي أعطيت لي في هذا الاجتماع هي الرد على أتيان محجوبيان، لكن حديثي سيتجاوز التعليق على كلمة أتيان محجوبيان، لأن عنوان المواضيع التي يتطرق إليها المتحدثون وعنوان موضوعنا مشترك.

برأيي استخدم أتيان محجوبيان في مدخل حديثه الجملة المذهلة، والعبارة التي تعبّر عن روح مضمون كلمته، وعبّر عن فكرة معارضة. «الآن يوجد تركيا التي تقوى يوماً بعد يوم، وهناك هوية تركيا التي تضعف كلما قويت تركيا. بالمقابل، لذلك كلما تمّت محاولة تدعيم الهوية التركية، وكلما ظهرت الهوية التركية قوية، فإن تركيا تصبح في وضع وسط في النظام الدولي.

إن حديث السيد أتيان كان حديثاً مهماً محاطاً بالمصطلحات، وما قاله يتضمن تحليلاً يدعو إلى النقاش فيما بين الأتراك في إطار المواضيع الحيوية التي تتم مناقشتها في تركيا. وأشار إلى كيفية تناول وتشكيل الهوية التركية في عقد العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم في إطار النسيج المصطلحي المذكور.

ـ ٢ ـ

إذا كان لا بد من تحليل كلامه حول تلك المرحلة فيمكنني قول ما يلي: عندما تحاولون الانتقال من الإمبراطورية إلى مؤسسة دولة قومية فإن المرض

(*) كاتب صحفي ومحاضر بجامعة إستانبول الثقافية.

الطفولي الذي قد يظهر الذي يتعلق بتأسيس الدولة القومية (ولا سيما في عقد العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم) برز على الساحة.

إن تأسيس تركيا كدولة قومية لم يتبع المسار التاريخي لأوروبا، رغم أنها تبنّت أوروبا كنموذج لها؛ أي لم تستطع إنتاج دولة قومية كالتي أنتجها الاتحاد القومي الألماني والاتحاد الايطالي، بل حاول العنصر الإثني المؤسس للإمبراطورية خلق دولة قومية عبر ميراث الإمبراطورية وفوق جزء من جغرافية الإمبراطورية نتيجة تفكك الإمبراطورية، إننا لم نجد مثيلاً لذلك في التاريخ تقريباً.

لذا فإن ذلك أحضر معه جميع الأمراض الطفولية التي ذكرتها قبل قليل. وإن تركيا تناقش الهوية التركية بشكل موسّع وعميق في عام ٢٠٠٩، وإن هذا النقاش يستمر منذ سنوات، وتكاثف في هذه الأيام. وسيستمر في المرحلة المقبلة أيضاً.

ـ ٣ ـ

هنا يمكننا أن نحكم ونقول: إن الهوية التركية تعاني مشاكل. وليس من السهل تعريفها. لقد حاولت الكوادر التي بنت الجمهورية تغيير الهوية العثمانية الإسلامية بالهوية التركية عبر نفوذ الإسلام عند محاولتهم لتشكيل الدولة القومية التركية؛ أي حاولت تشكيل قومية من خلال تذويب موجات الرحيل التي أتت من القوقاز مع أهل الأناضول المسلمين بحوجلة واحدة. بمعنى أنكم يمكن أن تكونوا ألباناً وبوسنيين وبلغاريين وماكدونيين ذوي جذور إسلامية، ويمكن أن تكونوا شراكس من القوقاز وجورجيين وأكراد كعناصر مسلمة في جغرافية الأناضول. لذلك تم تقديم الهوية التركية كخليط من تلك العناصر.

وهكذا تمّ إدراك النزعة التركية خلال الانتقال من مرحلة الإمبراطورية إلى مرحلة الجمهورية كقاسم مشترك للعناصر غير العربية للأمة الإسلامية في نظام الأمة العثمانية. وإن مشاكل هذا الإدراك الذي فرض فلسفة التأسيس ظهرت كمشكلة كردية منذ تأسيس الجمهورية ومشكلة تركية كحالة متطورة في الوقت الحالي.

من جهة أخرى إن تركيا دولة تقوى يوماً بعد يوم كما أكّد أتيان محجوبيان. وأصبحت في الوقت الحالي الاقتصاد الـ ١٦ من بين أكبر الاقتصاديات في العالم، وسابع أكبر اقتصاد في أوروبا، وأصبحت في الوقت الحالي من أهم الممثلين في النظام الدولي ما بعد مرحلة الحرب الباردة. ونتيجة لذلك فإنها تتجه نحو نمط

دولة القانون، ويسود فيها فوقية القانون بشكل ينسجم مع مقاييس الاتحاد الأوروبي الذي تناضل من أجل الانضمام إليه كدولة حديثة.

لذلك إن تناول المشكلة الكردية من جديد وبنمط جديد يجلب معه حاجة تعريف الهوية التركية مرة أخرى. وأصبحت تركيا بحاجة إلى هوية مواطنة تجتمع فيها الهويات المتعددة وإلى بنية دولة تجبرها على الانفصال عن شكل الدولة القومية الذي ظهر عند بنائها.

إن تعريف الهوية التركية يشهد مشاكل في تركيا، وبطبيعة الحال فإن الهوية التركية تشهد مشاكل أكثر حسب إدراك العربي لها. في الوقت نفسه إن إدراك العربي للهوية العربية ذو مشاكل أيضاً. إن هذا الوضع ناتج من النتائج التي حملها لنا تفكك الدولة العثمانية.

ـ ٤ ـ

إن الكلمات التي ألقيت قبل قليل لفتت انتباهي إلى ما يلي: إن الإدراك التركي بين المثقفين العرب قد تغيّر بشكل أساسي عما أعرفه في العالم العربي قبل ٢٠ ـ ٢٥ وحتى ٣٠ سنة. يتمّ الحديث عن تاريخنا المشترك، هذا صحيح. ويوجد علاقة تركية ـ عربية يتمّ ربطها بـ «مفهوم العصبية» لابن خلدون. ويتم البحث عن مسالك الالتقاء مرة أخرى، انطلاقاً من أن التاريخ العثماني هو جزء من التاريخ الإسلامي، وبعيداً عن الأخطاء التي يتمّ تحميلها إلى الاتحاد والترقي. إن ذلك هو استمرار لتمارين لإدراك تركيا من خلال نظرة الجنوب إلى الشمال؛ أي نظرة العالم العربي إلى تركيا، مع إعطاء أهمية خاصة للحرب العالمية الأولى. إن إدراك تركيا والنظرة إليها بهذه الطريقة غير كافٍ. وأرى في أساس ذلك عدم تغير المثقفين العرب.

إن التاريخ العثماني ليس هو التاريخ المشترك للأتراك والعرب فهو جزء من التاريخ العثماني فقط. إذا أردنا استخدام مصطلح جيوبوليتيكي، فإننا نقول إن الشرق الأوسط ـ العالم العربي هو الحديقة الخلفية للإمبراطورية العثمانية، وليس قلبه. كانت الإمبراطورية العثمانية هي دولة أوروبية أساساً. وهي ليست إمبراطورية إسلامية بمعنى الكلمة. ولا يمكن مقارنتها بالإمبراطورية العباسية أو الأموية وحتى السلجوقية التي كانت تحمل الهوية التركية من الناحية الإثنية، حيث كانت إمبراطورية تشبه الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية. لذلك عندما نقوم

بتدوين التاريخ العثماني نكتبه مع الرومان والصرب والبلغاريين واليونانيين أكثر مما نكتبه مع العرب. وليس من الصدفة أن يكون أكبر أحد مؤرخي العثمانيين وهو ديمتري كانتير من القوميين الرومان.

إن التاريخ العثماني يبرز العلاقات مع أمم جنوب شرق أوروبا والبلقان أكثر ما يعرّف العلاقة بين الأتراكِ والعرب. وإذا استطاع العرب النظر إلى ذلك بطريقة صحيحة فيمكنهم فهم الهوية التركية في الوقت نفسه واستيعابهم كيفية الانتقال إلى الجمهورية من الخط البيزنطي والروماني والبلقاني.

يجب بذل الجهود من أجل تعريف الهوية الجديدة للعرب بدلاً من تعريف العرب عبر مرحلة الاتحاد والترقي في عهد الدولة العثمانية أو الأتراك، حيث يتمّ انتقاد الاتحاد والترقي باستمرار، ويتم اعتباره المسؤول عن كل ما جرى من سلبيات، ويتمّ اعتبار تلك المرحلة كمرحلة «كوناهكار» في تركيا أيضاً. لكن بالنتيجة إن مرحلة الاتحاد والترقي هي مرحلة تفكك الدولة العثمانية، أي مرحلة ١٥ ـ ٢٠ سنة من آخر حياتها، وهي مرحلة تفكك الدولة العثمانية والانتقال إلى الجمهورية. ونحن نواجه في الوقت الحالي ديناميكيات عصر العولمة، أي نتحدث عن مرحلة يجب علينا فيها مناقشة معنى الهوية القومية وما هو التركي بالنسبة إلى الأتراك، وما هو العربي بالنسبة إلى العرب في إطار ديناميكيات العولمة وأفقها.

يمكننا فهم دغدغة مشاعرنا من خلال وضع أكاليل الزهور على أضرحة بعضنا البعض لأننا نمتلك الثقافة الإسلامية نفسها، ونحن موجودون في إقليم ولنا ماضٍ تاريخي مشترك. أمّا إدراك تركيا كدولة حديثة تسير في طريق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي فهو أحد الجوانب التي تجذب العرب إلى تركيا، أما الجانب الثاني فهو المسلسلات التركية. ويتمّ خلق ساحة ثقافية قد يتم تبنّيها من قبل العرب من خلال مشاهد الحياة التي تقدمها المسلسلات التركية.

والآن يجب علينا بناء سكك حديدية كما تحدث السيد سيار الجميل، أي يتم بناؤها في الوقت الحالي؛ مثلاً تمّ توقيع ٤٨ اتفاقية مع الحكومة العراقية قبل شهر. ومن ضمن تلك الاتفاقيات هو خط أنابيب يمتد إلى البصرة. كانت سكة حديد بغداد قد حرّضت المنافسة بين الألمان والإنكليز على المنطقة في الماضي. والآن يوجد مشروع سكة حديدية إلى ما بعد بغداد وتمتد إلى البصرة وتصل إلى البحرين. يتم توسيع سكة حديد الحجاز ويتم إحياؤها مرة أخرى. إضافة إلى ذلك نحن نعيش «عصر الطيران». لنترك المرحلة التي نتحدث فيها عن أتراك وعرب

في عهد الدولة العثمانية، فلقد حصلنا على وسائل اتصال تمكّننا من مشاهدة بعضنا البعض خلال ساعة، إضافة إلى ذلك هناك إنترنت؛ يعني ذلك أن ديناميكيات العصر الجديد والتطور التكنولوجي أدّى إلى تآكل جميع المصطلحات، أي المصطلحات التي تعودنا عليها والتي نناقشها.

ـ ٥ ـ

إن النقاشات التي تدور حول الهوية التركية في تركيا ستصل إلى نقطة غريبة جداً: إن هذا الموضوع يشغل جدول الأعمال السياسي لتركيا في الوقت الحالي. يشكّل الأكراد نسبة ١٥ ـ ٢٠ بالمئة وربما أكثر من عدد سكان تركيا، وهم لم يذوبوا في الهوية التركية بالمعنى الذي تحدث عنه أتيان محجوبيان. ونحن نقوم في الوقت الحالي في تركيا كدولة تسير في طريق التحول إلى دولة القانون الحديثة بتمارين حول فرز الهوية التركية عن الهوية الكردية المستند إلى حقوق المواطنة وإنتاج نموذج بشري جديد ضمن مصطلح «المواطنة التركية». إن ذلك سيمر بمرحلة مخاض، لكن إذا تمّ النجاح بذلك ـ ومدى نجاحها ليس ضئيلاً ـ فإن تركيا ستتحول إلى دولة تركية ـ كردية، وسيكون لها ساحة واسعة في شمال العراق. وإن تركيا التي ستظهر على الساحة كدولة حديثة من خلال الطاقة المضاعفة للدولة التركية ـ الكردية ستظهر لنا مشاكل جديدة حول تأثيرها في العالم العربي، وكيفية إدراك العرب للهوية التركية وكيفية تعريف العرب لأنفسهم بالنسبة إلى الأكراد، وكيفية إدراك العرب للعرب.

المناقشات

١ ـ علي محافظة

أثني على بحثَي د. سيار الجميل، ود. محجوبيان والتعليق عليهما. وأودّ أن أبيّن أن الهوية بوجه عام هي الخصائص الثقافية المتصلة باللغة والتراث الفكري بمعناه الواسع، ولا صلة لها بالعرق، كما كان الحال في أوروبا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حيث بلغ المفهوم العرقي للهوية أوجه بقيام النظام النازي في ألمانيا والنظام الفاشي في إيطاليا. فالهوية العربية تقوم على العروبة، أي الثقافة العربية، والإسلام كتراث وحضارة. أما الدولة القطرية في الوطن العربي، فقد سعت منذ قيامها حتى اليوم إلى تعزيز الولاء لها والانتماء الوطني، وفشلت بامتياز في بناء الدولة الحديثة، وظلت الوحدة الوطنية فيها مشكلة كبيرة ما زالت تعانيها.

أعتقد أن مسألة الهوية ما زالت قائمة، وتشكّل أزمة في الدولة الغربية الحديثة الديمقراطية. ففي أقدم الدول الغربية القومية الديمقراطية، المملكة المتحدة، توجد أزمة في الهوية في شمال إيرلندا، وفي إسبانيا الديمقراطية مسألة الباسك، وفي فرنسا التي أصدرت عدة قوانين لحماية اللغة الفرنسية، اضطرت أخيراً إلى الاعتراف بالهويات المحلية، كالبريتون وغيرهم. وكذلك فعلت دول ديمقراطية أخرى في العالم. وظلت مسألة الهوية نائمة في الدول الشيوعية حتى انهار الاتحاد السوفياتي وظهرت الهويات القومية التي تحوّلت إلى دول قومية مستقلة، ما زالت تعاني مسألة الأقليات الإثنية. ولم يوجد حتى الآن حلّ لهذه المسألة، لا بالعلمانية ولا بالديمقراطية البرلمانية.

أرى أن سبب ذلك هو أن الدولة الحديثة في الغرب قامت على شاكلة الشركة المساهمة، حيث نجد المساهمين المختلفين في عدد الأسهم التي يملكونها،

وحيث يسيطر على إدارة الشركة أكثرية أصحاب الأسهم. ويبقى صغار الملاكين لا دور لهم في إدارة الدولة. وعقد تأسيس الشركة هو بمثابة الدستور، ونظامها الداخلي شبيه بالقوانين التي تسيّر إدارة الدولة.

أما بشأن الخلاف بين العرب والأتراك، فيعود إلى ظهور الوعي القومي بين الأتراك وظهور الحركة الطورانية، فكان ردّ الفعل العربي قيام الوعي القومي بينهم. كان القادة الأتراك في الدولة العثمانية من مفكرين وضبّاط يعتقدون أن إصلاح الدولة وتحديثها لا يتم إلا بتقليد بناء الدولة في المغرب، أي على أساس قومي. وهذا يعني تتريك جميع العناصر في الدولة التي كانت إمبراطورية تشمل أمماً عديدة ذات ثقافات عريقة مثل العرب والصرب والبلغار والأكراد واليونان، وهي ترفض الذوبان في الهوية التركية. وهنا أساس الخلاف بين العرب والأتراك، وأفضى إلى الانفصال بينهما.

أما مسألة الهوية في زمن العولمة، فأذكر أنه في مؤتمر دولي ضم رؤساء جامعات العالم، حضرته، عقد في مدينة كوبي في اليابان عام ١٩٩٢، تحدث فيه رؤساء الجامعات الأمريكية عن العولمة والثقافة، فكان أشدّ الرافضين للعولمة الثقافية واعتبارها غزواً ثقافياً، رؤساء الجامعات اليابانية وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢ ـ منذر سليمان

كنت أتمنى لو بقي د. سيار منسجماً مع ما تصدّر ورقته من أنه لا يريد أن «ينكأ الجراح بين العرب والأتراك»، ويدعو إلى الإيمان بضرورة «طي صفحات الماضي الصعب»، وأن يعرض «وجهة نظر عربية حيادية في مسألة الهوية»، خاصة وأنه أشار إلى وجود «صورتين سلبية وإيجابية لدى النخب السياسية والفكرية العربية إزاء العثمانيين أولاً، والأتراك ثانياً». وميّز بين «الكتاب والمثقفين العرب المتشددين في نظرتهم إلى الحكم العثماني بوصفه زمناً مظلماً أفقد العرب اللحاق بالحضارة الحديثة، ويعتبرون العثمانيين استعماراً تركياً للبلاد العربية، والصورة المختلفة تماماً في المغرب العربي، «إذ يعدّون الحكم العثماني للولايات العربية حماية لها من غزوات المستعمرين الأوروبيين منذ زمن طويل».

حبذا لو حفلت ورقته بمراجعة نقدية جريئة وضرورية للمرحلة الانتقالية

من الهوية العثمانية الجامعة للعرب والأتراك وغيرهم، التي أدى ضعفها إلى نمو الشعور القومي لدى معظم الشعوب المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية، وبدلاً من تحميل الإمبراطورية العثمانية كل أوزار الفشل العربي في تحقيق آمالهم القومية، أن تتم جردة حساب بكل صدق وتجرد للخيارات والسياسات والمواقف التي اتخذتها النخبة العربية المتنفذة حينذاك، التي سهّلت جعل «لواحق الإمبراطورية العثمانية العربية» مجالات للنهب المنظم والتبعية للاستعمار الأوروبي من ذلك الوقت.

لا شكّ أن هناك حاجة ملحة في ظل المناخ الإيجابي السائد حالياً، الذي يعزّزه مزاج جماهيري يؤكد المشتركات بين العرب والأتراك، وخاصة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، وانفتاحه عربياً، وفق سياسة «صفر مشاكل» مع دول الجوار، مع جرعة تأييد وتعاطف عالية مع القضية الفلسطينية من قبل أردوغان وحكومته؛ هناك حاجة إلى إعادة النظر والمكاشفة والنقد لصورة العرب لدى الأتراك وصورة الأتراك لدى العرب، بعيداً عن الاختزال بإسقاط صور سلبية متبادلة، غرست بدون تبصّر في ذاكرة جماعية طبعت في فترة محددة، أو لحدث بعينه، يتحكّم بالقراءة لمجمل تاريخ العلاقات العربية ـ التركية، وفهم ونظرة كل طرف نحو الآخر.

وهنا أجد نفسي متفقاً مع ما ذهب إليه د. كوثراني في تعقيبه المكتوب والموزع على ورقة د. الجميل، حين نبّه إلى ضرورة إنتاج معرفة منصفة وعادلة علمية وموضوعية، لدى إعادة قراءة التاريخ العثماني، وقراءة التجربة الكمالية ومتابعة المرحلة اللاحقة وتحولاتها، وإلى عدم الاكتفاء بالرجوع إلى الوثائق الداخلية فقط. ودعا إلى «التمييز بين الذاكرة الجماعية والكتابة التاريخية... أو السقوط في خلل اختصار وتجميد تاريخ ستة قرون من التاريخ الإسلامي، وتبسيط أربعة قرون من التاريخ العربي المرتبط جلّه بالسيادة العثمانية، على أساس الذاكرة الجماعية (سواء لدى العرب أو لدى الأتراك) التي تقرأ التاريخ المشترك، إمّا من خلال ذاكرة عربية تستعيد إعدامات جمال باشا من جهة، أو من خلال ذاكرة تركية تستعيد تداعيات الثورة العربية الهاشمية من جهة أخرى».

أعتقد أن على الباحثين العرب والأتراك إجراء مراجعة دقيقة لمجمل الوثائق والوقائع التي رافقت العقود الأولى من القرن العشرين خاصة، وأن يعيدوا كتابة

تاريخ تلك الحقبة بعقلية وروحية نقدية شجاعة. ويبدو لي أن النظرة المنصفة والعادلة ستقرّ بأن العديد من النخب السياسية العربية خانت الأتراك، وغُرّر بها من قبل الاستعمار الأوروبي، وأن الدعوة إلى القومية العربية قبل سقوط الدولة العثمانية شابها الزيف والعمالة للأجنبي عموماً، أما بعدها فكانت فرض ضرورة وصادقة التعبير والتوجه. كما أن الأتراك منذ اعترافهم بالكيان الصهيوني حتى عام ٢٠٠٢ خانوا العرب وقضاياهم وتصرفوا كأداة أمريكية أطلسية بامتياز، معادية للعرب، وحاربوا حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، وكانوا من أوائل المعترفين بالانفصال السوري عام ١٩٦١.

وأعود إلى تسجيل بعض الملاحظات الإضافية على ورقة د. سيّار الجميل على النحو التالي:

ـ ليس صحيحاً على الإطلاق أن علي الجميل هو أول من رفع لواء القومية العربية ومنذ عام ١٩٠٩، أي سبق ياسين الهاشمي وجعفر العسكري وعلي رضا الركابي وغيرهم.

ـ يبالغ الدكتور الجميل في تحميل النزعة الطورانية مسؤولية العداء للعرب، فالدعوة الطورانية بدأت مع ضياء كوك ألب الذي توفّاه الأجل عن عمر ٤٨ سنة، وفي عام إلغاء الخلافة. ولم يكن أنور وجمال وطلعت ونيازي من مؤيدي دعوته أكثر ممّا هم عثمانيون يرغبون في التركيز الشديد للسلطة، في ضوء تمردات البلقان (المسيحية)، وتململ الأرمن المدعومين من روسيا، وازدياد التدخل الأجنبي في مسائل الأقليات داخل الدولة. مركزة السلطة مبعثها تصورهم لدواعي الأمن القومي وليس طورانية معادية للعرب، علماً أن د. سيار يعترف بنظرة الاحترام للعرب من قبل الأتراك كنظراء لهم داخل الدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من العرب تبوأوا مراكز هامة في السلطة، منهم «صدور عظمى» بمن فيهم آخرهم، وربما أسوأهم، أبو الهدى الصيادي.

ـ يعيب د. سيّار على الأتراك أنهم ألزموا ضباطاً وجنوداً عرباً في الجيش العثماني المشاركة في حروب البلقان والقفقاس فيما أراضيهم يهاجمها الإنكليز؟! ولكنه يغفل عن حقيقة أن الوحدات العسكَرية لم تكن مقسمة على قاعدة العرق بل مختلطة، لذلك حارب الأتراك على بطاح فلسطين والكوفة وشمال أفريقيا العربي. أما الخدمة الإلزامية فهي على الجميع وكذلك الضرائب، وعندما تكون دولة في حرب لا بد أن تحشد ضد أعدائها. وربما يصح القول هنا إن

قرار الاشتراك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا كان خطأً كبيراً، والأفضل كان إعلان حياد الدولة العثمانية والانسحاب الكامل من البلقان قبل عام ١٩١٢.

- يشير د. الجميل بانبهار إلى نخبة عراقية تحالفت مع نظيرتها التركية في الخمسينيات، ويبدو أنه لا يخفي هذا الانبهار في كتابات أخرى بمجموعة من الأسر الملكية العربية وأقرانها في النصف الأول من القرن العشرين، زاعماً أنها كانت عصراً ذهبياً لليبرالية حكيمة لرجال دولة من طراز نادر، بينما الواقع يعكس نخباً حاكمة أو متطلعة إلى الحكم كانت رهينة ومتواطئة مع الأجنبي المستعمر.

- يتجاوز الكاتب حقيقة أن حسين بن علي وبنيه ناوروا في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ خشية افتضاح أمرهم مع ماكماهون، وبأنهم كانوا من السذاجة أو القابلية للخيانة ليعتقدوا أن الحكم يمر عن طريق لندن. أمّا النخبة الشامية فكانت تعجّ بالخونة، ومعظم من أعدم من قبل جمال باشا، قبض عليه بأدلة قاطعة لعمالته مع الفرنسي، وهذا ما يفسّر رعاية فرنسا للمؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣. ولا بد من الإشارة إلى أن بعضهم تورّط دون تبصّر أو معرفة بكل الأبعاد.

- خلت ورقة الكاتب من أية إشارة إلى الدور المشبوه لبعض رموز النخبة «القومية» وتعاونها مع الحركة الصهيونية ضد الدولة العثمانية، وكان جديراً بألا يغفل بعض النماذج، مثل رسالة الملك فيصل من باريس بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩١٩ إلى أحد قادة الصهاينة في الولايات المتحدة فيلكس فرانكفورتر، ولا يتسع المجال هنا لإيراد نصّها المدان كعمل شائن.

بالمقابل، كنت أتمنى التذكير الموثّق بمواقف حكيمة وشجاعة مثل مواقف شكيب أرسلان الذي حذّر قائلاً: «لا أعتقد أن بينكم (يخاطب معارضيه) من هو عربي أكثر مني. . . افتحوا عيونكم على ما يهدّد البلاد العربية من خطر. . . اقرأوا الجرائد الأجنبية. . . انظروا إلى المعاهدات التي أعلنت وإلى الاتفاقات التي أذيع خبر عقدها ولم تنشر. . . ألا ترون أنها ترمي كلها إلى تقسيم الدولة وذهاب الأقطار العربية إلى الإنكليز والفرنسيين». كذلك روى الحاج أمين الحسيني عن أرسلان قوله: «أنا أشد عروبة منكم، ولكني أعلم أن الحلفاء سينكثون عهودهم وستظهر الحقائق لكم».

٣ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

سوف أقدم ملاحظتين أساسيتين:

الأولى، من الصعب القول بوجود «هوية عثمانية» في المنطقة العربية طوال الفترة التي تحققت فيها السيطرة التركية بشكل عام على هذه المنطقة (١٥١٦ ـ ١٩١٦)، أي لفترة أربعة قرون تقريباً.

ونقدم في هذا المجال النقاط التالية:

١ ـ لقد وقعت السيطرة التركية، مع احتفاظ شبه كامل بالهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية ـ الاجتماعية السابقة عليها. في مصر والشام مثلاً ظل المماليك هم القوة المهيمنة على مقاليد الأمور، ولم يكن هناك سوى وجود رمزي للأتراك، ممثلاً في الوالي، وحامية عسكرية محدودة العدد والعتاد، خاصة في المراحل المتأخرة من الوجود التركي في المنطقة.

٢ ـ لم يكن هناك بلورة لهوية يمكن اعتبارها «عثمانية» في المناطق العربية المنضوية تحت لواء السيطرة التركية، وإنما يمكن القول بوجود نوع من البلورة لذاكرة واعية قائمة على «الإسلام» بشكل عام، أي بلورة شكل من أشكال الهوية «الإسلامية» الجامعة، علماً بأنها «هوية معقّدة» تتركب من طبقات متعددة، إذ وجدت تحت مظلة الهوية الإسلامية الجامعة، صورة متنوعة للانتماءات ذات الطابع «الجزئي» والمحلي، في الأقاليم المختلفة للمنطقة العربية.

٣ ـ صحيح أن فترة السيطرة العثمانية لم تشهد إبداعاً قوياً مناظراً لذلك الإبداع الذي تحقق في مرحلة أو دفعة «الازدهار الحضاري» الإسلامي التي استمرت عامة منذ مطلع الدعوة الإسلامية حتى سقوط مركز الخلافة العباسي ـ الرمزي ـ في بغداد، على أيدي التتار عام ١٢٥٨م.

ولكن مرحلة السيطرة العثمانية الطويلة ـ لأربعة قرون تقريباً ـ شهدت عملية عميقة نسبياً، لتمثل وهضم ثمار الثقافة الإسلامية المتكوّنة في معالمها الأساسية أثناء مرحلة «الازدهار الحضاري» التي أشرنا إليها. هذه العملية هي ما سمّاها البعض بالاجترار، أو «الشرح على المتون»، ربما تقليلاً من شأنها، وما هي بقليلة الشأن في الحقيقة.

٤ ـ إن مرحلة السيطرة العثمانية شهدت نوعاً من تبلور الرابط أو الجامع السياسي ـ الثقافي، بل والعسكري ـ المادي في وقت معيّن، في مواجهة الصعود

المدوّي لأوروبا البرجوازية الصاعدة على طريق التطور الرأسمالي، والساعية إلى استعمار العالم غير الأوروبي، في آسيا وأفريقيا، ثم الأمريكيتين في ما بعد.

لقد كانت «الدولة العثمانية» هي القوة الحامية، فعلياً ثم رمزياً، لحدود الكيان العربي ـ الإسلامي بشكل عام، خاصة في المراحل الأولى لبزوغ القوة الأوروبية، من خلال البرتغاليين والإسبان عقب سقوط الأندلس.

٥ ـ في ضوء ما سبق يمكن القول إنه لم تتبلور معالم رؤية لوعي العربي، ذات طابع «عثماني»، إنما كانت الرؤية، رؤية العربي الفرد والجماعة لذاتهما، قائمة على المظلة الإسلامية بشكل عام. لم يكن الفرد أو الجماعة العربية تعرّف نفسها باعتبارها عثمانية، ولكن بالاعتبار مسلماً أو «ابن عرب» أو «أبناء عرب». ولم تجر محاولة لبلورة هوية واعية جامعة بشكل حقيقي في العصر «العثماني»، اللهم إلا من خلال محاولة السلطان عبد الحميد في لحظة معيّنة، محاولة أدى فيها جمال الدين الأفغاني دوراً رئيسياً، وخاصة من خلال «العروة الوثقى» لبلورة إطار جامع للهوية تحت لواء «الجامعة الإسلامية».

٦ ـ إذن، يمكن أن نخلص إلى أن ما يقال عن «هوية عثمانية» جامعة للعرب والأتراك في المنطقة العربية، ربما لا يعبّر عن الحقيقة التاريخية، وإن كان هذا لا ينفي إمكان تبلور مثل ذلك الإطار «العثماني» داخل «المركز» السياسي للدولة العثمانية، أي في تركيا نفسها ومحيطها «التركي» العام.

الثانية، تخصّ ما ذكر عن الهوية العربية. فالقول إن هذه الهوية اتخذت منذ مطلع القرن العشرين الطابع القومي العربي، إنما يخصّ منطقة المشرق العربي، حيث اتخذت المواجهة الرئيسية على تلك الرقعة صورة النضال من أجل تحقيق «الاستقلال العربي»، على أساس تأكيد الذات «العربية»، في مجال اللغة والتعليم والإدارة، ثم في عملية الحكم ذاتها. ومن هذا النزوع الاستقلالي ولتأكيد الذاتية العربية، جاء النزوع القومي إلى أبراز أساس الهوية القائم على «القومية العربية». هنا بدأ «العربي» في المشرق يعرّف نفسه كعربي بالفعل، وأخذت تتشكل رؤية الذات لذاتها في بنية الوعي للفرد والجماعة، على أساس الرابطة العامة للعروبة الثقافية، ثم السياسية.

أما في منطقة الشمال العربي ـ الأفريقي (وادي النيل والمغرب العربي)، فلم يكن أساس الوعي بالذات، مواجهة مع «الغير» المسلم، وإنما مع «غير المسلم»،

الذي هو في الوقت نفسه «ضدّ الوطن»؛ ونقصد هنا: الاستعمار الغربي، البريطاني والفرنسي، والإسباني أيضاً.

لذلك أصبح الركن الركين للشعور بالذات، وللهوية، هو رابطة الانتماء «الإسلامي»، خاصة في المغرب العربي.

وسوف ننتظر حتى تتبلور «حركة التحرر الوطني» في بلدان الشمال العربي الأفريقي، وخاصة في الأربعينيات، لتبدأ الهوية ببطء، في اتخاذ طابع عربي، محايثاً لغيره من صور الهوية المفترضة، ثم أخذ يتزايد ثقله بفعل ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، لتصبح الهوية ذات أساس عربي أعمق وأكثر من ذي قبل.

ولقد حدثت تذبذبات وانقطاعات بصورة لولبية دائمة، خاصة بعد عام ١٩٧٠، في مواجهة الصعود المدوّي للحركات الإسلامية الحديثة، الرافعة للواء الهوية الإسلامية. بيد أن الهوية القومية العربية ظلّت تمثل قوة أساسية، كرافعة لرؤية الذات لذاتها، لدى الفرد والجماعة في المنطقة العربية. ويبدو أنها ستظل كذلك، بل ستقوى عبر الزمن.

٤ ـ محمد نور الدين

ـ ربما كان د. سيار الجميل مارس نوعاً من جلد الذات العربية عندما تحدث عن نجاح الأتراك في اكتشاف هويتهم وفشل العرب في ذلك.

أنا لا أعتقد أن الأمر على هذا المنوال بدقة. فعلى الرغم من كل ما يبدو تقدماً للنموذج الجمهوري التركي في عيون العرب، فإن تركيا ما تزال في مشكلة حقيقية مع هويتها.

جوهر المشكلة أن مسيرة الحداثة في تركيا كانت أشبه بعمارة شيّدت أساساتها على أساس خاطئ من قبل مهندسها وصانعها. وكبرت العمارة على الخطأ. فلا الترميم عاد ممكناً، ولا هدم البناية كذلك.

انتقلت تركيا من نموذج الدولة العثمانية ـ المتعددة الأمم إلى نموذج الدولة ـ الأمة عام ١٩٢٣. والمشكلة الكبرى هنا في نظرة مصطفى كمال إلى مفهوم الدولة ـ الأمة.

قام هذا المفهوم على نفيين. ونفيان أو سالبان لا يصنعان تياراً كهربائياً، ولا يصنعان حداثة.

النفي الأول: عرقي، عبر شعار أتاتورك الشهير «هنيئاً لمن يقول أنا تركي»، نافياً بذلك كل الأعراق الأخرى، فكانت المشكلة الكردية.

النفي الثاني: ديني، عندما عنت العلمنة استئصال الدين من النفوس وإشراف الدولة على مظاهره بدلاً من فصله عنها، كما تقتضي العلمانية الفعلية. أكثر من ذلك كانت علمانيةً سنيّة، فظهرت المشكلة العلوية.

لذا لم تستطع تركيا حتى الآن تجاوز مشكلات الهوية، رغم كل المسار الإصلاحي الذي بدأ جدياً مع حزب العدالة والتنمية، لأن تركيا تحتاج، وهذا هو الأصعب، إلى تغيير في الذهنية. وهنا أستطرد وأقول إنه من دون قيام دولة حديثة في الداخل لا يمكن حتى حماية ما تحقق حتى الآن من إنجازات على الصعيد الخارجي.

- من مشكلات الهوية أيضاً المتصلة بالذهنية، هو تغيير الحرف واستبدال الأبجدية العربية باللاتينية. وأتساءل: هل احتاجت اليابان، لتكون دولة حديثة جداً، إلى تغيير أبجديتها، وهي الأصعب في العالم؟ بالطبع لا. لكن صانعي النموذج التركي لم يتردّدوا لحظة في تغيير الحرف وارتكاب أكبر «إبادة» بحق الذاكرة والتراث والهوية.

- بالنسبة إلى تعليق صور أتاتورك، واعتبار ذلك احتراماً من الأمة لرموزها، بخلاف العرب، فإنني أتساءل: هل أن أوروبا لا تحترم رموزها من خلال عدم تعليق صورهم في كل مكان؟ أنا أخشى من أن يكون تكثيف تعليق الصور رمزاً لعدم القدرة على التغيير ومواكبة التحولات الفكرية والاجتماعية.

- بالنسبة إلى مصطفى كمال. نحن أمام نموذجين - مرحلتين من مصطفى كمال: **الأولى** مصطفى كمال الإسلامي أثناء حرب التحرير الوطنية (١٩١٩ - ١٩٢٣)، حيث قال فيه الشاعر أحمد شوقي:

الله أكبر كم في الفتح من عجب ... يا خالد الترك جدّد خالد العرب

والثاني مصطفى كمال «الآخر» بعد عام ١٩٢٣، وهذا يفتح على نقاش ليس مجاله الآن.

ـ ختاماً، قال أ. أتيان محجوبيان إن العرب اختاروا عدم العيش مع الأتراك والانتفاضة أثناء الحرب العالمية الأولى. وأقول إن العرب كانوا آخر الأمم التي ثارت مرغمة على الأتراك. وحتى العام ١٩١٦، كان الأمير عبد الله ابن الشريف حسين يرسل إلى جمال باشا في الشام طالباً منه إصلاحات متواضعة للعرب. لكنه رفض التجاوب، فكانت الانتفاضة العربية.

وكل ذلك كان بسبب السياسات العنصرية التي مارستها عصابة الاتحاد والترقي منذ انقلابها عام ١٩٠٩، الذي ما تزال ذهنيته مستمرة حتى الآن في بعض أوساط النخب الكمالية في تركيا. وهو انقلاب كان كارثة على العرب، وعلى الأتراك في الوقت نفسه من كل النواحي.

٥ ـ فهمي هويدي

عندي خمس ملاحظات على العروض التي سمعتها:

١ ـ ما قيل عن الاحتلال التركي في الوطن العربي، هو تعميم غير دقيق. فهذا الوصف يعبّر عن مشاعر المشرقيين دون المغاربة، لأن مشاعر المشرق مرتبطة ومتأثرة ببعض الممارسات في المشرق، خصوصاً ممارسات جمال باشا في الشام. في الوقت نفسه، فمشاعر المغاربة مختلفة، لأن العثمانيين في المغرب حُماة وليسوا محتلين.

٢ ـ بالنسبة إلى الهوية العربية، أظن أنها محل التباس. هذه الهوية لا علاقة لها بالعرق أو الدين. فالعربية هي عربية اللسان بالدرجة الأولى، والحديث النبوي يقول: «ليست العربية منكم بأب وأم، ولكنها عروبة اللسان». ثم إن الخلية الأولى في الإسلام ضمّت أهم أعراق ذلك الزمان: بلال الحبشي، وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي.

٣ ـ الإشارة إلى الهوية العلمانية وتصويرها بأنها نقلت من الظلمات إلى النور فيها مبالغة ينبغي الحذر منها. فليس الهوية العلمانية خيراً كلها، ولا الهوية الإسلامية شرّاً كلها. فالأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي كلها علمانية. إنما العبرة والمعوّل عليه هو الديمقراطية، وليس العلمانية. فسواء كان النظام علمانياً أو إسلامياً، فهو مرفوض طالما غيّب الديمقراطية وعمد إلى إضعاف المجتمع وتدميره.

٤ ـ جرى الحديث عن الخلافة، وكأنها صفحة شريرة في الذاكرة العربية،

وهذا أيضاً تعميم ظالم، لأن العبرة ليست بالعنوان، ولكنها بمضمون العنوان، لأننا لو قارنا بين حكم السلطان عبد الحميد ونفوذه في العالم الإسلامي، فسنجد أنه أضعف من نفوذ الرئيس جورج بوش في هذا الزمان. سنجد أن نفوذ الأخير أكبر، فهو يغيّر أنظمة، ويعينّ ولاته، والخراج في الوطن العربي كله يذهب إليه.

٥ ـ الكلام على مصطفى كَمال أتاتورك ينبغي ألا يلجأ بدوره إلى التعميم، ذلك أننا يجب أن نفرّق بين مصطفى كمال الزعيم الوطني والقائد المحرر، ومصطفى كمال المعادي للهوية الإسلامية. ونحن نرحب بالأول، واشتباكنا الحقيقي هو مع مصطفى كمال العثماني.

٦ ـ سعد الدين العثماني

١ ـ سلك الباحث منهجاً انتقائياً في عرض المواقف العربية من الدولة العثمانية وسقوطها، فإن كان هناك كثيرون انفصلوا عنها فكرياً قبل سقوطها، وفرحوا بعد سقوطها، فإن كثيرين في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي حزنوا لذلك. ويعبّر عنهم أحمد شوقي في قصيدته المعروفة:

عادت أغاني العرس رجع نواح ... ونعيت بين معالم الأفراح

إلى أن يقول:

الهند والهة ومصر حزينة ... تبكي عليك بمدمع سحاح

والشام تسأل والعراق وفارس ... أمحا من الأرض الخلافة ماح

هتكوا بأيديهم قلادة فخرهم ... موشية بمواهب انفتاح

نزعوا عن الأعناق خير قلادة ... وفضّوا عن الأعطاف خير وشاح

ومن المعروف أن العديد من الكتّاب والمفكّرين والزعماء صدموا بإلغاء الخلافة ورفضوها، مثل شكيب أرسلان. وفي المغرب كان هذا هو الاتجاه العام والموقف الذي أعلن عنه محمد عبد الكريم الخطابي أسد الريف. وقد حوكم وسجن بتهمة دعمه للدولة العثمانية.

وأظن أن أكثر الحركات التحررية لم تكن ضد الخلافة العثمانية، بوصفها رمزاً للجامعة الإسلامية، ولكنها كانت ضد ممارسات الحكّام العثمانيين، كما

كانت تعبّر في مواقفها المتردّدة حيناً، والمتناقضة حيناً آخر، عن الحيرة أمام تحديات التخلف والضعف والاستعمار التي تزداد مخاطرها على الأمة.

فجمال الدين الأفغاني لمّا أسس الحزب الوطني جعل من شعاراته «مصر للمصريين»، لكن هذا لا يعني أنه كان ضد الخلافة العثمانية. وكان العديد من الوطنيين المصريين، مثل مصطفى كمال، وعبد العزيز جاويش، يرون لفترة طويلة ارتباط مصر بدولة الخلافة لمقاومة ازدياد التدخل الاستعماري، مقابل تيار آخر يرى العكس.

فعرض الأمر يحتاج إلى موضوعية وتوازن.

٢ ـ أيضاً عندما نعرض موضوع القومية العربية، يجب أن نكون معتدلين، لأن المبرّرات نفسها التي تحدث عنها د. سيار الجميل لدعم نهضة القومية العربية في مقابل الأتراك، يطرحها اليوم الأكراد والأمازيغ في مقابل العرب. فلنكن حذرين.

٣ ـ كنت أتمنى أن يكون عرض د. الجميل لتطور النخب المثقفة العربية أكثر موضوعية أيضاً. فهو يتحدث عن أن منها: جيل الاستنارة، وجيل الليبرالية الوطنية، وجيل القومية العربية، ثم جيل الماضوية. ففي حين تم التعبير عن الأجيال الأولى بتعبيرات مادحة أو محايدة، كان التعبير عن الجيل الأخير بتعبير قادح.

والصحيح أن تسمّى الأمور بمسمّياتها. فهناك جيل «التوجه الإسلامي»، وهو توجّه ذو سمات مميّزة، وهو جيل ذو تأثير واسع في مختلف المستويات، وهو جيل يضم عدداً كبيراً من المثقفين والمفكرين والزعماء، فكيف يمكن إقصاؤهم هكذا بجرّة قلم؟ فإن أدخلهم د. الجميل في ما سمّاه بالماضوية، فهذا تجنٍّ، وتشويه غير مبرّر، وغير مفهوم.

أما الحديث عن أننا الآن في نهايات طور هذا الجيل، وأنه «سينتهي عند عام ٢٠٠٩ كي يبدأ جيل جديد»، فأؤكد للباحث أنه على العكس من ذلك، سيبدأ جيل جديد من هذا التيار سيكون متأقلماً أكثر مع التحديات الجديدة، وكلامه مصادرة لا مكان لها في بحث يريد أن يكون علمياً وموضوعياً.

٤ ـ صحيح أن الرجوع إلى الوثائق العثمانيّة مهم لدراسة تلك الفترة، لكنها لا تكفي، والوثائق العربية مهمة، لكنها أيضاً لا تكفي. والمكمّل لهما هو دراسة الوثائق الغربية، وخصوصاً البريطانية، لأنها ستهدم الكثير من خلفيات الأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة.

٧ ـ غونير أوزتيك

أود لفت انتباهكم إلى موضوعين فقط من المواضيع التي تطرق إليها د. محمد نور الدين في حديثه:

ـ أثناء حديثه عن أتاتورك أشار إلى أن عبارة «كم هو سعيد من يقول أنا تركي» التي قالها أتاتورك على أنها عبارة عنصرية. وهذا أمر خاطئ تماماً، لأن عبارة «كم هو سعيد من يقول أنا تركي» هي عبارة موحّدة، والجميع يقبل بذلك.

ـ موضوع العلمانية: ليس هناك أية علاقة للعلمانية بمعاداة الدين. لقد ترسّخ في ذهن أتاتورك منذ عشرينيات القرن العشرين فكرة الجمهورية والديمقراطية كأساس للدولة التي ستتأسس حديثاً. وإننا ندرك اليوم بأنه لمن الصعب بعض الشيء تأسيس الديمقراطية في وسط غير علماني. وإذا ألقينا نظرة إلى الجمهوريات الإسلامية سنجد أنه لا يوجد في أي منها النظام الديمقراطي الموجود في تركيا. العلمانية واحدة من أهم عناصر الديمقراطية الحقيقية، وبالرغم من ذلك فإن نسبة التوجه إلى الجوامع الموجودة في تركيا واحدة من أكبر المشاركات الموجودة في العالم الإسلامي.

٨ ـ سيار الجميل (يردّ)

أشكر د. وجيه كوثراني على قراءته الورقة وتعقيبه عليها، وأنا أشاركه ما دعا إليه من أفكار ومنهج، كونه رجلاً مختصاً، ويعرف ما الذي يقوله، ولكن عندي نقطة واحدة تتعلق بتفسيره لمعنى «التحقيب» الذي يريده لفترات طويلة، ولم يقبله على أساس الفترات القصيرة، وإذا كان التحقيب «عربياً» مأخوذاً من تصنيف الحقبة، فإنه بالإنكليزية هو «الفتراتية»، أي «البيراديسيشن»، أي يقوم التقسيم على أساس الفترات التاريخية، وسواء أكانت قصيرة أم طويلة، فهو معمول به في منهج التحقيب الأمريكي أو ما جمعته في ما كنت قد نشرته بصدد تعاقب الأجيال والعصور.

أرجع إلى الإخوة المعلّقين، فأسأل الكاتب التركي جنكيز تشاندار قائلاً: هل باستطاعته أن يهدم كل جوامع إستانبول، وكل القبور والأضرحة والمعالم الحضارية من أجل إدخال تركيا في الاتحاد الأوروبي؟ إن الأوروبيين ما زالوا يحتفظون بكاتدرائياتهم ومعالمهم التاريخية كرموز تراثية تشكّل معالم تاريخهم، ولا يمكن لأحد المساس بها.

أما بالنسبة إلى د. علي محافظة، فأقول إن النزعة الطورانية لم يكن لها أي تأثير اليوم، بعد أن ظهرت واختفت متأثرة بظهور القوميات الأوروبية، وخصوصاً تأثير بسمارك الذي حكم مستشاراً لألمانيا للفترة (١٨٧١ ـ ١٨٩٠). أما بالنسبة إلى الإسلام العثماني، فلقد ولد من بعد اختفاء العثمانيين إسلام تركي كالذي نشهد مظاهره اليوم، وظهر الإسلام العربي بمظاهره التي نجدها اليوم.

كنت أتمنى على د. منذر سليمان أن يذكر إلى جانب الأمير شكيب أرسلان ما كتبه عبد الرحمن الكواكبي في كتابيه: **طبائع الاستبداد وأم القرى**.. وأن جيش إيطاليا اقتحم ليبيا قبل عام ١٩١٣، وأن الحرب التركية ـ الطرابلسية كانت عام ١٩١١.

أمّا بالنسبة إلى د. محمد عبد الشفيع عيسى، فأقول إن الهوية العثمانية كانت هي السائدة، ولا يصعب علينا أن نميّزها كمؤرخين.. وإن الأتراك لم يبقوا على المؤسسات القديمة عند دخولهم كعثمانيين إلى البلاد العربية، فلقد ألغوا كل المؤسسات القديمة، ومنها مؤسسة الخلافة، واستولدوا نظامهم، سواء على عهد سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) أو على عهد ولده سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦).

أما بالنسبة إلى د. محمد نور الدين، فأسأل: أين جلد الذات العربية في اكتشاف العرب هويتهم، وفشل العرب في ذلك مقارنة بالأتراك، بالرغم من أن الأتراك لهم مشاكلهم حتى اليوم في ذلك. أما من حيث أن مسيرة الحداثة التركية كانت خاطئة، فإنني لا أوافق أبداً على ذلك، بدليل ما شهدناه في جلسة الأمس، إذ رأينا كم هو حجم الناتج الصناعي التركي مقارنة بالناتج العربي المنسحق أو الذي يبدو بائساً! إن النموذج الكمالي لم ينف لا الأعراق ولا الدين، ولكن فصلهما عن الدولة، وحسناً فعل، إذ لو كان قد نفاه، لما وجدنا اليوم حكّاماً مسلمين يحكمون، ولا مجتمعاً تركياً محافظاً.. وكيف يمكننا أن نصف تجربة أتاتورك كونها علمنة سنّية حنفية بامتياز؟ هذا غير مقبول.. وإذا كنت قد قلت إن أتاتورك لم يزل رمزاً لتركيا، وإن صوره موجودة في الشوارع حتى يومنا هذا، فأنا لم أخطئ أبداً.. وكيف لأوروبا أن لا تعتزّ برموزها، على عكس العرب الذين لا يعتزّون برموزهم؟.. إن ساحات أوروبا لم تحتفظ بتماثيل رموز تاريخية أمثال تشرشل وبسمارك ونابليون وغيرهم.

أمّا بالنسبة إلى أ. فهمي هويدي، فما علاقة العروبة مثلاً في ثلاثينيات القرن

العشرين بقصة سلمان الفارسي؟ أمّا إن اعتقدت بأن صور صدام حسين موجودة على غرار أتاتورك، فإنك واهم يا سيدي، فالشعب العراقي لم يبق على صور صدام حسين أبداً. أما كون العلمنة هي ليست مفتاح الجنة الإسلامية، فانظر ما الذي أحدثه الإسلاميون في العراق مثلاً، وفي العراق حكومة ومعارضين.. هل تريدون تطبيق هذا النموذج على كل العالم الإسلامي؟ إن العراق وغيره من البلدان الصعبة والسهلة بحاجة إلى العلمنة كي يتنفّس ديمقراطياً ومدنياً، ويستوعب الجميع، بدل فرض نظام ديني من قبيل هذا النموذج أم ذاك! أما أن أتاتورك قد أثار نفور عدد من المسلمين، فهذا وهم في السابق، فإن تجربته كانت مثار إعجاب النخب والفئات الاجتماعية في كل العالم الإسلامي.

أمّا د. سعد الدين العثماني، فأجيبه بأنني لن أسلك مسلكاً انتقائياً في دراستي، وإذا كنت قد سمعت بيتاً من شعر أحمد شوقي، فإنني أسألك: هل قرأت شعر شاعر الحرية الفكرية ولي الدين يكن في كتابه **المعلوم والمجهول**؟ وهل قرأت ما كتبه الرصافي والزهاوي وغيرهما؟ من هم أولئك الذين أعلنوا حزنهم على فقدان الثقافة العثمانية؟ هل قرأت ما كتب بالعربية عن الاستبداد الحميدي؟ بالنسبة إلى جمال الدين الأفغاني.. أتمنى عليك قراءة خطبته في قاعة زيزينيا في الإسكندرية، ودوره في التشكيلات السياسية قبل إعلانه مشروع الجامعة الإسلامية من خلال **العروة الوثقى** في باريس مع الشيخ محمد عبده.. أما بالنسبة إلى الماضوية، فثمة جيل ماضوي لا يرى إلا الماضي وعيونه مسمّرة بالمقلوب.. وجيل سينتهي مع عام ٢٠٠٩، ويبدأ جيل جديد ربما يكون أتعس من الماضويين! قلت: الإخوان يدخلون الانتخابات، أقترح أن يستخدموا المبايعة لا الانتخابات، كونهم لا يقرّون بالديمقراطية أبداً! أما أنك تطالب بدراسة الوثائق البريطانية والفرنسية، فنحن نبحث عن الهوية، وبحثنا عنها لا يتم من خلال الوثائق البريطانية والفرنسية، فنحن لا نكتب الآن بحثاً في العلاقات السياسية.

وسواء اتفقنا أم اختلفنا، فإن موضوع الهوية قابل للأخذ والردّ، ولكن ضمن ما هو متوفر من حقائق.

القسم الخامس

الاتجاهات الدينية ـــ السياسية في الوطن العربي وتركيا: تجارب ومعضلات ودروس



الفصل العاشر

الاتجاهات الدينية والحركات الإسلامية في الوطن العربي

محمد جمال باروت(*)

أولاً: الإطار الإسلامي المعاصر لإشكالية العلاقة بين القوة والسلطة

ترتبط نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في الوطن العربي بالتحول السريع الذي قامت به تركيا «الكمالية» من عملية الفصل بين الخلافة والسلطنة(تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢) إلى عملية إلغاء الخلافة نفسها (٢٣ آذار/ مارس ١٩٢٤)، وفصل الدين عن الدولة بشكل تام في ضوء المفهوم اليعقوبي الراديكالي للعلمانية الذي مأسسته الجمهورية الفرنسية الثالثة. وبذلك اختصرت تركيا الكمالية من الناحية المقارنة في أقل من سنة ونصف ما استغرقه تطور العلمانية الفرنسية من قيام الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ بنوع من قوْمنةٍ للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية بالفصل الإداري وليس العقيدي أو الطقسي بين الدولة وكنيسة روما الكاثوليكية وبين الفصل اليعقوبي أو الراديكالي التام بين الدين والدولة في دستور الجمهورية الثالثة في العام ١٩٠٥[1]. فلم تقم الثورة الفرنسية التي تميزت بالمساهمة النشطة لرجال

(*) كاتب وباحث متخصّص في شؤون الحركات السياسية العربية.

(١) خضع تاريخ الثورة الفرنسية إلى إعادة عملية بناء جعل منها ثورةً ضد المسيحية وضد الديانات كافةً. كان الصراع اللاحق في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بين العلمانيين والإكليركيين، وبين =

الدين الراديكاليين فيها بالفصل القانوني والمؤسسي بين الدين والدولة بقدر ما أخضعت الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الدولة الثورية الجديدة، ونظّمتها بشكل تكون فيه كنيسةً قوميةً مستقلةً عن سيادة روما إدارياً وليس عقيدياً أو طقسياً، واقتربت بذلك من صنيع الكنائس البروتستانتية القومية المستقلة، لكن من دون منهج بروتستانتي[٢]، في حين إن من قام بذلك هو الجمهورية الفرنسية الثالثة على خلفية الصراعات الحادة التي ارتفعت وتيرتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بين العلمانيين والإكليركيين، وبين الجمهوريين والملكيين، وبين الثوريين والمحافظين.

لم يقم الكماليون في البداية بالفصل ما بين الدين والدولة بل بالفصل بين الخلافة والسلطنة. وعلى الرغم من أن الفاصل الزمني بين الخطوتين كان قصيراً، فإن الفصل ما بين الخلافة والسلطنة أثار أمام الفكر الإسلامي الإصلاحي، الذي تبلورت أطروحاته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إطار إشكاليات عملية «التنظيمات» العثمانية، وربط الدولة بالسوق العالمية، الإشكالية التي تمثل محور العلوم الاجتماعية والسياسية في علم السياسة الحديث، وهي إشكالية العلاقة بين القوة (Pouvoir) والسلطة (Autorite) التي تتميز فيها القوة عن التأثير والنفوذ بامتلاكها سلطة الأمر: الثواب والعقاب[٣].

= الملكيين والجمهوريين، وبين الراديكاليين والمحافظين، وبين المدينيين والريفيين، وسيادة أيديولوجيا التقدم، واتسام النظرية الثورية والاشتراكية بالهجومية مسؤولاً عن عملية إعادة البناء تلك (حول منظور المؤرخ الذي يتباين مع منظور مؤرخ الأفكار في النظر إلى تاريخ الثورة الفرنسية وموقفها من علاقة الدين مع الدولة، قارن مع: روبرت بالمر، **الثورة الفرنسية وامتداداتها**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢))، ص ٢٦.

(٢) لعب رجال الدين الكاثوليك الفرنسيون دوراً بارزاً في الثورة الفرنسية، فصاحب كراس: «من هي الطبقة الثالثة؟» لم يكن سوى الأب سييس الذي تحوّل مجلس طبقات الأمة بناء على اقتراحه إلى «الجمعية التأسيسية». وصوت هؤلاء، وكان في عدادهم عدة أساقفة نشطون، إلى جانب الانضمام إلى الطبقة الثالثة، وكان المشروع الكبير للثورة الفرنسية المتمثل بـ «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، في الأصل مشروعاً صاغه رئيس أساقفة بوردو شامبيون دوسيسيهز. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٨٩، كان تأميم الدولة لأراضي الكنيسة قد تمّ باتفاق مع الكنيسة نفسها من خلال اقتراح تاليران أسقف أوتن. قارن مع: المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٧، وفرنسوا فوريه ودينى ريشيه، **الثورة الفرنسية**، ترجمة صياح جهيم، ٢ ج (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ١٧٩.

(٣) بات محور العلوم الاجتماعية، وفي عدادها العلوم السياسية أو تحديداً علم السياسة، هو دراسة القوة وتحليلها، لكن كل علم يبحثها في منظوره. ومفاهيم الدولة والسلطة والقوة متداخلة أشدّ التداخل، ويرتبط هذا التمييز بين القوّة والسلطة بالتحول من مفهوم السياسة كعلم للدولة إلى علم للسطة أو القوة، وبكيفية الاستيلاء عليها، والمحافظة عليها، وممارستها ومقاومتها، قارن مع: حسن صعب، **علم السياسة**، ط ٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ١٣٧ - ١٤٠، وعصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط ٣ (بيروت: عصام سليمان، ١٩٩٦)، ص ١٢١ - ١٢٧.

ولقد برزت هذه الإشكالية على وجه التحديد في سياق ما يمكن أن تشرحه مفاهيم علم السياسة في وعي الفرق بين السلطة والقوة في ضوء وعي الفرق بين سلطة الدولة الفعلية (القوة) وسلطتها الشرعية (السلطة). إذ كان ما حدث في أواخر عهد الدولة العثمانية بعد توقيع الهدنة في أواخر العام ١٩١٨ بنتيجة نهاية عمليات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) هو على وجه الضبط إشكالية العلاقة بين القوة أو السلطة الفعلية للدولة، ممثلةً بسلطة «الجمعية القومية» (جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي) في أنقرة بقيادة مصطفى كمال، التي تركزت فيها السلطة الفعلية أو (القوة) وبين السلطة الشرعية أو (السلطة) التي تمثّلت في السلطان ـ الخليفة وحيد الدين «الأسير» فعلياً في قبضة القوات الأوروبية المحتلة، الذي وقّع مرغماً اتفاقية سيفر المُذِلّة (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠)، التي كان من شأن تطبيقها «جعل تركيا أثراً بعد عين» على حد تعبير الإصلاحي الإسلامي الكبير شكيب أرسلان[٤].

لقد نشأ يومئذ في هذا المنعطف الحرج سلطتان، هما سلطة السلطان ـ الخليفة، وسلطة الجمعية القومية، قام بينهما صراع حاد، اضطر فيه السلطان ـ الخليفة نفسه إلى الفرار. إذ تركزت أولويات مصطفى كمال كلها على تحطيم اتفاقية سيفر التي أبرمها ممثلو السلطان، فعبّأ في سياق ذلك كل الأيديولوجيات الإسلامية والطورانية والوطنية التركية الوليدة، ولكن إشكاليته الداخلية الحاسمة تمثّلت في أن يحلّ التناقض الحقيقي المجسّم واقعياً في تلك المرحلة «الحرجة» في تاريخ العالم الإسلامي كله، وليس في «تركيا» وحدها فحسب، بين السلطة الفعلية (الجمعية والجيش) والسلطة الشرعية (السلطان ـ الخليفة)، أي إشكالية العلاقة بين القوة والسلطة على المستوى المفهومي في علم السياسة الحديث.

حاول مصطفى كمال أن يحلّ ذلك بشرعنة الفصل بين السلطنة (القوة) والخلافة (السلطة الشرعية) إسلامياً بتحويل مركز السلطة الشرعية من السلطان ـ الخليفة إلى الأمة ممثلةً بمجلسها «الملّي» أو «القومي» الكبير، من خلال نشر بيان فقهي شبه رسمي تحت عنوان «الخلافة وسلطة الأمة» (ترجمه عبد الغني سني إلى

---

(٤) ثيودور لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الإسلامي**، فصول وتعليقات وحواش وضعها الأمير شكيب إرسلان؛ نقله إلى العربية عجاج نويهض، ٤ ج (القاهرة: البابي الحلبي، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م)، ص ١٠٩ ـ ١١٠ و١١٧.

العربية في العام ١٩٢٤)[٥] يشرعن إسلامياً عملية الفصل، بوصفها قد وقعت تاريخاً وفقهاً ومصلحةً في التاريخ الإسلامي. وكان هذا يعني أن عملية الفصل عملية اجتهادية مشروعة تتم داخل الدائرة الشرعية الإسلامية وليس خارجها لتحقيق مقاصد الشريعة نفسها. كانت عملية «الشرعنة» تلك تمثل في جانب آخر نوعاً من تتويج نوعي لمسار الفكر الإصلاحي الإسلامي وأفكاره التحديثية، وبالتالي لم تكن عملية الشرعنة هذه غريبةً أبداً عن مدركات الإصلاحيين الإسلاميين.

مثّلت شرْعنة الفصل بين الخلافة والسلطنة، بين السلطة والقوة في هذا السياق المحدد لنشوء الإشكالية ومحاولة حلّها بشكل شرعي، عملية اجتهاد شرعي تنتمي إلى فقه السياسة، وتنقله لأول مرةٍ من مدركات فقه الأحكام السلطانية، الذي نشأ في سياق المفهوم «الخلافي» أو «الإمبراطوري» للدولة ما قبل نشوء الدولة الحديثة، إلى مواجهة أسئلة فقه الدولة الإسلامية الحديثة في مرحلة حرج تاريخي كبرى تستعيد مراحل الحرج الكبرى في التاريخ الإسلامي في مواجهة الغزاة. وبرزت هذه الأسئلة الجديدة في رد فريق فقهي آخر على البيان السابق من خلال رسالة أو كتاب «الخلافة الإسلامية والمجلس الملّي الكبير» الذي اشترط مصادقة الخليفة على «قرارات السلطة المدنية كي تغدو شرعية من الناحية الإسلامية».

كما يحدث في العلاقة الدائمة بين التاريخ والأفكار السياسية، فإنه كان هناك سياق تاريخي ملموس وحيّ لكل من إشكاليات البيان الأول والبيان الثاني، تحكّم بطريقة إنتاج كل منهما لمفاهيمه، ولكن البيانين أثارا في الحقل التداولي لهما، أسئلة العلاقة بين الدولة والفقه، السياسة والدين، في شروط تاريخية مختلفةٍ كل الاختلاف عن شروط تكون وتطور نموذج الدولة (الخلافية) الإسلامية. وتتسم بتقادم النموذج الإمبراطوري للدولة و«انهياره» بالفعل، وبزوغ وهيمنة النموذج القومي أو الوطني للدولة الحديثة ممثلاً بالدولة ـ الأمة (Etat-Nation). كانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) في منظور الدولة ـ الأمة حرب الدول ـ الأمم (القومية) الأوروبية ضد الإمبراطوريات ذات المراجع الكونية الإلهية الرسالية، وهذا لايستقيم فهمه من دون ملاحظة ارتفاع وتيرة تقوْمن الإمبرطوريات نفسها. كان هذا واضحاً بالنسبة إلى هيمنة جمعية

(٥) نشر وجيه كوثراني النص الكامل لهذا الكراس بترجمة عبد الغني سني بك في: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).

الاتحاد والترقي الطورانية البان ـ قومية على مقاليد السلطة أو القوة، والتحكم بنظام الأمر والنهي، أي بنظام القوة.

ولقد أثيرت هذه الأسئلة بعد مرحلة طويلةٍ من الإصلاحات التنظيماتية (مرحلة التنظيمات الخيرية في القرن التاسع عشر) التي فتحت الأبواب أمام إعادة عملية هيكلة الدولة العثمانية في ضوء مفاهيم الدولة الحديثة، ونشوء حركة الإصلاح الإسلامي وتطورها، وارتفاع وتيرة «عصرنة» أفكار النخب الثقافية والإدارية في جهاز الدولة العثمانية وخارجها، وفي إطاره المجال العربي العثماني، ونشوب حركة القوميات الانفصالية في العالم العثماني، ونشوب الصراع بين المركزيين واللامركزيين في الدولة، وارتفاع وتيرة عملية المثاقفة بمعناها الأنتروبولوجي المحدد (تغيّر برّاني مجلوب من الخارج، تحكمه آليات الاستيعاب التمثلية أو المضادة أو المثاقفة المضادة)، وتحويل العالم العثماني التركي والعربي إلى مجموعة كيانات مستعمرة أو شبه مستعمرة.

كان أثر هذه الإشكاليات في الفكر العربي هو الأخطر من غيره في سائر أرجاء العالم العثماني؛ ففي إثر الحرب العثمانية ـ البلقانية في العام ١٩١٢، تقلصت الشراكة الفعلية في الدولة إلى شراكة بين العرب والأتراك، ونتج من ذلك الصراع بين فكرتي المركزية واللامركزية، وكان ذلك يحمل في ثناياه فكرة الدول القومية، وساهمت سيطرة المنهج الطوراني لجمعية الاتحاد والترقي على مقاليد القوة في تشجيع ردة الفعل العربية المعاكسة، فلقد كانت الطورانية شيئاً آخر مقابلاً للأيديولوجيا العثمانية الخلافية الجامعة. لقد تقادمت الإمبراطوريات بالفعل في ذلك الزمن، ولكن إلغاء الخلافة التي تمثل العروة الإسلامية لمفهوم الإمبراطورية أحدث الرجّة، فلقد كانت هذه الفكرة ما تزال حيةً في ظروف تنفيها وترغمها على التقادم. وكان ذلك جزءاً من آليات الصراع بين الطوبى والتاريخ.

ثانياً: إشكاليات فقه الدولة:
الإشكالية الأولى الجديدة للعلاقة ما بين الإسلام والدولة

تجد كافة القضايا والإشكاليات اللاحقة في طريقة تفكير الحركات الإسلامية في إشكالية العلاقة ما بين الإسلام والدولة جذورها الأولى في ذينك البيانين الفقهيين اللذين صدرا في لحظة «حرج» تاريخية كبرى في تحول العالم الإسلامي. وتتبأر هذه القضايا كافةً في إشكالية العلاقة ما بين الإسلام والدولة، الفقهاء

والسلطة. إنها بامتياز إشكالية العلمانية، وموقف الفكر الإسلامي منها في شروط النوازل الجديدة.

من الناحية التاريخية الصرف، تجلّى ذلك في المجال الفكري الإسلامي الحديث في عشرينيات القرن العشرين في انقسام «التوفيقية» التي أرستها الإصلاحية الإسلامية الحديثة بين الإسلام والدولة الحديثة(٦)، وانقسام الإصلاحيين المسلمين إلى ما يمكن وصفه بـ «علمانيين» و«إسلاميين». وفي هذا الانقسام بات لمصطلح «الإسلامية» دلالة محددة تميزها من مصطلح آخر بدلالة «مختلفةٍ» هو مصطلح «العلمانية».

مثّل الكتاب الذي جمعه رشيد رضا صاحب المنار، وتلميذ «الأستاذ الإمام» تحت عنوان **الخلافة أو الإمامة العظمى** (١٩٢٣) للرد على قرار «الجمعية الملّيّة» أو القومية التركية بشرعنة فصل الخلافة عن السلطنة، موقف «الإسلاميين» الذي سيحكم نشوء أولى الحركات الإسلامية الكبرى الحديثة في العالم الإسلامي وهي جماعة الإخوان المسلمين، بينما مثّل الكتاب **الإسلام وأصول الحكم** (١٩٢٥) الذي أصدره الشيخ الأزهري وحامل مرتبة «العالمية» علي عبد الرازق، أساس «العلمانيين»، في حين تمثّل الموقف الفقهي التقليدي بموقف شيخ الإسلام السابق في الدولة العثمانية مصطفى صبري في كتابه **النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة** (٢٠ آذار/ مارس ١٩٢٤)، الذي أنهاه صبري بعد حوالى أسبوع من قرار إلغاء الخلافة(٧).

الفاصل الزمني بين هذه الكتب الثلاثة «قصير» جداً. لكن كتاب رضا صدر قبل إلغاء الخلافة، بينما صدر كتابا عبد الرازق ورضا بعده. ويمكننا فيها التمييز بين لحظتين تاريخيتين حرجتين، هما لحظة الفصل بين الخلافة والسلطنة، ولحظة إلغاء الخلافة نفسها وتبنّي العلمانية الكاملة. في اللحظة الأولى كان مصطفى كمال يمثّل أمل الشعوب الإسلامية بانبثاق قيادة تركية إسلامية جديدة له تنقذه من المطامع الاستعمارية، وتدرجه في طريق الوحدة والاستقلال والتقدم. لكن في

---

(٦) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٨٩ ـ ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٧) نشر كوثراني هذه النصوص مع مقدمة تحليلية مرجعية شديدة الأهمية، غير أنّ ما ينقصها لاكتمال السلسلة في تلك اللحظة كان كتاب الشيخ صبري. وهذا يمكن تداركه في طبعات جديدة تالية لتكتمل جردة النصوص والاتجاهات الكبرى.

اللحظة الثانية لم يستطع كثير من أولئك الين تقبّلوا الفصل بين الخلافة والسلطنة التي ترافقت مع تحطيم اتفاقية سيفر (١٩٢٠) أن «يبلعوا» إلغاء الخلافة نفسها.

وفي هذا السياق، تحوّلت شرعنة الفصل بين الخلافة والسلطنة من عملية اجتهادية شرعية تسمح باستيعاب معنى منفتح للعلمانية (Laicite) أو الدنيوية في العلاقة ما بين الإسلام والدولة إلى «تبرير» لتكريس عملية إلغاء الخلافة كلياً، وتبنّي النموذج العقائدي الراديكالي الفرنسي للعقيدة العلمانية (Laicisme) الذي ارتبط بنموذج الجمهورية الفرنسية الثالثة. ينطوي هذا التحليل على عملية إعادة تركيب تتضمن مقاربة إشكالية: ما العلمانية؟

كان فصل السلطنة عن الخلافة يتم في فضاء الإصلاحية الإسلامية ويتأسس بقوة على ما وقع فقهاً واجتهاداً وتاريخاً ومصلحةً في التاريخ الإمبراطوري الإسلامي الذي عرف ذلك الفصل، والتمييز بين سلطتي الخليفة والسلطان. لكن إلغاء الخلافة استند مرجعياً إلى المفهوم الفرنسي العلماني للجمهورية الثالثة الذي قاومه الإصلاحيون الإسلاميون، فلقد كان مثالهم الأعلى في الحداثة هو المثال البروتستانتي، واتخاذ الإصلاح الديني مدخلاً إلى الإصلاح السياسي، في المفهوم الأول جانب قوي من جوانب العلمانية يقارب طرح إشكالية العلاقة ما بين الدين والدولة في العالم الأنغلو ـ ساكسوني، وهو أقرب إلى مفهوم «الزمانية» أو «الدنْيوة» في الفكر الإصلاحي الإسلامي بشقّيه السنّي والشيعي، السنّي كما برز لدى الإصلاحيين المؤثرين في العالم السنّي العربي، والشيعي كما برز لدى ثورة «المشروطة» الإيرانية ومنظّرها آية الله حسين الغروي النائيني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٦). كان الجسر بين الإصلاحيتين وإن كان جسراً غير مباشرٍ، هو جمال الدين الأفغاني[٨].

وفي رسالة النائيني **تنبيه الأمة وتنزيه الملة** تمثل عميق لترسيمة الكواكبي في **طبائع الاستبداد** التي ينقض فيها السلطة الدينية، بل إن كتاب الكواكبي كان قد تُرجم في العام ١٩٠٩ إلى اللغة الفارسية في مجرى الصراع الذي شقّ المجتهدين الشيعة إلى أنصار «المشروطة» وأنصار «المستبدة». وهذا المفهوم الإصلاحي الشيعي والسنّي علماني مرن. لكن في المفهوم الثاني استنساخ نسبي للعلمانية النضالية

---

(٨) كانت مجلة **الغدير** أوّل من أعاد نشر رسالة النائيني، انظر: «تنبيه الأمة وتنزيه الملة،» **الغدير**، السنة ٢، العددان ١٢ ـ ١٣ (آذار/مارس ١٩٩١)، وحول علاقة الأفغاني بخط فقه التحرير في حركة الفقهاء الشيعة في إيران، قارن بـ: هادي العلوي، «لاهوت التحرير الإسلامي،» **الحرية**، العدد ٢٥٥ (٢٧ آذار/مارس ـ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨)، ص ٣٩ ـ ٤٦.

الفرنسية التي كانت نتاج تاريخ فرنسي خاص، وكان هذا المفهوم معتقدياً أو صلباً ينطوي على معاداة الدين نفسه، والتضييق عليه في أصغر الزوايا الشخصية.

كان من المحتمل لدولة الفصل بين الخلافة والسلطنة أن تكون دولة الإصلاحية الإسلامية الشيعية والسنّية المزوّدة هذه المرة بتحطيم اتفاقية سيفر، فهي دولة تقوم على نفي ولاية الفقيهِ أو سلطة الفقهاء المرجعية الحاكمة على سلطة الأمة، وكانت معززة بالتمثيلية وبسيادة الأمة في وطنها، وفوق ذلك بنصر مصطفى كمال في تحطيم اتفاقية سيفر وقوتها العسكرية، وإنقاذه وحدة تركيا واستقلالها، لكن دولة الفصل التام مع الدين، وإلغاء الخلافة، أجهزت على هذا الاحتمال. وهنا تحضر إشكالية المفكر وليس إشكالية المؤرّخ. ولكن المقاربتين تستدعيان بعضهما البعض. ففي ضوء صدمة اللحظة الثانية (إلغاء الخلافة) للحظة الأولى (الفصل بين الخلافة والسلطنة)، وصلت الإصلاحية الإسلامية إلى «نهايتها». وهذا ما جعل من الحركة الإصلاحية الإسلامية نفسها تفرز أول ردة فعل على إلغاء الخلافة، وسيصبغ ذلك تاريخ الحركات الإسلامية العربية برمتها، وهي ظاهرة جمعية الإخوان المسلمين.

ومن هنا كان أول رد حركي إسلامي حديث على ذلك قد تمثل بنشوء جماعة الإخوان المسلمين، وكان رداً «قاطعاً» «باتراً» وهو «الإسلام دين ودولة، مصحف وسيف». وعبّرت «حديّة» الرد عن آلية دفاعية لمواجهة فكرة العلمانية أكثر مّما عبّرت في تلك الفترة عن تطوير موقف فقهي جديد مشرعن إسلامياً من مسألة العلاقة ما بين الدين والدولة. إذ كان الجواب الإخواني عن هذه الإشكالية في البداية بسيطاً، ويتلخص في شعار عام فضفاض هو: «تطبيق الشريعة».

كان هناك سياق مصري لهذه الإشكالية، فلقد تكونت الجمعية في سياق الانقسام النخبوي المصري في العشرينيات من القرن العشرين إبّان وضع دستور العام ١٩٢٣ بين مصريين إسلاميين ومصريين قوميين علمانيين، وبين مدرسة الشرق ومدرسة الغرب. ولكن هذا السياق كان يمثل اكتمال سياقات الوطن العربي برمتها تجاه هذه الإشكالية. بكلام آخر كان هذا السياق مقارباً على الكمال في مصر، بينما كان متشرخاً وناقصاً في الأقطار العربية الأخرى. ولهذا علاقة بمركزية مصر في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي. كانت الجماعة في البداية عبارة عن مبادرة للدفاع عن الفكرة الإسلامية الجامعة في مواجهة الفكرة القومية العلمانية. وبعد عقد ونيف، حين تحولت من مجرد حركة شباب دعوية إلى حركة

شعبية، بلورت الترسيمة القاطعة: «الإسلام دين ودولة، مصحف وسيف»، لكنها كانت قد ابتعدت ـ ونحن هنا في لحظة المؤتمر الخامس للجماعة في العام ١٩٣٩ ـ عن ينابيع واتجاهات «الزمانية» أو «الدنْيوة» في الإصلاحية الإسلامية، وبات فهمها المتشدد يتحكم بتواصلها مع رجالات الإصلاح الإسلامي الأول. وتواصلت مع هذا الجيل من خلال لحظة اصطدام رشيد رضا مع الكمالية، وليس من خلال تاريخ رضا في إنضاج «الزمانية» أو مايندرج في إطار العلمانية المرنة، التي رسّخها رضا على مستوى السلوك السياسي في عمله في أطر منظمات وطنية علمانية، فلقد كان رئيساً للمؤتمر السوري (١٩٢٠) أو الجمعية التأسيسية السورية الأولى التي وضعت دستور المملكة العربية في سورية، وعمل لاحقاً في العشرينيات في قيادة المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي ضم المنظمات الوطنية السورية العاملة لإنهاء الانتداب الفرنسي على سورية.

ثالثاً: الإسلام وسلطة الدولة: بين اتجاهات تطبيق الشريعة والحاكمية ونظرية «التولي» و«نظرية المقاصد»

١ ـ نظرية تطبيق الشريعة

ارتبطت نظرية «تطبيق الشريعة» بحركة الإخوان المسلمين. كانت هذه الجماعة، بعد أن تحولت في منتصف الأربعينيات من جمعية إلى حركة أممية على مستوى العالم الإسلامي ـ وهذا هو المقصود إخوانياً بمفهوم الحركة ـ قد حاولت بعد أن مكّنت الفكرة الإسلامية من إثبات حضورها في مواجهة الفكرة العلمانية، وشحنها بطاقات الهيمنة الأيديولوجية، أن تبلور منهاجها حول نظرية «تطبيق الشريعة». كان هذا المفهوم ينطوي على الغموض في الترجمة السياساتية الملموسة له، وهي الترجمة المنتظرة من الحركات السياسية للأفكار. فما الشريعة؟ لاشك أن الجماعة طرحت المفهوم الشامل للشريعة، لكن فهمها السياساتي وشبه البرنامجي كان دوماً مصبوغاً بمفهوم القانون. كان عبد القادر عودة، القانوني الضليع، من أوائل من حاولوا أن يبلوروا الأسس المنهجية لهذه النظرية.

تنطلق هذه النظرية، كما بلورها عودة، من أن التشريع ابتداءً هو لله، لكن الاجتهاد يقع ضمن الأحكام المنبثقة عن ذلك التشريع، فهو تشريع قانوني تجاوزاً أو تشريع تنفيذي. وتتميز الشريعة من القانون هنا في قيامها على مبادئ «الكمال» (تسد حاجات الجماعة في كل زمان ومكان) و«السمو» (قواعدها ومبادؤها أسمى

دائماً من مستوى الجماعة مهما ارتفع هذا المستوى) و«الدوام» (الثبات والاستقرار، فنصوصها لا تقبل التعديل والتبديل مهما مرّت الأعوام وطالت الأزمان). وتقوم العلاقة بين نظرية تطبيق الشريعة وبين القانون الوضعي للدولة الحديثة على أساس قاعدة «البطلان». وخلاصتها أن كل ما يوافق الشريعة في القوانين الوضعية هو صحيح، وكل ما يخالفها هو باطل[٩].

وضع عودة أسس نظرية «تطبيق الشريعة» كتمهيد للانتقال إلى المقارنة بين القانون الجنائي الإسلامي والقانون الوضعي الحديث. ورأى عموماً أن القانون الوضعي المعمول به لا يتعارض مع القانون الإسلامي، لكنه رأى تطبيق الحدود السبعة (الزنا، القذف، الشرب، السرقة، الحرابة، الردّة، البغي) ممكناً متى توفر الشرطان الأساسيان للجريمة وهما: أن تكون الجريمة تامة وألا يكون هناك مانع شرعي من إيقاع العقوبة. وكان عودة تقليدياً في ذلك، فهو لم يضع الفهم الإسلامي السائد لموضوعة الحدود موضع التساؤل، كالسؤال مثلاً عن الجانب التاريخي ـ السياسي في «حد الردّة» وجانبه الشرعي، مع أن هذا الجانب قد بحث بعمق في الفقه الإسلامي الكلاسيكي. لكن عودة فتح باباً يعيد تأويل الحدود، وهو أن العمل بالحدود في حال عدم توفر الشرطين يكون بـ «التعزير» «لأن نصوص العقوبات ليست إلا تعازير مقررة بمن يملك حقّ تقرير مصيرها»[١٠].

في الفهم الإسلامي، حاول عودة أن يوفق بين «حق الله» و«حق الجماعة»، لكنه أبرز قابلية التكيف مع القانون الوضعي مفسّراً إياه بأنه «تعازير»، بينما كان مثاله الأعلى هو تطبيق الحدود السبعة. لكن دون اجتهاد فيها، ولا سيما في حدّي الردّة وشرب الخمر. وهما من الحدود الفقهية وليسا من الحدود القرآنية «القاطعة». كان فكر التقليد مع مسحةٍ مرنةٍ مايزال مهيمناً هنا على فكر الجماعة. كانت هذه الإشكالية هي جوهر إشكالية القوة، أي جوهر إشكالية الأمر والنهي، والثواب والعقاب التي تحتاج إلى بتّ قاطع يضفي الشرعية على ممارسة السياسي لنظام القوة. ولذلك فإن تركيز الفكر الإسلامي على الحدود كان مرتبطاً بمحاولة السيطرة على القوة وشرعنتها، وليست مسألة «تمجيد» للعقوبات في حدّ ذاتها.

واجهت هذه النظرية إشكالية الاجتهاد في ما ليس هناك نص فيه، وفي

---

(٩) عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة العروبة، ١٩٥٩)، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

تفسير مورد النص نفسه في شروط مختلفة ومتغيرة عن التفسير الذي حكمها، كما أنها ظلت مرتبكةً إزاء التمييز بين النظر الاجتهادي الأصلي في النصوص وتوسط المنجز الفقهي - الذي ينتمي إلى الشق التاريخي في التشريع الإسلامي - في تقديراتها وأحكامها، وسلّمت بالموقف التقليدي من «الإجماع» كمصدر في التشريع. ولكن برزت اتجاهات «مرنة» في النظرية ذهبت إلى حد اعتبار أن القانون المدني المصري إسلامي باستثناء الربا، وأن القانون الجنائي إسلامي وهو من قبيل التعزير، فسارت النظرية الإخوانية خطوةً أمضى من خطوات المؤسس البنّا في فتح الحوار بين الشريعة والقانون الوضعي. فالبنّا لم يكن فقيهاً بل داعية وقائد حركة ومصمم تنظيمات وحركات شعبية، وصاحب فكرة هيمنة الفكرة الإسلامية في مواجهة الفكرة العلمانية النضالية من خلال مفهوم الإسلام الجامع الشامل، الذي يكون طريقة صوفيةً وسلفيةً وجمعيةً ونادياً اجتماعياً وشركةً اقتصاديةً وسياسةً وديناً، وطريقة تفكير ونمط حياة.

لقد ظل مفهوم الشريعة غامضاً، فهل هو النص القرآني الذي يعاد إليه اجتهاداً؟ وما هي حدود الاعتماد على مدونات «الصحيح» في «الحديث»، وهي مدوّنات قد يكون فيها غير الصحيح؟ وما العلاقة بين التراث الفقهي والاجتهاد الجديد؟ كان المرشد الثاني قد تقدم خطوةً مرنةً في خرق مبدأ «كمال» كل شريعةٍ أتى بها الإسلام. فقال بـ «أن من الشرائع التي جاء بها الإسلام ما يتغير ويتبدل مع تغيّر الأزمان، وتبدل الظروف والمناسبات»[11]. كان الجديد هو النبرة وليس الفكرة بحد ذاتها، والأهم أنها كانت مرتبطة برفض نظرية «الحاكمية» ونفيها، ومحاولة تصليب المجال الإخواني في مواجهة نفوذها وتأثيرها، إذ قادت علمية تأويلها إلى الامتزاج بين نزعات التكفير والاعتراض الانقلابي، وتحول التكفير لدى بعض الجماعات من تكفير الحاكم وحده إلى تكفير الأمة. وولدت في هذا السياق فكرة أن المجتمعات الإسلامية الراهنة ليست إسلامية إلا بالاسم، وإن كانت تشهد يومياً بشهادة التوحيد. وكان من نتيجتها طرح فكرة إعادة أسلمة المجتمعات الإسلامية. وهذا ما لا يمكن أن يتم بأساليب الدعوة بل بالأساليب الانقلابية، أي بالسيطرة على القوة والاستحواذ عليها، واستخدامها في مشروع الأسْلمة.

وعلى العموم، نظرت نظرية «تطبيق الشريعة» الإخوانية إلى تطبيق الشريعة

(١١) حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لا قضاة: أبحاث في العقيدة الإسلامية ومنهج الدعوة إلى الله**، ط ٢ (بيروت: دار السلام، ١٩٧٨)، ص ١٠٢.

المفتوحة افتراضاً على عملية الاجتهاد في إطار دولةٍ ذات مبادىء دستورية مدنية تقوم على سلطة الأمة التي تقوم بالتشريع التنفيذي. وحسمت تصورها للشكل المؤسسي لسلطة الأمة من خلال البرلمان الحديث. كان البنّا نفسه يرى أن تغيير الدستور يتم بالطرق التي ينص عليها الدستور. وترشح للانتخابات النيابية لكنه قام بتسوية مع حزب الوفد، وسط سخط أتباعه، وفسّر ذلك لأتباعه الذين بات تيارهم الشبابي في الفترَة الواقعة بين أواخر الثلاثينيات والأربعينيات رادايكالياً تجاه قضايا التغيير الدستوري والوطني على مستوى واحدٍ، بأنه من نوع اضطراري معاصر من «صلح الحديبية». وتمثّل الوجه الآخر لهذا التفسير في أنه لم يكن لدى الإخوان أي عائق فقهي من المشاركة المجتمعية السياسية المأسسة برلمانياً، في إطار قواعد دستور يقوم على أن الأمة مصدر السلطة، وصاحبة السيادة. ولم يدر في خلدهم ما بلوره الجهاديون لاحقاً من «كفرية» الأصل، المتعلق بموضوع السيادة.

غير أنه ظلت هناك التباسات عديدة في مرجع البتّ بإسلامية القوانين؛ هل تتولاها فئة من العلماء يؤدون فعلياً وظيفة «ولي فقيه» سنّي؟ أم يتولاها المجلس نفسه من خلال لجانه التي يمكنها، كما هو منطق اللجان البرلمانية، الاستعانة بمستشارين؟ وبكلام آخر: لمن الولاية؟ هل هي للفقهاء؟ أم للأمة؟ كان مجتهدو الشيعة الإصلاحيون من أنصار «المشروطة» قد بلوروا بصورة مبكّرةٍ ما سيطلق عليه الشيخ محمد مهدي شمس الدين «ولاية الأمة على نفسها»، في حين ظل الإخوانيون مرتبكين تجاه العلاقة مع العلماء، فهم في الترسيمة الإصلاحية التي امتصها الإخوان ليسوا رجال دين بل نوع من استشاريين واختصاصيين في مجالهم، وفي الوقت نفسه هناك تحميل لهم بفكرة المرجعية، التي تنضح بفكرة ولاية فقيه سنيّة، وإن كان مفهومها للإمامة أو الخلافة مختلفاً جداً عن مفهومها الشيعي.

ولقد ظل هذا الالتباس قائماً في المسودات الأخيرة لبرنامج جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وانتهت بحذف فقرة ولاية العلماء من برنامج الجماعة. كانت الجماعة قد قامت في مرحلة ما بعد نهاية المحنة الكبرى، المتمثلة بخروج شيوخها وشبابها من المعتقلات في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، بحسم نهائي لإشكالية العلاقة بينها وبين الأمة، إذ اعتبرت نفسها «جماعة من المسلمين» وليس «جماعة المسلمين».

ولهذا التحديد نتائج بالغة الأهمية، لأنه يضع الخلاف في الأمة في دائرة «الخطأ والصواب» وكلاهما مجاز، أي في دائرة الاجتهاد، وليس في دائرة «الكفر والإيمان». وكان البنّا في الواقع هو من أرسى معالم هذا الاتجاه، في سياق دفاعه عن شمول الفكرة الإسلامية، وأنها فكرة جامعة يستطيع كل المسلمين أن يجدوا محلاً لهم فيها، بمن فيهم من يحبذون الأفكار البلشفية. كان منهج البنّا استيعابياً وتكيفيياً للأفكار الجديدة مع الإسلام، ولكن هذا ما كان يكفي له استحضارات لمواقف فقهية في تاريخ مضى والقياس عليها، فهذه اللعبة محدودة في النهاية، بل كان يحتاج إلى ثورة في الفكر، أي إلى ثورة في النموذج الأصولي المولّد للأفكار. وحسم الإشكالية بالعودة إلى النموذج الأصولي التاريخي الموروث الذي توقف عن التطور، أو بإعادة تأسيسه على أساس المقاصد الشرعية. وهذا ما لم يكن بطاقة المرشد البنا ّ أن ينجزه، ولم يكن مؤهلاً له، فلقد كان داعية ذا درايةٍ بالفقه وليس فقيهاً أو مجتهداً، بينما كان الأمر يتطلب مواصلةً لتقليد الاجتهاد المطلق في شروط جديدة تستدعيه وتتطلبه.

إن التقليد باسم الحفاظ على التراث والتواصل مع النبض التاريخي للأمة مع الانفتاح الحذر هو سمة الفكر الإخواني على مستوى الاتجاهات السلوكية تجاه القضايا والمشكلات. وهو على المستوى السوسيولوجي آلية دفاعية في مراحل التحول الكبير للمجتمعات التي تطرح أسئلة الهوية وبناء الأمة، وحشدها لمواجهة التحديات المصيرية التي تواجهها. ولهذا سيمثل الفكر الإخواني، بوصفه فكراً «جامعاً» و«موحّداً» للأمة في لحظة معيّنة، فكر «الوسط» أو فكر «التوفيق» في مواجهة القضايا والمشكلات، وسيستمر هذا المنهج التوفيقي بحكم نمط تفكير الجماعة إلى ان تواجه الحلول الوسطية التقليدية التي استنفدت أغراضها مع بروز ظاهرة وسطية أكثر مضاءً في اتجاهاتها.

تتمثل هنا بعض قسمات حكاية تيار الوسط في الجماعة الذي تخطى الحدود الحركية الوظيفية للوسطية الإخوانية التقليدية «الجامعة» إلى الحدود الفكرية التي تواجه المشكلات وجهاً لوجه. وقد أبرز تيار الوسط قابليةً مفتوحةً للتلاؤم مع الأساليب الديمقراطية في الوصول إلى القوة السياسية أو المشاركة فيها، فما يحكم تيار الوسط هو مفهوم الحزب وليس مفهوم الجماعة. فيتخطى مفهوم الحزب مفهوم (الجماعة) التي ليست في الأخير سوى «أخوية» عقائدية وروحية وسياسية تحيل إلى النمط «التضامني» الذي ينبني على نمط عضواني روحي وأخلاقي أو ديني، لتنغرس مفاهيمه في صلب المفاهيم الحديثة للحزب السياسي، ومنهجه في

التحالفات والعمل السياسي ـ الشعبي العام[١٢]. وعلى الرغم من أن شيوخ الجماعة قد حاولوا أن يحتووا تيار الوسط الناهض في الجماعة، بدعوى عدم تعريضها للهزات، وإبعادها عن أصولها بوصفها جماعة، فإن آثار التيار كانت كبيرةً في الجماعة نفسها، ولا سيما في وسط الجيل الإخواني الذي خبر مزايا الإنجاز السياسي عبر العمل بواسطة قواعد الهيمنة الفكرية والسياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والاستناد إلى مرجعية فكرية إسلامية حديثة تجمع ما بين الإسلام «الجامع» والفهم الإسلامي المعاصر للمشكلات الحديثة الذي يتطلب إطلاق ساحة التفكير والأسئلة والاجتهاد والنظر الجديد في المشكلات والمعضلات المتعينة والملموسة. وباتت أطروحة تحوّل الجماعة كلها إلى حزب على جدول أعمال الجماعة، وإن كانت واجهت ومازالت تواجه مقاومةً ضروساً من «حرّاس» النمط التضامني التقليدي للجماعة. وقد توسعت ظاهرة تيار حزب الوسط داخل الجماعة الإخوانية وخارجها فوق المستوى الحركي المصري في مرحلة تطور جديدة دخلت فيها الحركات الإسلامية، وهي مرحلة ما بعد الإخوانية التي باتت تفرض على الإخوانية التقليدية إما الانكفاء في حدودها التقليدية الموروثة الخاضعة لتطور بسيط، أو إعادة بناء الجماعة وفق تفكير إسلامي جديد يقوم على مأسسة الخلاف والخطأ والصواب في فهم تعددي فكري وسياسي للمجتمعات العربية.

٢ ـ نظرية «الحاكمية» أو «السيادة»

ترتبط هذه النظرية بالمفكر الباكستاني الإسلامي أبي الأعلى المودودي. وتتميز في أنها أول نظرية إسلامية حديثة في الدولة، تتجاوز فقه السلطة المحكوم بقواعد ومبادىء الأحكام السلطانية التاريخية إلى مفهوم الدولة نفسه، بوصفه يرتبط بمفهوم السيادة. فليس مفهوم «الحاكمية» سوى مرادف كامل وتام لمفهوم «السيادة» في الفقه القانوني الدستوري للدولة الحديثة، ويمثل نوعاً من قلب جذري كامل لمفهوم السيادة من مفهوم سيادة الأمة أو الشعب إلى سيادة الله.

اقترن تبلور فكرة «سيادة الأمة» مع الأزمنة الحديثة، وقلب مركز العالم من الله إلى البشر الذين تم وعيهم لاحقاً في ضوء مفهوم الأمة. كان هذا جوهر

---

(١٢) يشير الباحث إلى أن بالإضافة إلى تعرّفه على أدبيات ممثّلي هذا الاتجاه، قد أمكن له اللقاء مع العديد من هؤلاء الممثلين ومحاورتهم بشكل حرّ حول مجمل القضايا المتعلقة بهذا التيار. ويذكر منهم أبو العلى ماضي وهشام جعفر وعدداً آخر من الذين لا يبرزون في لائحة النجوم، لكنهم من المؤثرين في الظاهرة. ويحجم الباحث عن ذكر أسمائهم لأسباب تقديرية.

الحداثة الغربية في الإحالة إلى عالم ذاتي المرجع. وفي سياق ذلك ولد مفهوم «البطل الإشكالي» (اللوكاشي)، وهو مفهوم مؤسس على فلسفة الحداثة، الذي يجد نفسه عارياً من حماية الله، ويجد مثله العليا الكلية الجديدة غارقةً في وحل النثر. وكانت الأمة تعني الدولة بالضرورة في صيغة الدولة ـ الأمة، وحق سلطة القوة في الدولة بمجانسة الكل مع مثالها القومي الجديد. ولذلك كانت الدولة «أسمنت» الدول القومية الأوروبية الناهضة من تفكك الإمبراطورية الرومانية المقدّسة. لكن هذه الدولة تمقْرطت، وغدت تمثيلياً دولة الأمة، إلى حين انبعاث النزعات التوتاليتارية في الدولة الغربية، وكانت مؤسسة على قوة الفكر، وعلى اتجاهات قوية في تاريخ الأفكار. ولقد كانت بهذه الصفة دولاً «هيغلية» تعتمد المنطق «التاريخاني» الذي يقدم الدولة بوصفها حاملة لرسالة كلية أو شمولية، وتسير بهذه الرسالة صوب غاياتها. وحيثما نجد فهماً غائياً للتاريخ، فإننا نكون إزاء التاريخانية (Historicisme). وبهذا المعنى، فإن مفهوم الدولة الإسلامية مشحون بدوره بنزعة تاريخانية إسلامية رسالية قوية ترسي مراجعها في صلب التاريخانية الإسلامية. لكن حلّها لهذه التاريخانية هو الذي كان مختلفاً. ففي التاريخ الإسلامي كانت الرسالية التاريخانية الإسلامية لا ترى في الدولة أكثر من أداةٍ لبسط الإسلام ونشره، لكن دون القيام بعملية «أسْلمة» المجتمعات التي دخلها الإسلام، بالمعنى الهندسي الكلي لها، بينما تاريخانية المودودي تستند إلى دور الدولة كأداةٍ في عملية «أسْلمة» المجتمع، وإعادة هندسته الكلية الشاملة وفق لمثال التاريخاني الذي أعاد المودودي في الواقع صياغته في تاريخانية إسلامية جديدة.

تكتسب هذه الإشارة المقتضبة للتمييز بين التاريخانية الإسلامية التقليدية والتاريخانية الجديدة شرعيتها من ارتباطها الوثيق بإشكالية بناء الدولة الإسلامية. وهي هنا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظرية «الحاكمية» الإسلامية في الرد على مفهوم سيادة «الأمة» أو «الشعب» بسيادة «الله». والكلام هنا هو سؤال: من المشرّع؟ لقد ارتبطت هذه النظرية بأبي الأعلى المودودي (١٩٠٣ ـ ١٩٧٩)، ليس في مرحلة نهوض الديمقراطيات وسيادات الأمم على مصيرها بل في لحظة انحسار الديمقراطيات وتقلص جغرافيتها في الثلاثينيات والأربعينيات، وبروز «التوتاليتاريات».

كان المودودي نفسه ينتمي في هذه النظرَية إلى تجربة تأسيس دولة جديدة مؤسّسة على الفكرة الإسلامية، منسلخة عن دولة الهند الهندوسية، ويحاول بلورة أصولها. وفي ذلك استوحى أنماط توتاليتاريات زمنه الناهضة. ولكنه حاول أن يكون فيلسوف الدولة الإسلامية، والتاريخاني المعاصر أوالحديث لها، وكان على

الأقل فقهياً دستورياً من نوع جديد تماماً لها. كان اشتغال المودودي في الحقيقة منصباً على أسس القانون الدستوري للدولة الإسلامية، التي تحكم دستورها ومفتاحه: حل مشكلة السيادة؟ ويحكم هذا الجواب سائر الأجوبة الأخرى التي تتعلق بمناهج الدولة والعلاقة بين سلطاتها وأجهزتها، وتحديد حقوق الفرد والجماعة؟ وحاول المودودي أن يؤسس هذه الأجوبة على نزعة تاريخانية إسلامية جديدة قوية يشكل النموذج التوتاليتاري للدولة مثالها الملموس.

يقوم تصور هذه النظرية للدولة على نزعة «توتاليتارية» أو شمولية إسلامية، تقوم النظرية من خلالها بواسطة سلطة الدولة بالهندسة الكلية الإسلامية لشتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجماعية والشخصية للفرد والجماعة. وقد وصفها المودودي في معرض المقارنة بالشيوعية والنازية بأنها «ثيوقراطية ديمقراطية» أو «حكومة ديمقراطية إلهية» تمثل أناساً متساوين، فالسيادة هي لـ «الله» أما «الاستخلاف» فهو لـ «الإنسان»[١٣]. المشترك العميق بين نموذج المودودي والنموذجين الشيوعي والنازي هو النموذج التاريخاني. وهذا ما كان المودودي مستوعباً له أشدّ الاستيعاب.

وقد قالت نظرية «الحاكمية» بـ «التجهيل» ولم تقل صراحةً بـ «تكفير المجتمعات» والدول القائمة، إلا أنها فتحت الباب أمام عملية «التكفير» التي تطورت في شروط تاريخية معيّنة من تكفير الحاكم إلى تكفير الدولة ثم إلى تكفير الأمة، ونفي الإسلام «الصحيح» عن المجتمعات المسلمة القائمة، والدعوة إلى إعادة «أسلمتها» من جديد. وقالت «رسمياً» بالمنهج السلمي في عملية التغيير لكنها فتحت الباب أمام النزعات والاتجاهات الانقلابية على مصراعيه. وهي في ذلك مثل أية نزعة تاريخانية حديثة تتطلب السيطرة على مصادر القوة، والتحكم بها، وتوجيهها لتحقيق الغايات التاريخانية الرسالية بواسطة سلطة الدولة، والسيطرة على نظام الأمر والنهي، الثواب والعقاب.

كان سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٥) هو من أضفى هذه الشحنة التكفيرية الجهادية على النظرية. إن البحوث حول قطب كثيرة جداً بالفعل، ولم تترك لديه شاردة ولاواردة إلا وحصتها وصفاً وتحليلاً. ولكنها ـ في حدود اطلاعنا على

---

(١٣) قارن بـ: جرد توثيقي-تحليلي لأفكار المودودي حول الحاكمية ومقارنتها مع الأفكار الإخوانية مع جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة: مراجعات نقدية، ط ٢ (اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٤)، ص ١٧٧ ـ ٢٠٢.

معظمها ـ تغفل لحظتين في تفاعل قطب التاريخي مع الحاكمية؛ ففي طرح قطب للحاكمية لحظتان، لحظة مساواتية مطلقة تفرّغ نظرية المودودي من مضمونها الفلسفي، وتطرحها بمضمون المساواة الاجتماعية والسياسية أمام الظلم، وتستخدم المساواة لتبرير عملية الانقلاب السياسي ـ الاجتماعي على النظم الفاسدة، ولحظة أخرى هي لحظة التجهيل والتكفير. اللحظة الأولى مرافقة لتعضيده فدائيي التحرر الوطني في قناة السويس في العامين ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ الذين شكل شباب الإخوان المسلمين قوامهم الضارب، ثم في المشاركة الإخوانية المرتبكة في اللحظات الأولى لثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ أو مرحلة جمال عبد الناصر الأولى، بينما اللحظة الثانية محكومة بمحنة المعتقل في الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات وتوليد الأفكار الجديدة التي زاد فيها على أفكار المودودي، وشكّل فيها معين الحركات الاعتراضية والجهادية الجديدة[١٤]. وفي إطار اللحظة الثانية صاغ سيد قطب معظم فصول كتابه ـ البيان **معالم في الطريق** الذي ستخرج من مرجعيته معظم الاتجاهات الجهادية، سواء أكانت ترسي أصولها في الجماعة نفسها أو تتأطر في جماعات وحركات جديدة.

ولهذا شكلت نظرية «الحاكمية»، بعد أن حوّلها التأويل القطبي إلى معين جديد للإخوانية الجديدة في مرحلة «محنتها الكبرى» (١٩٥٤ ـ ١٩٧١)، قطعاً مع نظرية «تطبيق الشريعة» الإخوانية خصوصاً، ومع المنهج الإخواني التقليدي في التغيير عموماً. فالحاكمية تبدأ من سؤال السيطرة على الدولة واتخاذها أداة لإعادة «أسلمة» المجتمعات وفق المضمون التوحيدي للشهادتين، بينما يبدأ منهج التغيير الإخواني من بناء الفرد المسلم، فالبيت المسلم، فالجماعة المسلمة، فالأمة، فالدولة. الدولة في الحاكمية هي الابتداء بينما في منهج التغيير الإخواني هي الانتهاء. وليس هذا مجرد اختلاف في الدرجة أو حول الوسائل، بل هو اختلاف في النوع وعلى مستوى المناهج. إنه اختلاف جوهري بين منهجين.

بلور المرشد الثاني حسن الهضيبي هذا القطع في «دعاة لا قضاة» (١٩٦٩) القطيعة بين النظريتين أو المنهجين، ووضع أسسها، لتتطور القطيعة لاحقاً ما بين الإخوانية والجهادية إلى أبعاد أخرى في كافة المجالات الأساسية النظرية والسلوكية ـ الحركية. ولكن عبر تجربة شاقة وصعبة مرّت بها معظم التنظيمات الإخوانية، وكان أشدها تجربة إخوان سورية الذين كانت جماعتهم جزءاً حيوياً من

---

(١٤) قارن تحليل هذه الانتقالة بـ: المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٤.

الجماعة التي مركزها مصر، لكنها تصرفت دوماً باستقلالية واسعةٍ. وكان من نتائج التجربة السورية ما نصطلح على وصفه بـ «محنة الثمانينات».

ارتبط ذلك بالمنظّر الجهادي الإخواني السوري سعيد حوّى (١٩٣٥ ـ ١٩٨٧) الذي مثل عملية التوفيق بين الحاكمية بمضامينها الجهادية والتكفيرية ونظرية «تطبيق الشريعة» باتجاهاتها المتشددة. والواقع أنه أعاد تأسيس نظرية «تطبيق الشريعة» على أساس الدمج ما بين حاكمية المودودي والتأويل القطبي الجهادي التكفيري لها، وحاول أن يعيد بناء مفهوم جماعة الإخوان المسلمين بوصفها أقرب ما يكون إلى «جماعة المسلمين»، ورأى أن «الأدلة كلها تدل على أن هذه الجماعة هي أقرب الجماعات على الإطلاق لأن تكون جماعة المسلمين»، فـ «لا يسع مسلماً أن يتخلّف عنها» كما «لا يجوز لمسلمٍ الخروج منها»[١٥].

دفعت عملية إعادة تأسيس الإخوانية على الحاكمية (المودودية القطبية) المرشد الخامس مصطفى مشهور إلى أن ينكر أفكار حوى، إنكاراً واضحاً، ورأى أنها «ادعاء باطل وافتراء على الجماعة لا أصل له، وما ادعته الجماعة من يوم نشأتها» وأن سعيد حوى يعبّر عن «رأي واجتهاد فردي»، وليس عن رأي الجماعة الذي يتحدد «في أنها جماعة من المسلمين»[١٦]. لقد نفى حوى التعددية الإسلامية الحركية والاجتهادية ـ الفكرية، بينما ثبّتها مشهور بوصف الجماعة «جماعة من المسلمين» وليست «جماعة المسلمين»، ووضع حوّى الجماعة بوصفها الأمة بينما وضع مشهور الإخوان المسلمين بوصفهم جزءاً من الأمة، وحرّم حوى جواز الخروج من الجماعة بوصفه خروجاً من جماعة المسلمين التي يلزمها إمامها، بينما أباح مشهور ذلك.

وكان رد مشهور مهماً بالنظر إلى مكانة مشهور في تاريخ الجماعة، فلقد رافق مؤسسها ومرشدها الأول، وكان في الوقت نفسه متجذراً في اتجاهات الشباب الإخواني، وانخراطه في عملية التغيير الرديكالي والتحرر الوطني ضد البريطانيين من خلال تاريخه في «النظام الخاص» لجماعة الإخوان المسلمين الذي ارتبطت فعاليته العامة مع انحرافات جزئية تمثل جزءاً من تكوين التنظيمات شبه العسكرية، بالفعالية الإجمالية لحركات الشباب الوطني المصري ضد إسرائيل والبريطانيين. ولكن الأهمية الحقيقية لرد مشهور تكمن في «تطهير» الجماعة من

---

(١٥) سعيد حوّى، **جند الله: ثقافةً وأخلاقاً**، ط ٢ (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧)، ص ١٠.

(١٦) مصطفى مشهور، **تساؤلات على الطريق** (البليدة، الجزائر: دار الإرشاد، ١٩٨٩)، ص ٨٨ و٩٠.

الاتجاهات الجهادية الرداكيالية التي تستند إلى منهج الحاكمية من جهة، وفي تصليب التمييز بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعات والحركات الجهادية الأخرى التي تكاثرت في مصر السبعينيات، وانتشرت في الفضاء الإسلامي العربي العام، وفي فتح الباب أمام مأسسة المنهج الدعوي في العمل السياسي السلمي من خلال آليات التغيير الدستوري في المجتمع السياسي، ونظام تحالفاته وانتخاباته ومؤسساته المدنية. ولهذا كانت فترة مشهور هي فترة الهيمنة الأيديولوجية بمعنى العمل بواسطة مؤسسات المجتمع المدني. فلقد كانت فكرة الهيمنة فكرة غرامشية ويسارية أحيا اليسار العربي استخدامها، لكن من طبقها في الحقيقة لم يكن سوى الحركات الإسلامية «الوسطية» أو المعتدلة كالحركات الإخوانية وما بعدها من حركات اندماجية في المجتمع السياسي.

٣ ـ نظرية ولاية الفقهاء

لا تنحصر هذه النظرية بالمجال الشيعي الإثني العشري (الجعفري)، لكنها ارتبطت به بحكم صيغتها المفهومية المتمثلة بـ «ولاية الفقيه». كان الفكر الشيعي فقهياً وتاريخياً يقول بعدم إمكانية عودة الدولة الإسلامية إلى مذهب آل البيت إلا بالحضور الشخصي للإمام الغائب الثاني عشر الذي يقفل حلقة الأئمة الاثني عشر، الذي لا يأتي، كما غاب، إلا بإذن الله. لم يعرف الفقهاء السُّنة نظرية ولاية الفقية بهذا المعنى، لكنهم عرفوها من خلال إشكالية العلاقة بينهم وبين السلاطين، بشكل تجاذبي يطغى فيه الفقهاء أحياناً أو يضمرون في أحيانٍ أخرى. كانت الدولة العثمانية أول من حاول تنظيم مجال العلاقة بين الفقهاء والسلطان. وتبعه في ذلك الملك الصفوي يومئذ.

في تاريخ الحركة الإصلاحية الشيعية في الأزمنة الحديثة، القوة أو السلطة الفعلية هي للإمام الغائب. لكن عدم حضوره لا ينفي قيام الفقهاء بالضغط على حكومة السلطان كي تكون عادلةً وإسلاميةً. ومن هذه النقطة انقلب المنهج الصفوي في استخدام الفقهاء لتبرير السلطنة إلى تقييد الفقهاء للسلطنة بأحكام الإسلام إلى حين يأذن الله للمهدي بالحضور أَمام رعيته، وبناء المدينة الإلهية الفاضلة. وقد شكل تطور نظرية «ولاية الفقيه» نوعاً من قطيعة مع نظرية «ولاية الأمة على نفسها» في «عصر الغيبة الكبرى». وتمثل هنا جوهر التغيير الفقهي الأصولي الذي أحدثه الإمام الخميني في الفكر السياسي الشيعي الحديث.

٤ ـ نظرية «التوالي»

ارتبطت هذه النظرية بالمفكر الإسلامي السوداني حسن الترابي المتمرس بمناهج الثقافتين الإسلامية والغربية، الذي حاول في الواقع أن يعيد هيكلة الجماعة على أسس جديدة، تتناسب مع تطلعها للوصول إلى احتكار القوة السياسية والاجتماعية، وتشكيل مرجعية للدولة. وهي في ذلك نظرية إسلامية في القوة وسبل تنظيمها وتوزيعها والتحكم بها والاستمرار بالإمساك بنظامها القائم على سلطة الأمر والنهي.

شكّل ميثاق «دولة المدينة» في العهد النبوي، وعهد الخلفاء الراشدين مرجع تفكيرِ الترابي في ما أطلق عليه مصطلح (التوالي) في مجتمع متّحد. ومصطلح التوالي مشتق لغوياً من كلمة الموالاة، لكنه مفهومياً يعني لدى الترابي في مرحلة وصول الحركة الإسلامية إلى الحكم في السودان حرية التنافس الجماعي في السياسة بين كل أعضاء الدولة أو مواطنيها سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، فتقوم الموالاة على حرية الاختلاف المذهبية والتجمع حولها أو الموالاة سياسياً في شكل تعدد حزبي، ويعتبر الترابي في إعادة تأويله لتجربة «دولة المدينة» أن «حرية الاختلاف مذهباً والموالاة عليها تعدداً حزبياً، من أصول الحكمة والحكم في الإسلام»[١٧].

تمثلت وظيفة نظرية «التوالي السياسي» في شرعنة التعددية الثقافية والمذهبية والإثنية للمجتمع السوداني، بحق أي مجموعة من الأشخاص في الاجتماع والموالاة لعرض سياسي أو ثقافي أو اجتماعي وفقاً للقانون بعيداً عن استعمال القوة المادية، وبضوابط الشورى والديمقراطية في قيادة التنظيم، ومحاولة ترجمة موالاة الأشخاص أو الجماعات لمذاهبها واجتهاداتها ورؤاها الاجتماعية والثقافية والفكرية سياسياً في تجمعات حزبية سياسية مضبوطة بثوابت إسلامية الدولة المتمثلة بدستورها.

وبالنسبة إلى منهج تفكير الحركة الإسلامية بنظرية الموالاة في مرحلة تحولها إلى مرجعية للسلطة، فإن نظرية الموالاة تعادل على المستوى التاريخي الإسلامي الانتقال من العهد المكّي إلى العهد المدني، أي من عهد الدعوة إلى عهد الدولة، فالرقيب على الأشخاص هو الله، لكن حرية الموالاة وتعددها، والتجمع الحزبي حولها محكومة بثوابت الدستور. وبذلك تصدر نظرية (الموالاة) عن الوحدة والاختلاف.

---

(١٧) حسن الترابي، **السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٧.

وبالعودة إلى إشكالية العلاقة بين القوة والسلطة، فإن الترابي تصور دولة تقوم فيها سلطة القوة على الدستور الإسلامي، بينما تقوم فيه السلطة والمشاركة المجتمعية على التنوع والتعدد وسلطة الأمة المحكومة بالدستور الإسلامي. وإذا كان الترابي في السلطة، أخذ يفكر بأسس الدولة ذاتها في شروط المجتمع السوداني، وهو إيجاد دولة إسلامية ديمقراطية يمثل فيها الإسلام القوة الحاكمة، لكنها تتيح المشاركة المجتمعية والفكرية والثقافية للجميع. ولكن الصدام بين مشروع الترابي والعسكريين ومحيطهم الفكري، الذي تسببت أفكار الترابي إلى حدٍّ ما، أطاحت بالمشروع، وغدا الترابي خارجه. لكن بقي من الترابي لحظة المفكر الأسسي أو الأصولي بالمعنى (العالم) في محاولة تأسيس دولة إسلامية تحترم التعدد والتنوع والمشاركة مؤسسياً. ولكن في إطار تصور تاريخاني لرسالة عالمية تشكل الدولة الإسلامية السودانية الإقليم القاعدة لها، أو الدماغ الفكري الموجّه لها.

٥ ـ نظرية «المقاصد» الشرعية

أ ـ الإصلاحية

همّش الركود الفقهي الإسلامي التاريخي علم أصول الفقه، وجعله ملحقاً بشكل بسيط بآليات القياس الفقهي الذي يبقى مظهراً للحكم في ما سبق، وليس منشئاً لحكم جديد. كانت العودة الحديثة إلى نظرية المقاصد قد بدأت مع الحركة الإصلاحية الإسلامية لمحاولة إنتاج نموذج أصولي جديد يحكم عملية الاجتهاد أو إنتاج الأحكام الفقهية. غير أن الطابع التبسيطي لهيمنة نظرية «تطبيق الشريعة» الإخوانية، وتمركزها حول قضية الحدود بين النصوص واجتهادات التعزيرات، وانشغال الفكر الإسلامي بنظرية «السيادة» أو «الحاكمية»، في نمطها المودودي قد همّش تلك العودة، وجعل القول بالاجتهاد في تطبيق الشريعة عبارة عن استئناف للآليات القياسية التقليدية المظهرة والكاشفة لا المنشئة والمجدّدة. وفي تاريخ الحركات الإسلامية الحديثة انفردت المدرسة الإخوانية السورية تاريخياً بتجاوز الأطر الضيقة والبسيطة لنظرية «تطبيق الشريعة» الإخوانية ذات الصياغة المصرية (بمعنى بلورة الجماعة الأم في مصر لها) إلى نظرية «المقاصد».

ب ـ لحظة مصطفى السباعي الكبرى

ارتبطت المقاصدية على المستوى التاريخي برواد حركة الإصلاح الإسلامي، وتحديداً بـ «الأستاذ الإمام» محمد عبده، ووجدت في المجال المغاربي الإصلاحي

منذ البداية استقبالاً إيجابياً لها. ولكن هذا الإحياء ظل في مرحلته الأولى، أي على المستوى الشرعي المحض. كان تطورها الحقيقي، المرتبط بتحويلها من المجال الفقهي الاجتهادي المحض إلى مسألة الدولة والمواطنة وموقع الإسلاميين فيها، قد اقترن بالجهود المؤسّسة للشيخ مصطفى السباعي، أول مؤسس ومراقب عام للجماعة في سورية في الأربعينيات والخمسينيات، وأحد الروّاد المبكرين لفقه التحرير الإسلامي الذي جعلَ من السباعي مناضلاً ومفكراً، حركياً ومنوّراً وصاحب أفكار في آنٍ واحدٍ. فكان بين مستمعي دروس عز الدين القسّام في حيفا، ومن المنخرطين مع حركات الشباب في مطلع الأربعينيات ضد البريطانيين، ومن المدافعين عن القدس وحماتها في العام ١٩٤٨. لقد كان شخصية كاملة تنتمي إلى جيل الكبار في سورية من طراز خالد بكداش وأكرم الحوراني وشكري القوتلي ورشدي الكيخيا وخالد العظم وميشيل عفلق.. الخ، ممن ارتبطت حركة الأفكار والتأثير السياسي بهم.

بلور السباعي نظرية المقاصد في إطار التفكير ببناء دستور الدولة السورية من خلال جمعيتها التأسيسية (١٩٤٩ ـ ١٩٥١). بكلام آخر بلور فهمه لهذه النظرية على أساس مشروع محسوس يشارك فيه بفعالية وهو تأسيس الدولة. وفكر به في ضوء القاعدة الأساسية، وهي تلبية المصلحة أو الخير العام، ووضع الخير الفردي في إطار الخير العام، بشكل يتجاوز الفهم التقليدي الإخواني لمفهوم حق العبد وحق الجماعة، حق الفرد وحقوق الله. وربط بين الحق العام أو حق الله وحق الدولة في تفاعله مع الأفكار، وكانت عناوينها هي: دستورية الدولة عبر مجلس منتخب يمثل سيادة الشعب، تدخل الدولة في انتزاع حق المصلحة العامة من الأفراد، ولذلك قال بكل قوة بالتأميم والإصلاح الزراعي والاشتراكية، والاستقلال الوطني، ولذلك كان خصماً مطلقاً لمشاريع الهيمنة الغربية على سورية. وفي المجال الديني، قام بحركة عنيفة ضد المشايخ التقليديين، والحقيقة أنه استنكر أنهم يتكلمون باسم الإسلام. ودافع بقوة عن علمانية مرنة للدولة، وكان أحد أبرز الذين حسموا تحويل فقرة: دين الدولة الإسلام إلى الإسلام دين رئيس الدولة في الدستور السوري للعام ١٩٥٠[١٨]، ليثبت سابقةً كبرى في

---

(١٨) عبّر السباعي عن معظم هذه الأفكار في كتابه **اشتراكية الإسلام** الصادر في دمشق سنة ١٩٥٩، والذي كان يتوّج مرحلة طويلة له بدأها بتشكيل «الجبهة الإسلامية الاشتراكية» برلمانياً في العام ١٩٤٩، وكانت تضمّ مسيحيين ومسلمين. وبالتالي كان **اشتراكية الإسلام** تعبيراً عن ذروة وليس عن بداية. وفي هذا الكتاب قام السباعي برد عنيف على المشايخ التقليديين، ويعتبر من أكثر النصوص نضالاً ضد «الإكليركية» الإسلامية، =

التطور المحتمل للنظر الإخواني في مسألة العلاقة بين الدولة والدين.

نظر السباعي إلى العملية الاجتهادية كوسيلة لتحقيق المقاصد وليس كغاية بحد ذاتها كما في العملية الاجتهادية القياسية التقليدية. ونتج من تطويره لمفهوم المقاصد انخراط الجماعة في سورية بشكل مبكر في نسق تعددي تنافسي حزبي ليبيرالي لا تتعايش معه الجماعة فحسب، بل لا تعمل إلا بواسطته، ومن خلال البرلمان. وفي هذا السياق كان مشروع السباعي يقترب من تحويل الجماعة إلى نوع من حركة إسلامية ديمقراطية على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب.

وفي مواجهة إشكالية العلاقة بين الدولة والإسلام، صادق السباعي على أن يكون الإسلام دين رئيس الدولة وليس دين الدولة، لكن مع أن يكون الفقه الإسلامي المصدر الأساسي للتشريع، وليس مجرد «مصدر». وفي ذلك كان الفقه الإسلامي يمثل الشق التاريخي من التشريع، فهو متغير وقابل لإعادة النظر والتجاوز. وذهب السباعي بإمكانيات هذا التطور إلى مداها الأقصى في الخمسينيات، غير أن هذا الخط لم يتواصل، وتعرض لقطيعة طويلة زمنياً إلى أن تمّت متابعته في الآونة الأخيرة. وهذه المرة تحت تأثير المدرسة المغربية التي تميزت من المدرسة الإسلامية الحركية المشرقية باشتغالها الكثيف على نظرية المقاصد، وإدماجها في صلب مفاهيمها التي تحكم سلوكها الحركي أو السياسي داخل السلطة حين تكون شريكة فيها أو خارجها.

سمحت نظرية المقاصد، كما كان السباعي قد اختبرها في مضمار عمله الحركي، حين كانت الجماعة لاعباً مؤثراً في الحياة الاجتماعية ـ السياسية السورية، بالتمييز الأساسي المبكر بين العلمانية والعلمانوية أو العقيدة العلمانية. وفي نص مبكّر له يعود إلى العام ١٩٥٣، لم يدع السباعي أي مجال للشك في أنه يقبل العلمانية بينما يرفض العلمانوية. وفي ضوء ذلك لم تكن لديه مشكلة في وصف التشريع الإسلامي على أنه «تشريع علماني». لكن هذا التطوير ظل محصوراً بالسباعي ولم يتابع منهجياً إلا بشكل جزئي من خلال التعرض لمشكلات ملحّة ومحاولة تقديم جواب عنها، وليس من خلال عملية منهجية متكاملة تقوم على ذلك التمييز.

= ولكن في جوانب أخرى تبرز فعاليته، فيشير تحليلنا التفصيلي والمسهب لمواقفه في جلسات الجمعية التأسيسية ومن ثمّ في البرلمان إلى روحه العلمانية بمعنى العلمانية المرنة. ولقد دافع السباعي عن هذه العلمانية المرنة بكل ما أوتي من قوة، ووجدها تحقيقاً لمقاصد الإسلام. وهنا يجب فهم هذه العلمانية على أنها مقابل للعلمانية الفرنسية في نموذجها الكليّ.

واصل خلفه عصام العطار في فترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ هذا الخط ولكن بمضامين جذرية اجتماعية أقل جرعةً وثقلاً من جرعة السباعي الديمقراطية الاجتماعية. لكن العطار لم يدع أي مجال للشك في أنه يقود الجماعة كحزب يخوض الانتخابات، ويعمل بواسطة القواعد الدستورية، ويحاول التأثير في القوة السياسية من خلال لعبتها. ولكن كما يحدث في الحركات الخارجية المنشأ التي تتسم بأنها حركات عقائدية تتوخى التغيير الاجتماعي الشامل، فإن محاولة السباعي ووُجهت بمقاومة الشباب الردايكالي الذي ما كان يرى في البرلمان طريقة للوصول إلى القوة بل كان يؤمن بالأساليب الانقلابية التي تقوم أساساً على نسف البرلمان. وهذا الاتجاه تبلور بعد نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الجماعة السورية، وإن كانت ظاهرة المنشقين الردايكاليين القدامى التي حدثت في النصف الأول من الخمسينيات قد توارت. وبهذا المعنى كانت عملية التجذير الردايكالية قد تمت هنا في جسم الجماعة الأساسي، وليس بنتيجة تأثير أولئك المنشقين.

في السبعينيات، مع تورط الجماعة في المواجهة المسلحة ضد النظام، جرت عملية إعادة نظر جذرية بفكر السباعي. فلقد أخذت الجماعة تتطور يومئذ في مرحلة جديدة. لكن بعد العام ٢٠٠١، شهدت الجماعة عودة «حارّة» إلى مشروع السباعي. لقد كانت مرارة التجربة هي «الهادي» للعودة إليه، ولكن العودة أنضجت فكراً جديداً يركز على «المقاصد»، وعلى النظر الحضاري إلى الإسلام بأبعد من المنظور التقليدي في إطار دولة مدنية ديمقراطية تقوم على نسق تعددي يؤمن بمأسسة التنوع والاختلاف، ويطلق عملية التحالف بين الإخوان المسلمين والحركات القومية واليسارية وذات المرجع العلماني على قاعدة البرامج السياسية، ويكرس آليات التغيير الديمقراطي السلمي للمجتمع في قطيعة مع الفاصل «الانقلابي» في تاريخ الجماعة السورية في السبعينيات.

كانت استعادة هذا التمييز نوعاً من استئناف لفكرة السباعي الكبرى في التمييز بين الإسلام بمفهومه العبادي (الواقع أن السباعي استخدم المفهوم الكنسي كي يشير إلى الطقسية) والإسلام بمفهومه الحضاري الشامل. فلقد كان السباعي يرى أن المجتمع مسلم، وأن تعدد تياراته واتجاهاته لايؤثر في صحة إسلامه، وأن الإسلام مرجع حضاري للجميع، سواء أكان هذا المرجع حضارياً بالنسبة إلى غير المسلمين أم كان مرجعاً إسلامياً بالنسبة إلى المسلمين. وفي إطار ذلك، كان ضد الشيوعية كمنهج فكري ومعرفي، ولكنه لم يكن ضدها كمنهج اجتماعي وتحرري وطني ضد الاستعمار، وخاض تحالفات عديدة مع الحركات اليسارية

والقومية وذات الطابع العلماني، وكان البرلمان، والبرلمان وحده، يمثل طريقة التغيير بالنسبة إلى فهمه، إذ كان قد وضع تصوراً لتطوير الجماعة إلى نمط حزب ديمقراطي إسلامي على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب.

بقي هذا التركيز في حيّز الإعلان، ذلك أن ترجمته تحتاج إلى عمل فقهي اجتهادي حقيقي، ما يزال غائباً. كان السباعي شخصيةً إسلاميةً استثنائيةً في أواسط القرن العشرين تواصل خط الإصلاحية الإسلامية في منحاها التربوي (محمد عبده) والنضالي (الأفغاني) والوسطي الفقهي (رشيد رضا)، وتعيد طرح نظرية «تطبيق الشرعية» جذرياً في ضوء المقاصد. ولم يؤلف السباعي كتاباً عن «المقاصد» لكنه مارسها، وكان يؤكد دوماً بمصطلحها وغاياتها الشرعية التي رأى السباعي أنها مصلحة الإنسان المطلق بغضّ النظر عن دينه. وقاده فهم المقاصد إلى بلورة أول فهم تغييري في تاريخ الفكر الإسلامي بعد إلغاء الخلافة، وهو فهم العلمانية المرنة مقابل العلمانية المعتقدية الصلبة.

رابعاً: الحركات الإسلامية والسلطة: بين المغالبة والمشاركة

١ ـ بين نمطين: الحركات ذات النشأة الخارجية والحركات ذات النشأة الداخلية

تنتمي الحركات الإسلامية جميعاً إلى ما يمكن تسميته، بلغة موريس دوفرجيه، بالحركات أو الأحزاب «ذات النشأة الخارجية» التي نشأت خارج البرلمان، وليس إلى نمط الحركات والأحزاب «ذات النشأة الداخلية» التي نشأت بواسطة البرلمان، أو بواسطة كتله. وهذا التمييز إجرائي بالنسبة إلى التجربة الحركية الحزبية العربية عموماً، بحكم قصر وتشوه التجربة البرلمانية العربية ومحدودية إنجازها وضعف تقاليدها، لكنه مفيد تحليلياً من زاوية أنه يبرز قابلية العديد من الحركات والأحزاب ذات «النشأة الخارجية» للتحول إلى أحزاب «ذات نشأة داخلية» تعمل ضمن قواعد النسق البرلماني، وتقبل مفهوم الحزب بعد أن كانت تعتبر نشوءها أساساً في مواجهته. وكان يراد بذلك الأحزاب التقليدية التاريخية العربية من نمط حزب الوفد في مصر وحزب الشعب في سورية.

وفي ذلك أثير سؤال عن استخدام الحركات الإسلامية للبرلمان كوسيلة للوصول إلى السلطة، ومن ثم السيطرة عليها، ومنع تداولها. ولكن هذا السؤال

يشمل كافة الحركات الخارجية المنشأ وليس الحركات الإسلامية وحدها.

وفي إطار زيادة الطلب الحركي العام للحركات الخارجية المنشأ وفي عدادها الحركات الإسلامية، طورت الحركات الإسلامية منظورات جديدة للعلاقة بين «الجماعة» التي تحيل إلى تكوين تضامني يحمل خصائص «الأخويات» العقائدية والحزب الذي يمكن أن تعمل بواسطته الجماعة سياسياً، وتطور في الآونة الأخيرة بروز اتجاهات تدعو إلى ذوبان الجماعة كلها في حزب. وفي التاريخ، فإن التجربة الإخوانية تبرز قابليةً إيجابيةً للمشاركة متى توفر شرطها. كان المؤسس البنّا مستعداً للتجربة ولكن ضغوط حزب (الوفد) عليه في أوائل الأربعينيات حالت دون ذلك. ولكن في النصف الثاني من الأربعينيات وحتى أوائل الستينيات، انخرطت الجماعة في سورية في التجربة، وكان لها تحالفاتها السياسية والبرلمانية مع حركات وأحزاب قومية ويسارية وعلمانية، كما شكّل هذا الانخراط سمةً ملازمةً لجماعة الإخوان المسلمين الأردنية.

لم يكن هذا الانخراط بدون مشكلات، فالحركة الإخوانية تنتمي إلى نوع الحركة الاجتماعية، ولهذا كان هناك خلاف دائم حول منهج التغيير بواسطة البرلمان. وفي سورية الخمسينيات، وجد هناك اتجاه شبابي إخواني متسق مع منهج الحركات الشبابية في التغيير بواسطة الثورة، لكنه لم يهيمن قط على نمط الجماعة في التحالف السياسي، واتباع منهج التغيير السلمي حتى العام ١٩٦٣ على الأقل، حين كان مجال المشاركة السياسية التعددية والبرلمانية متاحاً وممأسساً لكافة الاتجاهات الاجتماعية والفكرية والسياسية.

والحقيقة أن التجربة البرلمانية الأردنية انفتحت إلى درجة استيعاب ممثلي حزب التحرير الذين خاضوا الانتخابات، مع أن منهجهم هو الوصول إلى السلطة بواسطة فلسفة «النصرة»، وإعلان الخلافة الإسلامية من خلالها، وهو منهج انقلابي في عمقه لأنه يتوسل الوصول إلى السلطة بواسطة نخبة جديدة، لا تهم طريقة وصولها إلى السلطة بل يهم وضع نفسها في خدمة برنامج الحزب في استعادة الخلافة وفق منهجه.

والفكرة هنا أن الحركات السياسية الخارجية المنشأ واجهت جميعاً مشكلات التكيّف مع النسق البرلماني. وكانت هذه المشكلة مشتركة في الخمسينيات بين البعثيين والإخوانيين في تنظيماتهم. وتشير التجربة التاريخية إلى أن الحركات الإخوانية، وحتى تجربة حزب التحرير، قد عبّرت عن اتجاهات اندماجية سياسية

في المجتمع السياسي، وقابلية كبيرة للتحول إلى نمط الأحزاب والحركات الداخلية المنشأ في إطار قواعد العمل البرلماني التمثيلي في المجتمع.

٢ ـ الإسلامية «البرلمانية» والإسلامية «الجهادية»

أ ـ الإسلامية الإخوانية

كانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد واجهت في طوريها التأسيسي والانطلاقي (١٩٢٨ ـ ١٩٤٩) هذه الإشكالية، حين تجاوزت ريبتها بالبرلمان كوسيلة قانونية للتغيير، واقتربت من شرعنة العمل بواسطته، وتعديل الدستور بالطرق التي ينص عليها الدستور. و«البرلمانية» هنا مفهوم متميز عن «الديمقراطية» لكنه ليس نقيضاً له بالضرورة. في التجربة الحركية العربية أبرزت مقاربات علم السياسة السلوكي أن التجربة «البرلمانية» تتسم بتغذيتها الراجعة في تكوين وتصليب مفاهيم ديمقراطية، تتقلص فيها المشكلات بين «البرلمانية» و«الديمقراطية». في التاريخ الحديث القريب نسبياً كان السباعي في النصف الأول من الأربعينيات وخلال الخمسينيات في سورية هو من حاول تقليص هذه الفجوات، واستهدف محوها في الحقيقة. وكان يفكر بحزب أو حركة تمثل الجماعة كلها. لكن هذا المشروع أحبط بسبب تغيّر النسق السياسي السوري، من النسق التعددي إلى النسق الانقلابي في مرحلة «الجماهيريات» و«الثورات» و«الانقلابات» العسكرية العقائدية.

أما بالنسبة إلى الجماعة عموماً على مستوى التاريخ الأقرب والفاعل بتأثيراته بالقياس إلى اندراج الخمسينيات في التاريخ، فبدءاً من السبعينيات، وبعد حسم «القطيعة» الإخوانية مع نظرية «الحاكمية» بمعناها المنظومي، وبمضامينها الجهادية أو الاعتراضية، واتجاهاتها المتعددة التكفيرية والانقلابية، فإن جماعة الإخوان المسلمين حاولت الجمع بين شكلَيْ عمل الجماعة والحزب السياسي، فانخرطت على مستوى شكل العمل السياسي في التحالف مع أحزاب علمانية أو ليست إسلامية بالمعنى المرجعي الضيق.

وتطور ذلك في كل من اليمن ومصر والأردَن ولبنان والجزائر وحيثما يوجد شكل من أشكال النسق التعددي التنافسي الحزبي لأن تعمل الجماعة بواسطة الحزب. وما زالت الجماعة تواجه اليوم في مصر مسألة تحولها كلها إلى حزب سياسي، وهي مسألة لم تحل حتى هذا الوقت. لكن بفرضية قيام إطار مؤسسي

حقيقي للأحزاب فإن فكرة التحول إلى حزب قد تجرف التفكير الجماعاتي التقليدي؛ وهذه هي في الحقيقة مشكلة الدولة. وبينما تبرز الحركات الإسلامية غير الجهادية بطبيعة الأمر قابليات كبرى لتطوير منهج المشاركة، فإن النظم السلطوية العربية تبرز اتجاهات المغالبة، مع أن صورة الاتهام ما زالت موجهة للحركات الإسلامية. وكنه ذلك أن المغالبة عند الإسلاميين ليس عقيدة أبداً، وإن بُرّر بلغة العقيدة، لكن حين يبرَز نسق استيعابي، فإن هذه العقيدة تتقلص على مستوى التأثير، ويبرز بالتالي منهج المشاركة. وبكلام آخر، فإن من يغذي منهج المغالبة اليوم في الفضاء الحركي الإسلامي الاندماجي أو «المعتدل» هو السلوك التسلطي للنظم السياسية العربية وليس جماعة الإخوان المسلمين.

ب ـ إسلامية حزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة النهضة في تونس

في المغرب تمّ تجاوز التجربة الإخوانية إلى تجربة جديدة طوّرت المنهج الإخواني السلمي ومأسسته في أفق مشاركة سياسية جديدة مفتوحة أمام إسلاميين وعلمانيين وقوميين، وقامت هذه التجربة بالجمع بين الجماعة والذراع السياسي ممثلاً بالحزب، وهو ما ارتبط بتجربة حزب «العدالة والتنمية» التي كانت التجربة الإسلامية التركية الحديثة وثيقة الصلة به، واستوحت منها اسمه وشعاره. ومثّلت تجربة حزب العدالة والتنمية إرثاً غنياً في المشاركة السياسية الاندماجية في المجتمع، وفي الانتخابات البرلمانية والبلدية، وتنوع التحالفات مع الحركات الوطنية والعلمانية، وإدماج النخب الحديثة التي تكوّنت بتربية حديثة في صلب عملية التغيير الإسلامي السلمي. بينما عبّرت حركة النهضة في تونس عن تطور نوعي في جهاز تفكير الحركات الإسلامية وممارساتها، وتأصيل الفهم المدني للدولة الإسلامية، وانطلاقه من الفلسفة المقاصدية. وهي لم تجد إطاراً مؤسسياً في النسق السياسي التونسي نفسه يمكّنها من تطوير ذلك في الممارسة السياسية الداخلية، لكنها باتت تشكل تياراً مؤثراً في إجمالي الحركات الإسلامية الاندماجية في المجتمعات العربية.

ج ـ الإسلامية السلفية

يعتبر كافة المسلمين سلفيين بالمفهوم العام للسلفية من حيث تبجيل السلف الصالح، والارتباط العاطفي به، وهذه هي السلفية العامة؛ لكن السلفية بمعناها الخاص ترتبط بمفاهيم مذهبية محددة. ويمكن هنا أيضاً التمييز بين «السلفية المرنة» و«السلفية الصلبة»؛ فالسلفية المرنة هي بعد من أبعاد الحركة الإخوانية وليست

بعدها الوحيد. فهي طريقة سلفية بين طرائق متعددة: رياضية واقتصادية وصوفية. . الخ. بينما يقصد بالسلفية الصلبة أو المذهبية السلفية النجدية (أو ما يطلق عليه من قبل خصومها اسم الوهّابية). كما يمكن التمييز بين السلفية العلمية والسلفية الحركية. ونقصد في هذا البحث السلفية الحركية أو السياسية. إن هذه التمييزات أساسية لفهم اتجاهات الحركات الإسلامية العربية المعاصرة تجاه مسألة الدولة، ومن ثمّ تجاه النظام الدولي برمته. ويستحيل بدون فهمها مقاربة مشاكلها الحقيقية.

وفي سياق هذا التمييز بين السلفية الصلبة والسلفية المرنة، فإن هناك فرقاً كبيراً بين السلفية الشامية التاريخية والسلفية النجدية. لكن بعد تحول العربية السعودية والخليج إلى مركز للهجرة الخارجية الوافدة أو الداخلة، أخذت عناصر السلفية النجدية تنتقل إلى المجتمعات المشرقية في سورية ومصر. وربما كان انتقالها إلى مصر أقوى من سورية، لكنها انتقلت إلى سورية من خلال الإطار الدعوي. ومفاد كل ذلك أن السلفية النجدية ما تزال تمثل القوة التبشيرية الأمضى تأثيراً في خلق الجماعات والأخويات في الفضاء الإسلامي القابل لذلك. والمهاجرون الإسلاميون الملتزمون إسلامياً بقواعد دينهم يعودون عادةً من الخليج والسعودية إما سلفيين أو على طريقة: إن الإسلام هناك عادة وليس عبادة، عاكسين في ذلك الطبيعة الوسطية التاريخية للإسلام الشامي الذي تختلف بيئته جذرياً عن البيئة البدوية المحاربة للسلفية النجدية (الوهابية).

وفي التطور الحركي للسلفية الحركية[١٩] أمكن تمييز ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

١ ـ **السلفية السلطوية**، وهي التي تعمل كجهاز ديني في خدمة السلطة السياسية، بحيث تستمد منها السلطة المدنية شرعيتها في الحكم، بينما تتولى هي مراقبة السلطة المدنية. وهي في الظاهر تنظيم للعلاقة بين مؤسستين دينية ومدنية يحتل فيها المفتي العام وظيفة «الوالد» التي تعادل دلالياً في بعض الوجوه وظيفة «البابا». وقد أنتج قيام العربية السعودية على أساس هذا التحالف هذه الشراكة. ولهذا فإن تاريخها مخصوص.

٢ ـ **السلفية البرلمانية**: ويرتبط نمطها الأساسي ببعض الحركات الإسلامية

---

(١٩) نستثني منها السلفية الجمعياتية المرخّصة بموجب قوانين الجمعيات أو جمعيات النفع العام، دون إغفال نشاط قوى فيها تسعى إلى قلبها إلى جمعيات سياسية. وهذه هي مشكلة الاستخدام الواجهي للجمعيات التي في تعريفها يجب أن تكون غير حزبية. وهذه مشكلة لم تزل قائمة. لكن العامل المؤسسي يلعب دوراً كبيراً في تعضيدها في حالة تحييد العامل الأمني، وعدم رمي الجمعية بذريعة نشاط حركيين فيها.

في البحرين والكويت. فهي من ناحية التكوين الاعتقادي سلفية صلبة لكنها من ناحية التكوين السياسي سلفية برلمانية تعمل بالسبل السياسية والدستورية والقانونية لترجمة مجالها الدعوي. ويشير ذلك إلى قابلية السلفيات الصلبة مذهبياً للمشاركة في الحياة الاجتماعية ـ السياسية للدولة بوسائل الدعوة الجمعياتية والسياسية والدعوية. وأن الفكر السلفي حتى في نسخه الصلبة لايحمل بالضرورة فكراً اعتراضياً، بينما حمله لهذا الفكر هو على سبيل الاحتمال ليس أكثر. ومن الناحية العملية تذوب السلفية البرلمانية بشكل أكبر مع نزعات المحافظة الاجتماعية. ولكن التصور الأساسي للتمثيلية الديمقراطية النيابية هو في التمثيل وإتاحة الفرصة للقوى الدستورية كافةً في أن تؤثّر من داخل قواعد اللعبة.

٣ ـ **السلفية الجهادية**: وهي التي تمّ فيها الزواج بين السلفية النجدية المذهبية والجهادية التي تعتمد المنهج القطبي في عملية التغيير، وإعادة أسلمة المجتمعات المسلمة. وشكل تنظيم «القاعدة» أبرز نمذجة لها. وفي تيارات هذا التنظيم، فإن بعض اتجاهاته جاء من القطبية والحاكمية المودودية إلى السلفية في إطار إعادة بناء راديكالية للسلفية. والدرس المترتب على ذلك أن السلفية السياسية الحركية ليست واحدة، وهي متعددة، وقابلة لأن تكون أكثر تعدداً في شروط معيّنة.

خامساً: محاولة تركيب: تجربة الحوار القومي ـ الإسلامي: دلالات وآفاق

١ ـ لقد نشأت الحركة الإسلامية الحديثة ممثلةً بنمطها الأول، وهو جمعية الإخوان المسلمين، كردّة فعل على زوال الخلافة الإسلامية، وأنهكت نشاطها في عقد ونيف حتى العام ١٩٣٩ في محاولة استعادة الخلافة، لكنها بعد تحولها من «جمعية» إلى «جماعة» في العام ١٩٣٩ تخطّت هذا الهدف إلى شعار الدولة الإسلامية التي يتم بناؤها عن طريق منهج تدرجي يبدأ من بناء الفرد المسلم، فالعائلة المسلمة، فالمجتمع المسلم وصولاً إلى الدولة وليس العكس. ويشكل قيام دول إسلامية وفق المنهج الإخواني في دول العالم الإسلامي فاتحة تكوين اتحاد إسلامي تنبثق عنه الخلافة في نتيجتها، فتحولت الخلافة من الهدف ابتداءً إلى الهدف انتهاءً.

أدى جعل جماعة الإخوان المسلمين نظرية الـ Pan-Islamisme الخلافة انتهاءً

إلى مواجهة أسئلة الدولة الحديثة، وفي صلبها أسئلة التكامل الوطني والاجتماعي، وهي أسئلة المواطنة والمساواة والحرية الدينية والمعتقدية. . الخ. وكانت هذه الأسئلة برمتها تصب في إشكالية العلاقة بين القوة والسلطة. وفي هذا السياق طوّرت الحركات الإسلامية الإخوانية أو ذات المرجع الإخواني مفهومها عن نفسها بوصفها «جماعة من المسلمين» وليس «جماعة المسلمين»، ثم طوّرت ذلك إلى مفهوم الجماعة الوطنية الذي يشكل الإسلام بالنسبة إلى غير المسلمين منها تاريخاً حضارياً ولغوياً مشتركاً. وشكّل هذا التطوير رصيداً مشتركاً للحركات الإسلامية غير الإخوانية التي تكوّنت لاحقاً، وانطلقت من مفاهيم الاندماج السياسي والاجتماعي، بشكل باتت فيه الحركات الإسلامية عنصراً طبيعياً في أية تمثيلية ديمقراطية ـ اجتماعية ـ سياسية للمجتمعات العربية.

فرض ذلك مقاربات جديدة لمفهوم المواطنة والحقوق والحريات الأساسية والتنوع والتعدد الاجتماعي والثقافي والسياسي والحداثة الفكرية والاجتماعية. وتمثل التغيير الأكبر في ترسيخ وتجذير الترسيمة الإصلاحية الإسلامية عن مدنية الدولة الإسلامية، وتناقضها الجذري مع مفهوم الدولة الدينية، استناداً إلى طبيعته الفقهية التي تنفي الكهنوت أو سلك رجال الدين، والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية، وبمناهج التغيير السلمي للمجتمعات بالوسائل السياسية، وبتأصيل منهج الحوار مع الحركات القومية.

٢ ـ وتمثل تجربة الحوار القومي ـ الإسلامي التي احتضنها مركز دراسات الوحدة العربية علامةً تحوليةً ومفصليةً في هذا التغير، تحولت إلى عمل مؤسسي منتظم ومثابر من خلال المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وكذلك من خلال مؤتمر الأحزاب العربية الذي يضم طائفة متنوعة من الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية[٢٠]. لقد مأسس المركز تجربة الحوار القومي ـ الإسلامي من خلال صياغة المؤتمر القومي العربي لمشروع النهوض الحضاري العربي الذي يقوم على منظومة المشروع المؤلفة من عناصره الستة كبديل من الأوضاع والاستراتيجيات

(٢٠) حول تطور الحوار القومي-الإسلامي فكرياً ومؤسسياً قارن مع: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدَة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، وشارك فيها حوالى ٥٠ باحثاً قومياً ويسارياً وإسلامياً، يمثّلون أنفسهم، لكنهم يعبّرون عن اتجاهات حركية ـ سياسية مؤثرة في الحركة الاجتماعية-السياسية العامة للمجتمع. قارن أيضاً على سبيل التمثيل لا الحصر، بـ: **المؤتمر القومي ـ الإسلامي الثالث: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت في ١٤ ـ ٢٦ شوال ١٤٢٠ هـ، ٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

القائمة في الوطن العربي وهي عناصر: «الوحدة، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، التجدد الحضاري»[٢١] وترتد هذه العناصر إلى بعضها البعض، بمعنى أنها ذات ترابط منظومي، وتركز على نقاط التلاقي الكبرى بين التيارات القومية واليسارية التحررية الوطنية والإسلامية المعتدلة التي تبنّت مفهوم مدنية الدولة، والاندماج السياسي. وتمثلت أهمية الحوار القومي ـ الإسلامي في كونه يَعبر عن اتجاهات فاعلة على الأرض وفي ميدان عملية الأفكار والسياسة، وفي كونه مبادرة داخلية مستقلة عن النظم السياسية العربية، وفي أنه كان ثمرة حوار معمق بين مفكرين وممارسين ينتمون إلى أجيال وخبرات مختلفة على المستوى العربي الشامل وليس مجرد صياغة نخبوية ضيقة لنظريات جديدة. ولقد كان من أبرز ثمرات تجربة الحوار القومي ـ الإسلامي في الفضاء السياسي العربي أن التناقضات «الكبيرة» السابقة التي حكمت العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي قد غدت من الماضي، وأن أطراف الحوار قد غدوا في مرحلة ما بعد تلك التناقضات، على قاعدة المشتركات الكبرى التي أنضجها مشروع النهوض الحضاري العربي بعناصره الستة.

لقد أثار مشروع النهوض الحضاري العربي، وفتح الحوار بين القوميين والإسلاميين، أسئلةً عديدةً عن الموقف من مسألة العلمانية. ذلك أن الحركات القومية العربية، وإن كانت تعطي الإسلام عنصراً تكوينياً جوهرياً في تراث الأمة وبناء شخصيتها الحضارية ـ القومية، وتحرص كل الحرص على عدم المواجهة بين الأمة والدين، فإنها في النهاية أحزاب قومية تتحدد إشكاليتها في تحقيق التكامل القومي والاجتماعي، أو ما اصطلح عليه في العلوم الاجتماعية تحت اسم «بناء الأمة»، وليست أحزاباً إسلاميةً. كما أن الأحزاب الإسلامية، وإن أبدت في تاريخها ارتياباً كبيراً بسبب الشقاق السياسي السابق بين القوميين والإسلاميين من مفهوم القومية، فإنها حرصت على عدم وضع الإسلامية في مواجهة العروبة، لكنها تبقى في النهاية أحزاباً إسلامية.

جاء مشروع النهوض الحضاري العربي ليجسّر النقاط المشتركة بين التيارين القومي والإسلامي في بلاد ما تزال مسائل التحرر الوطني والاستقلال وبناء

---

(٢١) أصدر المركز كراسات عديدة حول عناصر المشروعين، وللتوسع يمكن العودة إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠١).

الأمة تمثل مسائل جوهرية تنتظر الحل، واضعاً مسألة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية المتعددة سياسياً وفكرياً واجتماعياً في قلب المشروع. تغدو المسألة الجوهرية في النظر إلى الدولة في هذا المشروع على أنها مسألة الدولة الديمقراطية الوطنية ذات السيادة على نفسها وثرواتها ومصيرها، التي لا يمكن أن تكون بطبيعتها إلا مدنيةً، أي دولة الأمة أو دولة المواطنين. ويطرح ذلك الآن مسألة التمييز بين العلمانية (Laicite) والعلمانوية (Laicisme)، أو بين العلمانية المرنة الملازمة لنشاط المجتمعات الإنسانية عموماً، ولعمل الدولة في أي مجتمع خصوصاً، والعلمانية الصلبة أو العقائدية التي تحيل إلى عقيدة دينية مقلوبة، وتنتمي بدورها إلى ما يسميه مؤرخو الأديان بـ «الأديان البديلة». وفي الآن الذي تبدو فيه الحركات الإسلامية ذات الاتجاهات الاندماجية في المجتمع السياسي معادية للعلمانوية ـ وهذا مفهوم ـ فإنها تبدي قابليات كبيرة لاستيعاب العلمانية المرنة والمنفتحة في ضوء مفهومها المدني للدولة، وتكريس النظر إلى الدولة الإسلامية من خلاله دولة مدنية.

٣ ـ لقد بيّنت التجربة التاريخية الحركية الإسلامية في علاقاتها مع إشكالية السلطة ومحاولة الوصول إليها، على مدى زمني طويل يقترب من حوالى قرن من الزمان، أن الحركات الإسلامية ليست كياناً واحداً، ولا كياناً متجانساً، وأنها من صنف الحركات الديناميكية وليس من صنف الحركات الساكنة، وأنها من صنف الحركات المتطورة وليس الحركات الجامدة، ومن صنف الحركات الغنية بطرح القضايا والأفكار وليس من صنف الحركات النمطية المقولبة نهائياً، وأنها وإن كانت تنتمي في نشأتها إلى نمط الحركات ذات النشأة الخارجية فإنها تشتمل على قابليات كبيرة للتحول إلى نمط الحركات ذات النشأة الداخلية.

وفي هذه التجربة المديدة، يحضر دور العامل المؤسسي في تنمية اتجاهات المشاركة السياسية الحركية الإسلامية في المجتمعات العربية. وليس هذا العامل المؤسسي سوى عامل الدولة الحديثة نفسها، فكلما نضج المسار التعددي البرلماني للدولة كان تحول الحركات الإسلامية العربية من منهج المغالبة إلى منهج المشاركة أكبر وأعلى، ويمكن تلمسه بمؤشرات قياسية ملموسة. وقد حدث مثل ذلك ووقع تاريخاً، كما يحدث الآن في مشاركة العديد من الحركات الإسلامية في برلمانات بلادها وانتخاباتها وعملها بالأساليب السياسية والحزبية والحركية في كلٍّ من الأردن واليمن ولبنان والجزائر والمغرب والكويت والبحرين وفي مصر أيضاً، على الرغم من الحظر المفروض على الجماعة في مصر، الذي لم يستطع أن يحول دون أن تشكل

الجماعة إحدى أكبر الكتل البرلمانية وأنشطها في مجلس الشعب المصري. وهذه تجارب تشير برمّتها إلى تغلب منهج المشاركة على منهج المغالبة في العمل الإسلامي حين يوفر العامل المؤسسي فضاءً ممكناً لمأسسة هذا المنهج وتطويره.

لقد غدت الحركات الإسلامية العربية قابلة في شروط معيّنة، يأتي في مقدمتها الشرط المؤسسي المرن الذي يقوم على المشاركة المجتمعية والسياسية التعددية الديمقراطية، للتحولَ إلى نمط حركات إسلامية ديمقراطية على غرار الحركات المسيحية الديمقراطية في الغرب، في الاستناد المرجعي إلى المفهوم الإسلامي للعالم، كما تستند تلك الأحزاب إلى المفهوم المسيحي. وهذه القابلية بارزة اليوم، ويمكن تلمسها بمؤشرات قياسية، وهي كانت في التاريخ الحديث احتمالاً قائماً من خلال تفكير مصطفى السباعي بتحويل حركة الإخوان في سورية إلى حركة إسلامية ديمقراطية. ولم يعد السؤال في الشروط التاريخية المتعيّنة للمجتمعات العربية سؤال مدى قبول الإسلاميين المشاركة المجتمعية والسياسية، والاندماج السياسي في المجتمع السياسي بل سؤال دمقرطة الدول العربية الراهنة، وتحريرها من بُناها وآلياتها التسلطية التي تقوم على احتكار السلطة والثروة، وعلى الإقصاء وليس الاستيعاب المؤسسي الذي يسمح لكافة التعابير السياسية الفكرية والحركية أن تجد محلاً مؤسسياً لها فيه، وبشكل تكون فيه الدولة دولة جميع المواطنين.

تعقيـــب (١)

سعد الدين العثماني[*]

إن التعقيب على عرض أ. محمد جمال باروت ليس بالأمر السهل، لأنه يلامس قضايا شائكة ومتداخلة، وحاول أن يستوعب مساحات واسعة من تاريخنا المعاصر. وإذ أحيي الجهد الذي بذله الكاتب والطابع الموضوعي لتحليله وإنصافه الواضح، فإن الكثير من الملاحظات المنهجية والمعرفية تفرض نفسها.

لكني أشير أولاً إلى أني أتفق إلى حد كبير مع مجمل الخلاصات التي انتهى إليها الكاتب، وأهمها في نظري:

ـ أن الحركات الإسلامية ليست كياناً واحداً ولا متجانساً، بل هي من صنف الحركات الديناميكية والمتطورة، وليس من صنف الحركات الساكنة أو الجامدة. ويشهد على هذا التنوع غزارة الآراء والمفاهيم في مجمل المواضيع المعروضة للنقاش في عالم اليوم. وهي في ذلك ليست بدعاً من مختلف الحركات الإصلاحية في العالم، سواء كانت اشتراكية أو ليبرالية أو قومية أو غيرها.

ـ التمييز الواضح بين العلمانية والعلمانوية أو العقيدة العلمانية. لكني أشير إلى أن العلمانية نفسها ينطبق عليها ما ينطبق على «الإسلامية» من التنوع والتعدد. فتعريفها وجرد أسسها ومقوماتها يختلفان من باحث أو مفكر إلى آخر، ومن مدرسة سياسية أو تجربة عملية إلى أخرى. فالعلمانية كما هي مطبقة في الدول الاسكندنافية ليست بالمواصفات ذاتها التي تطبق بها في إنكلترا أو

(*) رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية في المغرب.

إيطاليا أو الولايات المتحدة الأمريكية. أما مثال فرنسا فهو نشاز بينها.

ـ تأكيده أن الحركة الإسلامية طورت نظرتها إلى الكثير من المفاهيم، مثل المواطنة والحقوق والحريات الأساسية والمساواة والحرية الدينية والمعتقدية والتنوع والتعدد الاجتماعي والثقافي والسياسي. وهذا صحيح على العموم، وإن كانت المفاهيم الجديدة ربما موجودة لدى العديد من كتّابها منذ عقود من الزمان، وقد يكون الجديد تحولها إلى مفاهيم سائدة موجهة أكثر إلى مبادرات الحركات الإسلامية.

ـ إن المفاهيم الضيقة والمحدودة لتطبيق الشريعة تقوى أو تضعف ضمن شروط معيّنة، وخصوصاً كردّة فعل «على عملية التجذير الراديكالي العلماني». وهذا أمر مهم لأنه يفهم التطورات التي تقع في كل حركة من حركات المجتمع وفق ظروفها وسياقاتها. وسنرجع إلى هذه النقطة.

ـ تطوّر منهج الحركة الإسلامية من المغالبة إلى المشاركة، حسب ما يسمح به الواقع المحيط، أي حسب «العامل المؤسسي» أو «نضج المسار التعددي البرلماني للدولة». فكلما نضجت هذه الشروط كان تحول الحركات الإسلامية أكبر، وتحرر نمط الدولة من «النمط الكلاسيكي الاندماجي والدمجي للدولة ـ الأمة» إلى «الدولة الديمقراطية المركبة الهوية التي تقوم على آليات الاستيعاب، وليس الإقصاء والتهميش للأفراد والجماعات».

أعتبر شخصياً هذه الخلاصات مطابقة لمجمل تطورات الحركة الإسلامية، وإن كانت تحتاج هي والعديد من النقاط الواردة في البحث إلى العديد من التدقيقات.

في البداية أشير إلى أن الكاتب لم يقم بتوضيح ما يعنيه بالحركة أو الحركات الإسلامية. وذلك ربما لاعتقاده بأن تعريفها واضح ومتفق عليه. لكن اللبس يبقى قوياً. فهل الحركات الإصلاحية التي شهدها القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مثل السنوسية والمهدية، ينطبق عليها هذا المسمّى أم لا؟ وما هو معيار التصنيف يا ترى؟ وهل الجمعيات المنبثة في مختلف أقطار الوطن العربي ذات التوجه نفسه، مثل أنصار السنّة في مصر وبلدان أخرى، والعلماء والمفكرين الذين يحملون على العموم الأفكار نفسها لجماعات، مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان، يدخلون في هذا المسمى أم لا؟

أولاً: في مبررات نشأة الحركة الإسلامية

يربط د. باروت نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في الوطن العربي بـ «التحول السريع» الذي قامت به تركيا «الكمالية» من عملية الفصل بين الخلافة والسلطنة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢) إلى عملية إلغاء الخلافة نفسها (٢٣ آذار/ مارس ١٩٢٤)، وفصل الدين عن الدولة بشكل تام في ضوء المفهوم اليعقوبي الراديكالي للعلمانية الذي مأسسته «الجمهورية الفرنسية الثالثة». وبالتالي فهو يعتبر أن الحركة الإسلامية الحديثة ممثلةً بنمطها الأول، وهو جمعية الإخوان المسلمين، قد نشأت «كردة فعل على زوال الخلافة الإسلامية».

وواضح أن هذا الاختزال يهمل العديد من العوامل التي نجدها في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، وأدت إلى نشوء الحركات الإسلامية. فصحيح أن بعض المفاهيم التي ميّزت فكر تلك الحركات ارتبطت بإلغاء الخلافة، لكن النشوء نفسه إنما هو امتداد لما قام به علماء ومصلحون وقامت به حركات إصلاحية طيلة القرن التاسع عشر الميلادي ومطلع القرن العشرين من جهود. والدليل على ذلك نشوء حركات مماثلة وجهود متعددة أخرى فردية وجماعية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، بما فيها التي لم يسمع كثير من أبنائها، وربما أكثرهم، بالدولة العثمانية وما وقع لها، مثل جنوب شرق آسيا والهند ودول في أفريقيا الغربية. وفي المغرب الأقصى توالت جهود الإصلاح الديني والفكري والسياسي الفردية والجماعية طيلة تلك الفترة. جمعية العلماء المسلمين في الجزائر وحركة العلماء واضعي مشروع دستور ١٩٠٨ الذي طرح رؤية إصلاحية ترنو إلى معالجة تردّي أوضاع البلاد آنذاك، وحركة عبد الكريم الخطابي في عشرينيات القرن العشرين في شمال المغرب؛ فهذه كلها حركات إصلاحية تمتاح مبادئها وشعاراتها وبرنامجها من المبادئ الإسلامية.

والملاحظ أن حسن البنّا نفسه لم يستعمل لفظ «الخلافة» إلا نادراً، ولم يبد في كتاباته اهتماماً كبيراً بسقوط «الخلافة العثمانية»، بل ركّز في الحديث عن سياق انطلاق دعوته على تخلف الأمة الإسلامية وضعفها ووقوعها فريسة براثن الاستعمار. صحيح أن البنّا جعل إعادة الخلافة من أهداف الإخوان المسلمين، لكن تصوره لهذه الخلافة بقي غير واضح في كتاباته، إلا أن الراجح أنه ينظر إلى الخلافة إطاراً جامعاً أكثر منها دولة بالمفهوم الحديث. ولذلك أشار إلى أن الخلافة عبر التاريخ كانت حكماً لامركزياً. كما أنه لم ير

تناقضاً بين القومية والوحدة الإسلامية والوحدة العالمية، فقال بوضوح في رسالة المؤتمر الخامس: «وضح إذاً أن الإخوان المسلمين يحترمون قوميتهم الخاصة باعتبارها الأساس الأول للنهوض المنشود، ولا يرون بأساً من أن يعمل كل إنسان لوطنه، وأن يقدمه للوطن على سواه، ثم هم بعد ذلك يؤيدون الوحدة العربية باعتبارها الحلقة الثانية في النهوض، ثم هم يعملون للجامعة الإسلامية باعتبارها السياج الكامل للوطن الإسلامي العام، ولي أن أقول بعد هذا: إن الإخوان يريدون الخير للعالم كله، فهم ينادون بالوحدة العالمية، لأن هذا هو مرمى الإسلام وهدفه ومعنى قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1]، هذا يبيّن أن البنّا أميل إلى مفهوم الجامعة الإسلامية لدى الأفغاني، منه إلى مفهوم الخلافة لدى حزب التحرير. فالاشتراك في اللفظ لا يعني الاشتراك في المعنى. ومن ثم، أليس الاتحاد الأوروبي «خلافة» أوروبية تجمع شمل الأوروبيين؟

وإذا قارنا تصوّر حسن البنّا عن الخلافة بتصورات كثير من العلماء والكتّاب المعاصرين له من غير المنتمين إلى الإخوان المسلمين، نجدهم أكثر اهتماماً بها، وأكثر تشدداً فيها من حسن البنّا، وذلك مثل علماء الأزهر الذين ردّوا بشراسة على علي عبد الرازق في كتابه: **الإسلام وأصول الحكم**. كما نجد قانونياً مرموقاً مثل عبد الرزاق السنهوري يهتم بالخلافة وينجز أطروحة دكتوراه في باريس تحت عنوان: «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية».

ومن جهة أخرى، أوضح البنّا نفسه في العديد من كتاباته مبررات تأسيسه للإخوان المسلمين. ففي كتابه: **مذكرات الدعوة والداعية** يذكر من تلك المبررات ضعف العالم الإسلامي وانتشار الإباحية في مصر والمعسكر الإنكليزي في مدينة الإسماعيلية، مهد التأسيس، وكونه «يبعث في نفس كل وطني غيور الأسى والأسف، ويدفعه دفعاً إلى مواجهة هذا الاحتلال البغيض». أكثر من ذلك، فإن المبرر المباشر للتأسيس كان هو هذا الاحتلال البريطاني. يقول أوائل الإخوان، وهم يطالبون في أول اجتماع لهم حسن البنّا بتأسيس إطار يسمح بالعمل للإسلام: «ولقد سئمنا هذه الحياة حياة الذلة والقيود، وها أنت ترى أن العرب والمسلمين في هذا البلد لا حظّ لهم من منزلة أو كرامة، وأنهم لا يعدون مرتبة الأجراء التابعين لهؤلاء الأجانب (. . .)». وبمراجعة ما اشتغل به الإخوان من

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء،» الآية ١٠٧.

برامج طيلة عقدي الثلاثينيات والأربعينيات نجده في أغلبه على المستوى السياسي مركّزاً على مقاومة الوجود الأجنبي ومقاومة التبعية له، بالمظاهرات والعرائض والبيانات وغيرها، وأيضاً مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين ودعم المجاهدين الفلسطينيين، معنوياً ومادياً. وكانت للإخوان حملات تعبئة قوية. هذا كله يجعل القول بأن جماعة الإخوان ـ كما يقول أ. باروت ـ «أنهكت نشاطها في عقد ونيف حتى عام ١٩٣٩ في محاولة استعادة الخلافة»، كلاماً لا يسنده من حقائق التاريخ، ولا من نصوص الإخوان أنفسهم شيء.

ثانياً: الشريعة والفهم المقاصدي

يفرّق أ. باروت بين اتجاه نظرية تطبيق الشريعة واتجاه مقاصد الشريعة. ويذهب إلى ارتباط نظرية «تطبيق الشريعة» بحركة الإخوان المسلمين، التي «طرحت ـ كما قال ـ المفهوم الشامل للشريعة، لكن فهمها السياساتي وشبه البرنامجي كان دوماً مصبوغاً بمفهوم القانون». واستشهد في ذلك بكتابات عبد القادر عودة.

ومرة أخرى، يبدو أن مدرسة الإخوان وفلسفتها قد اختزلت، ولم تستوعب مختلف إنتاجاتها وتوجهاتها.

وإنصافاً للتاريخ، يحسن التأكيد أنه قد لا نجد في مصر وفي الوطن العربي في تلك الفترة زعيماً إصلاحياً أو حركة إصلاحية على أسس دينية إسلامية إلا وتتبنى تطبيق الشريعة. لكن السؤال المشروع طرحه هو أي فهم تعطي هذه الجهات للشريعة؟ هل بفهم مقاصدي مرن أم بفهم حرفي يختزله في العقوبات الجنائية؟

وبالنظر إلى كتابات حسن البنّا، فإنه أقرب إلى الصنف الأول منه إلى الصنف الثاني. ففي رسالة **التعاليم**، ينص ضمن أصول فهم الإسلام على أن الأصل في العبادات التعبّد دون الالتفات إلى المعاني، وفي العاديات الالتفات إلى الأسرار والحكم والمقاصد، وهذه أم قواعد المقاصِد. واعتبر البنّا الحرية جزءاً من الإسلام، والحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي جزءاً أصيلاً من الشريعة. والرجوع إلى كتابات عبد القادر عودة وحدها في توضيح موقف الإخوان المسلمين فيه تجوّز، لأن هناك آراء كثيرة داخل الإخوان تختلف عنها. كما أن حسن الهضيبي، خليفة حسن البنّا، له موقف واضح معروف يقضي بأن تطبيق

الشريعة ينبغي أن يكون نابعاً من رغبة الشعب، لا أن يفرض عليه بقرار، كما صرح بأن الحرية تسبق تطبيق الشريعة.

أما محمد الغزالي، فقد ركّز على أولوية معالجة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي في ميزان الشريعة، فأصدر في ذلك العديد من المؤلفات أهمها: **الإسلام والاستبداد السياسي** عام ١٩٤٩، وقد كتب فيه فصلاً خاصاً عنونه بـ «مكمن الداء»، واختصره في الحكم المطلق. وفيه يقول: «لقد تعلم المسلمون من أن الطغيان في أمة ما جريمة غليظة، وأن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع، ولا يستحق ذرة من التأييد، إلا إذا كان معبّراً عن روح الجماعة ومستقيماً مع أهدافها. فالأمة وحدها هي مصدر السلطة، والنزول على إرادتها فريضة، والخروج على رأيها تمرد.. ونصوص الدين وتجارب الحياة تتضافر كلها على توكيد ذلك»[٢]. وانتقد بشدة من اعتبروا الشورى معلمة غير ملزمة، وقبل الديمقراطية الحديثة واستشهد بممارساتها، فيقول مثلاً: «والديمقراطية الحديثة تخضع الحاكم لرأي الكثرة وتمنع السلطة التشريعية من التدخل في شؤون السلطة التنفيذية المحضة، فإن كان الذين يريدون إطلاق سلطة الحاكم عن دائرة الشورى يعنون ذلك، فلا حرج عليهم وإلا فكلامهم لغو لا يعتد به» (ص ٥٩). وانتقد بشدة أيضاً ما آلت إليه الدولة العثمانية من «فساد...»، وأسف أن البديل الذي أتى انجلى «عن كفر تركيا بالخلافة وبالإسلام وبالعرب ولغة العرب»، واعتبر ذلك من «بركات» الاستبداد السياسي القائم على تجاهل الأمة ودينها (ص ٢٠٩).

وكتب عام ١٩٤٧ كتابه **الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية**. وفيه دافع عن العدل الاجتماعي بوصفه جزءاً من رسالة الإسلام، وأرجع العدد الأكبر من الجرائم في المجتمع إلى ثالوث الفقر والجهل والمرض (ص ٤٣)، واعتبر أن معاقبة المرتكبين للجرائم لا يكون إلا بعد التمهيد بمعالجة اختلال التوازن المادي والمعنوي في المجتمع. ومن الأمثلة التي ساقها أن معالجة انتشار السرقة لا تكون بـ «الإرهاب والقطع والقتل، ولكن بمنع الأسباب غير النفسية، أي بمنع الأسباب المادية، التي تلجأ إلى السرقة في أغلب الأحيان» (ص ٤٦). وذكر من تلك الأسباب فتح أبواب العمل ونشر العلم والمعرفة وغيرها. وأكد أن نهضة الأمة تحتاج، ليس فقط إلى تصفية الاستعمار الخارجي، ولكن أيضاً التخلص من

(٢) محمد الغزالي، **الإسلام والاستبداد السياسي** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٤٩)، ص ٥٩.

«الاستعمار الداخلي» الذي يعني به التبعية والاستبداد. وقال إن الإسلام يسلك لذلك سبيل الوقاية بتوفير ثلاثة عناصر مهمة هي: الكرامة الفردية وحفظ حقوق الإنسان (ص ٧٥)، والكرامة الاجتماعية القائمة على «المساواة بين الطبقات، وإقامة الموازين القسط بينها، و«التكافل المادي والأدبي» (ص ٧٥)، والكرامة السياسية التي تقوم على «إيجاد الحكومة المعقولة المعتدلة التي يشعر أفرادها بأنهم أجراء الشعب وخدامه، لا سادته وجلادوه» (ص ٧٦).

ثم يقول: «وفي العدالة والاجتماعية والديمقراطية السياسية ضمان لتكوين البيئة الحرة، وتنشئة الأفراد على الاستقلال الذاتي، وعشق الحرية الكاملة، والعبودية لله وحده. وحاجة الدين لهذه المعاني ليبقى كحاجة الإنسان إلى الهواء ليحيا، وكحاجة السمك إلى الماء ليعيش. فإذا ضاعت الكرامة الفردية والاجتماعية والسياسية لأمة من الأمم، ثم قيل إن الدين باق، فاعلم أن ما بقي ليس إلا جثمانه الهامد وملامحه الميتة. وعندما يشيع الغدر بالأمم واسترقاق الأحرار وأكل أجور الكادحين من العمال والفلاحين، فلا موضع حينئذ إلا لسخط الله وبطشه» (ص ٧٩ ـ ٨٠).

وتناول الأمور الاقتصادية والاجتماعية بمنهج مقاصدي كامل، فيقرر مثلاً أن القاعدة العامة فيها مقررة بنص القرآن في الآية الكريمة: **﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾**[3]، يقول الغزالي: «فهدف الديانات والرسالات الأولى: قيام التوازن بين الناس، بإقامة العدل الاجتماعي والسياسي وتشريع القوانين المادية والأدبية التي تكفل تحقيق هذه القاعدة الكبيرة بينهم» (ص ١٠٣). واستعمل هذا المنهج في تحليل قضايا الفقر والزكاة والضريبة والملكية والتصرف في الأموال العامة والخاصة. وبالمنهج ذاته يقرر أن شعوب الشرق الإسلامي تحتاج ـ قبل أن تفهم الإسلام، وقبل أن ينتظر منها إعزاز الإسلام ـ إلى جهود جبارة لرفع مستواها المادي والأدبي (. . .) «أما جهود المصلحين ـ قبل اتخاذ هذه الخطوة ـ فهي أمواج من الماء، تتدفق على صحراء من الرمال، هيهات أن يكون لها ثمر» (ص ١٣٣). ويقول في إحدى أهم خلاصاته: «يجب أن ننتفع بالدين في بناء أمة تتوافر فيها التربية النفسية العميقة، والعدالة الاجتماعية الشاملة، والديمقراطية السياسية المنظمة،

---

(٣) القرآن الكريم، «سورة الحديد،» الآية ٢٥.

وبذلك وحده يأخذ الشرق الإسلامي طريقة إلى الحياة.» (ص ١٤٦).

هناك، إذن، فهم مقاصدي للشريعة وتطبيقها، وهو الاتجاه الأكبر داخل الإخوان المسلمين في مصر إلى أن وقعت المحنة في أواسط الخمسينيات، فشهد هذا الخطاب المقاصدي التعددي تراجعاً بقي في ازدياد طيلة عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ولا أظن أن من الإيجابي جعل «تطبيق الشريعة» مقابل «مقاصد الشريعة»، بل الأولى الحديث عن تطبيق الشريعة بمنهج مقاصدي مقابل منهج حرفي أو منهج متشدد.

ثالثاً: عوامل تطور الحركة الإسلامية

يظهر من بعض الملاحظات السابقة أن تطور فكر الحركة الإسلامية ليس خيطياً، ولكنه تموّجي، في تفاعل مع الظروف والسياقات. فالفكر والواقع متفاعلان باستمرار، ولا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر. ولذلك، فإن تطور فكر الحركات الإسلامية لا يمكن أن يدرس ويحلل بعيداً عن الواقع العام وتفاعلاته وتأثيراته. وهذا هو المدخل للإجابة عن سؤال: لماذا شهدت اجتهادات الحركات الإسلامية تراجعات كبيرة في بعض الفترات. فالتركيز الاستعماري الذي عاشته المنطقة وتكرس أكثر بإنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وسيطرة الأنظمة الشمولية والمنتهكة للحريات الفردية والجماعية، وسيادة الفكر التقليدي لدى مختلف المدارس الفكرية في المجتمعات العربية؛ كلها عوامل تعيق تبنّي الاجتهادات التجديدية والمقاصدية. وبالتالي، فإن خضوع مصر أواخر الخمسينيات لانغلاق سياسي وحكم شمولي لا يمكن أن ينتج إلا شمولية مضادة. فسيد قطب، الذي كتب قبل الثورة عناوين تتحدث عن السلام العالمي والعدالة الاجتماعية، هو نفسه الذي ألّف من السجن وتحت التعذيب وفي جو مصادرة الحقوق السياسية كتابه: **معالم في الطريق**، مما يجعل الخطاب القطبي يظهر بوصفه تعبيراً حياً عن أيديولوجيا مقاومة الظلم والاستبداد. ومعلوم أن تيار التكفير والهجرة تأسس في سجون مصر آنذاك.

ولذلك، فإن التركيز على ظروف نشأة الأفكار المختلفة مهم لأنه يحدد الشروط الواجب توفيرها لتنشأ حركات إسلامية ديمقراطية حديثة، تتبنى فهم الإسلام وفق منظور مقاصدي. ولقد ذكر منها أ. باروت «العامل المؤسسي» بنضج المسار التعددي البرلماني، و«تحرر نمط الدولة نفسه من المنظورات التقليدية

المتقادمة للنمط الكلاسيكي الاندماجي والدمجي للدولة ـ الأمة إلى الدولة الديمقراطية المركبة الهوية التي تقوم على آليات الاستيعاب، وليس الإقصاء والتهميش للأفراد والجماعات». وهي شروط مهمة، لكن هناك شرطين أساسيين آخرين هما:

ـ تطور المجتمع نفسه بتراجع الفكر التقليدي وانتشار المعرفة الحديثة. فعلى الرغم من أن العديد من العلماء والمفكرين كان لهم طيلة القرنين الماضيين تأثير معتبر أدى إلى تغيير الكثير من مفردات الثقافة التقليدية الحاملة لعناصر التواكل والخرافة والسلبية والانعزال، كما أحيا العديد من الجوانب المشرقة في التراث الإسلامي، التي درست مع الزمان، بغية تحويلها إلى قيم في المجتمع المسلم وشحذ فاعليته، إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية لجعل كل ذلك ثقافة متجذرة، ولتكون له امتدادات مؤثرة في العمق الاجتماعي. وبالتالي فإن الحركات المشتغلة سياسياً ملزمة بالحركة وفق ما يسمح به واقعها، ويصعب عليها أن تشتغل على صعيد التغيير الفكري، في الوقت الذي تتحرك فيه على صعيد الإصلاح السياسي أو على صعد أخرى مشابهة.

ـ عدم وجود خطاب علماني متشدد أو علمانوي، بتعبير أ. باروت، لأن ذلك يدخل المجتمع في ردود فعل ومعارك صاخبة، يصبح معها الفاعل السياسي ملزماً باتخاذ مواقف قد لا تعبّر عن قناعته الكاملة، لكن سياق الصراع يفرضها. وبالتالي، فمن المفيد فتح قنوات متعددة ومستمرة للحوار بين من يسمّون بالإسلاميين، ومن يسمّون بالعلمانيين، لتفادي كل الصدامات والصراعات التي تتخذ في كثير من الأحيان مبررات لتكريس الثقافة التقليدية. ولا تبرّأ جهات من لوبيات مصالح أو أنظمة أو قوى دولية من الدفع في هذا الاتجاه لأغراض مصلحية ضيقة.

رابعاً: نحو حركات إسلامية ديمقراطية

لست من حيث المبدأ العام ضد فكرة توفير شروط تحول الحركات الإسلامية إلى نمط حركات إسلامية ديمقراطية على غرار الحركات المسيحية الديمقراطية في الغرب، كما يقول أ. باروت. لكن الموضوع يطرح إشكالات وملاحظات عديدة.

فمن جهة **أولى**، يهمّ هذا التحول الحركات الإسلامية السياسية، أما الحركات الإسلامية غير المشاركة سياسياً بسبب تفرغها للعمل التربوي أو الفكري

أو العلمي أو الاجتماعي، فغير معنية به عملياً. وهذه الحركات هي الأكثر انتشاراً في الوطن العربي.

ومن جهة أخرى، فإن تفاعل التيار المسيحي مع الفعل السياسي وطرق تأثيره فيه أو مشاركته فيه، تختلف من بلد غربي إلى آخر. فالمثال الإسباني يختلف عن الألماني، عن النرويجي، عن البريطاني، عن الأمريكي... وهكذا. وأيضاً، فإن هناك أحزاباً هندوسية، وأخرى بوذية ويهودية، في دول لا يجادل مفكرونا في أنها ديمقراطية. فما هو المشترك بين هذه التجارب يا ترى؟ أليس تنوعها دليلاً على أن التيار الإسلامي الديمقراطي ليس مطلوباً منه أن ينسخ أيّاً من هذه التجارب، بل أن يصوغ تجربة خاصة بثوابت قد لا تكون هي نفسها ثوابت وضوابط الأحزاب الديمقراطية المسيحية؟

وأخيراً، إن الإسلام يختلف عن المسيحية في أمور عديدة، لذلك فإن هناك خصوصيات للتجربة السياسية من مرجعية إسلامية. والديمقراطية نفسها مبنية على حق الشعوب والثقافات في الاختلاف، وفي حفظ خصوصياتها. وهكذا، فليس هناك ما يمنع من تبني الكثير من الأطروحات المعاصرة حول الدستورية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وغيرها، لكن كثيراً من طرق تطبيقها في الواقع الغربي قد لا تكون ملائمة مع المرجعية الإسلامية أو مع واقعنا الاجتماعي. والتعامل معها بوصفها حقائق مطلقة ينافي جوهر الديمقراطية نفسه.

خامساً: تمييز الديني والسياسي

ومن نقاط الاختلاف أن السياسة جزء من الإسلام. وهذا كلام أسيء فهمه كثيراً. وهذا ما أدى ببعض المفكرين إلى اقتراح صيغة التمييز بين الدين والسياسة في الإسلام، لا الوصل التام ولا الفصل القاطع.

وكنت كتبت في ذلك مقالات، آخرها: «الدين والسياسة: تمييز لا فصل». ومستنده الأساس أن النبي محمداً (ﷺ) كان نبياً رسولاً، وكان أيضاً «إماماً» حاكماً للدولة. والذي عليه جماهير من علماء الإسلام أن بين الصفتين فرقاً كبيراً؛ فتصرفاته وفق الصفة الأولى دينية، هو فيها معصوم، وتصرفاته وفق الصفة الثانية دنيوية، هو فيها مثل جميع البشر، يصيب ويخطئ، يشاور ويراجع ويتراجع.

فإذا ميزنا الممارسة السياسية من الممارسة الدينية، تمكّنا من تمييز طبيعة كل

واحدة منهما، وتجنبنا المحاذير التي تنتج من إقحام الممارسة الدينية مباشرة في الفعل السياسي.

وقد كان أول تطبيق لهذا الأمر في التجربة المغربية هو تمييز الهيئة الدعوية من الحزب السياسي، وتخصص كل واحدة منهما في مجال عمله. فحركة التوحيد والإصلاح الداعمة لحزب العدالة والتنمية مستقلة عنه على اعتبار أن الوظائف الأساسية للحركة هي الدعوة والتربية والتكوين، وأن الحزب تنظيم سياسي يهتم بتدبير الشأن العام. وقد عبّرت عن هذا التوجه الوثيقة المسماة: «المشاركة السياسية والعلاقة بين الحركة والحزب» فكرياً ونظرياً، وهي وثيقة ناقشها الجمع العام لحركة التوحيد والإصلاح الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد سجل بيانه الختامي كما يلي: «إذ تعتز حركة «التوحيد والإصلاح» بالتقائها مع حزب العدالة والتنمية في المرجعية الإسلامية، وفي خدمة نفس المشروع الإصلاحي، حيث عمل الحركة عمل تربوي دعوي مدني، يسعى إلى الإسهام في بناء الإنسان الصالح المصلح، وعمل الحزب عمل سياسي مرتبط بتدبير الشأن العام ـ تؤكد بوضوح على استقلال الهيئتين من حيث المؤسسات والقرارات، والتمايز بينهما في الوظائف والخطاب ومجالات العمل وآلياته، على الرغم من بعض التقاطع العضوي، أو ازدواجية الانتماء إلى الهيئتين لدى بعض الأعضاء، الذي يبقى ممارسة طبيعية مشروعة سارية في مختلف الهيئات داخل المغرب وخارجه».

وكان هذا التمييز بين الحركة والحزب عملاً واعياً واضحاً معلناً، مع الاعتراف بأن الفكرة بدأت جنينية، واستمر تطور الوعي النظري بها والإرساء العملي لها تدريجياً وفق خطوات متأنية، لكنها تسير في الغالب وفق خط تصاعدي في اتجاه إجراء التحولات نحو حزب تدبيري قادر على الإسهام بفعالية في عملية الإصلاح السياسي بمفهومه الشامل. ولذلك لما قرر الحزب عام ١٩٩٨ تغيير اسمه السابق «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية»، اختار اسم «العدالة والتنمية» الذي لا يحيل مباشرة على المرجعية الإسلامية، بل يؤكد أهمية المسألة الاجتماعية والاقتصادية في فكر الحزب. وقد فعل ذلك تماشياً مع التطورات السياسية التي عرفها المغرب. وحاول الحزب تطوير منهجه وأدائه في اتجاه خطاب متوازن لا يلغي قضايا الهوية والأخلاق، لكن يعطي المزيد من الأهمية لتحديات التنمية والتدبير. وبات كل من الإصلاح السياسي والمسألة الاجتماعية والاقتصادية

يشكلان أولوية رئيسية في برامج الحزب المتتالية. ووسع الحزب انفتاحه واستيعابه لمزيد من الأطر والكفاءات والخبرات المتخصصة، وبلور مقترحات وخططاً واقعية وعملية تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والتحديات. كما حاول الحزب بناء علاقته بجمهوره ومناصريه على أساس قوته الاقتراحية ونجاعته في تدبير الشأن العام، إضافة إلى المصداقية الأخلاقية لأعضائه ومرشحيه. وفي هذا الاتجاه تم أيضاً تطوير بعض الفقرات المتعلقةَ بالعلاقة بين الدين والدولة ومعنى المرجعية الإسلامية في منظور الحزب، في الورقة المذهبية التي أقرها المؤتمر الوطني الاستثنائي المنعقد بتاريخ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. وفيها نقرأ بوضوح: «وهكذا فإن العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة في الإسلام ليست هي الفصل المطلق بين المجالين (. . .)، ولكن في المقابل ليست العلاقة هي التماهي المطلق على اعتبار أن الممارسة السياسية هي بطبيعتها ممارسة بشرية». ثم نصّت الوثيقة على أن الحزب يعتبر نفسه حزباً سياسياً لا حزباً دينياً.

إن هذه التحولات قابلة للتكرر أكثر إذا لم تكن هناك توقفات في المسلسل الديمقراطي أو تراجعات فيه، وإذا لم يشهد الانفتاح السياسي، الذي يميز المغرب منذ أكثر من عقد من الزمان، تعثرات ومعيقات.

تعقيـــب (٢)

غسان بن جدو(*)

١ ـ ملاحظة أولى حول منهجية ورقة أ. جمال باروت التي اعتمدت تشريح الحركات الإسلامية.. كان عرضاً وافياً.. لن أدخل في تفاصيله.. إذ أجد نفسي ميالاً إلى عرض موجز وفي عناوين عامة للاتجاهات السياسية والدينية في الوطن العربي ورؤيتها لتركيا...

٢ ـ **منطلقات الرؤى متنوعة ومختلفة وأحياناً متناقضة**: خلفيات سياسية.. خلفيات أيديولوجية/ فكرية.. خلفيات عقائدية/ دينية...، كذلك.. تنوع الرؤى والخلفيات لا يقتصر على الحركات الإسلامية والأحزاب والاتجاهات السياسية.. إنه يلامس نظم الحكم أيضاً، وهو ما يحتاج إلى بعض التوضيح.

٣ ـ **عن السلطات العربية بشكل عام**: كانت رؤيتها للعلاقة مع تركيا منسجمة مع الخيارات السياسية للسلطات.. وإن كانت تركيا غائبة عموماً في استراتيجيات القيادات العربية الرسمية بمختلف توجهاتها على مدى عقود، عدا ربما العراق وسورية بحكم الجوار الجغرافي ومحورية الأمن القومي للجانبين.. ونستطيع القول إن علاقة الإرباك والارتباك والتذبذب شكّلت عناوين الرؤى العربية التركية المتبادلة.. خصوصاً أن تركيا هي حليفة لإسرائيل على مدى عقود طويلة.. لكن الخلاصة أن البلدان الموصوفة بأنها راديكالية كانت تنظر بريبة بالغة إلى تركيا مع علاقات عادية جداً وأحياناً متوترة.. فيما كانت البلدان العربية الموصوفة بالمعتدلة أقل تشنجاً في علاقتها مع تركيا وإن لم ترق

(*) مدير مكتب الجزيرة في بيروت، ومقدّم برنامج «حوار مفتوح».

الرؤى العربية الرسمية إلى المستوى الاستراتيجي في التعاطي مع تركيا...

يمكن التأريخ هنا إلى أن بداية التحول في الرؤى العربية لتركيا كانت مع تبوُّء حزب العدالة والتنمية السلطة.. هنا.. بدا كأن المشهد انقلب رأساً على عقب.. مشهد خلاصته أن السلطات الموصوفة بأنها جزء من محور الممانعة هي الأكثر حماساً لتعزيز علاقات استراتيجية مع تركيا الراهنة، وعلى رأسها سورية. بينما نجد عدم حماس، كي لا نقول وجود تحفظ أحياناً على الدور التركي في المنطقة من قبل بعض الجهات المعروفة بمحور الاعتدال. فالسعودية حريصة على حضور تركي من أجل تعزيز محور الاعتدال، وتشكيل كتلة «سنّية» في مقابل التمدد الإيراني «الشيعي». وكان للرياض التأثير الكبير مثلاً في إرسال أنقرة جنودها ضمن قوات «اليونيفيل» في لبنان بعد حرب تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦. فيما يبدو أن القاهرة مثلاً أقل حماسة لدور تركي كبير في المنطقة، وبدا ذلك جلياً في حرب غزة الأخيرة. هذا ناهيك عن الهواجس المصرية الدائمة من أية مشكلة لها خلفية إسلامية، كما يبدو على قادة تركيا الحاليين.

٤ ـ عن الاتجاهات الشعبية والسياسية العربية ورؤيتها لتركيا.. أكثر من عنوان، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أ ـ الحركات الإسلامية في عمومها، تقوم رؤيتها لتركيا على خلفية عقائدية وتاريخية. هي عموماً تنظر إلى تركيا بكثير من الوجدان على قاعدة الإرث الحضاري المشترك، ولا ننسى أن كبرى الحركات الإسلامية، أي الإخوان المسلمون. قامت وأحد دوافع تأسيسها هو سقوط الخلافة العثمانية. فالحركات الإسلامية بشكل عام تحمل في قناعتها الثابتة العنصر التركي في تفكيرها الإيجابي أو السلبي، بمعنى أن هذه الحركات الإسلامية لا تنظر بإيجابية أبداً إلى تركيا الكمالية والعلمانية. عزز رؤيتها هذه المواقف التركية الموالية للغرب والمتحالفة مع إسرائيل، لذا كان للحركات الإسلامية رؤية، كما كان لها علاقة متقدمة مع التيارات الإسلامية في تركيا، وعلى رأسها أحزاب البروفيسور نجم الدين أربكان المتعاقبة. وهذا ما يفسر أيضاً أن رؤية هذه الحركات إلى تركيا/ حزب العدالة والتنمية، مرّت بمرحلتين: مرحلة الانتظار والترقب.. مع حماس بعض الحركات للتجربة التركية والدفاع عنها، وتردد حركات أخرى على خلفية ما تردد من أن تركيا حزب العدالة هي تجسيد لما يسمّى بالإسلام الأمريكي الهادف إلى احتواء وتدجين «الإسلام الجهادي والمقاوم». لكن هذا التردد زال. ونستطيع القول إن

الحركات الإسلامية باتت في عمومها وغالبيتها الساحقة تنظر بتعاطف كبير مع تركيا. وربما يعتبر الإسلاميون العرب أنهم حققوا انتصاراً استراتيجياً وتاريخياً كبيراً على كثير من خصومهم السياسيين والأيديولوجيين العرب في هذا الإطار.

ب ـ تيارات اليسار العربي في عمومها، كانت تنظر بإيجابية إلى التجربة التركية المدنية والعلمانية، ولا سيما في مراحل الخصومة الحادة بين الإسلاميين وغيرهم في الوطن العربي. لكن تيارات اليسار هذه كانت متحفظة على الدوام إزاء التحالف التركي ـ الإسرائيلي، ووجود تركيا محوراً رئيسياً في حلف الأطلسي والحرب الباردة، وإزاء الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي، كما يتشارك اليسار والتيارات الإسلامية في الرؤية السلبية إلى التحالف التركي ـ الإسرائيلي.

ج ـ التيارات القومية العربية هي الأخرى، كانت لها خلفيات سلبية بالغة بشأن تركيا، على قاعدة قومية أولاً، إذ لا ننسى أن أحد العناصر الفكرية/ السياسية التأسيسية للقومية العربية لم تكن تخفي انتقادها الشديد لتركيا العثمانية، ولا سيما ما عرف بالتتريك والهيمنة على البلدان العربية، هذا ناهيك طبعاً عن تأثر القوميين العرب بالسوء البالغ الذي كان يطغى على العلاقات التركية مع كلٍّ من العراق وسورية. ولا ننسى طبعاً أحد ثوابت التيارات القومية، وهو العداء لإسرائيل. غير أن التيار القومي العربي في غالبيته بات ينظر بإيجابية إلى التجربة التركية الحالية، ومواقف القيادة الراهنة من الإعلام العربي، واستراتيجيتها بتعزيز الروابط التركية ـ العربية. ناهيك عن مواقف أنقرة من إسرائيل والقضية الفلسطينية. هنا مفيد التذكير بأن ما ينظر إليه على أنه رافعة فكرية استراتيجية للتيار القومي العربي ـ عنينا مركز دراسات الوحدة العربية ـ خلص منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ضمن مشروعه حول المستقبل العربي، إلى أن تعزيز العلاقات مع دول الجوار، ولا سيما تركيا وإيران، هو عنصر استراتيجي له الأولوية للنهوض العربي. ولا ننسى ندوته حول العلاقات العربية ـ التركية في هذا الصدد قبل نحو عقد.

الخلاصة العامة، إن التيارات السياسية العربية بتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية المختلفة باتت تنظر إلى تركيا بخلفية جدية لا عابرة، استراتيجية لا تكتيكية، قوامها التعاون وتعزيز العلاقات على المستويات كافة، الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وربما يجوز القول إن آخر المتردّدين، أو لنقل آخر من أعلن صراحة رؤيته الإيجابية إلى تركيا، هو حزب الله، بكل ما يمثله من رمزية

مذهبية وفكرية وتاريخية، وحتى استراتيجية، ومن يراجع الموقف الذي أعلنه أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في كلمته يوم الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، يدرك أن تقدماً، لا بل تطوراً غير قليل، حصل في التفكير السياسي لهذا الحزب وجمهوره حيال تركيا.

لكن، وبكل صراحة، ربما نلاحظ أنه بقدر ما حصل تطور لافت في رؤية التيارات والاتجاهات الإسلامية وغير الإسلامية في الوطن العربي حيال تركيا، وبقدر ما لاحظنا تغيّراً واضحاً في رؤية التيارات اليسارية والقومية العربية تجاه تركيا وحزبها الحاكم ذي الخلفية الإسلامية، بقدر ما نلاحظ عدم حصول تطور في الرؤية الإيجابية لما يُعرف بالتيارات العلمانية التركية حيال العرب، ويبدو أن بعضهم غير متحمس، لا بل غير راضٍ، عن البوصلة التركية ـ العربية الجديدة المشتركة، ويدفع بعض القوى السياسية والثقافية والإعلامية في تركيا نحو بوصلة غربية أساساً تضع إسرائيل واحداً من ثوابتها.

الفصل الحادي عشر

الاتجاهات الدينية ـ السياسية في تركيا

حاتم إيقي(*)

أولاً: الإسلاميون وحزب العدالة والتنمية في تركيا

سأتحدث في كلمتي عن كيفية وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وتطور الحركة الإسلامية في تركيا في إطار هذه الخبرة. وعند حديثي عن حزب العدالة والتنمية في المرحلة التاريخية لن أدخل موضوع إمكانية تشكيل حزب العدالة والتنمية نموذجاً للعالم الإسلامي. لكن إذا أردتم يمكننا الحديث عن هذا الموضوع والخوض في التفاصيل في قسم الأسئلة والأجوبة من ندوتنا. وسأقوم بتبسيط الأمور من أجل شرح الحركة الإسلامية في تركيا في إطار المقدمة.

ثانياً: المكونات الأساسية للحركة الإسلامية في تركيا

هناك ثلاثة عناصر حدّدت تشكّل الحركة الإسلامية في تركيا، وهي ـ بكلّ تبسيط ـ الدولة، والإسلاميون، والأحزاب اليمينية الأساسية التي تقوم ببناء العلاقة بين الدولة والإسلاميين، والتي تجهز أرضية تلك العلاقة، بمعنى آخر، السياسة العلمانية للدولة ونمط نضال الإسلاميين والمكونات السياسية للأحزاب اليمينية المركزية التي تشكل أرضية الصراع بين الدولة والإسلاميين.

١ ـ يتعلق أهم تأثير للدولة في تشكّل الحركات الإسلامية بنمط ممارسة

(*) مدير الأبحاث السياسية في مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) ـ أنقرة.

مبدأ العلمانية. فقد تمّت ممارسة مبدأ العلمانية من أجل سيطرة الدولة على الدين وتوجيهه منذ بناء الجمهورية بدلاً من فصل الدولة عن الدين. وإن مديرية الشؤون الدينية هي أقوى مؤسسة. وهناك دليل على ذلك. حيث قامت الدولة بالفصل بين البنى الإسلامية، ودعمت دين الدولة الذي أطلقت عليه «الإسلام المتنوّر»، وقمعت الإسلام السياسي الرافض. وفي هذا الإطار، قامت الدولة بالسيطرة على البنى الإسلامية من خلال استراتيجيات مختلفة في كل مرحلة، وربطت مفصلته بمصالحها بدلاً من مواجهة الإسلام ومكافحته. وأدت هذه الاستراتيجيا إلى قيام الدولة بمساومات مع الحركات الإسلامية عبر مبادئ مختلفة في كل مرحلة، وبقاء الحركات الإسلامية ضمن النظام. ويشكل قيام الدولة بتعريف الدين وربطه بالفكر القومي جوهر الاستراتيجيا المذكورة. إن مشروع مكافحة الشيوعية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ ومشروع مقال التركي الإسلامي بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ يشكّلان نموذجاً لاستخدام الدولة للدين من أجل القلق الأمني للبلد من خلال ربط الدين بالفكر القومي.

٢ ـ إن الجسم الأساسي للإسلاميين، الذي يتمثل بالطرق الدينية وحركة الرؤية القومية ونمط نضال الحركات الإسلامية وإدراكها للدولة، يشكل العنصر الثاني لتشكّل الحركات الإسلامية في تركيا. إن القطاعات الكبيرة التي تشكّل الجسم الأساسي للإسلاميين فصلت الدولة عن النظام، وواصلت نضالها بدون إلحاق الضرر بالدولة. أدى هذا النمط من النضال إلى عدم تبنّي الحركات الإسلامية في تركيا للعنف وأخذ مكانتها في النظام السياسي الموجود من خلال خوض الانتخابات وتحركها بشكل ينسجم مع اللعبة السياسية في تركيا.

يمكننا القول إن الإسلاميين اتبعوا «سياسة الصبر». استغل المسلمون الظروف الموجودة من أجل التنمية الاقتصادية للتربية الإسلامية حسب ما تسمح الدولة بظهور الدين. وعندما ضاق تحمل الدولة للدين قام الإسلاميون بإظهار مقاومة سلبية من خلال تهربهم من المواجهة المباشرة، وحاولوا التكيف مع الظروف الجديدة من خلال اتباع استراتيجيا براغماتية في الوقت نفسه. وعند حظر الأحزاب السياسية التي تمثل الإسلاميين واحدة تلو الأخرى، قام كل حزب إسلامي جديد تمّ تشكيله بتطوير أدوات جديدة من أجل مواصلة الإسلاميين لوجودهم، وحاولوا الانسجام مع النظام.

٣ ـ إن عامل الأحزاب اليمينية المركزية (الرئيسية) في النظام السياسي

وتجربتهم في السلطة يشكّل العنصر الثالث في تشكل الحركات الإسلامية. إن مشاركة التكتلات الإسلامية في النظام السياسي بواسطة الأحزاب اليمينية الرئيسية، نتيجة منع التحازب على أساس ديني وتطبيق السياسة الدينية للدولة من خلال تجارب وصول الأحزاب اليمينية إلى السلطة منذ عام ١٩٥٠، حددت الجانب السوسيولوجي للحركات الإسلامية في تركيا. لقد اتبعت الأحزاب اليمينية الرئيسية استراتيجيا ثلاثية من أجل تحقيق المصالحة بين المجتمع والدولة بدون إحداث خلل في البنية الكمالية ـ العلمانية للجمهورية، وتمّ تنفيذ هذه الاستراتيجيات الثلاث المستندة إلى تغيير النظام/ الدولة والدين والسياسة التي اتبعها حزب الشعب الجمهوري الحاكم من قبل الحزب الديمقراطي، وتم تطبيقها فيما بعد من قبل الأحزاب اليمينية الرئيسية التي ورثت ميراث الحزب الديمقراطي.

أ ـ **الاستراتيجيا الأولى**: تمّ توجيه مناهضة المجتمع للدولة والنظام الكمالي إلى البيروقراطية بطريقة ناجحة جداً. لذلك قيل إن المشكلة لم تنبع من النظام بل من البنية البيروقراطية للنظام وذهنية حزب الشعب الجمهوري.

ب ـ **الاستراتيجيا الثانية**: تمّ إزاحة المطالب الدينية من الأرضية السياسية إلى الأرضية الثقافية. وتمّ إخراج المطالب الدينية حتى لا تكون عنصر مناحرة سياسية، وتمّ ترميزها من جديد كانعكاس للثقافة القومية ـ التقليدية. وبذلك تم تشكيل ساحة حرة يمكن من خلالها القيام بالتعليم الإسلامي والعبادة.

ج ـ **الاستراتيجيا الثالثة**: إزاحة الأرضية السياسية من المحور الأيديولوجي إلى محور الخدمات، حيث تمّ إخراج الفعالية السياسية من أن تكون فعالية يتم فيها فرض السياسات العلمانية والتحديث، وتمّ إعادة بنائها كفعالية في ريادة الخدمات ـ الإجراءات حيال تنمية المجتمع. وبدأت حركة نزوح كثيفة من الريف إلى المدينة نتيجة الإجراءات المذكورة. وإن القطاعات الاجتماعية التقليدية التي جاءت إلى المدينة نتيجة النزوح جلبت معها التوجهات الدينية. وتحملت التنظيمات الدينية المسؤولية الاجتماعية القطاعات الريفية التي جاءت إلى المدينة وحاولت العيش فيها.

قامت الأحزاب اليمينية الرئيسية بتطبيق الاستراتيجيات الثلاث المذكورة بعد ما تمّ تطبيقها من قبل الحزب الديمقراطي، حيث فصل دميريل واوزال الإسلام عن السياسة وتناولاه كجزء لا يتجزأ من الثقافة التقليدية التركية ـ القومية، وركزا على السياسات الاقتصادية بدلاً من الصراع الأيديولوجي على محور

العلمانية. أدت هذه السياسات إلى التمدن السريع، وازدياد الفرص من خلال التعليم وتسارع الحركة الاجتماعية ـ الاقتصادية. ودعم دميريل واوزال مدارس الشريعة من أجل تدعيم الإسلام المتنور، وغضّا النظر عن تعاظم الطرق والجماعات الدينية مقابل تشكيلها جبهة موحدة ضد الخطر الشيوعي والحركة الانفصالية الكردية. وقامت عدة جماعات إسلامية بفعاليات اقتصادية في الساحة الداخلية والدولية في هذه المرحلة، وامتلكت شركات ذات ميزانيات كبيرة. وجاءت الأوساط الدينية المحافظة إلى المركز من خلال مشاركتها في الساحة التعليمية والاقتصادية، واندمجت بالنظام.

لاقت الأحزاب اليمينية الرئيسية دعماً اجتماعياً موسّعاً حتى عقد التسعينيات، من خلال الاستراتيجيات الثلاث المذكورة، وتحمّلت مهمة الوسيط من أجل المساومة بين الدولة والحركات الإسلامية؛ حيث غضّت الدولة النظر طوال هذه المرحلة عن تنامي وبقاء الحركات الإسلامية التي تشكّل قاعدة الأحزاب اليمينية الرئيسية ضمن النظام. وأبدت الحركات الإسلامية اهتماماً بالبقاء ضمن النظام والتزامها بأولويات الدولة مقابل الاعتراف بها ونموها الاقتصادي والتعليم الديني. لقد تلقّت الأحزاب اليمينية السياسية الرئيسية دعم الشعب بقدر مدى تبنّيها ميراث الحزب الديمقراطي، وتمّ دعمها من قبل النخبة بدرجة عدم مساءلتها للوصاية البيروقراطية. استطاعت الحكومات التي وصلت إلى السلطة مواصلة سلطتها من خلال الالتزام بالحدود التي تمّ رسمها في السياسة المدنية في إطار هذه المعادلة.

ثالثاً: ضعف المركز ومرحلة ٢٨ شباط/ فبراير

واصلت الاتفاقيات البراغماتية والمتعلقة بتطورات الوضع الراهن التي تم عقدها بين الدولة والحركات الإسلامية والأحزاب اليمينية الرئيسية وجودها حتى عقد التسعينيات. لقد ساهمت الأحزاب اليمينية الرئيسية التي اتبعت سياسة نقل الريف إلى المركز من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية منذ عام ١٩٥٠ بشكل جدي في التحول السوسيولوجي لتركيا. وأدى تمفصل القطاعات الريفية مع النظام من خلال التمدن وحملات التعليم والاندماج الاقتصادي التي قامت بها الأحزاب اليمينية الرئيسية إلى ظهور طبقة وسطى. ودعمت هذه الطبقة الأحزاب اليمينية الرئيسية إلى حد كبير حتى عقد التسعينات.لكن الوضع تغير في عقد التسعينيات.

لقد تأثر النظام السياسي التركي بالرياح الليبرالية التي اجتاحت العالم مع

انتهاء الحرب الباردة. لقد اكتسبت القطاعات الاجتماعية التي دعمت الأحزاب اليمينية الرئيسية حتى عقد التسعينيات هوية سياسية. وإن المطالب السياسية التي جاءت تحت عنوان الإسلام السياسي والقضية الكردية شغلت وتربعت على جدول الأعمال السياسي. لقد ضعفت الأحزاب اليمينية الرئيسية نتيجة عدم استجابتها لمطالب الهوية للمجتمع نتيجة اتباعها سياسات ذات محور خدمي - إجرائي التي تشكل سبب وجود تلك الأحزاب، وتركت محلها لحزب الرفاه الذي عبّر عن مطالب الهوية.

وتعطلت المعادلة السياسية التي تمّ اتباعها منذ عام ١٩٦٠ بعدما تركت الأحزاب اليمينية الرئيسية حزب الرفاه. لكن البيروقراطية فضّلت إحكام السيطرة على المركز بدلاً من الاتفاق مع حزب الرفاه الذي أخذ مكان الأحزاب اليمينية الرئيسية. وأرادت تدعيم الأحزاب اليمينية الرئيسية من خلال إزالة حزب الرفاه والدعم الاجتماعي والاقتصادي له من خلال مرحلة ٢٨ شباط/فبراير. لقد فقدت الأحزاب اليمينية الرئيسية دعمها الاجتماعي بمقدار مساهمتها بتلك الاستراتيجيا. وبذلك فإن الاستراتيجيا التي تمّ تنفيذها من أجل تدعيم الأحزاب الرئيسية أدت إلى إزالة الأحزاب الرئيسية.

رابعاً: تجميد الأزمة: مرحلة حزب العدالة والتنمية

لقد ذابت الأحزاب اليمينية الرئيسية نتيجة عدم إصغائها لمطالب الهوية للديناميكيات الاجتماعية المتغيرة، ومن ثم ترك موقعها من خلال الاتفاق مع الجبهة البيروقراطية التي تهدف إلى محو الهوية المذكورة من القطاع العام. ومن ثم ملأ حزب العدالة والتنمية الفراغ المذكور. وضع حزب العدالة والتنمية الذي جاء إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ الاقتصاد الليبرالي، وهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مركز سياسته. لقد اتبع حزب العدالة والتنمية إرث الأحزاب اليمينية الرئيسية، ووضع في المقدمة الخدمات والإجراءات. من جهة أخرى ربط مطالب الهوية للطبقة الوسطى التي ظهرت كقوة في عقد التسعينيات التي رأت أن سياسات الأحزاب اليمينية المركزية غير كافية في مرحلة الاتحاد الأوروبي، وحقّق عدة انفتاحات في مجال التحول الديمقراطي حيث كان النظام راضياً عن حزب العدالة والتنمية خلال السنوات الخمسة لحكمه حسب انصياعه لمعادلة سلطة الأحزاب اليمينية الرئيسية التي حددت فعالياته بالخدمات والاجراءات، لكنه بدأ يواجه مقاومة كلما أدرج على جدول أعماله حل المشاكل المزمنة في الساحة

السياسية. وإن الأزمة التي ظهرت خلال السنة الماضية في إطار انتخاب رئيس الجمهورية وإعداد دستور جديد ودعوى حظر حزب العدالة والتنمية ودعوى الارغينيكون والانفتاح الديمقراطي ونقاشات انزلاق المحور، هي موجهة إلى هوية وسياسات حزب العدالة والتنمية. وتحاول البيروقراطية إرسال رسالة من خلال الأزمة المذكورة تحذّر فيها حزب العدالة والتنمية من أجل العودة إلى الحدود الكلاسيكية للأحزاب اليمينية الرئيسية.

يواصل حزب العدالة والتنمية البحث عن إنشاء لغة سياسية جديدة منذ دعوى حظره تؤدي إلى تخطي التوتر حدود المطالب الاجتماعية ـ البيروقراطية. يحاول حزب العدالة والتنمية الخروج من هذه الأزمة من خلال تدخله في السياسة الخارجية والداخلية بشكل جذري حتى لو اتبع سياسة متذبذبة في بعض الأحيان. حيث بدأ حزب العدالة والتنمية بالانفتاح الديمقراطي من أجل حلّ المشكلة الكردية ومشكلة الأقليات وإزالة مشاكل العلويين في الداخل. وينفذ سياسة خارجية تنسجم مع المؤسسات الدولية، يبني من خلالها علاقات جيدة مع جيران تركيا، ويتدخل بحل القضايا الإقليمية. ويستخدم مكتسبات السياسة الخارجية من أجل تدعيم نفسه في الداخل، ويستغل التحول الديمقراطي في الداخل من أجل تطوير سياسة خارجية فعّالة.

خامساً: هل التجربة الإسلامية في تركيا يمكن أن تكون نموذجاً للعالم الإسلامي؟

إن الإسلام يمتلك بعض نصوص كونية لا يمكن تغييرها. لكن كل حركة إسلامية قامت بتحليل النصوص الكونية التي لا يمكن تغييرها حسب ظروفها التاريخية والاجتماعية ـ السياسية الخاصة بها ومارستها على أرض الواقع. وأدى هذا الوضع إلى امتلاك الحركات الإسلامية ديناميكيات تشبه بعضها البعض، وتختلف عن بعضها البعض في الوقت نفسه.

يمكننا تعداد الديناميكيات التي أدت إلى اختلاف الحركات الإسلامية عن بعضها البعض:

- نمط تعرف الدول على الإسلام.

- التجارب الاستيطانية في التاريخ السياسي للدول.

- النمط القومي للدول وعلاقة القومية بالدين على أرض الواقع.

- الأنظمة السياسية للدول وعلاقة تلك الأنظمة بالدين.

- السياسة الاقتصادية للدول والإمكانيات التي يتيحها ذلك للحركات الإسلامية.

يمكننا إضافة عدة ديناميكيات أخرى لتلك الديناميكيات. لكن يجب علينا ألاّ نغضّ النظر عن تأثير تلك الديناميكيات في الحركات الإسلامية عند تعريفنا للحركات الإسلامية، أو عند مقارنتنا للحركات الإسلامية في دول مختلفة، حيث تجد المبادئ الكونية للإسلام معنى لها حسب الظروف الذاتية لكل دولة، لذلك إن مسألة التجربة في بلد ما قد تصلح لدولة أخرى أو لا، وقد تكون سارية المفعول في النقاط التي تتقاطع فيها الكونية المذكورة مع الإقليمية.

وبعد أن ذكرت ملاحظتي القصيرة، يمكننا الحديث عمّا إذا كان حزب العدالة والتنمية الذي يعتبر آخر محطة للحركة الإسلامية قد يكون نموذجاً للعالم الإسلامي أو لا، وإلى أية درجة يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية مصدر استيحاء للأحزاب التي تعادله في العالم الإسلامي.

باختصار إن تجربة حزب العدالة والتنمية لا تقدم جواباً فقط عمّا إذا كان الإسلام ينسجم مع الديمقراطية أم لا، بل تؤكد أيضاً أن السياسة التي يتم تطويرها بدون التخلي عن الهوية الإسلامية قد تخدم التعمق بالديمقراطية ومصالحة المجتمع مع الدولة.

المناقشـات

١ ـ خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس.

أودّ أن أسجل عتبي على د. محمد جمال باروت، وعلى المعقّب د. سعد الدين العثماني، حيث إنهما ركّزا على الجانب التاريخي للحركات الدينية والإسلامية، ولم يلاحظا التطورات التي حصلت في هذه الحركات الدينية والإسلامية في السنوات العشرين الأخيرة، والتطور الذي حصل بين التيارين القومي والإسلامي خلال هذه الفترة، وداخل الحركات الإسلامية. فالحركات الإسلامية الرئيسية تمارس الديمقراطية في عدد من البلدان العربية؛ في مصر، وفي لبنان، وفي الخليج، وفي المغرب، وبالتالي انخرطت في العملية الديمقراطية.

هناك حواران مهمان تمّا بين القوميين والإسلاميين، أحدهما في القاهرة العام ١٩٨٩، والثاني في الإسكندرية في مصر قبل سنتين، ونشأت عنهما تطورات مهمة:

أولاً، اعتبر الإسلاميون، وبمبادرة منهم، أن الأصل هو المواطَنة. وفي ما يتعلق بأهل الذمة، فقد اعتبروا الأمر قضية تاريخية، ولم تعد واردة الآن، والأصل أن المواطَنة والمواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، بغضّ النظر عن الثقافة أو الدين.

ثانياً، في ما يتعلق بالنظام السياسي، قالوا إنه ليست هناك دولة دينية في الإسلام، وقالوا إنه ليس هناك، في ما يتعلّق بالنظام السياسي، سوى القليل جداً في القرآن والسنّة. وبالتالي، يترك نظام الحكم للشعب ليقرّر ما يريده. وحتى في مجال تطبيق الشريعة، فقد حصل تقدم مهم في هذا المجال، حيث إن بعض الإسلاميين المهمين، قدموا أفكاراً واجتهادات تُذكَر؛ ومنهم من هو موجود معنا، مثل أ. فهمي هويدي. وآخر التطورات هو المشروع الذي قدّمه رئيس الإخوان

المسلمين في سورية، علي صدر الدين البيانوني، فقد قدم مشروع دستور لسورية، أو مشروعاً لسورية، علمانياً ومتقدماً على معظم الدساتير العربية الموجودة حالياً، وفيه، أنه ليست هناك علاقة بين الدين والدولة. وثمة توجّه الآن، داخل الحركات الدينية الإسلامية، في ما يتعلق بتطبيق الشريعة، هو الالتزام بمبادئ الشريعة، إنما تفسير هذه المبادئ وتطبيقها يُترك للشعب، بحسب الاجتهادات المختلفة(*).

هناك تطور واسع في الحركات الإسلامية والدينية في العشرين سنة الأخيرة، وقد حصل تطور وتفاعل كبير ما بين القوميين والإسلاميين، فانتقلوا من حالة الصراع إلى حالة الحوار والتوافق، ونشأ في هذا المناخ المؤتمر القومي الإسلامي.

شكراً سيدي الرئيس.

٢ ـ علي محافظة

أودّ أن أضيف إلى ما ذكره أ. محمد جمال باروت في تلخيصه، ما يلي:

يمكن إيجاز أسباب قيام الحركة السلفية التقليدية في مصر في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، ممثلة بـ «جمعية الشبان المسلمين»، على يد محب الدين الخطيب و«جماعة الإخوان المسلمين»، بما يلي:

ـ هيمنة الغرب على جميع البلدان العربية والإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى.

ـ ظهور التيار الليبرالي في مصر على يد حزب الوفد والأحزاب التي انشقت عنه.

ـ اتساع نشاط حركة التبشير المسيحية الغربية، وعقد المؤتمرات الإفخارستية.

ـ إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا على يد مصطفى كمال، وما كان له من نتائج على الصعيدين العربي والإسلامي.

اتسع نشاط حركة الإخوان المسلمين بسبب تراجع الليبرالية العلمانية، وفشلها في تحقيق الإصلاح والتحديث في البلدان العربية. وبعد الحرب العالمية الثانية، نما التيار القومي العربي، وبلغ أوجه في الخمسينيات والستينيات، فانحسر نشاط الحركات الإسلامية وتراجع، بسبب صراعها مع ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، ولكنها ما لبثت أن نمت على نطاق واسع، بعد هزيمة الأنظمة القومية العربية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ضد إسرائيل. وخلال هذه الفترة، تبنّى

(*) راجع المشروع السياسي لسورية المستقبل: رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سورية (٢٠٠٤).

سيد قطب أفكار أبي الأعلى المودودي المتطرفة، كما تبنّى تجهيل المجتمعات الإسلامية والحكام المسلمين، وكان ذلك بداية لنشوء حركات التطرف الإسلامية التي لجأت إلى العنف في قيام الدولة الإسلامية، وكان أولها حزب التحرير الإسلامي وحركات أخرى منها «القاعدة» وغيرها. مقابل هذه الحركات المتطرفة، عدّلت الحركات الإسلامية التقليدية، كجماعة الإخوان المسلمين، مواقفها، وأصبحت أكثر اعتدالاً، وشاركت في الانتخابات النيابية في العديد من البلدان العربية، وانفتحت على التيار القومي العربي، كما ذكر د. خير الدين حسيب.

٣ ـ فهمي هويدي

لا نستطيع أن نفهم الحركات الإسلامية بأفكارها، إلا إذا ألقينا نظرة متفحّصة إلى البيئة التي أحاطت بها وخرجت منها، وأنا أكرر هنا أن البيئة الديمقراطية تنتج فكراً معتدلاً وناضجاً، والعكس صحيح. وللعلم، فإن المعتدلين من الناشطين الإسلاميين، أكثرهم ممّن مروا بتجارب في العمل العام، مثل اتحادات الطلاب أو النقابات.

وإننا نسمع مقارنة مستمرة بين حزب العدالة والجماعات الإسلامية الأخرى، وأنا أنبّه دائماً إلى أن حزب العدالة وصل إلى ما وصل إليه بعد ٣٠ سنة من الممارسة الديمقراطية. أما في بلداننا، فالمجتمع يُحرَم من الديمقراطية، ثم تطالَب جماعتُه السياسية بالاعتدال.

ولا بدّ من أن ننتبه هنا إلى أن الجماعات السلفية المتطرفة التي انتشرت في بلداننا الآن، إنما برزت وتقدمت لتملأ الفراغ الذي نشأ بعد تغييب الحركات الإسلامية المعتدلة.

وتعليقاً على ما ذكره أ. جمال باروت، أنبّه إلى أن بعض المعلومات التي وردت في ورقته تحتاج إلى تصحيح، منها مثلاً أنه ذكر أن التنظيم العالمي للإخوان ظهر في العام ١٩٤٦، وهذه معلومة أشك فيها، لأن ذلك التنظيم لم ينشأ فعلاً إلا في الستينيات، بعد الصدام الذي حدث بين الرئيس عبد الناصر وحركة الإخوان، مما أدى إلى انتشار أعضاء الإخوان في الخارج، خصوصاً في الخليج وأنحاء أوروبا، وهؤلاء تواصلوا في ما بينهم وأقاموا تنظيماتهم. أما قبل ذلك، فلم يكن الأمر يتجاوز الاتصالات العادية، التي يتعذر وصفها بأنها تنظيم.

ذكر الباحث أيضاً أن أ. عبد القادر عودة هو من حاول أن يقنن الشريعة

الإسلامية في مصر، والصحيح أن د. عبد الرزاق السنهوري سبقه في ذلك، عندما صاغ القانون المدني المصري وجعل الشريعة مصدراً له.

٤ ـ طارق المجذوب

هل نجحت، بالمعايير الأوروبية، سياسة المواءمة بين العلمنة والدين في الجمهورية التركية؟

٥ ـ وجيه كوثراني

سأحاول أن أدمج تعقيبي الذي كان من المفترض أن أقدمه في الجلسة الأولى ـ حيث جرى نقاش البحث حول مسألة الهوية في كلٍ من تركيا والبلاد العربية ـ بمداخلتي في هذه الجلسة المتعلقة بموضوع الحركات الإسلامية.

مرة أخرى، لا بد من تقديم مفاهيم تسمح بفهم أفضل للمصطلحات، كما تسمح بتجنب الغرق في سجالٍ أيديولوجي حول مسائل كالهوية أو الإسلامية أو العلمانية.

أودّ بدايةً أن أشدد على تمييزات لا بد منها، ليستقيم النقاش، وليصبح نقاشاً معرفياً، ولا بد من مستويات من التمييز:

أ ـ التمييز بين الهوية الثقافية والهوية الوطنية: فالهوية الوطنية ترتبط بوضع حقوقي تنظِمه الدولة، وهو وضع تلخصه مفردتان أو مصطلحان: مصطلح «الناسيوناليتية» (Nationalité) (ترجم بطريقة تعسفية بكلمة «جنسية» في الشرق العربي)، ومصطلح المواطَنة (Citoyenneté).

ب ـ التمييز بين الثقافة كتعبير عن قوم أو إثنية أو جماعة دينية.. بالمعنى الإثنولوجي والأنثروبولوجي من جهة، والسياسة كإدارة وتدبير وتخطيط وبرامج حيال الاقتصاد والتربية والسلم والحرب والخدمات والتعليم... إلخ، من جهة أخرى.

ج ـ التمييز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية: وهذا الأخير مهم جداً لناحية فهمنا لعددٍ من الموضوعات التي أثيرت في الجلسة الصباحية والجلسة الأولى: العلمانية، الإسلامية. وعلى هذا الأساس، يمكن قول ما يلي:

ـ ليس هناك إسلام واحد، بل هناك إسلاميات عديدة، إسلاميات تتأثر

بتعدد الأمكنة، وتعدد الأزمنة، وتعدد البيئات الحضارية، وبالتالي تعدد المذاهب وتعدد الاجتهادات.

- ومثلما هناك إسلاميات متعددة، فهناك أيضاً علمانيات متعددة ومختلفة: فثمة علمانية **راديكالية** تتمثل مثلاً بالتجربة الفرنسية. وثمة علمانية **بريطانية** تعايشت مع الكنيسة الأنغليكانية. وثمة علمانية **أمريكية** تعايشت مع تعدد الكنائس وتعدد الإثنيات والثقافات.

بالنسبة إلى **العلمانية التركية**، لا يمكن تاريخياً رؤيتها على نسق واحد، وعلى خط واحد، فقد خضعت لتغيرات منذ صعود أتاتورك حتى الآن، وبالتحديد منذ لوزان ١٩٢٣ وإلغاء الخلافة، وحتى اليوم.

يبدو لي أن المرحلة الأولى من العلمانية التركية كانت حادة وراديكالية، وهذه مسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة لرؤية الأوضاع الاجتماعية التركية، وهل كانت توجب هذه الصدمة من التغيير، أذكر ببعض التحديات التي واجهت مصطفى كمال:

التحدي **الأول** هو وضع مشيخة الإسلام ومؤسساتها؛ فهذه الأخيرة كانت تعاني اهتراءً، وتشكّل معوقات في طريق التحديث، منذ مرحلة الإصلاح والتنظيمات العثمانية، حتى الانقلاب الكمالي.

التحدي **الثاني** هو وضعية طرق الصوفية، التي انتشرت في المجتمع التركي، ومنها المجتمعات العربية العثمانية، التي أضحت في أواخر العهد العثماني حالة من حالات الاستلاب الثقافي والاجتماعي والنفسي، استلاب يغيب معايشة الحياة والواقع عبر الطقوس والأساطير، وعبر نشر خرافات الأولياء. وذلك عبر كتاتيب وزوايا وأساطير، سيطرت على كل أحياء المدن.. فماذا يفعل حاكم يريد أن ينقل تركيا (المجتمع والدولة) إلى صيغة دولة حديثة؟

وفقاً لنمط من الحتمية التاريخية، يبدو لي أن خطوات مصطفى كمال الأولى، كان لا بد منها لإحداث نوع من الهزة النفسية التي تسمح بالتغيير.

على أن هذا النسق العنيف من العلمانية لم يستمر، ولم يلبث أن هدأ، فصحيح أنه استمر في عهد هيمنة العسكر، لكن ما إن حصل التحول الديمقراطي في تركيا منذ ثلاثين عاماً، حتى بدأت العلمانية التركية تعطي ثمارها الطيبة، حيث تزاوجت العلمانية بالديمقراطية، فبدأت تبرز في تركيا، على قاعدة هذا التزاوج،

ظاهرة التعددية الحزبية. هذه التعددية الحزبية التي نشأت في ظل التحوّل الديمقراطي في تركيا، وعلى قاعدة خلفية علمانية، هي ـ كما أرجِّح ـ الظاهرة التي تفسر لنا صعود الحزب الإسلامي التركي، ونجاحه في الانتخابات.

هذا ـ على ما أرجح، وأتفق في ذلك مع عدد من الباحثين والمتداخلين ـ هو أحد أسباب عقلانية حزب العدالة والتنمية، ونهجه السياسي المعتدل والبراغماتي وغير المعادي للعلمانية في أساسياتها، بل لعل الحزب نشأ على قاعدتها الموضوعية والوضعية.

وإلى أهمية هذا العامل، أريد أن أضيف أسباباً أخرى أو خلفيات أخرى: **أولاً** نجاح العلمانية في تركيا، **وثانياً** نجاح حزب العدالة والتنمية. وقد وسّعت هذه النقطة في مقالة مستقلة، بعنوان: «هل يجوز قياس العمل السياسي العربي على نظيره التركي؟».

وقد أشرت في هذه المقالة إلى خلفيات تاريخية أخرى مثل طبيعة الدولة العثمانية؛ فالدولة العثمانية لا يمكن النظر إليها كدولة دينية، إنها دولة سلطانية، تستخدم الدين في قطاع هو قطاع مشيخة الإسلام والقضاء، أما في السياسة وقرارات السياسة (السلم والحرب والاقتصاد)، فهذا شأن سلطاني. ولذلك، يمكن أن نتحدث عن نوع من الثنائية بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، إنها ثنائية عُبّر عنها في حيز «قوانين نامه» من جهة، وفي حيز الشريعة من ناحية أخرى.

وقد وصل هذا التمييز في مرحلة التنظيمات إلى حد الفصل، الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، وهذا الفصل هو في أساس التمهيد للعلمانية السياسية. وقد تمظهر الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية في عدد من القوانين التي صدرت بدءاً من أربعينيات القرن التاسع عشر، وامتدت طيلة فترة النصف الثاني من القرن نفسه، ومطلع القرن العشرين، وأهم تجليات هذا الفصل هو الفصل بين المحاكم الشرعية من جهة، والمحاكم المدنية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التنظيمات نجحت في تركيا المركز، بينما فشلت في الولايات الأطراف. وعليه يمكن أن نقول: إن نجاح التنظيمات في تركيا، مهّد لتطبيق الإجراءات العلمانية في عهد مصطفى كمال وسهّلها، كما سهّل لاحقاً التحول الديمقراطي في تركيا، وسمح بذاك التعدد الحزبي اللاحق الذي أشرنا إليه، ومن تجلياته نجاح حزب العدالة والتنمية.

٦ ـ محمد عدنان البخيت

حافظت الحركات الإسلامية ـ وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية ـ على وجودها، بفضل اعتماد الديمقراطية التي ترسّخت في تركيا، وأصبحت تدخلات العسكر في تراجع بفضل الضغط الأمريكي وضغط الاتحاد الأوروبي، حيث إن تركيا ترغب بقوة في الانضمام في يوم من الأيام إلى هذا الاتحاد، ومن هنا أصبحت أصوات النَاخبين هي الفيصل في تولي الحكم. لا تتوفر مثل هذه الحالة للحركات السياسية في البلدان العربية، باستثناء لبنان، ومن خلال مراجعة تجربة الحركات الإسلامية في البلدان العربية، مثل تجربة حركة الإخوان المسلمين في مصر وفي بقية البلدان العربية، فإن الصراع العنيف ما بين أجهزة الأمن والحركات الإسلامية، وبخاصة بعد بروز حركة حماس وحركة الجهاد، قد أنهك جميع الأطراف. ونتذكر هنا التجربة الإسلامية في الجزائر، التي كادت تربح الانتخابات النيابية، لولا تدخل الجيش الجزائري، بتحفيز من فرنسا وبقية القوى الغربية.

وفي ضوء ذلك، فإنه من المفيد أن تطلّع القيادات الإسلامية في البلدان العربية على تجربة الأحزاب التركية، وبخاصة تجربة حزب العدالة والتنمية. وكما يبدو، فإن الدول الأوروبية وأمريكا على استعداد لتدعيم أية تجربة سياسية إسلامية في البلدان العربية، على غرار التجربة التركية. وهناك تجارب إسلامية أخرى ناجحة في تركيا، نذكر منها تجربة الأوقاف التي نجحت في إطار التنمية، إضافة إلى أنها موّلت إصدار الموسوعة التي عرفت باسم **الأوقاف**. لذا، نرجو من منظمي هذه الندوة، أن يرتبوا لقاء مؤسسياً ما بين قادة الأحزاب في البلدان العربية، وقيادات الأحزاب التركية، للوصول إلى الفهم والفهم المتبادل على أساس أنه شكل من أشكال لقاء مؤسسات المجتمع المدني.

٧ ـ محمود الداود

أؤيد ما ذهب إليه د. سعد الدين العثماني، من أن الشعب التركي والقادة الأتراك، فضّلوا مقاومة الاحتلال الأجنبي والانشغال في كيفية تحرير الأناضول والعاصمة إستانبول من الاحتلال اليوناني والبريطاني والفرنسي والإيطالي. فكانت معاهدة سيفر قد قسمت الدولة العثمانية، بما في ذلك الأناضول، وكان الشغل الشاغل لمصطفى كمال ورفاقه هو تحرير الأناضول من القوات المحتلة، علماً أن القوات اليونانية كانت قد تغلغلت حوالى ٤٠٠ كم داخل الأراضي التركية، كما

إنها كانت قد سيطرت على الساحل التركي على بحر إيجة، وجعلت ميناء إزمير قاعدة عسكرية لها.

إن قدرة مصطفى كمال على تحرير الأناضول، ومشاركة كافة طبقات الشعب في مقاومة الاحتلال، والانتصار الحاسم الذي حققته القوات التركية في معركة إينونو، قد سهّلت الخطوات التركية اللاحقة في إلغاء الخلافة. وقد لاقت هذه الخطوة تجاوباً من الدول الغربية، التي رحّبت بها، وكان موقفها أساسياً وإيجابياً في معاهدة لوزان، بعد أن ضمنت لنفسها النفوذ والامتيازات في الأقطار المنسلخة عن الدولة العثمانية.

هكذا، فإن الظروف والبيئة التي تلت الحرب العالمية الأولى، هي التي فرضت إلغاء الخلافة، علماً أن المعارضة الشعبية لهذه الخطوة كانت موجودة، ولكن الانتصارات العسكرية التي حققها مصطفى كمال، والنجاحات الدبلوماسية التي حققها عصمت إينونو في لوزان، قد جعلت من مصطفى كمال بطلاً قومياً، مّما فسح المجال لإعلان الجمهورية في العام نفسه (١٩٢٣)، والمضي قُدُماً في الإجراءات الخاصة بالانسلاخ عن التراث العثماني، من خلال إلغاء الخلافة، وفصل الدين عن السياسة، واستبدال الحروف العربية بحروف لاتينية.

٨ ـ محسن مرزوق

أعتقد أن موضوع هذه الجلسة هو من أهم المسائل التي يمكن أن يتعرض لها حوار عربي ـ تركي بنّاء ينتج فائدة متبادلة. فالذي قد يكون من المفيد التركيز عليه في جلسة حول الاتجاهات الدينية ـ السياسية في الوطن العربي وتركيا: تجارب ومعضلات ودروس؛ هو التجربة التركية في هذا المجال، وخاصة في الوضع الراهن، وقد نجحت في تجاوز التناقض القبلي، أو ما يبدو أنه تناقض، بين حزب له نسبياً مرجعية إسلامية من جهة، ونظام علماني وثم ديمقراطي من جهة أخرى.

إن مجمل المشاكل الجوهرية التي تعانيها الحركات السياسية العربية، قد وجدت تركيا في وضعها الخاص حلولاً لها.

كيف تستفيد الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في الدول العربية من التجربة التركية؟ كيف تستفيد مجمل الأحزاب العربية، التي تعاني ـ في أغلبها ـ مرضاً مشتركاً، هو ضعف الممارسة والثقافة الديمقراطية، من التجربة الديمقراطية التركية؟

أعتقد أن إحدى نقاط متابعتنا لهذه الندوة، قد يكون في إيجاد أجوبة عملية

عن هذه الأسئلة، وأحدها قد يكون تنظيم زيارات دراسية لقيادات حزبية ذات مرجعية إسلامية غير علمانية، أو ذات مرجعية علمانية، إلى تركيا، للتعرف إلى التجربة، والقيام ببحوث ذات طابع عملي، ونشر دروس هذه التجربة، وترجمة نصوصها الأساسية وترويجها بين النشطاء السياسيين العرب، للنقاش والاستفادة.

٩ ـ محمد نور الدين

دائماً ما يُطرح السؤال عن أوجه الشبه أو الاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية في تركيا والوطن العربي والعالم الإسلامي. لكن انطلاقاً من التجربة التركية، يمكن التوقف عند النقاط التالية:

١ ـ على الرغم من الشوائب، إلا أن تركيا عرفت تجربة ديمقراطية رائدة منذ العام ١٩٤٦، نجحت في استيعاب اتجاهات سياسية مختلفة، وأتاحت للحركة الإسلامية في تركيا الانخراطَ فيها، في كل الانتخابات البلدية والنيابية. وقد شاركت أحزاب نجم الدين أربكان ثلاث مرات في حكومات السبعينيات، ووصل أربكان إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦، ومن بعده وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وقد منح هذا الأمرُ التجربةَ الإسلامية في تركيا، بُعداً أبعدها عن انتهاج سياسات متطرفة.

٢ ـ إن سياق الظروف الدولية، وحاجة تركيا ومن خلفها الغرب إلى عناصر دعم ضد الشيوعية، أتاح الانفتاح في الداخل على التوجهات الإسلامية، لكن ضمن الضوابط الكمالية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

٣ ـ رغم الممارسات المتطرفة للعلمانيين الأتراك، فقد ساعدت الضغوط العلمانية على «تهذيب» الخطاب الإسلامي. كما إن الإسلاميين، ولا سيما في عهد حزب العدالة والتنمية، توصلوا إلى قناعة بضرورة وحاجة مجتمع متعدد المذاهب إلى نظام العلمانية، الذي هو صمام أمان للاستقرار، مع السعي إلى أن تكون العلمنة أكثر انفتاحاً ومرونة. بينما في البلدان العربية والإسلامية، افتُقِد كلا العنصرين: الديمقراطية والعلمانية. وبغيابهما، لا يمكن الاستفادة جدياً من التجربة الإسلامية في تركيا.

١٠ ـ نيفين مسعد

أريد أن أؤكد ما قاله د. محمد نور الدين، من أن غياب الثقافة العلمانية،

هو الذي أدى إلى اختلاف تطور الحركات الإسلامية في كلٍّ من تركيا والدول العربية، بدليل أن النظام السوداني هو نظام إسلامي، يحكم فيه الإسلاميون منذ العام ١٩٨٩، ومع ذلك، فإنهم شديدو البعد عن النموذج التركي. المسألة إذن ليست أن الإسلاميين أُبعِدوا عن السلطة، لكن أن الإسلاميين إذا تولوا السلطة في ظل غياب الإطار العلماني، لا يمكن أن يفرزوا تجربة كتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

١١ ـ مليحة ألتون ايشيك

أريد أن أتطرق إلى مسألة الهوية والعلاقات الدولية؛ من جهة توجد هوية عربية عابرة للوطنية، ولها مؤسستها وأفكارها وتصوراتها، ومن جهة ثانية يوجد واقع دول عربية مختلفة. لذا نحن أمام تناقض مهم بعد ظهور نظام الدول في العالم العربي.لكن من خلال النقاشات التي شهدناها منذ يوم أمس نرى أن هذين العالمين ما يزالان عالماً واحداً. كيف يؤثر كل هذا، في تشكل الهوية العربية والمفاهيم التي أصبحت عليها ومجال الفهم الذي خلقته؟ كيف يؤثر في السياسة الخارجية؟ في الواقع إنني متلهفة لمعرفة كيف يؤثر ذلك، لا سيما في العلاقات مع تركيا.

١٢ ـ محمد جمال باروت (يرد)

أشكر الزميلين العزيزين غسان بن جدو وسعد الدين العثماني على تجشّم عناء قراءة الورقة والتعقيب عليها، كل منهما بخبرته الكبيرة، مما ساهم بإغنائها، وتسليط الضوء على ما يمكن أن تعالجه من نقاط أخرى. وفي البداية أتفق كل الاتفاق مع الزميل العثماني، ولابدّ لي، جلاءً للأمر، أن أقول إنني قصدت بالحركات الإسلامية والسلطة ما يتم تصنيفه اليوم بتعبير شائع وإن لم يكن دقيقاً تحت اسم «الإسلام السياسي»، وأفهم منه الحركات الإسلامية التي تطرح مسألة الوصول إلى السلطة بمنهج المشاركة أو المغالبة أو بأي منهج آخر. وتختلف في ذلك الحركات الإسلامية السياسية عن الحركات الدعوية الصرف، التي هي أقرب ما يكون إلى أخويات تكوين روحي أو تربويات إسلامية، تنتمي إلى هيئات المجتمع المدني بالمعنى الفيبري الضيق للكلمة، أي بالمعنى غير الحزبي، وهو أن المجتمع المدني أرض الخلاف والتباينات والتعدد والتنوع. ولا يمثل المستوى السياسي، بمعنى العمل من أجل الوصول إلى السلطة، وطرح أفكار أو برامج أو سياسات

بخصوصها، شأناً ذا بال بالنسبة إلى هذا النمط من الحركات الدعوية الصرف.

وأما بالنسبة إلى مسألة الخلافة، فإنه لا بد من العودة مجدداً في هذه المسألة لدى جماعة الإخوان المسلمين إلى مسألة التحقيب التي تبيّن السيرورة التاريخية لتطور الجماعة؛ فأولوية هذه المسألة بالنسبة إلى تاريخ الجماعة تمسّ المرحلة الأولى من تاريخها (١٩٢٧ ـ ١٩٣٩)، وهي مرحلة أسميها شخصياً بمرحلة التكون والتأسيس التي انتهت في العام ١٩٣٩ بتحول الإخوان المسلمين من نمط الجمعية إلى نمط الجماعة الشاملة التي تطرح المفهوم «الجامع» للإسلام، ويسمها التخلي عن طرح الخلافة ابتداءً إلى طرحها انتهاءً في شيء أقرب بالفعل إلى نمط الجامعة الإسلامية منه إلى نمط الخلافة كدولة. فلقد حدد إلغاء الخلافة، وما نتج منه في الفضاء المصري والعربي ـ الإسلامي عموماً في العشرينيات من القرن العشرين، طبيعة مرحلة التكون والتأسيس في تاريخ الجماعة، التي كانت رداً «إسلامياً» على هيمنة الاتجاه القومي الليبرالي المصري، طرداً مع فصل الكماليين بين الخلافة والسلطنة، ثم إلغاء الخلافة نفسها، والبيئة المنقسمة التي وضع فيها دستور العام ١٩٢٣ في مصر. وابتداءً من أواخر الثلاثينيات، تبدأ مرحلة جديدة في تطور الجماعة، تتحول فيها من نمط الجمعية الإسلامية التقليدية التي تقاوم مظاهر «التغريب» و«الأوربة» إلى نمط جماعة سياسية شعبية منظمة ومتعددة الأبعاد مؤسسة على مفهوم «الإسلام الجامع». وهنا، في هذه المرحلة الثانية التي شهدت استقطاباً حاداً بين مدرستي الشرق العربية ـ الإسلامية والغرب المتوسطية ـ الأوروبية في مصر، أخذت الجماعة تكتسب سمات حركات الشباب العاملين للتحرر الوطني، ولذلك ستشهد هذه المرحلة انخراط الجماعة في العمل مع حركات الشباب الراديكالية من أجل الجلاء والاستقلال ووحدة وادي النيل، والانخراط الفاعل في حرب فلسطين، ومن ثمّ في معارك القناة في أوائل الخمسينيات. ومفاد ذلك أن الوجه الوطني للجماعة لم يبرز إلا في مرحلتها الثانية التي تلت مرحلة التكون والتأسيس وردّة الفعل على هيمنة الاتجاه القومي الليبرالي المصري: ويعني ذلك أنه لم يكن لها وجه وطني قبل ذلك، بل يعني على وجه الدقة أنه لم يظهر بوضوح في القضايا والممارسات أو أنماط السلوك السياسي المنظّم إلا في هذه المرحلة.

أوافق الأخ العثماني على أنه ما من حركة إسلامية لم تطرح يومئذ تطبيق الشريعة، لكن السؤال ليس مرتبطاً بالطرح الذي كان عاماً بالفعل بل بتأصيله كنظرية. في هذا السياق لم يقم البنّا، وهو الذي اتسم دوماً بهربه من التحديد الصلب للمفاهيم والأفكار بحكم فلسفته لبناء الحركة الإسلامية الجامعة والمستقطبة

بتحديد ذلك، لكن دور عودة تحديداً تمثل في بناء أسس النظرية، ثم بطرح إشكالية العلاقة بين القانونين الإسلامي والوضعي في ضوء تلك الأسس. وما قام به عودة كان شيئاً مختلفاً عمّا قام به محمد الغزالي يومئذ، فلقد كان الغزالي يفكر في مسألة السلطة الظالمة وتحرير المسلمين منها وليس في مسألة نظرية تطبيق الشريعة كما ستبلورها الجماعة لاحقاً. الغزالي لعب دوراً كبيراً في تلك الفترة في تبيئة مفهوم حقوق الإنسان، ولكن جهده النظري الفقهي الأكبر سيتم إنتاجه في مرحلة لاحقة عن المرحلة التي عاش فيها عودة وأنتج صياغته لنظرية تطبيق الشريعة ضمن محددات منهجية واضحة في ضوء مفهوم القانون المقارن.

فمسألة تطبيق الشريعة تشير على وجه التحديد إلى مسألة الدولة التي يرومها الإسلاميون، وهذا شيء مختلف عمّا طرحه الغزالي. وكان الغزالي بطبيعة الحال منفتحاً، لكن التفكير الفقهي العام للجماعة في مسألة تطبيق الشريعة يومئذ كان هو التفكير التقليدي المرن أو المنفتح الذي لا تشغل فيه المقاصد إلا جانباً هامشياً يرتبط بمرونة المفهوم وليس بفهم مقاصدي للإسلام. وهذا شيء مفهوم لأن النظرية المقاصدية نموذج نظري جديد في فهم الشريعة يتخطى الفهم القياسي الذي آلت إليه المدوّنة الفقهية الكلاسيكية الناتجة من علم الأصول الكلاسيكي، وبالتالي فهو نموذج منتج وليس مجرد نموذج كاشف للجواب فيما سبق، أو قياساً عليه. إن ما قلته تحديداً، ولا يمنع من إضاءته مجدداً، أن نموذج المقاصد شيء ونموذج تطبيق الشريعة، سواء أطرح بروح مرنة منفتحة على روح المقاصد أم بروح ضيقة، شيء آخر. وبهذا الشكل فإن نموذج المقاصد لم ينشأ قط في البيئة الإخوانية بل في بيئة ما بعدها من طراز حركة النهضة في تونس والجماعة المؤسسة لحزب العدالة والتنمية في المغرب ـ يستثنى من ذلك على المستوى الإخواني جهود الشيخ مصطفى السباعي المبكرة والشديدة الوضوح في سورية الخمسينيات، التي كانت مبكّرةً جداً في فهم المقاصد وممارسة السياسة والعمل الدعوي والاجتماعي في ضوئها.

وبخصوص ما طرحه أ. الهويدي حول السنهوري، فإن هناك حاجةً ماسةً إلى تسليط البحث في جهده المؤسس، وهناك تقصير كبير في هذا المجال، غير أنه في هذه العجالة يمكن القول إن مصطفى السباعي في سورية كان أول من التقط أهمية الجهد النظري المؤسس للسنهوري من موقع حركي مقاصدي يربط بين منهج السنهوري ومسألة الدولة؛ فمن المعروف أن السنهوري هو الذي أشرف في سورية على وضع مدوّنة القانون المدني السوري الحديث في أواخر

الأربعينيات، مستلهماً فيه القانون المدني المصري. وقد أبدى السباعي يومئذ حماساً كبيراً لهذه المدونة، واعتبرها إسلامية تلتقي مع مقاصد الإسلام وتشريعه. لكن أن يكون عمل السنهوري تقنيناً لمفهوم الإخوان المسلمين لتطبيق الشريعة، فهذا ما لم تتم الموافقة عليه، ولا أعتقد أن أ. هويدي يعنيه بهذا المعنى، بينما كنت معنياً بتأصيل نظرية تطبيق الشريعة في المجال الإخواني نفسه وليس في المجالات كلها.

أما بخصوص التنظيم العالمي الإخواني، فهذه مسألة تاريخية، وليس فيها على مستوى التحديد الزمني التاريخي أي خلل، فهي لا تعود إلى الستينيات كما ذكر أ. الهويدي، حين انتشر الإخوان في البلاد العربية والعالم بعد الصدام مع عبد الناصر، ذلك أن الإخوان الذين فرّوا من مصر بسبب ذلك الصراع لم يكونوا هم الذين صنعوا تنظيمات الإخوان في البلاد التي هاجروا إليها، بل كانت هذه التنظيمات فاعلة وموجودة قبل هجرتهم. وهي تعود على وجه الدقة إلى السنوات الأخيرة في حياة البنّا، حين شكّل البنّا «هيئة الإخوان المسلمين العامة» في العام ١٩٤٦ لتضم الفروع الإخوانية في الأقطار. وفي هذا العام أعطى البنّا لأول مرة الجماعة اسم «الحركة»، وكان يقصد بها تنظيمها العالمي الجديد. أما مدى عمل الحركة أو الهيئة العامة كنظام دولي أو عالمي للإخوان، فهو مسألة تأخرت بالفعل نسبياً من الناحية الزمنية، وفرضت تطورات الواقع نفسه في مرحلة المحنة الكبرى (١٩٥٤ ـ ١٩٧١) تشكّل ما سُمّي بتنظيم الإخوان المسلمين في البلدان العربية الذي اضطلع بمهام مكتب الإرشاد العام الغائب، وكان رئيسه خلال سنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩ أ. عصام العطّار نائب المراقب العام السوري، إلى أن أعيد تشكيل التنظيم في السبعينيات، وعمل لفترة في فضّ خلافات الجماعة في سورية، وإعادة انتخاباتها، ونتيجة ذلك غدا هناك نائب سوري للمرشد العام هو الأستاذ الراحل حسن الهويدي. لكن التنظيم الدولي ظل فعلياً هيئة تنسيقية تعمل دون سلطة حقيقية على التنظيمات القطرية، وتأثر بمركزيته المصرية إلى حد كبير.

أما بخصوص ما ذكره د. علي محافظة في ضوء منظور المؤرخ، فأوافقه عليه جزئياً من ناحية وضع شروط تشكل الجماعة في بيئة الصراع ضد الليبرالية وانتشار مظاهر «التأورب» في العشرينيات، لكن انتشار الحركة الإخوانية في المرحلة اللاحقة لم يتم في شروط انحسار الليبيرالية العلمانية، بمعنى أن هذا الجماعة قد انتشرت على خلفية هذا الانحسار، بل في شروط تحول المجال السياسي الفكري العربي برمته باتجاه الأفكار الردايكالية الوطنية والاجتماعية والهوياتية لحركات الشباب، أو بتحوله من مجال الليبراليات إلى مجال الثوريات.

وهذه مسألة لا تخص الإخوان وحدهم حتى يتم تخصيص انتشارهم بها. بينما أوافقه على أن الانتشار الإخواني قد تأثر بهيمنة الحركات القومية والناصرية تحديداً، مع ملاحظة أن كثيراً من الإخوانيين غدوا ناصريين أو ضمن الفضاء الناصري، وهذا يعود إلى طبيعة الناصرية كحركة شعبية، كما مع ملاحظة فرق آخر في التجربة السورية مثلاً، وهو أن إخوان سورية عارضوا بكل قوة الانفصال، ورفضوا وضع الجماعة خلال هذه الفترة في مواجهة الناصرية، وتحالفوا مع الحركات الناصرية والوحدوية لكن من دون أن يكونوا ناصريين، لكنهم كانوا وحدويين.

أوافق موافقةً تامةً رؤية أ. البخيت للعلاقة الضرورية بين اعتدال الحركات الإسلامية والبيئة الديمقراطية، فالتجربة التاريخية تشير بوضوح إلى أنه حيثما وجدت بيئة ديمقراطية نسبية، ذات آليات إجرائية معيّنة في مأسسة المشاركة، فإن الاتجاه التشاركي والاندماجي في الحياة السياسية يتعزز في الحركات الإسلامية. وأستطيع القول إن هذا يرتقي إلى درجة القانونية في تاريخ العلاقة بين الحركات الإسلامية والبيئة الديمقراطية. ولهذا فإن ما ذكره أ. نور الدين صحيح تماماً في أن الحركة الإسلامية في تركيا وجدت على العموم مجالاً لتطورها ومشاركتها منذ عقود طويلة كانت فيها العلمنة سائدة، لكن كانت فيها الممارسة الديمقراطية حاضرة بهذه الدرجة أو تلك، على خلاف التجربة العربية. ولهذا فإن تجربة حزب العدالة والتنمية موحية ومهمة بوصفها تجربة حزب ذي مرجعية إسلامية بالنسبة إلى الحركات الإسلامية المعتدلة في الوطن العربي كما ذكر أ. المرزوقي، لكن شرط ذلك هو البيئة المؤسسية الديمقراطية، وقيام قواعد لعبة سياسية مفتوحة لمشاركة الجميع.

ومع د. وجيه كوثراني أؤكد ما قاله، وحاولت أن أركز عليه في البحث من أن الحركة الإسلامية هي حركات، وأنها متعدّدة ومختلفة ومتباينة، وديناميكية وليست جامدة، وأن العلمانيات متعددة، لكن ما ساد في فهم النخب العربية الحديثة هو التأثر بالمفهوم اليعقوبي الراديكالي الفرنسي للعلمانية زمان الجمهورية الثالثة. وفي ضوء ذلك أستطيع القول إن مصطفى السباعي كان علمانياً بمعنى العلمانية المرنة الأقرب إلى العلمانية في الفضاء الأنغلو ـ ساكسوني، ولكنه لم يكن علمانياً بالمعنى الفرنسي أبداً.

وفي الختام، فإنني أشارك د. خير الدين حسيب مشاركة تامةً في حقيقة التطور النوعي الذي بات يميز جماعة الإخوان المسلمين وجيل الحركات الإسلامية

الاندماجية الأخرى ما بعد الإخوانية أو غير الإخوانية، في حسم مسألة مدنية الدولة، والانخراط في منهج المشاركة المجتمعية والسياسية في كافة الأقطار العربية التي يحتوي نظامها الدستوري على قدر معينّ من الحياة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية والانتخابية. وأن تجربة الحوار القومي ـ الإسلامي قدمت منجزات ملموسة على هذا المستوى، وإن كنت مازلت أعتقد أن مسألة العلمانية التي تمّ التوافق على تهميشها في الحوار، بحاجة إلى طرح جديد يقوم على التمييز بين العلمانية وبين العلمانوية (العقيدة العلمانية). والعلمانيون من النوع الأول هم كثر، وذوو قاعدة عريضة بينما علمانيو النوع الثاني نخبويون ومحددون في النهاية. وفرضيتي تقوم على أن التطور الراهن في الحركات الإسلامية يقبل إدماج العلمانية أو الزمانية مميزة من العلمانوية في النظر إلى طبيعة العلاقة بين الدين والدولة. ولنا في مصطفى السباعي سابقة، إذ لم يتردد في ضوء فهم هذا التمييز بالقول إن التشريع الإسلامي علماني، واستخدم هذا المصطلح حرفياً، وكان يقصد به العلمانية وليس العلمانوية أو العقيدة العلمانية.

إن حلّ هذه المسألة ليس مجرد حل نظري بل هو حل يرتبط ارتباطاً تاماً بمواجهة أسئلة التنظيم المدني الديمقراطي المؤسسي للدولة، وتحديد موقع الفضاء الديني في إطار الفضاء المدني الاجتماعي العام، بوصف أن الديني ـ في فهمي ـ مستوى من مستويات المدني نفسه، وليس نقيضاً له. وهو جزء من حلول ضرورية في طور القابلية السياسية والحركية والفكرية للعديد من الحركات الإسلامية للتطور نحو اكتساب سمات حركات ديمقراطية إسلامية تشبه في بعض الوجوه نمط الحركات الديمقراطية المسيحية، وإن كان المقصود ليس استنساخ الديمقراطية المسيحية بل استخدامها على مستوى التفكير المقارن في آفاق تطور الحركات الإسلامية بوصفها طرفاً طبيعياً من أطراف المجتمعات العربية السياسية والفكرية والاجتماعية، يشكل إقصاؤها عن المشاركة الشيء غير الطبيعي على وجه التحديد.

القسم السادس

الجيش والسلطة في تركيا والوطن العربي



الفصل الثاني عشر
الجيش والسلطة في تركيا

علي بيرم اوغلو(*)

ـ ١ ـ

ربما من أهم خصائص النظام السياسي في تركيا هي حالة الانسلاخ التي نواجهها منذ تأسيس الجمهورية وحتى الآن، وكذلك أن العلاقة القائمة بين الساحة السياسية وساحة الدولة هي علاقة هرمية بقدر ما هي علاقة تفاعل وتكامل.

إن التمايز بين ساحة الدولة وساحة السياسة هو أيضاً تمايز هرمي، فالدولة آلية عمل تتضمن في ساحتها بعض المبادئ السياسية الأساسية الثابتة، وهي أداة سياسة رسمية تضع المشاكل الاجتماعية أيضاً ضمن مبادئها.

وبعد قليل سأقدم بعض الأمثلة المتعلقة بآلية عمل الدولة هذه، ولكن النقطة الأساسية تتمثل في كون دفّة قيادة هذه الساحة التي تتشكل فيها كافة سياسات تركيا الرسمية والأساسية ابتداءً من مصطلح العلمانية وحتى السياسة الخارجية، ومن المسألة الدفاعية وحتى الجوانب المتعلقة بالتعليم والأمن القومي موجودة بيد البيروقراطية العسكرية والمدنية.

وكما تعبّر هذه البيروقراطية العسكرية المدنية عن استمرارية الدولة وديمومتها، كذلك تعبّر عن القوة الكامنة في آلية اتخاذ القرار داخل الدولة. وطبعاً يمكن فهم ذلك نسبياً، انطلاقاً من معرفة مكانة القوات المسلحة ودورها ضمن النظام، وبذلك نكون قد بدأنا بالدخول إلى موضوعنا.

(*) قسم العلاقات الدولية، جامعة إستانبول الثقافية.

ـ ٢ ـ

إذا ما نظرنا إلى مكانة القوات المسلحة التركية داخل ساحة الدولة ـ ساحة السياسة يمكن القول: إن المجال الذي تحتله القوات المسلحة التركية داخل الدولة هو مجال مستقل، وهذا المجال المستقل يدعم استقلاليته بجوانب استقلالية أساسية، **أحدها هو الاستقلالية المالية**. وكما نعلم بقيت النفقات العسكرية في تركيا، حتى التغيير الدستوري الأخير ـ أي حتى صدور القوانين عام ٢٠٠٤ ـ واحدة من الأنظمة القانونية التي تم استثناؤها من أحكام ديوان النفقات، أي المؤسسة الأساسية التي تنظم نفقات الدولة. وقد ازدادت هذه الأنظمة القانونية بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، أي بقيت واحدة من الأنظمة القانونية التي لم يضع القانون يده عليها.

أما الجانب الاستقلالي **الثاني** فيمكن تسميته بـ **الاستقلالية القانونية** إذ تتمتع رئاسة هيئة الأركان العامة داخل القوات المسلحة التركية بمكانة المرجعية الأساسية لكافة المواضيع القانونية والإدارية، وهي هنا بمثابة القائد الآخر للآلية القانونية داخل الدولة.

فالمحكمة الإدارية العليا في تركيا حالة فريدة داخل النموذج الغربي؛ أي أن وجود الديوان الاستشاري الأعلى واحد من المؤشرات الواضحة من زاوية العلاقة مع الدولة للنظام الحقوقي المزدوج داخل الدولة. كما أن وجود رئيس هيئة الأركان العامة كآمر سجل قضاة المحكمة الإدارية العليا تُظهر هذه المحكمة على أنها آلية قانونية تعمل بشكل مغلق على ذاتها. هذا هو واقع حال نظام قضائي يحوّل المجال المدني إلى مجال عسكري. بل إن الأشخاص المدنيين المتورطين بجرائم ذات صفة عسكرية يخضعون لعملية محاكمة داخل المجال العسكري. وهذا ما جعل بعض كتّابنا يفسّرون ذلك على أنه نظام دولة قائم بحد ذاته، وهذا الوضع مؤشر هام جداً على استمرارية النظام الحقوقي ذي الوجهين داخل الدولة الواحدة.

وطبعاً تمّ تفسير هذه الآلية من قِبل بعض كتّابنا على أنه نظام دولة مستقل بذاته، وإن هذا الوضع هو مؤشر هام على استمرارية وجود النظام القانوني داخل الدولة.

وأما الجانب الاستقلالي **الثالث فهو الاستقلالية الإدارية والسياسية** وأساس ذلك يعتمد على العنصر النابع من تمايز ساحة الدولة من ساحة السياسة ـ كما تحدثت منذ قليل ـ إن الفساد الكامن بين آلية الصلاحيات والمسؤوليات هو فساد وظيفي. فكما نعرف جميعنا، يشير أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الإداري إلى موضوع

مسؤولية الجهات صاحبة المسؤوليات أمام جهة أخرى، وذلك بسبب الصلاحيات التي تتمتع بها. ولكن هذه الآلية لم تترسخ بعد في النظام السياسي التركي.

ـ ٣ ـ

وإذا اضطررنا إلى تقديم مثال على ذلك، نجد أن وزارة الدفاع الوطني في علاقتها مع رئاسة هيئة الأركان العامة عبارة عن جهة لا تتمتع بأية صلاحيات فعلية بسبب تمتع رئاسة الأركان العامة بكافة الصلاحيات ابتداءً من إعداد الموازنة العسكرية، وحتى مسؤوليتها أمام المجلس عن كافة العمليات العسكرية أو الخطوات العسكرية. فالصلاحيات الفعلية موجودة بيد رئاسة الأركان العامة، سواء من حيث تحضير الخطط العسكرية، أو من حيث تنفيذها على أرض الواقع. طبعاً الذي يقدّم الموازنة للمجلس هي وزارة الدفاع الوطني. ولكن الحقيقة التي يعرفها الجميع هي أن رئاسة الأركان العامة هي التي تُعدّ الميزانية، وتعلن عنها عبر وزارة الدفاع القومي. فإذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية نجد أن رئاسة الأركان العامة عبارة عن بنية تمتلك صلاحيات سياسية واسعة، لكن مسؤولياتها عن هذه الصلاحيات محدودة. وهذه البنية لها مكان خاص داخل الدولة لأنها تظهر أمامنا كإطار يغلق كافة أبوابه أمام آليات الإشراف عليه. إنها النقطة التي تُسد عندها كافة إمكانيات إشراف النظام في المجال المالي والإداري والقانوني. وطبعاً يمكن اعتبار هذه الاستقلالية هي أحد أهم خصائص النظام السياسي التركي. ومع الأسف لطالما تمّ الدفاع عن هذه الاستقلالية من قبل الأكاديميين في العديد من المراحل، بالرغم من أنها اليوم أصبحت موضوعاً قابلاً للنقاش بشكل محدود.

وطبعاً ثمة موضوع هام وهو طريقة عمل هذه الاستقلالية بشكل فعلي، وربما يشكل هذا الاستقلال الخطوط الأساسية للتشكيلة السياسية ذات المضمون العسكري الموجودة في تركيا، أو حسب التعبير الذي غالباً ما نستخدمه في تركيا يشكّل الخطوط الأساسية «للوصاية العسكرية»، وهذه هي الإدارة المركزية المتطرفة للقوات المسلحة وللجيش قياساً بالجيوش الأوروبية. إن البنية التي يُطلق عليه اسم «Hipercentralization» واحدة من المزايا الأساسية للقوات الأمريكية إزاء الجيش الأمريكي والجيش الألماني والجيش الفرنسي والجيش الإنكليزي. إن ما أريد قوله من ذلك هو أنه إذا نظرنا إلى الجيوش الغربية بشكل عام نجد أن المبدأ الأساسي هو أن عملية الإشراف على المؤسسات التي تضع يدها على العسكر أو على القوات المسلحة تتم من قبل آليات مباشرة، فعلية وروتينية من جهة، ومن

جهة أخرى يتم إخضاع السلطات التي تسيطر على القوات المسلحة للإشراف المدني عبر قنوات مختلفة لجهات مختلفة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أسطول المحيط الهادي وأسطول المحيط الأطلسي يتم إتباعهما لمؤسسة الأمن القومي عبر قنوات مختلفة، ومن هنا يتم إتباعها بالرئيس. وإذا ما ألقينا نظرة على الجيش الفرنسي سنجد أن القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية تتبع كل واحدة منها عبر قنوات مختلفة بوزارة الدفاع القومي وتكون مسؤولة أمامها.

والأهم من هذا كله أن قادة القوات هم الذين يمتلكون آلية القيادة، وليس رئيس الأركان العامة. وأما رؤساء الأركان العامة فيقومون بمهمة التنسيق، وأما رئاستهم لآلية القيادة فلا تتم إلا في العمليات العسكرية التي تنفذها هذه القوات الثلاثة مجتمعة، وبشكل خاص على المستوى الدولي.

إن هذه البنية المركزية المتطرفة وآلية القيادة التي تجتمع حول شخص واحد هامة جداً، سواء من حيث انسداد وعرقلة قنوات الإشراف على القوات، وسواء من حيث تسييس النسيج الداخلي للجيش، أو زيادة القوة السياسية للقيادة العسكرية أو للمركز العسكري. وكثيراً ما أحاول تناول هذا الوضع من خلال «المركزية» و«الاستقلالية»، لهاتين الحالتين اللتين تغذيان بعضهما البعض.

تعمل هذه البنية من خلال ثلاثة عوامل أو مستويات: يتمثل العامل **الأول** بالوضع الذي يغذّي ويدعم ويهيكل هذه الاستقلالية، وهذه المركزية على المستوى الدستوري والقانوني. وأما العامل **الثاني** فله علاقة بـ «البرتوكولات والأنظمة والتوجيهات» ويُعتبر هذا العامل واحداً من خصائص النظام السياسي التركي.

في دولة ديمقراطية لا يبدو تمايز الساحة السياسية من ساحة الدولة في القوانين على أنه تمايز مطلق، ولكن في حيّز التطبيق يبدو الانسلاخ واضحاً، ففي تركيا مثلاً نجد أن التوجهات والبروتوكولات أقوى من الساحة القانونية ـ أي ساحة التوجيهات التي تركتها القوانين للتنفيذ أو الإدارة ـ بل وقد يكون بشكل يتناقى مضموناً مع القانون. وفي أيدينا العديد من الأمثلة المتعلقة بهذه النقطة. فثمة العديد من التوجيهات والبروتوكولات التي تعمل وتنفذ متجاوزة حدود القوانين. ففي إحدى المراحل على سبيل المثال، كانت توجيهات مجلس الأمن القومي في تركيا عبارة عن توجيهات سرية. وبعد مرور زمن طويل وجد هذا الموضوع أصداءً في الصحف، إثر ذلك تم إلغاء هذه التوجيهات. والآن

أخذت هذه التوجيهات شكلاً أكثر شفافية، ولكننا مازلنا نرى أن العديد من الأحكام ـ ابتداءً من الأحكام الدستورية وصولاً إلى الأحكام العامة تتجاوز الحدود الشرعية للنظام في أكثر من نقطة.

سأقدم مثالاً آخر: يوجد بروتوكول ما يزال حتى اليوم ساري المفعول تحت اسم مؤسسة الأمن والاستقرار والدعم. يوجد ما يشبه هذا البروتوكول في جميع الدول؛ إذ إن كافة الدول تربط طلب قوى الأمن المدني المساعدة من العسكر في بعض الأحداث بقواعد صارمة. وفي تركيا أيضاً هناك المادة الحادية عشرة من قانون إدارة المدن تنصّ بشكل خاص على «تقديم العسكر المساعدة بناءً على طلب الوالي». والأساس في هذه الأمر أن الآمر المدني أعلى من الآمر العسكري، ولكن صدرت توجيهات جديدة استناداً إلى هذه التوجيهات الصادرة منذ حوالى عشر سنوات تنص على تدخل العسكر أولاً في حال وجد ضرورة لذلك، وبعد ذلك يتم إبلاغ الآمر المدني. وهذه التوجيهات الجديدة أصبحت موضوع نقاش في تركيا. لقد شكّلت هذه التوجيهات الجديدة أساس مبدأ الأمن الداخلي للقوات المسلحة في تركيا، كما أصبحت واحدة من الخصائص الأساسية للهيكلة في تركيا، أي هيكلة العسكر في مجال الاستقرار والأمن. فحسب هذا البروتوكول، على سبيل المثال، تترأس القوات المسلحة عملية تنسيق المعلومات فيما يخص المخاطر الاجتماعية والسياسية، من خلال تشكيل مراكز أمنية في كل محافظة، وقد وضع خط تحت هذه العبارة في البروتوكول؛ أي أن هذه القوات متواجدة في عملية التنسيق الاستخباراتي. لا نعرف طريقة عملها، لكننا نعرف أن هناك مؤسسة تمتلك صلاحية جمع المعلومات الاستخباراتية كلّفت نفسها بمهمة جمع المعلومات، وبسبب هذه النقطة شهدنا في تركيا العديد من الفضائح.

أما العامل **الثالث، فهو العامل العملياتي**. وما أقصده بالعامل أو بالمستوى العملياتي هو انقلابات العسكر القاسية. . . أي إنه النظام السياسي الذي يصاب بالرشح إذا ما عطس العسكر، وما أقصده أيضاً آلية أنقرة السياسية التي تصاب بالرعب إذا ما صرخ العسكر. يدلي العسكر بتصريح أو ينشرون بياناً فتقوم مؤسسات الدولة الأخرى غالباً بتنفيذ ما يقضيه هذا البيان، أو أن السياسيين يفهمون هذا البيان، على أنه تهديد لهم فيضطرَ السياسي إلى التراجع خطوة إلى الوراء. أو تحدث الانقلابات، وبوساطة خطط العمليات يدفع المجتمع إلى حالة روحية مختلفة. أي أننا هنا أمام بنية فعلية على شكل عمليات سياسية تتجاوز حدود السياسية والشرعية. حسناً، ولكن أين نحن الآن من هذه اللوحة؟ إننا

أمام بنية عميقة جداً. وهذه البنية ليست بنية خاصة بتركيا وحسب بل هي في الوقت ذاته بنية تخص هذه المنطقة كلها.

من هذه الزاوية تكتسب مكانة وأهمية القطاع الأمني داخل مفهوم الدولة الممتد من البلقان وحتى الشرق الأوسط أهمية كبيرة جداً.

تُعتبر عملية التحول إلى مجتمع مدني واحدة من الشروط الأكثر أهمية بالنسبة إلى الدول الشبيهة بتركيا. وهي عملية من الواجب أن تتحقق قبل عملية الديمقراطية. فالعلاقات المعقّدة مع الانتهاكات التي تجري ضد القواعد والقوانين بين الحين والآخر تنتج أوضاعاً صعبة. ولكن يمكننا القول: حققت تركيا تقدماً مدنياً ملحوظاً على الأقل على مستويين من المستويات الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ـ المستوى القانوني والدستوري ـ إذ تغيُّر قوانين وتوجيهات مجلس الأمن القومي يعني سحب القضاة العسكريين من محاكم الدولة والمحاكم الاختصاصية، وسحب الأعضاء العسكريين الموجودين في المؤسسات الإدارية الخاصة، وسحب الأعضاء العسكريين من مجلس التعليم العالي. كل هذه الخطوات تُعتبر خطوات هامة إلى أبعد حد على اعتبارها تجري في الاتجاه الذي تقتضيه القوانين. ولكن كما أسلفت سابقاً، لم يتم وضع خطوات كبيرة حتى الآن في مجال التوجيهات والبروتوكولات والعمليات. وتعتبر التطورات التي تجري العامل العملياتي/ التطبيقي وبعض النقاشات الجادة التي تشهدها القوات المسلحة ضمن بنيتها كقضية الارغينيكون، على سبيل المثال، تُعتبر واحدة من التوجيهات التركية الهامة جداً.

الفصل الثالث عشر
الجيش والسلطة في الوطن العربي

منذر سليمان[*]

مقدمة

لدى توصيف العلاقة بين الجيش والسلطة، أو بين العسكريين والمدنيين، نستحضر التجربة الأوروبية والغربية عموماً؛ في التعبير الشهير لرئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، الشخصية النادرة في جمعها لمهنة الصحافة والطب وإدارة الحكم؛ حيث ينسب إليه القول «الحرب هي من الخطورة والأهمية بمكان لتترك أو تؤتمن للجنرالات»[(١)].

ويبدو أن الخبرة العربية بالعلاقة نفسها في العقود الثمانية المنصرمة، تقودنا إلى الاستنتاج أنه لو خيّر العسكريون العرب أن يطلقوا تعبيرهم المفضل، لأردفوا دون تردد «السلطة (أو الحكم) هي من الخطورة والأهمية بمكان لتترك أو تؤتمن للمدنيين»[(٢)].

وبالفعل، فقد أقدموا على الإمساك بها بنهم شديد وكفاءة مستدامة يحسدون عليها، فقد نجحت النخبة العسكرية العربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي (أي ما يقارب ٧٣ عاماً) على حدوث أول انقلاب عسكري في الوطن العربي ـ قاده بكر صدقي وعبد اللطيف نوري في العراق ـ وحتى الآن، نجحت في أن تشكل

(*) مدير مركز الدراسات الأمريكية والعربية في واشنطن، وباحث ومحلل في شؤون الأمن القومي.

(١) «Civilian Control of the Military,» Wikipedia (The Free Encyclopedia), <http://en.wikipedia.org/wiki/Civilian_control_of_the_military>.

(٢) اقتباس تخيّلي من الكاتب.

نوعاً من الصمغ اللاصق يصعب انتزاعه من الحياة السياسية العربية. والمفارقة اللافتة هي أنه رغم الظل الثقيل والحضور الكثيف للعسكرية العربية في واجهة السلطة أو تمركزها على مسافة أقرب من حبل الوريد إلى قمتها، في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية، فقد بقي موضع بحث العلاقة بين الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي «موضوعاً ممنوعاً بقوة أحكام المنع الموضوعي التي تشمل محرمات سياسية أخرى. . .! وظل مسكوتاً عنه من قبل المفكرين والسياسيين الذين استبطنوا أحكام المنع الموضوعي، فرسموا لمواقفهم خطوطاً حمراً لا تقبل الانتهاك. . . وظل موضوع الجيش بكراً لم تعمل فيه المعرفة مبضعها، ولا استضافته الكتابة السياسية العربية المعاصرة»[٣].

وفي حدود معرفتي، ليس هناك سوى عدة مراجع لا تتعدى أصابع اليد الواحدة تتناول موضوع الجيش والسلطة في الوطن العربي بشكل مباشر أو غير مباشر أو بصورة جزئية. وأكاد أجزم أنه لم يتم عقد حلقة نقاش من أية جهة حول الموضوع قبل إقدام مركز دراسات الوحدة العربية على ذلك عام ٢٠٠٢[٤]، وقد صدرت وقائعها في كتاب. وهنا يبدو الاهتمام واضحاً، إذ حرص المركز على تخصيص جلسة لمناقشة هذا الأمر المهم في هذه الندوة.

أولاً: التكوين الأولي للنخبة العسكرية العربية

يبدو أن ما يمكن وصفه بالنظام الرسمي العربي أو مجموع الأنظمة الرسمية العربية محكوم بنوعين من الملكية، مهما تنوّعت التسميات:

الملكية التقليدية للأسر الحاكمة (وبعضها يحكمه أمراء وملوك يتحدرون من النخبة العسكرية الحديثة العهد مثل قطر والأردن).

والملكية العسكرية للأنظمة التي تطلق على نفسها غالباً لقب جمهورية، كما في مصر وسورية وليبيا وتونس والسودان واليمن وموريتانيا. ولا يشذ عن هذه القاعدة عملياً (العراق قبل الاحتلال، والصومال قبل انفجار الصراع الداخلي، والجزائر قبل بوتفليقة الذي مع وجوده في السلطة يبقى العسكر في موقع عرّاب النظام).

---

(٣) عبد الإله بلقزيز، «السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة،» ورقة قدّمت إلى: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٣.

(٤) المصدر نفسه.

قامت النخب العسكرية بأدوار مختلفة ومتفاوتة في مختلف الأقطار العربية، ولكن؛ وفي معظم انقلاباتها العسكرية، خاصة في حقبة الخمسينيات والستينيات، وصولاً إلى مطلع السبعينيات؛ شكّلت القضية الفلسطينية وتفرعاتها، بوصفها عنوان المسألة القومية، وبخاصة الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨؛ المركب الذي امتطته لتسلّم السلطة، كما كان لسيطرة فكرة الوحدة العربية في أذهان بعض النخب العسكرية، وتوقها إلى حرق المراحل وتحقيق الوحدة بأسرع الطرق، وإنجاز التنمية والتأهيل السريع لمواجهة المشروع الصهيوني، والتخلص مما اعتبرته أنظمة تابعة وفاسدة وعاجزة، وكانت تلك هي المبررات الجاهزة لتفسير لجوئها إلى اقتحام الإذاعة وإعلان البلاغ رقم واحد.

لقد استولى بعض العسكريين العرب على الحكم في ظروف «تتسم بسيادة التجزئة والتخلف والتبعية ونجاح المشروع الصهيوني في إقامة كيانه الغاصب في فلسطين». لقد تبنى زعيم النخبة العسكرية العراقية، ياسين الهاشمي، فكرة الوحدة العربية، وجعل منها محور نشاطه حتى أطلق عليه لقب «بسمارك العرب»، ووصف العراق في عهده بأنه «بروسيا العرب»، ووصفت بعض الأدبيات جمال عبد الناصر بتينك الصفتين أيضاً[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن ياسين الهاشمي كان ضابطاً تخرج في الكلية العسكرية في إستانبول في العهد العثماني، ورأس الوزارة العراقية مرتين في عامي ١٩٢٤ و١٩٣٥؛ وكان أول رئيس وزراء عراقي تتم الإطاحة به بإنقلاب عسكري قاده بكر صدقي[٦]، وكان الهاشمي عضواً في «جمعية العهد» السرية لضباط عرب ينشدون إقامة كيان عربي مستقل وموحد في ظل انهيار الإمبراطورية العثمانية، وبتشجيع لاحق ووعود من البريطانيين.

شكّل الضباط العرب الذين خدموا في الجيش العثماني نواة النخبة العسكرية العربية الحديثة ومصدر إلهامها في مقارباتها في التفكير والسلوك والحكم. وكانت التقاليد العثمانية تتميز بفتح الباب أمام النخبة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة، ولم يخرج أتاتورك عن حدود هذه التقاليد حين أوكل

---

(٥) انظر تعقيب هيثم الكيلاني على بحث عبد الحميد مهري، في: المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٦) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

إلى الجيش، بنص دستوري، مهمة الحفاظ على العلمانية في الدولة والمجتمع[٧].

وتطعّمت رؤية وخبرة هذه النخبة مع بدء حقبة الاستعمار البريطاني والفرنسي على امتداد الوطن العربي، «وتشكلت جيوش بقيادات أجنبية، وأخذ نموذج الضابط الأوروبي، وبخاصة البريطاني والفرنسي، يبرز أمام الضابط العربي في ظل التجزئة التي شملت الوطن العربي إثر انهيار الخلافة العثمانية، ووراثة الاستعماريين البريطاني والفرنسي تركة الرجل المريض على أساس معاهدة سايكس ـ بيكو»[٨].

إن أبرز تجسيد لحقيقة ولادة وترعرع النخبة العسكرية العربية في الحضنين العثماني والأوروبي، هو ما ورد في مذكرات جعفر العسكري، أحد أبرز الضباط العرب الذين أسسوا «جمعية العهد».. فربما كان جعفر العسكري هو الضابط العربي الوحيد الذي تلقى وساماً ألمانياً رفيعاً، وهو في صفوف الجيش العثماني، ووساماً بريطانياً رفيعاً في قتاله إلى جانب الحلفاء. كما خدم كرئيس هيئة أركان لجيش الشريف حسين، أمير الحجاز خلال ما عرف بثورة أو انتفاضة الحجاز.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الضباط العرب الذين تخرجوا في أكاديمية إستانبول العسكرية، وخدموا في الجيش العثماني في مناطق عديدة من الإمبراطورية، قد انضموا إلى جمعية الاتحاد والترقي أو «تركيا الفتاة»، وتأثروا بتجربتها في الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب العسكري عام ١٩٠٨، وكان من أبرزهم عزيز علي المصري.... ويبدو أن فكرة تكوين جمعية سرية للضباط العرب كجمعية العهد في عام ١٩١٣، وقبلها «الجمعية القحطانية» التي أسسها عزيز المصري عام ١٩٠٩ جاءت تحت تأثير نجاح تجربة جمعية الاتحاد والترقي، وأيقظت الشعور بالانتماء القومي العربي لهؤلاء الضباط بعد أن خبروا مفاعيل الشحنة القومية الدافعة للضباط الأتراك. وتراءى للكثير منهم أنهم قادرون على استغلال البريطانيين والفرنسيين لتحقيق تطلعاتهم القومية المشروعة نحو كيان عربي موحّد بعيد عن الوصاية الأجنبية. وتبدو السيرة الذاتية لعزيز لمصري نموذجاً للشخصية التي عايشت فترة المخاض والتقلبات التي شهدتها المنطقة العربية من انهيار وسقوط الإمبراطورية العثمانية والانتقال إلى فترة الانتداب البريطاني والفرنسي ونكبة فلسطين، وصولاً إلى المساهمة في تحضيرات الضباط الأحرار

---

(٧) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٨) المصدر نفسه.

لانقلاب وثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٢ في مصر، الذين أوفدوه سفيراً إلى موسكو عام ١٩٥٣ وتدارسوا أمر تعيينه رئيساً بدلا من محمد نجيب[٩].

تجدر الإشارة هنا إلى أن جمعية العهد تكوّنت من ٤٩٠ عضواً، بلغ عدد العراقيين فيها ٣١٩ ومعظمهم من الموصل. ويعتقد أن العثمانيين كانوا وراء التركيز على الموصل لأسباب جغرافية ـ سياسية تتعلق بجعل الموصل خط الدفاع الأول ضد الأكراد الذين باشروا بأعمال التمرد ضد الإمبراطورية العثمانية. وكان البريطانيون يطلقون على هؤلاء الضباط «الكماليون» نسبة إلى كمال أتاتورك، وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية عاد معظم هؤلاء الضباط إلى بيوتهم، وباشروا لاحقاً بالتحرك ضد البريطانيين، رغم تعيين هؤلاء لفيصل ملكاً على ما أطلقوا عليه «القطاع الشمالي» في العراق. ويبدو أن البريطانيين قد تعلموا الدرس من العثمانيين، فأبرموا تفاهمات مع الضباط العراقيين الموصليين تتيح لهم دخول الجيش العراقي المشكل حديثاً، ومنحهم رتباً عالية مستغلين خبرتهم العسكرية السابقة للاستفادة في مواجهة التحركات الكردية المناوئة للبريطانيين.

ويذكّرنا أ. هيثم الكيلاني بأن «بعض الدراسات، وبخاصة الأجنبية منها، تردّ ظاهرة النخب العسكرية العربية (وتدخلها في السياسة) إلى الميراث التاريخي، وتفسير ذلك أن التاريخ العربي الإسلامي مبني على مبدأ الدمج بين الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية، إضافة إلى الوظيفة الدينية للحاكم. . . وكثيراً ما كان الحاكم يتولى القيادة الفعلية في ميادين القتال. ثم إن الصلة بين الحكام وقادة جيوشهم لم تكن دائماً على وئام. فلم يكن عسيراً على قائد جيش اشتد ساعده أن يطيح بالحاكم وينصّب حاكماً جديداً أو يرفع نفسه إلى سدّة الحكم. من هنا خلصت تلك الدراسات إلى أن ظاهرة النخب العسكرية العربية حينما تتجاوز مهماتها ووظائفها الدستورية، فإنها تستمد بعض ملامحها من التاريخ العربي ـ الإسلامي»[١٠].

ثانياً: الانقلابات العسكرية وطبيعتها

تبدو الحقبة التي امتدت بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٠ حقبة ذهبية للانقلابات العسكرية في الوطن العربي، وانتشرت كالفطر لتبلغ عشرات الانقلابات في حوالى

(٩) انظر: Kadduri Majid, *Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1973).

(١٠) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٧٥.

ثلث قرن. وشهدت الفترة من عام ١٩٧٠ حتى الآن ـ حوالى أربعين عاماً ـ محدودية الانقلابات، ويذكر منها حوالى عشرة انقلابات معروفة في كل من اليمن وموريتانيا (أربعة انقلابات) والسودان (انقلابان) والجزائر، ثم انقلابان فاشلان في المغرب، وآخر في كل من السودان ولبنان وتونس، وفي سورية، كما ذكر عن محاولات فاشلة في بعض الأقطار الخليجية. ولكن غياب حدوث الانقلابات العسكرية بالوتيرة العالية لم يرافقه تراجع في سيطرَة العسكريين على زمام السلطة في معظم الأقطار العربية، حيث يتربع على عرشها عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية، أغدقت عليهم بالتراضي رتباً عسكرية رفيعة، بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة، ولم تستثن الأنظمة الملكية التقليدية من هذه الظاهرة.

وفي العديد من «الملكيات العسكرية» (الجمهورية) تم إضفاء الطابع المدني و«الشرعي» على استمرار العسكريين في السلطة عبر إجراء الاستفتاءات أو الانتخابات المقننة والموضّبة التي تجري بطريقة لا تسمح عملياً بحدوث منافسة جدية للحاكم المرشح الأوحد، وتجاوز القوانين والدستور (أو تعديله بالتحايل والمناورات البرلمانية) لضمان تجديد العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية التي تجعل محاكم أمن الدولة، أو المحاكم العسكرية، المرجعية المهيمنة للبت في القضايا المدنية والجزائية بذريعة مسّها بأمن الدولة[١١]. واللافت هنا أن الجيوش في البلدان العربية لم تخض حروباً مباشرة ضد الأعداء الخارجيين منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عدا الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية، وجزئياً في حرب الخليج الأولى (إطلاق الصواريخ على الكيان الصهيوني الغاصب)، ومشاركة الجيش السوري الجزئية في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، بينما استخدمت الجيوش عشرات المرات في النزاعات الداخلية أو لقمع الاحتجاجات الداخلية أو في النزاعات الحدودية بين البلدان العربية، أو للتدخل في نزاعات داخلية شهدتها بعض البلدان العربية.

ثالثاً: وضعية الجيش في الدولة الحديثة المستقرة والتجربة العربية

هناك انطباع شائع وخاطئ باستقلالية وحياد المؤسسة العسكرية عن السلطة والنظام السياسي في الدول الغربية الحديثة، ويساهم في تعزيز هذا الانطباع ترسخ

(١١) منذر سليمان، «وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ص ٨٥.

واستقرار مؤسسات المجتمع المدني فيها، وانحسار دور الزعماء العسكريين الذين تبوأوا السلطة في العديد من الأقطار الغربية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن الوقائع تشير إلى أن معظم هذه الأقطار تشهد تدخلاً سافراً ونفوذاً متزايداً من قبل القوات المسلحة في السلطة السياسية بصورة مباشرة خلال الأزمات أو فترات الحروب التي تشنّها، أو عبر ممثليها وحلفائها في المجمّعات الصناعية الحربية ومشتقاتها المالية والنفطية والاستشارية والأمنية التي ترعى مصالحها السلطات السياسية والمؤسسة العسكرية ـ مثال الولايات المتحدة ساطع حول تضخم الجسم العسكري والأمني في الهيكل البيروقراطي لها معززاً بضمان مخصصات ميزانية بأرقام فلكية.. لقد أتقن العسكريون في العالم الغربي وحلفاؤهم المدنيون فن تحريك مفاتيح اللعبة السياسية الداخلية إلى درجة لا يحتاجون فيها إلى القبض على زمام السلطة السياسية مباشرة وبصورة مكشوفة، ويفضلون البقاء وراء الستار وخلف الواجهة المدنية التي تتحرك وفقا لمشيئتهم. لقد أضحى الكونغرس الأمريكي مضرباً للمثل في الارتهان لإرادة المجمّع الصناعي الحربي لدى مصادقته بصورة دائمة على الميزانية التي تطلبها البيروقراطية العسكرية ـ الأمنية، لا بل يتبارى المشرّعون في إضافة الاعتمادات عليها. نحن نشهد ترسّخ دولة الأمن القومي على المسرح الدولي برمّته، والفارق أن الخبرة الغربية تشهد من وقت إلى آخر تفعيلاً لمؤسسات المجتمع المدني القائمة وإجراء تصحيحات في المسار عندما تصل الأمور إلى حافة الهاوية، بينما بقيت النخبة العسكرية ـ الأمنية في الوطن العربي الجهة المحتكرة للحكم بصفتها الأكثر تماسكاً وتنظيماً وكفاءة واستقراراً منذ تكوين الكيانات القطرية تحت رعاية الانتداب الأجنبي في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني الطبيعية الأخرى. ولم تكن في جدول أولويات هذه النخب أو مصلحتها بناء وتعزيز هيكل ومؤسسات دولة القانون والمؤسسات؛ أو ترتيب حياة سياسية طبيعية/ مستقرة وفق آليات التعبير والتمثيل الديمقراطي للإرادة الشعبية، تؤدي إلى تداول سلمي وديمقراطي للسلطة. وما تزال تبدو المؤسسات التي تبنتها أو سمحت بتكوينها أقرب إلى الديكورات التي تخفي ملامح السلطة الاستبدادية الأمنية، أو تضفي قناعاً كاذباً من التمدن والحداثة لامتصاص النقمة الداخلية أو الضغوط الخارجية.

صحيح أن «الجيش، تعريفاً مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة. إنه مؤسسة للأمة، وليس للنخبة الحاكمة، شأنه شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء أو رئاسة الدولة في النظام الجمهوري

الديمقراطي، وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني»[١٢].

وصحيح أيضاً من الناحية النظرية البحتة في التجربة الغربية أو ما يمكن وصفه في الدولة الديمقراطية الحديثة ـ الجيش محايد كحياد الدولة من حيث التدخل في الصراعات والتجاذبات الداخلية في المجال السياسي، «ولا ينتصر ولو رمزياً» لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا في ما اتصل بمجال الأمن القومي[١٣]. ويتوجب الإقرار هنا أن الدول الديمقراطية وفي الغرب تحديداً، لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولا ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية (عموماً)، ذلك أن السياسات فيها لعبة مدنية صرف، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون. وكما القضاء يفصل بين المنازعات المدنية، وفي المنازعات بين المؤسسات والأجهزة، بمقتضى القانون الذي يعلو على الجميع، ممارساً سلطة منحها له الدستور، كذلك الجيش، يمارس سلطته التي أقرها له الدستور، وهي: حفظ كيان الوطن والدولة والأمة من الخطر الخارجي الذي يتهددها أو يمكن أن يتهددها[١٤].

ولكن الولادة العسيرة والمشوّهة للكيانات ـ الدول؛ في الوطن العربي، أفضت منذ الاستقلال الشكلي بعد جلاء الانتداب أو الاحتلال الأجنبي إلى ذوبان الفروق بين الدولة والسلطة والجيش، وساعد في تعميق هذه الصورة استمرار ثقل العامل الخارجي في التدخل في صياغة هذه العلاقة، إذ ولدت معظم الكيانات العربية التي نعرفها اليوم من رحم مخاض الصراع للتخلص من الوصاية والهيمنة الأجنبية التي حل محلها مشروع استيطاني صهيوني غاصب في قلب الوطن العربي، مدعوم من القوى الأجنبية نفسها، مضافاً إليها دخول الولايات المتحدة كطرف جديد يستكمل ويصون الثوب الذي فصّله البريطانيون والفرنسيون في المنطقة... لقد جلت جيوش الاحتلال والانتداب في فترات متفرقة من هذه الكيانات لتجد نفسها في حالة حرب مفتوحة، وإن لم تكن جارية دائماً مع الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين.

لذا حظيت النخبة العسكرية العربية منذ البداية بإجازة مفتوحة لحرية التصرف، وبالرضا الشعبي الذي يمنحها مشروعية التحكم بالسلطة بحجة الإعداد لمواجهة المشروع الصهيوني في المعركة الفاصلة الموعودة.

---

(١٢) بلقزيز، «السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة،» ص ١٦.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

الترجمة الفعلية لشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.. حتى في أوقات الهدنة ـ وما أطولها.. كاد أن يغلق باب النقاش والمساءلة حول مجمل أداء البيروقراطية الحاكمة.

وتحت سقف هذه المشروعية، نمت سلطات عسكريتارية شديدة الوطأة، كرّست عملياً إلغاء الحريات العامة وحقوق الإنسان وتعطيل العمل بأحكام القانون لصالح أحكام الطوارئ، وأصبحنا في العديد من أقطار الوطن العربي أمام حقيقة الانتقال من إمكانية بناء جيش الدولة إلى دولة الجيش في المشهد السياسي.

وفي محاولة تفسير تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي قياساً بغيابها في المجتمعات الغربية، نستطيع فرز بعض العوامل الداخلية المندرجة في الميدان السياسي والاجتماعي والأيديولوجي، وفي مقدمتها غياب الولادة الطبيعية للدولة الحديثة بتعريف الفكر السياسي والقانوني الحديث، فالدولة في وطننا العربي أتت حصيلة تركيب سياسي هجين من دولة سلطانية تقليدية متسلطة، ضاربة الجذور في التكوين السياسي، ومن دولة «حديثة» موروثة عن الإدارة الاستعمارية: شكلية الحداثة، أو قل لا تتخطى فيها الحداثة عتبة الهياكل والنصوص «المنقولة»، إلى نظام قيم السلطة وثقافتها السياسية! مجال السياسة في هذه الدولة هو نفسه مجال السياسة والسلطة أو العكس: في النصوص يقع الاعتراف نظرياً بالفصل بين السلطات، لكن ذلك هو خلاف ما يجري واقعياً، فالقضاء ما زال يناضل من أجل نيل استقلاليته، والحكومات ما تزال محدودة السلطات وأشبه ما تكون ببلديات كبرى. أما المجالس النيابية، فقد خرج أكثرها من رحم وزارة الداخلية، ناهيك عن محدودية سلطة التشريع لديها، والأنكى والأمرّ أن السلطات تتركز في مركز واحد من الدولة ولدى نخبة ضيقة تزداد ضيقاً، وإذ تتهمش المؤسسات على ما يعتورها من عيوب وعاهات داخلية وتترك لأداء دور طقوسي صوري[١٥].

أما في مجال التكوين الاجتماعي الثقافي في المجتمع العربي الحديث والمعاصر، فلم يؤد نمو وتوسع ما يمكن وصفه بالطبقة الوسطى منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، بسبب بعض برامج التنمية الوطنية التي رعتها سلطات الانتداب في محاولة لاستمالة شرائح اجتماعية للارتباط بها، أو عبر النشاط الصناعي أو التجاري، أو ما قامت به بعض النخب العسكرية في

---

(١٥) عبد الإله بلقزيز، **العنف والديمقراطية**، ط ٢ (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

محاولات تنمية داخلية عبر الصناعات الكبرى والمتوسطة والإصلاح الزراعي وبرامج التعليم ومؤسسات الخدمات العامة... لم يؤد ذلك إلى تجاوز ضعفها في أداء دور سياسي يناسب حجمها الاجتماعي وأهميتها الثقافية. وبقيت مؤسساتها الحزبية وتنظيماتها السياسية محدودة الفعالية والتأثير، لا بل إن توزعها على ثلاثة تيارات أيديولوجية أساسية (قومية، شيوعية، إسلامية) أدخلها في صراعات استنزافية في كل من العراق وسورية ومصر، زاد في تهميش دورها كأحزاب مدنية، وإن احتضنت في صفوفها العديد من أفراد النخب العسكرية التي قفزت إلى الحكم بواسطة الانقلابات العسكرية، بتشجيع أحزابها أحياناً، وغالباً بتجاوز المؤسسات الحزبية المدنية.

وعند فحص أسباب تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، لا نستطيع إغفال حقيقة انتشارها في الأقطار التي حاكت بنية الدولة الحديثة الغربية بعد نيلها الاستقلال «الشكلي» واعتمادها على بنية فوقية سياسية ـ قانونية شبه ليبرالية للدولة (مثال: العراق، مصر، سورية، وحتى لبنان). فقد مثلت هذه الدول محاكاة ساخرة لنمط الدولة ـ الأمة الديمقراطية الغربية، فهي لم تنشأ نتيجة صيرورة طبيعية بقدر ما تم زرعها زرعاً بواسطة الانتداب نصف الاستعماري، أو معاهدات الحماية والوصاية... ولم تر معظم هذه الأقطار نفسها كيانات نهائية بقدر ما وضعت نفسها في إطار كيانية إقليمية عربية أوسع أو شاملة، مما جعلها منذ البداية محكومة بأزمة شرعيتها الكيانية(١٦).

كما إن تاريخ العلاقة بين الكتل الانقلابية في الجيش، والطبقة الوسطى، يشير إلى التمفصل بينهما، بل إن هذه الكتل الانقلابية كانت في مدار النفوذ السياسي أو مدار العضوية في الأحزاب السياسية للطبقة الوسطى، التي تصدرتها حركات الشباب القومية والشيوعية والإسلامية... ولقد تشكل وعي هذه الأحزاب في الثلاثينيات، أي في مرحلة الانحسار الكبير لنمط الدول الديمقراطية في العالم، بتأثير صعود نمط الدولة الشمولية. ولم يكن وعي هذه الأحزاب ديمقراطياً ليبرالياً، بل انقلابياً أو ثورياً، يقوم على احتقار البرلمان كإطار دستوري شرعي وحيد للتغيير(١٧).

---

(١٦) انظر: تعقيب محمد جمال باروت على بحث عبد الإله بلقزيز، في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ص ٤١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

رابعاً: أنماط الانقلابات العسكرية في الوطن العربي

هناك أربعة أنماط يمكن تصنيفها للانقلابات العسكرية أو لأدوار المؤسسة العسكرية وأشكال تدخلها في الوطن العربي:

١ ـ انقلاب يتحول إلى مشروع ثورة وبناء تنظيم سياسي بعد تسلم السلطة، ـ إنقلاب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ ـ ويعتبر من أبرز وأكثر تجارب الانقلابات العسكرية تأثيراً في الوطن العربي؛ ليس فقط لارتباط التجربة بشخصية جمال عبد الناصر الكاريزمية الجاذبة شبه الأسطورية في المخيال الشعبي، حيث ما تزال استفتاءات الرأي العام العربي تضعه في المرتبة الأولى كأهم وأبرز قائد عربي معاصر؛ وحتى بعد غيابه أو تغييبه عن المسرح السياسي بما يقرب من أربعين عاماً، بل لكونه حمل مشروعاً قومياً انتشر نداؤه في طول الوطن العربي وعرضه بانتصاراته وإخفاقاته[١٨].

تتميز تجربة انقلاب الضباط الأحرار في مصر بأنها لم تخرج من رحم حزب سياسي لتعدد المشارب الفكرية والسياسية التي انتموا إليها قبل الثورة، لكنهم حاولوا إنشاء تنظيم سياسي موحد بعد استلامهم السلطة ـ مضافاً إلى ذوبان العدد الأكبر من الضباط الأحرار في حياة مدنية أوسع، وتمدد دور المؤسسة العسكرية الحامية للنظام في السنوات السابقة على هزيمة ١٩٦٧ إلى مناح عدة من أنشطة المجتمع والدولة المدنية.

وبعد عام ١٩٦٧ بدأ عمل الجيش كجيش محترف تماماً لا علاقة له بالحياة الداخلية... وساهم في تركيز مهمة الجيش الدفاعية الخارجية قرار عبد الناصر الدخول في حرب الاستنزاف وتأكيد عدم تدخل التنظيمات السياسية في الجيش، وتم تشكيل الأمن المركزي لضمان عدم تدخل الجيش في الشأن الداخلي، ولكن السادات جعل من الأمن المركزي جيشاً ثانياً... ولم يتدخل الجيش وينزل إلى الشارع منذ عام ١٩٦٧ سوى مرتين في ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ عندما اقتربت الجماهير الغاضبة من بيت السادات. والمرة الثانية، كانت عندما تمرد الأمن المركزي. صحيح أن الجيش المصري لا يتدخل في السياسة بأي شكل، لكن وظيفته ما زالت هي المرجعية الشرعية لرئيس الدولة. وما زال الاعتماد الأساسي لشرعية الحكم في واقع الأمر هو على الجيش، بمعنى أنه في

(١٨) انظر: تعقيب كمال خلف الطويل على بحث عبد الحميد مهري، في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ص ٧٧.

حال وفاة رئيس الجمهورية، تجري انتخابات خلال ثلاثة أشهر، يتولى الرئاسة فيها رئيس مجلس الشعب، لكن السلطة الحقيقية فعلاً تكون في يد الجيش، ويكون رئيس مجلس الشعب معزولاً تماماً. وما يقرره الجيش هو ما يكون[١٩].

ويبدو أن عدم قدرة الحزب الوطني الحاكم حالياً في مصر على تثبيت عملية التوريث المرغوب فيها من الرئيس مبارك وعائلته لابنه جمال، ما زالت حتى الآن متصلة بهذا الدور التاريخي والمرجعي للجيش الذي يبدو أنه لم يحسم الإجماع على تأييد وراثة جمال مبارك للسلطة حتى اللحظة.

٢ ـ جيش تحرير وطني/ضد احتلال أجنبي في الجزائر، يصل إلى السلطة بعد الاستقلال، ورغم مشاركة المدنيين معه،. ولكن ومنذ البداية؛، تولدت قناعات لدى العسكريين بأن لهم دوراً يسمو على السلطة السياسية التقليدية. إن هذا الاقتناع يدفع إلى الاستيلاء على الحكم أو تغييره إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة، أو بصفة دورية متكررة، تجعل من تدخل الجيش في الشأن السياسي شبه وظيفة دائمة، وكانت هذه سمة بارزة في وضعية الجيش الجزائري[٢٠].

ويقول عبد الحميد مهري: إن الظاهرة العسكرية في الجزائر واكبت نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما أصبحت بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة، وأطلق عليها اسم الجيش الوطني الشعبي، واعتبر جزءاً من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن بدء الكفاح المسلح من قيادة الثورة الجزائرية صدر في بيانين متكاملين: **الأول** باسم «جبهة التحرير الوطني»، **والثاني** باسم «جيش التحرير الوطني»، مما يعكس بقاء نوع من الفوارق السياسية والحساسيات بين السياسيين والعسكريين داخل القيادة. وبرزت خلافات حادة وأزمات متعددة طيلة فترة الكفاح المسلح. وكانت بعض المؤشرات البسيطة، ولكن الواضحة الدلالة على هذا التمييز بين ما هو سياسي وعسكري، مثلاً: هل

---

(١٩) انظر: مناقشات محمد فائق، في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ص ١٠٤.

(٢٠) عبد الحميد مهري: أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، انظر: عبد الحميد مهري، «الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر،» ورقة قدّمت إلى: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ص ٦٠.

يكتب في رأس الرسائل الرسمية «جبهة وجيش التحرير الوطني» أم «جيش وجبهة التحرير الوطني»؟ هل يتقدم في الذكر الجبهة أم الجيش[٢١]؟

وشهدت مرحلة الكفاح المسلح قبل الاستقلال أزمات كبيرة في العلاقة بين السياسيين والعسكريين، كرّست علاقة الجيش الجزائري بالسياسة في منحى يعتبر أن للجيش وظيفة سياسية تتعلق بتقويم السلطة السياسية عند اللزوم كجزء من مهمة تتصل بالدفاع عن الثورة والذود عن المصلحة العامة[٢٢].

ولكن في مجمل التجربة المغاربية، يتضح أن الجيش في كل من المغرب وتونس وموريتانيا، قد تشكّل برعاية فرنسية، مما سهّل إبقاءه مخزون قوة لمصلحة الخارج، وبالتالي يتصرف لحماية المصالح الخارجية بالأساس، والقوى المرتبطة بها في الداخل أيضاً.

وحتى في التجربة الجزائرية، يتضح أن الضباط الذين هربوا من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة، كان لديهم هدف السيطرة والهيمنة، مما دفع بالرئيس بومدين إلى التنبه إلى الأمر ومراقبة الجيش بالأجهزة الأمنية، وقد نجح إلى حد ما، لكن الأمر آل إلى وضع مختلف بعد رحيله.

٣ ـ وصول مدنيين إلى السلطة بعد إقدام العسكريين على انقلابهم، ويبرز هنا مثال تسلم حزب البعث السلطة في العراق بعد انقلاب عام ١٩٦٨. واستطاعت القيادة المدنية المتمثلة بالرئيس الراحل صدام حسين، إزاحة العسكريين عن الواجهة وإخضاع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية. وقد تم إصباغ صفة عسكرية على الرئيس ومنحه رتبة عسكرية عالية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، واستطاع أن يجعل القيادة الفعلية للجيش مودعة في مكتب عسكري تابع للقيادة القطرية. وتعاقبت على قيادة المكتب شخصيات غير عسكرية... وتبدو أيضاً ظاهرة الاعتماد على الدائرة العائلية والعشائرية والمناطقية الموالية، للتحكم في مفاصل الجسم الأمني والعسكري من قبل المدنيين، وتصفية أو إزاحة أي مراكز قوى منافسة داخل الحزب ومؤسسات الحكم، من الأدوات التي استخدمها الرئيس العراقي لضمان سلطته المطلقة على الجيش والدولة.

٤ ـ ظاهرة وصول عسكريين إلى السلطة عن غَير طريق الانقلاب العسكري،

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

ولقد تكررت في التجربة اللبنانية، ففؤاد شهاب وإميل لحود، وأخيراً ميشال سليمان، لم يصلوا إلى الرئاسة بفعل الانقلابات العسكرية. يبدو أن طبيعة النظام الطائفي الذي يولّد أزمات دورية تصل إلى حدود الحرب الأهلية، مضافاً إليها تقاطع العوامل الإقليمية والدولية، وخاصة مفاعيل الصراع العربي ـ الصهيوني على الساحة اللبنانية، مقرونة بمحدودية قوى الأجهزة الأمنية الداخلية من درك وأمن داخلي، جعلت مهمة الجيش اللبناني بالأساس مهمة أمنية داخلية. ورغم انفراط عقد الجيش وانقسامه على خطوط طائفية وسياسية في الحرب الأهلية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) وفي منتصف الثمانينيات إلى أواخرها، إلا أن التوصل بعد اتفاق الطائف إلى معادلة قبول التعايش بين الجيش والمقاومة التي يقودها حزب الله، مع تعزيز ثقافة وطنية جامعة، وتوجه عقائدي وتدريبي وطني عروبي متأثر بفترة التواجد السوري في لبنان؛ قد أعاد إلى الجيش حيّزاً واسعاً من اللحمة الوطنية الجامعة، رغم بقاء عناصر التفرقة الطائفية والمذهبية متوفرة بسبب قواعد التوزيع الطائفي على مستوى قيادته، التي تطل برأسها أحياناً عند اشتداد الاستقطاب السياسي الداخلي ووصوله إلى حدود التأزم.

ويبدو أن عدم تفكك الجيش أو انقسامه (رغم وجود حالات تململ لدى بعض ضباطه بدوافع طائفية) منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتعامله شبه الحيادي في الصراع الداخلي الذي نشب بعد الاغتيال، قد أهّل قائده ميشال سليمان إلى أن يكون المرشح الأكثر قبولاً في هدنة/تسوية الدوحة التي أدّت إلى اختياره رئيساً. . . وتبقى هذه التجربة اللبنانية مثالاً ساطعاً على بقاء دور المؤسسة العسكرية العربية بارزاً في الحياة السياسية العربية وكأنه الممر الإجباري أو المخزون الاحتياطي لحل أزمات الانتقال إلى السلطة.

فإذا كان لبنان البلد الذي يزخر بحياة مدنية سياسية ناشطة ومنسوب عال من الحريات السياسية والإعلامية والممارسة الانتخابية (ولو أنها مشوّهة وبرداء طائفي) قياساً بالأقطار العربية الأخرى. . لا يجد مفراً من اللجوء إلى عسكريين بالتراضي لتجاوز أزماته، فماذا سيكون الموقف لدى تفجر الأزمات الداخلية في الأقطار العربية الأخرى؟

خامساً: عوامل ساهمت في غياب الانقلابات العسكرية

منذ نهاية عام ١٩٧٠، توقفت المسيرة الصاخبة والمتلاحقة للانقلابات العسكرية في الوطن العربي، ويبدو أن الأنظمة الرئاسية (العسكرية أصلاً) تمكنت من إتقان فنون البقاء في السلطة ومنع الانقلابات عليها بتضافر عوامل عديدة، أبرزها:

١ ـ تكوين مليشياتها الخاصة تحت مسميات مختلفة (الحرس الجمهوري، الحرس الخاص، والوطني/ الأمن المركزي) وتضخم أدوار المؤسسة الأمنية المرتبطة بحماية النظام؛ كالمخابرات العامة في مصر، والأمن العسكري في الجزائر، ومروحة متنوعة من الأجهزة الأمنية في كلٍّ من سورية والعراق وليبيا واليمن، وممارستها لأدوار قمعية شديدة في الداخل ضد أي محاولات احتجاج أو تمرد أو معارضة منظمة. كما تم ربط العديد من الأجهزة الأمنية بشبكة الولاء القبلي أو العائلي ومنحها صلاحيات واسعة لحماية النظام، وإمساكها بيد من حديد على الجيش الرسمي عبر المغريات أو المناقلات المفاجئة لكبار الضباط، أو الترقيات أو الإقالات، وأحيانا التصفيات الغامضة.

٢ ـ في غياب المساعي الجدية إلى بناء مؤسسات المجتمع المدني، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجماً، والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية بحجة الإعداد للمواجهة مع العدو الصهيوني. ورعت السلطة أفراد المؤسسة العسكرية عبر الإنفاق السخي بمنح الزيادات المتكررة في الرواتب، وتقديم التعويضات والخدمات وتسهيلات الرعاية الاجتماعية والتعليمية والسكنية وغيرها من المنافع التي ربطت الأفراد وعائلاتهم وجيش المتقاعدين في شبكة المصالح المشتركة. وهكذا تحولت الدولة إلى دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية والصحية للقوات المسلحة ومتقاعديها الذين يضمنون مداخيلهم ومنافعهم مدى الحياة مقابل الولاء المطلق للنظام.

٣ ـ أدى عدم انخراط المؤسسة العسكرية في معارك وطنية ضد العدو الخارجي إلى تحويل النخبة العسكرية إلى مجموعة من الموظفين الإداريين بعيدين عن الاحتراف العسكري وإتقان العلوم العسكرية وفنون القتال وإدارة المعارك، وحال ذلك عملياً دون بروز قيادات عسكرية لامعة، تمكنها الخبرة الميدانية من التحول إلى رموز وطنية تتجاوز شعبيتها دائرة السلطة الحاكمة، وتمنحها الحافز للقيام بمبادرات إنقاذية داخلية أو «تصحيحية» عن طريق الانقلاب.

٤ ـ اقتصار العمل الحزبي والعقائدي في الجيش على الحزب الحاكم، مضافاً إلى إلغاء الحياة السياسية والتعدد الحزبي والاكتفاء أحياناً بصيغة ديكورية للمشاركة في الحكم بطريقة هامشية لبعض الأحزاب الموالية للسلطة مع تحريم أي عمل سياسي لهذه الأحزاب داخل القوات المسلحة.

٥ ـ رغم عدم طغيان الرعاية الأجنبية أو التنسيق مع الأجنبي أو التقاطع

مع مصالح قوى أجنبية في معظم الانقلابات العسكرية التي شهدها الوطن العربي، إلا أن العديد منها حظي برضا بريطاني أو فرنسي أو أمريكي، أو سعي من هذه الأطراف إلى احتضان بعض الانقلابات.... وتبقى السمة العامة، هي انعدام حاجة الأطراف الخارجية الدولية إلى التخطيط أو التآمر عبر انقلابات عسكرية للإتيان بأنظمة حكم متعاونة أو تابعة لها، إذ إن العديد من أنظمة الحكم في الوطن العربي تتعاون بصورة طوعية معها، وتبرم اتفاقات أمنية مع أطراف خارجية، وخاصة الولايات المتحدة لضمان الحماية لها.

٦ ـ سيادة المنطق الإقليمي في التعامل مع القضية القومية، خاصة منذ عام ١٩٧٤ في مؤتمر القمة العربي في الرباط، حيث تم تفويض منظمة التحرير الفلسطينية بالتمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس التنازل الرسمي العربي عن المشاركة الفعالة في القضية القومية، وتكريس الفصل التعسفي بين الشأن الوطني الداخلي والشأن القومي، وإزالة مفاعيل التأثير الطبيعي والتفاعلي للقضية القومية في تثوير الواقع الداخلي لكل قطر عربي. يضاف إلى ذلك ترسيخ أركان الدولة القطرية، وتراجع في التزام النخب العسكرية بالأفكار القومية، أو بمفهوم العمل العسكري العربي المشترك، لصالح الولاءات القطرية الضيقة.

٧ ـ تحول شرائح واسعة من النخب العسكرية العربية إلى نسج علاقات عضوية مع البرجوازية المدنية، البيروقراطية منها أو التقليدية، وانشغالها بتكديس الثروة، وانخراطها في أعمال ومشاريع تجارية سهّلت انزياح العديد منها إلى دائرة الفساد والإفساد، رغم تفاوت هذه الظاهرة من قطر إلى آخر، لكنها تبقى سمة عامة مرافقة لانعدام الحرفية والابتعاد عن التقاليد العسكرية في الانضباط والنزاهة والاستقامة. وقد ساهمت بعثات التدريب والتعليم الخارجية في إذكاء بعض هذه الانحرافات التي وصلت إلى مستويات خطيرة لدى البعض، كما أن سيادة عصر البترودولار في احتواء وشراء بعض النخب العربية لم يقتصر على نخبها الثقافية والسياسية، الإعلامية، والأكاديمية، بل شمل النخب العسكرية أيضاً.

سادساً: مستقبل ودور النخبة العسكرية

يبدو أن الشغف العربي بالعسكريتاريا مغروس في التكوين النفسي والثقافي للفرد في المجتمعات العربية الريفية الزراعية الطابع أساساً. لم يكن مستغرباً أن يطغى على طموحات الفتية محاكاة صورة الضابط أو الطيار لمستقبلهم، وحتى مع

عملية التحديث والتمدن المشوّهة التي طالت بعض المجتمعات العربية، ورافقها نزوح كثيف لليد العاملة الشابة إلى المدن جرياً وراء الوظائف الحكومية أو الخدمات، بقيت هذه الطموحات غالبة رغم تحول الناشئة إلى إضافة مهنة المهندس والطبيب والمدرّس إلى قائمة التمنيات.

وبالطبع فقد ساهم إرث الانتدابين الفرنسي والبريطاني العسكري، وقبلهما الحكم العثماني العسكري، في ترسيخ صورة مبهرة وجذابة للزي العسكري والنجوم اللامعة التي ترافقه. وتدافعت هذه الصورة عبر الأجيال المتعاقبة تمنح مرتدي الزي العسكري مكانة خاصة ترمز إلى السلطة والنفوذ والامتيازات وتستوجب الاحترام والمهابة.

وليس مستغرباً في هذه الحالة أن يكون مفهوم النخبة أو الصفوة في المخيلة الشعبية العربية منذ أواسط القرن العشرين قد انحصر بمرتدي الزي العسكري أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والثقافة والأدب والعلوم والطب والهندسة. وجاءت الانقلابات العسكرية لتزيد من ترسيخ هذه الصورة التي لم تطرد كلياً من الذهنية الجماعية العربية، رغم فشل أنظمة الانقلابات العسكرية في تحقيق الإنجازات الداخلية أو الانتصارات القومية التي وعدت بها، وخاصة على المشروع الصهيوني الاستيطاني وكيانه الغاصب في فلسطين.

ورغم التجربة المريرة للشعوب العربية مع النخبة العسكرية الحاكمة في معظم الأقطار العربية، ما نزال نسمع ترددات في الشارع العربي تفيد بالتعاطف مع أي تغيير يحدث ولو عن طريق الانقلابات العسكرية مجدداً شريطة الاستفادة من التجربة وأخطائها.

ويبدو أن درجة الألم والسأم من العجز والإفلاس الرسمي العربي أوصلت الشعوب العربية إلى درجة ترغب فيها أن ترمي أي حجر من أحجار التغيير في البحيرة العربية الراكدة والآسنة أمام انسداد أبواب التغيير الديمقراطي المنشود. هناك شعورٌ طاغٍ بالمذلّة والهوان والاستباحة وغياب الإرادة العربية المستقلة، بالرغم من بعضِ اللمحات المضيئة في الفضاء العربي بفعل المقاومات العربية في العراق، فلسطين ولبنان.. فبقدر ما تختزن الشعوب العربية من سخط شديد على المؤسسة العسكرية العربية وعلى ما تعتبره استقالتها من الفعل الوطني والقومي، لن تكون مستاءة من أي تحرك داخلي تقوم به لتغيير المعادلة القائمة السائدة، عسى تحمل في طياتها تحولات إيجابية مرغوب فيها.

هذا المناخ الملتبس بين الحاجة الماسة إلى التغيير وانسداد أفق التغيير الديمقراطي من داخل الأنظمة أو عبر الضغط الشعبي المنظم من خلال الأحزاب السياسية المتوفرة بسبب هامشية دورها ومحدودية قدراتها وشعبيتها، يفتح الباب أمام احتمالات عودة المؤسسة العسكرية للعب دور مفصلي وعلني في بعض الأقطار.

إن ترجيح إمكانية عودة أو اضطرار المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن الداخلي يستند إلى سيناريوهات محددة ومحتملة في المستقبل، من أبرزها:

١ ـ عدم حل معظم الأنظمة العربية لمسألة الخلافة والانتقال السلمي للسلطة والغياب المريب لتحديد هوية الرجل الثاني أو الخلف العتيد، وعدم رضا وامتعاض المؤسسة العسكرية من إمكانية تأسيس حكم وراثي عائلي بعيداً عن رغباتها في العديد من النظم الملكية العسكرية (الجمهورية).

٢ ـ هناك احتقان شديد تحت سطح الاستقرار النسبي الذي تشهده الأوضاع الداخلية في معظم الأقطار العربية. ويبدو أن صاعق التفجير مرتبط بالحالة الاقتصادية والمعيشية المتدهورة التي زادتها الأزمة المالية العالمية احتقاناً في ظل استمرار الارتفاع في معدلات البطالة، ناهيك عن استمرار مفاعيل الصراع العربي ـ الصهيوني والاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان بتأجيج الغضب الجماهيري على سياسات أنظمة التبعية العربية.

إن تصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية على الأنظمة العربية التي تعاني المديونية، واستمرار انعكاس النتائج السلبية للكونية/ العولمة والركود الاقتصادي العالمي وارتهانها لضوابط ومعايير صندوق النقد الدولي. . . كما أن الهزات التي ستنشأ بسبب التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية وانخفاض القدرة الشرائية وقيمة العملة الوطنية، قد تؤدي إلى نشوب أزمات احتجاج شعبية تصل إلى حالة من العصيان المدني ـ ستدفع بالجيش إلى التدخل لضبط الوضع الداخلي، ولكن استدامة الأزمة يمكن أن تضعه أمام خيارات بعيدة عن سيطرة الحكام، خاصة إذا أخذت الأمور منحى دموياً خطيراً.

٣ ـ لن تكون الأنظمة الملكية التقليدية التي تشهد معظمها أزمة صامتة حول الخلافة بمأمن من تدخلات المؤسسة العسكرية في ظل أوضاع تنذر بانتقال السلطة إلى أجيال جديدة وتتنازع مراكز القوى داخل الأسر الحاكمة على تركة الحكم. وقد تلجأ بعض أطراف هذه الأسر إلى المؤسسة العسكرية لترجيح كفتها

في السيطرة على الحكم. وسيصعب في هذه الحالة إعادة المؤسسة العسكرية إلى قمقم الطاعة والخضوع للحكام.

٤ ـ تبقى الإشارة بشكل خاص إلى أن الوضع العراقي تحت الاحتلال الأمريكي وانعدام أفق تمكن الإدارة الأمريكية من تركيز حكم مستقر تابع لها، إلى تشظي الحراك السياسي على أسس مذهبية وعرقية يؤشر إلى احتمال تجديد الدعوات إلى إعادة تنظيم الجيش العراقي السابق، وخاصة من قبل القطاعات التي أسهمت في تنظيم المقاومة للاحتلال، وإناطة دور انتقالي وازن له في المرحلة القادمة، بدون أن ننسى ذكر إشاعات تروّجها بعض الأوساط المقربة من الإدارة الأمريكية بأنها قد تلجأ إلى تشجيع أو تدبير انقلاب عسكري ترعاه بنفسها من قبل بعض الضباط الذين استطاعت كسب ولائهم أو تعتقد بتقاطع المصالح معهم.

خاتمة

إن استعراض شريط من السيناريوهات المتصورة لأدوار محتملة للنخبة العسكرية العربية والمؤسسة العسكرية عموماً في بعض الأقطار العربية، لا يعني أن هذا الدور المتخيّل هو قدر محتوم، كما لا يعني بأي شكل من الأشكال تزكية للجيش أو اقتناعاً بضرورة إقدامه على لعب دور سياسي مستقبلي، بل هو مجرد عملية تقدير واستشراف مستقبلية مستندة إلى الخبرة التاريخية العربية لعلاقة الجيش بالسلطة حتى يومنا، وقراءة في صيرورة التطورات التي قد تشهدها الأوضاع الداخلية في العديد من الأقطار العربية.

إلا أنه لا بد من تأكيد أن خيار العسكر وعودتهم إلى أدوار سياسية مكشوفة لا يحمل في طياته أية ضمانات لدخوله مرحلة انتقالية جديدة تبشر بأن يمارس العسكر دور المنقذ أو الجسر الذي يمكن فيه العبور إلى حكم مدني دستوري وديمقراطي حقيقي في مواجهة أي أزمة داخلية مستدامة.

غير أن الأمر الجوهري يبقى أن من مسؤولية القوى التي تنشد التغيير في الوطن العربي نحو حكم ديمقراطي دستوري حقيقي، أن تأخذ في حسابها كيفية التعامل مع المؤسسة العسكرية. ونقطة البداية هي في أن يفتح هذا الملف المسكوت عنه والمحرّم، وأن تخضع هذه التجربة للتحليل والمناقشة والدراسة والتقييم، خاصة وأن تطورات العقد الأخير في ما يتعلق بالصراع ضد المشروع الصهيوني الوكيل وكيانه الغاصب أو في مواجهة المشروع الأمريكي الأصيل

واحتلاله للعراق وأفغانستان، قد كرست هامشية دور الجيوش النظامية وعدم جدوى الاعتماد عليها في حماية الوطن والمواطن... لقد شكل نجاح المقاومات العربية (لبنان، فلسطين، العراق) ومقاومة الشعب الأفغاني والصومالي أيضاً، إحراجاً شديداً للعسكرية الرسمية العربية، ووضع نخبتها في موقع لا تحسد عليه. والأهم أن إنجازات هذه المقاومات وصمودها أمام الآلة الحربية الأمريكية والصهيونية يطرح تساؤلات تطال هيكلية هذه الجيوش ونوع ترسانتها وتدريبها ومهمتها بصورة جذرية... لقد حان الوقت لكشف حساب دقيق حول هذا الإنفاق/الإهدار الجنوني على التسلح الذي وصل خلال الخمسين عاماً الماضية إلى أرقام فلكية بمئات المليارات من الدولارات، ولم تحصد الشعوب العربية منه سوى الاستعراضات العسكرية لتلميع صورة الحكام العرب وإبراز عضلاتهم أمام بعضهم البعض أو لإخافة شعوبهم.

لنتخيل ما الذي كان يمكن أن يتحقق من إنجازات في البنية التحتية للأقطار العربية، أو على صعيد التنمية البشرية وتوفير فرص العمل، لو أنفقت هذه المليارات أو مثيلاتها مما خسرته هذه الحكومات على موائد قمار المضاربات والاستثمارات في الأسواق المالية العالمية مؤخراً.

أليس معيباً أيضاً أن يتحول اهتمام كبار الضباط العرب الذين ترهلوا في مكاتبهم المزخرفة، إلى حجم حساباتهم البنكية وامتيازاتهم وأوسمة القمع لشعوبهم، بدلاً من أوسمة الشرف والتضحية في ساحات الوغى ضد أعداء الوطن؟

أليس من الأجدى أن يتم تحويل الجيوش العربية إلى ورشة البناء الداخلي في تعزيز البنية التحتية، والاقتصار على جيش وطني مقاتل محترف صغير العدد، لكنه كامل العدة، عماده القوات الخاصة المدربة ومنظمات الدفاع الجوي والمضاد للدروع ومنظومات الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى؟

أليس من الأجدى أن تهتم النخبة العسكرية العربية بتطوير استراتيجية أمن قومي عربي تواجه الأخطار المحدقة بالأمة العربية بدلاً من وضع استراتيجية القمع العربي المشترك لصيانة أمن أنظمة التبعية العربية؟

هذه الأسئلة وغيرها ستبقى معلّقة إلى أن تتمكن القوى الحية الطامحة للتغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية من تنظيم صفوفها وتحمّل مسؤولياتها.

تعقيـــب (١)

مصطفى قره علي اوغلو(*)

تضطرنا المحاضرات التي ألقاها علي بيرم اوغلو ومنذر سليمان على القول: إن الوصاية العسكرية هي داخل الدولة، أي الحالة العامة للدولة التي تستمد قوتها مباشرة من العسكر التي تقيم نظامها على الأساس العسكري وهي واحدة من المشاكل الكبيرة والمشتركة للتجارب العربية التركية. فإذا ما نظرنا إلى التجربة التركية. فبالرغم من الديمقراطية الشكلية، وبالرغم من زيادة التجربة الديمقراطية فإننا نجد، ومن خلال الحالة السياسية داخل النظام سواء كان على المستوى القانوني أو على المستوى التطبيقي، انتشاراً قانونياً وتطبيقاً للعسكر، وبنسبة كبيرة ملفتة للنظر. والنتيجة التي يمكن الحصول عليها ـ وليس قبولها ـ هي أنه ثمة علاقة أساسية بين كون العسكر هم الذين شكّلوا الإرادة المؤسسة وكون الجمهورية التركية قد تمّ تأسيسها من قِبَل العسكر.

لقد فرض العسكر سيادتهم على النظام السياسي في تركيا من خلال الحركات التحديثية التي جرت خلال مرحلة الحزب الواحد، وفيما بعد خلال مرحلة التعددية الحزبية التي بدأت بعد خمسينيات القرن الماضي، ومن خلال العوامل الكمالية في السنوات التالية. واليوم نجد أن العسكر خلال ديمقراطية تعددية الأحزاب التي أكملت عامها الستين، قد قلبوا النظام السياسي بأربعة انقلابات. كما جرى ذلك من خلال أربعة انقلابات فاشلة. ولذلك وجب التذكر بأن العسكر قد وضعوا إحداثيات قاسية وصارمة على النظام السياسي. طبعاً لا يمكن تفسير النظام السياسي والديمقراطية في تركيا من خلال

(*) رئيس تحرير صحفية «ستار» التركية.

المناوشات والصراعات الدائرة بين المدنيين والعسكر وحسب بل يوجد الكثير من التعديلات المنتشرة داخل القوانين تجعل تدخل العسكر في النظام القانوني والإداري ممكناً لدرجة كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، وكما شرح السيد بيرم اوغلو، ذلك من الرأي العام التركي، هناك معلومات لا أعتقد أنها معروفة من قبل الطبقات الحاكمة. كما لا أعتقِد بأن علاقة متداخلة بينها، ومعقدة إلى هذا الحد، قد تكون معروفة من قبل الأحزاب السياسية، أو أنه يتم وضعها بالحسبان كأحد العوامل الهامة.

بعد تقديم هذه المعلومات يجب تسليط الضوء على نقطة هامة أخرى. فتركيا منذ زمن، ومن خلال تجاربها خلال السنوات العشر الأخيرة، اتجهت بشكل قوي نحو الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى، هي منشغلة بتنظيم عملية تقاسم المجال العسكري ـ المدني من خلال صراعها مع العسكر. وعلى ما أعتقد لم تعش أية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تجربة مماثلة فيما يخص المجال العسكري، وبذلك تقدم تركيا نموذجاً متمايزاً على اعتبارها دولة إسلامية داخل الاتحاد الأوروبي، ودولة فريدة من زاوية العلاقة بين العسكر والمدنيين، وبذلك نجد أنفسنا قد وضعنا يدنا على سؤال فيما إذا كان دور التحديث الذي واصل العسكر لعبه على مدى سنوات سينتقل إلى المدنيين أم لا؟.

ثمة علاقة أخرى تلفت الانتباه في علاقة العسكر مع المدنيين، فطالما أن معظم الأنظمة السلطوية تستمد قوتها من العسكر فإننا نرى أن الدمقرطة بمفردها وإجراء الانتخابات الحرة والمنظمة لا تكون ضمانة لتشكيل نظام حقوقي ديمقراطي، كل ذلك يمكن القيام به ويمكن للنظام، ومن خلال الانتخابات الحرّة، أن يُظهر نفسه بمظهر ديمقراطي، ولكن في التطبيق. . على أرض الواقع نجد أن النظام الذي يعيش ضمن مجال الحقوق الأساسية والقانونية هو نظام ليس ديمقراطياً، وستكون عملية إبعاد العسكر عن النظام وحبسه ضمن مجاله، وبكلمة أكثر دقّة منعه من الخروج من مجال صلاحياته هي عملية لها علاقة بمدى تمدّن الحقوق والقانون ضمن إطار تطوّر الديمقراطية والحقوق الأساسية.

يوجد مفتاحان في التجربة التركية:

١ ـ **عضوية الاتحاد الأوروبي**: إننا نرى ونوافق على أن جهود الدمقرطة التي تبذلها تركيا على طريق الانضمام إلى عضويةِ الاتحاد الأوروبي هي وسيلة ناجحة وفعّالة من أجل إنقاذ تركيا من نظام الوصاية هذا.

٢ ـ عملية التمدّن التي من شأنها تغيير كافة شفرات النظام الأساسية، مثل حل المسألة الكردية المدرجة على جدول أعمال تركيا في هذه الأيام كرزمة متكاملة، وذلك بغية تجديد الإرادة المؤسّسة وتطويرها: يجب الحصول على القوة التي من شأنها القضاء على كافة المشاكل المتعلقة بتحقيق الديمقراطية التي من شأنها إنهاء هذه المسألة، وإزالة كافة المشاكل المتعلّقة بالوصاية العسكرية وبعلاقة العسكر بالمدنيين.

تعيش تركيا في الوقت الحاضر، وبشكل حيّ، هذين المثالين اللذين وجدت أنهما مهمّان من زاوية العلاقات مع العالم العربي من جهة، ومن زاوية نماذج علاقات العسكر مع المدنيين التي تشكل مشكلة في العديد من مناطق العالم.

تعقيـــب (٢)

أسامة الغزالي[*]

وفقاً لعنوان هذا البحث، فإن موضوعه هو العلاقة بين الجيش وكل من السياسة والسلطة السياسية في الوطن العربي. وقد عالج مقدم البحث ـ د. منذر سليمان ـ هذا الموضوع بدءاً من **التكوين الأولي** للنخب العسكرية وتأثيرات التراث العثماني والاستعمار الأوروبي، ثم حرب فلسطين في هذا التكوين. ثم انتقل بعدها إلى الحديث عن **الدور السياسي للجيش في العالم العربي** أساساً من خلال ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تركزت بالذات في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينيات من القرن الماضي. وتناولت الورقة على التوالي تفسير ظاهرة **الانقلابات العسكرية**، وأنماط هذه الانقلابات، ثم أسباب توقفها أو ندرتها، بدءاً من السبعينيات، قبل أن ينتقل الباحث إلى العوامل المؤثرة في مستقبل دور النخب العسكرية، والأدوار المحتملة لها في ضوء التطور السياسي العام في الأقطار العربية.

وسوف أبدأ بالتعقيب على البحث من الناحية الشكلية والمنهجية، قبل التعليق على أهم النقاط الواردة فيه.

ـ **من الناحية الشكلية والمنهجية** تحدث الكاتب عن قلة أو ندرة المراجع في الموضوع ـ وهو ما انعكس بالطبع في قلّة مراجعه ـ ولكن بالرغم من صحة الحكم بشكل عام، إلا أن المراجع حول الموضوع ليست بتلك الدرجة من الندرة أو القلّة؛ ومنها ـ على سبيل المثال ـ كتابان، **أولهما** للمؤلف الشهير الدكتور أنور

(*) رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

عبد الملك عن **المجتمع المصري والجيش**، الذي ظهر عام ١٩٦٨، **والثاني** كتاب **الجيش والديمقراطية في مصر** للدكتور أحمد عبد الله و«آخرون»، طبع عام ١٩٩٠ ـ فضلاً بالطبع على الأوراق البحثية والمقالات في الدوريات المختلفة.

ـ **من ناحية أخرى، فإن الحديث في معظمه انصب على ظاهرة الانقلابات العسكرية** التي ذكر الكاتب أنها انحسرت منذ بداية السبعينيات. وبالرغم من أن «الانقلابات العسكرية» أحد المظاهر الهامة لعلاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الوطن العربي، إلا أنها بالقطع **ليست الملمح الوحيد ولا الأهم الآن في تلك العلاقة**. وهناك مجال واسع لفحص وتحليل تلك العلاقة، مثل علاقة الجيش بالمؤسسات السياسية المختلفة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للجيش. . والرقابة المدنية على القوات المسلحة، وأثر حالة السلم أو انعدام الحرب في كفاءة القوات المسلحة. . وغيرها. فضلاً على تمايز هذه العلاقة في الوطن العربي إجمالاً، عنها في كثير من مناطق العالم الأخرى التي ابتليت هي أيضاً ـ بداء الانقلابات العسكرية في فترات من تاريخها المعاصر، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ـ **أما من الناحية الموضوعية**، ومع التقدير الكامل لما ذكره الكاتب في تحليل علاقة الجيش بالسياسة في الوطن العربي، واتفاقي مع أغلب ما جاء فيه، فإنه يمكن إيراد عدد من الملاحظات:

الملاحظة الأولى، صعوبة التعميم في تفسير ظاهرة تدخل الجيش في السياسة في الوطن العربي، فبالرغم من حدوث الانقلابات العسكرية والتدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية في مصر والعراق وسورية واليمن والجزائر. . . الخ، إلا أن من الخطأ البالغ الإفراط في التعميم في الظروف التي أدت إلى تلك الظاهرة، خاصة ما يتعلق بطبيعة «الدولة» في كل من تلك الحالات، حتى وإن حصلت على استقلال عن المحتل الأجنبي في فترات متقاربة. فهناك بالقطع اختلاف هائل بين الدولة ومؤسساتها في مصر، عنها مثلاً في سورية والعراق، وعنها في اليمن أو موريتانيا، وهذا ينعكس بالقطع على الظروف التي تحكم وضع وعلاقات المؤسسة العسكرية في كل منها، وتؤثر بالذات في قيامها بدور سياسي ما.

الملاحظة الثانية، في ما يتعلق بالعلاقة بين الانقلابات العسكرية، وطبيعة «الدولة» الحديثة في الوطن العربي؛ فقد تحدث الباحث عن «الولادات العسيرة والمشوهة للكيانات ـ الدول في الوطن العربي» وعن «غياب الولادة الطبيعية للدولة الحديثة»؛ وهنا أنبّه مرة أخرى إلى **خطورة التعميم**، فولادة دولة الإمارات

تختلف عن ولادة دولة اليمن، وعن ولادة دولة مصر، وهذا كله يختلف عن ولادة الجزائر مثلاً! غير أنه من المؤكد أن **الدول العربية الحديثة عشية استقلالها عن الاستعمار الأوروبي، لم تحظَ بالوقت الكافي لنمو ونضج مؤسساتها السياسية والمدنية** (السلطة التشريعية ـ الأحزاب السياسية ـ المجتمع المدني. . . الخ)، بما يجعلها محصنة من الانقلابات العسكرية، وتغوّل الجيش على السلطة السياسية. . . بل لقد **أصبح الجيش في بعض الحالات هو الكيان الأكثر مؤسسية وتحديثاً في الدولة على الإطلاق** (وهو ما تكرر على نحو شديد الوضوح في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء).

الملاحظة الثالثة، أتفق مع الباحث في ما ذهب إليه في تفسير الانقلابات العسكرية في بعض البلاد العربية، كنتيجة لـ **فشل التجارب الليبرالية التي أعقبت الاستقلال فيما بعد الحرب العالمية الأولى**، وهو ما ينطبق على العراق وسورية ومصر، وهو فشل يصعب أن يُعزى إلى عامل واحد بمفرده، فهناك: فساد النُظُم الحاكمة، وقصر نظر الأحزاب والحركات السياسية، وتأثير القوى الخارجية المباشر وغير المباشر.

كما أتفق معه في رؤيته للعلاقة بين «الكتل الانقلابية في الجيش»، **والطبقة المتوسطة في بلادها**. وفي واقع الأمر، فإن ضباط الجيش في المجتمعات العربية في منتصف القرن الماضي، شكلوا أهم أعمدة «الطبقة الوسطى المهنية» التي ازدهرت في فترة ما بين الحربين في الوطن العربي، التي بدأت تحل محل الطبقات الارستقراطية والإقطاعية كإحدى علامات التحديث الأساسية في تلك الفترة. وبعبارة أخرى، فإن ضباط الجيش شكلوا طليعة تلك الطبقة المتوسطة، والمتحدث باسمها. وعندما أقاموا مجتمعاتهم الثورية كانت أساساً مجتمعات ونظم «الطبقة الوسطى،» وجسّدوا العصر الذهبي لها. وفي حين حسّنوا بشكل ملحوظ من الظروف المعيشية لتلك الطبقة، وأتاحوا لها فُرَصاً وسط الانطلاق الاجتماعي. . فإن ما قدموه للطبقات الكادحة كان دعماً معنوياً وشعارات خلاقة، أكثر منها مكاسبَ حقيقية قادرة على الاستمرار والنمو.

الملاحظة الرابعة، أعتقد أن أهم الملاحظات التي يمكن إيرادها عن تلك الورقة، هو إغفالها لـ **دور العنصر الخارجي في حفز وتشجيع ظاهرة الانقلابات العسكرية** في الوطن العربي في الفترة محل الدراسة. إن أغلب تلك الانقلابات (بما فيها انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢) ما كان يمكن أن ينجح لولا الضوء

الأخضر من القوتين الكبريين المسيطرتين في المنطقة في ذلك الحين: بريطانيا، والولايات المتحدة. ولا يمكن هنا إغفال حقيقة تلازم تلك الانقلابات العسكرية، مع مخاوف التأثير «الشيوعي» في المنطقة، ومع قلق المعسكر الغربي (خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا) من ضعف الحكومات القائمة وتعرضها لخطر الإطاحة بها من القوى الشيوعية! ولم يتعارض هذا بعد ذلك مع سعي بعض تلك الانقلابات إلى التحول إلى حركات ثورية، بل ومعادية للاستعمار الغربي، وساعية إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي.

الملاحظة الخامسة، أشار الكاتب، بعبارة وجيزة (ص ١١) نقلاً عن جمال باروت، إلى أن معظم الأقطار العربية.. «لم ترَ نفسها كيانات نهائية، بقدر ما وضعت نفسها في إطار **كيانية إقليمية عربية أوسع أو شاملة**، مما جعلها منذ البداية محكومة بأزمة شرعيتها الكيانية».

والواقع أن هذا التلازم بين سعي الدول العربية ـ منذ مولدها الحديث ـ إلى تأكيد ذاتها القطرية، ورغبتها المعلنة في الاندماج في كيان عربي وحدوي أكبر.. يفسر كثيراً من **التناقضات في السياسة العربية والخطاب السياسي العربي المعاصر**، فقد عملت كل دولة عربية غداة استقلالها على تأكيد ذاتها القطرية، وعلى نحو مفرط في كثير من الأحيان. ولكنها ظلت ملتزمة بالوحدة على مستوى الشعارات. وقد انعكس هذا الوضع على جامعة الدول العربية، التي جسّدت في آن واحد فكرة الوحدة العربية، وحقيقة الدولة القُطرية العربية، فكانت ـ وما تزال ـ جامعة لـ «الدول» العربية، أكثر من أن تكون «**جامعة عربية**». وبالطريقة نفسها، **فإن كلّ انقلاب عسكري في بلد عربي، كان يرفع لواء العروبة والوحدة العربية، ولكن في الواقع كان يلغي، بمجرد سيطرته، الشرط الأساسي للوحدة العربية الحقيقية، أي: توافر الديمقراطية في كل الأقطار العربية. وتلك بالقطع قضية أخرى!**

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب

سيدتي الرئيسة، لديّ عدد من الأسئلة أحب توجيهها إلى د. بيريل دادي اوغلو، وإلى المعقّب أ. مصطفى قره علي أوغولو.

السؤال الأول: هل هناك فرق في العلاقة بين الجيش والسلطة في تركيا، بين الجيل القديم والجيل الجديد من الضباط الأتراك؟

السؤال الثاني: هل هناك أفق قريب لتعديل الدستور التركي، وإلغاء دور الجيش في حماية الدستور، وإخضاع الجيش للسطلة السياسية؟

السؤال الثالث: ما مدى تأثير محاولة الانقلاب الأخير من قبل بعض الضباط الذين تجري محاكمتهم، في تقليص دور الجيش في السياسة في تركيا؟

السؤال الرابع: ما موقف الشعب التركي الحالي من تدخل الجيش في السياسة في الوقت الحاضر؟

السؤال الخامس: أشار الأخ المعقّب مصطفى قره علي اوغلو إلى دور الاتحاد الأوروبي، وإلى كون تركيا ترغب في الانضمام إليه، ودور كلّ ذلك في تقليص دور الجيش في السياسة، وأتمنى أن أسمع منه حول مدى أفق هذا الدور.

في ما يتعلق بالجانب العربي للأوراق التي قُدمت، أهنئ د. أسامة على مداخلته التي استكملت ما جاء به الأخ منذر سليمان، وأثار فيها نقاطاً مهمة، وأتمنى على الأخ منذر سليمان أن يرجع إلى مراجع أخرى، إضافة إلى المراجع التي ذكرها د. أسامة. ثمة دراسة مهمة منشورة بالعربية والإنكليزية للأستاذ أمين هويدي، حول الجيش والديمقراطية.

في ما يتعلق بالوضع العربي الحالي، هناك دول يحكمها ضباط متخرجون من كلية سانت هرتس في بريطانيا، وهي عُمان، والبحرين، وقطر، والأردن، وهناك دول عربية يحكمها عسكريون من إنتاج محلي، هي مصر وليبيا وتونس والسودان واليمن وموريتانيا. ولا ننسى لبنان. وهذا يعني أن نصف البلدان العربية يحكمها عسكر بشكل واضح، كما أن الجزائر يحكمها مدني، كواجهة، ويخضع لضغوط العسكر حول أمور كثيرة.

أنا أختلف مع د. منذر سليمان في القسم الأخير من ورقته حول المستقبل؛ **أولاً**، على المستوى الشعبي، وهذا رأيي، وقد أكون مخطئاً، لا أعتقد أنه بقي أية مصداقية لحكم العسكر في البلدان العربية، باستثناء تجربة مصر وعبد الناصر. كل الحكومات العسكرية بدون استثناء، فشلت في قضايا التنمية، وفي قضايا الأمن القومي، وفي قضايا التقدم العلمي... الخ. والحس أو المزاج الشعبي، كما أعلم، لا يميل إلى الانقلاب العسكري كوسيلة، هذا من ناحية.

ثانياً، لم تعد هناك إمكانية لانقلابات عسكرية، ولا لثورات شعبية، فآخر ثورة شعبية كانت في إيران، وفي إندونيسيا لم تحصل الثورة الشعبية إلا بمساعدة أمريكا بمنع الجيش من التدخل. الأنظمة أصبحت لديها الإمكانية لاحتواء أية مظاهرات، وأي قلق شعبي، بوسائل الأمن الداخلي. وكذلك بالنسبة إلى الجيش، فقد تعلمت الأنظمة كيف تحتوي الضباط بصيغ مختلفة، فضلاً على أن معظم الجيوش العربية اتسعت كثيراً، بحيث أصبح من الصعب تنظيم انقلاب يجمع الكلّ.

أنا لا أعلم ما هي خلفية الضباط في تركيا، أو الخلفية الثقافية الاجتماعية، ولكن أحب أن أشير إلى أن أحد أسباب الانقلابات العسكرية هو أن الأحزاب المدنية هي التي ساعدت في الانقلابات العسكرية. في العراق في الثلاثينيات، القيادات السياسية هي التي دفعت بكر صدقي إلى الانقلاب. وفي ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، الحركة الوطنية العراقية، وبسبب قلّة صبرها على النظام السياسي، هي التي دفعت العسكر إلى القيام بثورة ١٤ تموز/يوليو. والأمر نفسه حصل في سورية. وبالتالي، أنا أعتقد أن الأحزاب السياسية في عدد من البلدان العربية تتحمل المسؤولية في إعطاء دور متزايد للعسكر في الحياة السياسية.

ثالثاً، أحد أسباب فشل هذه الانقلابات العسكرية في بعض البلدان العربية، وأنا لا أستطيع التعميم، وأتكلم بشكل خاص على العراق وسورية وليبيا، وربما

اليمن، وقد ينطبق على بلدان أخرى، هو الخلفية الثقافية والاجتماعية لهذه الطبقة. على سبيل المثال، في العراق، كان معظم خريجي المدارس الثانوية في المناطق الريفية، لا يستطيعون الدخول إلى كليات غير الكلية العسكرية، بسبب انخفاض معدلاتهم الدراسية، وعدم قدرتهم على تمويل بعض النفقات والعيش في المدن، فكانوا يلجأون إلى الكلية العسكرية. وأنا أتكلم على الفترة بعد العام ١٩٤١. فهؤلاء المنخرطون في الكلية العسكرية، هم أصلاً ذوو مستويات دراسية منخفضة، وهم قادمون من مناطق ريفية، حيث الخلفية الاجتماعية محدودة. وعندما ينتسبون إلى الكلية العسكرية، فهي تعلمهم علوماً عسكرية إلى جانب التدريب العسكري... الخ، ولا تعطيهم ثقافة عامة. وبعد أن يتخرجوا من الجيش، وبسبب طبيعة الحياة العسكرية: فإما أن يتجهوا اتجاهاً دينياً، فيقرأون القرآن ويصلّون؛ أو يلجأون إلى تعاطي الكحول؛ أو إلى اللعب بالقمار. وهذه النشاطات الثلاثة لا تصلح كثقافة عامة واسعة تساعد في الحكم. وللأسف الشديد، تعتبر تجربة العراق بشكل خاص مع العسكر تجربة غريبة، ونتائجها كانت سلبية؛ ففي فترة الستينيات، كان يمكن للضابط أن يصبح وزير خارجية، أو وزير داخلية، أو وزير صحة، أو وزير مواصلات... أية وزارة. فأنا أختلف مع د. منذر سليمان في توقعاته، وأعتقد أنه لو تم مسح ميداني في عدد من البلدان العربية، وطُرح السؤال: هل تريد حكماً عسكرياً أو انقلاباً عسكرياً؟ فأنا أعتقد أن الأغلبية الساحقة سترفض هذا الخيار. وشكراً.

٢ ـ جميل مطر

نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية صباح اليوم تقريراً عن تطورات قضية ارغينيكون (Ergenekon)، وتساءلت ما «إذا كانت الحكومة (التركية) تبالغ في نشر أخبار القضية وتضخيم تفاصيلها، من أجل ضرب التيار العلماني في تركيا».

وتنقل الصحيفة عن جاريت جنكيينر، السفير في معهد وسط آسيا القوقاز، التابع لجامعة جونز هوبكنز في تركيا، قوله «إن المحللين الغربيين في تركيا، يعتقدون أن العقبة خطرة هامة نحو إقامة نظام دعم التعددية الحزبية والسياسية».

هل يعني ما تقوله الصحيفة الأمريكية، أن الخارج يضغط في اتجاهين: **الأول**، إبعاد العسكر عن السياسة عن طريق ضغوط الاتحاد الأوروبي، **والثاني**، إضعاف التيار الإسلامي، ممثلاً في الحكومة القائمة.

٣ ـ حسن نافعة

أغناني المتحدثون السابقون عن الكثير مما كنت أودّ أن أطرحه، ولكن بقيت بعض القضايا الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح، خصوصاً وأن البعض يتصور أن ينطلق من فكرة مفادها أن الجيش هو بطبيعته مؤسسة معادية للديمقراطية، وأن دوره السياسي هو دور استبدادي بطبيعته، أو حتى غير وطني.

وأظن أن علينا أن نتذكر أن المؤسسة العسكرية تبدو أحياناً وكأنها معامِل لتخريج القيادات السياسية والوطنية على أعلى مستوى، حتى في البلدان المتقدمة، وحيث الديمقراطية راسخة.

لنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، وسنجد أن المؤسسة العسكرية هي التي أفرزت الجنرال أيزنهاور، الذي أصبح رئيساً منتخباً للولايات المحتدة الأمريكية في الخمسينيات، وأن كلاًّ من الجنرال هيج والجنرال كولن باول، أصبحا وزيرين للخارجية الأمريكية في مراحل مختلفة، وفي ظل الإدارة الجمهورية بالتحديد.

ولنأخذ أيضاً فرنسا كمثال أو كنموذج آخر، فالرئيس الجنرال ديغول هو الذي أنقذ فرنسا مرتين: **الأولى** بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، حيث كان هو رمز المقاومة وقائدها وبالتالي محرر فرنسا. **والثانية** في نهاية الجمهورية الرابعة، عندما كانت الحكومات الائتلافية لا تستمر لأكثر من بضعة أشهر، وكانت حرب التحرير الجزائرية على أشدّها. فقد تم استدعاء ديغول لإنقاذ فرنسا، وبالفعل أصبح ديغول هو مؤسس الجمهورية الخامسة.

فإذا انتقلنا الآن إلى الوضع في الوطن العربي، فسوف نجد أنه لا يختلف في الواقع عمّا يجري في الكثير من دول العالم الثالث، لأنه نادراً ما انقض الجيش على نظام ديمقراطي مستقر وفعّال، وإنما تحدث الانقلابات العسكرية عادة في ظل نُظُم غير مستقرة وغير ديمقراطية، أو تواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة تستدعي الاستقرار، ولا تحضرني أي حالة أتذكر فيها أن الجيش أنقلب على نظام ديمقراطي حقيقي لأسباب داخلية. فحتى في حالة دولة التشيلي، نجد أن الانقلاب العسكري كان من تدبير الولايات المتحدة والمخابرات المركزية الأمريكية مباشرة، بالتعاون مع الشركات الأمريكية الكبرى.

ويجب ألاّ ننسى أبداً الأدوار الوطنية التي أدّاها الجيش في بعض المراحل التاريخية، كمجسّد أو كامتداد للحركة الوطنية، ولدينا مثال مصر؛ ثورة أحمد

عرابي في نهاية القرن التاسع عشر، وثورة ٢٣ تموز/ يوليو في النصف الثاني من القرن العشرين.

أريد أن أقول إن الشكل الحقيقي هو ضعف مقومات قيام الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث، ووجود تحديات خارجية، وهذا هو ما يستدعي في الغالب استيلاء الجيش على السلطة. علينا إذن أن نركز نقاشنا على كيفية تقوية دعائم الديمقراطية، من تعددية وأحزاب سياسية ومجتمع مدني.. فهذا هو ما سيقطع الطريق أمام الإنقلابات العسكرية.

أخيراً، علينا أن نتأمل الحالة التركية، وهي حالة فريدة لا يوجد لها مثيل آخر في العالم، لأن الدستور يمنح الجيش التركي دوراً سياسياً، باعتباره الحارس والحامي للدولة العلمانية. لكن يلاحَظ أيضاً أن الجيش التركي لم ينجح في الاستيلاء على السلطة و/ أو الاستمرار فيها، إلا في فترات الاضطراب السياسي، كما يلاحَظ أن هذا الوضع بدأ يتغير مع تنامي دور حزب العدالة والتنمية، وسيطرته المنفردة على الأغلبية البرلمانية، وعلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الجيش معاً. وقد استطاع بالتالي أن يقطع الطريق أمام الجيش، أو يضعف كثيراً من دور هذا الأخير في السياسة، على الرغم من وجود نص دستوري.

والسؤال: هل هناك ضرورة لإلغاء هذا النص الدستوري؟ وهل يؤدي إلغاء هذا النص إلى إثارة المشاكل والاضطرابات وزلزلة الاستقرار؟ أو أن الأمر سينظر إليه باعتباره تطوراً طبيعياً ودليلاً على رسوخ الديمقراطية في تركيا؟

٤ ـ نيفين مسعد

لي ثلاث ملاحظات رئيسية على ما قيل:

١ ـ لدينا في الوطن العربي تجربة مماثلة لتجربة علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي التركي، وهي تجربة الجزائر، حيث يقف الجيش حامياً لأسس النظام الجمهوري، رافضاً تسييس الدين. لكن على خلاف الوضع في تركيا (حيث تمكّن حزب العدالة والتنمية من تنمية قاعدته الجماهيرية، وتحييد المتغير الخارجي، بتأكيد التزامه بالمبادئ العلمانية، وبالتالي جنّب نفسه الصدام مع الجيش). لم يسمح النظام السياسي في الجزائر بتطور مماثل لأي حركة اجتماعية، وكان الاستثناء الوحيد الذي سارعت المؤسسة العسكرية إلى الانقضاض عليه، هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

٢ ـ أتفق مع القول إن الانقلابات العسكرية لا مستقبل لها في الوطن العربي، وأدلل على ذلك بأنه عندما قام الانقلاب العسكري **الأول** في موريتانيا قبل بضع سنوات، وتعهد القائمون عليه بتسليم السلطة إلى مدنيين، ونفذوا وعدهم بالفعل، ثار سؤال: لماذا لا نؤيد الانقلابات العسكرية، ما دامت ستفضي إلى تسليم السلطة إلى نخبة مدنية تقيم المؤسسات وتضع الدستور وتلتزم بالديمقراطية؟ لكن الانقلاب **الثاني** المضاد الذي حصل ضد قيادات منتخبة، ما لبث أن أكد صعوبة نقل السلطة من العسكر إلى المدنيين في يسر وسلاسة.

٣ ـ إذا كان هناك اعتماد متزايد من النظم العربية على قوى الأمن الداخلي من أجل قمع المعارضة وحفظ الاستقرار، في ظل تعقد أزمة الشرعية السياسية في تلك النظم، فهل هذا يفتح الباب لاحتمال أن يحل الأمن الداخلي محل الجيش كبديل للنُظُم الحاكمة، في ظل عجز القوى الحزبية عن إفراز بديل؟

٥ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

يلاحظ أن القوات المسلحة في الدول العربية ـ والدول النامية الأخرى، كانت هي القوة الوحيدة تقريباً ذات البناء المؤسسي المهيكل، والقادر على أداء دور فعّال في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني. كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة تقريباً، في مجتمع يعاني فراغاً مؤسسياً هائلاً، بأثر الاستعمار الأجنبي. لذلك، أنيطَ بالجيش دور وطني كبير، نيابة عن أدوار مفترضة للقوى الاجتماعية الأخرى. ونظراً إلى عدم تهيؤ الجيوش العربية للقيام بالوظائف المفترضة، شاعت ظاهرة «انقلابات الدولة» من أعلى (Coup d'état)، وتكررت الانقلابات وتتالت، ما عدا حالات استثنائية، تحوّل فيها الانقلاب إلى حركة ثورية، والمثال على ذلك ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢.

فما الذي أدى إلى تحول الجيوش، خلال ربع القرن الماضي، إلى قوى لتثبيت الأمر الواقع (Status-quo)، قوة استاتيكية بمستويات غير مسبوقة؟

يرجع السبب في ذلك إلى عامل مزدوج: فمن **جهة أولى**، لم يعد الجيش ينخرط في مواجهة تحديات خارجية أو حروب وطنية، ففقد دوره القيادي على المستوى الوطني والاجتماعي. ومن **جهة ثانية**، إن الأنظمة السياسية العربية ـ وأغلبيتها الساحقة بدرجة أو أخرى ذات جذور عسكرية على مستوى القيادة السياسية ـ قد تعلمت الدرس. فقد عرفت أن التغيير على رأس السلطة في مراحل

سابقة، نبع من الجيش، لذلك أخذت تحول دون ذلك، عن طريق «تدجين» القوات المسلحة من ناحية، وعسكرة المجتمع ككل من ناحية أخرى، لمنع إمكانية حدوث أي تغيير من أعلى بواسطة القوة المجسدة، من داخل القوات المسلحة.

تمت عسكرة المجتمع، وتحقق استئساد السلطة أمنياً، وكان هذا هو الدرس الذي تعلمته الأنظمة السياسية العربية من أدوار سابقة للمؤسسة العسكرية والأمنية.

ملاحظة أخرى، هي أقرب إلى الاستفسار أو العتاب على د. أسامة الغزالي حرب، حيث ذكر في تعقيبه أن الجيوش العربية، كممثلة للطبقات الوسطى، لم تقدم للفئات الشعبية إلا الفتات، وأن انقلاباتها حدثت على الأقل بضوء أخضر من القوى الخارجية.

ملاحظتي هي على التعميم المتضمَّن في عبارة د. الغزالي. فثورة تموز/يوليو في مصر، قدمت للفئات الشعبية من العمال والفلاحين، مكاسب غير قابلة للإنكار، كما أنها لم تحدث أو تستمر، «بضوء أخضر» من الخارج، ولكن ظروف التناقض الجزئي بين إمبراطورية بريطانية غاربة، وإمبراطورية أمريكية بازغة، مثّلت توقيتاً مناسباً لنجاح التغيير على قمة السلطة في مصر. وقامت قمة هذه السلطة من ناحيتها بمحاولات لجسّ النبض، لتحييد أي تحرك محتمل من جانب الولايات المتحدة بالذات.

٦ ـ طارق المجذوب

هل انتهى بشكل كامل دور المحاكم المختلطة المدنية ـ العسكرية في الجمهورية التركية؟ وهل تُطبَّق في المحاكم العسكرية معايير المحاكمة العادلة بمفهوم المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؟

وهل تبقى المؤسسة العسكريّة حاضنة وحامية لدولة القانون أو دولة المؤسسات الكمالية في الجمهورية التركية؟ وهل للمؤسسة العسكرية أدوار أو دور في إقرار بعض المشاريع التنموية في الجمهورية؟

٧ ـ محمد نور الدين

ارتبط نفوذ وصورة الجيش بدوره التحريري والتوحيدي لتركيا بين العامين ١٩١٩ و١٩٢٣.

ربما تكون تركيا البلد الوحيد في العالم، الذي ما يزال يعاني في مطلع

القرن الحادي والعشرين، المشكلات نفسها التي عاناها قبل ٩٠ عاماً: المشكلة الكردية، المسألة الأرمينية، والخلاف مع اليونان.

لذا، ما تزال صورة الجيش صمّام الأمان الذي يحمي تركيا من هذه الخلافات. لكن المشكلة أن دور الجيش التحريري والتوحيدي تحوّل إلى دور داخلي وصائي على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، وتجسد ذلك في مواد دستورية، وكان مخرّباً وعقبة أمام تطوير النظام الديمقراطي، وهذه مشكلة تركيا الكبرى التي لم ينجح أحد بعد في العثور على مخرج منها.

مشكلة تركيا أن التغيير فيها لا يتم بالديناميات الداخلية، بل بالديناميات الخارجية. وهذا ما أدركه حزب العدالة والتنمية، الذي أحدث تغييراً مهماً عبر المسار الأوروبي، ومن ذلك تقليص نفوذ الجيش. لكن تباطؤ الإصلاح، وربما توقفه منذ العام ٢٠٠٦، يعرّض هذا الإصلاح للخطر. فقط بتسريع الإصلاح، يمكن إنهاء دور الجيش السياسي ورسم حدود دوره في الدفاع عن الوطن وليس في تخريب الحياة السياسية، وهذا ما يجب عدم إغفاله.

وأسأل: لماذا توقفت أو تباطأت عملية الإصلاح؟

٨ ـ محمد عدنان البخيت

في ضوء المطالعات التي قدمها أصحاب الأوراق التي استمعنا إليها، أشير هنا إلى جانب آخر مهم، وهو ظاهرة المتقاعدين العسكريين في البلدان العربية، فهم في ازدياد، بما فيهم أبناء الشهداء، وربما يصل عددهم إلى ما يعادل أو يزيد على عدد أفراد القوات المسلحة العاملة. ويتم تعيين الوزراء والسفراء والمحافظين ومدراء الشركات من المتقاعدين العسكريين، أضف إلى ذلك أن بعضهم اتجه نحو القطاع الخاص. ولكن الغالبية العظمى من المتقاعدين عادوا إلى قراهم وبلداتهم، ورواتبهم لا تلبي متطلبات العيش الكريم، لذا، نجدهم يشكلون ظاهرة لافتة للنظر في حركات المظاهرات والشغب، فيجب بالتالي أخذ هذه الظاهرة بعين الاهتمام والعناية.

٩ ـ محمود الداود

أودّ هنا التعليق على ما قاله د. خير الدين حسيب، من أن الأحزاب السياسية في الدول العربية، هي الجهة الرئيسية التي تتحمل المسؤولية في إعطاء دور متزايد للعسكريين.

والحقيقة أن الوضع في تركيا مختلف تماماً، فإن الأحزاب السياسية كانت دوماً، وخصوصاً في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، هي ضحية تدخل القوات المسلحة، وكان حزب العدالة (برئاسة سليمان ديميريل) والحزب الجمهوري (برئاسة بولنت أجاويت)، من ضحايا هذا التدخل، رغم الشرعية الانتخابية للحزبين. .

لقد حضرت شخصياً اجتماع البرلمان التركي عام ١٩٧٣ لانتخاب الفريق فاروق كورلر (رئيس الأركان السابق الذي استقال ودخل مجلس الشيوخ تمهيداً للمشاركة في انتخابات الرئيس)، ووسط جلبة إعلامية لا سابق لها، ووسط حضور عدد كبير من كبار القادة العسكريين في شرفات البرلمان. وقد أدى اتفاق سري بين ديميريل وأجويد، إلى إفشال هذه المحاولة، رغم اختيار السفير وعضو مجلس الشيوخ فخري كوروتوك لرئاسة الجمهورية، بعد فشل مرشح الجيش في الحصول على العدد اللازم من الأصوات.

أعتقد أن تركيا حريصة على استمرار النظام السياسي الديمقراطي التعددي، وليس هناك احتمال لأحداث انقلاب عسكري هناك، فالجيش مستمر في مركز حماية الدستور، وله سمعة وتقدير شعبيان مهمان.

١٠ ـ سيار الجميل

أعتقد وأنا أستمع إلى أوراق هذه الجلسة، بأن ثمة موضوعات نتحدث عنها في هذه «الندوة»، وهي بعيدة كل البعد عن مهمة وأهداف الندوة التي خصصت للقضايا المشتركة وذات الأهمية في حوار عربي ـ تركي مشترك، وخصوصاً إذا علمنا أن خطواتنا الثنائية يستلزم توجيهها نحو المستقبل. . ويبدو لي أن ثمة موضوعات تطرح اليوم، وخصوصاً عن الجيش والسلطة وهي من الأمور الداخلية في الشأن التركي، وسوف لا تنفعنا نحن العرب أبداً. ناهيكم عن أن هناك عدم إلمام، بل وعدم قراءة أو حتى تصفّح لما عالجناه في ندوة بيروت حول العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي من قبل بعض المشاركين العرب والأتراك اليوم.

١١ ـ سونميز كوكسال

ربما بحكم مهنتي ظننت للحظة أنني موجود في بروكسل أو ستراسبورغ. كأنه يقف ممثلو الدول الأكثر ديمقراطية أمام هيئة تركية تقوم بمحاكمتهم. في الحقيقة هذه ليست أكثر من مغالطة. . .أتساءل كم دولة عربية تسمح بأن تُقام

فيها ندوة يجري فيها توجيه الانتقادات للقوات المسلحة ولكوادر الدولة بهذه الأريحية؟ أتمنى أن يزداد عدد الدول العربية الديمقراطية التي يمكن إجراء مثل هذه النقاشات فيها.

من هذه النقطة أنتقل إلى المجال الخاص الذي تحدث عنه السيد علي بيرم اوغلو. طبعاً المجال الخاص هذا، في الحقيقة، وفّر لنا في تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن إمكانية إجراء انتخابات عامة. وما أتمناه بالنسبة إلى العالم العربي هو أن تعيش دوله الحالة الديمقراطية ذاتها التي تعيشها تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي، وأن يُسمح لهذه الدولة أن تعيش هذه الحالة.

١٢ ـ علي بيرم اوغلو (يردّ)

أود الإجابة عن سؤال واحد وإجراء تقييم مختصر. لقد تمّ الحديث مراراً عن الانقلاب العسكري وهو المشكلة التي تناولتها بالمناقشة. وتركيا دولة تجاوزت مرحلة نقاش الانقلابات العسكرية، وانتقلت إلى مرحلة مناقشة «دور العسكر في النظام السياسي» وهذا أمر هام جداً. والمقاومة التي يبديها حزب العدالة والتنمية أو أي عامل أخرى ليست عنصراً محدّداً بمفرده، إنها عملية تاريخية، وإحدى أهم مسائل هذه العملية هي عملية الإصلاح السريعة جداً التي تعيشها تركيا منذ عشر سنوات بل منذ قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في هلسنكي وحتى الآن.

لقد مرّت عملية الإصلاح هذه التي تتم في تركيا بتوترات كبيرة ـ وأحياناً بصراعات كبيرة ـ وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى سنواجه تجارب أخرى مختلفة: فإذا ما وضعنا كافة التجارب مثل المواجهات التي تجرى منذ عشرين عاماً بين الأكراد والجيش في جنوب شرق البلاد، فوق بعضها البعض سنجد أن المسألة الرئيسية في تركيا هي:

١ ـ ثمّة مجال مدني يتسع في تركيا: وفوق هذا المجال بدأت تتبرعم وتتفتح «زهور مدنية» هذه تجربة. وطبعاً لهذه التجربة جوانب إشكالية. وهذه الجوانب الإشكالية تظهر في حالة عراك مستمر مع التقاليد السلطوية التي ترسخت حتى في شراييننا الشعرية/الدقيقة، ولكنني أعتقد أن الجانب السيئ من الكأس قد تم تفريغه، ولم يعد أمامنا سوى الجزء الذي لا يحتوي إلاّ القليل من الإشكاليات. فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى الموضوع بشكل ملموس نجد أن

عملية القضاء في تركيا قد تمدّنت بنسبة كبيرة. وإذا ما نظرنا إلى عملية إصلاحات الاتحاد الأوروبي لن نجد في المحاكم المدنية الحالية أي عضو عسكري، بأي حال من الأحوال. في السابق كان يوجد أعضاء عسكريون في محاكم أمن الدولة وقد تمّت إزالة هذه النقطة من خلال التغيير الدستوري. وبالرغم من أن إصلاح القضاء لم يتحقق بالكامل فإن العنصر العسكري قد تم إبعاده من ساحة القضاء، وآخر تغيير تحقق في المحكمة الدستورية. وقد تم تقديم اقتراح يتعلق بمحاكمة الجرائم العسكرية ذات الصفة السياسية في المحاكم المدنية. وإن إحدى أهم النقاط الحساسة في النقاشات الداخلية الدائرة في تركيا هو تصرف القضاة في الدعوى التي يُطلق عليها اسم ارغينيكون حسب هذا القانون الصادر وإمكانية إجراء تحقيقات ضمن القوات المسلحة واعتقال بعض الشخصيات العسكرية، وهذه الشخصيات ليست من الشخصيات العسكرية المتقاعدة بل بينهم شخصيات عسكرية مازالت على رأس عملها.

٢ ـ لم يتم الوصول إلى هذه النقطة في تركيا بقفزة نوعية فأحد أهم عوامل هذه النقطة هو عامل المجتمع بحد ذاته، عدم رضا المجتمع عن موت الجنود الذين يُرسلون إلى جنوب شرق البلاد. والبدء بمناقشة الوظيفة السياسية بل وحتى العسكرية للعسكر بشكل ديمقراطي. وكل هذا حتماً كان من شأنه خلق نقاشات حادة ونشاطات كبيرة في تركيا. ولكن، كما قلت، إن قصة تركيا اليوم ليست قصة العسكر بل هي أكثر من ذلك إنها قصة التمدّن بشكل ما.

١٣ ـ مصطفى قره علي اوغلو (يردّ)

يوجد لدينا كوادر في هذا الاجتماع تتابع تركيا عن قرب وتمتلك آراءً مفصّلة متعلقة بالمشاكل الموجودة على جدول أعمال تركيا. وما أريد قوله أنني تأثرت كثيراً جرّاء ذلك.

سأحاول الإجابة عن كل هذه الأسئلة بشكل مختصر.

طُلب منا إجراء تقييم حول التغيرات التي تجري في الجيش. تغيير كهذا يجري في تركيا البتة وتركيا تتحسن كثيراً من زاوية العلاقات بين الجيش والسياسة. لقد تعرض الجيش في الآونة الأخيرة لانتقادات لم نَرَ مثيلاً لها في تاريخ تركيا. يتم انتقاد دور الجيش في السياسة ومحاولاته بأن يكون منظماً ومنافساً ولاعب دور في الاستقرار، كما يتم الحديث عن إمكانية محاكمة عناصر

الجيش سواء كانوا متقاعدين أم على رأس عملهم. وطبعاً ثمة دور كبير في هذا للعناصر الديمقراطية الموجودة داخل الجيش. ولكن الجيش على اعتباره مؤسسةً وبنيةً ونظاماً ما تزال سلطته على الديمقراطية التركية مستمرة كونه الحامي للإرادة المؤسِّسة وهو يرى نفسه في هذا الدور. وفي هذه النقطة لماذا يلعب الاتحاد الأوروبي دور المفتاح في علاقة العسكر بالمدنيين؟ لأن قوانين الاتحاد الأوروبي وبشكل واضح جداً تشكل قانوناً غنياً في العديد من المجالات ومفصلاً، ويساهم في تحقيق الديمقراطية. وتركيا الآن وصلت إلى نقطة أنجزت فيها نقل جزء كبير من هذه القوانين إلى قوانينها الداخلية ووضعتها حيز التنفيذ. أضف إلى ذلك حالة التغيير المعاشة ضمن إطار عملية المفاوضات من أجل عضوية تركيا.

لقد أصاب د. محمد نور الدين لبّ الحقيقة حين تحدث عن كون الديناميكيات الخارجية قد لعبت دوراً فعالاً في عملية دمقرطة تركيا. ودور الاتحاد الأوروبي قيادي في هذا. لقد تحققت سلسلة التعديلات الدستورية والقانونية التي تضيّق ساحة العسكر، وتقلّل من تأثيرهم في السياسة بما تقتضيه عملية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومازالت هذه التعديلات مستمرة. كما تمّت دمقرطة نظرة الشعب التركي المتعلقة بعلاقات الجيش مع السياسة. لأن انتخابات الثاني والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٧ بشكل خاص قد أجريت داخل توتر كبير، وكانت متمحورة على النظام. وقد قدّم الشعب التركي دعماً كبيراً للحزب الحاكم - حزب العدالة والتنمية - في مواجهة طروحات الجيش، وبذلك عبّر عن موقفه المعارض لامتلاك الجيش قدرة تأثير في السياسة، لكونه عنصراً محدّداً فيما يخص السياسة.

نرى بأن هذا الموضوع انتشر في أكثر من مجال. هناك ثقة كبيرة بالجيش على اعتباره مؤسسة أمنية، بيد أن هناك اعتراضاً كبيراً أيضاً على وظيفة الجيش السياسية. وهذا مؤشر هام جداً من زاوية دمقرطة تركيا.

أود التحدث باختصار عن موضوع الارغينيكون (منظمة من أشخاص في قطاعات مختلفة سعت إلى قلب حكومة رجب طيب أردوغان) الذي أصبح موضع نقاش مكثف في تركيا، وسأعتمد في هذا الأمر على أخذ مقاطع من صحيفة **نيويورك تايمز**.

الارغينيكون هو نظام ضخم داخل تركيا منذ سنوات، ويوجد تحت سيطرة العسكر، ولكن بمشاركة عناصر مدنية، يعمل على إعاقة تطور الديمقراطية التركية،

ويضيّق ساحة الأحزاب السياسة التي تصل إلى الحكم، ويجعل من التلاعب حالة اعتيادية في موازاة العادات والتقاليد الاجتماعية والنظام العلماني والكمالي.

ولا يتضمن النظام المذكور مشاريع لإعادة هندسة المجتمع وحسب بل يتضمن أيضاً في الوقت ذاته، عمليات يمكن أن نصفها بالعمليات الإرهابية، ويقوم بسلسلة من الجرائم تضع بصمتها على تاريخ تركيا. يمتلك النظام المذكور أذرعاً قوية لدرجة القدرة على التلاعب بحزب العمال الكردستاني وتفعيل نشاطاته ويضيق ساحة السلطات. . الاسم العام لهذا التنظيم هو الارغينيكون. لقد كان له ممارسات ضمن بنى مختلفة خلال فترات وعهود مختلفة. وتركيا الآن على وشك القضاء على هذا التنظيم.

كانت مجموعة من الجنرالات، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات القوية والفعاليات الحديثة التي تدعمها، ترى بأن النشاطات اللاديمقراطية واللاقانونية التي نُفّذت باسم العسكر وباسم العلاقات بين العسكر والمدنيين أمراً طبيعياً. ولكن هذه الفعاليات في هذه الأيام وبشكل مفاجئ تواجهت مع حقيقة أن ما قاموا به عبارة عن جريمة لا يمكن القبول بها. بل وأكثر من ذلك لقد دخلوا السجون. دخلوا السجون لينالوا عقاباً على ما فعلوه. إنهم الآن يتعرضون للمحاكمات. ثمة نظام يتغير وتركيا تتطهّر من كافة العناصر المتورطة بهكذا نشاطات والمتورطة بخطط انقلابية. إنها تحاسبهم، هذه هي مشكلة الارغينيكون باختصار. يجب الاعتراف بأنه جرت في هذه المرحلة ممارسات غير قانونية أدت إلى خلق العديد من المشاكل، ولكن ليس أمام تركيا ضمن هذه الحقيقة سوى الصراع ضد بنية الارغينيكون.

وطبعاً ضمن هذا الصراع يتم استهداف عناصر معارضة للسلطة لأن هذا التنظيم الذي أُطلق عليه اسم ارغينيكون هو تنظيم معارض وهو يقاتل ضد النظام منذ سنوات عديدة، وفي الماضي قاتل ضد اوزال أثناء ولايته، كذلك قاتل ضد أربكان بل وقد استمرت نشاطاته حتى السنوات الأولى من عهد ديميريل.

المشكلة بالنسبة إلى الذين يُسجنون ويحاكَمون ضمن إطار هذه القضية هي أنهم لجأوا إلى وسائل غير قانونية ضد الحكومة، وأنهم متورطون بسلسلة من العمليات الإرهابية، بما في ذلك الجرائم المقيدة ضد مجهول.

ثمة سؤال آخر طُرح عليّ يتعلق بالتعديلات الدستورية. نعم إن التعديلات الدستورية احتياج وضرورة بالنسبة إلى تركيا، ولكن لم يكن التعديل الدستوري

متاحاً في تركيا بسبب العوامل التي تحدّثت عنها (دور العسكر، دور العناصر المدنية المتعاونة مع العسكر إلخ..) سيكون حل المشكلة الكردية وإجراء التعديل الدستوري أهم دليلين على وصول تركيا إلى تحقيق الديمقراطية المثالية، وحتى إن لم يتحقق هذا خلال فترة قصيرة فإنني على يقين بتحقيقه على المدى المتوسط.

سأكمل حديثي مجدداً من خلال الرد على سؤال د. محمد نور الدين. إن توقف حركة الإصلاحات خطأ كبير وكافة المثقفين الديمقراطيين في تركيا يقبلون بذلك. يجب أن تكون الحكومة أكثر تأثيراً، لأن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً هاماً وفعّالاً في انعطاف تركيا ودمقرطتها. ولكن يجب ألاّ يؤثر هذا الدور في تركيا. ضمن هذه المرحلة تغيّرت الحكومات داخل أوروبة ووصلت إلى السلطة قيادات معارضة لعضوية تركيا وهذا عامل هام أيضاً، أنا لا أرى أن تركيا مخطئة بمفردها.. فلقد استلم القيادة في أوروبا العديد من الزعماء المعارضين لتركيا الذين يرفضون وجودها داخل الاتحاد الأوروبي، إن موقف هؤلاء المعارض قد أثر سلباً في إصلاحات الاتحاد الأوروبي.

١٤ ـ منذر سليمان (يردّ)

بدايةً، أجد ضرورة للتذكير أن مخطط بحثي كان محصوراً بتقديم الخبرة العربية حول دور الجيش في السلطة والسياسة، مقابل أن يقدم زميل في الجانب التركي بحثه عن الخبرة التركية. وكنت أتمنى لو أن الزميل التركي قدّم لنا بحثه مسبقاً حسب الموعد المحدد، أو على الأقل قبل الجلسة المخصصة للموضوع.

أعتقد بعد التجربة أن الإفادة ستكون أكبر لو تيسر لنا بحث ثالث يعالج المقارنة بين الخبرتين العربية والتركية، أو تخصيص جزء من كلا البحثين لمعالجة هذا الجانب لأهميته. كما كنت أتمنى أن يتوفر لنا الإطلاع على تعقيب د. حرب الشفهي مكتوباً ومسبقاً، إلتزاماً بمتطلبات وواجبات المشاركة في الندوة، كما وجّه مدير الندوة في مراسلاته. سأتجاوز هذا الخلل، وأسجل الملاحظات التالية على التعقيب والمناقشة:

١ ـ يبدو أن المعقّب تسرّع في محاولة دحض إشارتي الصائبة لندرة المراجع في موضوع البحث، وما إشارته إلى كتابين (أحدهما قديم ويعالج الوضع المصري حصرياً) إلا تثبيتاً لصحة ما ذهبت إليه، إذ لا يعقل ألاّ يتجاوز عدد المراجع أصابع اليد الواحدة لموضوع طغى على الحياة السياسية العربية لأكثر من ٧٣ عاماً، إلا إذا

كان الأمر من الممنوعات والمحرمات، وكان ملفتاً تأكيد أحد المتداخلين من الزملاء الأتراك خلال النقاش، لهذه الحقيقة عندما أشار إلى صعوبة أن تسمح أية دولة عربية بنقاش مفتوح لموضوع الجيش والسياسة.

٢ ـ أما تركيز بحثي على ظاهرة الانقلابات العسكرية فهو أمر طبيعي، لأن سيطرة العسكر على السلطة السياسية تم بواسطتها، مما جعلهم يتحكمون بشتى مفاصل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، عدا عن مصادرتهم الحياة السياسية.

٣ ـ يبدو أن د. حرب وقع في مصيدة تهمة التعميم الجاهزة عندما حاول إلصاقها ببحثي، عندما أشار إلى صعوبة (ربّما يقصد خطورة) التعميم في تفسير ظاهرة تدخل الجيش في السياسة في الوطن العربي. لقد تجاوز حقيقة أنني ميّزت بين ما اعتبرته أنماطاً أربعة مختلفة لتجربة هذا التدخل على المستوى العربي، بينما حصر رؤيته في إسقاط التجربة المصرية في انتقاده لظروف الولادة العسيرة للدولة الحديثة، وربما غفل عن حقيقة أن بحثي يستوجب معالجة التجربة العربية بكاملها، وأن السمة الغالبة فيها هي الولادة العسيرة والمشوّهة للكيانات ـ الدول في الوطن العربي عشية الاستقلال الشكلي الذي حصلت عليه معظم هذه الدول من الاستعمار الأوروبي.

٤ ـ إشارة د. حرب إلى اعتبار ضباط الجيش «طليعة الطبقة الوسطى» قد تصحّ على مرحلة التكوين للجيوش العربية في حضن الانتداب وما تلاه مباشرة، حيث انحدر معظم الضباط من أسر إقطاعية أو عائلات ثرية وأرستقراطية، ولكن حاجة الاستعمار الأوروبي لتعزيز الجيش كمؤسسة تابعة في الدول الحديثة الاستقلال، أدّى إلى توسيع نطاق دائرة المنشأ الاجتماعي للمنخرطين في السلك العسكري، لتكون الغلبة من الأوساط الريفية والفقيرة والمحدودة الدخل، ونجد أن معظم الذين انخرطوا في الانقلابات العسكرية انحدروا من أوساط اجتماعية متواضعة الدخل، وسعوا إلى إحداث إصلاحات اقتصادية وزراعية تفيد هذه الفئات.

٥ ـ أصل إلى أهم الملاحظات بنظر د. حرب، وتتعلق بإغفال البحث برأيه لدور العنصر الخارجي في حفز وتشجيع ظاهرة الانقلابات العسكرية. وهنا أتفق معه بصورة عامة، وعذري هنا يتصل بعدم توفر ما يكفي من أدلة ووثائق تثبت الإشاعات التي رافقت أو تم تداولها حول بعض الانقلابات في سورية والعراق تحديداً، وتستحق المتابعة والتدقيق.

ولكنني أختلف معه بشدة حول الانطباع الذي حاول تركه بالإيحاء، بأن انقلاب الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢ حدث بضوء أخضر أو دعم أمريكي أو بريطاني، أو باتفاقهما.

فلا السجلات البريطانية أو الأمريكية المفرج عنها تشير إلى ذلك، ولا المقابلات التي أجريت مع العديد من الضباط الأحرار أو الذين عاصروا تلك الحقبة تفيد بصحة الاتهامات. والثابت من الوقائع المعروفة أن تنظيم الضباط الأحرار الذي لعب جمال عبد الناصر دوراً رئيسياً في تأسيسه، عصي على الاختراق من قبل البريطانيين والأمريكيين، وأقصى ما استطاع مسؤولو وكالة الاستخبارات الأمريكية استشعاره هو التشكك بأن هناك حراكاً غير طبيعي يجري في الجيش، خاصة بعد فشل القائمة المدعومة من الملك فاروق بكاملها في انتخابات نادي الضباط في نهاية عام ١٩٥١، واستطاع المقدم علي صبري مدير المخابرات الجوية المصرية آنذاك تضليل صديقه الملحق الجوي الأمريكي دايفيد إيفانز في إبعاد الشبهة عن وجود تنظيم الضباط الأحرار، وبعد نجاح الانقلاب تمّ استغلال أحد عملاء الوكالة المقدم عبد المنعم أمين (لم يكن عضواً في التنظيم) من قبل عبد الناصر كقناة اتصال مع الأمريكيين طيلة الشهور السبع الأولى من عمر الانقلاب ولحين إزاحته سفيراً في هولندا في مطلع ١٩٥٣. يتضح ممّا تقدم أن الوكالة ليس لها علاقة بتدبير الانقلاب، ولا حاجة للتذكير هنا كيف صمّمت الولايات المتحدة بعد فشلها في احتواء عبد الناصر إلى السعي إلى إزاحته بشتى السبل، وذكّرنا مؤخراً أ. هيكل من على شاشة **الجزيرة** بوثيقة التنصت على محادثات جرت في السفارة الأمريكية في القاهرة، تدعو صراحة إلى القضاء عليه بالسم أو المرض.

أعود لأكرر أن السمة الغالبة على ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي لا تشير إلى طغيان الدور الأجنبي في معظمها.

٦ ـ أتفق مع الملاحظة التي أثيرت خلال النقاش حول تنامي الأدوار المدنية السياسية والاقتصادية للعسكريين المتقاعدين، ونجد العديد منهم يغتنمون الفرص المتاحة للدخول إلى الأندية والمنظمات والمجالس البلدية أو النيابية والأعيان والشيوخ، بالإضافة إلى مجالس إدارة الشركات، ويمكن أن يشكلوا احتياطاً جاهزاً للتأثير في الأوضاع السياسية سلباً أو إيجاباً لمصلحة النظام. وأغتنم الفرصة هنا لتأكيد أن إشارتي إلى سيناريوهات محتملة لدور مستقبلي

للمؤسسة العسكرية في العديد من البلدان العربية، لا يعني تزكية لهذا المسار بغرض التغيير المطلوب، بل للتنبيه إلى عدم إسقاط قوى التغيير الديمقراطي من حسابها مثل هذه الاحتمالات.

٧ ـ يبقى أن أشير إلى اتفاقي مع د. حرب حول ضرورة أن يتم فحص أوسع وتحليل أعمق لعلاقة الجيش بالمؤسسات السياسية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة المدنية ـ العسكرية، ويحتاج الأمر إلى دراسات متخصصة ومركزة على كلّ جانب منها في المستقبل، ولم يكن ممكناً أو متسعاً لي في هذا البحث الخوض التفصيلي فيها حرصاً على تقديم رؤية عامة وشاملة في نطاق الحجم الممكن والمرغوب للبحث في ندوة نقاشية، ولكنني ممتنّ للمعقّب والمناقشين في إضاءتهم جوانب تستحق الاهتمام في بحوث لاحقة.

دائرة الحوار: نحو خطة عمل للمستقبل

● **رئيس الجلسة: خير الدين حسيب**

عنوان الجلسة **نحو خطة عمل للمستقبل**، مع تركيز خاص على دور المجتمع المدني والإعلام، والتركيز الخاص لا يعني عدم الإشارة إلى أمور أخرى.

المتكلم الأول سيكون الأخ محسن مرزوق، الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية، فليتفضل.

● **محسن مرزوق**

أولاً: خطوط عريضة من أجل برنامج عمل لتفعيل التعاون المدني العربي ـ التركي

أريد أن أتقدم بالشكر الجزيل مرة أخرى في ختام مؤتمرنا للدكتور خير الدين حسيب والدكتور منصور اوغلو، ومن خلالهما لمؤسستيهما **مركز دراسات الوحدة العربية** و**مركز الاتجاهات السياسية العالمية** للجهود التي بذلت من أجل إنجاح المؤتمر على صعيدَي المحتوى والتنظيم. كما أتوجه بالشكر لضيوفنا من المفكرين والباحثين وكبار المسؤولين والإعلاميين والنشطاء. فقد رفعت مساهماتهم من مستوى النقاش والتبادل بروح من الصراحة والتوجه البنّاء نحو تطوير العلاقة بين نخب المجتمعات المدنية في تركيا والدول العربية.

ولعل أهم مهمة تطرح علينا هو استخراج محاور للمتابعة العملية من كم الاقتراحات الثمينة التي تقدم بها المشاركات والمشاركون. فهدف هذا المؤتمر منذ البداية تمثل في الإعداد لمأسسة تعاون دائم بين المجتمعات المدنية العربية والتركية.

في هذا الإطار، أستسمحكم بتقديم **مجموعة من النقاط والمقترحات** لمتابعة هذه الورشة مستقبلاً بأنشطة عمليّة.

وبشكل ملموس، سأتقدّم بـ:

ـ خمس ملاحظات حول منهجية الحوار العربي ـ التركي المدني، ومقترح مأسسته بإطلاق منتدى مدني دائم يعمل على تفعيل توصيات مؤتمرنا هذا.

ـ ثمّ سأقترح خمسة أهداف لهذا المنتدى.

ـ أخيراً، سأقترح اثنتي عشرة فكرة عملية مستوحاة من نقاشات المؤتمر، ومن توصيات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٩٣ حول الموضوع نفسه.

ليس المقصود طبعاً اعتبار كل هذه النقاط برنامج عمل للتنفيذ الفوري. فمن الضروري وضع سلّم أولويات لها، واختيار فكرة أو فكرتين فقط من بينها يمكن وضعها على جدول أعمال المنتدى المدني العربي ـ التركي الذي أقترح تشكيله.

ثانياً: ملاحظات منهجية حول «الحوار»

يتطلب تصور تأسيس منتدى مدني عربي ـ تركي توضيح منهجية ومحتوى الحوار المرجو. والواقع أن عنوان مؤتمرنا: **الحوار العربي ـ التركي** يثير في ذاته ملاحظات منهجية هامّة، انتبه لها عدد كبير من المتدخلين، ولابدّ من التذكير بها:

الملاحظة الأولى، وكما لاحظ د. جميل مطر، فتركيا دولة قومية قائمة وناهضة، بينما العرب هم ٢٢ دولة موزّعة، والمسألة القومية العربية هي هدف يبحث عن مسار التحقق. فبالنسبة إلى الوضع العربي نحن نتحدث إما عن الوضع القطري القائم فعلاً أو عن وضع التوحد القومي المأمول. لهذا فإنّ أي وضع لهذا الحوار في سياق رسمي/ شكلاني إما سيقود إلى حوارات ثنائية دولة لدولة، أو إلى وضع غير منطقي أو غير متكافئ. ومن جهة أخرى فإن الثقة مهتزة بالأداء الرسمي العربي في إدارة حوارات مع أي قومية أخرى من منظور حماية مصالح الأمة. فالتجارب تؤكد أن عدداً وافراً من الحكومات العربية تعمل بكل أسف ضد المصالح الحيوية لشعوبها ودولها.

الملاحظة الثانية: النتيجة أن تجربة تركيا الحديثة وضعتها في موقع متقدّم مقارنة بالتجربة القومية العربية التي كما قال د. كوثراني لم تنجح في هزم سايكس ـ بيكو. وتواصلت الدول العربية القطرية المأزومة الحالية، بينما بنيت الدولة القومية التركية، ومرت إلى مرحلة تاريخية جديدة من خلال بناء النظام

الديمقراطي والتنمية. هناك فارق. نحن أمام مسار تاريخي فيه طرف متقدّم في تجربته، وطرف متأخر فيها. وهذا حسب رأيي لا بد أن ينعكس في ترتيب علاقة التبادل بطريقة أو بأخرى. المهم ألا يحاول أيّ من الطرفين جرّ الطرف الثاني إلى الوراء بأيّ شكل من الأشكال.

الملاحظة الثالثة: أنّ الحوار لكي ينجح يتطلب وقتاً لإنضاجه. فلابد من العمل مع مجموعة عربية تركيّة لفترة طويلة نسبيّاً، لتأسيس الثقة والتعارف والمرور من التنفيس عن الاحتقانات الأوليّة إلى البناء على قاعدة التراكم.

الملاحظة الرابعة: أنّ الحوار لكي ينجح فلابد أن يكون المشاركون فيه:

- متحمسين لهذا الحوار ومقتنعين به.

- يتحلّون بخصال الحوار: أيّ التفهم والمرونة والقبول بالآخر، فالحوار ليس قول الرأي فقط، وإنما محاولة للبحث عن مناطق التقاطع والبناء.

- تنويع المتحاورين، وتمثيل التيارات كلّها.

الملاحظة الخامسة: لا بد من تحقيق دقيق للأهداف والفائدة المرجوة من هذا الحوار حتى لا يبقى غائماً، بحيث لا يكون حواراً مجرداً بل حواراً يدور حول القيام بأعمال ملموسة مشتركة. فالعمل الملموس وحده هو الذي يصنع التجارب ويراكم المعرفة، وينمّي العلائق.

الخلاصة، نحن نحتاج لمأسسة حوار ذي طابع مدنيّ غير رسميّ، بين مجموعة متحمسة لموضوعه؛ عرب وأتراك لا يمثلون العرب والأتراك بل يمثلون أنفسهم وشبكاتهم كمواطنين، وهيئات تنتمي إلى الفضاء الجغرافي الواحد.

وهذا طبعاً لا يمنع أن تكون موضوعات الحوار الأتراك والعرب (بالتعريف)، ولكن يجب ألاّ يسايرنا الشك حول طبيعة المتحاورين، كونهم غير معنيين بالمسألة التمثيلية إلا في الحدود التي تسمح بها وضعيتهم داخل فضاءاتهم المدنية.

من هذا المنطلق دعوت في الكلمة الافتتاحية إلى تأسيس منتدى مدني عربي ـ تركي دائم.

الفكرة أن يكون المنتدى آلية لتنفيذ المتابعات الخاصة بالعمل المدني الهادف إلى تعزيز التعاون التركي ـ العربي.

وأقترح أن تكون الأهداف العامة لهذا المنتدى الذي سيكون مفتوحاً للمثقفين والبرلمانيين والفنانين والإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني والجامعات:

١ ـ خلق بيئة ثقافية واجتماعية ذات قابلية للتعاون العربي ـ التركي.

٢ ـ تشكيل قوة اقتراحية تستطيع اقتراح سياسات وتوجيهات تغني مائدة صنع القرار.

٣ ـ بناء مراكز قوة مشكلة من شبكات أفراد ومؤسسات مقتنعين ومتحمسين بهذا التعاون التركي ويستطيعون الإشعاع والتأثير.

٤ ـ بناء أجيال من الخبرات البشرية التي تتخصص في قضايا التعاون العربي ـ التركي (القضايا الأوروبية) بما فيها تعلّم اللغة.

٥ ـ نقل التجارب والاستفادة منها، خاصة في المسألة الديمقراطية التي تشكل الباب الأول الفاتح لغيره من الأبواب.

٦ ـ لعب أدوار في مجال الدبلوماسية الشعبية.

ثالثاً: مقترحات التعاون

وبشكل عملي فإن مجالات التعاون التي نقترح الاختيار في ما بينها حسب الممكن والمتاح والأولوي، إذ لا يمكن إنجازها كلها إلا بتضافر جهود عدد كبير من المؤسسات، وعلى المدى الطويل، هي:

١ ـ خلق فضاء مذاهنة أو تفاكر (Think Tank) يتشكل من مراكز بحوث وباحثين/ أفراد وأكاديميين يكون هدفه دراسة مجالات التعاون واقتراح سياسات لتفعيل تلك المجالات.

٢ ـ تبادل التجارب والخبرات:

ـ تنظيم زيارات دراسية موضوعاتية، مع التركيز على الشباب.

ـ تبادل وتعاون بين الجامعات/ تبادل طلاب وأساتذة.

٣ ـ التفكير في بعث ماجستير/ شهادة جامعية متخصصة في قضايا التكامل والتعاون التركي ـ العربي (تدرّس باللغتين).

٤ ـ التشبيك بين المبدعين، فيكون الفن في خدمة التكامل اعتماداً على المساحات الثقافية المشتركة.

٥ ـ التشبيك بين الإعلاميين بغرض العمل على تحسين صورة الطرفين لدى بعضهما البعض.

٦ ـ خلق شبكات بين جمعيات المجتمع المدني من الطرفين.

٧ ـ خلق مجالات تشبيك بين رجال الأعمال.

٨ ـ النشر والترجمة للأدبيات في الاتجاهين، وربما بعث مجلّة متخصصة في الحوار العربي ـ التركي.

٩ ـ إنجاز البحوث المشتركة مثلاً في مجال استطلاعات الرأي.

١٠ ـ الدعوة إلى تأسيس معهد ثقافي عربي ـ تركي.

١١ ـ مراجعة المناهج المدرسية وتطهيرها من الصور السلبية عن الطرفين.

هذه مجالات عملية للتعاون قد تستطيع إحدى المنظمات الشريكة في مؤتمرنا التصدي لواحد منها، وقد تتشكل تحالفات بينها للقيام بالشيء نفسه. وقد ننجح في إقناع الحكومات في إنجاز أحدها.

ولكن الخطوة الأولى تبقى حسب رأيي تأسيس منتدى دائم يجمع المنظمات والشخصيات المشاركة في المؤتمر وغيرها، يطرح على نفسه برنامج عمل ينتقي مجالاً أو اثنين للعمل عليه، ويكون ذلك تحقيقاً للتراكم، وتجنباً للتكرار، وتجميعاً للجهود، ومأسسة للهدف.

خير الدين حسيب

شكراً للأخ محسن مرزوق على هذه المقترحات، التي وضع لنا من خلالها برنامجاً للسنوات العشر القادمة للحوار العربي ـ التركي.

الكلمة الآن للأستاذ سونميز كوكسال، وأنا أشفق عليه مما سيقوله، لأنني أعتقد أن أ. محسن مرزوق لم يترك له الكثير ليقوله، فليتفضل.

سونميز كوكسال

شكراً لك. في الحقيقة بعد يومين من المناقشات لم يعد هناك الشيء الكثير مما يمكن الحديث عنه. لقد جرت نقاشات مكثّفة، غنية ونخبوية وعلى مستوى عالٍ جداً. ولقد كنت شاهداً على نقاشات تمتلك القدرة على فتح آفاق جديدة،

من هذه الجهة تظهر أهمية هذا الاجتماع. وإذا سمحتم لي أنا أيضاً أودُّ في هذه الكلمة المقتضبة الوقوف عند بعض المواضيع.

في النقاشات التي جرت يوم أمس بشكل خاص توقّف المحاضرون من ضيوفنا كثيراً عند «استمرارية حكومة حزب العدالة والتنمية». أتساءل هنا فيما إذا كانت انفتاحات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة تتحقق من خلال السياسات التي تتبعها حكومة حزب العدالة والتنمية أم أنه إذا اضطرّت حكومة حزب العدالة والتنمية ذات يوم لترك الصلاحيات التي تمتلكها، هل سيُكتب لهذه السياسات الاستمرارية في الحياة؟

وأما الموضوع الآخر فهو يتعلق فيما إذا كانت تركيا تلعب دوراً استراتيجياً أم لا؟!

أعتقد أنه ليس لدى تركيا النيّة بلعب دور كهذا. وكل ما في الموضوع، كما قال معاون المستشار يوم أمس، إن تركيا تهدف إلى Regional Ownership، أي أن تركيا تصوغ سياساتها المتعلقة بالمنطقة من جديد.

ثمة موضوع ثالث أيضاً يتمثل بمشكلة التدخل بشؤون العراق الداخلية. في الحقيقة لقد قدّم معاون المستشار يوم أمس جواباً عن هذا السؤال، إن العنصر الجديد في السياسات التركية هو ـ كما هو واقع الحال في فلسطين والبوسنة والهرسك وأفغانستان ـ الجهد المبذول من أجل تحقيق السلام. يجب تقييم كل ما يجري على هذا الشكل.

وهناك موضوع آخر هام جداً، وهو موضوع «الموارد الطبيعية». وفي هذه النقطة أتقدم بالشكر للعرض الهام الذي قُدِّم حول هذا الموضوع لأنه كان غنياً بالأفكار الجديدة. انطلاقاً من هذه الأفكار يمكن لتركيا والعراق وسورية، على ما أعتقد، العثور على إمكانية التلاقي من جديد.

لقد ظهرت العلمانية، كموضوع هام جداً، من حيث تطبيق الديمقراطية في الدول الإسلامية، وأعتقد أنه من الهام جداً الوقوف عند هذا الموضوع في ورشات عملنا القادمة.

الموضوع الأخير هام جداً، خاصة حالة السلطة العسكرية والمدنية. وأنا أقيّمه على أنه موضوع هام يقتضي الوقوف عنده باهتمام.

ما الذي يمكن القيام به فيما يخص **السياسات المستقبلية**؟ كما قال السيد

مرزوق، لقد قُدّم لنا برنامج لعشر سنوات. وأما مفتاح النجاح هنا فهو على ما أعتقد يكمن في مدى واقعيتنا. فإذا ما طلبنا الشيء الكثير فإن فرصة نجاحنا ستنخفض بنفس النسبة، ولهذا السبب يجب تبني البراغماتية والواقعية كقاعدتين أساسيتين.

بدايةً، يوجد على الصعيد الاقتصادي العديد من اللقاءات والمنتديات المختلفة للعلاقات الثنائية بين دولنا، ولكن هذه اللقاءات والمنتديات بمفردها لن تقدم الإمكانية لتقدم هذه البلدان وتطورها. ولهذا يجب أن نتخذ موقفاً يسهل تحقيق ذلك.

توقف د. مرزوق عند المجال الثقافي وأعتقد أن هذا الموضوع هام جداً بالنسبة إلى الأتراك من جهة، وبالنسبة إلى العالم العربي من جهة أخرى، وهو هام أيضاً، وبشكل خاص من زاوية «ملء المجال العاطفي». لقد طُرحت بعض الأفكار ومن الممكن في اجتماعات قادمة إجراء أبحاث مشتركة ضمن إطار عام القدس، ويمكن الوقوف أيضاً عند موضوع تعلم اللغة العثمانية، وإجراء أبحاث عن الهوية، وغيرها من المواضيع الأخرى.

أضف إلى ذلك أن هناك موضوعنا حول «الذاكرة الجمعية» وبعض الرموز التي تشكلت حولها. وكذلك موضوع تطهير الذاكرة الجمعية من بعض العناصر الشاذة والمحرّفة. وضمن هذا الإطار يمكن، كما قال د. مرزوق تحريك آليات اتخاذ القرار والعمل على تنظيف الكتب المدرسية من مجموعة من العبارات الواردة فيها. كذلك ثمة موضوع مدرج منذ سنوات على جدول الأعمال وهو وضع برنامج دراسات عليا مشتركة. ويوجد برامج كهذه في بعض الجامعات في تركيا. وقد افتُتح برنامج كهذا في جامعة إشك التي درّست فيها في فترة من الفترات. فلقد افتُتح برنامج دراسات عليا حول الشرق الأوسط والعلاقات مع الدول العربية. وربما جامعة كولتور تعطي الأولوية لهذا الموضوع ضمن اهتماماتها. برامج تبادل الطلّاب فتحت نقاشات مكثفة بين المشاركين ـ بسبب ذريعة لم أفهم أسبابها ـ في الحقيقة يوجد أمثلة كثيرة طبقت على أرض الواقع في هذا الاتجاه. حتى أننا نخطط لما يشبه ذلك بين الشباب الأتراك واليونانيين. وكذلك يوجد اتفاق في وجهات النظر، سواء في اليونان أو في تركيا حول مدى فوائد احتمال كهذا. ومن هذا المنطلق لا أعتقد بوجود شيء طبيعي أكثر من بذل الجهود المشتركة من أجل بناء المستقبل من خلال تعارف الأجيال القادمة على بعضها البعض، والتخلص من أية أحكام مسبقة. ولهذا السبب يجب وضع هذا الموضوع ضمن الأولويات.

كذلك يعتبر الإعلام من المواضيع الهامة جداً. وخاصة في هذا العصر السريع الذي نعيشه. يقع على عاتق الإعلام مهام كبيرة جداً. يقوم الإنترنيت والمحطات التلفزيونية، وكذلك الصحافة المكتوبة بوظيفة هامة جداً من حيث خلق الرموز. وعلى الأقل يمكن للإعلام أن يبادر في موضوع التشجيع على بعض المواضيع. أعتقد أن مهمة هذا المنتدى تتلخّص بالبقاء ضمن إطار تأسيس المجتمع المدني، لأنه يوجد بيننا علاقات متطورة أكثر من المحطات الرسمية. كما أن إعطاء صبغة رسمية لعلاقات المجتمع المدني، عبر هذا المنتدى قد لا تعطي النتائج المرجوة. ولهذا السبب ـ كما قلت سابقاً ـ يجب أن نكون براغماتيين، وأن نؤمن مشاركة متوازنة من أجل إحياء الحوار.

برأيي إن نقطة ضعف هذا المنتدى هي أن مشاركة الجانب التركي لم تكن كثيفة. وقصدي من كلمة «كثيفة» هي أن نقوم بمبادرات تؤمن مشاركة أوسع من حيث عدد المؤرخين والصحفيين وغيرهم.

تتلخص وظيفتنا بتطوير مفهوم العلاقات بين المجتمعات، وهي ما يُطلق عليها مصطلح الدبلوماسية العامة، والتي تزداد يوماً إثر يوم.

ومن المفيد جداً إجراء تقييم لمدى تحقيق الأهداف والإجراءات التي تحدّث عنها السيد مرزوق. فلقد بدأنا ورشة عملنا ببرنامج مكثف وواسع، ولكن إذا اجتمعنا بعد عام ووجدنا أنه لم يتحقق أي شيء من كلّ ما قلناه، فهذا يعني أننا فشلنا. ولهذا السبب يجب أن نكون انتقائيين بعض الشيء. وأن نركز على المواضيع التي تكون فيها فرصة النجاح والتحقق أكبر.

مجموعات مراكز إنتاج الفكر «الثينك تانك» (Think-Tank) عبارة عن مجال فعاليات يزداد عددهم في تركيا يوم إثر يوم. ويوجد في جامعاتنا وفي مجالاتنا الأخرى أفراد «التينك تانك» الذين يزدادون ويتطورون باستمرار. ليست المسألة أن نحول منتدانا إلى «تينك تانك»، ولكن ومن خلال هذا المنتدى يجب خلق تعاون بيننا وبين التينك تانك الموجودين في بلداننا. يجب أن نقيم تعاوناً معهم، نشجع أفراد تينك تانك على أن يجتمعوا بين الحين والآخر، لكي يخلقوا تنسيقاً فيما بينهم، وعلى ما أعتقد هناك خطوات كثيرة يجب القيام بها في هذا الموضع، وشكراً.

الحوار المفتوح

خير الدين حسيب (رئيس الجلسة)

الآن لدينا ٥٥ دقيقة لتقديم مقترحات أخرى، ومناقشة ما قُدم من اقتراحات، سنخصص منها عشر دقائق؛ خمس دقائق لكلّ من المتحدثينْ للإجابة عن المقترحات، و٤٥ دقيقة لحضراتكم لإبداء ما لديكم من مقترحات حول «نحو خطة عمل للمستقبل».

موضوع الجلسة هو **نحو خطة عمل للمستقبل**.

أعطي الكلمة للجانب العربي، وأبدأ بالدكتور حسن نافعة.

١ ـ حسن نافعة

هناك دول عربية ترتبط بعلاقات ثنائية مع تركيا، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. المطلوب من الحوار العربي ـ التركي، أن يبحث عن آلية محددة، لضمان التنسيق بين المبادرات العربية ـ التركية التي تتم في إطار ثنائي، واحتياجات التنسيق العربي ـ التركي على الصعيد الاستراتيجي.

في تقديري، إن المرحلة التي تمر بها المنطقة حالياً تبدو على درجة كبيرة من الخطورة، وأظن أن هناك قضيتين يتعين أن تحظيا باهتمام خاص، في إطار الحوار العربي ـ التركي على الصعيد الاستراتيجي:

القضية الأولى: كيف يستطيع التعاون العربي ـ التركي أن يَحول دون اندلاع حرب جديدة في المنطقة، خاصة توجيه ضربة إسرائيلية أو أمريكية أو إسرائيلية ـ أمريكية مشتركة ضد إيران.

القضية الثانية: كيف يستطيع التعاون العربي ـ التركي أن يبحث عن منهج أو آفاق جديدة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بعد دخول المنهج الحالي للتسوية في مأزق.

إذن، أنا أعتقد أن الحوار حول القضايا الاستراتيجية يجب أن يحظى بأولوية خاصة في هذه المرحلة، كما سوف يكون من المفيد جداً، في هذه المرحلة أيضاً، أن يكون الحوار عربياً ـ إيرانياً ـ تركياً.

٢ ـ مصطفى اللباد

أشكرك سيدي الرئيس وللمنظمين على إقامة هذا الحوار العربي ـ التركي بعد انقطاع ستة عشر عاماً.

اقتراحي المحدد هو:

ـ تشكيل مجلس حكماء وخبراء من الطرفين، لا يتعدى العشرين شخصاً لتقديم الاستشارات، وفائدة العدد القليل هو العملانية.

ـ تقسيم مجالات الاهتمام إلى: استراتيجي، وسياسي، واقتصادي، وثقافي وفني، لأن ذلك من شأنه الوصوَل إلى نتائج محددة في قضايا محددة، وأنا أتفهم أن مؤتمرنا الحالي اشتمل على موضوعات عدة، نظراً إلى الانقطاع السابق، ولكن في المرات القادمة، ينبغي تحديد وتعيين الموضوعات بوضوح.

ـ عقد الحوار سنوياً لأسباب الديمومة واستمرار التواصل.

ـ على الأقل استحداث موقع إلكتروني، يصلح كمنبر للحوار والتواصل من خلاله، في الفترات الزمنية الفاصلة بين جلسات الحوار.

٣ ـ محمد نور الدين

بما أنا قدّمنا في ورقتنا في المؤتمر، مقترحات مفصلة حول التعاون العربي ـ التركي، أكتفي هنا بالإشارة إلى ما يلي:

ـ أهمية التواصل بين مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار، وبالتالي رفع توصيات الندوة ومقترحاتها إلى المسؤولين في تركيا والوطن العربي، ولو بالبريد.

ـ للرأي العام أهمية كبيرة، وما كان للمسؤولين الأتراك من بولنت أجاويد إلى رجب طيب أردوغان أن ينتقدوا إسرائيل، لو لم يكن للقضية الفلسطينية مكان ثابت في الوجدان الشعبي التركي.

هنا أشير إلى نقطتين:

ـ ظاهرة **المسلسلات** التركية، وضرورة «دبلجة» مسلسلات عربية، وعرضها على الشاشات التركية، حتى تصل إلى عشرات الملايين.

ـ أهمية لعبة **كرة القدم**، وأهمية التواصل شعبياً عبر هذه اللعبة. فما الذي منع من تبادل المباريات بين الأهلي أو الزمالك في مصر، وفنارباهتشه أو غلاطة سراي أو بيشكتاش؟

إن القضايا ذات البعد الشعبي، هي مما يَحْسُنُ الاهتمام به.

٤ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

بالإضافة إلى المقترحات العملية المحددة التي قدمها الأخ أ. محسن مرزوق، يمكن لي أن أقترح فتح قناة لـ **الحوار الاستراتيجي العربي ـ التركي**، على غرار الحوار الاستراتيجي العربي ـ الصيني، والعربي ـ الياباني.

وأقترح أربع قضايا على جدول أعمال الحوار الاستراتيجي العربي ـ التركي:

ـ الموقف من إسرائيل والقضية الفلسطينية.

ـ قضية المياه، وقد اتضح من المناقشات مدى أهمية هذه القضية، التي يمكن أن تمثل (قنبلة زمنية متفجرة) على مسار العلاقات العربية ـ التركية.

ـ التعاون العلمي ـ التكنولوجي، في قضايا «التكنولوجيات العالية»، وفي مقدمتها: تكنولوجيا الفضاء، والتكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الإلكترونيات الجديدة، وتكنولوجيا المواد الجديدة.

ـ بناء صيغة مؤسسية للحوار بين تركيا والطرف العربي ـ الجماعي، كشريكين متكافئين في عمل مستقبلي حقيقي.

٥ ـ منذر سليمان

مقترحات مختصرة:

ـ تكوين مجلس استشاري مشترك لرصد تطور العلاقات العربية ـ التركية حول الملفات الأساسية، وتقييم مسار العلاقات الثنائية لكل دولة عربية مع تركيا، وصولاً إلى تقديم المشورة حولها، بعد تأكيد مصداقية المجلس الاستشاري.

ـ إقامة حلقات نقاشية إعلامية تُعرَض على المشاهدين الأتراك والعرب معاً، والتحاور في كافة ميادين الحراك السياسي والفكري والثقافي والإعلامي، تنظيم ندوتين في السنة على الأقل.

٦ ـ منير الحمش

إن المقترحات المقدمة من أ. محسن هامة وجدية، لكن ما يحتاج إليه أي مقترح، هو بيان الآليات المساعِدة على التنفيذ.

وللدكتور خير الدين حسيب قول قديم، كان يردده في مؤتمرات وندوات

سابقة، وهو أن على كلّ من يقدم اقتراحاً، أن يرفق ذلك بقائمة تكاليف مالية، مع بيان مصادر التمويل والجهات التي عليها التنفيذ.

ذكرت في ورقتي، حول العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا، أن جامعة الدول العربية أحدثت منتدى للحوار العربي ـ التركي، ومن بين أهداف هذا المنتدى أمور عديدة تدخل في نطاق هذه المقترحات. لهذا، أرى أنه، وبسبب الجانب المؤسسي والمادي بوجه خاص، يمكن إعداد ملف كامل لأعمال هذه الندوة، وإرساله إلى جامعة الدول العربية، مع اقتراح دعوة منتدى جامعة الدول العربية للاستفادة من أعمال هذه الندوة والمقترحات التي خرجت بها، إضافة إلى إمكانية حشد الجهود العربية في هذا الاتجاه.

٧ ـ سيار الجميل

كنت أتمنى أن يكون الزملاء الأتراك حاضرين ليشاركوا معنا في هذه الجلسة الختامية، وتذكرون أننا قبل ست عشرة سنة، قد عقدنا ندوة العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، وفي جلسة اليوم اثنان من الأساتذة الذين شاركوا في تلك الندوة، إضافة إليّ، وكان الوفد التركي كله كان حاضراً، واتخذنا عدة مقترحات ولكنها لم تنفَّذ أبداً.

لا أقول إن الأتراك ليسوا مهتمين بالعلاقات العربية ـ التركية، فهناك مؤسسات عديدة في إستانبول وأنقرة وغازي عنتاب، تعمل على تطوير العلاقات من أجل تنفيذ مصالح عديدة. وقد حضرت إلى إستانبول ضيفاً على ثلاث مؤسسات: جامعة مرمره، وبلدية إستانبول، ومركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.. فهل ثمة سعي إلى تأسيس محطة اتصال لجمع اهتمام هذه المؤسسات المهتمة بالشأن العربي؟

إنني اقترح أن يتم، على مدى سنة، عقد مؤتمر تأسيسي للتخطيط من أجل تنفيذ مشروع محدّد، ونكون واقعيين في تنفيذ ذلك المشروع.. وأن يُعنى كل لقاء بجانب عملي معينّ وبإنجاح آلياته.

٨ ـ علي محافظة

أعتقد أن الهدف من هذه الندوة كان تبادل الآراء حول تصورات لتطوير العلاقات العربية ـ التركية في ندوة مغلقة. وكان تمثيل الإخوة الأتراك في هذه

الندوة جيداً، فقد حضرها وشارك فيها أساتذة في العلاقات الدولية، وسفراء سابقون، وضباط كبار سابقون في الجيش التركي، وقد أبدوا آراءهم بصراحة وحرية. وليست قلّة عددهم في الجلسة الأخيرة، دليلاً على فشل هذه الندوة، أو على عدم اهتمام الإخوة الأتراك بها.

أقترح عقد ندوة مماثلة لهذه الندوة في السنة القادمة في بلد عربي، لتناول موضوع العلاقات العربية ـ التركية، وكيفية تطويرها وتعزيزها.

٩ ـ عدنان عمران

حقّقت هذه الندوة الهامة نتائج طيبة، وجاءت المداخلات في الجلسة الختامية بمقترحات تجدر دراستها. ولكن لا بد من أن نكون أكثر واقعية:

أمامنا ـ لحسن الحظ ـ مقترحات عملية هامة، قدمها أ. محسن مرزوق؛ وذكر أن المطلوب دراستها، والنظر في ما يمكن تحقيقه بصورة عاجلة.

وأنا أعتقد أن هنالك إمكانية للانتقال إلى المرحلة التنفيذية، والمطلوب اختيار ما نراه ممكناً لتنفيذه في فترة قريبة، ووضع برنامج للمقترحات الأخرى، والعمل العاجل لوضع الآليات اللازمة من أجل التنفيذ.

وأقترح أن يقوم مركز دراسات الوحدة العربية، والمؤسسة العربية للديمقراطية، بالإضافة إلى من يمثل الجانب التركي بهذا العمل، وذلك في فترة قريبة.

هنالك إمكانية لتحقيق ما من شأنه أن يدفع التعاون خطوة إلى العمل، وهي فرصة لنا للانتقال من الحالة النظرية إلى الحالة العملية. وشكراً.

د. حسيب

أعطي الكلمة للجانب التركي، وأبدأ بالسيد **سونميز كوكسال**

١٠ ـ سونميز كوكسال

طبعاً قُدمت اقتراحات مثيرة وهامة جداً، أريد أن أقدم رداً ضمن إطار الموضوع الذي أثاره السيد جدّو بشكل خاص.

كما تذكرون أكدت في كلمتي الأولى على أن التمثيل لم يكن متوازناً، وانطلاقاً من هذه النقطة أعتقد بضرورة تعددية وتنوع مشاركة الجانب التركي في الاجتماعات

القادمة، ولقد دوّنا هذه الملاحظة باهتمام. وأما الموضوع الآخر فيتعلق بعدم تمكن زملائنا المشاركين من الوصول إلى هنا من مناطق بعيدة بسبب حركة ازدحام المرور في إستانبول. وقسم آخر من الزملاء لم يستطيعوا الحضور من أنقرة، ولهذا السبب كنا نحن وحدنا الممثلين عن تركيا هنا، وأتمنى أن يسامحنا أصدقاؤنا العرب على غياب هؤلاء المشاركين. إن العيش في إستانبول مع الأسف يخلق مثل هذه المشاكل.

وأما فيما يخص بيوت الثقافة التي تحدّث عنها السيد مرزوق فإنني أود تقديم هذه المعلومة. تركيا على وشك وضع خطوة في هذا الاتجاه، فقد ابتدأ افتتاح مجموعة من المراكز في عدد من الدول تحت اسم «**بيوت يونس أميرة للثقافة**» وطبعاً هذا المشروع يتطلّب تمويلاً كبيراً، ولكنني أعتقد بأن تركيا مع مرور الوقت ستبدأ بملء هذا الفراغ .من خلالنا وخلالكم ستخلق هذه الندوة نوعاً من الزمالة في ما بيننا، وسيتم إيصال التقرير الذي سينتج من هذا الاجتماع إلى المؤسسات والجهات ذات الصلة.

إن تطبيق كافة الأفكار التي طُرحت في هذه الندوة سيستغرق وقتاً طويلاً، خاصة وأنه توجد بينها اقتراحات بعيدة المدى، طبعاً وضمن هذا المعنى تكتسب الموارد التمويلية أهمية كبيرة. ولكن مركز اتجاهات السياسة العالمية (Gpot) في حالة تواصل وتعاون مع المؤسسات الأخرى، كما، سيواصل المركز الاتصالات اللازمة من أجل تطبيق الاقتراحات الممكنة، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما قلت منذ البداية في هذه المرحلة يجب أن نكون براغماتيين وعمليين. وفي حال بدأنا العمل فوراً، اعتقاداً منا بأن كافة الأهداف ستتحقق في لحظة واحدة، فإنه سيُحكم علينا بالفشل، ولذلك نحن مضطرون لاتخاذ قرار عن طريق الحوار المتبادل حول أيّ الأعمال التي يجب البدء بها.

كما أن استمرارية هذه الندوة أمر مهم جداً، ويجب خلق زمالات مشابهة مع دول عربية أخرى.

قد لا تُحقق عملية المأسسة لنا النجاح باستمرار، ولذلك من المفيد جداً إقامة علاقات دائمة في ما بيننا. وطبعاً ضمن إطار هذا التنظيم سنستخلص الدروس، ولكن الشيء الجميل والمكتمل فعلاً هنا هو مشاركتكم. ومن هنا أتوجّه بالشكر لكم وللمترجمين الذين بذلوا الكثير من الجهد الخارق على مدى يومين من أجل تحقيق التواصل فيما بيننا.

الكلمة الختامية الأولى

خير الدين حسيب

أولاً أتقدم بالشكر للأخ د. منصور، والأخت سيلفيا، على الجهود التي بذلاها لعقد هذا المؤتمر بعد مضي ستة عشر عاماً على المؤتمر الأول. لكن هذا لا يعفينا من تقييم نقدي للندوة، وهنالك مثل يقول: «صديقك من صَدَقك»، والنقد الذاتي هو ما يساعدنا في المستقبل. وأنا أنتهز فرصة عدم وجود د. أحمد داود اوغلو، وزير الخارجية، وأرجو أن يُنقل له تسجيل ما سأقوله في ختام هذه الجلسة.

الملاحظة الأولى: نحن، في الجانب العربي، منذ الندوة الأولى التي عقدناها في بيروت، وحتى الآن، نعاني المرارة وعدم وجود رغبة كافية لدى الجانب التركي في هذا الحوار.

في الندوة الأولى، كان هناك مركز لدراسات الشرق الأوسط والبلقان، وبفضل وزير الخارجية السابق، وحيد خلف اوغلو، تمكنّا من تسمية باحثين من الجانب التركي، ولكن لم يتحمل الجانب التركي أية مصاريف لتمويل تلك الندوة، بل تحمل الجانب العربي، وبالذات مركز دراسات الوحدة العربية، حتى تكاليف سفر المشاركين الأتراك إلى بيروت. وفي هذه الندوة كذلك، وبعد ستة عشر عاماً، وبعد محاولات من خلال أ. فهمي هويدي، مع د. أحمد داود اوغلو نفسه يوم كان مستشاراً لرئيس الوزراء، حين وعِدنا أنه سينشئ معهداً للدراسات العربية، وعندها يمكن القيام بندوة مشتركة. وبقينا نتابع، واتصلنا بكل من نستطيع الاتصال به، ولكن لم نُوفق إلا خلال السنة الماضية، بالتعاون مع د. منصور والدكتورة سيلفيا لعقد هذه الندوة، التي قامت بتمويلها كاملة «المؤسسة العربية للديمقراطية»، وتحمّل «مركز دراسات الوحدة العربية» تكاليف

السفر للمشاركين العرب. هذا الوضع، نتمنى ألّا يستمر، ونتمنى أن يرافق هذا الانفتاحَ التركيَّ الجديد على البلدان العربية وعلى العرب، رغبةٌ مشتركة، وجهودٌ فكريةٌ وماليةٌ، للمساهمة في استمرار هذا الحوار.

الملاحظة الثانية، هي أن من الأمور المهمة في هذه الندوات هو التراكم المعرفي. من الجانب العربي، ومن بين المشاركين الخمسة والعشرين، هناك ستة ممّن سبق لهم وشاركوا في الندوة في بيروت.

أما من الجانب التركي، فعلى الرّغم من كلّ المحاولات، والطلبات من الإخوان في الجانب التركي، أن يدعوا إلى المشاركة في هذا المؤتمر بعضاً ممن شاركوا في الندوة السابقة في لبنان، إلا أنه لم يشارك من الجانب التركي أيٌّ من الذين شاركوا في المؤتمر السابق، ولذلك لم تكن هناك استفادة من التراكم معرفي.

الملاحظة الثالثة: نحن زوّدنا المنظّمين من الجانب التركي بوقائع الندوة التي عقدناها في بيروت، وترجمناها ونشرناها باللغة التركية، إضافة إلى العربية. لذلك كان من الأجدى، على الأقل، أن يُعطى الباحثون الأتراك المشاركون في هذا المؤتمر، على الأقل، نسخة من برنامج الندوة السابقة، حتى يتصرفوا ويُعدّوا الأبحاث على هذا الأساس. كذلك الباحثون العرب، الذين هم على معرفة بالكتاب الذي صدر عن الندوة، وفيه كل وقائع ندوة بيروت، كان من المفروض أن يطّلعوا على برنامج الندوة السابقة، وعلى ما بُحث فيها، بحيث لا يكرّرون في هذا المؤتمر ما قيل سابقاً.

على سبيل المثال، في برنامج ندوة بيروت، هناك بحث للجانب التاريخي، وبعض المواضيع التي تطرق إليها بعض الباحثين، وكذلك كان هناك بحث عن أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني، وتأثيره في العلاقات العربية التركية، مع مناقشين أتراك. كما كان هناك بحث عن الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركة الوعي الجماعي القومي العربي والتركي، منذ إعلان الجمهورية التركية. وكان هناك بحث عن الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، إضافة إلى الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية. . . إلخ. ما حصل هو أن بعض الإخوان الباحثين العرب، حتى في الجلسة الخاصة بالوعي العربي، كرّروا ما قيل في المؤتمر السابق، على الرغم من أننا وضعنا مخططاً للندوة، وهناك شرح لما يتضمنه هذا المخطط لكلّ بحث.

على سبيل المثال، في موضوع «الاتجاهات الدينية السياسية في الوطن العربي

وتركيا: تجارب ومعضلات ودروس»، ما هو المطلوب من الباحثين؟ يشير مخطط الندوة إلى أنه «تعتبر علاقات الحركات الإسلامية بالسلطة في الوطن العربي وتركيا من أكثر القضايا تعقيداً، أمام تطور الجانبين، واستقرارهما السياسي والاجتماعي. ومن الواضح أن هذه العلاقة شهدت مساراً مختلفاً في تركيا عنها في الجانب العربي. ويسعى البحثان المقدَّمان في إطار هذه الندوة إلى رسم إطار عام لعلاقة الحركات الإسلامية بالسلطة، بحيث يستفيد كل طرف من تجربة الآخر، بما يساعده على تلافي سلبيات هذه العلاقة، وتقديم تصوّراتهما لحلول تضمن حق الجميع، إسلاميين وغير إسلاميين، من علمانيين وخلافهم، في المشاركة الاجتماعية ضمن إطار شامل من الحرية والديمقراطية».

هذا هو ما كان مطلوباً من البحثين العربي والتركي في هذا المجال، ولكن، ماذا تضمّن البحثان المقدمان من الجانب العربي؟ لقد تضمّنا رؤية تاريخية، ولم يعالجا الواقع الموجود، للحركات الإسلامية في الجانبين التركي والعربي. وهذه تنطبق على أمور أخرى، وكذلك بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية. . . إلخ.

فأنا أتمنى، وعلى الأقل أنا سأطلب من الباحثين العرب، وأرجو من د. منصور أن يطلب هذا من الباحثين الأتراك؛ فليرسل إليهم المخطط من جديد، ومخطط الندوة موجود، وعلى كل باحث أن يقدم بحثاً مكتوباً، لأن عدم تقديم بحث مكتوب هو من نقاط الضعف، فنحن معتادون في الندوات التي ينظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» على أن تُعدُّ جميع الأبحاث مسبقاً، وتُرسَل إلى جميع المشاركين في الندوة، قبل انعقادها، حتى يطّلعوا عليها، وألاّ يكتفوا بخمس عشرة أو عشرين دقيقة حتى يقدموا البحث. وقد حاولنا جاهدين مع الإخوان في الجانب التركي تنفيذ هذا الأمر، إلا أنه تعذر ذلك لأسباب مختلفة، علماً بأنه في الندوة السابقة في بيروت قدّم جميع الباحثين الأتراك أبحاثهم قبل الموعد، وبالتالي، فإن الحجّة التي قالت إن الباحثين الأتراك لا يقدمون أبحاثهم مسبقاً، حجة غير مقبولة. وبالنسبة إلينا، سنعطي مدة شهر لكل الباحثين العرب، ليعيدوا النظر في أبحاثهم في ضوء المخطّط المعدّ لهذا الغرض. ويبقى أننا اتفقنا مع د. منصور وزملائه، على أن يقوم «مركز دراسات الوحدة العربية» بترجمة جميع الأبحاث والتعقيبات والمداخلات التركية إلى العربية، ويقوم في الوقت نفسه بترجمة جميع الأبحاث بعد إعادة النظر فيها، وكذلك التعقيبات والمداخلات باللغة العربية إلى اللغة التركية، وستُرسَل إلى د. منصور لنشرها باللغة التركية، وسيقوم المركز بنشرها باللغة العربية. ثم اتفقنا كذلك على أن نقوم

بترجمة جميع وقائع هذه الندوة، من أبحاث وتعقيبات ومشاركات، إلى اللغة الإنكليزية، لنشر الكتاب باللغة الإنكليزية، بعد عرضه على الجانب التركي، لأخذ موافقته على ما جاء فيه.

وأحبّ أن أختم بأنه من الصحيح أن مشاركة الإخوة الأتراك كان ضعيفاً في ما يتعلق بالمناقشات، لكن البحوث كانت مرضية إلى حدّ كبير. ولكن أحد أسباب عقد هذه الندوة، في هذا الفندق البعيد عن إستانبول، هو كي يتفرغ كل المشاركين، العرب والأتراك، للمؤتمر، ولكن هذا لم يحصل. ويبدو أن هناك تقليداً في بعض الأوساط الفكرية التركية أن يحضر الباحث المؤتمر، يقدم ورقته، وينصرف، وهذا ما حصل. لكن هذا لن يثنينا أبداً، في «مركز دراسات الوحدة العربية»، عن الاستمرار في هذا الحوار. وربما هذا يحتاج إلى تحضير أكثر، ويحتاج إلى معرفة الأوساط الفكرية التي لديها ممارسة عملية في العلاقات العربية ـ التركية، حتى تكون الندوات القادمة مثمرة ومنتجة أكثر.

أكرّر الشكر للدكتور منصور والدكتورة سيلفيا على كل ما قدّموه من جهد، وإذا كان هناك من نواقص، فهي نتيجة عوامل بنيوية في الوضع الحالي للعلاقات التركية ـ العربية. وأتمنى، بوجود حزب العدالة والتنمية، وبوجود د. أحمد داود اوغلو، أن ننتقل إلى مرحلة جديدة، وأن يشعرنا الجانب التركي بأنه بقدر تلهف الجانب العربي على إقامة العلاقات والحوار مع الجانب التركي، وآمل أن نجد الصدى المناسب لدى الجانب التركي لهذا الحوار، وشكراً.

الكلمـة الختاميـة الثانيـة

منصور آق غون

لقد قدّم عضو المجلس الاستشاري الأعلى لـ مركز الاتجاهات السياسية العالمية (Gpot) السيد سونميز خلال كلمته الأجوبة الأكثر دقة. طبعاً ارتفع سقف التطلعات بعد أن تحقق منتدى كهذا بعد ستة عشر عاماً، ولكن لا توجد الإمكانيات من أجل تحقيق هذه التطلعات كلها دفعة واحدة.

إن زيادة عدد المشاركين من تركيا ووجودهم هنا أو عدم وجودهم لن يغيّر النتائج، وإن وجِد أي شيء هنا من شأنه التأثير في السياسة فإننا نمتلك الشبكة التي تنقل ذلك إلى رئيس الجمهورية أو إلى رئيس الوزراء أو إلى وزير الخارجية. الحالة ذاتها سارية المفعول أيضاً في موضوع الإعلام.. فقد بُثّت المحادثات التي جرت هنا في عدة أقنية تلفزيونية، أساساً لقد التقى بعضكم معهم شخصياً، وسيتم نشر هذه المقالات في الصحف. كما أن العديد من الشخصيات التي تحدّثت هنا هي من عالم الصحافة، ولها مكانة مرموقة وفعّالة في تركيا، حتى أن أحد المشاركين يشغل منصب الرئيس لإحدى مجموعات الصحافة والنشر، وكان رئيساً للتحرير في إحدى الصحف. أضف إلى ذلك أن بعضهم مقرّب جداً من السيد رئيس الوزراء، كذلك يجب ألاّ ننسى ذكر الشخصيات التي كانت بيننا، ومنهم السفراء المتقاعدين والجنرالات والسفراء الذين ما يزالون على رأس عملهم. ومن الوسط الأكاديمي كان بيننا طلائع من أصحاب الفكر في هذا المجال، فالسيد أتيان محجوبيان، على سبيل المثال، واحد من أهم أصحاب الفكر في تركيا.

كل واحد من هؤلاء جاء إلى هنا، وخصّص وقتاً لكي يشاركنا اجتماعاتنا

هذه، وكل هذه الشخصيات كما تعرفون لديها مشاغل كثيرة، ولذلك لم يستطع جميعهم تخصيص يومين من وقتهم لنا، لأن لديهم ارتباطات أخرى. أرجو أن تتفهموا ذلك.

إننا، وعلى اعتبارنا نمثّل مركز الاتجاهات السياسية العالمية (Gpot) وكذلك «مركز تركيا للدراسات الاقتصادية والاجتماعية»، الذي أديره، سنقوم بمواصلة علاقاتنا مع العالم العربي والشرق الأوسط، كما سنقوم بمواصلة أبحاثنا المتعلقة بالمنطقة. وإذا لاحظتم خلال إلقائي كلمة الافتتاح، فقد تحدثت عن الأبحاث التي نجريها في «مركز تركيا للدراسات الاقتصادية والاجتماعية»، أضف إلى ذلك أننا نجري أبحاثاً حول موضوع دمقرطة الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بهذا الموضوع نقيم مشاريع أخرى مع «مركز ابن خلدون»، ومع «المؤسسة العربية للديمقراطية» ومع منتديات ومراكز أخرى.

إننا نحن، في «مركز الاتجاهات السياسية العالمية (Gpot) سنواصل سلسلة الاجتماعات هذه، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل نقل الأفكار المطروحة في هذه المشاريع، بالإضافة إلى تطلعاتكم المتعلقة بتركيا إلى مراكز اتخاذ القرار المختصة وإلى الرأي العام، إن اقتضى الأمر ذلك.

الشرق الأوسط منطقة هامة سواء كان ذلك بالنسبة إلى تركيا أو بالنسبة إلينا نحن. وإننا سعداء لأننا تعارفنا عليكم، ليتنا استطعنا الحديث أكثر، ولكن مركزنا، مركز الاتجاهات السياسية العالمية، سيسعى إلى خلق فرص نستطيع من خلالها الحديث بشكل مستمر.

وأمّا بالنسبة إلى موضوع التمويل، فلا تستطيع تركيا تخصيص مورد كبير من أجل هذه المواضيع، ولكنها أحياناً تخصص مبالغ جيدة. ولقد استطعنا الحصول على موارد من وزارة الخارجية، ومن المؤسسات الأخرى من أجل الأبحاث التي نجريها ضمن بنية «مركز تركيا للدراسات الاقتصادية والاجتماعية»، وكذلك من أجل أبحاث جامعة كولتور. ولكننا في الحقيقة نود هنا أن نعرب عن امتناننا للمؤسسة العربية للديمقراطية لأن السيد محسن مرزوق قدّم الدعم لنا، لأنه على دراية بما نقوم به وكنتيجة لعلاقات الثقة القائمة فيما بيننا، كما ساهم في تواجدكم معنا.

إننا نؤمن بأن النقطة الأساسية هنا هي أن نكون مع بعضنا البعض، وأن نتحدث فيما بيننا، وأن نعمل سوية ضمن إطار واحد. أعتقد بأننا نجحنا في

تحقيق ذلك، أو على الأقل: أستطيع إطلاق حكم كهذا على أساس كلام زملائي الأتراك الذين تحدثت معهم، وعلى أساس انعكاسات ذلك في التلفزيون، وعلى أساس التقارير التي نشرتها الصحف. نحن لم نطلب وجود الإعلام بيننا، ولم نطلب إجراء أحاديثنا أمام الكاميرات، كما أننا اخترنا شخصيات تستطيع الحديث عن تجاربها المتعلقة بالمنطقة على أحسن وجه. وكما لاحظتم لم يتحدثوا عن تجربة الدمقرطة التي نعيشها، من خلال الدفاع عن تركيا أو من خلال القول بأن تركيا مثالاً نموذجياً. ولهذا السبب لم تكن الكاميرات موجودة هنا، ولكن كونوا على ثقة بأن الناس كل يوم يقولون الشيء ذاته أمام الكاميرات.

بالرغم من كافة الانتقادات، وبالرغم من كافة العوامل التي عرقلت تعاوننا، أودّ أن أعرب عن شكري الكبير للسيد حسيب.

نتا

الكلمة الختامية الثالثة

خير الدين حسيب

قبل أن أنهي هذا المؤتمر، أحب أن أبيّن، وأن أشكر الأخ د. غسان بن جدو، الذي قام، مساء يوم الجمعة، ليلة انعقاد هذا المؤتمر، بعمل ندوة حوار مفتوح حول موضوع هذه الندوة. والأخ غسان بن جدو، لديه برنامج، مساء كل سبت، في الساعة العاشرة وخمس دقائق بتوقيت إستانبول، عنوانه «حوار مفتوح» الذي يشاهده الملايين، وقد قام بعمل حوار مفتوح حول العلاقات العربية ـ التركية.

وأنا باسمكم جميعاً، أشكر الأخ غسان على ما قام به. وأحب أن أتقدم بالشكر إلى زملائي، د. محمد عبد الشفيع عيسى، مدير الندوة، والأخت هالة زين العابدين، والأخ إيهاب بشير، وبقية الإخوان في المركز، الذين قاموا بتحرير هذه البحوث وتنقيحها. فهؤلاء هم جنود مجهولون. وشكراً جزيلاً للجميع، وأعتذر عن أي هفوة أو عدم اهتمام أو تقصير، وأعلن انتهاء هذا المؤتمر، وإن شاء الله، نلتقي في مؤتمرات قادمة للحوار العربي ـ التركي.



برنامـج النـدوة

اليوم الأول
السبت ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

جلسة الافتتاح	رئيس الجلسة: **أ. فهمي هويدي**
١٠,٠٠ ـ ١١,٠٠	**كلمات الافتتاح:** ● د. منصور آق غون (مركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT ـ إستانبول) ● أ. محسن مرزوق (المؤسسة العربية للديمقراطية) ● د. خير الدين حسيب (مركز دراسات الوحدة العربية)
١١,٠٠ ـ ١١,١٥	استراحـة

القسم الأول:
العلاقات العربية ـ التركية: منظور استراتيجي عام

الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة**: د. سيلفيا تيرياقي، جامعة إستانبول الثقافية، نائب مدير «مركز الاتجاهات السياسية العالمية»
١١,١٥ ـ ١٣,٠٠	**الفصل الأول: الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليمياً ودولياً، وموقع الوطن العربي منها** **مقدم البحث**: د. مليحة ألتون ايشيك، رئيسة قسم العلاقات الدولية، الجامعة التقنية للشرق الأوسط. **المعقب**: غينجير أوزجان، جامعة إستانبول «بيلجي»/ قسم العلاقات الدولية. **الفصل الثاني: الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها** **مقدم البحث**: د. محمد السيد سليم، أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة الكويت. **المعقب**: أ. عدنان عمران، وزير سابق، سورية. **مناقشـة عامـة** محاضرة السفير انغين صويصال
١٣,٠٠ ـ ١٤,٣٠	استراحـة غـداء

القسم الثانـي :
التعاون العربي ـ التركي : مجالات التعاون والتنسيق السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي بين تركيا والوطن العربي

جلسة بعد الظهر — **رئيس الجلسة** : د. نيفين مسعد، أستاذة العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٤,٣٠ ـ ١٦,٣٠ — **الفصل الثالث : وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي ـ التركي**

مقدم البحث : د. محمد نور الدين، أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية.

المعقب : د. مصطفى اللباد، مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية ـ القاهرة.

الفصل الرابع : وجهة نظر تركية في التعاون والتنسيق العربي ـ التركي

مقدم البحث : د. نورشين غوناي آتش اوغلو، عضو هيئة التدريس قسم العلاقات الدولية، جامعة إستانبول يلدز التقنية.

المعقب : شادي أرغوفينتش، لواء متقاعد بالقوات الجوية التركية.

١٦,٣٠ ـ ١٧,٠٠ — إستراحـة

القسم الثالـث
واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

١٧,٠٠ ـ ١٩,٠٠ — **رئيس الجلسة** : أ. عدنان عمران (وزير سابق، سوريا).

الفصل الخامس : وجهة نظر تركية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب

مقدم البحث : غوفين صاق، مدير مؤسسة بحوث السياسة الاقتصادية.

المعقب : جمال الدين هاشمي.

الفصل السادس : وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا

مقدم البحث : د. منير الحمش، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

المعقبان : ١) د. محمد عبد الشفيع عيسى، أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة، وحالياً : أستاذ باحث بمركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

٢) د. طارق مجذوب، خبير في شؤون المياه الدولية.

مناقشـة عامـة

اليـوم الثانـي
الأحد ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

القسـم الرابـع :
مسألة الهوية بين تركيا والوطن العربي : التباسات وتحديات

الجلسة الصباحية
رئيس الجلسة : د. محمود الداود، (سفير العراق السابق في تركيا ـ مدير مركز الدراسات بالجامعة المستنصرية بالعراق).

٩,٠٠ ـ ١١,٠٠
الفصل السابع : وجهة نظر عربية في مسألة الهوية
مقدم البحث : د. سيار الجميل، عضو هيئة التدريس بجامعة كيل، ألمانيا، وجامعة تورونتو، كندا.
المعقب : د. وجيه كوثراني، أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية، وحالياً : مدير الدراسات بمركز دراسات الوحدة العربية.
الفصل الثامن : وجهة نظر تركية في مسألة الهوية
مقدم البحث : أتيان محجوبيان، كاتب صحفي ومدير برنامج الديمقراطية. بمؤسسة TESEV
المعقب : جنكيز تشاندار، محاضر بجامعة إستانبول الثقافية، كاتب صحفي.
مناقشة عامة

١١,٠٠ ـ ١١,١٥ استراحة

القسم الخامس :
الاتجاهات الدينية ـ السياسية في الوطن العربي وتركيا : تجارب ومعضلات ودروس

١١,١٥ ـ ١٣,١٥
رئيس الجلسة : ياليم أرالب، سفير سابق، ومحاضر بجامعة إستانبول الثقافية.
الفصل التاسع : الاتجاهات الدينية والحركات الإسلامية في الوطن العربي
مقدم البحث : أ. محمد جمال باروت، كاتب، باحث متخصص في شؤون الحركات السياسية العربية.
المعقبان : ١) د. سعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية بالمغرب.
٢) أ. غسان بن جدو، مدير مكتب الجزيرة في بيروت ومقدم برنامج «حوار مفتوح»

الفصل العاشر: الاتجاهات الدينية ـ السياسية في تركيا
مقدم البحث: حاتم إيتي،
مناقشة عامة

١٣,١٥ ـ ١٤,٣٠ استراحة غداء

القسم السادس:
الجيش والسلطة في تركيا والوطن العربي

جلسة بعد الظهر **رئيس الجلسة:** د. بيريل ده ده اوغلو (رئيس قسم العلاقات الدولية بجامعة جالات سراي/ إستانبول)

١٤,٣٠ ـ ١٦,٣٠ **الفصل الحادي عشر: الجيش والسلطة في تركيا**
مقدم البحث: د. علي بيرم اوغلو، قسم العلاقات الدولية، جامعة إستانبول الثقافية.
المعقب: مصطفى قره علي اوغلو، رئيس تحرير صحيفة «ستار»

الفصل الثاني عشر: الجيش والسلطة في الوطن العربي
مقدم البحث: د. منذر سليمان، مدير مركز الدراسات الأمريكية والعربية في واشنطن، باحث ومحلل في شؤون الأمن القومي.
المعقب: د. أسامة الغزالي حرب، رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ـ مصر.
مناقشة عامة

١٦,٣٠ ـ ١٧,٠٠ استراحة

الجلسة الختامية **رئيس الجلسة:** د. خير الدين حسيب (مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية)

١٧,٠٠ ـ ١٩,٠٠ حوار مفتوح: **نحو خطة عمل للمستقبل** (مع تركيز خاص على دور المجتمع المدني والإعلام) مداخلة من **أ. محسن مرزوق** (الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية) عن الجانب العربي، ومن الجانب التركي: **سونميز كوكسال**، عضو المجلس الاستشاري العالي لمركز الاتجاهات السياسية العالمية ـ إستانبول.

فهـــــرس

ـ أ ـ

آتـش اوغـلـو، نـورشـين غـونـاي: ١٧٥، ١٨٦-١٨٧

آق غـون، مـنـصـور: ١٦، ٢٠-٢١، ٢٥-٢٧، ٣١، ٣٤، ٣٧، ٤٨، ٥١١، ٥٢٥، ٥٢٧-٥٢٩

إبراهيم باشا (والي مصر): ٣٣١، ٣٣٥

إبراهيم، سعد الدين: ٢٣

الإبراهيمي، محمد بشير: ٣٣٩

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٧، ٥٣٠

ابـن سليمـان، محـمـد (فـضـولي الـبـغـدادي): ٣٤٥

أبو أيوب الأنصاري: ٣٤٥

أتاتورك انظر كمال، مصطفى (أتاتورك)

إتبان، كمرات: ٢٥٧

الاتحـــــاد الأوروبي: ١٤، ٣١، ٣٧-٣٩، ٤٢-٤٣، ٤٥، ٤٨-٥٠، ٥٢، ٦٤-٦٦، ٦٩-٧١، ٧٥-٧٩، ٩٢، ٩٥-٩٧، ١٠٠، ١٠٦، ١١١-١١٤، ١١٨-١٢٠، ١٢٥-١٢٦، ١٣٢، ١٣٨-١٤٠، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٤، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٠-٢٢٣، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٦، ٣٤٤، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٨٢، ٤٢٤، ٤٤١، ٤٥٠، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٣-٥٠٥، ٥٠٧

ـ قـمـة الاتحـاد (١٩٩٩: هـلـسـنـكـي): ٩٥، ٢٢٠

ـ المجلس الأوروبي: ٩٥، ٢٢٠

ـ مسـألـة انـضـمـام تـركـيـا: ٣١، ٣٧، ٤٢، ٤٨، ٦٤-٦٥، ٧٩، ٩٢، ٩٥، ١١٢، ١١٤، ١١٩-١٢٠، ١٢٥-١٢٦، ١٣٨-١٣٩، ١٨٣، ٢٠٠-٢٠١، ٢١٦، ٢٢٠-٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٦، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٨٢، ٤٤١، ٤٥٠، ٤٨٨، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٥

ـ معايير كوبنهاغن للانضمام: ٩٦

اتحاد التجارة الوطنية (تركيا): ٢٢٤

الاتحـاد مـن أجـل المتـوسـط: ٧٨، ١٠٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١، ٢٢١

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ٩٠، ١٧٨

اتفاق المصالحة اللبنانية (٢٠٠٨: الدوحة): ٤٨٠

اتـفـاقـيـة إصـلاح الاتحـاد الأوروبي (٢٠٠٧: لشبونة): ٤٣، ٤٩

اتفـاقـيـة إطـار الـتـعـاون الاقـتـصـادي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية/ تركيا) (٢٠٠٥): ١٧٢

الاتفاقية الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT I) (١٩٧٢): ٨٠
اتفاقية التجارة الحرة (تركيا/ إسرائيل) (١٩٩٦): ٢٢٣، ٣٤١
اتفاقية التعاون الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي (١٩٩٦): ٤٦، ٦٤، ٨٦، ٩٠، ٩٥، ١٠٨، ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٦٧
اتفاقية التعاون والتكامل الاقتصادي الاستراتيجي (العراق/ تركيا) (٢٠٠٨): ١١٣
اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC) (١٩٧٢): ٧٣
اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) (CWC) (١٩٩٣): ٧٣
اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ١٥٠، ٣٥٢-٣٥٣، ٤٧٠، ٥١٢
اتفاقية الشراكة التركية ـ الأوروبية (١٩٦٣: أنقرة): ١٥٠، ٢٢٧
اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية غير الملاحية (١٩٩٧: نيويورك): ١٢٦، ٢٥٩
اتفاقية النقل البري (تركيا/ إسرائيل) (١٩٩٧): ٢٢٣
اتفاقية الوحدة الجمركية (تركيا/ الاتحاد الأوروبي) (١٩٩٦): ٢٠٠
أجاويد، بولنت: ١١٠، ١٢٩، ١٣٧، ١٨٧، ١٨٩، ٥٢٠
الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ٧٣، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧-١٢٨، ١٣٥، ١٣٧، ١٩٠، ٢٥٧، ٤٨٤-٤٨٥
الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠): ٣٣٥
أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٣٩، ٥٢، ٧٩، ١٣٠، ١٧٣، ٢١٤، ٢٣٤
أحداث جورجيا ـ أوسيتيا (٢٠٠٨): ٨٠
إحسان اوغلو، إكمال الدين: ١٧٢
الإخوان المسلمون (الأردن): ٤١٢
الإخوان المسلمون (سورية): ٤٠٣، ٤٠٨-٤١٠، ٤١٢، ٤٢٠، ٤٤٥، ٤٥٦-٤٥٧
الإخوان المسلمون (مصر): ١٣٠، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٥٠
أديناور، كونراد: ١٨٦، ١٩١
أراس، بولند: ٢١١
أرالب، ياليم: ٣٤، ١٣٢
أربكان، نجم الدين: ١٠٧، ١٢٩، ١٨٧، ٤٣٤، ٤٥٢، ٥٠٦
أردوغان، رجب طيب: ١٥، ٢٢، ٦٤-٦٥، ٧٣، ٩٢-٩٣، ٩٧-٩٩، ١١١، ١١٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٥٧، ١٨٨، ٣٧٢، ٥٠٥، ٥٢٠
أرسلان، شكيب: ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٩
الأرسوزي، زكي: ٣٤٠
أرغوفينتش، شادي: ٣٣، ١٧٥، ١٩٤
الإرهاب: ٤٠، ٥٢، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٩٦، ١٣٩، ١٧١-١٧٣، ١٨١، ٢٢٣-٢٢٤، ٤٢٦، ٥٠٦
الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩): ٢٢٥
الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (٢٠٠٨): ٨١، ٤٨٤
أزمة الجزر الإماراتية الثلاث (الإمارات العربية المتحدة/ إيران): ٨٧، ١٣٩

أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران (١٩٧٩): ٨٨
أزمة الشرعية الكيانية: ٤٧٦، ٤٩٣
أزمة الهوية: ٣٢٢
الاستراتيجية الأوروبية في البحر المتوسط (٢٠٠٠): ٧٨
استفتاء التعديلات الدستورية (انتخاب الرئيس من قبل الشعب) (تركيا) (٢٠٠٧): ٩٢
استقلال الجزائر (١٩٦٢): ٣٤١
الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين: ٤٢، ٧٤، ٧٦، ٩٠
الأسد، بشّار: ١٥٧
الأسد، حافظ: ١٣٧
الإسلام: ٨٦، ١١١، ١٦١، ١٧٣، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٤٢، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٩٠-٣٩٣، ٣٩٥-٣٩٧، ٣٩٩-٤٠٢، ٤٠٥-٤١٠، ٤١٤-٤١٩، ٤٢٤-٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٧-٤٣٨، ٤٤١-٤٤٤، ٤٤٦-٤٤٧، ٤٥٢-٤٥٥
الإسلام الجهادي: ٤٣٤
الإسلام السياسي: ٩٥، ٣٤٢، ٣٥٥، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٣
الإسلام المتنور: ٤٣٨، ٤٤٠
الأسلمة: ٣٥٥، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٦
إسماعيل أنور باشا (وزير الحربية العثماني): ٣٧٣
إسماعيل (خديوي مصر): ٣٣٥
الإصلاح الاقتصادي: ٢٦٦
الإصلاح الديني: ٣٩٣، ٤٢٣
الإصلاح السياسي: ٣٥٢، ٣٩٣، ٤٢٩، ٤٣١
إعدامات جمال باشا (١٩١٦): ٣٤٩، ٣٧٢
إعلان برشلونة (١٩٩٥): ١٢١، ١٧٧
الإعلان بشأن الشراكة الاستراتيجية وإطار التعاون (الولايات المتحدة/أوزبكستان) (٢٠٠٢): ١٣٢
إعلان الجمهورية التركية (١٩٢٣): ٤٥١، ٥٢٦
إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (٢٠٠٥): ٨٦-٨٧
إعلان مبادئ هلسنكي بشأن استخدامات المياه (١٩٧٥): ٢٥٩
الأفغاني، جمال الدين: ٣٣٧-٣٣٨، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤١١، ٤٢٤
الاقتصاد التركي: ٩٣، ٩٦، ١٤٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٥-٢٢٧، ٢٣٦
اقتصاد السوق: ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣٠-٢٣١
الاقتصاد الليبرالي: ٢٣٠، ٤٤١
أكاديمية استانبول العسكرية: ٤٧٠
ألتون ايشيك، مليحة: ٣٤، ٥٣، ٥٩-٦٠، ١٠١، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩-١٣٠، ١٣٣، ١٣٧-١٣٨، ٤٥٣
إلغاء الخلافة العثمانية (١٩٢٤): ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٩١-٣٩٤، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٤
الأمة العثمانية: ٣٥٢، ٣٦٦
الأمة العربية: ٤٤، ١٢٣، ١٨٤، ٣٣٣، ٣٣٨، ٤٨٦

الأمـم المتحـدة: ٤٢، ٨١، ٩٦، ١٠١، ١٢١-١٢٢، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٨، ١٥١، ١٥٥، ١٦٠، ١٨١، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٤١
- الأمانة العامة: ٢٦٢
- الجمعية العامة: ١٠١، ٢٢٢، ٢٦٠
-- الدورة الثانية والستون: ١٠١
- لجنة القانون الدولي: ٢٥٩
- مجلس الأمن الدولي: ٤٩، ٨٣-٨٤، ٨٨، ٩٢، ١٢١، ١٥١، ١٦٠
-- القرار الرقم (٢٤٢): ٣٤١
-- القرار الرقم (٣٣٨): ٣٤١
-- القرار (١٨٦٠): ٤٢
- مجلس حقوق الإنسان: ١٦٠
الأمن العسكري: ٦٩، ٤٨١
الأمن الغذائي التركي: ٢٦٣
الأمن الغذائي العالمي: ٢٧٧
الأمن الغذائي العربي: ٢٥٣، ٢٦٣
الأمن القومي الإيراني: ١٨٤
الأمن القومي التركي: ١٨٤، ٤٦١
الأمـن الـقـومـي الـعـربي: ١٥٢، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٥٥، ٣٤١
أمين، عبد المنعم: ٥٠٩
أنان، كوفي: ٩٦
الانتخابات التشريعية (تركيا) (٢٠٠٢): ٩٨
الانتخابات التشريعية (تركيا) (٢٠٠٧): ٩٨، ٢٠١، ٢٢٨
الانـتـداب الـفـرنـسـي على سورية (١٩٢٢-١٩٤٦): ٣٩٥
أنجل، نورمان: ٢١٠
أنطون، فرح: ٣٥٢
الانفتاح الاقتصادي: ٣٠، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٦٤، ٣١١
الانفتاح الديمقراطي: ٤٤٢
الانـفـصـال الـسـوري عـن مـصـر (١٩٦١): ٣٧٣
انقلاب ١٩٦٨ (العراق): ٤٧٩
انقلاب ١٩٨٠ (تركيا): ٢٢٦، ٤٦٢
انقلاب ٢٠٠٥ (موريتانيا): ٤٩٩
انقلاب ٢٠٠٨ (موريتانيا): ٤٩٩
انقلاب ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ (انقلاب أرغينيكون) (تركيا): ٤٤٠-٤٤٢، ٤٦٦، ٤٩٦، ٥٠٤-٥٠٦
الانكشارية: ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٦
أوباما، باراك: ٧٤، ٩١، ١٢٧، ١٧٣
أوجلان، عبد الله: ٩٥
اوزال، طـورغـوت: ٥٥، ٥٩، ٩٤-٩٥، ١٠٥، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٣، ١٧٨، ١٩٨، ٢٢٦، ٢٩٥، ٤٣٩-٤٤٠، ٥٠٦
أوزتيك، غونير: ٣٤، ١٣٢، ٣٨٢
أوزجـان، غـينجـيـر: ٣٤، ٥٩، ١٢٥-١٢٨، ١٣٠، ١٣٤-١٣٥، ٣١٤
إيبان، آبا: ٢٢٢
إيتي، حاتم: ٣٣، ١٣٢، ٤٣٧
أيزنهاور، دوايت: ٤٩٧
إيفانز، دايفيد: ٥٠٩
إيفرين، كنعان: ٢٣٢
إينونو، عصمت: ٤٥١

- ب -

باباجان، علي: ١٧٢

بابندريو، يورغو: ١٣٧
باروت، محمد جمال: ٣٤، ١٣١، ٣١٠، ٣١٦، ٣٨٧، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨-٤٢٩، ٤٣٣، ٤٤٤-٤٤٦، ٤٥٣، ٤٩٣
باول، كولن: ٤٩٧
بايدن، جو: ٧٤
البخيت، محمد عدنان: ٣٤، ١٨٩، ٣٢١، ٣٤٨، ٤٥٠، ٤٥٧، ٥٠١
البديل الاستراتيجي: ٦٣، ٦٧-٧٢، ٨٤-٨٥، ٨٨، ٩٠-٩١، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١١٣، ١١٦-١١٧
البروتوكول السوري ـ التركي بشأن مياه الفرات (١٩٨٧): ٢٦٢
برودي، رومانو: ٧٦، ١٢٠
بروديل، فرناند: ٣٤٩-٣٥٠
البزاز، عبد الرحمن: ٣٤٠
بشير الشهابي الثاني (الأمير اللبناني): ٣٣٥
البطالة: ٢٢٦، ٢٣٧
بكداش، خالد: ٤٠٨
بن باديس، عبد الحميد: ٣٣٩
بن بيلا، أحمد: ٣٤٠
بن جدّو، غسان: ٣٤، ٤٧، ١٢٨، ١٣٧، ١٨٦، ١٩٣، ٤٣٣، ٤٥٣، ٥٢٣، ٥٣٣
البنك الدولي: ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٠، ٢٨٣، ٢٨٦-٢٨٩
البنّا، حسن: ٣٥٨، ٣٩٧-٣٩٩، ٤١٢، ٤٢٣-٤٢٥، ٤٥٤، ٤٥٦
بو مدين، هواري: ٤٧٩
بوتين، فلاديمير: ٧٩-٨٠
بورقيبة، الحبيب: ٣٣٩
بوش (الأب)، جورج: ١٤
بوش (الابن)، جورج: ٥٦، ٧٣، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ١١٦، ١٧٣، ٣٨٠
بولوط، فائق: ٢٣٠
البيانوني، علي صدر الدين: ٤٤٥
بيرم اوغلو، علي: ٣٣، ٤٦١، ٤٨٧-٤٨٨، ٥٠٣
بيريز، شيمون: ٦٤، ٩٨
البيطار، صلاح الدين: ٣٤٠

ـ ت ـ

التاريخانية: ٤٠١-٤٠٢
تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ٣٤١
التبعية الاقتصادية: ٢٥٥
التبعية الغذائية: ٢٥٥
التتريك: ٩٩، ٢١٨، ٣٣٢، ٣٧١، ٤٣٥
التجارة الحرة: ٢٥١
التحول الديمقراطي: ٣٥٥، ٣٦٠، ٤٤١-٤٤٢، ٤٤٨-٤٤٩
الترابي، حسن: ٤٠٦-٤٠٧
التراث المشترك: ٣٤٥
ترياقي، سيلفيا: ٣١، ٣٣، ٣٧، ١٢٨، ٥٢٥، ٥٢٨
تشاندار، جنكيز: ٣٣، ٣٦٥، ٣٨٢
تشيللر، طانسو: ١١٠، ١٢٩
التضخم: ٢٠٠، ٢٢٦-٢٢٨
التطبيع العربي مع إسرائيل: ٧٠، ٧٦، ١١٨، ١٢١، ٢٨٠
تطبيق الشريعة الإسلامية: ٣٩٤-٣٩٧، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٧، ٤٢٢، ٤٢٥-٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤٤-٤٤٥، ٤٥٤-٤٥٦

تعدد الهويات: ٣٦١
التعددية الإثنية: ٤٠٦
التعددية الاجتماعية: ٤١٧، ٤٢٢
التعددية الثقافية: ٤٥، ٨٢، ١٣١، ٣٢٢، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٢
التعددية الحزبية: ٤٤٩، ٤٨٧، ٤٩٦
التعددية السياسية: ٤١٧، ٤٢٢
التعددية الفكرية: ٤١٧
التعددية المذهبية: ٤٠٦
التعديلات الدستورية (تركيا) (٢٠٠٤): ٤٦٢
تعزيز الهوية: ٣٢٦
التغيير الديمقراطي: ٤١٠، ٤٨٣-٤٨٤، ٤٨٦، ٥١٠
تفكك الاتحاد السوفياتي: ١٤، ٥٥، ٧٣، ٩٤، ١٠٠، ١٣٠، ١٥٠، ١٨٥، ١٨٧، ٢٢٢، ٢٣١
تفكك السلطنة العثمانية (١٩١٨): ٤٧، ١٤٣، ٣١٩، ٣٣٨، ٣٦٧-٣٦٨
تفكك يوغسلافيا (١٩٩١-١٩٩٢): ٩٤
التقاليد العثمانية: ٣٢٥، ٤٦٩
التكامل الاقتصادي العربي: ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٦٤
التكفير: ٣٩٧، ٤٠٢-٤٠٤، ٤١٣، ٤٢٨
التميمي، عبد الجليل: ٢٨، ٣٢١، ٣٤٨
التنظيم العالمي للإخوان المسلمين: ٤٤٦، ٤٥٦
تنظيم القاعدة: ٤٤٦
التنمية الاجتماعية: ٢٦، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٦
التنمية الاقتصادية: ٢٦، ١٤٥، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٦٣، ٤٣٨
التنمية البشرية: ٩٣، ٢٦٣، ٤٨٦
التنوع الاقتصادي: ٢٠٨
التنوع القطاعي: ٢٠٧
تهويد القدس: ٩٠، ١٨٣
التونسي، خير الدين: ٣٣٥-٣٣٧
توينبي، أرنولد: ٣٢٩
تيار التكفير والهجرة: ٤٢٨
التيار القومي التركي: ٣٦١
التيار القومي العربي: ٥٤، ٤٣٥، ٤٤٥-٤٤٦

- ث -

الثعالبي، عبد العزيز: ٣٣٩
الثقافة الإسلامية: ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٧٥
الثقافة العثماية: ٣٣٥
الثقافة العربية: ٢٣٢، ٣٧٠
الثقافة المشتركة: ١١٨، ١٥٠، ١٥٨، ٣١٩
ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ (العراق): ٤٩٥
ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٣٧٧، ٤٠٣، ٤٤٥، ٤٧١، ٤٧٧، ٤٩٨-٥٠٠
ثورة أحمد عرابي (١٨٨١): ٤٩٨
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٨٦، ٨٨
الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢): ٣٣٦، ٤٧٨، ٤٩٧
الثورة الشيوعية في الصين (١٩٤٩): ٨٤
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ١٠٠، ٢١٨، ٢٣٣، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣١-٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٧٢، ٣٧٩

الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٨٧

- ج -

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: ٣٣٤
جامعة إستانبول الثقافية: ٢٣، ٢٨
جامعة إشك (تركيا): ٥١٧
جامعة الدول العربية: ٢٨، ٤٠، ٨٤، ١١٣، ١٥١، ١٥٦، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٣٩-٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٢-٢٦٣، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٧، ٣٠٩-٣١٠، ٤٩٣، ٥٢٢
- إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية: ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٣
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٣٠٩
- الميثاق: ١٢٠، ٢٤٠
- اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠): ٢٤٠
جامعة كولتور (تركيا): ٥١٧، ٥٣٠
جامعة اليرموك: ٢٨، ١٢٩
جاويش، عبد العزيز: ٣٨١
جبهة التحرير الوطني (الجزائر): ٤٧٨-٤٧٩
الجماعة الإسلامية (أفغانستان): ٤٢٢
الجماعة الاقتصادية الأوراسية: ٨٠
الجماعة الاقتصادية الأوروبية: ٢٢٧
جماعة أنصار السنة المحمدية: ٤٢٢
جمال باشا: ١٤٩-١٥٠، ٣٢٧، ٣٤٩، ٣٧٢-٣٧٤، ٣٧٩
جمعية الاتحاد والترقي: ٩٩، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣٢، ٣٥٢، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٧٩، ٣٩١، ٤٧٠
جمعية تركيا الفتاة: ٣٥٢، ٤٧٠
جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي: ٣٨٩
جمعية الشبان المسلمين (مصر): ٤٤٥
جمعية العلماء المسلمين (الجزائر): ٤٢٣
جمعية العهد (الدولة العثمانية): ٤٦٩-٤٧١
جمعية القانون الدولي (ILA): ٢٥٩
الجمعية القحطانية (الدولة العثمانية): ٤٧٠
جمعية المنتدى الأدبي (الآستانة): ٣٣٣
الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٩٠٥): ٣٨٧، ٣٩٣، ٤٥٧
الجمهورية الفرنسية الخامسة (١٩٥٨): ٤٩٧
الجمهورية الفرنسية الرابعة (١٩٤٦): ٤٩٧
الجميل، سيار: ٣٣، ٣١١، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٤٨-٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧٠-٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨١-٣٨٢، ٥٠٢، ٥٢٢
الجميل، علي: ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٧٣
جنكينز، جاريت: ٤٩٦
جيش التحرير الوطني (الجزائر): ٤٧٨-٤٧٩
الجيش الجزائري: ٤٥٠، ٤٧٨-٤٧٩
الجيش العراقي: ٤٧١-٤٧٢، ٤٨٥
الجيش اللبناني: ٤٨٠
الجيش المصري: ٤٧٧
الجيش الوطني الشعبي (الجزائر): ٤٧٨
جيم، إسماعيل: ٤٣، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ١٣٧، ١٨٧

- ح -

الحاج، مصالي: ٣٣٩

حادث الاعتداء على أسطول الحرية (غزة) (٢٠١٠): ١٥
الحاكمية: ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٠-٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٦
حبش، جورج: ٣٤٠
الحبشي، بلال: ٣٧٩
الحداثة: ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤٠١، ٤١٧، ٤٧٣، ٤٧٥
حرب، أسامة الغزالي: ٣٣، ١٣٠، ١٣٦، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥١٠
حرب الاستقلال (تركيا) (١٩١٩-١٩٢٣): ٢١٨، ٣٧٨
الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩): ١٥، ٣١، ٦٥، ٩٧، ١٨٢، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٦٧، ٤٣٤
الحرب الإسرائيلية على لبنان (١٩٨٢): ٤٧٢
الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦): ٨٥، ١٨٢، ٤٣٤
الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ٣٩، ٧٧، ٨٠، ٨٨، ١١٦، ١٥٠، ١٥٨، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٥
الحرب الأمريكية على أفغانستان (٢٠٠١): ٤٧، ٧٩، ٨٨، ١٨٥، ٤٨٤
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٤٨٠
الحرب الباردة: ١٤، ٣٩، ٤٢، ٥٣-٥٥، ٦٩، ٧٢، ٩٠، ١٠٠، ١١٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٧-١٧١، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٧، ١٩١، ٢١٣-٢١٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣٤، ٣١٣، ٣٤٠-٣٤١، ٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣٥، ٤٤١
حرب البلقان الأولى (١٩١٢-١٩١٣): ١٤٩، ٣٩١
حرب البلقان الثانية (١٩١٣): ١٤٩
حرب الخليج (١٩٩١): ٥٥، ٦٤، ٧٣-٧٤، ٨٦، ٩٤، ١١٧، ١٢٥، ١٣٤-١٣٥، ٢٥٧، ٣١٣، ٤٧٢
الحرب الصينية ـ اليابانية الثانية (١٩٣٧): ٨٣
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ٦١، ٩٩-١٠٠، ١٠٦، ١١٩، ١٢٦، ١٣٠، ١٥٠، ١٥٦-١٥٨، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٩-٣٩٠، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٩٢
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٥٣، ٦١، ٧٢، ١٠٠، ١١٩، ١٩٠-١٩١، ٢١٠، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥٦، ٢٧٦، ٣٤٠، ٤٤٥، ٤٧٣، ٤٩٠، ٤٩٧
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٣٧، ٦٠، ٨٦، ٨٨
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ١٠٠، ٣٤٠، ٤٢٨، ٤٦٩-٤٧٠
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٧٢، ٣٤١، ٤١٠، ٤٤٥، ٤٧٧
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٧٢، ١١٩، ٢٣٥، ٣٤١، ٤٧٢
الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣): ٣٤١
حركة التغريب: ٢١٩
حركة التوحيد والإصلاح (المغرب): ٤٣١
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٤٥٠
حركة حماس (فلسطين): ٦٠، ٧٤، ٧٧، ٩٧، ١٣٩، ١٧١، ٤٥٠

الحركة الصهيونية: ٣٧٤
حركة طالبان (أفغانستان): ٧٩
حركة فتح (فلسطين): ٦٠
حركة القوميين العرب: ٣٥٤
حركة المقاومة المغربية (حركة عبد الكريم الخطابي): ٤٢٣
حركة النهضة (تونس): ٤١٤، ٤٥٥
حروب صعدة (اليمن) (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠): ١٤٠
الحروب الصليبية (١٠٩٦ ـ ١٢٩١): ٢١٨
الحريري، رفيق: ٤٨٠
حزب الله (لبنان): ٨٥، ٨٨، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٨٠
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ٤٧٩
حزب التحرير (الأردن): ٤١٢، ٤٢٤
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٤٣٩-٤٤٠
حزب الحرية والائتلاف (الدولة العثمانية): ٣٥٢
الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ٢٢٥، ٤٣٩
حزب الرفاه (تركيا): ٤٤١
حزب الشعب (الجزائر): ٤٧٨
حزب الشعب الجمهوري (تركيا): ١٠٠، ٤٣٩
حزب الشعب (سورية): ٤١١
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ١٤-١٥، ٣١، ٤٥، ٥٥، ٦٤، ٦٦، ٩٢، ٩٦-٩٩، ١٠٧-١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١١٨، ١٢٥، ١٣١، ١٤٤، ١٦٢-١٦٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٢-١٩٣، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٨-٢٣١، ٢٣٣، ٢٦٧، ٣٥٥، ٣٧٢، ٣٧٨، ٤١٤، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤١-٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٩-٤٥٠، ٤٥٢-٤٥٣، ٤٥٧، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٢٨
حزب العدالة والتنمية (المغرب): ٤١٤، ٤٣١، ٤٥٥
حزب العمال الكردستاني: ٩٤-٩٥، ١٧٨، ٢٦٦، ٥٠٦
الحزب الوطني الحر (مصر): ٣٨١
الحزب الوطني الديمقراطي (مصر): ٤٧٨
حزب الوفد (مصر): ٣٥٧، ٣٩٨، ٤١١-٤١٢، ٤٤٥
حسيب، خير الدين: ١٦، ٢٠-٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٣، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٧-١٣٨، ٣٤٠، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٧، ٤٩٤، ٥٠١، ٥١١، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٣١، ٥٣٣
الحسين بن علي (شريف مكة): ٩٩، ١٤٩، ٢١٨، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣١، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٧٩، ٤٧٠
حسين، صدام: ٥٧، ٣١٣، ٣٨٤، ٤٧٩
الحسيني، أمين: ٣٧٤
الحصار الأمريكي على كوبا: ١٠٢-١٠٣
الحصري، ساطع: ٣٣٩، ٣٥١
حقوق الإنسان: ١٠٢-١٠٤، ١٦٠، ١٨٠، ٢٢٠، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٥٥، ٤٧٥، ٥٠٠
حلف بغداد: ١٠٠، ١٦٨، ٢٢٢، ٣٢٣، ٣٤٠
حلفَ شمال الأطلسي (الناتو): ١٤، ٤٧-٤٨، ٥٤، ٧٩-٨١، ٨٣، ٩١، ٩٧، ١٠٠، ١٠٨، ١٢٨، ١٥٢، ١٧١، ١٩١-١٩٢، ٢٢٠-٢٢٢، ٢٢٩، ٤٣٥

حلف وارسو: ٩٤، ٢٢٢
الحمش، منير: ٣٤، ٢١٧، ٢٧٤، ٣١٥، ٥٢١
حملة نابليون بونابرت على مصر (١٨٩٨): ٣٣٥
حمودة باشا (باي تونس): ٣٣٥، ٣٣٧
حوار تحالف الحضارات (٢٠٠٩: إستانبول): ١١١
حوار الحضارات: ٨٢، ١١١
حوار منظمة المؤتمر الإسلامي ـ الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٢: إستانبول): ١١١
الحوراني، أكرم: ٣٤٠، ٤٠٨

- خ -

خاتمي، محمد: ٨٥-٨٦
الخدمة العسكرية المقصورة: ٣٢٨
خط أنابيب الغاز «التيار الأزرق»: ٢٨١
خط أنابيب الغاز «التيار الجنوبي»: ٢٧٥، ٢٨٠-٢٨٢
خط أنابيب الغاز «التيار المتوسط»: ٢٧٥، ٢٨١-٢٨٢، ٣١٥
خط الغاز العربي: ٢٥٢، ٢٧٥، ٢٩٩-٣٠٠، ٣٠٥
الخطابي، محمد عبد الكريم: ٣٨٠، ٤٢٣
خطة خارطة طريق السلام (٢٠٠٢): ٩٠
خطة المراحل الثلاث بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات (١٩٩٣): ٣١٤
الخطيب، محب الدين: ٤٤٥
خلف اوغلو، وحيد: ٢٧، ٢٩، ٥٢٥
خوري، دينا: ٣٢٠، ٣٤٨

- د -

دادي اوغلو، بيريل: ٤٩٤
داود اوغلو، أحمد: ٢٨، ٣٧، ٤٦، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦٦، ٩٤، ٩٦، ١٥٠، ١٥٢، ٢١١، ٢١٣-٢١٤، ٢٣١، ٥٢٥، ٥٢٨
داود باشا (والي بغداد): ٣٣٥-٣٣٦
الداود، محمود: ٣٤، ٤٦، ١٢٩، ٤٥٠، ٥٠١
الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا: ٨٠
الدستور السوري (١٩٥٠): ٤٠٨
الدستور العثماني (١٩٠٨): ٤٢٣
الدمقرطة: ٤٢٠، ٤٨٨، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٣٠-٥٣١
الدوري، عبد العزيز: ٣٤٠
دوغراجي، إحسان: ١٨٩
دوغراجي، أمل: ١٨٩
دوفرجيه، موريس: ٤١١
دول جوار العراق: ٥٧، ٧٨، ١١٠، ١٧٣
الدول القومية: ٤٩، ٣٩١، ٤٠١
الدولاتية: ٣٦١، ٣٦٤
الدولة ـ الأمة: ١٣١، ١٥٨، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٩٠، ٤٠١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٧٦
الدولة القومية: ٤٩، ٣٦٥-٣٦٧، ٣٧٠، ٥١٢
ديغول، شارل: ١٨٦، ٤٩٧
الديمقراطية: ٢٦، ٣١، ٤٣، ٧٣، ٧٧، ٩٢، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٥، ١٧٦، ١٨٠، ٢٦٧، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٢، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٦-

٤٢٧، ٤٣٠، ٤٤٣-٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٨٧-٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣-٤٩٤، ٤٩٧-٤٩٩، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦

ديميريل، سليمان: ٢٢٦، ٢٥٧، ٤٣٩-٤٤٠، ٥٠٢، ٥٠٦

- ر -

رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان): ١٤٠

الرزاز، منيف: ٣٤٠

رضا، رشيد: ٣٥٢-٣٥٣، ٣٥٨، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤١١

الركابي، علي رضا: ٣٧٣

الرنتيسي، عبد العزيز: ١٣٧

الرومي، صهيب: ٣٧٩

ريغان، رونالد: ٧٣

- ز -

الزحف المغولي: ٢١٨

زريق، قسطنطين: ٣٤٠

زغلول، سعد: ٣٣٩، ٣٥٧

الزنكي، نور الدين: ٢١٨

- س -

السادات، أنور: ٧٢، ٣٢٧، ٤٧٧

السباعي، مصطفى: ٤٠٧-٤١١، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٥٥، ٤٥٧-٤٥٨

ستالين، جوزف: ٦٧

سعادة، أنطون: ٣٣٩

سعد الله، أبو القاسم: ٣٢١

سعيد حوّى انظر النعيمي، سعيد بن محمد ديب بن محمود حوّى (سعيد حوّى)

سعيد، محمد: ٩٩

السعيد، نوري: ٣٣٩

سَفَر بَرْلِك (١٩١٥): ٣٢٨

السلفية الإسلامية: ٤١٤

السلفية البرلمانية: ٤١٥-٤١٦

السلفية الجهادية: ٤١٦

السلفية الحركية: ٤١٥

السلفية السلطوية: ٤١٥

السلفية الصلبة: ٤١٤-٤١٦

السلفية المرنة: ٤١٤-٤١٥

السلفية النجدية: ٤١٥-٤١٦

سليم الأول (السلطان العثماني): ٢١٨، ٣٨٣

سليم الثالث (السلطان العثماني): ٣٣٥

سليمان القانوني (السلطان العثماني): ٣٢٩، ٣٥٦، ٣٨٣

سليمان، منذر: ٣٤، ١٨٢، ١٩٣، ٣٧١، ٣٨٣، ٤٦٧، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٤-٤٩٦، ٥٠٧، ٥٢١

سليمان، ميشال: ٤٨٠

السنهوري، عبد الرزاق: ٤٢٤، ٤٤٧، ٤٥٥-٤٥٦

سني، عبد الغني: ٣٨٩

السوق الأوروبية المشتركة: ٢٢٠، ٢٢٦

السوق العربية المشتركة: ٢٤٠

سياسة «تصفير المشكلات»: ٣٨، ٥٦، ٥٩، ٩٦، ١٢٢، ١٣٤، ١٧٣، ١٨٣، ٢٣٣، ٣٧٢

سياسة الطفل الواحد للأسرة (الصين) (١٩٨٠): ٨٢

السيد سليم، محمد: ٣٤، ٦٣، ١١٥، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٨، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣
سيزر، أحمد نجدت: ١٧٨

- ش -

الشراكة الأورو ـ متوسطية: ٧٠-٧١، ٧٧، ١٠٦
شركة «إيني» الإيطالية: ٢٨١-٢٨٢
شركة «جالك» التركية القابضة: ٢٨٢
الشريعة الإسلامية: ٣٩٠، ٣٩٤-٣٩٧، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٧، ٤٢٢، ٤٢٥-٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٤٤-٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٤-٤٥٦
شمس الدين، محمد مهدي: ٣٩٨
شهاب، فؤاد: ٤٨٠
شوقي، أحمد: ٣٣٨، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٤
شيلدز، سارة: ٣٢٠
الشيوعية: ١٢٨، ١٨٧، ٣٤٠، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٥٢

- ص -

الصادرات التركية: ١٥، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٥-٢٤٩، ٢٧٢
الصادرات العربية: ١٥، ٢٤٦
صاق، غوفين: ٣٤، ١٩٧، ٢١١
صبري، علي: ٥٠٩
صبري، مصطفى: ٣٩٢
الصحوة الدينية: ٣٤٢
صحيفة المدينة (الدستور) (٦٢٣ م): ٤٠٦
صدقي، بكر: ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٩٥
صراع الحضارات: ١٠٠، ١١١، ١٣٠، ١٨١
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٥٦، ٦٦، ٧٢، ٧٤، ٧٦-٧٩، ٨٤، ٨٨، ٩١، ١٠٩، ١١٢، ١١٤-١١٥، ١١٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٦٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٩١، ٤٨٠، ٤٨٤، ٥١٩
الصعود الصيني: ٨٣-٨٤
الصلح، رياض: ٣٣٩
صندوق الإسكان (Eximbank) (تركيا): ٢٠٤، ٢٢٨
صندوق الصناعة الدفاعية (تركيا): ٢٢٨
صندوق المشاركة العامة (تركيا): ٢٢٨
صندوق النقد الدولي: ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٧٢، ٤٨٤
صويصال، إسماعيل: ٢٩
صويصال، انغين: ٢٣، ٣٣، ٣٧، ٤٨
الصيادي، أبو الهدى: ٣٧٣

- ط -

الطبقة الوسطى العربية: ٩١، ١٣٣، ٢٠١، ٤٤١، ٤٧٥-٤٧٦، ٤٩٢، ٥٠٨
طراقجي، مصطفى: ٢٦٧
الطهطاوي، رفاعة رافع: ٣٣٧
الطورانية: ٢١٩، ٣٢٦، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩١

- ظ -

ظاهرة المسلسلات التركية: ٢٢، ٢٥، ١٥٧، ٣٦٨، ٥٢٠

- ع -

عارف، عبد السلام: ٣٤٠
عازوري، نجيب: ٣٣٨
عباس، فرحات: ٣٣٩
عباس، محمود: ٧٤
عبد الله، أحمد: ٤٩١
عبد الله الأول بن الحسين (ملك الأردن): ١٤٩، ٣٧٩
عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني): ١٢٩، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٥٨
عبد الرازق، علي: ٣٥٧، ٣٩٢، ٤٢٤
عبد الرحيم أبو حسين: ٣٢١
عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن: ٣٢١
عبد العزيز الأول (السلطان العثماني): ٣٣٧
عبد العزيز بن سعود (ملك السعودية): ٣٢٧، ٣٥٣
عبد الفضيل، محمود: ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٨
عبد القادر الجزائري (الأمير): ٣٣٥-٣٣٦
عبد الملك، أنور: ٤٩١
عبد الناصر، جمال: ٣٤٠-٣٤١، ٣٧٣، ٣٧٧، ٤٠٣، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٩٥، ٥٠٩
عبده، محمد: ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤١١
العثماني، سعد الدين: ٣٣، ١٨٨، ٣١١، ٣١٦، ٣٨٠، ٣٨٤، ٤٢١، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٥٣-٤٥٤
العثمنة: ٣٢٢، ٣٢٤
عرابي، أحمد: ٤٩٨
عرفات، ياسر: ١٣٧
العروبة: ٣٢٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤١٨، ٤٩٣
العسكري، جعفر: ٣٧٣، ٤٧٠
العسكريتاريا: ٤٨٢
العسلي، صبري: ٣٤٠
العطار، عصام: ٤١٠، ٤٥٦
العظم، خالد: ٤٠٨
عفلق، ميشيل: ٣٤٠، ٤٠٨
العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: ٢٩-٣١، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٦٠، ٩٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٦، ١٧٠-١٧١، ١٧٤، ١٨٧-١٨٨، ١٩٢، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٦٧، ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٩، ٤٣٥، ٥٢٨
العلاقات التركية ـ الأمريكية: ٦٤، ١١٧، ١٧١
العلاقات التركية ـ الأوروبية: ٢٢١
العلاقات التركية ـ الإيرانية: ٦٠، ٩٧، ١٣٩
العلاقات التركية ـ اليونانية: ٩٥-٩٦
العلاقات السورية ـ الأمريكية: ٤٦
العلاقات السورية ـ التركية: ٢٩-٣١، ٤٠-٤١، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٦٠، ٩٦-٩٧، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٧-١٣٨، ١٥٢-١٥٣، ١٧٠-١٧١، ١٧٤، ١٨٧-١٨٨، ١٩٢، ٢١٣، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٦٧-٢٦٨، ٣٥٩، ٤٣٥، ٥٢٨
ـ إلغاء تأشيرات الدخول (٢٠٠٩): ٥٨، ٦١، ١٤٩، ١٧٦، ٢٦٨
العلاقات السورية ـ العراقية: ٥٧، ٢٥٧
العلاقات العراقية ـ التركية: ٤١، ٥١، ١٥٤، ٤٣٥

العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٨٥
العلاقات العربية ـ التركية: ١٣، ١٥-١٧، ٢١-٢٢، ٢٧-٣٠، ٣٥، ٤٤، ٦٤، ٦٨، ٩٠، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢-١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٠-١٢٦، ١٢٩، ١٤١، ١٤٤-١٥٥، ١٥٨-١٦٠، ١٦٢-١٦٤، ١٦٦، ١٦٨-١٧٠، ١٧٤-١٧٥، ١٧٧-١٨٠، ١٨٢، ١٨٥-١٩٣، ٢١١، ٢١٤-٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣-٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٥-٢٥٦، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٤-٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١-٣١٢، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٢، ٤٣٥، ٥٠٢، ٥١٣-٥١٤، ٥١٩-٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٣
ـ التكامل الاقتصادي: ٢٦٤، ٣٠٠
ـ العلاقات الاقتصادية: ١٧، ٢١، ٥٨، ٧٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٠، ١٤٥، ١٤٨، ١٦٣-١٦٤، ١٧٢، ١٩٥، ١٩٧-١٩٨، ٢١٠-٢١١، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٣٤-٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١-٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٩-٢٥٢، ٢٦٣-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣٠١-٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٥، ٥٢٢، ٥٢٧
ـ العلاقات الأمنية: ٩٥، ١٢٤، ١٥١، ١٦٩، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٦٧، ٣١٣
ـ العلاقات السياسية: ٢١٣
ـ مسألة تقاسم المياه: ٦٠، ١٣٤-١٣٦، ١٣٨، ١٤٧، ١٥٤، ١٧٨، ١٩٧، ٢٣١-٢٣٢، ٢٥٣-٢٥٧، ٢٦٠-٢٦٣، ٢٦٨، ٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٢-٣١٦، ٥٢١
العلاقات المصرية ـ الإيرانية: ٨٦
علاقة الجيش بالسياسة: ٤٥٩، ٤٦١، ٤٨٨، ٤٩٠-٤٩١، ٤٩٤، ٥٠٤، ٥٠٨
علاقة الدين بالسياسة: ٢١٥
العلمانوية: ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢١، ٤٥٨
العلمانية: ١٠١، ١٠٦، ١٤٣-١٤٤، ١٨٠، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٨-٢٢٩، ٣٢٣، ٣٥٥-٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٣-٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٨-٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٩٢-٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٤، ٤١٨-٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٤-٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٧-٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٦-٤٥٨، ٤٦١، ٤٧٠، ٤٩٨، ٥١٦
العلمانية الصلبة: ٤١٩
العلمانية المرنة: ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٩، ٤٥٧
العلمنة: ١١١، ٢٢٠، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٥٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٧
علمنة الدولة: ٣٥٤-٣٥٥
عمر المختار: ٣٣٩
عمران، عدنان: ٣٣، ٤٥، ١١٥، ١٢٦، ١٣٧-١٣٨، ٣٠٩، ٥٢٣
عملية السلام في الشرق الأوسط: ٤١، ٤٦، ٧٣، ٧٥، ١٧١، ٢٢٤
عهد الأمان (تونس) (١٨٥٧): ٣٣٦
عودة، عبد القادر: ٣٩٥-٣٩٦، ٤٢٥، ٤٤٦

العولمة: ٦٣، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٩، ١٨١، ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٦، ٢٦٦، ٢٨٥، ٣١٣، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٨٤
عيسى، محمد عبد الشفيع: ١٣، ٣٤، ٢٧٤، ٣١٥، ٣٧٥، ٣٨٣، ٤٩٩، ٥٢١، ٥٣٣

- غ -

غالبرث، بيتر: ١٢٧
غرفة تجارة إستانبول: ١٧٢، ٢٧٠
الغزالي، محمد: ٤٢٦-٤٢٧، ٤٥٥
غلاب، عبد الكريم: ٣٤٠
غورسيل، جمال: ١٢٩
غورو، هنري: ٢١٩
غول، عبد الله: ٢٢٨

- ف -

الفارسي، سلمان: ٣٧٩، ٣٨٤
فاروق (ملك مصر): ٥٠٩
فاسلي، بارتلود: ٣٣٣
الفاسي، علال: ٣٣٩
فتاح، هالة: ٣٢٠
فتح القسطنطينية (١٤٥٣): ٣٣٤
الفجوة الغذائية: ٢٥٤
فرانكفورتر، فيلكس: ٣٧٤
الفصل بين السلطات: ٤٧٥
فصل الخلافة عن السلطنة: ٣٨٩-٣٩٠، ٣٩٢-٣٩٣
فصل الدين عن الدولة: ٣٨٧، ٤٢٣
فصل الدين عن السياسة: ٤٣٩، ٤٥١
فضولي البغدادي انظر ابن سليمان، محمد (فضولي البغدادي)
الفكرة الإسلامية: ٣٢٧
الفكرة الطورانية: ٣٢٦
فكرة العروبة: ٣٢٦
الفكرة القومية: ٣٢٧
فيبر، ماكس: ٣٥١
فيصل الأول بن الحسين (ملك العراق): ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٧٤، ٤٧١

- ق -

قانون الاستثمار (سورية) (١٩٩١): ٢٥١
قبادو، محمود: ٣٣٧
قره علي اوغلو، مصطفى: ٣٤، ٤٨٧، ٤٩٤، ٥٠٤
القسّام، عز الدين: ٣٣٩، ٤٠٨
القضية الفلسطينية: ١٥، ٢٢، ٣١، ٦٦، ٧٣، ٩٨، ١٠٢-١٠٣، ١٢٨-١٢٩، ١٣٧، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٦، ١٧٨، ١٨١-١٨٢، ٢٣١، ٣٧٢، ٤٣٥، ٤٦٩، ٥٢٠-٥٢١
القطاع الخاص: ٤١، ٥٠، ٢٠٨، ٢٢٥، ٥٠١
قطاع الخدمات: ٢٠٨، ٢٣٧
القطاع الزراعي: ١٩٨
القطاع السياحي: ٦١، ١٢٦، ١٤٨، ١٥٧، ٢٥١، ٢٦٨
القطاع الصناعي: ١٩٩، ٢٢١، ٢٦٤، ٢٨٧-٢٨٨
القطاع النفطي: ٢٨٨، ٢٩٠
قطب، سيد: ٤٠٢-٤٠٣، ٤٢٨، ٤٤٦
القطبية الأحادية: ٦٣، ٨١
القطبية الثنائية: ٦٣-٦٤، ٦٧، ٨٤-٨٥
قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل): ٤٨، ٤٣٤

قوانين نامه: ٣٥٦، ٤٤٩
القوة الصلبة: ١٣١
القوة الناعمة: ٥٠، ١٣١، ١٧١-١٧٢
القوتلي، شكري: ٤٠٨
القومية التركية: ٩٤، ٢١٩، ٣٥٤، ٣٦٦، ٣٩٢، ٥١٢
القومية العربية: ٣٣٢، ٣٣٩-٣٤١، ٣٥٤، ٣٧٣، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٨١، ٤١٨، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٤٥، ٥١٢
القوميون العرب: ٩٩، ٢١٩، ٣٥٤، ٤٣٥
القيم المشتركة: ١١٨، ١٨٠، ١٩٤

- ك -

كانتير، ديمتري: ٣٦٨
كرامر، هاينز: ٩١-٩٣
كليمنصو، جورج: ٤٦٧
كلينتون، بيل: ٥٦، ٧٣
كلينتون، هيلاري: ٧٤، ٨٩
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٣٨، ٥٠، ٦١، ١٠٠-١٠١، ١٠٦، ١٧٨، ٢١٨-٢٢٠، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٥٥-٣٥٦، ٣٦٤، ٣٧٧-٣٧٨، ٣٨٠-٣٨٤، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٥١، ٤٦٩، ٤٧١
كمال، نامق: ٣٥١
كندال، لوري: ٣٢٤
الكواكبي، عبد الرحمن: ٣٨٣، ٣٩٣
كوثراني، وجيه: ٣٤، ٣٢١، ٣٤٨، ٣٧٢، ٣٨٢، ٤٤٧، ٤٥٧، ٥١٢
كورلر، فاروق: ٥٠٢
كوروتوك، فخري: ٥٠٢
كوشنير، برنار: ٧٦
كوك ألب، ضياء: ٣٣١، ٣٧٣
كوكسال، سونميز: ٣٣، ١٩١، ٣١٢، ٣١٤، ٥٠٢، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٩
الكولف، ليندا: ٣٢٤
كومنولث الدول المستقلة (CIS): ٨٠، ١٥١
الكيخيا، رشدي: ٤٠٨
كيريشي، كمال: ٩٨، ١٠٥
الكيلاني، هيثم: ٤٧١
كيندي، بول: ٩٠

- ل -

اللامركزية: ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٥١-٣٥٢، ٣٥٧، ٣٩١
اللباد، مصطفى: ٣٤، ١٦١، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ٥١٩
لبرلة الاقتصاد: ١٦٩
لبكي، بطرس: ٢٦٨
اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا (UNECE): ٢٥٩
لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا): ٢٨٥، ٢٨٨-٢٩٠
اللجنة الدبلوماسية الرباعية الدولية (٢٠٠٢): ٩٠
لحود، إميل: ٤٨٠
الليبرالية: ٣٤٦، ٤٤٥، ٤٥٦

- م -

الماضي العثماني المشترك: ٣٢٣
ماكماهون، هنري: ٣٧٤

المالكي، نوري: ١٢٧
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: ٣٥١
مبادرة إستانبول للتعاون (٢٠٠٤): ٧٨، ١١١
مبارك، جمال: ٤٧٨
مبارك، حسني: ٤٧٨
مبدأ بوتين (٢٠٠٠): ٧٩
مبدأ ميدفيديف (٢٠٠٨): ٨٠-٨١
المجتمع المدني: ١٥-١٦، ٥٠، ٥٨، ٧٦، ٩٢، ٩٦، ٩٨، ١٢٠، ١٣٦، ١٥٦-١٥٧، ١٥٩، ٣٠٩، ٣٥٦، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٨، ٥١١، ٥١٤-٥١٥، ٥١٨
مجذوب، طارق: ٢٣، ٣٣، ٩٠، ١٦٧، ٢٩١، ٣١١-٣١٦، ٣٣٥-٣٣٦، ٤٤٧، ٥٠٠
المجلس الإسلامي الأعلى (العراق): ١٢٧
مجلس الأمن القومي (تركيا): ٩٢، ٤٦٤، ٤٦٦
مجلس التعاون الاستراتيجي السوري ـ التركي: ٥١، ٥٧، ١٥٢
مجلس التعاون الاستراتيجي العراقي ـ التركي: ٥١، ٥٧، ١٤٨، ١٥٢
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٧٩، ٨٥-٨٨، ١١٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٧٢، ٢٩٣-٢٩٤، ٣٠٢
المجلس الوطني التركي: ٣٥٥
مجموعة «أصدقاء الباكستان الديمقراطية»: ٣٩-٤٠
مجموعة الدول الإسكندنافية: ١٢٠
مجموعة الدول العشرين (G-20): ٣٨
محافظة، علي: ٣٣، ١٢٩، ١٨٦، ٣٧٠، ٣٨٣، ٤٤٥، ٤٥٦، ٥٢٢
محجوبيان، أتيان: ٣٣، ٣٥٩، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٩، ٥٢٩
محمد الخامس بن يوسف (ملك المغرب): ٣٣٩
محمد السادس (السلطان العثماني): ٣٨٩
محمد الصادق (باي تونس): ٣٣٦
محمد طلعت باشا (الصدر الأعظم): ٣٧٣
محمد علي باشا (والي مصر): ٣٣١، ٣٣٥-٣٣٦
محمد الفاتح (السلطان العثماني): ٣٥٦
محمود الثاني (السلطان العثماني): ٣٣٥-٣٣٦
مدحت باشا (الصدر الأعظم): ٣٣٧، ٣٥٧
المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية: ١٦٧
مراسلات الحسين ـ مكماهون: ٣٢٧
مرزوق، محسن: ١٦، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٤٥١، ٥١١، ٥١٥، ٥١٧-٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣-٥٢٤، ٥٣٠
مركز الاتجاهات السياسية العالمية (GPoT): ١٣، ١٦، ٢٦، ٢٨، ٥٢٤، ٥٢٩-٥٣٠
مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية (واشنطن): ٢٩٣
مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (تركيا): ٢٢، ١٩٧-١٩٨، ٥٢٢، ٥٣٠
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٣، ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٥-٢٨، ١٢٦، ١٦١،

١٦٦، ٣١١، ٣٢٠، ٤١٧، ٤٣٥، ٤٦٨، ٥١١-٥١٢، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧-٥٢٨
مركز الديمقراطية العربية: ٥٣٠
المركـزيـة: ٤٧، ١٥٨، ٢٠٢، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٥١-٣٥٢، ٣٩١، ٤٣٧-٤٣٨، ٤٤١، ٤٦٣-٤٦٤، ٤٩٧
المسألة الأرمنية: ١٥٤
مسألة دارفور: ٨٤
المسألة القبرصية: ٩٦-٩٧، ١٠٠، ١١٢، ١٥٤-١٥٥، ١٦٥، ٢٦٦، ٣٤١
المسألة الكردية: ١٦، ٦٠، ٦٥-٦٦، ١١٢، ١٢٧-١٢٨، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٣-١٥٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٧٨، ٢١٥، ٢٥٧، ٣٦١-٣٦٢، ٣٦٦-٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨١، ٤٤١-٤٤٢، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٧
مسألة لواء الإسكندرون: ٦٠، ١٣١، ١٥٢، ٢٣١-٢٣٣، ٢٥٧، ٢٦٢، ٣١٣، ٣٣٩
مسألة الهوية: ١٧، ٢٦، ١٦٢-١٦٣، ٣١٧، ٣١٩-٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٩-٣٦٠، ٣٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٤٤٧، ٤٥٣
مسألة يهودية إسرائيل: ٧٤
مسعد، نيفين: ٣٤، ٤٥٢، ٤٩٨
مشروع أنابيب السلام للمياه العذبة: ٢٥٦، ٢٩٤-٢٩٧، ٣٠٢-٣٠٥، ٣١٦
مشروع جنوب شرق الأناضول: ٥٠، ٢٩١-٢٩٢، ٣١٠
مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP): ٥٠، ١٤٦، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٠-٣١٢، ٣١٥
مشروع خط أنابيب الغاز «نابوكو»: ١٤٦، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٠، ٣٠٦
مشروع الربط الكهربائي الثماني: ٢٩٨
مشروع الربط الكهربائي السباعي: ٢٥٢
مشروع الشرق الأوسط الأكبر: ٧٧
مشروع الشرق الأوسط الأوسع: ٧٧
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٩٧، ١٨٣
المشروع الصهيوني: ٦٩، ١١٨، ١٨٣، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٣، ٤٨٥
مشروع ميثاق السلام والاستقرار في البحر المتوسط (٢٠٠٠: مرسيليا): ٧٥
مشعل، خالد: ١٣٩
مشهور، مصطفى: ٤٠٤-٤٠٥
المصالح المشتركة: ١٦، ٢٩-٣٠، ٤٦، ٦٧، ١١٨، ١٢٦، ١٥١، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠-١٨١، ١٨٤، ٢٣٤، ٢٦٠، ٢٦٣، ٣٢١، ٣٤٧، ٤٨١
المصري، عزيز علي: ٤٧٠
مطر، جيل: ٣٣، ٤٤، ٤٩٦، ٥١٢
معاهدة الاتحاد الأوروبي (١٩٩٢: ماسترخت): ٤٩
معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٥٧: روما): ٢٢٠
معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (١٩٦٨) (NPT): ٧٣، ١٢١
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩: واشنطن): ٧٣

معاهدة سيفر (الدولة العثمانية/ الحلفاء) (١٩٢٠): ٢١٨، ٣٥٢-٣٥٣، ٣٨٩، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٥٠
معاهدة الصداقة وحسن الجوار (العراق/ تركيا) (١٩٤٦): ٢٦٠
معاهدة العقير (عبد العزيز بن سعود/ بريطانيا): ٣٢٧
المعاهدة الفرنسية ـ التركية (بشأن تقاسم المياه) (١٩٣٠): ٢٦٠
معاهدة لوزان (تركيا/ الحلفاء) (١٩٢٣): ٢١٨، ٣٥٠، ٣٥٢-٣٥٤، ٤٤٨، ٤٥١
معركة إينونو (تركيا/ اليونان) (١٩٢١): ٤٥١
معركة الدردنيل (روسيا/ السلطنة العثمانية) (١٩١٤): ٦١، ١٣٦
معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة): ٢٨
معهد الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات: ٢٨
معهد السلام الأمريكي: ٢٣٣
ـ مؤتمر «تحليل الدور التركي في الشرق الأوسط» (١٩٩٤: واشنطن): ٢٣٣
المفهوم الإسلامي: ٣٦٣، ٤٢٠
مفهوم الأمن الجماعي: ٨٧
مفهوم الائتلاف الاستراتيجي: ٦٩
مفهوم البديل الاستراتيجي: ٦٩-٧٠
مفهوم تصدير الثورة: ٣٤٢
مفهوم التعاون: ١٦٨، ٣٠٤
مفهوم الحاكمية: ٤٠٠
مفهوم الحلف: ٦٩
مفهوم الحليف: ٦٩
مفهوم الدولة: ٦٠، ٣٧٧، ٤٠٠-٤٠١، ٤١٧، ٤٦٦
مفهوم الدولة ـ الأمة: ٣٧٧
مفهوم الدولة الإسلامية: ٤٠١
مفهوم الدولة الدينية: ٤١٧
مفهوم سيادة الأمة: ٤٠٠-٤٠١
مفهوم الشريعة: ٣٩٧
مفهوم صراع الحضارات: ١١١
مفهوم العثمانية الجديدة: ٦٤، ٩٤
المفهوم العرقي للهوية: ٣٧٠
المفهوم القومي: ٣٢٤، ٣٥٤، ٣٦٢-٣٦٤
المفهوم القومي التركي: ٣٦٢-٣٦٤
مفهوم القومية العربية: ٣٥٤
مفهوم المحور: ٦٩
مفهوم المواطَنة: ٣٦٣، ٤١٧
مفهوم الهوية العربية: ٣٣٠
المفوضية الأوروبية: ٧٦، ١٢٠
المقاومة العراقية: ٤٨٣، ٤٨٥-٤٨٦
المقاومة الفلسطينية: ٨٨
المقاومة اللبنانية: ٤٨٠
مكتب إسرائيل السياسي في تركيا: ٣٤١
مكماهون، هنري: ٣٢٧
ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي: ١١٠
الملف النووي الإسرائيلي: ٧٣، ١٢١
الملف النووي الإيراني: ٦٠، ٧٤، ٨٤-٨٥، ٨٨-٨٩، ١٠٦، ١٣٩
المناورات العسكرية السورية ـ التركية (٢٠٠٩): ١٥٢-١٥٣
مناورات «نسر الأناضول» العسكرية (٢٠٠٩): ٦٥، ٩٧
المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس): ٢١٣، ٢٨٩

ـ اجتماع ٢٠٠٩: ٢٢، ٦٤، ٩٨، ١١٨، ١٣٧
المنتدى الاقتصادي العربي ـ التركي: ٢٤١
منتدى التعاون العربي ـ التركي: ٢٨، ١١٣، ٢٦٥، ٣٠٩
منتدى التعاون العربي ـ الصيني: ٨٤
المنتدى الثقافي العراقي: ٢٨١-٢٨٢
المنتدى المدني العربي ـ التركي: ٥١٢
مندريس، عدنان: ١٢٩
منطقة التجارة الحرة المصرية ـ التركية: ٢٦٥
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): ١٦٠
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): ١٦٠
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو): ٢٨٨
منظمة التجارة العالمية: ١٨١، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٦
منظمة التحرير الفلسطينية: ٤٨٢
منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الاسود: ٣٨
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ١٤٥، ٢٢٠
منظمة الدول الناطقة باللغة التركية: ١٥١
المنظمة الدولية للفرنكوفونية: ١٢٠، ١٥١
منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): ٨٠
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو): ٢٨
منظمة كومنولث الأمم: ١٢٠
منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO): ٨٠
منظمة المؤتمر الإسلامي: ٣٠، ٣٨، ٥٢، ٨١، ١١١، ١٥١، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٨، ١٨١، ٢٤١-٢٤٣، ٢٧٥، ٢٩٤
ـ اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء (٢٠٠٢): ٢٤٢
ـ اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء (١٩٨٩): ٢٤٢
ـ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء (١٩٧٧): ٢٤٢
ـ اجتماع القمة (٣: ١٩٨١: مكة): ٢٤١
ـ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك): ٢٤٢
ـ الميثاق: ٢٤١
مهري، عبد الحميد: ٤٧٨
المواطَنة: ٣٥٤، ٣٦٣-٣٦٤، ٣٦٩، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٤٤، ٤٤٧
المواطَنة التركية: ٣٦٣-٣٦٤، ٣٦٩
مؤتمر الأحزاب العربية: ٤١٧
مؤتمر إزمير الاقتصادي (١٩٢٣): ٢٢٤
المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٤: الدار البيضاء): ٧٧
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد): ٢٤٤
مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠): ٣٥٣
مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ٧٣، ١٠٨
ـ لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي

مؤتمر الصلح (١٩١٩ : باريس): ٣٣٨-٣٣٩
المؤتمر العربي الأول (١٩١٣ : باريس): ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٧٤
مؤتمر القمة العربية (١٤: ٢٠٠٢: بيروت): ٧٤
- مبادرة السلام العربية: ٧٤، ٨٩
مؤتمر القمة العربية (٧: ١٩٧٤ : الرباط): ٤٨٢
مؤتمر القمة العربية غير العادي (١٩٩٠ : القاهرة): ٣١٣
المؤتمر القومي العربي: ٤١٧
المودودي، أبو الأعلى: ٤٠٠-٤٠٣، ٤٤٦
مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان (تركيا): ١٣، ٢٩، ٥٢٥
مؤسسة «سيتا» للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (أنقرة): ١٣٢
المؤسسة العربية للديمقراطية: ١٣، ١٦، ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٥١١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٠
المؤسسة العسكرية (تركيا): ٩٣، ١٩١، ٢٢٣، ٤٦١-٤٦٢، ٤٦٧-٤٧١، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٢-٤٨٣، ٤٨٥-٤٨٦، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٢٣
ميتران، فرنسوا: ٤٢
الميثاق القومي التركي (١٩١٩): ٣٥٣-٣٥٥
ميدفيديف، ديميتري: ٨٠-٨١

- ن -

نابليون بونابرت: ٣٣٥
النازية: ٤٠٢
نافعة، حسن: ٣٣، ١٨٥-١٨٦، ٤٩٧، ٥١٩
النائيني، محمد حسين: ٣٩٣
نجاد، محمود أحمدي: ٨٥
نجيب، محمد: ٤٧١
النخب العسكرية العربية: ٤٦٧-٤٧١، ٤٧٣-٤٧٧، ٤٨٢-٤٨٣، ٤٨٥-٤٨٦، ٥٠٩
ندوة الحوار القومي - الإسلامي (٢٠٠٧: الإسكندرية): ٤٤٤
ندوة الحوار القومي - الديني (١٩٨٩: القاهرة): ٤٤٤
ندوة «العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي» (١٩٩٣: بيروت): ١٣، ٢٧، ٣٢٠، ٤٣٥
النزعة الطورانية: ٣٧٣، ٣٨٣
نصر الله، حسن: ٤٣٦
النظام العالمي الجديد: ١٤
نظرية مقاصد الإسلام: ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٧-٤١١، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥٥-٤٥٦
النعيمي، سعيد بن محمد ديب بن محمود حوّى (سعيد حوّى): ٤٠٤
نقل الطاقة: ٣٨، ١١١، ٢٧٨-٢٧٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٦
النمو الاقتصادي: ١٤٤، ٢٢٥، ٢٨٧، ٢٩٤
النهضة الأوروبية: ٣٢٩
النهضة القومية العربية: ٣٣٢
نور الدين، محمد: ١٧، ٣١، ٣٤، ٩٨، ١٤٣، ١٦٣-١٦٤، ١٧٥، ١٨٦-١٨٧، ١٩٢-١٩٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٣٧٧، ٣٨٢-٣٨٣، ٤٥٢، ٤٥٧، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٢٠

نوران، سفر: ٩٧
نوري، عبد اللطيف: ٤٦٧
نيازي بك (القائد العثماني): ٣٧٣

- هـ -

هاشم، جمال الدين: ٣٣، ٢١٠، ٣١٤
الهاشمي، ياسين: ٣٧٣، ٤٦٩
هامة، محسن: ٥٢١
هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل: ١٤
الهضيبي، حسن: ٤٠٣، ٤٢٥
الهلال الاحمر التركي: ٥٠
الهوية الإثنية: ٣٦١
الهوية الاجتماعية: ٣٤٣
الهوية الإسلامية: ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩-٣٨٠، ٤٤٣
الهوية التركية: ١٦، ٣٥٩-٣٦٠، ٣٦٢-٣٦٩، ٣٧١
الهوية الثقافية: ٣٢١، ٣٢٤، ٣٤٣، ٤٤٧
الهوية السياسية: ٣٤٣
الهوية العثمانية: ٣١٩، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٥٠-٣٥٢، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٨٣
الهوية العربية: ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧-٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٥٣
الهوية العلمانية: ٣٧٩
الهوية القومية: ٤٩، ٧٢، ٧٥، ١٠٩، ٣٣١-٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧٧
الهوية الكردية: ٣٦٩
الهوية المشرّقة: ٣٦٣
الهوية الوطنية: ٤٤٧
الهويدي، أمين: ٤٩٤
الهويدي، حسن: ٤٥٦
هويدي، فهمي: ١٩، ٢١، ٢٥، ٢٧-٢٨، ٣٤، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٥-٤٥٦، ٥٢٥
هيكل، محمد حسنين: ٥٥

- و -

الواردات التركية: ١٥، ٢٤٣-٢٤٦، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٧١
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٨٩: الطائف): ٤٨٠
الوحدة الإيطالية (١٨٧١): ٧٠
الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨): ٣٤١
الوحدة العربية: ٤٦٩، ٤٩٣
وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة (الدولة العثمانية) (١٩٠٨): ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٥٢، ٤٧٠
وعد بلفور (١٩١٧): ٢١٩، ٣٥٢
الوعي القومي: ٣٧١
وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA): ٤٩٧، ٥٠٩
وكالة التعاون والتنمية التركية: ٥٠
الوكالة الدولية للطاقة الذرية: ١٢١، ١٣٩، ١٦٠، ٢٧٧
ولاية الفقيه: ٣٤٢، ٤٠٥

- ي -

اليازجي، إبراهيم: ٣٣١
ياسين، أحمد: ١٣٧
يحيى باشا الجليلي (والي الموصل): ٣٣٥

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب مسألتين محوريتين؛ **الأولى**، رصد وتقييم المتغيّرات الجذرية في الجانبين العربي والتركي، منذ أوائل التسعينيات من القرن المنصرم حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، و**الثانية**، التأسيس لخطة عمل مستقبلي، يقوم على الواقعية المؤسساتية، من منظور تغليب النافع الاقتصادي، وتشريع العلاقات الحيوية التي تزيد من جدوى التعاون والتنسيق، على الصُعُد كافة.

ضمن هذا التوجّه المسؤول، انعقدت بحوث هذا الكتاب تحت عنوان «**العلاقات العربية ـ التركية: بين الماضي والحاضر**» وهي في الأساس، وقائع الندوة التي نظّمها «**مركز دراسات الوحدة العربية**» و«**المؤسسة العربية للديمقراطية**» و«**مركز الاتجاهات السياسية العالمية بإستانبول** (GPoT)» التي انعقدت بمدينة إستانبول في ٢١ ـ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩؛ حيث جاءت بحوث الفريقين العربي والتركي معمّقة في المنظور الاستراتيجي العام، ومجالات التعاون والتنسيق السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وواقع وآفاق العلاقات الاقتصادية، ومسألة الهوية، والاتجاهات الدينية ـ السياسية، إضافة إلى مسألة الجيش والسلطة في تركيا والوطن العربي.

وقد استصفى الحوار الختامي، في الندوة، أبرز ما جاء في البحوث والتعقيبات والمناقشات، مضيفاً إليها استخلاص العبر، واستنبات مفاهيم واقعية، ووظيفية، تسهم في تعزيز صدقية التعاون المتبادَل، وتطوّر مجالات العمل النافع المشترك، في ضوء الاستفادة من جيوبوليتيكا الموقع، والجوانب الصالحة من إرث التاريخ المشترك، إرادة التصدي للتهديدات والأخطار المحدقة، لكلا الفريقين العربي والتركي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-363-8

